











﴿ فهرست الجزء الخامس من كتاب الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضى الله عنه ﴾

صفحة		صفحة
٢٥	في لبن الرجل والمرأة	٢ ﴿كتاب النكاح﴾
٢٩	(باب الشهادة والاقراء بالزكاة)	٣ ما يحرم الجمع بينه
٣٠	الاقراء بالزكاة	٤ من يحل الجمع بينه
٣١	الرجل يرضع من ثدي	٤ الجمع بين المرأة وعمتها
٣١	رضاع الخنثى	٥ نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم ما منهم
٣٢	(باب التهرىض بالخطبة)	٥ تفرغ تحريم المسلمات على المشركين
٣٣	الكلام الذى يقع فيه النكاح وما لا يقع	٦ باب نكاح حواثر أهل الكتاب
٣٣	ما يجوز وما لا يجوز في النكاح	٨ ما جاء في منع إمام المسلمين
٣٤	تمس الرجل أن يخطب على خطبة أخيه	١٠ نكاح المحدثين
٣٥	نكاح العتق والخصى والمجبوب	١١ لانكاح الأبوي
٣٦	ما يجب من إنكاح العبد	١١ اجتماع الولاة واقتراحهم
٣٦	نكاح العبد ونكاح العبد	١٢ ولاية المولى
٣٨	العبد يفر من نفسه والأمة	١٢ مغيب بعض الولاة
٣٨	تسرى العبد	١٢ من لا يكون ولياً من ذى القرابة
٣٩	فسخ نكاح الزوجين بسل أحدهما	١٣ الأكفاء
٣٩	تفرغ اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة	١٣ ما جاء في نكاح الولاة
٤٠	الاصابة والطلاق والموت والحرس	١٤ لانكاح الوليين والوكالة في النكاح
٤٠	أجل الطلاق في العدة	١٥ ما جاء في انكاح الآباء
٤٠	الاصابة في العدة	١٦ الأب ينكح ابنته البكر غير الكف
٤١	الثقة في العدة	١٦ المرأة لا يكون لها الولي
٤١	الزوج لا يدخل بامرأته	١٧ ما جاء في الأوصاء
٤١	اختلاف الزوجين	١٧ إنكاح الصغار والمجانين
٤٣	﴿الصداق﴾	١٨ نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم
٤٣	الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون	١٩ من الرجال
٤٣	الابعد انقضاء العدة	١٩ النكاح بالشهود
٤٣	الرجل يسل وعنده أكثر من أربع نسوة	١٩ النكاح بالشهود أيضاً
٤٤	نكاح المشرك	١٩ ما جاء في النكاح الى أجل ونكاح
٤٤	تفرغ نكاح أهل الشرك	من لم يولد
٤٧	ترك الاختيار والفدية فيه	٢٠ ما يجب به عقد النكاح
		٢٠ ما يحرم من النساء بالقرابة
		٢٤ رضاعة الكبير

صفحة	صفحة
٤٨	من ينفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا ينفسخ
٤٩	طلاق المشرقة
٥٠	نكاح أهل الذمة
٥١	نكاح المرتد
٥١	كتاب الصداق
٥٣	في الصداق بعينه يتلف قبل دفعه
٥٤	فمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول
٥٥	صداق ما يزبد بدنه
٥٦	صداق الشيء بعينه لا يدفع حتى يزبد
٥٨	أو ينقص المهر والبيع
٦١	التفويض
٦٣	المهر الفاسد
٦٤	الاختلاف في المهر
٦٥	الشرط في النكاح
٦٦	ما جاء في عقد المهر
٦٧	صداق الشيء بعينه في جديعي
٦٨	كتاب الشغار
٦٩	نكاح المحرم
٧١	نكاح المحلل ونكاح المتعة
٧٢	(باب الخيار في النكاح)
٧٢	ما يدخل في نكاح الخيار
٧٣	(باب) ما يكون خيار قبل الصداق
٧٤	الخيار من قبل النسب
٧٥	في العيب بالمشكوحة
٧٧	الأمه تغرب بنفسها
٧٧	كتاب النفقات
٧٧	وجوب نفقة المرأة
٧٩	باب قدر النفقة
٨٠	باب في الحال التي تجب فيها النفقة ولا تجب
٨١	باب نفقة العبد على امرأته
٨١	(باب) الرجل لا يجدا ما ينفق على امرأته
٨٢	باب أي الوالدين أحق بالولد
٨٣	باب آتيان النساء حيضا
٨٤	باب آتيان النساء في أدبارهن
٨٤	باب الاستبراء
٨٥	الاختلاف في الدخول
٨٥	اختلاف الزوجين في مناع البيت
٨٦	الاستبراء
٨٩	(النفقة على الأقارب)
٩٠	نفقة المالك
٩٢	الجمعة على من خالفنا
٩٥	جماع عشرة النساء
٩٥	النفقة على النساء
٩٦	الاختلاف في نفقة المرأة
٩٨	القسم للنساء
٩٨	الحال التي يختلف فيها حال النساء
٩٩	الاختلاف في القسم للبكر والشيبة
٩٩	قسم النساء إذا حضر السفر
١٠٠	الاختلاف في القسم في السفر
١٠٠	نشوز الرجل على امرأته
١٠١	ما لا يحل أن يؤخذ من المرأة
١٠١	الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته
١٠٣	الاختلاف في طلاق المختلعة
١٠٣	الشقاق بين الزوجين
١٠٤	حبس المرأة لغيرها
١٠٥	الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ
١٠٧	الاختلاف في الطلاق
١٠٩	انفساخ النكاح بين الأمه وزوجها العبد إذا عتقت
١٠٩	الاختلاف في خيار الأمه
١١٠	(اللعان)
١١٨	الاختلاف في اللعان

صفحة	صفحة
الخلاف في مباشر الحائض	١٢٢
باب آتيان النساء في أدبارهن	١٢٤
باب ما يستحب من تحصين الاماء عن الزنا	١٢٧
باب نكاح الشغار	١٢٩
الخلاف في نكاح الشغار	١٣٠
نكاح المحرم	١٣١
باب الخلاف في نكاح المحرم	١٣٢
باب في نكاح الوليين	١٣٣
باب في آتيان النساء قبل احدث غسل	١٣٤
(اباحة الطلاق)	١٣٦
كيف إباحة الطلاق	١٤٠
جماع وجه الطلاق	١٤١
تفريع طلاق السنة في غير المدخول بها	١٤٢
والتي لا تحيض	١٤٣
تفريع طلاق السنة في المدخول بها التي	١٤٤
تحيض اذا كان الزوج غائبا	١٤٥
طلاق التي لم يدخل بها	١٤٦
ما جاء في الطلاق الى وقت من الزمان	١٤٧
الطلاق بالوقت الذي قدمضي	١٤٨
الفسخ	١٤٩
(الطلاق بالحساب)	١٥٠
(الخلع والتشوز)	١٥١
جماع القسم لنفسه	١٥٢
تفريع القسم والعدل بينهما	١٥٣
القسم للمرأة المدخول بها	١٥٤
سفر الرجل المرأة	١٥٥
نشوز المرأة على الرجل	١٥٦
الحكمين	١٥٧
ما يجوز به أخذ مال المرأة منها	١٥٨
حبس المرأة على الرجل بكرهها ليرثها	١٥٩
ما تحل به القديرة	١٦٠
الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع	١٦١
الخلاف في الطلاق الثلاث	١٦٢
ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم	١٦٣
وأزواجه	١٦٤
ما جاء في أمر النكاح	١٦٥
ما جاء في عدد ما يحل من الحرائر والاماء	١٦٦
وما يحل به الفروج	١٦٧
الخلاف في هذا الباب	١٦٨
ما جاء في نكاح المحدثين	١٦٩
ما جاء فيما يحرم من نكاح القرابة والرضاع	١٧٠
وغيره	١٧١
ما يحرم الجمع بينهما من النساء في قول الله	١٧٢
عز وجل وأن تجمعوا بين الأختين	١٧٣
الخلاف في السبايا	١٧٤
الخلاف فيما يوثق بالزنا	١٧٥
ما جاء في نكاح إماء المسلمين وحرائر أهل	١٧٦
الكتاب وامائهم	١٧٧
باب التعريض في خطبة النكاح	١٧٨
ما جاء في الصداق	١٧٩
باب الخلاف في الصداق	١٨٠
باب ما جاء في النكاح على الإجارة	١٨١
باب انتهى أن يخطب الرجل على خطبة	١٨٢
أخيه	١٨٣
ما جاء في نكاح المشرك	١٨٤
باب الخلاف في الرجل يسلم وعنده أكثر	١٨٥
من أربع نسوة	١٨٦
(باب نكاح الولادة والنكاح بالشهادة)	١٨٧
الخلاف في نكاح الأولياء والسنة في	١٨٨
النكاح	١٨٩
باب طهر الحائض	١٩٠
باب في آتيان الحائض	١٩١
الخلاف في اعتزال الحائض	١٩٢
باب ما ينال من الحائض	١٩٣

صحيحة	صحيحة
أحكام الرجعة ٢٢٥	١٨٠ (ما يقع بالخلع من الطلاق)
كيف تثبت الرجعة ٢٢٥	١٨١ ما يجوز خلعها وما لا يجوز
وجه الرجعة ٢٢٦	١٨٢ (الخلع في المرض)
ما يكون رجعة وما لا يكون ٢٢٧	١٨٣ ما يجوز أن يكون به الخلع وما لا يجوز
دعوى المرأة أنقضاء العدة ٢٢٧	١٨٤ المهر الذي مع الخلع
الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله ٢٢٨	١٨٥ انخلع على الشيء بعينه فيتلف
نكاح المطلقة ثلاثا ٢٢٩	١٨٥ خلع المراتين
الجماع الذي يحل به المرأة زوجها ٢٣٠	١٨٨ مخاطبة المرأة الرجل بما يلزمها من الخلع
ما يهدم الزوج من الطلاق وغيره ٢٣١	وما لا يلزمها
ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم ٢٣١	١٨٩ اختلاف الرجل والمرأة في الخلع
من يقع عليه الطلاق من النساء ٢٣٢	١٩٠ باب ما يقتضى به الزوج من الخلع
الخلاف فيما يحرم بالزنا ٢٣٤	١٩٠ خلع المشركين
من لا يقع طلاقه من الأزواج ٢٣٤	١٩١ الخلع إلى أجل
طلاق السكران ٢٣٥	١٩١ (العدو)
طلاق المريض ٢٣٥	١٩١ عدة المسخول بها التي تحيض
طلاق المولى عليه والعبد ٢٣٨	١٩٦ عدة التي يشتت من الحيض والتي لم تحض
من يلزمه الطلاق من الأزواج ٢٣٩	١٩٧ باب لأعدة على التي لم يدخل بها زوجها
الطلاق الذي عاك فيه الرجعة ٢٤٠	١٩٧ عدة الحرمة من أهل الكتاب عند المسلم
ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع ٢٤٠	والنكاحي
الحقة في البتة وما أشبهها ٢٤٢	١٩٨ العدة من الموت والطلاق والزواج غائب
باب الشك واليقين في الطلاق ٢٤٤	١٩٨ عدة الأمة
الإبلاء واختلاف الزوجين في الإصابة ٢٤٧	٢٠٠ استبراء أم الولد
اليمين التي يكون بها الرجل موليا ٢٤٨	٢٠٢ عدة الحامل
الإبلاء في الغضب ٢٥٢	٢٠٥ عدة الوفاة
المخرج من الإبلاء ٢٥٢	٢٠٨ مقام المتوفى عنها والمطلقة في بيتها
الإبلاء من نسوة ومن واحدة بالإيمان ٢٥٢	٢١٢ الاحداد
التوقيف في الإبلاء ٢٥٢	٢١٤ اجتماع العذتين
من يلزمه الإبلاء من الأزواج ٢٥٥	٢١٦ (باب سكنى المطلقات ونفقتهن)
الوقف ٢٥٦	٢١٧ العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها
طلاق المولى قبل الوقف وبعده ٢٥٧	٢١٩ نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها
إبلاء الحرمة الأمة والعبد من أمرائه ٢٥٨	٢٢١ امرأ أم المفقود
وأهل الذمة والمشركين ٢٥٨	٢٢٣ عدة المطلقة ثلاثا زوجها رجعتها
الإبلاء بالألسنة ٢٥٩	٢٢٥ عدة المشركات

صفحة	صفحة
الكفارة بالأطعام ٢٧٢	ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب ٢٥٩
تبعيض الكفارة ٢٧٢	ايلاء الرجل مرارا ٢٦٠
﴿كتاب العان﴾ ٢٧٣	اختلاف الزوجين في الاصابة ٢٦١
من يلاعن من الأزواج ومن لا يلاعن ٢٧٣	(من يحب عليه الظهار ومن لا يحب عليه) ٢٦١
أين يكون العان ٢٧٦	الظهار ٢٦٢
أى الزوجين يبدأ بالعان ٢٧٧	ما يكون ظهارا وما لا يكون ٢٦٢
كيف العان ٢٧٩	مضى فوجب على المظاهر الكفارة ٢٦٥
ما يكون بعد العان الزوج من القرقة ٢٨٠	باب عتق المؤمنة في الظهار ٢٦٦
وفى الواد وحده المرأة ٢٨٢	من يحزنى من الرقاب اذا أعتق ومن لا يحزنى ٢٦٧
الوقت فى نفى الولد ٢٨٣	ما يحزنى من الرقاب الواجبة وما لا يحزنى ٢٦٩
ما يكون فذوا وما لا يكون ٢٨٣	من له الكفارة بالصيام في الظهار ٢٦٩
الشهادة فى العان ٢٨٦	الكفارة بالصيام ٢٧٠
﴿عت﴾	

﴿فهرست ما بهامش الجزء الخامس من مختصر المنزى﴾

صفحة	صفحة
باب لبن الرجل والمرأة ٥٩	﴿كتاب العدد﴾ ٢
الشهادات فى الرضاع والاقرار ٦٣	عدة المدخول بها ٣
باب رضاع الخصى ٦٥	لاعدة على التى لم يدخل بها زوجها ١٦
وجوب النفقة للزوجة ٦٦	باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب ١٧
قدر النفقة ٦٩	باب فى عدة الأمة ١٨
الحال التى يجب فيها النفقة وما لا يجب ٧٢	عدة الوفاة ٢٢
الرجل لا يجدر نفقة ٧٦	باب مقام المطلقة فى بيتها والمتوفى عنها ٢٦
نفقة التى لا عاك زوجها رجعتا وغير ذلك ٧٨	باب الاحداد ٣٤
باب النفقة على الأقارب ٨١	اجتماع العتدين والقافة ٣٧
باب أى الوالدين أحق بالولد ٨٣	عدة المطلقة عاك رجعتا زوجها ثم عوت ٣٩
باب نفقة المالئك ٨٨	أو يطلق ٤١
صفة نفقة الدواب ٩٢	امراء المقود وعدتها اذا تكهت غيره ٤١
﴿كتاب القتل﴾ ٩٣	وغير ذلك ٤٣
باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ٩٣	باب استبراء أم الولد ٤٥
ومن لا يجب ٩٧	باب الاستبراء ٤٨
صفة القتل المذروح العمد التى فى قصاص ٩٧	مختصر ما يحرم من الرضاة ٤٨
وغير ذلك	

صفحة	صفحة
١٠٥	باب الخيارات القصاص
١٠٧	باب القصاص بالسيف
١١٤	باب القصاص بغير السيف
١١٧	باب القصاص في الشجاج والجراح
١٢٣	والأسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك
١٢٥	باب عقو المجني عليه ثم يموت وغير ذلك
١٢٧	باب أسنان الأبل المغلطة والعهد وكيف يشبه العهد خطأ
١٣٨	باب أسنان الخطأ وتقويمها وديان النفوس والجراح وغيرها
١٤٠	التقاء الفارسين والسيفين
١٤١	باب من العاقلة التي تفرم
١٤١	باب عقل المولى
١٤٢	باب أين تكون العاقلة
١٤٣	باب عقل الخلقاء
١٤٣	باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل الذمة
١٤٣	باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه وميل الحائط
١٤٣	باب دية الجنين
١٤٥	باب جنين الأمة
١٤٦	كتاب القسامة
١٤٩	باب ما ينبغي للحاكم أن يعلم من الذمى له القسامة وكيف يقسم
١٥٠	باب ما يسقط القسامة من الاختلاف أولاً يسقطها
١٥١	باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه
١٥٢	باب دعوى الدم في الموضع الذي ليس فيه قسامة
١٥٣	باب كفارة القتل
١٥٣	باب لا يرث القاتل
١٥٤	باب الشهادة على الجنانية
١٥٦	باب الحكم في الساحر إذا قتل بسحره
١٥٦	باب قتال أهل البنى
١٥٦	باب من يجب قتله من أهل البنى والسيرة فيهم
١٦٢	باب الخلاف في قتال أهل البنى
١٦٥	باب حكم المرتد
١٦٦	كتاب الحدود
١٦٦	باب حد الزنا والشهادة عليه
١٦٧	باب ما جاء في حد النسيان
١٦٨	باب حد القذف
١٦٩	كتاب السرقة
١٦٩	باب ما يجب فيه القطع
١٧١	باب قطع اليد والرجل في السرقة
١٧١	باب الإقرار بالسرقة والشهادة عليها
١٧٢	باب غرم السارق ما سرق
١٧٢	باب ما قطع فيه
١٧٢	باب قطاع الطريق
١٧٤	باب الأثرية والحد فيها
١٧٤	باب عدد حد الحر ومن يموت من ضرب الإمام وخطا السلطان
١٧٦	باب صفة السوط
١٧٧	باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع المسلمين
١٧٨	كتاب صول الفعل
١٧٨	باب دفع الرجل عن نفسه وسرجه ومن يتطلع في بيته
١٧٩	باب الضمان على البهائم
١٨٠	كتاب السير
١٨٠	أصل فرض الجهاد
١٨١	باب من له عذر بالضعف والضرور والزمانة والعذر بترك الجهاد
١٨٢	باب النفير
١٨٣	جامع السير

صحيحة	صحيحة
باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ٢٢٥	١٨٩
باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم ٢٢٥	١٩٠
باب من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها ٢٢٦	١٩١
باب المبارزة ٢٢٦	١٩٢
باب فسخ السواد وحكم ما وقفه الامام من الأرض للمسلمين ٢٢٨	١٩٤
باب ما يجوز في عتق الكفارات وما لا يجوز ٢٢٩	١٩٤
باب الصيام في كفارة الأيمان المتتابع وغيره ٢٢٩	١٩٦
باب الوصية بكفارة الأيمان والزيادة ٢٣٠	١٩٦
باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق ٢٣٠	١٩٧
باب جامع الأيمان ٢٣١	٢٠٠
باب من حلف على غرجه لا يفارقه حتى يستوفى حقه ٢٣٤	٢٠١
باب من حلف على امرأته لا تخرج الا بانه باب من يعتق من مملكته اذا احتس أو حلف بعق عبد فباعه ثم اشتراه وغير ذلك ٢٣٥	٢٠٢
باب جامع الأيمان الثاني ٢٣٥	٢٠٣
باب النذور ٢٣٨	٢٠٤
باب ما يحرم من الصلح ٢٤١	٢٠٥
باب تبديل أهل الذمة دينهم ٢٤١	٢٠٥
باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أتلف من نحرهم وخنزيرهم وما يحل منه وما ردت ٢٤٤	٢١٠
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٤	٢١٤
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٥	٢١٤
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٦	٢١٥
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٦	٢١٦
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٦	٢١٧
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٦	٢٢٣
باب ما يحرم من الصيد وما يحرم من الصيد ٢٤٦	٢٢٥

صفحة	صفحة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم	٢٤٩
باب كذب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه	٢٥٠
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٢٥٢
باب موضع اليمين	٢٥٤
باب الامتناع من اليمين	٢٥٥
باب السكول ورد اليمين	٢٥٥
مختصر من كتاب الشهادات	٢٥٦
باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز ومن يشهد بعد رد شهادته	٢٥٦
باب الشهادة على الشهادة	٢٥٨
باب الشهادة على الخلد ودوجرح الشهود	٢٥٩
باب الرجوع عن الشهادة	٢٥٩
باب علم الحاكم بحال من قضى بشهادته	٢٦٠
باب الشهادة في الوصية	٢٦٠
مختصر من جامع الدعوى والبيانات	٢٦١
باب الدعوى في الميراث	٢٦٢
باب الدعوى في وقت قبل وقت	٢٦٤
باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة	٢٦٤
باب في القافة ودعوى الولد	٢٦٥
باب جواب السافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عذرة رجال	٢٦٦
باب دعوى الأعاجم ولادة الشرك والطفل	٢٦٦
باب أحد أبيه	٢٦٦
باب امتناع البيت يختلف فيه الزوجان	٢٦٦
باب أخذ الرجل حقه من ممتعه إياه	٢٦٧
باب عتق الشرك في الصحة والمرض والوصايا في العتق	٢٦٧
باب في عتق العبد لا يحضر جون من الثلث	٢٦٩
باب كيفية القرعة بين المماليك وغيرهم	٢٦٩
باب الاقراء بين العبد في العتق والدين والتبذير بالعتق	٢٧٠
باب من يعق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة ولأولاء الملعن	٢٧١
باب في الولاء	٢٧١
مختصر كتابي المدر من جدي وقديم	٢٧٢
باب وطء المدبرة وحكم ولدها	٢٧٣
باب في تدبير النصراني	٢٧٤
باب في تدبير الذي يعقل ولم يبلغ	٢٧٤
مختصر المكاتب	٢٧٤
كتاب بعض عبد والنسب كان في العبد يكاتبه أو أحدهما	٢٧٦
باب في ولد المكاتب	٢٧٨
باب المكاتب بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما	٢٧٨
باب تحجيل الكتابة	٢٧٩
بيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه	٢٨٠
باب كتابة النصراني	٢٨١
كتابة الحر في	٢٨١
كتابة المرتد	٢٨٢
جناية المكاتب على سيده	٢٨٢
باب جناية المكاتب ورققه	٢٨٢
باب ما جنى على المكاتب	٢٨٣
الجناية على المكاتب ورققه عمدا	٢٨٣
باب عتق السيد والمكاتب في المرض وغيره	٢٨٣
الوصية للعبد أن يكاتب	٢٨٤
باب موت سيد المكاتب	٢٨٤
باب عجز المكاتب	٢٨٤
باب الوصية بالمكاتب والوصية له	٢٨٥
كتاب عتق أمهات الأولاد	٢٨٦



## الجزء الخامس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس  
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه  
الربیع بن سلیمان المرادی عنه  
تعهدهما الله بالرجة والرصوان  
وأسكنهما فسیح  
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ٢٦٤)

### (طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسینی بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

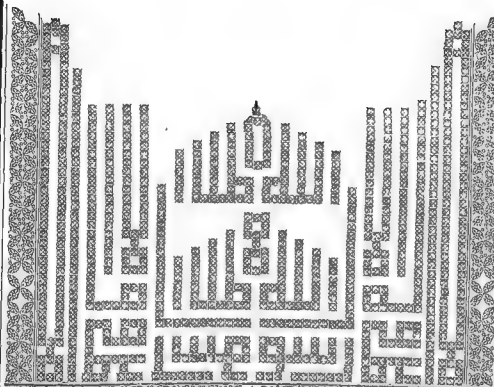
### (تبيته)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الامن من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا  
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض فأؤنا  
أحمد الحسینی

### (الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الأميریه بیولاقي مصر المحمیه

سنة ١٣٢٢ هجرية



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب النكاح﴾

﴿كتاب العدد﴾

﴿عدة المدخول بها﴾  
من الجامع من كتاب  
العدد ومن كتاب  
الرجعة والرسالة

﴿قال الشافعي﴾ رحمه  
الله قال الله تعالى  
والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء  
قال والاقراء عنده  
الاطهار والله أعلم  
بذلاتين أولاها الكتاب  
التي دلت عليه السنة  
والأخرى اللسان ﴿قال﴾  
قال الله تعالى اذا طلقتم  
النساء فطلقوهن  
لعدتهن وقال عليه

﴿ما يحرم الجمع بينه﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأن  
تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف قال فلا يحل الجمع بين الاختين بحال من نكاح ولا ملك عين لان الله  
تبارك وتعالى أنزه مطلقا فلا يحرم من الحر أن يشترى الآخر من الاماء بالملك مثله الا العدد فان الله تبارك  
وتعالى انتهى بالحر أن يزوج وأطلق الاماء فقال عز ذكره وأما ملكك أعمانكم لم ينته بذلك الى عدد أخبرنا  
ابن عيينة عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي الاخير عن عمارة أنه كرم من الاماء ما كرم من الحر أن لا  
العدد أخبرنا سفيان عن هشام بن حسان وأيوب عن ابن سيرين قال قال ابن مسعود يكره من الاماء  
ما يكره من الحر أن لا العدد ﴿قال الشافعي﴾ وهذا من قول العلماء ان شاء الله تعالى في معنى القرآن وبه  
ناخذ قال والعدد ليس من النسب ولا الرضاع وسبيل أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب  
أن رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان أحلتهما آية  
وحرمتهما آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت أحدا فعلت ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب  
أراد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال مالك وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك أخبرنا مالك عن  
ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين  
هل توطأ أحدهما بعد الأخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهاه أخبرنا سفيان عن الزهري

عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه قال سئل عمر عن الام وابنتها من ملك البين فقال ما أحب أن  
 أحيزهما جميعا فقال عبد الله قال أبى فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه أخبرنا مسلم وعبد المجيد  
 عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبد الله بن مهران إلى عائشة فقال لها اني سريه  
 قد أصبتها وانما قد بلغت لها البتة جارية إلى فأسنبر ابنتها فقالت لا فقال فاني والله لأدعها الآن فتقول لي  
 حرمها الله فقالت لا يفعله أحد من أهلي ولا أحد ألعاني (قال الشافعي) فإذا كان عند الرجل امرأة  
 فطلقها فكان لا يملك رجعتها فإنه إن ينكح أختها لانه حينئذ غير جامع بين الاختين وإذا حرم الله تعالى  
 الجميع بينهم في ذلك دلالة على أنه لم يحرم نكاح احداهما بعد الأخرى وهذه منسكحة بعد الأخرى ولو  
 كان لرجل جارية يطؤها فأراد وطء أختها لم يجز له وطء التي أراد أن يطلق حتى يحرم عليه فرج التي كان يوطئ  
 بنكاح أو كتابه أو خروج من ملكه فإذا انفصل بعض هذا ثم وطئ الاخت ثم عجزت المكتبة أو دبت  
 المنكحة كانت التي أبغى له فرجها أو لا ثم حرمت عليه غير حلاله حتى يحرم فرج التي وطئ بعدها كما  
 حرم فرجها قبل أن يطلق أختها ثم هكذا أبدا وسواء ولدت له التي وطئ أولا أو خرا أو لم تلد لانه في كلتا الحالتين  
 انما يطؤها ملك البين وإذا اجتمع النكاح وملك البين في أختين فالنكاح ثابت لا يفسد بملك البين كان  
 النكاح قبل أو بعد فلو كانت لرجل جارية يطؤها فولدت له أولم تلد حتى ينكح أختها كان النكاح ثابتا  
 وحرم عليه فرج الاخت بالوطء ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى الوصم فرج أختها المملوك حين يعقد  
 نكاح أختها (١) بالنكاح أو قبله بكتاب أو عتق أو أن زوجها وان لم يفعل لم يجز له على ذلك ولا على بيعها أو هبتها  
 عن وطئها كالأجير على بيع جارية وطئ ابنتها أو نهبها عن وطئها ولو كانت عنده أمه زوجة فتزوج أختها  
 حرة كان نكاح الأخرى مفسوخا (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الوطء بالملك والنكاح قبله  
 النكاح ثبت للرجل حق على المرأة ولأمره حق على الرجل وملك عقدة النكاح يقوم في تحريم الجميع بين  
 الاختين مقام الوطء في الامتنين فلو ملك رجل عقدة نكاح أختين في عقدة أفسد نكاحهما ولو تزوجهما  
 لا يدري أيهن ما أول أفسد نكاحهما ما كانت أختها زوجة له وأحب إلى الوصم فرج أختها المملوك حين يعقد  
 يحرم الجميع في البيع انما يحرم جميع الوطء في الاماء فاما جامع عقدة الملك فلا يحرم ولو وطئ أمة ثم باعها  
 من ساعته أو أعفها أو كاتبها أو باع بعضها كان له أن يطلق أختها مكانه وليس له في المرأة أن ينكح أختها  
 وهي زوجة له ولا أن يملك المرأة غيره ولا أن يحرمها عليه بغير طلاق وولدت المرأة يانم بالعقد وان لم يقر بوطء  
 الا بالبايع وولدت الامه لا يانم بغير اقرار بوطء ولا يجوز أن تكون المرأة زوجة له ويحل فرجها لغيره  
 والأمة تكون مملوكه وفرجها حلال لغيره اذاز وجها حرام عليه وهو ما لزوجتها وليس هكذا المرأة  
 المسرة يحل عقد هاجعا ولا يحرم جماعها والعقد ثابت عليها لا بد له صوم وأحرام أو ما أشبهه مما اذا  
 ذهب حل فرجها قال ولو أن رجلا له امرأته من أهل الشرك فأسلم الزوج واشترى أخت امرأته فوطئها  
 ثم أسلمت امرأته في العدة حرم عليه فرج جاريته التي اشترى ولم تبغ عليه وكانت امرأته امرأته يملكها  
 وكذلك لو كانت هي المسلمة قبله واشترى أختها أو كانت له فوطئها ثم أسلم وهي في العدة قال ولو كانت  
 عنده جارية فوطئها فلم يحرم عليه فرجها حتى وطئ أختها اجتنب التي وطئ آخر بوطء الاولى وأحب  
 إلى أن واجتنب الاولى حتى يستبرأ الأخرى وان لم يفعل فلا شيء عليه ان شاء الله تعالى قال وسواء في هذا  
 ولدت التي وطئ أو لا أو خرا أو وهما لم تلدا واحدة منهما ولو حرم فرج التي وطئ أولا وبعد وطء الأخرى  
 أعتق له وطء الأخرى ثم لرجل له فرج التي تزوج فرجها عليه بأن يطلقها تزوجها أو تكون مكتبة  
 فتفجر لم تحلل له هي وكانت التي وطئ حلالا له حتى يحرم عليه فرجها فتحل له الاولى ثم هكذا أبدا متى حل  
 له فرج واحدة فوطئها حرم عليه وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج التي حلته لم يحل له فرج التي حرم  
 عليه فيكون يحرم فرجها كطلاق الرجل الزوجة الذي لا يملك فيه الرجعة ثم باع له نكاح أختها فإذا

(١) قوله بالنكاح أو قبله كذا في النسخ  
 أي بعد النكاح كما تدل عليه بقية العبارة  
 اهـ كتبه معجمه

نكحها لم يحل له نكاح التي طلقها حتى تبين هذمه إلا أنهم يختلفون في أنه عليك ربة أختين وأخوات وأمهات ولعلك عقد أختين بنكاح

(من يحل الجمع بينه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن ينكح الرجل امرأته الرجل وابنته لأنه لا نسب بينهما يحرم به الجمع بينه ماله ولا رضاع وإنما يحرم الجمع في بعض ذوات الأنساب عن جمعهم إليه وقام الرضاع مقام النسب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن عبد الله بن مسعود جمع بين امرأة رجل من ثقيف وابنته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه مع الحسن بن محمد يقول جمع ابن عمر بن الخطاب بين ابنتي عمه فأصبح النساء لا يدرين أين ينهن (قال الشافعي) ولا بأس أن تزوج الرجل المرأة يزوج ابنتها لأنه لا نسب لأن الرجل غير أنه قد يحرم على الرجل ما لا يحرم على ابنه وكذلك يزوجه أخته امرأته

(الجمع بين المرأة وعمتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها (قال الشافعي) وهذا أخذ به وهو قول من نكح من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته ولا يروى من وجه يشبه أهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي هريرة وقدر يروى من وجه لا يشبه أهل الحديث من وجه آخر وفي هذا مجمعي من رد الحديث وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى إلا أن العامة انما سمعت في تحريم أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها قول الفقهاء ولم نعلم فيها سئل لم يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها إلا قال يحدث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا ثبت يحدث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شأفرمه بما حرمه به النبي صلى الله عليه وسلم ولا علم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة فوجب عليه إذا روى أبو هريرة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً آخر لا يخالفه أحد يحدث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحرم به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعلنا هذا في حديث الغليس وغير حديث وفعله غيرنا في غير حديث ثم ينصكم كثير من جامعنا في تثبيت الحديث فيه مرة وورده أخرى وأقل ما علمنا بهذا أن يكون محطاً في التثبيت أو في إردائه ما طرئ واحد فلا يجوز تثبيته مرة وردها أخرى وجهته على من قال لا قبل إلا الإجماع لأنه لا بعدا جماعاً تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وليس بسئل أحد من أهل العلم علمته إلا قال انما ثبت من الحديث وهو رد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً قال وليس في الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مما أحل وحرم في الكتاب معنى إلا أنا إذا قبلنا تحريم الجمع بينهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى قبلناه بما فرض من طاعته فإن قال قائل قد ذكر الله عز وجل من حرم من النساء وأحل ما وراءهن قيل القرآن عربي اللسان منه محتمل واسع ذكر الله من حرم بكل حال في الأصل ومن حرم بكل حال إذا فعل الناكح أو غيره فيه شيئاً مثل الرية إذا دخل بها حرم ومثل امرأة ابنه وأمه إذا نكحها أو حرم عليه بكل حال وكانوا يجمعون بين الأختين فخرمه وليس في تحريم الجمع بين الأختين أباحة أن يجمع بين ماعدا الأختين إذا كان ماعدا الأختين مخالفاً لهما كان أمسلاً في نفسه وقد بذكر الله عز وجل الشيء في كتابه فيحرم به يحرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم غير مثل قوله وأحل لكم ما وراءكم ليس فيه أباحة أكثر من أربع لأنه انتهى بتحليل النكاح إلى أربع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبلن بن سلة وأسلم وعنده عشرين نسوة أمسلاً أو يعاودن سائرهن فأناب على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أن انتهاءه بجملة إلى أربع حظر لما وراء أربع وان لم يكن ذلك فصافي القرآن وحرم من غير جهة الجمع والنسب النساء المطلقات ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره بالقرآن وامرأة المالا عن السنة وما سواهن مما سميت كفاً لما استفتيت منه قال والقول في الجمع بين

سقائه وتقبول هو يرى الطعام في صدقه وقالت عائشة رضي الله عنها هل ندرن ما لا أقراء الاقراء الاطهار وقالت اذا طعنت المطفلة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه والنساء بهذا أعلم وقال زيد بن ثابت وابن عراد دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت ورثي منسأ ولا ثرة ولا نرها (قال الشافعي) والاقراء الاطهار والله أعلم ولا يمكن أن يظلفا طاهرا الا وقد مضى بعض الطهر وقال الله تعالى الحج أشهر معلومات وكان شوال وذو القعدة كاملين وبعض ذي الحجة كذلك الاقراء طهران كاملان وبعض طهر وليس في الكتاب ولا في السنة للعسل بعد الحيضة الثالثة معنى تنقض به العدة ولو طلقها طاهر اقبل جماع

المرأة وعمتها وعماتها من قبل آبائهما وخالاتهما وأخواتهن من قبل أمهاتهما وإن بعدن كالقول في الأخوات سواء  
 أن نكح واحدة ثم نكح أخرى بعد هاتبت نكاح الأولى وسقط نكاح الآخرة وإن نكحهما في عقدة معا  
 انفسج نكاحهما وإن نكح العقد قبل بنت الأخ أو ابنة الأخ قبل العقد فسواء هو جامع بينهما فيسقط نكاح  
 الآخرة ويثبت نكاح الأولى وذلك لاختلافه وسواء دخل بالأولى منهما دون الآخرة أو بالآخرة دون الأولى  
 أو لم يدخل وهكذا يحرم الجمع بينهما بالوطء على الميمن والرضاع ومثل الجين في الوطء والنكاح سواء لم يكن  
 للرجل أن يجمع بينه وبين الأخنتين أو المرأتين وعمتها أو المرأة وخالتها فتكسر اثنتين منهن في عقدة فالعقدة  
 منسفة كلها وإذا نكح أحدهما قبل الأخرى فنكاح الأولى ثابت ونكاح الآخرة مفسوخ ولا يصنع  
 الدخول شيئا إنما يصنع العقد وما نهى الله عن الجمع بينه من الأخوات وما نهى عنه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من الجمع بين العمة والخالة فبطلان على أن كل واحدة منهما محتل بعد الأخرى فلا بأس أن  
 ينكح الأخت فإذا ماتت أو طلقها طلاقا فاعل في نفسه الرجعة وانقضت عدتها أو طلاقا فالأخت في الرجعة وهي  
 في عدتها أن ينكح الأخرى وهكذا العمة والخالة وكل من نهى عن الجمع بينه

(نكاح نساء أهل الكتاب وتحريم أمهاتهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى  
 إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوهن إلى ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) فزعم بعض أهل  
 العلم بالقرآن أنهن زلت في مهاجرة من أهل مكة فسيماها بعضهم ابنة عقبة بن أبي معيط وأهل مكة أهل  
 أو ثمان وأن قول الله عز وجل ولا تنكوا أبصم الكوافر زلت فبن هاجر من أهل مكة مؤمنا وإنما  
 زلت في الهدنة وقال قال الله عز وجل ولا تنكوا المشركين حتى يؤمنوا إلى قوله ولو أعتبكم وقد قبل  
 في هذه الآية أنها زلت في جماعة مشرك العرب الذين هم أهل الأوثان فحرم نكاح نسائهم يحرم أن  
 تنكح برجالهم المؤمنات قال فان كان هذا هكذا فهذه الآيات ثابتة ليس فيها منسوخ قال وقد قبل  
 هذه الآية في جميع المشركين ثم زلت الرخصة بعد في إحلال نكاح حرائر أهل الكتاب خاصة كجاءت  
 في إحلال ذبائح أهل الكتاب قال الله تبارك وتعالى أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل  
 لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات إلى قوله أجورهن وقال فأيها كان فقد أبيع فيه نكاح  
 حرائر أهل الكتاب وفي إباحة الله تعالى نكاح حرائرهم دلالة عندى والله تعالى أعلم على تحريم أمهاتهم  
 لأن معلوما في اللسان إذا قصد قصد صفة من شيء بإباحة أو تحريم كان ذلك دليلا على أن ما قد خرج من  
 تلك الصفة بخلاف القصد قصد كنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع فدل ذلك  
 على إباحة غير ذوات الأنياب من السباع وإن كانت الآية زلت في تحريم نساء المؤمنين على المشركين  
 وفي مشركي أهل الأوثان فالسليكات محرمات على المشركين منهم بالقرآن على كل حال وعلى مشركي أهل  
 الكتاب لقطع الولاية بين المشركين والمسلمين وما يختلف الناس فيه علمته قال والمحصنات من المؤمنات  
 ومن أهل الكتاب الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا إلى قوله من فتياتكم المؤمنات  
 ذلك لمن خشي العنت منكم وفي إباحة الله الأماء المؤمنات على ما شرط لمن لم يجد طولا وخاف العنت دلالة  
 والله تعالى أعلم على تحريم نكاح أماء أهل الكتاب وعلى أن الأماء المؤمنات لا يحلن إلا بن جمع الأمرين  
 مع إباحتهن لأن كل ما أباح بشرط لم يحل إلا بذلك الشرط كإباحة التيمم في السفر والأعواز في الماء فلم  
 يحل إلا بان يجتمعهما التيمم وليس أماء أهل الكتاب مؤمنات فيحلن بما حل به الأماء المؤمنات من الشرطين  
 مع الإيمان

(تفريع تحريم المسلمات على المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أسلمت المرأة  
 أو ولدت على الإسلام أو أسلم أحد أو يهاوئ صبية لم تبلغ حرم على كل مشرك كثنائى وثنائى نكاحها بكل  
 حال ولو كان أبواها مشركين فوصفت بالإسلام وهي تعقل صفته منعها من أن ينكحها مشرك فان

أو بعده ثم جاشت بعده  
 بطرفة فذلك فسر  
 وتصدق على ثلاثة  
 قروء في أقل ما يمكن  
 وأقل ما علمه من  
 الحيض يوم وقال في  
 موضع آخر يوم ولبيلة  
 (قال المزني) رحمه الله  
 وهذا أولى لأنه يابى  
 في الخبر والعلم وقد  
 يحتل قوله يوما بلبيلة  
 فيكون المفسر من قوله  
 يقضى على الحمل  
 وهكذا أصله في العلم  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله وإن علمنا أن طهر  
 امرأ أقل من خمسة  
 عشر حفنا القول فيه  
 قولها (١) وكذلك  
 تصدق على الصدق ولو

(١) قوله وكذلك  
 تصدق على الصدق  
 كذا في النسخة ولم نجد  
 في كلام الأئم في هذا  
 الباب ويؤخذ من  
 عبارتها أنها تصدق  
 في دعوى ما يكون مثله  
 أي مثل حيضها الذي  
 اعتادته قبل الطلاق  
 ولعله المراد حور أه  
 كنهه معصية

وصفته وهي لا تعقل صفته كان أحب إلى أن يمنع أن يسكنهم مشرك ولا يبين في فسح نكاحها ولو نكحها في هذه الحالة والله أعلم

(باب نكاح حرأرأهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحل نكاح حرأرأهل الكتاب لكل مسلم لأن الله تعالى أحلهم بغير استثناء وأحب إلى أولم يسكنهم مسلم أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسئل عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لا نكاد نخد السلمات كثيرا فاجتمعنا طلقناهن وقال فقال لا يرين مسلما ولا يرونهن ونسأوهن لنأحل ونسأوا فاحرم عليهم (قال الشافعي) وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرأرأهل الكتاب من اليهود والنصارى المشهورين التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى دون المجوس قال والصائون والسامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نسأوهم وذبايحهم لأن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فحرم نكاح نسأهم كما يحرم نكاح المجوسات وإن كانوا إجماعا وعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون فلا يحرم ذلك نسأهم وهم منهم يحل نسأوهم بما يحل له نسأوهم من أصل دينهم كان الخنيفة ثم ضلوا لعبادة الأوثان وأما انقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده بأنهم كانوا الذين داؤوا بالتوراة والانجيل فضلوا عنهم وأخذوا فيها انما ضلوا عن الخنيفة ولم يكونوا كذلك لأنحل ذبايحهم وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضي من آبائه عبادة الأوثان ولم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة والانجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نسأهم فإن قال قائل فهل في هذا من أمرهم تقدم قيل نعم أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا الفضل بن عيسى الرقاشي قال كتب عن عبد العزيز بن أبي عدي أن يسأل الحسن لم أقرأ المسنون برب التبران وعبادة الأوثان ونكاح الأمهات والأخوات فساء فقال الحسن لأن الصلابة من الحضرمي لما قدم البحر من أقرهم عن ذلك (قال الشافعي) فهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين أعدائهم أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي مولى عمر وأبو عبد الله بن سعد عن عمر أنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما يحل لنا ذبايحهم وما أبتاركم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم أخبرنا الثقفني عن أيوب عن ابن سيرين قال سألت عبيدة عن ذبايح نصارى بني تغلب فقال لا تأكل ذبايحهم فإنهم لم يتمسكوا من نصرتهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) وهكذا أحفظه ولا أحسبه وغيره إلا وقد بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بهذا الاستناد أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال قال عطاء ليس نصارى العرب بأهل كتاب إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل والذين جاءتهم التوراة والانجيل فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم (قال الشافعي) وتسكن المسلمة على الكتابية والكتابية على المسلمة وتسكن أربع كتابيات كنسك أربع مسلمات والكتابية في جميع نكاحها وأحكامها التي تحل بها وتحرم كالسنة لا تختلف في شيء وفيما يلزم الزوج لها ولا تنكح الكتابية إلا بشاهدين عدلين مسلمين وولي من أهل دينها كولي المسلمة جاز في دينهم غير ذلك أولم يجز ولسن أنظر فيه إلا إلى حكم الإسلام ولو زوجت نكاحا صحيحا في الإسلام وهو عندهم نكاح فامد كان نكاحا صحيحا ولا يرد نكاح المسلمة من شيء إلا إذا نكح الكتابية من مثله ولا يجوز نكاح المسلمة بشيء إلا إذا نكح الكتابية عتله ولا يكون ولي الذمية مسلما وإن كان أباه لأن الله تعالى قطع الولاية بين المسلمين والمشركون وتزوج رسول الله صلى الله حتى قدل ذلك على أن الولاية بين أهل القرابة إذا اختلف الدين وإن كان أباه وأن الولاية بالنقابة واجتماع الدينين قال ويقسم للكتابية مثل قسمته للمسلمة لا اختلاف بينهما ولها علة ما للمسلمة وله عليها ما له على المسلمة إلا أنهم سالا يتوارثان باختلاف الدينين فإن طلقها أو ألى منها أو زناها وقذفه الزمة في ذلك كله

رأت الدم في الثالثة دفعة ثم ارتفع يومين أو ثلاثة أو أكثر فإن كان الوقت التي رأت فيه الدفعة في أيام حيضها ورأت صفرة أو كدرة أو لم تر طهرها حتى يكمل يوما و ليلة فهو حيض وإن كان في غير أيام الحيض فكذلك إذا تمكن أن يكون بسين رؤيتها الدم والحيض قبله قدر طهر وإن رأت الدم أقل من يوم و ليلة لم يكن حيضا ولو طبع عليها فإن كان دمها ينفض فيكون في أيام أحمر قائما شحما كثيرا وفي أيام بعده رقبا إلى الصفرة فحيضها أيام الحتم الكثير وطهرها أيام الرقيق القليل إلى الصفرة وإن كان مشتبها كان حيضها بقدر ما يحيض فيها مضي قبل الاحتضاة وإن ابتدأت مستحاضة

(١) قوله ابن سعيد وأحمد خالد كذا في السيرة الحلبية اهـ كتبه معجبه

ما يلزمه في المسئلة الآتية لاحد على من قذف كتابية ويعزر وإذا ظلفها فله عليها الرجعة في العدة وعدتها  
 عدة المسئلة وان ظلفها ثلاثا فسكت قبل مضى العدة وأصبحت لم تحال له وإن تكبت نكاحا محصيا  
 بعد مضى العدة فمساها أصابها ثم طلقت أو مات عنها وكلت عدتها لزوج الأول يحلها للزوج كل  
 زوج أصابها ثبت نكاحه وعليها العدة والاحداد كما يكون على المسئلة وإذا ماتت فان شاء شهدها  
 وغسلها ودخل قبرها ولا يصلى عليها وأكره لها أن تغسله لو كان هو الملت فان غسلته أجزأ غسلها إياه  
 إن شاء الله تعالى قال وله جبرها على الغسل من الحيضة ولا يكون له إصابتها إذا ظهرت من الحيض حتى  
 تغسل لأن الله عز وجل يقول حتى يطهرن فقال بعض أهل العلم بالقرآن حتى ترى الطهر قال فإذا  
 تطهرن يعني بالماء الآن تكون في سفر لا تجد الماء فتتيمم فإذا صارت من تحال لها الصلاة بالطهر رحلت  
 (قال الشافعي) وله عندى والله تعالى أعلم أن يحبرها على الغسل من الجنابة وعلى النظافة بالاستحجام  
 وأخذ الأظفار والتنظف بالماء من غير جنابة ما لم تكن ذلك وهي مريضة يضر بها الماء أو في برد شديد يضر  
 بها الماء وله منها من الكنبسة والخروج إلى الأعياد وغير ذلك مما ريدنا خروج إليه إذا كان له منع  
 المسئلة أن ابن المسجد وهو حق كان له في النصرة منع أن ابن الكنبسة لأنه باطل وله منها شرب الخمر لأنه  
 يذهب عقلها ومنعها كل لحم الخنزير إذا كان يتقذره ومنعها كل ما حل إذا تاذى برحمة من يوم  
 وبصل إذا لم تكن باهضر ورة إلى آكله وإن قذر ذلك من حلال لا يؤجره لم يكن له منعها إياه وكذلك  
 لا يكون له منعها لبس ما شاءت من الثياب ما لم تلبس جلد ميتة أو ثوبا ممتنا يؤذيه ريحها فمنعها منها قال  
 وإذا نكح المسلم الكتابية فأرادت أن تجوسية أو دين غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين  
 أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهما على النكاح وإن لم ترجع حتى تنقضى العدة فقد انقطعت العصمة  
 بينهما وبين الزوج ولا نفقة لها في العدة لأنها ماعة له نفسها بالردة قال ولا يقتل بالرد من انتقل من  
 كفر إلى كفر أو ما يقتل من خرج من دين الإسلام إلى الشرك فأما من خرج من باطل إلى باطل فلا يقتل  
 وينقي من بلاد الإسلام الآن بسل أو يعود إلى أحد الأديان التي يؤخذ من أهلها الجزية يهودية أو نصرانية  
 أو مجوسية فمقر في بلاد الإسلام قال ولو أرادت من يهودية إلى نصرانية أو نصرانية إلى يهودية لم تحرم  
 عليه لأنه كان يصلح له أن يتدنى نكاحها لو كانت من أهل الدين الذي خرجت إليه (قال الربيع) الذي  
 أحفظ من قول الشافعي أنه قال إذا كان نصرانيا فخرج إلى دين اليهودية أنه يقال له ليس لك أن تحدث ديننا  
 لم تكن عليه قبل نزول القرآن فإن أسلمت أو رجعت إلى دينك الذي كنّا نخضعك عليه الجزية تركناك  
 والاخر حنك من بلاد الإسلام ونبتنا إليك ومتى قدرنا عليك قتلناك وهذا القول أحب إلى الربيع (قال  
 الشافعي) ولا يجوز نكاح أمة كتابية لمسلم عبد ولا حر محال لما وصفت من نص القرآن ودلالته قال  
 وأى صنف من المشركين حل نكاح حرائرهم حل وطه إمامهم بالملك وأى صنف حرم نكاح حرائرهم حرم  
 وطه إمامهم بالملك ويجعل وطه الأمة الكتابية بالملك كتحلل حرائرهم بالنكاح ولا يحل وطه أمة مشركة  
 غير كتابية بالملك كالأحل لنكاح نسائهم ولو كان أصل نسب أمة من غير أهل الكتاب فماتت دين أهل  
 الكتاب لم يحل وطؤها كالأحل لنكاح الحرائر منهم ولا يحل نكاح أمة كتابية لمسلم محال لانها داخله  
 في معنى من حرم من المشركين وغير حلل من منصوبة بالحلال كما نص حرائر أهل الكتاب في النكاح وإن  
 الله تبارك وتعالى إنما أحل نكاح إماء أهل الإسلام بمعنى من سواء أن لا يجد لنا كما طولنا لحره ويخاف  
 العنت والشيطان في إماء المسلمين دليل على أن نكاحهن أحل عني دون معنى وفي ذلك دليل على تحريم  
 من خالفهن من إماء المشركين والله تعالى أعلم لأن الإسلام شرط ثالث والأمة المشركة خارجة عنه فلو  
 نكح رجل أمة كتابية كان النكاح فاسدا يفسخ عليه قبل الوطء وبعدة وإن لم يكن وطئ فلا صداق لها  
 وإن كان وطئ فلهامهر مثلها ويطئ الولد بالأنكح وهو مسلم ويباع على مالكه إن كان كتابيا وإن كان

أوفيت أيام حيضها  
 تركت الصلاة يوما  
 وبسلة واستقبلتها  
 الحيض من أول هلال  
 يأتي عليها بعد وقوع  
 الطلاق فإذا هلال  
 الرابع انقضت عدتها  
 ولو كانت محض يوما  
 وتطهر يوما ونحو ذلك  
 جعلت عدتها تنقضي  
 بثلاثة أشهر وذلك  
 المعروف من أمر  
 النساء أنهن يحضن في  
 كل شهر خمسة فلا  
 أجدهن في أولي عدتها  
 من الشهور ولو تباعد  
 حيضها فهن من أهل  
 الحيض حتى تبلغ  
 السن التي من بلغها لم  
 تحض بعدها من  
 المؤيسات إلا في جعل  
 الله عدتهن ثلاثة  
 أشهر فاستقبلت ثلاثة  
 أشهر وقدرى عن ابن  
 مسعود وغيره مثل هذا  
 وهو شبهه ظاهر  
 القرآن وقال عثمان

مسلم المبيع عليه ولو وطئ أمة غير كتابية منع أن يعود لها حبل أو لم يحبل وإن حبلت فولدت فهي  
 أم ولد له ولا يحل له وطؤها دينها كما يكون أمة له ولا يحل له وطؤها دينها فإذا ماتت عقت بموته وليس به معها  
 وليس له أن يزوجه وهي كارهة وبستخدمها فيما تطيق كما يستخدم أمة غيرها وإن كانت لها أخت حرة  
 مسلمة حل له نكاحها وهكذا إن كانت لها أخت لأمة حرة أو أمة حرة كانت كتابية أو أمة حرة كانت لها أخت حرة  
 الدين ولم يكن هذا جاعلين الأخين لأن وطئ الأولى التي هي غير كتابية غير جائز وإنما الجمع أن يجمع بين من  
 يحل وطؤها على الانفراد وإن كانت لها أخت من أبيها تدين بدن أهل الكتاب لم يحل له بالملك لأن نسبها  
 إلى أبيها وأبوها غير كتابي وإنما نظر فيما يحل من المشرقات إلى نسب الأب وليس هذا كالمرأة يسلم أحد  
 أو يهاوي وهي صغيرة لأن الإسلام لا يشركه شرك والشرك بالشرك والنسب إلى الأب وذلك الدين  
 له عالم تبلغ الجارية ولو أن أختها بلغت ودانت دين أهل الكتاب أو يهاونني أو يجمعوني لم يحل وطؤها عاك  
 الدين كما لا يحل وطئ وثنية انتقلت إلى دين أهل الكتاب لأن أصل دينها غير دين أهل الكتاب ولو نكح  
 أمة كتابية ولها أخت حرة كتابية أو مسلمة ثم نكح أختها الحرة قبل أن يفرق بينهما وبين الأمة الكتابية  
 كان نكاح الحرة المسئلة أو الكتابية جائزا لأنه حلال لا يفسده نكاح الأمة الكتابية التي هي أخت  
 المنكوحة بعدها لأن نكاح الأولى غير نكاح ولو وطئها كان كذلك لأن الأوطى في نكاح مفسوخ  
 حكمه أنه لا يجوز مشا لأنها ليست بزوجة ولا ملكة بين فصرم يجمع بينهما وبين أختها قال ولو تزوج امرأة  
 على أنها مسلمة فإذا هي كافرة كتابية كان له فسخ النكاح بالانصاف مهر ولو تزوجه على أنها كتابية  
 فإذا هي مسلمة لم يكن له فسخ النكاح لأنها غير من كتابية ولو تزوج امرأة لم يجز أن يمسكها ولا كتابية  
 فإذا هي كتابية وقال أئمتنا نكحتنا على أنها مسلمة فالقول قوله وله الخيار وعليه الدين ما نكحها وهو  
 يعلمها كتابية

(ما جاء في منع إمام المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ومن لم  
 يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمالئكم أيمانكم من فتياتكم المؤمنات إلى قوله ذلك  
 لمن خشي العنت الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن المحصنات من هذا  
 الأحرار دون الممالئ فمالئكم فلا بأس أن ينكح الأمة لأنه غير واحد طولاً للحرة ولا أمة فإن قال  
 قائل ما دل على أن هذا على الأحرار ولهم دون الممالئ قيل الواجدون الطول المالكون للمال والمملوك  
 لا يملك ما لا يحل له وبشبه أن لا يخاطب بأن يقال إن لم يجد ما لا يعلم أنه لا يملك ما لا يحل له اغتياك أدا  
 لغیره قال ولا يحل نكاح الأمة إلا كأوصفت في أصل نكاحهن الأبا أن لا يجد الرجل الحر بصدق أمة  
 طولاً لحرة وأن يخاف العنت والعنت الزنا فإذا اجتمع أن لا يجد طولاً لحرة وأن يخاف الزنا حل له نكاح  
 الأمة وإن انفرد بفسده أحدهما لم يحل له وذلك أن يكون لا يجد طولاً لحرة وهو لا يخاف العنت أو يخاف  
 العنت وهو يجد طولاً لحرة انما رخص له في خوف العنت على الضرورة الأثرى أنه لو عشا امرأ أو نكح  
 يخاف أن يرفى بها لم يكن له أن ينكحها ولو كان عنده أربع نسوة فغش واحدة لم يحل له نكاحها إذا تم  
 الأربع عنده أو كانت له امرأته فغش أختها لم يحل له أن ينكحها ما كانت عنه أختها وكذلك ما حرم  
 عليه من النكاح من أي الوجه حرم لم أرخص له في نكاح ما يحرم عليه خوف العنت لأنه لا ضرورة عليه  
 يحل له بها النكاح ولا ضرورة في موضع فلتجمل بها المحرم إنما الضرورة في الإبدان التي تحيى الموت وتنع  
 من ألم العذاب عليها وأما اللذات فلا يعطاها أحد بغير ما يحل له فإن قال قائل فهل قال هذا غيرك قيل  
 الكتاب كاف إن شاء الله تعالى فيه من قول غيري وقد قاله غيري أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال  
 أخبرني أبو اليزيد أنه سمع جابر يقول من وجد صدقاً حرة فلا ينكح أمة أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج  
 قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال لا يحل نكاح الحر أمة وهو يجد بصدقها حرة قلت يخاف الزنا



قال ما علمته محل آخر ناسفان عن عمرو بن دينار قال سأل عطاء الشفاء وأنا اسمع عن نكاح الامة  
ما تقول فيه أجازوه فقال لا يصح اليوم نكاح الامة (قال الشافعي) والطول هو الصادق ولست أعلم  
أحدًا من الناس يجحد ما يحل له به أمة إلا هو يجحد حرة فان كان هذا هكذا لم يحل نكاح الامة لم حر وان لم  
يكن هذا هكذا انقع وجعل حرًا لم يحل له نكاح الامة واذما لم الرجل عقدة الامة بنكاح صحيح ثم  
أسر قبل الدخول أو بعده فسواء أو الاختار في فراقها ولا يلزمه فراقها محال أبدًا بلغ بسر ما شاء أن يبلغ  
لان أصل العقد كان صحيحًا وموقع فلا يحرم بحدث بعده ولا يكون له أن ينكح أمة على أمة وذلك أنه اذا  
كانت عنده أمة فهو في غير معنى ضرورة وكذلك لا ينكح أمة على حرة فان نكح أمة على أمة أو حرة  
فالنكاح مفسوخ قال ولو ابتدأ نكاح أمة متبين معًا كان نكاحهما مفسوخًا بلا طلاق ويندئ نكاح  
أيتها ما شاء اذا كان من له نكاح الامة كما يكون هكذا في الاختين بعد عقدهما معا والمراومعتها وان نكح  
الامة في الحال التي قلت لا يجوز له فالتكاح مفسوخ ولا صادق لها الا بأن يصحبها فيكون لها الصادق بما  
استحل من فرجها ولا تحلها أصابته اذا كان نكاحه فاسدًا لزوج غير موطئها ثلاثًا ولو نكحها وهو يحد  
طولا فلم يفسخ نكاحها حتى لا يجحد ففسخ نكاحها لان أصله كان فاسدًا ويندئ نكاحها ان شاء ولو  
نكحها ولا زوجة له فقال نكحها ولا أحد طولًا لخر فقلت له أول تلذذا قال نكحها ولا أحد طولًا لخر  
كان القول قوله ولو وجد مومرا لانه قد يعسر ثم يوسر الان تقوم بيشة بأنه حين عقد عقدة نكاحها كان  
واحدًا لان نكح حرة فيفسخ نكاحه قبل الدخول وبعده وان نكح أمة ثم قال نكحها وأنا أحد طولًا لخر  
أولًا أخاف العنت فان صدقه مولاها فالتكاح مفسوخ ولا مهر عليه ان لم يكن أصابها فان أصابها فاعليه  
مهر مثلها وان كذبه فالتكاح مفسوخ باقراره بأنه كان مفسوخًا ولا يصدق على المهر ان لم يكن دخل بها  
فلهنا نصف ما سمي لها وان راجعها بعد جعلتها في الحكم تطلقه وفيما بينه وبين الله فخذًا بلا طلاق وقد  
قال غيرنا يصدق ولا شيء عليه ان لم يصحبها قال وان نكح أمة نكاحًا صحيحًا ثم أسر قبله أن ينكح عليها حرة  
وحرًا حتى يكمل أربعة ولا يكون نكاح الحرة ولا الحرًا رعلها طلاقًا ولا لهن ولا الواحدة منهن خيار كن  
عان أن تحتة أمة أول بعن لان عقد نكاحها كان حلالًا فلم يحرم بان يوسر فان قال قائل فقد حرم  
المتنة وتحلها الضرورة فاذا وجد صاحبها غائبي حرمها عليه قيل ان الميتة محرمة بكل حال وعلى كل  
أحد بكل وجه ما نكحها وغير ما نكحها وغير حلال الثمن الان أكلها يحل في الضرورة والامة حلال بالملك  
وحلال بنكاح العبد وحلال النكاح للحر يعني دون معنى ولا تشبه الميتة المحرمة بكل حال الا في حال الموت  
ولا يشبه المأكل الجماع وكل الفروج ممنوعة من كل أحد بكل حال الا بما حل به من نكاح أو ملك فاذا  
حل لم يحرم الا بأحد شي يحرم به ليس الغنى منه ولا يجوز أن يكون الفرج حلالًا في حال حرما بعده  
يسير وانما حرمان نكاح المتعة مع الاتع لثلاث يكون الفرج حلالًا في حال حرما في آخر الفرج لا يحل  
الا بان يحل على الا بدما لم يحدث فيه شيء يحرمه ليس الغنى عنه مما يحرمه فان قال قائل فالتيمم يحل في حال  
الاعواز والسفر فاذا وجد الماء قبل أن يصلي بالتيمم بطل التيمم قلت التيمم ليس بالفرض المؤذي فرض  
الصلاة والصلاة لا تؤذي الانفس ما عدا المصلي أن يصلي بظهر رءاه اذا لم يجده تيمم وصلي فان وجد الماء  
بعد التيمم وقبل الصلاة توضأ لانه لم يدخل في الفرض ولم يؤذيه واذا صلى أو دخل في الصلاة ثم وجد الماء  
لم تنقض صلاته ولم يعد لها توضأ صلاة بعدها وهكذا النكاح الامة لو أراد نكاحها وأحب اليه وجلس له  
فلم ينكحها ثم أسر قبل بعقد نكاحها لم يكن له نكاحها وان عقد نكاحها ثم أسر لم يحرم عليه كما كان  
المصلي اذا دخل بالتيمم ثم وجد الماء لم يحرم الصلاة عليه بل نكاح الامة في كثر من حال الدخول في الصلاة  
الدخول في الصلاة لم يكملها والنكاح الامة قد اكمل جميع نكاحها أو كمال نكاحها لم يحل له على الا بدما كوصفت  
قال ويقسم الحرة بمين ولا مة موما وكذلك كل حرة معه مسئلة وكتايسة وفيه من القسم سواء على مومين لكل

حيضها تنظر تسعة  
أشهر فان بان بها حل  
فذلك والا اعتدت بعد  
السبعة ثلاثة أشهر ثم  
حلت يحتل قوله في امرأة  
قد بلغت السن التي من  
بلغها من نساء يثن  
فلا يكون بخالف القول  
ابن مسعود رضى الله  
عنه وذلك وجه عندنا  
(قال) وان مات صبي  
لا يجامع مثله فوضعت  
امرأته قبل أربعة  
أشهر وعشر أمت  
أربعة أشهر وعشر  
لان الولد ليس منه فان  
مضت قبل أن تضع  
حلت منه وان كان  
(١) بقى له شيء يغيب  
في الفرج أو لم يبق له  
وكان وانصبي  
يزلن لحقهما الزواد  
واعتدت زوجتهما كما  
تعتد زوجة الفعل وان  
(١) قوله بقى له أى  
لغيره كذا هو ظاهر  
العبارة كتبه مصححه

واحدة يومئذ الامة فان شاع جعل ذلك يومين ويومين وان شاء يوماً يوماً ثم دار على الخرائر يومين ويومين ثم أتى الامة يومافان عتقت في ذلك اليوم فدار الى الحررة أو الى الخرائر قسم بينهما وبينها يوماً يوماً في ذلك بالامة قبل الخرائر أو بالخرائط قبل الامة لأنه لم يقسم لهن يومين ويومين حتى صارت الامة من الخرائر التي لهما لهن معا وانما يلزم الزوج أن يقسم الامة ما خلى المولى بينه وبينها في يومها وليتها فاذا فعل فعله القسم لها ولولوا خراجها في غير يومها وليتها وان أخرجها المولى في يومها وليتها فقد أبطل حقها ويقسم غيرها قسم من لاهم أفعده وهكذا الحررة تخرج بغير إذن زوجها يبطل حقها في الأيام التي خرجت فيها وكل زوجة لم تكمل فيها الحرية فقسمها قسم الامة وذلك أم الولد تنكح والمكاتب والمذبرة والمعتق بعضها وليس للمكاتب الامتناع من زوجها في يومها وليتها ولا لزوجهما معها بالكتابة ولوحلت الامة زوجها من يومها وليتها ولم يحلله السيد حل له ولوحله السيد ولم يحلله لم يحل له لأنه حق لهادون السيد ولو وضع السيد نفقتها عنه حل له لأنه ماله دونها وعلى سيدها أن ينفق عليها اذا وضع نفقتها عن الزوج ولو وضعت هي نفقتها عن الزوج لم يحل له الا باذن السيد لأنه مال السيد

(نكاح المحدثين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة الى المؤمنين (قال الشافعي) اختلف في تفسير هذه الآية فقيل زانت في بغايا كانت لهن رايات وكن غير محصنات فاراد بعض المسلمين نكاحهن فنزلت هذه الآية بتعريم أن ينكحن الا من أعلن بمثل ما أعلن به أو مشركا وقيل كن زواني مشركات فنزلت لا ينكحن الا زانية مثلهن مشركا أو مشركا وان لم يكن زانية وحرم ذلك على المؤمنين وقيل غيرها وقيل هي عامة ولكنها انحست أخيراً سفهت عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة قال هي منسوخة نكحتها وأكفوها الآية منكم فهي من أيي المسلمين (قال الشافعي) فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زانية وزان من المسلمين لم تعلم حرم على واحد منهما أن ينكح غير زانية ولا زان ولا حرم واحد منهما على زوجه فقد أنما عاز من مالك وأقرعته بالزنا امرأته في واحدة منها أن ينجب زوجته إن كانت ولا زوجته أن ينجبه ولو كان الزنا حرمه على زوجته أمسه أن يقول إن كانت لك زوجة حرمت عليك أو لم تكن لم يكن لك أن تنكح ولم تعلم أمره بذلك ولأن لا ينكح ولا غيره أن لا ينكحه إلا الزانية وقد ذكره رجل أن امرأة زنت وزوجها حاضر فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما علنا زوجها باجتنابها أو أمر أنيسا أن يبعد عنها فان اعترفت برجها وقد جلد ابن الاعرابي في الزنا مائة وغيره ما لم يبنه علينا أن ينكح ولا أحد أن ينكحه إلا زانية وقد رفع الرجل الذي قذف امرأته إليه أمر امرأته وقد فها برجل وانتم من جلها فلم يأمره باجتنابها حتى لاعن بينهما وقد روى عنه أن رجلاً شك اليه أن امرأته لا تدفع بدلا من فاهمه أن يفارقها فقال له اني أحبها فاهمه أن يستعجبها أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني امرأة لا ترد بدلا من فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلها قال اني أحبها قال فأسكها اذا وقدم الله المشركات من أهل الاوثان على المؤمنين الزناة وغير الزناة أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلاً تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيرها ففجر الغلام بالبرية فظهر بها حمل فلما قدم عمره ركعة رفع ذلك اليه فسألهما فاعترفا فجلدها عشرين الحد وحرص أن يجمع بينهما في الغلام (قال الشافعي) فلا اختيار للرجل أن لا ينكح زانية وللمرأة أن لا تنكح زانيا فان فعل فلا ينكح ذلك بجرأ على واحد منهما البست معصية واحد منهما في نفسه محرم عليه الحلال اذا أنه قال وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت فعل لم يدخلوها عليه أنها زنت قبل نكاحه أو بعده لم يحرم عليه ولم يكن له أخذ صداقها منها ولا فسخ نكاحها وكان له ان شاء أن يسكن وان شاء أن يطلق وكذلك ان كان هو الذي وجدته

أرادت الخروج كان له معها حيا ولورثته ميتا حتى تنقضي عدتها وان طلق من لا تحض من صفر أو كبر في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين بالالهة وان كان تسعا وعشرين وشهرا ثلاثين ليلة حتى يأتي عليها تلك الساعة التي طلقها فيها من الشهر ولو حاضت الصغيرة بعد انقضاء الثلاثة الأشهر فقد انقضت عدتها ولو حاضت قبل انقضائها بطرفة خرجت من الاثم لم يحضن واستقبلت الاقراء (قال) وأعجب من سمعت به من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين فاعتد اذا حاضت من هذه السن بالاقرء فان بلغت عشرين سنة

قد رزى قبل أن ينكحها أو بعدما نكحها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه وهي زوجته بحالها ولا تحرم عليه وسواحد الزاني منها أو لم يحد وأقامت عليه نية أو اعترف باليحرز أو احدث من ماله أو زناها ولا معصية من المعاصي الحلال إلا أن يختلف بينها بشرط وإيمان

**(النكاح الاول)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إلى بالمعروف وقال عز وجل الرجال قوامون على النساء الآية وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن (قال الشافعي) زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج اخته ابن عمه فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضى عدها فأبى معقل وقال زوجتكم وأمرتكم على غيرك فطلقها لأزواجكم أبا فزل وإذا طلقتم بعنى الأزواج النساء فبلغن أجلهن بعنى فانقضت أجلهن بعنى عدهن فلا تعضلوهن بعنى أولياءهن أن ينكحن أزواجهن أن تطلقوهن ولم يتواطأ لفقهن وما أشبهه معنى ما قالوا من هذا عاقلوا ولا أعلم الآية تحتل غيرة لانه انما يؤمر بأن لا يعضل المأقرن له سبب إلى العضل بأن يكون بتمه نكاحها من الأولياء والزوج إذا طلقها فانقضت عدها فليس بسبب منها فعضلها وإن لم تنقض عدها فقد حرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه وهذا بين ما في القرآن من أن لولي مع المأقرن نفسها حقاً وعلى الولي أن لا يعضلها إذا رضى أن تنكح بالمعروف (قال الشافعي) وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا سفيان وسعد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلهما الصداق بما استعمل من فرجها وقال بعضهم في الحديث فان اشترى وقال غيره منهم فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا سفيان وسعد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال سمعت الطريق ركبهم امرأة ثيب فوأت رجلاً منهم أمرها فزوجها رجلاً فخلد عن الخطأ التاكيم ورد نكاحها أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد بن عيسى عن عمر رضي الله عنه رد نكاح امرأة نكحت بغير ولي أخبرنا سفيان وسعد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار نكحت امرأة ثيب بغير إذن أبي ثمانية عن بن عبد الله بن مضر فسكتب علقمة بن علقمة العتواري إلى عمر بن عبد العزيز وهو بالمدينة أني ولها وانما نكحت بغير أمرى فردعه وقد أصابها (قال الشافعي) فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وإن أصابها فلهما صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لهماه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على أن الصداق يجب في كل نكاح فاسد بالمسيس وإن لا يرجعه الزوج على من غره لانه اذا سكنا لها وقد غره من نفسها لم يكن له أن يرجعه عليها وهولها وهو لو كان يرجعه فكانت العاقبة له من نفسها باطل عنها ولا يرجع زوج أبداً بصداق على من غره امرأة كانت أو غيرها أما إذا أصابها قال وفي هذا دليل على أن على السلطان إذا اشترى أن ينظر فان كان الولي عاضلاً أمره بالزوج فان زوج بقى أذاه وإن لم يزوج حتى منعه وعلى السلطان أن يزوج أو يترك ولا يغيره فيزوج وأولى عاص بالعض لقول الله عز وجل فلا تعضلوهن وإن ذكر شيئاً يظرفيه السلطان فان رآه نكح على كفاة لم يكن له منعها وإن دعاها الولي إلى خمر منه وإن دعت إلى غير كفاة لم يكن له تزويجها والولي لأرضيه وانما العضل أن تدعو إلى مثلها أو فوقها فاستنع الولي

**(اجتماع الولاء واقترانهم)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا ولاية لاحد مع أب فإذا مات فخلد أو الأب فإذا مات فخلد أو الأب والجد لان كلهم أب وكذلك الآباء وذلك أن المروجة من الأم وأولادها من الأخوة والولاية غير المواريث ولا ولاية لاحد من الاجداد دونه أب أقرب إلى المروجة منه فإذا لم يكن أب

أو أكرم لم يخص قط اعتدت بالشهود ولو طرحت ما تعلم أنه ولد مضغة أو غيرها حلت (قال المزني) رحمه الله وقال في كتابين لا تكون به أم ولا هي بين فيه من خالق الإنسان شيء وهذا آفيس قال ولو كانت تخص على الجمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض بالحيض عدها لانها ليست معدنية وعدها أن تصح جلها ولا تنكح المريبة وإن أوفت عدها لانها لا تدرى ما عدها فان نكحت لم يفسخ زفافها فان برئت من الحمل فهو ثابت وقد أساءت وإن وضعت بطل النكاح (قال المزني) رحمه الله جعل الحمل تحيض ولم يجعل لحضها معنى بعدد كما تكون

فلا ولاية لاحد مع الاخوة واذا اجتمع الاخوة فبنو الاب والام أولى من بنى الاب فاذا لم يكن بنو أم أب فبنو الأب أولى من غيرهم ولا ولاية لبنى الأم بالأُم ولا لجد أبي أم إن لم يكن عصبة لأن الولاية للعصبة فان كانوا بنى عم ولا أقرب منهم كانت لهم الولاية بأنهم عصبة وان كان معهم مثلهم من العصبة كانوا أولى لانهم أقرب بأم واذا لم يكن اخوة لأب وأم ولأب وكان بنو أخ لأب وبنو أخ لأب فبنو الأخ للأب والأم أولى من بنى الأخ للأب وان كان بنو أخ لأب وبنو أخ لأم فبنو الأخ للأب أولى ولا ولاية لبنى الأخ للأم بحال إلا أن يكونوا عصبة قال واذا تسفل بنو الأخ فانسبهم الى المروجة فأنهم كان أقعد منها وان كان ابن أب فهو أولى لان قرابة الأُعد أقرب من قرابة أم غير ولدها أقعد منه واذا استورا فكان فيهم ابن أب وأم فهو أولى بقر به مع المساواة قال وان حرم النسب بقرابة الأم كان بنو بنى الأخ وان تسفلوا بنو عم ذرية فبنو بنى الأخ وان تسفلوا أولى لانهم يجمعهم واياها اب قبل بنى العم وهكذا ان كان بنو أخ وعمه فبنو الأخ أولى وان تسفلوا لان العمومة غير باقية يكونون أولى لان المروجة من الاب فاذا انتهت الأُوة فأقرب الناس بالمروجة وأولاهم بنو أخها أقرب بهامن عمومته لانه يجمعهم واياها اب دون الأب الذى يجمعهم بالعمومة واذا لم يكن بنو أخ وكانوا بنى عم فكان فيهم بنو عم لأب وأم بنو عم لأب فاستورا فبنو العم للأب والأم أولى وان كان بنو العم للأب أقعد فبنو عم أولى واذا لم يكن له قرابة من قبل الأب وكان لها وصياء لم يكن إلا وصياء ولا تنكاح ولا تميمات وهكذا ان كان له قرابة من قبل أمها بنى اخواتها ولا ولاية للقرابة فى النكاح الا من قبل الأب وان كان للزوجة ولد أو ولد ولدها فلا ولاية لهم فيها بحال إلا أن يكونوا عصبة فسيكون لهم الولاية بالعصبة ألا ترى أنهم لا يعاقبون عنها ولا يتسبون من قبيلها انما قبيلها نسبها من قبل أبيها ألا ترى أن بنى الأم لا يكونون ولا تنكاح فاذا كانت الولاية لا تكون بالأم اذا انفردت فهكذا ولدها لا يكونون ولدها واذا كان ولدها عصبة وكان مع ولدها عصبة أقرب منهم هم أولى منهم فالعصبة أولى وان تساوى العصبة فى قرابتهم بهامن قبل الأب فبنو الأم والأب أولى من بنى الأب وان استورا فالولد أولى

(ولاية المولى) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا لولاه ولزوجة نسب من قبل أبيها يعرف ولا لأخوال ولا لاية بحال أبدا إلا أن يكونوا عصبة فاذا لم يكن للزوجة عصبة ولها مولى فوليها أولياؤها ولا لولاهم الا لعق ثم أقرب الناس بعقها ولها كما يكون أقرب الناس به ولي والمعتق لها قال واجتماع الولاه من أهل الولاد فى ولاية المروجة كاجتماعهم فى النسب (قال الشافعى) ولا يختلِفون فى ذلك (قال الشافعى) ولزوجها مولى نعمة ولا يعقل لها قرىبان من قبل أبيها ثم علم كان النكاح مفسوخا لانه غير ولي كالى زوجها مولى قرابة يعلم أقرب منه كان النكاح مفسوخا

(مغيب بعض الولاه) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا ولاية لأحد بنسب ولا لولد أو مولى منسه حتى غابا كان أو حاضرا بعيد النعمة منقطعها مولى سامته مفقود أو غير مفقود وأقرب بها مولى ابها مولى ابها غابا واذا كان الولي حاضرا فامتنع من التزويج فلا يزوجه الولي الذى يلبه فى القرابة ولا يزوجه الا السلطان الذى يجوز حكمه فاذا رفع ذلك الى السلطان فحق عليه أن يسأل عن الولي فان كان غائبا سأل عن الخاطب فان رضى به أحضر أقرب الولاه أو أهل المحرم من أهلها وقال هل تنقمون شيئا فان ذكره ونظر فيه فان كان كفوا ورؤيته أمرهم بتزويجه فان لم يفعلوا تزوجه وان لم يأمرهم وزوجه فجاز وان كان الولي حاضرا فامتنع من أن يزوجهام رضى صنع ذلك به وان كان الولي الذى لا أقرب منه حاضرا فوكل قام وكسبه مقامه وجاز تزويجه كالجوزاذا وكله بتزويج رجل بعينه فزوجه أو وكله أن يزوجه من رأى فزوجه كفوا ترى المراهبة بعينه فان تزويج غير كف لم يجز وكان هذا منه تعديا مردودا كما رد تعدي الوكلاء

(من لا يكون وليا من ذى القرابة) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يكون الرجل وليا

التي لم تحض نعتد بالنيور فاذا حدث الخيض كانت العدة بالخيض والنيور كما كانت عرق عليها وليست بعده وكذلك الخيض عرق عليها وليس كل خيض عسدة كاليس كل شهر عدة ولو كانت حاملا بولدين فوضعت الاول فله الرجعة ولوارثتها وخرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت رجعة ولا تنكح حتى يقارن بها كله ولو وقع الطلاق فلم يدرك قبل ولدها أم بعده فقال وقع بعد ما ولدت فى الرجعة وكذلك به فالقول قوله لان الرجعة حقه وانما من العدة حتى لها ولم يدرك واحد منهما كانت العدة عليها لانها وجبت ولا تزولها الا بيقين والورع أن لا يرتجى ولو طلقها فلم يحدث لها رجعة ولا نكاحا حتى ولدت

لامرأة بنتا كانت أو أختاً أو بنت عم أو امرأة أو أقرب الناس إليها نسباً ولا معنى يكون الولي حراماً لها  
 رشيداً يعقل موضع الخط وتكون المرأة مسلمة ولا يكون المسلم ولها الكفارة وإن كانت بنته ولا ولاية له على  
 كافرة إلا أئمة فإن ما صار لها بالنكاح ملكه قال ولا يكون الكافر ولها المسلمة وإن كانت بنته قد تزوج  
 ابن سعد بن العاص النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة وأوسيفان حتى لأنها كانت مسلمة وإن سجد  
 مسلم لا أعلم مسلماً أقرب بهامنه ولم يكن لأبي سفيان فيها ولاية لأن الله تبارك وتعالى قطع الولاية بين  
 المسلمين والمشركين والموارث والعقل وغير ذلك قال فيجوز تزويج الحاكم المسلم الكافرة لأنه يحكم  
 لا ولاية إذا حاك اليه ولا يكون إذا كان بالفاسق أو لئان كان سفهاً أو لئان عليه أو غير عالم بموضع الخط  
 لنفسه ومن زوجه إذا كان هذا لا يكون وليل نفسه بزوجهما كان أن يكون وليل غيره أبعد وإن لم يكن  
 هذا وليل السفة أو ضعف العقل فكذلك المعتوه والمجنون الذي لا يفيق بل هما أبعد من أن يكونا وليين قال  
 ومن خرج من الولاية بأحد هذه المعاني حتى لا يكون وليل بحال فالولي أقرب الناس به ممن يفارق هذه الحال  
 وهذا ممن لم يكن ولكن مات ولا ولاية له ما كان بهذه الحال فإذا صلت حاله صار ولياً للحال التي منع  
 بها الولاية قد ذهبت

(الأكفأ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أعلم في أن الولادة أمرا مع المرأة في نفسها ساجع  
 لهم أبين من أن لا تزوج الأكفأ فإن قيل يحتل أن يكون للابن زوج الانكاح صحياً قيل قد يحتل  
 ذلك أيضاً ولكنه لما كان الولادة لزوجهما غير نكاح صحيح لم يجز كان هذا ضعيفاً لا يشبه أن يكون له  
 جعل لولادة معهما أمراً فأما المصدق فهي أولى به من الولادة ولو وهته جاز ولا معنى له أولى به من أن لا يزوج  
 الأكفأ بل لا أحسنه يحتل أن يكون جعل لهم أمراً مع المرأة في نفسها إلا لا تنكح الأكفأ (قال  
 الشافعي) إذا اجتمع الولفة فكانوا شراً فأبهم صلح أن يكون وليل بحال فهو كفضلهم وسواء المسن منهم  
 والكهل والشاب والفاضل والذي دونه إذا صلح أن يكون وليل فأبهم زوجهما إذا كفأ جاز وإن خط  
 ذلك من بطن الولادة أو أبهم زوجاً بغير كفأ فلا يثبت النكاح إلا باجتماعهم عليه وكذلك لو اجتمعت  
 جماعة على تزويج غير كفأ وانفرد أحدهم كان النكاح مردوا بكل حال حتى تجتمع الولاية معاً على  
 انكاحه قبل انكاحه فيكون حقاً لهم تزويجه وإن كان الولي أقرب من دونه فزوج غير كفأ بآنها فليس  
 لمن بقي من الألباء الذي هو أولى منهم برده لأنه لا ولاية لهم معه قال وليس نكاح غير الكفأ مع ما فآرده  
 بكل حال إنما هو نقص على المزرقة والولادة فإذا رضت المزرقة ومن له الألامر معها بالنقص لم أرده قال  
 وإذا زوج الولي الواحد كفأ بامر المرأة المالك لا مهرها بأقل من مهر مثلها لم يكن لمن بقي من الولادة ذلك النكاح  
 ولأن يقوموا عليه حتى يكملوا المهر مثلها لأنه ليس في نقص المهر نقص نسب إنما هو نقص المال  
 ونقص المال ليس عليها ولا عليها فيه نقص حسب وهي أولى بالمال منهم وإذا رضى الولي الذي لا أقرب منه  
 بالنكاح من رجل غير كفأ فأنكحه بآنها المرأة والولادة الذين هم شرع ثم أراد الولي المزوج والولادة لم يكن لهم  
 بعد رضاهم تزويجهم بإيهام المرأة وإن كانوا زوجها بامرها بأقل من صداق مثلها كانت لا يجوز  
 أمرها في مالها فإلها تمام صداق مثلها لأن النكاح لا يرد فهو كالبيع المستهلكة كالأبغص وهي محجورة  
 بغير فاستهلك وقد غنيت فيه لزوم مشترية قيمته قال وإذا كانت المرأة تتحجور عليها مالها فإسواها من حاي  
 في صداقها أب أو غيره لا تحوز الحايبة وتلحق بصداق مثلها ولا يرد النكاح دخلت أو لم تدخل وإن طلفت  
 قبل ذلك أخذها نصف صداق مثلها

(ما جاء في تنكح الولاية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الولادة متبرعا فأراد بعضهم  
 أن يلى التزوج دون بعض فذلك إلى المرأة تولى أمهم شامت فإن قالت قد أدنت في فلان فأتى ولأى  
 أنكحني فنكاح جائز فأبهم أنكحه فنكاح جائز فإن ابتدره اثنتان فزواجه فنكاحه جائز وإن تمنعوا

لا تكمن أربع من  
 فأنكر الزوج فهو منق  
 باللعان لأنها ولدت بعد  
 الطلاق لما لا يبلده  
 النساء (قال المزني)  
 رحمه الله فإذا كان  
 الولد عنده لا يمكن أن  
 تلده منه فلا معنى  
 للعان به ونسبه أن  
 يكون هذا عظماً من  
 غير الشافعي وقال في  
 موضع آخر لو قال  
 لامرأة تكلمت ولدت ولداً  
 فأت طالق فسؤلت  
 ولدين بينهما سنة طلق  
 بالاول وحلت للابن واج  
 بالآخر ولم يلحق به  
 الآخر لأن طلاقه وقع  
 بولادتها ثم لم يحدث لها  
 نكاحاً ولا رجعة ولم  
 يقربه فلزمه إقراره  
 فكان الولد منقاً عنه  
 بلا لعان وغير ممكن  
 أن يكون في الظاهر  
 منه (قال المزني)  
 رحمه الله فوضعها لما  
 لا يبلده النساء من ذلك

أفرع بينهم السلطان فأخرجهم خرج سهمه أمره بالتزويج وان لم يترافعوا الى السلطان عدل بينهم أمرهم فأخرجهم خرج سهمه زوج وان تركوا الاقراع أو تركه السلطان لم أحبه لهم وأيمهم زوج بلانها جاز

(النكاح الولين والوكالة في النكاح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علي عن ابن

أبي عروة عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أنكر الوليان

فالأول أحق قال وبين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أحق أن الحق لا يكون باطلا وان

نكاح الآخر باطل وأن الباطل لا يكون حقا بأن يكون الآخر دخل ولم يدخل الأول ولا يزدل الأول

حقا لو كان هو الداخل قبل الآخر هو أحق بكل حال قال وفيه دلالة على أن الوكالة في النكاح جائزة

ولانه لا يكون نكاح ولين متكافيا حتى يكون للأول منهما أبو كالة منها مع وكيل النبي صلى الله عليه

وسلم عمرو بن أمية الضمري فزوجه أم حبيبة ابنة أبي سفيان (قال الشافعي) فأما إذا أذنت المرأة لوليها

أن تزوجهام من رايها وأمرها أحدهما في رجل فقالت زوجوه وأمرها آخر في رجل فقالت زوجوه

فزوجها معا رجلين مختلفين كفؤين فأيمهم زوج أولا فالاول الزوج الذي نكاحه ثابت وملاقه وما بينه

وبينها مما بين الزوجين لازم ونكاح الذي بعده ماقط دخل بها الآخر ولم يدخل الأول ولم يدخل لا يثبت

الدخول لاحد شيئا إنما يحقه أصل العقد فان أصابها آخرهما نكاحا فلهامهر مثلها إذا لم يصح عقدة

النكاح لم تصح بشي بعدهما لا يتعد بنكاح صحيح وإذا جاز لأمة أن توكّل وليا من الولي الذي لا أمر للمرأة

معه أن توكّل وهذه الاب خاصة في البكر ولم يجوز لولي غيره لأمرهم أمر أن يوكّل أب في ثيب ولولي غراب

الابن تأذنه أن يوكّل بنه ويجهافيوزيادتها فلوان رجل خرج ووكّل رجلا بتزويج ابنته البكر فزوجها

الوكيل وهو فأيمهم أنكر أولا فالنكاح نكاحه جائز والآخرباطل الوكيل أو الأب وان دخل بها الآخر

فلهامهر وعليها العدة والولد لاحق ولا ميراث لهما منه ولومات قبل أن يفرق بينهما ولاله منها لومات

وزوجها الاول منها للبراث وعليه لها الصداق بحاسبه من ميراثه وهكذا إذا أذنت لولين فزوجها معا

أوليان أو توكّل وكلا أو لولين كذلك فوكلا وتوكّل أي هذا كان فالزوج الاول أحق ولزوجها

الوليان والوكلاء ثلاثة أو أربعة فالنكاح للاول اذا علم سينة تقوم على وقت من الاوقات أنه فعل ذلك قبل

صاحبه قال ولوزوجها ولياها رجلين فشهدا الشهود على يوم واحد ولم يثبتوا الساعة أو أثبتوها فلم يكن

في اثباتهم دلالة على أي النكاحين كان أولا فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما من واحد من الزوجين ولو

دخل بها أحدهما على هذا فأصاحبها كان لهما منه مهر مثلها وعليها العدة ويفرق بينهما وسواء كان الزوجان

في هذا الايعرفان أي النكاح كان قبل أو يتداعيان فيقول كل واحد منهما كان نكاحي قبل وهما يقران

أمنها لا تعلم أي نكاحهما كان أولا ويقران بأمر يدل على أنها لا تعلم ذلك مثل أن تكون غائبة عن النكاح

بل تغيب البلد الذي تزوجت به أو ما أشبه هذا ولو ادعى عليها أنها تعلم أي نكاحها أول وادعى كل واحد

منهما أن نكاحه كان أولا كان القول قولها مع عيها الذي زعت أن نكاحه آخر وان قالت لا أعلم أيهما

كان أولا وادعى عليها أحلف ما تعلم وما يلزمها نكاح واحد منهما قال ولو كانت خرسا أو معتوهة أو صبية

أو عرس بعد التزويج لم يكن عليها عي ومن فسخ النكاح ولو زوجها أوها ووكّل له في هذه الحال فقال

الاب إنكاحي أولا وإنكاح ووكّلي أولا كان أو قال ذلك الوكيل لم يكن إقرار واحد منهما بالزها ولا يلزم

الزوجين ولا واحد منهما ولو كانت عاقلة بالغة فأقرت لاحدهما أن نكاحه كان أولا لزمها النكاح الذي

أقرت أنه كان أولا ولم يتخلف لآخر لانها لو أقربت بان نكاحه أولا لم يكن زوجها وقد لزمها أن تكون

زوجة الآخر ولو كان وليها الذي هو أقرب لهما من وليها الذي يليه زوجها بانها وليها الذي هو أبعد منه

بأذنهما فانكاح الولي الذي دون من هو أقرب منه باطل ولو كان على الانفرد وإذا كان هذا هكذا فنكاح

الولي الاقرب جائز كان قبل نكاح الولي الأبعد أو بعد أو دخل الذي زوجته الولي الأبعد الذي لا ولاية له مع

أبعد بان لا يحتاج الى

لعان به أحق قال ولو

ادعت المرأة أنه راجعها

في العدة أو نكحها ان

كانت بائنا أو أصابها

وهي ترى أنه عليه

الرجعة لم يلزمه الولد

وكانت اليمين عليه ان

كان حيا وعلى ورثته

على علمهم ان كان ميتا

ولو نكح في العدة

وأصبحت فوضعت

لاقل من ستة أشهر من

نكاح الآخر وتام

أربع سنين من فراق

الاول فهو لاول ولو

كان لا كثر من أربع

سنين من فراق الاول

لم يكن ابن واحد منهما

لانه لم يكن من واحد

منهما (قال المزني)

رحمه الله فهذا قد نفاه

بل لعان فهذا والذي

قبله سواء (قال) فان قبل

فكيف لم ينف الولد اذا

أقربت أمه بانقضاه

العدة ثم ولدت لا كثر

من هو أقرب ولودخل به الزوجان معاً ثبت نكاح الذي وجهه الولي وأمر باحتسابه حتى تكمل عدتها من الزوج غيره ثم خلى يشهاو بينه وكان لها على الزوج المهر الذي سمي وعلى النكح النكاح الفاسد ماهر مثلاً كان أقل أو أكثر مما سمي لها ولو اشغلت على حل وقفا عنها وهي في وقفها معاً زوجها الذي وجهه الولي ان مات ورثته وان ماتت ورثتها ومتى جاءت بولده أرى العاقبة فبأيهما أحقهما حل وان لم يلحقها واحد منهما أو أحقهما بهما ولم يكن قافة وقف حتى يبلغ فيستب إلى أيهما شاء قال وان اتقيا منه ولم تره القافة لا عنها معاوفي عنهما ما فان أقربيه أحدهما نسبته إليه فان أقربيه الآخر وقفته حتى تراه القافة وكان للمسئلة على الابتداء وان مات الآخر بعدما أقربيه الأول ولم يعرف به فهو من الأول ولو زوجها وليان أحدهما قبل الآخر باذنهما فدخل بها صاحب الزوج الآخر فلها مهر مثلها ونزع منه وهي زوجة الأول وعسل عنها حتى تنقضي عدتها من الداخل بها

(ما جاء في نكاح الالة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت تكفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة ست أو سبع وبني وأنا ابنة تسع الشافعي (قال الشافعي) فلما كان من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في البتاي فقال حتى اذا بلغوا النكاح فان أنتم منهم رشتا ولم يكن له الأمر في نفسه إلا ابن خمس عشرة سنة وأنا ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم والجارة المحيض قبل ذلك فيكون لهما أمر في أنفسهما دل انكاح أبي بكر عائشة التي صلى الله عليه وسلم ابنة ست بناؤها ابنة تسع على أن الأب أحق بالكرمين نفسها ولو كانت اذا بلغت بكراً كانت أحق بنفسها منه أشبه أن لا يجوز له عليها حتى تبلغ فيكون ذلك باذنها أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها واذنهما صحتها أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابن زيد بن جارية عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثوب وهي كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) فأى أمرأة تيب أو بكر زوجها بغيرها فالنكاح باطل إلا بالأب أو الأسكار والسادة في المالمالك لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح خنساء ابنة خدام حين زوجها أبوها كارهة ولم يقل إلا ان تشار أن تبرى أبك فتصيرى نكاحه لو كانت اجازته انكاحها تخيره أشبه أن يأمرها أن تحجز انكاح أبوها ولا يرد بقوة عليها (قال الشافعي) وبشبه في دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرق بين البكر والثيب فجعل الثيب أحق بنفسها من وليها وجعل البكر تستاذن في نفسها الولي الذي عنى والله تعالى أعلم الأب خاصة فجعل الأيم أحق بنفسها من فذل ذلك على أن أمره أن تستاذن البكر في نفسها أمر اختيار لا فرض لانها لو كانت اذا كرهت لم يكن له زوجها كانت كالتيب وكان يشبه أن يكون الكلام فيها أن كل امرأه أحق بنفسها من وليها واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمت ولم أعلم أهل العلم اختلافوا في أنه ليس لأحد من الأولياء غير الالة أن يزوج بكراً ولا تيباً الا باذنها فاذا كاوا لم يفرقوا بين البكر والثيب البالغين لم يحز الاما وصفت في الفرق بين البكر والثيب في الأب الولي وغير الولي ولو كان لا يجوز للأب انكاح البكر الا باذنها في نفسها ما كان له أن يزوجها صغيرة لأنه لا أمر لها في نفسها حالها تلك وما كان بين الأب وسائر الالة فرق في البكر كالا يكون بينهم فرق في الثيب فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستأمر البكر في نفسها قبل يشبه أمره أن يكون على استعطال نفسها وأن يكون جهاد لا يبلغه غيرها فنذكره اذا استؤمرت أو تكره الخاطب لعله فيكون استأمرها أحسن في الاحتياط وأطيب لنفسها وأجل في الاخلاق وكذلك تأمر أبها وتأمروا أيضاً ان يكون المؤامر لها هي أقرب نساء أهلها وأن يكون نفق الية باذات نفسها ما كانت أو غيراً ولا

من ستة أشهر بعد  
قرارها قبل لما يمكن  
أن تحيض وهي حامل  
فتفسر بانقضاء العدة  
على الظاهر والجل قائم  
لم ينقطع حتى الولد  
بقرارها بانقضاء العدة  
والزمناء الأب ما يمكن  
أن يكون حمل منه  
وكان الذي عاك الرجعة  
ولا عليك في ذلك سواء  
لان كتمتها تحلان  
بانقضاء الاما زواج وقال  
في باب اجتماع العديتين  
والقافة ان جاءت بولد  
لا كرم من أربع سنين  
من يوم طلقها الأول  
ان كان ذلك الرجعة  
دعاه القافة وان كان  
لا ذلك الرجعة فهو  
للثاني (قال المرفي)  
رحمه الله فجمع بين من  
له الرجعة عليها ومن  
لا رجعة له عليها في باب  
المسؤول بها وفسرق  
ينهما بان يحصل في باب  
اجتماع العديتين والله  
أعلم

يجعل في انكاحها الابداء اخبارها بزواج بعينه ثم يكره لا يبيها أن يزوجه ان علم منها كراهة لمن يزوجه  
وان فعل فروجه من كرهت جاز ذلك عليها وإذا كان يجوز تزويجه عليها من كرهت فكذلك لو تزوجه بغير  
استمرارها قال فان قائل وما يدل على أنه قد يؤمر عشاورة السكر ولا أمر لها مع أبيها الذي أمر عشاورها  
قبل قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر ولم يجعل الله لهم معه أمر الخافض عليهم  
طاعته ولكن في المشاورة استطلاعة أنفسهم وأن يستنهم من ليس له على الناس ما رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والاستدلال بأن يأتي من بعض المشاورين بالخبر قد غاب عن المستشير وما أشبه هذا قال  
والجدا أبو الأب وأبو أبيه يقومون مقام الأب في تزويج السكر وولاية الثيب مالم يكن دون واحد منهم  
أب أقرب منه ولو زوجت السكر أو أجازها أو أعطاها أو فارقها أو أخذت مهرها أو وارثها يدخل بها أو زوجها  
أو لم يدخلها إلا انها لم تجماع زوجت تزويج السكر لانه لا يفارقها اسم بكر إلا بان تكون ثيبا وسواء بلغت  
سن أو خرجت الاسواق وصاوت وكانت قيم أهلها أو لم يكن من هذا شي لانها بكر في هذه الاحوال كلها  
(قال) وإذا جمعت نكاح صحيح أو فاسد أو نكاح صغير كانت بالغا أو غير بالغ كانت ثيبا لا يكون للأب  
تزوجها إلا بالاذن ولا يكون له تزويجها إذا كانت ثيبا وان كانت لم تبلغ أغنياه زوج الصغير إذا كانت بكرا  
لانه لا أمر لها في نفسها إذا كانت صغيرة ولا بالغ مع أبيها قال وليس لا حدغيرا لانه أن يزوج بكر أو لا  
ثيبا بصغيرة لا بفانها ولا بغير انهما ولا يزوج واحدة منهما حتى تبلغ فتأذن في نفسها وان زوجها أحد غير  
الأب بصغيرة فالتكاح مفسوخ ولا ينوارثان ولا يقع عليها طلاق وحكمه حكم النكاح الفاسد في جميع  
أمره لا يقع به طلاق ولا ميراث ولا أب أو غيرهم من الأولياء في الثيب سواء لا يزوج أحد الثيب إلا بالاذن  
وإنها الكلام واذن السكر الصمت وإذا زوج الأب الثيب بغير علمها فالتكاح مفسوخ وصفت بعد أو لم ترض  
وكذلك سائر الأولياء في السكر والثيب

(الأب سيج ابنته السكر غير الكفء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أمر الأب على  
البكر في النكاح إذا كان النكاح خطالها أو غير نقص عليها ولا يجوز إذا كان نقصا لها أو ضررا عليها كما  
يجوز زنا أو بيعه عليها بلا ضرر عليها في البيع والشراء من غير ما لا يتفق أهل البصر به وكذلك ابنته  
الصغير قال ولو زوج رجل ابنته عبد الله أو غيره لم يجز النكاح لان العبد غير كفء لم يجز وفي ذلك عليها  
نقص بضرورة ولو زوجها غير كفء لم يجز لان في ذلك عليها نقصا ولو زوجها كفواً أحذم وأمرص  
أو محنونا أو خصيا محبوا أو غير محبوب لم يجز عليها لانها لو كانت بالغا كان لها الخبر إذا علمت هي بداء  
من هذه الادواء ولو زوجها كفواً صحيحا لم يضر له داء من هذه الادواء لم يكن له أن يفرق بينه وبينها  
حتى تبلغ فإذا بلغت فلها الخبر (قال) ولو عقد النكاح علم الرجل به بعض الادواء ثم خرب عنه  
قبل أن تبلغ أو عند بلوغها فاختارت المقام لم يكن له ذلك لان أصل العقد كان مفسوخا (قال) ولو  
زوج ابنته صغيرا أو محجولا أو كان النكاح مفسوخا لان الصغير لا يخاف العنت والمجنول لا يعرب عن  
نفسه بانه يخاف العنت وان كان كل واحد منهما لا يحسد طولا ولو زوجه حذما أو مرضا أو محنونا  
أو ارتقاء لم يجز عليه النكاح وكذلك لو كان زوجها أمراة في نكاحها ضرر عليه أو ليس له فيها وطرمش  
محجوزا فانية أو عيما أو قطعاه أو ما أشبه هذا

(المرأة لا يكون لها الولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعيما  
امرأة تكبت بغير إذن ولها فكنكاحها باطل فين فيه أن الولي رجل لا امرأه فلا تكون المرأة وليا لغيرها  
وإذا لم تكن وليا لنفسها كانت أبعد من أن تكون وليا لغيرها ولا تعد عقد نكاح أخبرنا الثقة عن ابن  
جرير عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة تحبب اليها المرأة من أهلها فتنهدها فإذا بقيت  
عقده النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلي عقد النكاح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة

(لا عدة على التي لم  
يدخل بها زوجها)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى وان  
طلقتموهن من قبل أن  
تسوهن الآية قال  
والسيس الامة وقال  
ابن عباس وشريح  
وغيرهما لا عدة عليها  
إلا بالاصابة بعينها لان  
الله تعالى قال هكذا  
(قال الشافعي) وهذا  
ظاهر القرآن فان  
والت التي قال زوجها  
لم أدخل بها لسته أشهر  
أولا كتر ما يملكه النساء  
من يوم عقد نكاحها  
لحق نسبه وعليه المهر  
إذا أزمناه الولد حكمتا

(١) قوله صغيرة كانت  
بالغا أو غير بالغ كذا  
في الشيخ وأصل لفظ  
صغيرة من زيادة الناصخ  
أو تفسير لغير البالغ  
وضع بين السطور  
فأثبتها الناصخ في الصلب  
فأتمل كتبه محصيه



عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال لا تنكح المرأة المرأة فإن البقي إنما تنكح نفسها (قال الشافعي) وإذا أرادت المرأة أن تزوج جارية بها لم يجز أن تزوجها هي ولا وكيلها إن لم يكن وليا للمرأة إذا لم تكن هي وليا لجارية بها لم يكن أحد سببها وليا إلا يمكن من الولاء كالأب يكون للمرأة أن تولك بنفسها من يزوجهها الوليا ويزوجهها الولي المرأة السيدة الذي كان يزوجهها هي أو السلطان إذا أذنت سيدها تزويجها كيزوجهها هي إذا أذنت بتزويجها ولا يجوز لولي المرأة أن يولي امرأة تزوجهها إذا لم تكن وليا في نفسها لم تكن وليا وكافة ولا يزوج جارية لها إلا بذنها ويجوز وكالة الرجل الرجل في النكاح إلا أنه لا يوكّل امرأة لما وصفت ولا كافرا أتزوج مسلمة لأن واحد من هذين لا يكون وليا بحال وكذلك لا يوكّل عبد أو أمة لم تكمل فيه الحرية وكذلك لا يوكّل مجنونا عليه ولا مغلوبا على عقله لأن هؤلاء لا يكونون ولا بحال

(ما جاء في الوصية) (قال السافى) رحمه الله تعالى واذا ذكر الله تعالى الاولياء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايعا امرأتكم تبعن غير ان ولها فانسكحها باطل ولم يختلف أحد ان الولاء هم العصبية وان الاخوال لا يكونون ولاء ان لم يكونوا عصبية فبين في قولهم ان لا ولاية لوصى ان لم يكن من العصبية لان الولاء يشبه ان تكون جعلت العصبة للعار عليهم والوصى بمن لا عار عليه فإما أصاب غيرهم من عار وسوء وصى الأب بالابكار والبنات ووصى غيره فلا ولاية لوصى في النكاح بحال ونظراً لئلا يس كويل الولى ولاولى وانما لى أن يكون عليه عار من الوصى وهو لا ولاية له ان لم يكن له نسب من قبل الأب وهذا قول أكثر من لقب من أهل الآ ثار والقباض وقد قال قائل يجوز نكاح وصى الأب على البكر خاصة دون الاولياء ولا يكون له أن ينكح البكر بغير انهما ولا ب أن ينكحها بغير انهما ولا يجوز ان نكاحه الثيب بأمرها وأمرها الى الولاء ويقول ولا يجوز ان نكاح وصى ولى غير وصى الأب (قال السافى) وهو يزعم أن الميت اذا مات انقطع مكانته فان كان الوصى وكلاء عنه كوكيل الخى فوكيل الاب والاخر (أ) ولى الاولياء البكر والثيب يجوز ان نكاحهم عندنا وعند بقالة من وكلهم ما جازى وكلهم بالنكاح وبقيهم مقام من وكله وهو لا يجوز لوصى الأب ما يحبس للأب ويقول ليس بوكيل ولا ب فقال فولى قرابة فيقول لا يقال ما هو فقولى وصى ولى فيقول يقوم مقامه ولا يدري ما يقول ويقال فالأب لا ب فقال فولى الوصى ليس بولى ولا وكيل فيجوز نكاحه وليس من النكاح بسبيل فيقول فولا متفاضل خالف معنى القرآن المستن والنا

(انكاح الصغار والمجانين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يزوج الصغيرة التي لم تبلغ أحدًا  
غير الأب وأبائه وان زوجها افتروجه مفسوخ والادجاد أباءه اذ لم يكن أب يقوم مقام الأب في ذلك ولا  
يزوج المغلوبة على عقلها أحديها أباءه فان لم يكن أباءه فمعت إلى السلطان وعليه أن يعلم الزوج ما شئنه  
عندها أنها مغلوبة على عقلها فان يقدم على ذلك زوجها أباءه وانما معت الوالد غير الأب تزوج المغلوبة  
على عقلها أنه لا يجوز لولي غير الأب أن يزوج امرأة الارضاها فلما كانت ممن الارضاها لم يكن النكاح  
لهم تاما وانما أخذ السلطان أن ينكحها لانه قد بلغت أو ان الحاجة إلى النكاح وان في النكاح لها عافا  
وغناه وربما كان لها فيه شفاء وكان انكاحها باها كالحكم لها وعليها وان أفاقت فلا خيارها ولا يجوز أن  
يزوجها الا كفوا واذا انكحها فتنكحها ثابت وترث ميراثه وان غلب على عقلها من مرض أو برسا  
أو غيرهما لم يكن له أن ينكحها حتى يتأني بها فان أفاقت تنكحها الولي من كان باذنها وان لم تق حتى  
طال ذلك وبؤس من افتاتها زوجها الأب أو السلطان وان كان بهما مع ذهاب العقل جنونا أو جذاما  
برص أو علم ذلك الزوج قبل أن يزوجها وان كان بهما ضريها أهل النكاح بها أنها لا يرث بالنكاح معه  
لم أنه أن تزوجها وان زوجها لم أر تزوجه لان الزوج يزوجها لاداء الاموة عليها فمعت وسواء اذا كانت مغلوبة

عليه بأنه مصيب ما لم  
تسمع زوجا غيره ويمكن  
أن يكون منه (قال)  
ولو خلا بها فقال لم  
أصها وقالت قد أصابني  
ولا ولد فهي مدعية  
والقول قوله مع عينه  
وإن حانت نشأه

بأقراره أحلفتها مع  
شاهدتها وأعطيها  
الصدق

(باب العدة من الموت والطلاق وزوج غائب)

(قال الشافعي) رحمه  
 الله وأذاعت المرأة  
 بين موت زوجها وأ  
 طلاقه بينة أو لم يعلم  
 اعتدت من يوم كانت  
 فيه الوفاة والطلاق وإن  
 لم تعلم حتى تغشى العدة  
 لم يكن عليها غيرها لأنها  
 مدة وقد مرت عليها  
 وقدر يومين غير واحد  
 من أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال أنه  
 تقعد من يوم تكون  
 الوفاة أو الطلاق وهو  
 قول عطاء وابن المسيب  
 الزهري

(١) قوله ولي الأولياء  
البكر الخ كذا في التفسير  
وانظره وان كان الحكم  
مفهوما كتبه مصححه

(باب في عدة الأمة)

(قال الشافعي) رحمه الله  
فرق الله بين الأحرار  
والعبيد في حد الزنا  
فقال في الأماء فإذا  
أحصن فإن أنسين  
بغاشة الآية وقال  
تعالى وأشهدوا ذوي  
عقل منكم وذكر  
الموارث فلم يختلف  
أحد قسمة أن ذلك في  
الأحرار دون العبيد  
وفرض الله العدة  
ثلاثة أشهر وفي الموت  
أربعة أشهر وعشرا  
وسن صلى الله عليه  
وسلم أن تستبرأ الأمة  
بحيضة وكانت العدة في  
الأحرار استبراء وتعبدا  
وكانت الحيضة في  
الأمة استبراء وتعبدا  
ولم أعلم مخالفا من  
حفظت عنه من أهل  
العلم في أن عدة الأمة  
نصف عدة الحرة فيما  
له نصف معدود فلم  
يجز إذا وجدنا ما مضى  
من الدلائل على  
الفرق فيما ذكرنا

على عقلها بكرة كانت أو ثيبا لا تزوجها إلا الأب أو سلطان بلا أمرها لانه لا أمر لها

(نكاح الصغار والمغلوبين على عقولهم من الرجال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الكبير  
المغلوب على عقله لا يسه أن يزوجه لانه لا أمر له في نفسه وإن كان يحسن ويفقه فليس له أن يزوجه حتى  
يأذن له وهو مقيم في أن يزوجه فإذا أذن فيه تزوجه ولا رد نكاحه أباه وليس لاحد غير الأب أن يزوجه  
المغلوب على عقله لانه لا أمر له في نفسه ويرفع إلى الحاكم فبإسأل عنه فإن كان يحتاج إلى التزوج ذكر  
لزوجته حاله فإن رضت حاله وزوجه وإن لم يكن يحتاج إلى التزوج فيجوز فيما يرى زمانه وأغبره لم يكن الحاكم  
أن يزوجه ولا يسه إلا أن يكون تزوجه لخدم فيجوز تزوجه ذلك ولا بأما للاب في المغلوب على عقله  
وفي الصغيرة والمرأة السكر ولا بأه تزوج الابن الصغير ولا خياره إذا بلغ وليس ذلك لسلطان ولا لولي وإن  
زوجه سلطان أو ولي غيلا بأه فالنكاح مقسوخ لأننا نأخر عليه أمر الأب لانه يقوم مقامه في النظره  
مالم يكن له في نفسه أمر ولا يكون له خيار إذا بلغ فأما غير الأب فليس ذلك له ولو كان الصبي مجبواً ومغلوباً  
فزوجته أمه وإن كان نكاحه مردود لانه لا يحتاج إلى النكاح قال وإذا زوج المغلوب على عقله فليس لآبيه  
ولا للسلطان أن يتخلف بينه وبين امرأته ولأن يطلعه عليه ولا يزوجه واحد منهما إلا بالغا وبعد  
ما يستدل على حاجته إلى النكاح ولو طلعه لم يكن طلاقاً وكذا لو أتى منها أو ظهر له بدن عليه  
إلا به أو أظهره لأن القلم مرفوع عنه وكذلك لو قد فيها وانقضى من ولدها لم يكن له أن يلاعن ويلزمه الولد  
ولو كانت هاتونين لا يأتين في نضربه أحداً وذلك أنها كانت نياق قد بانها وتجد وهو لو كان صحيحاً  
جعل القول قوله مع عيبه وإن كانت بكر أقصد تمتع من أن سالها فلا يعقل أن يدفع عن نفسه بالقول  
أنها تمتع وتمتع ويؤمر بأشارة باصانها ولو ارتد لم تحرم عليه لأن القلم مرفوع عنه ولو ارتدت فلم تعد  
إلى الإسلام حتى تنقضي العدة بانت منه وهكذا إذا نكحت المغلوبه على عقلها لم يكن لها بالولوى غيره  
أن يتخلف عنها بغيرهم من مالها ولا يرى زوجها من نفقتها ولا شيء وجب لها عليه فإن هربت وأمتعت منه  
لم يكن لها عليه نفقة مادامت هاربة ومعتقة وإن أتى منها أو طلب ولها نفقه قيل له أتى الله وفي أو طلق  
ولا يجبر على طلاق كما لا يجبر لو طلعت هي وكذلك إن كان غنياً لم يجز لها من قبل أن هذا شيء إن كانت  
صحيحة كان لها طلبه لتعطاء ويقارق وإن تركته لم يحمل فيه الزوج على الفراق لأن الفراق إنما يكون  
برضاها وإمتناعها من الشيء فلا يكون لاحد طلب أن يفارق بحكم زمانه زوجها غير هاهي ممن لا طلب له  
ولو طلب لم يكن ذلك في الزوج وهكذا الصبية التي لا تعقل في كل ما وصفت قال ولو قد الحنونة وانقضى  
من ولدها قبل له أن أردت أن تنسى الولد باللعان فاللعن وقعت الفسقة بينهما ولا يكون له أن  
ينكحها أبداً ولا يرده عليه وينق عنه الولد وإن كذب نفسه أحق به الولد ولا يعز ولم ينكحها أبداً فإن  
أتى أن يلعن ففي امرأته والولد ولده ولا يعز لها قال وأى ولدها ما كانت في ما كملته إلا أن يتبين  
بلعان وإن وجد معها أو قال لم تلده ولا قافة ورثت تدري عليه ورضعه وتحنوا عليه حتى لا لم تكن أمه  
الابن يشهد أربع نسوة أنها ولده أو يقره بأنها ولده فلحقه وإن كانت قافة فأحقه بها فهو ولده  
الآن بنفسه بلعان وليس للاب في الصبية والمغلوبه على عقلها أن يزوجه أبداً ولا غير كف لها أو أنظر  
كل امرأه كانت بالغاً يافتد إليه كان لا يها ولها منه ما منه وليس للاب عليها الدخا لانه ولا للاب  
ولا للسلطان في أحد منهما إن يزوجهما حتى لا يوجد ما ولا أرض ولا مغلوب على عقله لانه قد كان  
لهما تزوجه برضاها إذا علمت أن تفسخ نكاحه وكذلك ليس له أن يزوجهما مجبواً وكذلك ليس له أن ينكره  
أمته على واحد من هؤلاء بنكاح وله أن يهب الكل واحد من هؤلاء ببيعها منه ولا لولي الصبي أن  
يزوجه مجبواً ولا لخدمه ولا برضا ولا مغلوبه على عقلها ولا امرأه لا تطبق جماعاً بحال ولا أمة وإن  
كان لا يجد طول الحرة لانه من لا يخاف العنت

**(النكاح بالشهود)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا نكاح للأب في نيب ولولا غير الأب في بكر ولا نيب غير مغلوقة على عقلها حتى يجمع النكاح أربعة أن ترضى المرأة الزوجة وهي بالغ والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة ورضى الزوج البالغ وينكح المرأة لولا يمينه أو السلطان ويشهد على عقد النكاح شاهدان عدلان فان نقص النكاح واحد من هذا كان فاسدا قال ولا يبي البكر أن يزوجه صغيرة وكبيرة بغيا مرها وأحب إلى أن كانت بالغاً أن يستأمرها وذلك لسيد الأمانة في أمته وليس ذلك لسيد العبد في عبده ولا لأحد من الأولياء غير الأب في البكر وهكذا الأب المجنونة البالغ أن يزوجه تزويج الصغيرة البكر بكراً كانت أو نبياً وليس ذلك لغير الآلاء إلا السلطان

**(النكاح بالشهود أيضا)** أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيدين بن جبير ومجاهد عن ابن عباس قال لا نكاح إلا بشاهدي عدل وولي مرشد وأحسب مسلم بن خالد قد سمعه من ابن خثيم أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر بن كاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجره ولو كنت تقدمت فيه لرجعت قال ولو شهد النكاح من لا يجوز شهادته وإن كثروا من أحرار المسلمين أو شهادة عبيد مسلمين أو أهل ذمة لم يجز ذلك كاح حتى يشهد بشاهدين عدلين قال وإذا كان الشاهدان لا يرذان من جهة التعديل والحرية والبلوغ ولا على أن أنفسهم خاصة جاز النكاح قال وإذا كانا عدلين عدو من المرأة أو للرجل فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة لأما شهادة عدلين وإن تجاحدا لم يجز النكاح لأن لا أجر لشهادتهما على عدوهما وأحلفت الجاحد منهما فإن حلف برئ وإن تكلم رددت اليمين على صاحبه فإن حلف أو ثبت له النكاح وإن لم يحلف لم يثبت له نكاحا وإن روى رجل يدخل على امرأة فقالت زوجي وقال زوجتي نكحتا بشاهدين عدلين ثبت النكاح وإن لم تعلم الشاهدين قال ولو عقد النكاح بغير شهود ثم شهد بعد ذلك على حياته وشهدت وولم على حياته لم يجز النكاح ولا يجزى نكاحا إلا نكاحا بعد حضرة شاهدين عدلين وما وصفت معه ولا يكون أن يتكلم بالنكاح غير جاز لا يجز إلا البكر دين نكاح غيره ولو كان الشاهدان عدلين حين حضرا النكاح ثم ساءت حالهما حتى ردت شهادتهما فتصادق الزوجان على النكاح قد كان والشاهدان عدلان أو قامت بذلك بينة جاز وإن قالوا كان النكاح وهما بمحلهما لم يجز وقال إنما أنظر في عقدة النكاح ولا أنظر يوم يقومون بهذا يخالف الشهادة على الحق غير النكاح في هذا الموضع الشهادة على الحق يوم يقع الحكم ولا ينظر في حال الشاهدين قبل والشهادة على النكاح يوم يقع العقد قال ولو جهل حال الشاهدين وتصادقوا على النكاح بشاهدين جاز النكاح وكان على العبد حتى أعرف الجرح يوم وقع النكاح وإذا وقع النكاح ثم أمره الزوجان بكتمان النكاح والشاهدين فالنكاح جاز وأكره لهما السر إلا برتابهما

**(ما جاء في النكاح إلى أجل ونكاح من لم يولد)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للمرأة قد تزوجتك جل أمرى أو قبلت ذلك المرأة أو أول ولدت لأمه أمرى أو قبلت ذلك المرأة أو قال ذلك الرجل للرجل في جل أمرى أنه قد تزوجتك أو أول جار به تلدها أمرى أو قبل الرجل فلا يكون شيء من هذا نكاحا أبدا ولا نكاح لمن لم يولد ألا ترى أنها قد لا تلد لرجل به وقد لا تلد غلاما أبدا فإذا كان الكلام منعقدا على غير شيء لم يجز ولا يجوز النكاح إلا على عين بعينها ولو قال الرجل إذا كان غدا فقد تزوجتك يا بني أو قبل ذلك الرجل أو قال بجل لرجل إذا كان غدا فقد تزوجت ابني أو قبلت وقبل أو الجارية والغلام والجارية صغيرة لم يجز لانه قد يكون غدا وقد مات ابنه أو بنته أو وهما وإذا انعقد النكاح وانعقده الكلام به فكان في وقت لا يجل له فيه الجماع ولا يتوارث الزوجان لم يجز وكان ذلك في معنى المتعة التي تكون زوجة في أيام وغير زوجة في أيام وفي أكثر من معنى المتعة لانه قد ماتت متعة بعد العقد لم يوجب فيها النكاح ولا يكون هذا نكاحا عندنا ولا عند من أجاز نكاح المتعة هذا أفسد من نكاح المتعة

وغیره الا ان نجعل  
عده الامه نصف عده  
الحره فیما له نصف فأما  
الحیضة فلا يعرف لها  
نصف فتكون عدتها  
فيه اقرب الاشیاء من  
النصف اذا لم يسقط  
من النصف شيء وذلك  
حیضتان وأما الحمل  
فلا نصفه كالم يكن  
للقطع نصف فقطع  
العبد والحر قال عمر  
رضی الله عنه يطلق  
العبد تطليقتين وتعد  
الامه حیضتين فان لم  
تحض فشهريْن أو شهرين  
ونصفا قال ولو أعقت  
الامه قبل مضی العده  
أكلت عده حره لان  
العق وقسم وهي في  
معافى الا زواج عامة  
أمرها وتوارثان في  
عدتها بالحرية ولو  
كانت تحت عبد  
فاختارت فراقه كان  
ذلك فصحا بغير طلاق  
وتكمل منه العدة  
من الطلاق الاول ولو  
أحدث لها رجعة ثم  
طلقها ولم يصحبها بنت

(ما يحجب عقد النكاح) (قال الشافعي) رجع الله تعالى وإذا خطب الرجل على نفسه فقال زوجني فلانة أو وكيل الرجل على من وكله فقال ذلك أو أبو الصبي المولى عليه المرأة إلى ولها بعد ما أدنت في انكاح الخطأ أو الخطوب عليه فقال الولي قد زوجت فلانة التي سعى فقدرتم النكاح ولا احتياج إلى أن يقول الزوج أو من ولي عقد نكاحه بولائه قد قبلت أذا بدأ فحجب بالنكاح قال ولو احتجب إلى هذا لم أجز نكاحاً أبداً إلا بأن يولي الرجل وولي المرأة رجلاً واحداً فزوجهما وذلك إذا أذنت إلى أن يقول الخطأ وقد بدأ بالخطبة إذا زوج قد قبلت لا في لأدري ما بدأ الخطأ احتجب إلى أن يقول ولي المرأة قد أجزت لا في لأدري ما بدأ له أن كان إذا زوج لم يثبت النكاح إلا بإحداث المنكح بقول أو انكاح ثم احتجب إلى أن أرد القول على الزوج ثم هكذا على ولي المرأة فلا يجوز بهذا المعنى نكاح أبداً ولا يجوز إلا بما وصفت من أن يولي العقد عليهما واحداً وكلاهما ولكن لو بدأ ولي المرأة فقال لرجل قد زوجت ابنتي لم يكن نكاحاً حتى يقول الرجل قد قبلت لأن هذا ابتداء كلام ليس جواباً لمخاطبة وإن خطب الرجل المرأة فلا يحجب الأب حتى يقول الخطأ قد رجعت في الخطبة فزوجها الأب بعد رجوعه كان النكاح مفسوخاً لأنه زوج غير مخاطب إلا أن يقول بعد تزويج الأب قد قبلت ولو خطب رجل إلى رجل فلم يحجب الرجل حتى غلب على عقله ثم زوجته لم يكن هذا نكاحاً لأنه غلبه من قد بطل كلامه ومن لا يجوز أن يكون ولياً وهكذا لو كان الخطأ الغلوب على عقله بعد أن يخطب وقبل أن يزوج ولكن لو عقد عليه ثم غلب على عقله كان النكاح جائزاً إذا عقد ومعه عقله ولو كان هذا في امرأة أذنت في أن تنكح فلم تنكح حتى غلبت على عقلها ثم أنكحت بعد الغلبة على عقلها كان النكاح مفسوخاً لأنه لم يلزمها شيء من النكاح حتى غلبت على عقلها بطل انكاحها وهذا كما قلنا في المسئلة قبلها قال ولو زوجت قبل أن تغلب على عقلها ثم غلبت بعد التزويج على عقلها لم يأنه النكاح ولو قال الرجل لا في المرأة تزوجني فلانة فقال قد زوجتكم كما لم يثبت النكاح حتى يقبل المزوج لأن هذا ليس خطبة وهذا استفهام وإذا خطبها على نفسه ولم يسم صداقاً فزوجها فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها ولو سعى صداقاً فزوجها بآنها كان الصداق له ولها الأما

(ما يحرم من التسمية بالقرابة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رجع الله تعالى قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم الآية (قال الشافعي) والامهات أم الرجل والولد وأمهاته وأمهاً وآباءه وان بعدت الجداً لانهن يلزمهن اسم الامهات والبنات بنات الرجل لصلبه وبنات بنه وبناتهن وان سفلن فكلهن يلزمهن اسم البنات كإلزام الجدات اسم الامهات وان علون وتباعدن منه وذلك ولد الولد وان سفلوا والاخوات من ولد أبيه لصلبه أو أمه نفسها وعماته من ولد جده الأدنى والأقصى ومن فوقهما من أجداده وأخواته من ولدته أم أمه وأمهاتهن من فوقهن جدته من قبلها وبنات الاخ كل مولد الاخ لا يسه ولا مامه وأولهما من ولدته والدة فكلهم بنو أخيه وان تسفلوا وهكذا بنات الأخت (قال الشافعي) وحرمت الله تعالى الأخت من الرضاغة فاحتمل تحريمها معنيين أحدهما إذا ذكر الله تحريم الام والأخت من الرضاغة فأما معنى في التحريم مقام الام والأخت من النسب أن تكون الرضاغة كأنها تقوم مقام النسب فأحرمت بالنسب بآثار الرضاغة مثله وبهذا أقول بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس على القرآن وإلا خربنا يحرم من الرضاغة الام والأخت ولا يحرم سواهما (قال الشافعي) فان قال قائل فإين دلالة السنة بان الرضاغة تقوم مقام النسب قيل له ان شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولادة أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة فقالت

على العدة الأولى لانها مطلقة لم تنس (قال المزني) رجع الله هذا عندي غلط بل عدتها من الطلاق الثاني لانها راجعها بطلت عدتها وصارت في معناها المتقدم بالعقد الأول لا بالنكاح مستقبل فهو في معنى من ابتدأ طلاقها مدخولاً بها ولو كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم عقت فيها قولان أحدهما أن تبني على العدة الأولى ولا خيار لها ولا تستأنف عدة لانها ليست في معنى الأزواج والثاني أن تكمل عدة حرة (قال المزني) رجع الله هذا أولى بقوله وما يدل على ذلك قوله في المرأة تعد بالشهور ثم تحيض انما تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعد عدة أمة وكذا قال لا يجوز

عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه فلا تالم  
حفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان جالعا لهما من الرضاعة أبدخل على فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما يحرم من الولادة أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جلدان قال  
سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في ابنة عمك بنت  
حجرة فانها أجل فتاة في قريش فقال أما علمت أن حجرة أختي من الرضاعة وأن الله تعالى حرم من الرضاعة  
ما حرم من النسب أخبرنا الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في ابنة حجرة قتل حديث سفيان في بنت حجرة (قال الشافعي) وفي نفس السنة أنه يحرم من الرضاعة  
ما يحرم من الولادة وإن لبن الفحل يحرم كما يحرم ولادة الأب يحرم لبن الأب لا اختلاف في ذلك أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فارضعت احدهما  
غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الفلانة الجارية فقال لا الفلاح واحد أخبرنا سعيد بن  
سالم قال أخبرنا ابن جريج أنه سأل عطاء عن ابن الفضل المحرم فقال نعم فقلت له أبلغك من ثبت فقال نعم قال  
ابن جريج قال عطاء وأخواتكم من الرضاعة فهي أختك من أبيك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج  
أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع أبا الشعثاء يدين الفحل يحرم وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن  
أبيه أنه قال لبن الفحل يحرم (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة فماتت أو طلقها قبل أن يدخل  
بها لم أنه أن يتكحم أمها لأن الأمهمة التحريم في كتاب الله عز وجل ليس فيها شرط انما الشرط في  
الرأب (قال الشافعي) وهذا قول الأكر من المفتين وقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ففارقها قبل أن يصيبها هل  
تحلل له أمها فقال زيد بن ثابت لا لأن الأمهمة ليس فيها شرط انما الشرط في الرأب (قال الشافعي)  
وهكذا أمهاتهن وأبوهن وجدتهن لا منهن من أمهات نسائهن (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة  
فلم يدخل بها حتى ماتت أو طلقها قبل أن ينفكها أو سفلن حلال لقول الله عز وجل وربما كنتم ألا في  
مخبركم من نسائكم ألا في دخلت من فان لم تكونوا دخلت من فلا جناح عليكم فلو كنتم أمهات طلقها  
قبل أن يدخل بها لم تنكح أبنتها حرم عليه أم أمهاته ولم يدخل بها أمهاته لا أنها صارت من أمهات نسائه  
وقد كانت قبل من نسائه غير أنه لم يدخل بها ولو كان دخل بها لم يحل له البنت ولا أحد من ولده البنت  
أبد لأن من يباين من امرأته التي دخل بها قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم  
فأى امرأتكم جهار رجل حرم على أبيه دخل بها إلا أن ولم يدخل وكذلك تحرم على جميع آبائه من قبل  
أبيه وأمهاته لأن الأوة تجمعهم معا وكذلك كل من تنكح ولدوله من قبل النساء والرجال وإن سفلوا لأن  
الأوة تجمعهم معا قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف فأى امرأتكم تنكحها  
رجل حرم على ولده دخل بها الأب أو لم يدخل بها وكذلك ولدوله من قبل الرجال والنساء وإن سفلوا  
لأن الأوة تجمعهم معا (قال الشافعي) وكل امرأتك أب أو ابن حرمها على ابنه أو أبيه بنسب فكذلك  
أحرمها إذا كانت امرأتك أب أو ابن من الرضاعة فان قال قائل انما قال الله تبارك وتعالى وحلائل أبنائكم  
الذين من أصلابكم فكيف حرم حليلة الابن من الرضاعة قيل بما وصفت من جمع الله بين الأم والأخت  
من الرضاعة والأم والأخت من النسب في الرضاعة ثم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة  
ما يحرم من النسب فان قال فهل تعلم فيم أنزلت وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم قيل الله تعالى  
أعلم فيم أنزلها فإما معنى ما سمعت متفرقا فاجمعته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد نكاح امرأة جش  
فكانت عند زيد بن حارثة فكان النبي صلى الله عليه وسلم تبناه فأم الله تعالى ذكره أن يدعى الادعاء  
لأبائهم فان لم تعلموا آبائهم فاحلوا نكاح في الدين وقال وما جعل أدعياءكم أبناءكم إلى قوله وموالكم وقال

أن يكون في بعض  
صلاته مقبلا وبصلي  
صلاته مسافرا وقال هذا  
أشبه القولين بالقياس  
(قال المزني) رحمه الله  
وما احتج به من هذا  
بقضى على أن لا يجوز  
لن دخل في صوم نهار  
ثم وجده في أن الصوم  
وهو من يحد رقبة  
ويكفر بالصيام ولا  
لن دخل في الصلاة  
بالتمسك أن يكون من  
يحد الماء بصلي بالتمسك  
قال لا يجوز أن تكون  
في عهد تمهين فبعض  
ويعتد بالشهور في نحو  
ذلك من أقاويله وقد  
سوى الشافعي رحمه الله  
في ذلك بين ما يدخل  
فيه المرأة وما بين ما لم  
يدخل فيه فبعض  
المستقبل فيه كالستبر  
(قال) والطلاق  
إلى الرجال والعسدة  
بالنساء وهو أشبه بعق  
القرآن مع ما ذكرناه  
من الآثار وما عليه  
المسلون قياسه سوى

لنبيه صلى الله عليه وسلم فلما قضى زينة لها وطرازا فحشا كها لكيلا يكون على المؤمنين حرج الآية  
 (قال الشافعي) فأشبهه الله تعالى على أن يكون قوله وحلائل أمناكم الذين من أصلابكم دون أدعائكم الذين  
 تمنونهم أمناكم ولا يكون الرضاع من هذا في شيء وحرم من الرضاع ما حرم الله قياسا عليه وعما قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) في قول الله عز وجل  
 ولا تتكحوا منكم أبائكم من النساء الاما قد سلف وفي قوله وأن تتجملوا بين الاختين الاما قد سلف كان  
 أكبر ولد الرجل يخلف على امرأة أبيه وكان الرجل يجمع بين الاختين فنهى الله عز وجل عن أن يكون  
 منهم أحد يجمع في عمره بين أختين أو يتكح ما تكح أبوه الاما قد سلف في الجاهلية قبل علمهم بتحريره ليس  
 أنه أقر في أيديهم ما كانوا قد جعوا بينه قبل الاسلام كما أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على نكاح الجاهلية  
 الذي لا يحل في الاسلام بحال (قال الشافعي) وأما من على الأب من نساء الأبناء وعلى الأنعام من نساء  
 الآباء وعلى الرجل من امهات نساءه ونسائه الا قد دخل من بالنكاح فاصب فاما بالرافع احكام الرضا  
 يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأة لم يحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه وكذلك لو زنى بامرأة أمه أو بنت  
 امرأته لم يحرم عليه امرأته وكذلك لو كانت تحت امرأته فزنى بابنتها لم يحجب امرأته ولم يكن جامع بين  
 الاختين وان كانت الاصابة بنكاح فاسد احتل أن يحرم من قبل أنه ثبت فيه النسب ويؤخذ فيه المهر  
 ويندأ فيه الحد وتكون فيه العدة وهذا حكم الحلال وأحب إلى أن يحرمه من غير أن يكون واضحا فلو  
 تكح رجل امرأته نكاحا فاسدا فأصابها لم يحل له عندي أن يتكح أمهالا وابنتها ولا يتكحها أبوه ولا بنته وان  
 لم يصب النكاح نكاحا فاسدا لم يحرم عليه النكاح الفاسد بلا اصابة فيه شيئا من قبل أن حكمه لا يكون فيه  
 صدق ولا يلحق فيه طلاق ولا شيء مما بين الزوجين (قال الشافعي) وقد قال غيرنا لا يحرم النكاح الفاسد  
 وان كان فيه الاصله كالأب يحرم الرضا لانها ليست من الازوج الا ترى أن الطلاق لا يلحقها ولا ما بين  
 الزوجين وقد قال غيرنا وغيره كل ما حرمه الحلال فالحرام أشدله تحريما (قال الشافعي) وقد وصفنا في كتاب  
 الاختلاف ذكر هذا وغيره وجماعه أن الله عز وجل إنما أنبت الحرمة بالنسب والصرح وجعل ذلك نعمة من  
 نعمه على خلقه فمن حرم من النساء على الرجال فحرمة الرجال عليهم ولهن على الرجال من الصبر كحرمة  
 النسب وذلك أنه رضى النكاح وأمر به ونذبه إليه فلا يجوز أن تكون الحرمة التي أنعم الله تعالى بها على أن  
 من أتى شيئا دعاه الله تعالى إليه كالزاني العاصي لله الذي حده الله وأوجب له النار إلا أن يعفو عنه وذلك أن  
 التحريم بالنكاح إنما هو نعمة فالنعمة التي تنبت للحلال لا تنبت للحرام الذي جعل الله فيه النعمة  
 عاجلا وأجلا وهكذا لو زنى رجل باخت امرأته لم يكن هذا جاعبا فيما لم يحرم عليه أن يتكح أختها التي  
 زنى بها مكانها (قال الشافعي) وإذا حرم من الرضاع ما حرم من النسب لم يحل له أن يتكح من بنات الام  
 التي أرضعته وان سفلن وبنات بنها (١) وبناتها وكل من ولده من قبل ولد ذكر أو أنثى امرأته وكذلك  
 أمهاتها وكل من ولدها لانهن بمنزلة أمهات واخواته وكذلك اخواتها لانهن خالاته ولذلك عمتها  
 وخالاتها لانهن عمات أمه وخالات أمه وكذلك ولد الرجل الذي أرضعته لبنه وأمهاته واخواته وخالاته  
 وعماته وكذلك من أرضعته لبن الرجل الذي أرضعته من الام التي أرضعته أو غيرها وكذلك من أرضع  
 لبن ولد المرأة التي أرضعته من أبيه الذي أرضعته لبنه أو زوج غيره (قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة  
 مولودا فلا بأس أن يتزوج المرأة المرضع أو يموه ويتزوج ابنتها أو أمهالا لانها لم ترضعه هو وكذلك ان لم يتزوجها  
 الاب فلا بأس أن يتزوجها أو المرضع الذي لم ترضعه هو لانه ليس ابنتها وكذلك يتزوج ولدها ولا بأس أن  
 يتزوج الغلام المرضع ابنة عمه وابنة خاله من الرضاع كالأب يكون ذلك بأس من النسب ولا يجمع الرجل بين  
 الاختين من الرضاة يتكاح ولا وطع ملك وكذلك المرأة وعمتها من الرضاة يحرم من الرضاة ما يحرم من  
 النسب وذوات المحرم من الرضاة مما يحرم من نكاحهن ويسافر جهن كذوات المحرم من النسب وسواء

هذان من أن الاحكام  
 تقام عليهما الا ترى أن  
 الحصر المحصور يبنى  
 بالامة فيجمع ويتجلد  
 الامة جسد بين الرضا  
 معنى واحد فاختلف  
 حكمه لاختلاف حال  
 فاعليه فكذلك يحكم  
 للحر حرك نفسه في  
 الطلاق ثلاثا وان  
 كانت امرأته أمة وعلى  
 الامة عدة أمة وان  
 كان زوجها حرا

### (عدة الوفاة)

(قال الشافعي) رحمه  
 الله قال الله تعالى  
 والذين يتوفون منكم  
 ويذرون أزواجا يتربصن  
 بأنفسهن الآية فدلّت  
 سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنها على  
 الحرة غير ذوات الحمل  
 لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لسيعة الاسلية  
 ووضعت بعد وفاة  
 زوجها نصف شهر  
 قد حلت فاتكهي  
 من شئت قال عير بن  
 الخطاب رضى الله عنه

(١) قوله وبناتها وكل  
 من ولده الى قوله  
 امرأه كسذا في النسخ  
 وحرق كتبه معجبه

رضاعة الحرة والامة والذمية كلهن أمهات وكلهن يحرمن كما تحرم الحرة لافرق بينهن وسواء وطئت الامة تلك أو نكح كل ذلك يحرم ولا بأس أن يترق الرجل المرأة وأما بهن الرضاع والنسب (قال الشافعي) ولو شرب غلام حواصة لبن بمهمة من شاة أو بقرة أو ناقة لم يكن هذا رضاعا اتخذها كالطعام والشراب ولا يكون محرمين من شره بانما يحرم لبن الامة لا البهائم وقال الله تعالى وأمهاةكم الا اني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وقال في الرضاعة فان أرضعن لكم فواظبن أجورهن وقال عز ذكره والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يرضع الرضاعة (قال الشافعي) فأخبرنا الله عز وجل أن كمال الرضاعة حولان وجعل على الرجل يرضع له ابنه أجزأه الموضع والاجزأ على الرضاعة لا يكون الا على ماله مدة معلومة (قال الشافعي) والرضاع اسم جامع يقع على المصة أو كثرتها في كمال رضاع الحولين ويقع على كل رضاع وان كان بعد الحولين (قال الشافعي) فلما كان هكذا وجب على أهل العلم طلب الدلالة هل يحرم الرضاع بأقل ما يقع عليه اسم الرضاع أو بمعنى من الرضائع دون غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما أنزل الله تعالى في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم فسحن بخمس معلومات فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمهاجر من المهاجرين أخبرنا شافعي عن يحيى بن سعيد عن عمة عن عائشة أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحرمن ثم صيرن الى خمس يحرمن فكان لا يدخل على عائشة الا من استكمل خمس رضعات أخبرنا شافعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحاجب عن الحاجب أنه عن أبي هريرة قال لا يحرم من الرضاع الا ما في حق الامعاء أخبرنا شافعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة والمصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أن ترضع سالما خمس رضعات تحرم لبنها ففعلت فكانت زاهبا أخبرنا مالك عن نافع ابن سالم بن عبد الله أخبرنا عائشة أرسلت به وهو يرضع الى أخيه أم كلثوم فارضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضع غير ثلاث رضعات فلم أدخل على عائشة من أجل أني لم يتم لي عشر رضعات (قال الشافعي) أمرت به عائشة أن يرضع عشرة لأنها أكثر الرضاع ولم يتم له خمس فلم يدخل عليها ولعل سالما أن يكون ذهب عليه قول عائشة في العشر الرضعات فسحن بخمس معلومات فحدث عنها بما علم من أنه أرضع ثلاثا فلم يكن يدخل عليها وعلم أن ما أمرت أن يرضع عشرة فقرأ أنه إنما يحمل الدخول عليها عشرة وإنما أخذنا بخمس رضعات عن النبي صلى الله عليه وسلم بحكاية عائشة أنهم يحرمون وأنهم من القرآن (قال الشافعي) ولا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات متفرقات وذلك أن يرضع المولود ثم يقطع الرضاع ثم يرضع ثم يقطع الرضاع فإذا رضع في واحد منهن ما يعلفه قد وصل الى جوفه ما قل منه وكفره في رضعة وإذا قطع الرضاع ثم أعاد لمثلها أو أكثر فهي رضعة (قال الشافعي) وان التهم المرض الثدي ثم لها ثبتي قليلا ثم أعاد كانت رضعة واحدة ولا يكون القطع الا ما انفصل انفصالا كاملا كما يكون الحالف لا ياب كل بالهنا لا امره فيكون يأكل وينتفس بعد الازداد الى أن يأكل فيكون ذلك مرة وان طال (قال الشافعي) ولو قطع ذلك قطعنا بينا بعد قليل أو كثر من الطعام ثم أكل كل كانا أو كان هذا أكلتين (قال الشافعي) ولو أخذت منها الواحد فأنفدت مافيه ثم تحول الى الاخر مكانه فأنفدت مافيه كانت هذه رضعة واحدة لان الرضاع قد يكون بقية النفس والارسل والعودة كما يكون الطعام والشراب بقية النفس وهو طعام واحد ولا يتطرق هذا الى قليل رضعه ولا كثيره اذا وصل الى جوفه منه شيء فهو رضعة وما لم يتم تحاليم يحرم من (قال الشافعي) والوجود كالرضاع ولذلك السعوطان الرأس جوف (قال الشافعي) فان قال قائل فلم يحرم رضعة واحدة وقد قال بعض من مضى أنها تحرم قيل بما حكينا أن عائشة تحكي أن الكلاب يحرم عشر

لوضعت وزوجها على سريره لم يدفن لحلت وقال ابن عمر اذا وضعت حلت قال فحل اذا وضعت قبل نظهر من نكاح صحيح ومفسوخ (قال الشافعي) رحمه الله وليس للسائل المتوفى عنها نفقة قال جابر بن عبد الله لا نفقة لها حسبها الميراث (قال الشافعي) رحمه الله لان ملكه قد انقطع بالموت واذ لم تكن حاملا فان مات نصف النهار وقد مضى من الهلال عشر ليال أحصت ما بقي من الهلال فان كان عشرين حفظتها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالاهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فاحصت عدة أيامه فاذا كمل لها ثلاثون يوما بليلها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشرة بليلها فاذا أوفت لها عشرة الى الساعة التي مات فيها فقد

رضعات ثم نختن بخمس وبعاصمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضع سالم خمس رضعات يحرم بهن فدل ما حكته عائشة في الكتاب وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرضاع لا يحرم به على أقل اسم الرضاع ولم يكن في أحدمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وقد قال بعض من مضى بما حكته عائشة في الكتاب في السنة والسنه في السنة فما حكته عائشة في الكتاب في السنة فان قال قائل فبابه هذا قيل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاطعوا أيديهما فمن النبي صلى الله عليه وسلم القطة في ربع دينار وفي السرقة من الحرز وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فرجم النبي صلى الله عليه وسلم الزانين النشيين ولم يجلد هما فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المراد بالقطع من السارقين والمائة من الزناة بعض الزناة دون بعض وبعض السارقين دون بعض لأنهم لم يسموا سرقة وزنا فهكذا استدللنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المراد بتحريم الرضاع بعض المرضعين دون بعض لأنهم لم يسموا رضاع

**(رضاعة الكبير)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن غصنة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيداً وكان قد تبنى سالم الذي يقال له سالم مولى أي حذيفة كاتبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة فأتىني أبو حذيفة سالم وهو يرى أنه ابنه فأتىني به ابنه أخيه فاطمة بنت الوليد بن غصنة بن ربيعة وهي بوشم من المهارجرات الأولى وهي بوشم من أفضل أي قرش فلما أنزل الله عز وجل في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوه لآبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخواتكم في الدين وموالتكم رد كل واحد منكم بنبي أبيه فان لم يعلم آباءهم فإخوانهم فقلت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كنتي سالماً لولد أو كان يدخل علي وأنا فضل وليس لنا الولد واحد فذاذري في شأنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن رضعة حمى رضعت فيصير لبنها ففعلت فكانت تراه يا ابن من الرضاعة فأخذت عائشة بذلك فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال والنساء أو في سائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أخها يرضع لها من أحببت أن يدخل عليها من الرجال والنساء أو في سائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليها من تلك الرضاعة أحدهم من الناس وقلن ما نرى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل لا رضعة في سالم وحدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل عليها هذه الرضاعة أحدهم في هذا من الحر كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم في سالم مولى أبي حذيفة خاصة (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت (قال الشافعي) فذكرت حديثاً سالم الذي يقال له مولى أبي حذيفة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر امرأته أي حذيفة أن ترضع خمس رضعات يحرم بهن وقالت أم سلمة في الحديث وكان ذلك في سالم خاصة وإذا كان هذا السالم خاصة فالخاص لا يكون لا يخرج من حكم العام وإذا كان يخرج من حكم العام فالخاص من غير العام ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم ولا بد إذا اختلف الرضاع في الصغير والكبير من طلب الدلالة على الوقت الذي إذا صار له المرضع فأرضع لم يحرم (قال) والدلالة على الفرق بين الصغير والكبير موجودة في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى والوالدات رضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فجعل الله عز وجل تمام الرضاع حولين كاملين وقال فان أراد أن يفصل إلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما يعني والله تعالى أعلم قبل الحولين فدل على أن الرضا عه عز وجل في فصال الحولين على أن ذلك إنما يكون باجتماعهما على فصاله قبل الحولين وذلك لا يكون والله تعالى أعلم

انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحض كالبس عليها أن تأتي في الحيض شهو ولا ن كل عدة حيث جعلها الله إلا أمها إن أنابت استبرأت نفسها من الرية ولو طلقها مر بضاناً لا ن فبات من مرضه وهي في العدة فقد قيل لا ن مبنوة وهذا مما استخبر الله فيه (قال المزني) رحمه الله وقال في موضع آخر وهذا قول يصح لمن قال به قلت فلا اختارة شك وقوله يصح ابطال للشك (وقال) في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ان المبنوة لا ن وهذا أولى بقوله ويعنى ظاهر القرآن لان الله تعالى ورت الزوجة من زوج برهنه الوصاة قبله فلما كانت ان مات لم يرثها وان مات لم تعتد منه عدة من وفاته خرجت من معنى حكم الزوجة من القرآن



الابن نظر المولود من والديه أن يكونا برأيه أن قد الله قبل الحولين خير له من إتمام الرضاع له لعله تكون به  
أوجع رضعته وأنه لا يقبل رضاع غيرها وأما شبه هذا وما جعل الله تعالى له غاية فالحكم بعدمضى الغاية فيه  
غيره قبل مضيا فان قال قائل وما ذلك قيل قال الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح  
أن تقصروا من الصلاة إلا أن يفسدوا أو يفرغوا من سفرهم أو يفرغوا من قضاءهم فليؤدوا الصلاة وهم  
موسوفون أو يفرغوا من قضاءهم فليؤدوا الصلاة وهم موسوفون وقال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
قروء فبكن إذا مضت الثلاثة الإقرار بحكمهن بعدمضيا غير حكمهن فيها (قال الشافعي) فان قال قائل  
فقد قال عروة قال غير عائشة من أزوج النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا من النبي صلى الله عليه  
وسلم إلا رخصة في سالم قيل فقول عروة عن جماعة أزوج النبي صلى الله عليه وسلم غير عائشة لا يخالف  
قول زبيب عن أمها ان ذلك رخصة مع قول أم سلمة في الحديث هو خاصة وزيادة قول غيرهما ان الرخصة  
مع ما وصفت من دلالة القرآن واتى قد حفظت عن عدة من أهل العلم أن رضاع سالم خاص فان  
قال قائل فهل في هذا خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بما قلت في رضاع الكبير قيل  
نعم أخبرنا مالك عن أنس عن عبد الله بن دينار قال قال رجل إلى ابن عمر وأتاهما عند القضاء بسأله عن  
رضاعه الكبير فقال ابن عمر جازي عن الخبر أن الخطاب فقال كانت في وليدة فكنفت أطوها فهدت امرأتى  
الها فأرضعته فدخلت عليا فقالت دونك فقد والله أرضعته فقال عيسى بن الخطاب وأجمعها وأت جازيتك  
فأما الرضاع رضاع الصغير أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا رضاع إلا لمن أرضع في الصغير  
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن أباموسى قال رضاعه الكبير ما أراها لا تحرم فقال ابن مسعود انظر  
ما يقى به الرجل فقال أباموسى فما تقول أنت فقال لا رضاع إلا ما كان في الحولين فقال أباموسى  
لا نسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين أظهرهم (قال الشافعي) فجاء فرق ما بين الصغير والكبير  
أن يكون الرضاع في الحولين فإذا أرضع المولود في الحولين خمس رضعات كلوصفت فقد كمل رضاعه الذي  
يحترم (قال الشافعي) وسواء أرضع المولود أقل من حولين ثم قطع رضاعه ثم أرضع قبل الحولين أو كان  
رضاعه متباعد حتى أرضعته امرأة أخرى في الحولين خمس رضعات ولو توابع رضاعه فلم يفسد ثلاثة  
أحوال أو حولين أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر فأرضع بعد الحولين لم يحترم الرضاع شيئا وكان بمنزلة الطعام  
والشراب ولو أرضع في الحولين أربع رضعات وبعد الحولين الخامسة أو أكثر لم يحترم ولا يتجزأ من الرضاع  
إلا ما تم خمس رضعات في الحولين وسواء فيما يحترم الرضاع والوجور وإن خلط للمولود في طعام فيطعمه  
كان اللبن الأغلب أو الطعام إذا وصل اللبن إلى جوفه وسواء شربه اللبن مجازا أو قليل إذا وصل إلى جوفه  
فهو كله كالرضاع ولو جبهه اللبن فأطعمه جينا كان كالرضاع وكذلك لو أسعطه لأن الرأس جوف  
ولو سقطه كان في الحقيقة قولان أحدهما أنه جوف وذلك أنها تنقطع الصائم لو احتقن والآخر أن ما وصل  
إلى الدماغ كما وصل إلى المعدة لأنه يتغذى من المعدة وليس كذلك الحقيقة (قال الشافعي) ولو أن صبا  
أطعم ابن امرأة في طعام مرثوا أو جره أخرى وأسعطه أخرى وأرضع أخرى ثم أوجره وأطعمه حتى يتم له  
خمس مرات كان هذا الرضاع الذي يحترم كل واحد من هذا يقوم مقام صاحبه وسواء لو كان من صنف  
هذا أو من صنف آخر وكان هذا من أصناف شتى وإذا لم يتم له الخامسة إلا بعد استكمال سنتين لم يحترم وإن تمت له  
الخامسة حين يرضع الخامسة فيصير اللبن إلى جوفه أو ما وصفت أنه يقوم مقام الرضاع مع مضى سنتين  
قبل كمالها فقد حرم وإن كان ذلك قبل كمالها بطرفة عين أو مع كمالها إذا لم يتقدم كمالها

(فإن الرجل والمرأة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واللبن إذا كان من حمل ولا أحسبه يكون  
الامن حمل فاللبن الرجل والمرأة كما يكون الولد الرجل والمرأة فانظر إلى المرأة ذات اللبن فان كان لبنها نازل  
بولد من رجل نسب ذلك الولد إلى والده لأن من الرجل فان رضع به مولود فالمولود والمرضع بذلك اللبن ابن

واختج الشافعي رحمه  
الله على من وزن  
رجلين كل واحد منهما  
الصف من ابن ابيه  
وورث الابن ان ماتا  
قبيله الجميع فقال  
الشافعي رحمه الله  
انما يرث الناس من  
حيث يورثون يقول  
الشافعي فان كانا يرثانه  
نصفين بالبنوة فكذلك  
يرثهما نصفين بالابوة  
(قال المزني) رحمه  
الله فكذلك انما يرث  
المرأة الزوج من حيث  
يرث الزوج المرأة بمعنى  
النكاح فإذا ارتفع  
النكاح باجاء ارتفع  
حكمه والموارثه ولما  
أجمعوا أنه لا يرثها لانه  
ليس بزوج كان كذلك  
أيضا لانه لا يملك  
بزوجته وبالله التوفيق  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فان قيل قد ورثها

الرجل الذي الابن ابنة من النسب كما ثبت للمرأة وكما ثبت للولد منه ومنها وان كان الملبس الذي أَرْضَعَتْ به المولود لبن ولد لا يثبت نسب من الرجل الذي الحمل منه فأسقط اللبن فلا يكون المرضع ابن الذي الحمل منه اذا سقط النسب الذي هو أكبر منه سقط اللبن الذي أقيم مقام النسب في العصر يم فان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبجكالة عاشته يحرمه في القرآن (قال الشافعي) فان ولدت امرأة جلت من الزنا عرفت الذي رُفِيَ بها ولم يعترف فأَرْضَعَتْ مولوداً فهو ابنها ولا يكون ابن الذي رُفِيَ بها وأكرهه في الورع أن ينكح بنات الذي ولده من زنا كما كرهه للمولود زنا وان نكح من بناته أحد ما أفصحته لأنه ليس بابنه في حكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فهل من حجة فيما وصفت قبل نعم قضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمة زمة لمة وأمر سودة أن تتعجب منه لما رأى من شبهه بعتبه فلم يرها وقد قضى أنه أخوها حتى لقيت الله عز وجل لأن ترك زواجها ما كان أحالها وكذلك ترك رؤية المولود من نكاح أخيه مباح وانما منع من فضة أنه ليس بابنه اذا كان من زنا (قال الشافعي) ولو أن بكراً لم تنسب بنكاح ولا غيره وأنيابا لم يعدهم واحدة منهم ما جازل الملبس لغيره فخرج لبن فأَرْضَعَتْه مولوداً الخمس رضعات كان ابن كل واحدة منهم وأبويه وكان في غير معنى ولد الزنا وان كانت له أم ولا أب له لان لبنة الذي أَرْضَعْ به لم ينزل من جماع (قال الشافعي) ولو أن امرأة أَرْضَعَتْ ولا يعرف لها زوج ثم جاء رجل فادعى أنه كان نكحها صحيحاً وأقر بولدها وأقرت له بالنكاح فهو ابنها كما يكون الولد (قال الشافعي) ولو أن امرأة نكحت نكاحاً فأسدا فولدت من ذلك النكاح ولد وكان النكاح بغير ولي أو بغير شهود عدول أو أي نكاح فاسداً ما كان مباحاً لأن نكحي في عدتهما من زوج يلحق به النسب أو جلت فنزل لها لبن فأَرْضَعَتْ به مولوداً كان ابن الرجل النكاح نكاحاً فاسداً والمرأة المرضع كما يكون الحمل ابن النكاح نكاحاً صحيحاً (قال الشافعي) ولو أن امرأة نكحت في عدتهما من وفاة زوج أو فاسداً أو طلاقه رجلاً ودخل بها في عدتها فاصابها فاحتج بحمل فنزل لها لبن أو ولدت فأَرْضَعَتْ بذلك اللبن مولوداً كان ابنها وكان أشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون موقوفاً في الرجلين معاً حتى يرى ابنها القافة فأى الرجلين ألحقته القافة لحق الولد وكان المرضع ابن الذي يلحق به الولد وسقط عنه أبوه الذي سقط عنه نسب الولد (قال الشافعي) ولو كان حل المرء سقط ما بين خلقه وأولاد ولد أفاقت قبل أن يراه القافة فأَرْضَعَتْ مولوداً لم يكن المولود المرضع ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم كما لا يكون المولود ابن واحد منهما دون الآخر في الحكم والورع أن لا ينكح ابنة واحد منهما وأن لا يرى واحد منهما ابنة حسراً ولا المرضعة أن كانت جارية ولا يكون مع هذا محرماً لمن يخالو أو يباشرهن ولو كان المولود عاش حتى رآه القافة فقلوا هو ابنهما معاً فامر المولود موقوف فنسب إلى أبيهما شاء فإنا نسب إلى أحدهما انقطع عنه أبوه الذي ترك الانتساب إليه ولا يكون له أن يترك الانتساب إلى أحدهما دون الآخر جبراً أن ينسب إلى أحدهما وان مات قبل أن ينسب أو بلغ معتوها لم يلحق واحد منهما حتى عوت وله ولد فيقوم ولده مقامه فأن ينسبوا إلى أحدهما أو لا يكون له ولد فيكون معاً موقوفاً (قال الشافعي) وهذا موضع فيه قولان أحدهما أن المرضع يخالف لأن لا نه ثبت للأب والابن على الاب والابن حقوق المبرات والعقل والولاية يقدم ونكاح البنات وغير ذلك من أحكام البنين ولا يثبت للرضع على ابنة الذي أَرْضَعْ ولا لبنة الذي أَرْضَعْ عليه من ذلك شيء ولعل العلة في الاستماع من أن يكون ابنهما معاً لهذا السبب فن ذهب هذا المذهب جعل المرضع ابنهما ما لم يجعل له الخيار أن يكون ابن أحدهما دون الآخر وقال ذلك في المسائل قبله التي في معناها والقول الثاني أن يكون الخيار للولد فأهمها اختيار الولد أن يكون أباه فهو أبوه وأبو المرضع ولا يكون للرضع أن يختار غيره الذي اختار المولود لأن الرضاع تبع للنسب فان مات المولود ولم يختَرْ كان للرضع أن يختار أحدهما فكان أباه وينقطع عنه أبوه الآخر والورع أن لا ينكح بنات الآخر ولا يكون لهن محرماً ما رهن بانقطاع أبوه عنه

عثمان قبل وقد أنكر ذلك عبد الرحمن بن عوف في حياته على عثمان رضي الله عنهما ان مات أن يورثها منسه وقال ابن الزبير لو كنت أنا لم أر أن يورث ميتوته وهذا اختلاف وسيله القياس وهو ما قلنا (قال الشافعي) ولو طلق أحدى امرأته ثلاثاً فافات ولا تعرف اعتدنا أربعة أشهر وعشراً تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض

(باب مقام المطلقة في بيتها وللشوق عنها) من كتاب العدة وغيره

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى في المطلقات لا تحرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وقال

(قال الشافعي) وإذا أرضعت المرأة رجلا بلبن ولد فأتى أو المولود منه فلا عنها فني عنه نسبه لم يكن أب للرضع فان رجع الاب بنسبه اليه ضرب الحد ولحق به الولد ورجع اليه أن يكون أب المرع من الرضاة (قال الشافعي) ولو أن امرأة طلقها زوجها وقد دخل بها أو مات عنها وهي رضع وكانت تحيض في رضاعها ذلك ثلاث حيض ولبنها ثم أرضعت مولودا فالمدابنها الزوج الذي طلق أو مات واللبن منه لأنه لم يحدث لها زوج غيره (قال الشافعي) ولو تزوجت زوجا بعد انقطاع لبنها أو قبله ثم انقطع لبنها أو أصابها الزوج فشب لبنها ولم يظهر بها حمل فاللبن من الزوج الاول ومن أرضعت فهو لبنها وابن الزوج الاول ولا يكون ابن الآخر (قال الشافعي) ولو أحبلها الزوج الآخر بعد انقطاع لبنها من الزوج الاول فشاب لبنها مثل النساء عن الوقت الذي يشوب فيه اللبن وبين الحمل فإن كان الحمل لو كان من امرأة بكر أو ثيب ولم تلد قط أو امرأة قد ولدت لم يأت لبنها في هذا الوقت انما يأتى لبنها في الثامن من شهرها والتاسع فاللبن للاول فان دام فهو ابن للاول ما ينسبه وبين أن يبلغ الوقت الذي يكون لهافسه لبن من حملها الا آخر (قال الشافعي) وإذا أناب لها اللبن في الوقت الذي يكون لهافسه لبن من حملها الا آخر كان اللبن من الاول بكل حال لاني على علم من لبن الاول وفي شك أن يكون خلطه لبن الا آخر فلا حرم بالشك نسباً وأحب له أن يتوقى نبات الزوج الا آخر في هذا الوقت (قال الشافعي) ولو شرب رجل أن تكون امرأة أرضعته خمس رضعات قلت الورع أن يكف عن رؤيتها حاسراً ولا يكون محرماً لها بالشك ولو نسكها وأحدا من بناتها لم أفسخ النكاح لاني على غير يقين من أنها أم (قال الشافعي) ولو كان لبنها انقطع فلم يشوب حتى كان هذا الحمل الا آخر في وقت يمكن أن يشوب فيه اللبن من الاخر فمها قولان أحدهما أن اللبن بكل حال من الاول وان تاب بهجر يك نطفة الا آخر فهو كما يشوب بان رحم المولود فتدبر عليه وتشرب الدواء أو تأكل الطعام الذي يزبد في اللبن فتدبر عليه والقول الثاني أنه اذا انقطع انقطاعا يثبت ثاب فهو من الآخر وان كان لا يشوب بحال من الاخرين رضع به حتى تلد أم فهو من الاول في جميع هذه الأقوال وان كان يشوب شيء رضع به وان قل فهو منهما معا ثم لم يفرق بين اللبن والولد قال هو الاول أبداً لأنه لم يحدث ولدا ولم يكن ابن الا آخر اذا كان ابن الاول من الرضاة ومن فرق بينهما قال هو منهما معا (قال الشافعي) وان طلق امرأة فلم ينقطع لبنها وكانت تحيض وهي رضع فاضت ثلاث حيض ونسكت زوجها فدخل بها فأصابها فحملت فلم ينقطع اللبن حتى ولدت فالولد قطع اللبن الاول ومن أرضعته فهو ابنها وابن الزوج الا آخر لا يحل له أحد ولده ولا ولده الزوج الا آخر لأنه أبوه وحمل له ولد الاول من غير المرأة التي أرضعته لأنه ليس بأبيه (قال الشافعي) ولو أرضعت امرأة صبياً أربع رضعات ثم حلب منها لبن ثم ماتت فأوجره الصبي بعد موتها كان ابنها كما يكون ابنها لو أرضعته نجساً في الحياة (قال الشافعي) ولو رضعها الخامسة بعد موتها وحلبه منها لبن بعد موتها فأوجره لم يحرم لأنه لا يتكون له حكم بحال ولو كانت ثامنة فحلبت فأوجره صبي حرم لان لبن الحياة يحل ولا يحل لبن المتعوان الحياة النائمة يكون لها جناة بان تغلب على انسان أو تنقطع عليه فتقتله فيكون فعل العقل والعقل انسان ميتة أو سقطت عليه فقتله لم يكن له عقل لأم الاجنابة لها (قال الشافعي) ولو كانت لم تكمل خمس رضعات فحلبها لبن كسبه فقطع ذلك اللبن فأوجره صبي مرتين أو ثلاثاً حتى يتم خمس رضعات لم يحرم لأنه لبن واحد ولا يكون الارضاة واحدة وليس كاللبن يحدث في الثدي كلما خرج منه شيء حدث غيره فيفريق فيه الرضاع حتى يكون نجساً « قال الربيع » وفي قول آخر أنه اذا حلب منها لبن فأرضعه الصبي مرتين بعد مرة فكل مرة تحجب رضاة اذا كان بين كل رضعتين قطع بين فهو مثل الغذاء اذا تغذى به ثم قطع الغذاء القطع اللبن ثم عاله كان أكلتين وان كان الطعام واحداً وكذلك اذا قطع عن الصبي الرضاع القطع اللبن وان كان اللبن واحداً (قال الشافعي) ولو تزوج برجل صبية ثم أرضعها أمه التي ولده أو أمه من الرضاة أو بنسبه من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه

صلى الله عليه وسلم  
لقرعة بنت مالا حين  
أخبرته أن زوجها  
قتل وأنه لم يتركها في  
مسكن يملكه أمكن في  
يتلحق ببلغ الكتاب  
أجله وقال ابن عباس  
الفاشحة المنيعة أن  
تبدو على أهل زوجها  
فأذا بنت فقد حل  
أخبراجها (قال  
الشافعي) رحمه الله  
هو معنى سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
فيما أمر به فاطمة بنت  
قيس أن تعسف في بيت  
ابن أم مكتوم مع ما جاء  
عن عائشة رضي الله  
عنها أنها أرسلت الى  
مروان في مطلقة  
انتقلها اتق الله واردد  
المرأة الى بيتها قال  
مروان أما بخل شأن  
فاطمة فقالت لا علي  
أن تذكر فاطمة فقال

من نسب أو رضاع بل إن حرمت عليه الصبغة أبداً وكان لها عليه نصف المهر ورجع على التي أَرْضَعَهَا  
 بنصف صدق مثلها تعدت أفساد النكاح أو لم تعد له لأن كل من أفسد شيئاً ضمن قبة ما أفسد تعد الفساد  
 أو لم يتعدده وقبته نصف صدق مثلها لأن ذلك قبة ما أفسدت منها بل إن زوجهما كان أكثر من نصف  
 ما أفسدها أو أقل كان أصدقها شيئاً أو لم يسم لها صدقاً لأن ذلك أقل ما كان وجب لها عليه بكل حال  
 إذا لم يكن هو طلقها قبل أن يسميها شيئاً (قال الشافعي) وانما معنى أن أمه مهرها كله أن الفرقه  
 إذا وقعت بارضاعها ففساد نكاحها غير جناة إلا بمعنى أفساد النكاح وأفساد النكاح كان بالرضاع الذي  
 كان قبل نكاحه جازاً أو بالهوا بعد نكاحه إلا بمعنى أن يكون فساد عليه فلما كان فساد عليه أُرْزِمَ لهما ما كان  
 لازماً للزوج في أصل النكاح وذلك نصف مهر مثلها وانما معنى أن أُرْزِمَ نصف المهر الذي أُرْزِمَ به بسمته  
 أنه متى جاني به في ماله وانما يعرفه إذا أفسد عليه عن ما استهلك عليه مما أُرْزِمَ ولا أُرْزِمَ عليها في ذلك شيئاً على  
 ما أُرْزِمَ كما لو اشترى سبعة عماته استهلكها وقبتهما خمسون لم يعرف ماله وانما معنى أن أُرْزِمَ لها أقل من  
 نصف مهر مثلها أو ما سمي لها أن أباه أو جدها في صدقها كان عليه نصف مهر مثلها فلم أُرْزِمَ لها إلا بزمه  
 أو أقل منه أن كان قبة نصف مهر مثلها أقل مما أصدقها وانما معنى أن أسقط عنها الغرم وأن كان  
 لم يرض لها صدقاً أنه كان حقها لها عليه مثل نصف مهر مثلها أن طلقها ولا في لأجل زلزالها بالحياة  
 في صدقها فانما أُرْزِمَ لها ما بزمه بكل حال وأبطلت عنها بحمانته كهنته وانما يكون للمرأة المتعة إذا طلقت  
 ولم يسم لها إذا كانت غلظ مالها كما يكون العفولها فاما الصبغة فلا تملك مالها ولا يكون لها المحاق في مالها  
 (قال الشافعي) ولو تزوج امرأة فلم يصبها حتى تزوج عليها صبغة ترضع فأَرْضَعَتْ حُرْمَتَ عَلَيْهِ الْمَرْأَةَ الْأَمَّ  
 بكل حال لا تنهمن أمهات نسائه ولا نصف مهر ولا متعة لهن لأنها أفسدت نكاح نفسها وبفسد نكاح  
 الصبغة بلا طلاق لأنها صارت في ملكه وأمهم معها ولو أن التي أَرْضَعَتْ لم تقصر أمها بهذه ابنتها إلا في وقت  
 فكانت في هذا الموضع كمن ابتدأ نكاح امرأة وابنتها فلها نصف المهر بفساد النكاح ف يرجع على امرأته  
 التي أَرْضَعَتْها بنصف مهر مثلها (قال الشافعي) ولو كان نكح صبيتين فأَرْضَعَتْها امرأته الرضعة الخامسة  
 جميعاً ما فسد نكاح الأم كما وصفت ونكاح الصبيتين معا وكل واحد منهما نصف المهر الذي سمي لها  
 ويرجع على امرأته على نصف مهر كل واحدة منهما فان لم يكن سمي لهما مهر كان لكل واحدة منهما  
 نصف مهر مثلها وتحل له كل واحدة منهما على الانفراد لأنها ما ابتدأ امرأته لم يدخل بها ولو كانت له ثلاث  
 زوجات صبايا فأَرْضَعَتْ اثنتين الرضعة الخامسة معا ثم أزالا الواحدة فأَرْضَعَتْ الثالثة لم تحرم الثالثة  
 وحرمت الانتان اللتان أَرْضَعَتْها الخامسة مع لأن الثالثة لم ترضع إلا بعد ما حرمت هاتان وحرمت الأم عليه  
 فكانت الثالثة غير أخت للرائتين إلا بعد ما حرمتا عليه وغير مرضعة الرضعة الخامسة من الأم إلا بعد ما بان  
 الأم منه ولو أَرْضَعَتْ أحداهن الرضعة الخامسة ثم أَرْضَعَتْ الآخرين الرضعة الخامسة حرمت عليه الأم  
 ساعة أَرْضَعَتْ الأولى الرضعة الخامسة لأنها صارت من أمهات نسائه والمرضعتان الرضعة الخامسة معاً لا أم  
 ولم تكن أما الأولى إلا بعد ما عقود عليها نكاح الرجل في وقت واحد والانتان أختان فيفسخ نكاحهما معا  
 وحرمت الانتان بعد حين صارتا أختين معا ويحطب كل واحد منهما على الانفراد وإن أَرْضَعَتْ الآخرين  
 بعد مفرقين لم تحرم ما على إلا أنها لم ترضع واحدة منهما إلا بعد ما بان منه في الأولى ولكن ثبتت عقدة  
 التي أَرْضَعَتْها بعد ما بان الأولى ويسقط نكاح التي أَرْضَعَتْ بعد ذلك لأنها أخت امرأته فكانت كأمراء  
 نكحت على أختها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنها إذا أَرْضَعَتْ الرابعة تجس رضعاً فقد أكلت  
 الثالثة والرابعة تجس رضعاً وبهن حرمت الرابعة فكانت جامع بين الأختين من الرضاعة فيفسخ  
 معا ويتزوج من شاهمن (قال الشافعي) ولو أَرْضَعَتْ واحدة تجس رضعاً ثم أَرْضَعَتْ الآخرين  
 خمساً ما حرمت عليه الأم بكل حال وانفسخ عليه نكاح البنت الأولى مع الأم وحرمت الآخرين لأنها

ان كان بك شر فبسط  
 ما بين هذين من الشر  
 وعن ابن المسيب تعدت  
 المستوتة في بنتها فقبل  
 له فابن حديث فاطمة  
 بنت قيس فقال قد فنت  
 الناس كانت في لسانها  
 ذراية فاستطالت على  
 أجاجها فأمرها النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 أن تعدت في بنت ابن  
 أمهم ~~كك~~ ثم (قال  
 الشافعي) رحمه الله  
 تعالى فعائشة  
 ومروان وابن المسيب  
 يعرفون حديث فاطمة  
 أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أمرها أن تعدت  
 في بنت ابن أمهم كك  
 حدثت ويذهبون إلى  
 أن ذلك إنما كان للشر  
 وذكره ابن المسيب وغيره  
 أنها كتبت السبب  
 النبي به أمرها النبي صلى  
 الله عليه وسلم أن تعدت

صارنا أختين في وقت معا (قال الشافعي) ولو كن ثلاثا صغارا وواحدة لم يدخل بها ولها بنات مراضع  
فأرضعت البنات الصغار واحدة بعد أخرى فسد نكاح الام ولم يحل بحال ولها نصف المهر ويرجع الزوج  
على التي أكلت أولا خمس رضعات لا يسهأه أكلت بنصف مهر مثلها ونصف مهر مثل أمها فان  
كن أكلت أرضاعين معا انفسح نكاحهن معا ويرجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت  
(قال الشافعي) ولو كانت واحدة فأكلت رضاعها جنسا قبل تنفسح نكاح التي أكلت رضاعها أولا  
ولا يفسخ نكاح التي أكلت رضاعها بعدها لانها لم ترضع حتى بان أمها وأختها منه ثم يفسخ نكاح التي  
أكلت رضاعها بعدها لانها صارت أخت امرأته ثابثة النكاح فكانت كالأخت المنكوحه على أختها  
(قال الشافعي) وكذلك بناتهما من الرضاعة وبناتهما كلهن يحرم من رضاعهن كما يحرم من رضاعها  
(قال الشافعي) ولو كان دخل بامرأته وكانت أرضعتن أو أرضعن ولدها كان لها المهر بالميسر وحرمت  
عليه التي أرضعتن وأرضعها ولدها وسواء كانت أرضعت الاثنين معا وأرضعتن ثلاثين معا أو متفرقات  
يفسد نكاحهن على الأبد لان بنات امرأته قد تدخل بها وكذلك كل من أرضعته تلك المرأة ولولدها  
(قال الشافعي) ولو كانت المسئلة لم يحال ولم يدخل بامرأته فأرضعتن أم امرأته وأحدثها أو أختها  
أو بنت أختها كان القول كالقول في بناتها إذا أرضعتن هن ولم ترضع هي يفسد نكاحها ويكون لها نصف  
مهر مثلها إذا لم يكن يدخل بها ويرجع على التي أكلت أولا من نسائه خمس رضعات لانها صارت أم  
امرأته فيفسد نكاح التي أرضعت أولا وامرأته الكبير معا ويرجع بنصف مهر مثل التي فسد نكاحها  
وان أرضعتن معافس نكاحهن كلهن ويرجع بانصاف مهورهن ولا تخالف المسئلة قبلها الا في خصلته أن  
زوجاته الصغار لا يحرم من عليه في كل حال وله أن يتبدى نكاح أيتهن شاء على الأفراد لان الذي حرم به  
أو حرم منهن إنما كن أخوات امرأته من الرضاعة أو بنات أختها أو أختها فحرم أن يجمع بينهن ولا يحرم  
على الأفراد (قال الشافعي) ولو كان دخل بها حرم نكاح من أرضعته أمها باكل حال ولم يحرم نكاح  
من أرضعته أخواتها وبنات أختها بكل حال وكانه أن يتزوج اللائي أرضعته أخواتها إن شاء على الأفراد  
ويفسخ نكاح الأولى منهن وامرأته معا ولا يفسد نكاح اللائي أرضعته لانهن أرضعن بعد ما بان امرأته  
فلم يكن جامع بينهما وبين عذلهن ولا خالهن إلا أن ترضع منهن امرأته واحدة أو اثنتين معا فيفسد نكاحهما  
بأنهما أختان (قال الشافعي) وإذا أرضعت أجنبية امرأته الصغيرة لم يفسد نكاح امرأته وحرمت  
الأجنبية عليه أبدا لانها من أمهات نسائه وحرم عليه أن يجمع بين أحدهن بناتها بنسب أو رضاع وبين  
امرأته التي أرضعت (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل صبية ثم تزوج عليها معها وأصاب العفة ففوت بينهما  
ولها مهر مثلها فان أرضعت أم العمة الصبية لم أقرب بينه وبين الصبية والعمة ذات محرم لها قبل النكاح  
وبعده وانما يحرم أن يجمع بينهما فاما أحدهما بعد الآخر فلا يحرم والله أعلم

### (باب الشهادة والاقرار بالرضاع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لم أعلم أحدا ممن نسبته العامة الى العلم مخالفا في أن شهادة النساء تجوز فيما  
لا يحل للرجال غير ذوى المحارم أن ير ولفغير شهادة وقالوا ذلك في ولادة المرأة وعيها الذي تحت  
نبتها والرضاعة عندى مثله لا يحل لغير ذى محرم أو زوج أن يصد أن ينظر الى نبتها ولا يمكنه أن يشهد  
على رضاعها بغير رؤية نبتها لأنه لو رأى صبيا يرضع ونبتها مغطى أمكن أن يكون يرضع من وطئ عمل  
كمخلة الشدى وله طرف كطرف الشدى ثم أدخل فيهما فحوزت شهادة الساعق الرضاع كما يحوز  
شهادتهن في الولادة ولو رأى ذلك رجلان عدلان أو رجلا وامراة حازت شهادتهن في ذلك ولا تحوز  
شهادة النساء في الموضوع الذي يتردد فيه إلا بان يكن حرا رعد ولا يوالو الغ ويكن أربعة لأن الله عز وجل

في بيت غير زوجها  
خسوفاً أن يسمع ذلك  
سامع يرى أن للبنوة  
أن تعدل حيث شئت  
(قال الشافعي) رجه  
الله تعالى فلم يقل لها  
النبي صلى الله عليه  
وسلم اعتدى حيث  
شئت بل خصها إذ كان  
زوجها عائفا بهذا كله  
أقول فان طلقها فلتها  
السكنى في منزله حتى  
تقضى عديتها عليك  
الرجعة أو لا عليكها  
فان كان بكره فله  
على المطلق وفي مال  
الزوج الميت ولزوجها  
إذا تزكها فيما يسعها  
من المسكن وتستر بينه  
وبينها أن يسكن في  
سوى ما يسعها وقال في  
كتاب النكاح والطلاق  
لا يلقى عليه وعليها حجة  
الا أن يكون معها  
ذو حرم بالغ من الرجال

إذا أحاز شهدتهن في الدين جعل امرأتين تقومان مقام رجل بعينه وقول أكثر من لقيت من أهل  
 القبتان شهادة الجليلين تأمة في كل شيء ما عدا الزنا فامرأتان أبدا تقومان مقام رجل إذا جازتا (قال  
 الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز من النساء أقل من أربع (قال الشافعي)  
 فإذا شهد أربع نسوة أمرأة أرضعت امرأة خمس رضعات وأرضعت زوجها نفساً وأقر زوجها بأنها  
 أرضعته تخساف ريقه وبين امرأته فإن أصابها فله مهر مثلها وإن لم يصحبها فلا نصف مهر لها ولا متعة  
 (قال الشافعي) وكذلك إن كان في النسوة أخوات المرأة وعصاتها وخالاتها لا يهرلها إلا الشهادة ولد  
 أو والد (قال الشافعي) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع فكانت فبين ابنتها ومهاجرت عليها أنكره الزوج  
 أو أتعاه (١) وإن كانت المرأة تنكر الرضاع والزوج ينكر أو لا ينكر فلا يجوز فيه أمها ولا أمهاتها ولا ابنتها  
 ولا بناتها وسواء هذا قبل عقدة النكاح وبعده قبل الدخول وبعده لا يختلف لا يفرق فيه بين المرأة  
 والزوج إلا الشهادة أربع عن يجوز شهادته عليه ليس فيه عدل ولا هو عليه أو غير عدل (قال الشافعي)  
 ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لأنه ليس لها في ذلك ولا عليها شيء تزيد شهادتها وكذلك يجوز شهادة  
 ولدها وأمهاها ويقض حتى يشهد أن قد أرضع المولود خمس رضعات تخلص كلهن إلى خوفه أو يخلص  
 من كل واحدة منهن شيء إلى خوفه وتسعهن الشهادة على هذه لأنه لا يستدرك في الشهادة فيه أبداً أكثر  
 من رؤيتهن الرضاع وعليهن وصوله بما رين من ظاهر الرضاع (قال الشافعي) وإذا أرضع الصبي ثم فاء  
 فهو كرضاعه واستساكه (قال الشافعي) وإذا لم تكمل في الرضاع شهادة أربع نسوة أحسبت له فراقها  
 إن كان تنكحها وترك نكاحها إن لم يكن تنكحها للورع فإنه إن بدع ماله نكاحه خير من أن ينكح ما يحرم  
 عليه (قال الشافعي) ولونكحها لم يفرق بينهما إلا ما أقطع به الشهادة على الرضاع فإن قال قائل فهل  
 في هذا من خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال  
 أخبرني ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث أخبره أنه نكح أم يحيى بنت أبي اهاب فقالت أمة سوداء قد  
 أرضعتك قال فحقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأعرض فتحت فذكرت ذلك له  
 فقال وكيف وقد زعمت أمها أرضعتك (قال الشافعي) اعراضه عليه الصلاة والسلام بشبهه أن يكون  
 لم ير هذا شهادة تازمه وقوله وكيف وقد زعمت أمها أرضعتك يشبهه أن يكون كره له أن يقيم معها وقد  
 قيل إنها أخته من الرضاعة وهذا معنى ما قلنا من أن يتركها ورعاً لاحقاً

(الاقترار بالرضاع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر رجل أن امرأته أمه من الرضاعة  
 أو ابنته من الرضاعة ولم ينكح واحدة منهما وقد ولدت المرأة التي يزعم أنها أمه أو كان لها ابن يعرف بالرضاع  
 مثله وكان لها من يتحمل أن يرضع مثلها مثله ولولده وكانت من يتحمل أن يرضع امرأته أو أمة التي ولدت  
 منه مثل الذي أقر أمها ابنته لم يتحمل واحدة منهما ما ينافي الحكم ولا من يتناهما ولولا كان مكانه غلظت  
 أو وهمت لم يقبل منه لأنه قد أقر أمها ما ذواتها بخبر منه قبل يلزمه لها ما يلزمه ماله شيء وكذلك لو كانت  
 هي القربة بذلك وهو يكذبها ثم قالت غلظت لأنها أقربت به في حال لا يدفع من عان نفسه ولا يجبر إليها  
 ولا يلزمه ولا ينسبها بآقراها نسباً (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها غير أن لم تلد التي أقر أمها  
 أرضعته أو ولدت وهي أصغر مولوداً منه فكان مثلها لا يرضع مثلها بحال أو كانت التي ذكر أنها ابنته من  
 الرضاعة مثله في السن أو أكبر منه أو أقر يماثله لا يتحمل مثله أن تكون ابنته من الرضاعة كان قوله وقولها  
 في هذه الأحوال باطلاً ولم يحرم عليه أن ينكح واحدة منهما ولا ولد الهمما إنما قيل دعواه ويلزمه إقراره  
 فيما ينكح مثله وسواء في ذلك كذبه المرأة أو صدقته أو كانت المدعية دونه ألا ترى أنه لو قال لرجل أ كبير  
 منه هذا ابني وصدقه الرجل لم يكن ابنه أبداً وكذلك لو قال رجل هو أصغر منه هذا ابني وصدقه الرجل  
 ولا نسب لواحد منهما يعرف لم يكن أباً له إنما أقبل من هذا ما يمكن أن يكون مثله ولو كانت المسئلة

وإن كان على زوجها دين لم يسبق مسكنها حتى تنقضي  
 عدتها وذلك أنها  
 ملكت عليه سكني ما  
 يكفيها حين طلقها  
 كما عايش من يكترى وإن  
 كان في منزل لا عليه ولم  
 ينكره فلا له إخراجها  
 وعليه غيره إلا أن يفسد  
 فتقرب مع الغرماء  
 بأقل قيمة سكنها وتنع  
 فضله متى أسروا  
 كانت هذه المسائل في  
 موهته فيها قولان  
 أحدهما ما وصفت  
 ومن قاله أحق بقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 لفرقة أمكن في بيتك  
 حتى يبلغ الكتاب أجله  
 والثاني أن الاختيار  
 للسورة أن يسكنها  
 فإن لم يفعل أو فسد

(١) قوله وإن كانت  
 المرأة تنكر الرضاع المخ  
 كذا في النسخ وهو عين  
 الصورة التي قبلها فاعمل  
 لاستقطب من الناسخ  
 تأمل كتبه معصمه

في دعواها بحالها فقال هذا أخى من الرضاعة أو قالت هذا أخى من الرضاعة قبل أن ينزوها أو كذبته  
 أو صدقته أو كذبها في الدعوى أو صدقها كان سواء كله ولا يحل لواحد منهما أن ينكح الآخر ولا واحدا  
 من ولدَيْه في الحكم ويحل فيما بينهما وبين الله تعالى أن علماً أنهما كاذبان أن يتناكحا أو ولدهما ولو أقر  
 أنها أخته من الرضاعة من امرأته لم يسمها قبل ذلك منه ولم ينظر إلى نسبه وسنه لانه قد يكون أكبر منها  
 وتعيش التي أرضعته حتى ترضعها بلين ولد غير الولد الذي أرضعته به وكذلك أن كانت أكبر منه (قال  
 الشافعي) وإن سعى امرأة أرضعته فقال أرضعته وأياها فلا نكحها لانه لا يمكن بحال أن ترضعه ولا يمكن بحال  
 أن ترضعها لما وصفت من تفاوت السنين أو موت التي زعم أنها أرضعته ما قبل ولدهما أحدهما كان إقراره  
 باطلا كالقول في المسائل قبل هذا إنما ألزمه إقراره وإقرارها فيما يمكن مثله ولا ألزمه ما فيما لا يمكن مثله  
 إذا كان إقرارها لا يلزم واحد منهما المصاحبة شأ (قال الشافعي) ولو كان ملك عقدته نكاحها ولم  
 يدخل بها حتى أقر أنها ابنته أو أخته أو أمه وذلك عكن فيما وفيه ما ألتمها فإن صدقته ففرت بينهما ولم أجعل  
 لها مهر ولا متعة وإن كذبته أو كانت صبية كذبته أبوها أو أقر بدعواه ففساد لانه ليس له أن يبطل  
 حقها و يفرق بينهما ما قبل حال وأجعل لها عليه نصف المهر الذي سعى له لانه إنما أقر بانحرافه منه بعد  
 ما تزملها المهر إن دخل ونصفه إن طلق قبل أن يدخل فأقبل إقراره فيما يفسده على نفسه وأردف فيما  
 يطر به بحقها الذي يلزمه (قال الشافعي) وإن أراد أحلافها وكانت بالغه أحفظ الله ما هي أخته من  
 الرضاعة فإن حلفت كان لها نصف المهر وإن نكلت حلفت على أنها أخته من الرضاعة وسقط عنه نصف  
 المهر وإن نكل لزمه نصف المهر (قال الشافعي) وإن كانت صبية أو معتوهة فلا يمن عليها وأخذها  
 بنصف المهر الذي سعى لها فإذا كبرت الصبية أحفظ الله أن شاء (قال الشافعي) ولو كان لم يفرض لها  
 وكانت صبية أو مجبوراً عليها كان لها نصف صداق مثلها لانه ليس لولمها أن يزوجهما بغير صداق وإن كانت  
 بالغه غير مجبور عليها فزوجه رضاءها بالامهر فلا مهر لها ولها المتعة (قال الشافعي) ولو كانت هي  
 المدعة لذلك أثبتته بأن ينق الله عز وجل ويدع نكاحها بتلقية وقعها عليها التحليل بالغير وإن كانت  
 كاذبة ولا يضره إن كانت صادقة ولا أخبره في الحكم على أن يطلقها لأنه قد لزمها نكاحه فلا صدقها على  
 إفسادها وأحلفها لماعلى دعواها ما هي أخته من الرضاعة فإن حلفت أثبت النكاح وإن نكل أحلفتها فإن  
 حلفت فسخت النكاح ولا شيء لها وإن تحلفت فهي امرأته بحالها (قال الشافعي) وهذا إذا لم يقم  
 واحد منهما بأربع نسوة ولأرجلين ولأرجلا وأمين على ما دعى فإن أقام على ذلك من يجوز شهادته  
 فلا إيمان بينهما والنكاح مفسوخ إذا شهد النسوة على رضاع أو الرجال فإن شهد على إقرار الرجل أو  
 المرأة بالرضاع أربع نسوة لم تجز شهادتهن لأن هذا ما يشهد عليه الرجال وأما يجوز شهادة النساء  
 منفردات فيما لا ينبغي للرجال أن يعمدوا النظر إليه لغير شهادة (قال الشافعي) وإن كان هذا بعد إصابته  
 إياها وكان هو المقرر فإن كذبته فله المهر الذي سعى لها وإن صدقته فله مهر مثلها كان أكثر أو أقل  
 من المهر الذي سعى لها وإن كانت هي المدعية أنها أخته لم يصدق إلا أن يصدقها فكون لها مهر مثلها  
 (الرجل يرضع من ثدي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحسبه ينزل للرجل لبن فإن  
 نزل له لبن فأرضع به مولوده كرهته نكاحها ولو له فان نكحها لم أقضه لانه تعالى ذكر رضاع  
 الوالدات والوالدات ناث والوالدون غير الوالدات وذكر الوالدان عليه مؤنة الرضاع فقال عز وجل  
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (قال الشافعي) فلم يجز أن يكون حكم الآباء حكم الأمهات  
 ولا حكم الأمهات حكم الآباء وقد فرق الله عز وجل بين أحكامهم  
 (رضاع الخنثى) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب إليه في الخنثى أنه إذا كان  
 الأغلب عليه أنه رجل نكح امرأته ولم ينزل فنيكه رجل فإذا نزل له لبن فأرضع به صبيلا يكن رضاء يجرم وهو

ملكوا أدوية فلا سكنى لها  
 كما لا نفقة لها ومن قاله  
 قال إن قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم لفرقة  
 أمكثي في بيتك ما لم  
 يخرجك منه أهلك  
 لأنها وصفت أن المنزل  
 ليس لزوجه (قال  
 المزني) هذا أولى بقوله  
 لأنه لا نفقة لها ما لا  
 وغير حامل وقد احتج  
 بان الملك قد انقطع عنه  
 بالموت (قال المزني)  
 وكذلك قد انقطع عنه  
 السكنى بالموت وقد  
 أجعوا أن من وجبت  
 له نفقة وسكنى من ولد  
 ووالد على رجل فثابت  
 انقطعت النفقة لهم  
 والسكنى لأن ماله صار  
 ميراثا لهم فكذلك  
 امرأته وولده وسائر  
 ورثته يرثون جميع  
 ماله (قال) ولورثته  
 أن يسكنوها حيث  
 شاؤا إذا كان  
 موضعها حرا وليس  
 لها أن تمتنع وللسلطان  
 أن يخصها حيث رضى  
 لسائل يلحق بالزوج من  
 ليس له ولو أذن لها أن  
 تنتقل فنقل متاعها

مثل لبن الرجل لاني قد حكمت له أنه رجل وإذا كان الاغلب عليه أنه امرأة قتل له لبن من نكاح وغير نكاح فأرضع به صبياسم كالحرم المرأة إذا أرضعت (قال الشافعي) فإذا كان مشكلا فله أن ينكح بأيهما شاء فأيهما نكح لم يأخذه غيره ولم أجعله ينكح بالآخر

### (باب التعريض بالخطبة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) وبإوغ الكتاب أحله والله تعالى أعلم انقضاء العدة قال فبين في كتاب الله تعالى أن الله فرق في الحكم بين خلقه بين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أليس لاحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب اذا كان عقد الامر صحيحا ولا بالنسبة في الامر ولا تفقد الأمور بالفساد ان كان في عقد هالابغيره ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تنقضي العدة ولم يحرم التعريض بالخطبة في العدة لأن بذكرها ونوى نكاحها بالخطبة لها والذكرها والنسبة في نكاحها سبب النكاح وهذا أجزاؤه ولا يورثه هان كان حائرا ورد ناهيا ان كان مردودا ولم تستعمل أسباب الأمور في الاحكام بحال فأجزاؤه أن ينكح الرجل المرأة لا ينوي حبسها الا بالموالاة تنوي هي الا هو وكذلك لو طأ على ذلك اذ لم يكن في شرط النكاح وكذلك قلنا في الطلاق اذا قال لها اعتدي لم يكن طلاقا لا بنية طلاق كان ذلك من قبل غضب أو بعده واذا أذن الله عز وجل في التعريض بالخطبة في العدة فيمن أنه حظر التصريح فيها وخالف بين حكم التعريض والتصريح وبذلك قلنا لا يجعل التعريض أبدا يقوم مقام التصريح في شيء من أحكامه إلا أن يرد بالعرض التصريح وجعلناه فيما يشبه الطلاق من التوبة وغيره فقلنا لا يكون طلاقا إلا بارادته وقلنا لا نأخذ أحدا في تعريض الابارادة التصريح بالقدف (قال الشافعي) قول الله تبارك وتعالى ولكن لا تؤاخذوهن سرا بغنى والله تعالى أعلم جماعا الآن تقولوا قولنا لا حسننا لأخفش فيه (قال الشافعي) وذلك أن يقول رضى بك ان عندي لجماعا حسنا يرضى من جومعه فكان هذا وان كان تعريضا منها غنة لقبحه وماعرض به مما سوى هذا مما يفهم المرأة أنه يريد نكاحها فحازته وكذلك التعريض بالاجابة لجأزله لا يحظر عليها من التعريض شيء يباح له ولا عليه شيء يباح لها وان صرح لها بالخطبة وصرحت له بالاجابة أو لم تصرح ولم يعقد النكاح في الحالين حتى تنقضي العدة فالنكاح قاتب والتصريح لهما معامكروه ولا يفسد النكاح بالسبب غير المباح من التصريح لان النكاح حادث بعد الخطبة ليس بالخطبة ألا ترى أن امرأه مستتفة فواليت أن لا نكح رجلا حتى أراه متجردا أوحى أخبرها بالفاشة فأرضاه في الحالين فغير دلها وأق منحتها من ثمن نكحته بعدما كان النكاح جائزا وما فعلاه قبله محرم ما لم يفسد النكاح بسبب المحرم لان النكاح حادث بعد سببه والنكاح غير سببه وهذا مما وصفت من أن الاشياء انما تحصل وتجرم بعقد هالاباسبابها قال والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول وذلك أن يقول رب متطع اليك وراغب فيك وحرص عليك وانك البحت تحبين وما عليك أعية واتى عليك طريص وفيلك راغب وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حللت أو أنا تزوجك اذا حللت وما أشبه هذا مما جاوز به التعريض وكان سببا له خطبة لانه يحمل غير الخطبة قال والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها العدة من وفاة الزوج واذا كانت الوفاة فلا تزوج حتى ينكحها بحال ولا أحب أن يعرض الرجل للمرأة في العدة من الطلاق الذي لا علة فيه المطلق الرجعة احتياطا ولا يبين أن لا يجوز ذلك لغير ما لا أمر هان عدها كما هو غير ما لكها اذا حللت من عدها فاما المرأة علة زوجها رجعت فلا يجوز لاحد أن يعرض لها بالخطبة في العدة لانها في كثير من معاني الأزواج وقد يخاف اذا عرض لها من رغب فيه

وخدماها ولم تنتقل  
بيدها حتى مات أو  
طلق اعتدت في بيتها  
الذي كانت فيه ولو  
خرج مسافرا بها أو  
أذن لها في الحج فزابت  
مستزلة فمات أو طلقها  
ثلاثا فماتها الخبار  
في أن تعصى لسفرها  
ذاهبة وجائئة وليس  
عليها أن ترجع الى  
بيته قبل أن تنقضي  
سفرها ولا تقسم في  
المصر الذي أذن لها في  
السفر اليه الآن  
يكون أذن لها في  
المقام فيه أو النقلة  
اليه فيكون ذلك  
عليها اذا بلغت ذلك  
المصر فان كان أخرجها  
مسافرة أقامت ما  
يقم المسافر مثلها  
ثم رجعت وأكلت  
عدها ولو أذن لها في  
زيارة أوتزعه فعلها  
أن ترجع لأن الزيارة  
ليست مقام ولا تخرج  
الى الحج بعد انقضاء العدة  
ولا الحسنة يوم الامع  
ذي يحرم الآن يكون  
هجة الاسلام وتكون





على أنهم لا يعرفان البتة التي زوجة أياها وقال الابن الزوج أيتمامت فهي التي زوجتكم أقال الزوج  
لابن أيتمامت فهي التي زوجتكم لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجتي أي ابتليت شئت فزوجته على هذا لم يكن  
هذا نكاحا وهكذا أقال زوج ابني وله ابنان فزوجته لم يكن هذا نكاحا ولو قال زوجتي ابتليت فأنفذا  
أو إذا شئت أو إذا دخلت الدار أو إذا فعلت أو فعلت كذا فقال قل زوجتك هي التي ماسرطت ففعل ماسرط  
لم يكن نكاحا إذا تكلم بالنكاح معا لم يكن منعقد ما كان له ينقض بعدمه ولا شرط ولو قال زوجتي جبل  
أمر أنك فزوجته أيا فمكان جارية لم يكن نكاحا وهكذا أقال زوجي ما ولدت أمر أنك فكانت في البلد معها  
أو غائبة عنهم فمقتضى ما على أيهما حين انعقدت عقدة النكاح لا يعلم أن ولدت أمر أنك جارية أو غلاما قال  
وهكذا أقال ما قد علم أنها قد ولدت جارية ولم يسم أيها الزوج بعينها ومتى تكلم بالنكاح أمر أنك  
بعينها جاز النكاح وذلك أن بين وجه ابنته فلا نية وليست له ابنة يقال لها فلانة الواحدة وأحب إلى أن  
يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبة سوى الخطبة خد الله عز وجل والشاهد عليه والصلاة على رسوله  
صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى ثم يخطب وأحب إلى الخطاب أن يفعل ذلك ثم يزوج ويريد  
الخطاب أن يكتم على ما أمر الله تعالى به من أسأله بعروفا أو تسريحا بان كان لم ير على عقدة  
النكاح جاز النكاح أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر كان إذا نكح  
قال أنكحتم على ما أمر الله تعالى على أسأله بعروفا أو تسريحا بان

(نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع  
عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي)  
أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان  
ابن عيينة عن الزهري قال أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب  
أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطيب  
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يشك أو يترك  
(قال الشافعي) فكان الظاهر من هذه الأحاديث أن من خطب امرأة لم يكن لاحدا أن يخطبها حتى ياذن  
الخطيب أو يدع الخطبة وكانت محتملة لأن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على  
خطبة أخيه في حال دون حال فوجدنا سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أنه صلى الله عليه وسلم إنما  
نهى عنها في حال دون حال (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن  
أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فبثها فامرأته التي صلى الله عليه وسلم أن  
تتصدق في بيت أم مكتوم وقال إذا حللت فأذني فلما حلت أخبرته أن أباحهم ومعاوية يخطباني فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أوجههم فلا تضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصالحك لا مال له انكبي  
أسامة فكرهته فقال انكبي أسامة فتسكته فعلى الله تعالى فيه خيرا وأغتبط به (قال الشافعي) فكان  
بين أن الحال التي خطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة على أسامة غير الحال التي نهى عن الخطبة  
فيها ولم يكن للخطوبة حالان مختلفان الحكم إلا بأن تأذن المخطوبة بالنكاح فحينئذ يكون الأولى أن يزوجه  
جاز النكاح عليها ولا يكون لاحدا أن يخطبها في هذه الحال حتى ياذن الخطيب أو يترك خطبتها وهذا بين  
في حديث ابن أبي ذئب وقد أعلمت فاطمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباحهم ومعاوية يخطبها  
ولا أشك أن شأنا الله تعالى أن خطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلم ينهها ولا واحد منهما لم نعلم أنها أذنت  
في واحد منهما فخطبها على أسامة ولم يكن يخطبها في الحال التي نهى فيها عن الخطبة ولم أعلم نهى معاوية

غاب ولا تعلم أحدا  
بالدنية فيما مضى  
أكرى من لا تأمنا كانوا  
يتطوعون بازال  
منزلهم وبأموالهم  
مع منازلهم ولو تكررت  
فان طلبت الكراء كان  
لهم من يوم تطلبه وما  
مضى حق تركه فأما  
أمرأة صاحب البقعة  
إذا كانت مسافرة معه  
فكأن المرأة المسافرة ان  
شاهدت مضت وان  
شاهدت رجعت إلى منزله  
فاعتد به.

### (باب الأحاديث)

من كتابي العدد القديم  
والجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولما قال صلى الله  
عليه وسلم لا يحل لامرأة  
تؤمن بالله واليوم  
الآخر أن تصد على  
ميت فوق ثلاث الا  
على زوج أربعة أشهر  
وعشرا وكانت هي  
والملققة التي لا يعلم  
زوجها رجعت معا  
في عبدة وكانا غير  
ذوات زوجين أشبه أن  
يكون على المطلقة  
احد اكد كهموعلى  
الموتى عنها والله أعلم

فأحب ذلك لها ولا يمين  
 أن أوجه عليها لأنها  
 قد تختصن في حال  
 وإن اجتمع في غير مولو  
 لم يلزم القياس إلا  
 بإجماع كل الوجوه  
 بطل القياس (قال  
 السزني) رحمه الله  
 وقد جعلها في الكتاب  
 القديم في ذلك سواء  
 وقال فيه ولا تختب  
 المعتد في النكاح  
 الفساد وأما قوله  
 ما تختب المعتدة  
 ويسكن حيث شئت  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله وأما الإحداد في  
 البدن وركله زينة  
 البدن وهو أن تدخل  
 على البدن شيئا من غيره  
 زينة أو طيبا يظهر  
 عليها فتدعو إلى شهوتها  
 في ذلك الدهن كالمه في  
 الرأس وذلك أن كل  
 الإدهان في ترجيل  
 الشعر وأذا به الشعث  
 سواء وهكذا المحرم  
 يقتدى بأن يدهن  
 رأسه وألحيت زينة  
 لما وصفت وأما ما  
 يدعيه فلا بأس إلا الطبيب  
 كما لا يكون بذلك بأس  
 للعصرم وإن خالفت  
 المحرم في بعض أمرها

ولا أباجهم عاصعاً والاعلب أن أحدهما خطبها بعد الآخر فإذا أذنت المخطوبة في نكاح رجل بعينه  
 لم يجز خطبها في تلك الحال وإن التيب الكلام والكبر الصمت وإن أذنت بكلام فقهوا ذن كزمن الصمت  
 قال وإذا قالت المرأة لولم يزوجني من رأيت فلا بأس أن تخطب في هذه الحال لأنهم لم يزوجوا من رأيت  
 فإذا أومرت في رجل فأذنت فيه لم يجز أن تخطب وإذا وعد الولي رجلاً أن يزوجها بعد رضا المرأة لم يجز أن  
 تخطب في هذه الحال فإن وعدته لم يزوجها فلا بأس أن تخطب إذا كانت المرأة ممن لا يجوز أن تزوج  
 إلا بأمرها وأمر البكر أن يسأله الإمامة ليسبدها فإذا وعد أو البكر أو سيد الأمة رجلاً أن يزوجها فلا  
 يجوز لأحد أن يخطبها ومن قلت له لا يجوز له أن يخطبها فاعلم أنه لا بأس أن يخطبها وأذنت وإذا خطب  
 الرجل في الحال التي هي أن يخطب فيها المأهلي معصية يستغفر الله تعالى منها وإن تزوجته بتلك  
 الخطبة فالنكاح ثابت لأن النكاح حادث بعد الخطبة وهو مما وصفت من أن الفساد إنما يكون بالعقد  
 لا بشئ فقدمه وإن كان يسبده لأن الأسباب غير الحوادث بعدها

(نكاح العنين والخصى والجوب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أحفظ عن مفت لقنته  
 خلافاً في أن تؤجل امرأه العنين سنة فإن أصابها ولا أخبرت في المقام معه أو فراقه ومن قال هذا قال  
 إذا نكح الرجل المرأة فكان يصيب غيرها ولا يصيبها فلم ترتفع إلى السلطان فيهما على النكاح وإذا ارتفعت  
 إلى السلطان فسألت فرقة أجله السلطان من يوم يرتفعان إليه سنة فإن أصابها مرة واحدة فهي امرأته  
 وإن لم يصيبها غيرها السلطان فإن شاعت فرقة فسبح نكاحها والفرقة فسبح بلا طلاق لأنه يحل فسخ العقد  
 الهادونه وإن شاعت المقام معه أقامت معه ثم يمكن لها أن يخبرها بعد مقامها معه وذلك أن اختيارها  
 المقام معه ترك لحقها في فرقة في مثل الحال التي تطلبها فيها وإن اختارت المقام معه بعد حكم السلطان  
 بتأجيله وتخيرها بعد السنة ثم فارقها ومضت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً فسألت أن تؤجل لها أجل  
 وإن علت قبل أن تنكحه أنه عتق ثم رضيت نكاحه أو علمته بعد نكاحه ثم رضيت المقام معه ثم سألت أن  
 يؤجل لها أجل ولا يقطع خيارها في فراقه إلا بالاجل واختارها المقام معه بعد الأجل لأنه لا يعلم أحد من  
 نفسه أنه عتق حتى يختار لأن الرجل قد يجامع ثم يقطع الجامع عنه ثم يجامع وأما ما قطع خيارها عنها  
 تركه بعد ذلك كان لها الأثر فيه قال ولو نكحها فأجل ثم خيرت فاختارت المقام معه ثم طلقها ثم راجعها  
 في العدة ثم سألت أن يؤجل لها أن يمكن لها ذلك لأنها عند العقد الذي اختارت المقام معه بعد الحكم  
 «قال الربيع» يريد أن كان ينزل فيها ما هو عليه الرجعة وعليها العدة وإن لم يغيب الحشفة (قال الشافعي)  
 ولو تركها حتى تنقضي عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً ثم سألت أن يؤجل لها أن هذا العقد غير العقد  
 الذي تركت حقها فيه بعد الحكم قال وإذا أصابها مرة في عقد نكاح ثم سألت أن يؤجل لها أن يؤجل أبداً  
 لأنه قد أصابها في عقد النكاح وليس كالذي يصيب غيرها ولا يصيبها لأن أداءه إلى غيرها محال ليس بأداء  
 إليها ولو أجل العنين فاختلغ في الإصابة فقال أصبتها وقالت لم يصبيها فإن كانت ثيباً فالقول قوله لها ثم يرد  
 فسخ نكاحه وعليه البين فإن حلف فهي امرأته وإن نكل لم يفرق بينهما حتى تحلف ما أصابها فإن حلفت  
 خيرت وإن لم تحلف فهي امرأته ولو كانت بكراً أثرياً أربع نسوة عدول فإن قلن هي بكراً فذلك دليل  
 على صدقها أنه لم يصيبها وإن شاء الزوج حلف هي ما أصابها ثم فرق بينهما فإن لم تحلف حلف هو لقد أصابها  
 ثم أقام معها ولم يخبره وذلك أن العدة قد تعود فبأمر أهل الخبرية إذا لم يبلغ في الإصابة وأقل  
 ما يخبر به من أن يؤجل أن يغيب الحشفة في الفرج وذلك بحصنها ويحلفها بالزوج ولو طلقها ثلاثاً ولو  
 أصابها في دبرها طلق ما يلزم لم يجزه ذلك من أن يؤجل لأجل العنين لأن تلك غير الإصابة المعروفة حيث تحل  
 ولو أصابها ما شاء أو محرمة أو صاغية أو محرمة أو حرماً أو صاغية أو محرمة أو حرماً أو صاغية أو محرمة أو حرماً أو صاغية أو محرمة  
 أو نكحها بمحجوب الذي كسر خيرت حين تعلم أن شاعت المقام معه وإن شاعت فارقته ولو أجل خصي ولم يجب

وكل كحل كان زينة  
فلا خير فيه لها فما  
القارمى وما أشبه اذا  
احتاجت اليه فلا  
بأس لانه ليس بزينة  
بل يزيد العين مرها  
وقعا وما اضطرت اليه  
مما فيه زينة من الكحل  
اكتحلته لئلا يلا وعصه  
نهارا وكذلك الممام  
دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم على أم سلمة  
وهي حاذ على آى سلمة  
فقال ما هذا يا أم سلمة  
فقلت انما هو صبر فقال  
عليه السلام اجعليه  
بالليل وامسحه بالثبار  
(قال الشافعى) الصبر  
يصفر فيكون زينة  
وليس يطيب فاذن لها  
فيه بالليل حيث لا يرى  
وعصه بالثبار حيث  
يرى وكذلك ما أشبهه  
(قال) وفي الثيباب  
زنتان احداهما جال  
اللاسين ونسرة العورة  
قال الله تعالى خذوا  
زينةكم عند كل مسجد  
فالثيباب زينة لمن لبسها  
فاذا أفرقت العرب  
الذين على بعض  
اللابسين دون بعض  
فانما من الصبغ خاصة  
ولا بأس أن تلبس الحاد

ذكروا ونكحها خصه غير محبوب الذكركم تخير حتى يؤجل أجل العتق فان أصابها فهي امرأته والا  
صنع فيه ما صنع في العتق ولو نكحها وهو يقول أنا عقيم أولا بقوله حتى ملك عقدتها ثم أقر به لم يكن لها  
خيار وذلك أنه لا يعلم أنه عقيم أبدا حتى يموت لان ولد الرجل سبطى شاو بولده شيئا وليس له في الولد تخير  
انما التخير في فقد الجماع لا الولد الا ترى أنا لا تؤجل الخصي اذا أصاب والأغلب أنه لا يولد له ولو كان  
خصيا قطع بعض ذكروه بئى منه ما يقع موقعا كزوال الرجل فلم يصبه أجل أجل العتق ونكح قبل أجل  
العتق لان هذا الجماع واذا كان الخنى يقول من حيث يقول الرجل فنسكح على أنه رجل فالتسكاح  
جائز ولا خيار للمرأة ويؤجل ان شاء أجل العتق واذا كان مشكلا فله أن ينكح بايمه ماشاء فان نكح  
بأحد همام يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث على ما حكمناه بأن ينكح عليه « قال الربيع »  
وفيه قول آخر بالافوته الامرات امرأه وان تزوج على أنه رجل لانه ليس باختياره أن يكون رجلا أو عطي  
المال بقوله (قال الشافعى) وليس للمرأة أن تستعجز بها زوجها اذا قلت لم بصبي الانصف المهر ولا عليها  
عده لانها مفارقة قبل تصاب (قال الشافعى) واذا نكح الرجل الخنى على أنها امرأة وهي يقول من  
حيث تقول المرأة أو مشكلا ولم ينكح بها رجل فالتسكاح جائز ولا خيار له واذا نكح الخنى على أنه رجل  
وهو يقول من حيث يقول المرأة أو على أنه امرأة وهو يقول من حيث يقول الرجل فالتسكاح مقسوخ  
لا يجوز أن ينكح الامن حيث يقول أو بأن يكون مشكلا فاذا كان مشكلا فله أن ينكح بايمه ماشاء فاذا  
نكح واحدا لم يكن له أن ينكح بالآخر ويرث ويرث من حيث يقول

(ما يجب من انكاح العبد) قال الله تعالى وأنكحوا الايمانى منكم والصالحين من عبادكم  
ولما نكح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فدل أن أحكام الله تعالى ثمسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ملك  
للاولياء آناه كانوا أو غيرهم على انما هم وأيامهم الثنيات قال الله تعالى ذكروه واذا طلقت النساء فبلغن  
أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وقال في المعتقات فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما  
فعلن في أنفسهن الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من لها والبكر تسأذن  
في نفسها مع ما سوى ذلك ودل الكتاب والسنة على أن المالك للملكهم وانهم لا يملكون من أنفسهم  
شيأ ولم أعلم دليلا على إيجاب انكاح صالحي العبيد والاماء كما وجدت الدلالة على انكاح الحر الامطلقا  
فأجابنى أن ينكح من بلغ من العبيد والاماء ثم صالحوهم خاصة ولا يبين أن يحجر أحد عليه لان الآية  
محملة أن يكون أربيه الدلالة لا الإيجاب

(نكاح العبد ونكاح العبد) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث  
ورباع الى قوله أن لا تعولوا (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فكان ينساق الآية والله تعالى أعلم أن  
المخاطبين بها الأحرار لقوله تعالى فواحدة وأما ملكت أيمانكم لانه لا يملك الا الأحرار وقوله ذلك أدنى  
أن لا تعولوا فانما يقول من له المال ولما للعبد أخير بالربيع قال أخيرنا الشافعى قال أخيرنا  
ابن عينة قال أخيرني محمد بن عبد الرحمن مولى طلبة وكان نقعة سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة  
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ينكح العبد امرأتين (قال الشافعى) وهذا قول الأكثر  
من المفتين بالبدان ولا يزيد العبد على امرأتين وكذلك كل من لم تكمل فيه الحرية من عبد قعت  
بعضه ومكاتب ويدر ومعتق الى أجل والعبد فيما زاد على اثنتين من النساء مثل الحر فيما زاد على أربع  
لا يتخلفان فاذا جاوز الحر أربعاً فقلت ينكح الأخر منهن الزوائد على أربع فكذلك ينكح  
نكاح ما زاد العبد فيه على اثنتين وكل ما خفى أنه أول فاذا زاد الحر فيه على أربع فأبطلت النكاح وجعت  
العقد فيه أكثر من أربع ففسخت نكاحهن كلهن فكذلك أمتع في العبد فيما خفى وجعت العقد

فيه أكثر من اثنين فعلى هذا الباب كله قيسه ولا أعلم بين أحد لقيته ولا حتى في عنه من أهل العلم اختلافاً في أن لا يجوز زناكاح العبد إلا بذن مالكة وسواء كان مالكة ذكراً أو أنثى إذا أذن له مالكة فإن زناكحها ولا احتياج إلى أن يعقد مالكة عقد زناكاح ولكنه يعقد هان شاء نفسه إذا أذنه وأما يجوز زناكاح العبد بآذن مالكة إذا كان مالكة بالغاً مبيعاً وعلمه فأما إذا كان مبيعاً راعليه فلا يجوز للعبد أن ينكح بحال ولا يجوز زوليته أن يزوجه في قول من قال إن نكاحه دلالة لا فرض ومن قال إن نكاحه فرض فعلى وليه أن يزوجه وإذا كان العبد بين اثنين فأذن له أحدهما بالتزويج فتزوج فالتكاح مفسوخ ولا يجوز نكاحه حتى يجتمع على الإذن به وليس للسيد أن يكره عبده على التكاح فإن فعل فالتكاح مفسوخ وكذلك إن زوج عبده بغير إذنه ثم رضى العبد فالتكاح مفسوخ وله أن يزوج أمته بغير إذنها بكرة كانت أو نكاحاً وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح حرة فتكح أمه أو أمة فتكح حرة أو امرأة بغير إذنها بكرة كانت أو نكاحاً وإذا أذن له رجل لعبده أن ينكح حرة أو أمة فتكح أمه أو أمة فتكح حرة أو امرأة بغير إذنها بكرة كانت أو نكاحاً وإذا أذن له السيد مخطب على نفسه وليس للمرأة وكذلك المحجور عليه إذا أذن له وليه مخطب على نفسه ولو أذن له في أن ينكح امرأة أو قال من شئت فتكح التي أذن له بها أو نكح امرأته مع قوله أنك من شئت وأصدقها أكثر من مهر مثلها كان النكاح نكاحاً ولو لم يهر مثلها إلا بآذنه عليه ولا يكون لها مفسخ النكاح لأن النكاح لا يفسد من قبل صدق بحال وينبع العبد بالفضل عن مهر مثلها إذا عتق ولا سبيل لها عليه في حاله لفرقه لأن مالها لمالكه ولو كاتب لم يكن عليه سبيل في حال كتابته لأنه ليس بشام للمالك على ماله وأن ماله موقوف حتى يهجر فيرجع إلى سيده أو يعتق فسكونه فإذا عتق كان لها أن تأخذ من فضل عن مهر مثلها حتى تستوفي ما سبى لها ولو كان هذا في محجور عليه لم يكن لها اتباعه لأن ردنا المملوك لأن المال لغيره وأمر المحجور للمهر والماله (قال الشافعي) ولو أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأته ولم يسبها ولا يبلدها فتكح امرأته من غير أهل بلده ثبت النكاح ولم يكن للسيد فسخه وكان له منعه الخروج إلى ذلك البلد وإذا أذن الرجل لعبده أن ينكح امرأة فالصدق فيما أكتب العبد ليس للسيد منعه من أن يكتب فيعطها الصدق دون ذلك النفقة إذا وجبت نفقة الزوجة وإن كان العبد الذي أذن له سيده بالنكاح ما ذوناه في التجارة فله أن يعطي الصدق مما في يده من المال وإن كان غير ما ذون له في التجارة فليس له أن يأخذ شيئاً أن كان في يده لانه مال السيد وعليه أن يدهه بكتيب المهر لأن أذنه بالنكاح إذن بكتيب المهر ودفعه وإذا أذن له بالنكاح فله أن يسافر به ويرسله حيث شاء وليس له إذا كان معه بالمرأى بعتة امرأته في الحين الذي لا خدمته عليه فيه وله أن يمتعه بالماضي الحين الذي لا خدمته فيه وليس في عتق العبد ولا مال السيد من الصدق ولا النفقة شيء إلا أن يضمنه فيلزمه بالضمان كما يلزم بالضمان على الإخنيين وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج امرأة حرة تألف فتزوجها بالقرض ضمن السيد لها ألفاً بالضمان لازم ولها أن تأخذ السيد بضمها ولا راءة للعبد ما حتى تستوفيها فإذا باعها السيد زوجها بأمر الزوج أو غير أمره تلك الألف بعينها قبل أن يدخل بها فالبيع باطل من قبل أن عقد البيع وتلك الألف يقعان معاً لا يتقدم أحدهما صاحبه فلما كانت لتلك العبد أبدأ تلك الألف بعينها لأنها باطل عنها بأن نكاحها لم يملك زوجها ففسخ كان شرأها له فأدفع الألف بمجالها والعبد عبده وهما على النكاح « قال الربيع » وإذا أذن الرجل لعبده أن يتزوج بألف درهم فتزوج ضمن السيد الألف ثم طلت المرأة الألف من السيد قبل أن يدخل بها الزوج فباعها زوجها بألف الألف التي هي صدقها فالبيع باطل والنكاح بحاله من قبل أنها إذا ملكت زوجها انفسخ نكاحها فإذا انفسخ بطل أن يكون لها صدق وإذا لم يكن لها صدق كان العبد ممتري بلائ من فكان البيع باطلاً

كل نوب من البياض لان البياض ليس عزين وكذلك لمصوف والوبر وكل مانسج على وجهه لم يدخل عليه صبيغ من خرا وغيره وكذلك كل صبيغ لم يرد به زين الثوب بمثل السواد وما صبيغ ليصبيغ لغيره أولئني الوسخ عنه وصباغ الغزل بالخضرة بقارب السواد لا انخضرة الصافية وما في معناه فاما ما كان من زينة أو وشى في نوب وغيره فلا تلبسه الحاد وكذلك كل حرة وأمة كبيرة أو صغيرة مسئلة أو ذميمة ولو تزوجت نصرانية نصرانياً فأصابها أهلها لزوجها المسلم وبخصها لانه زوج الأتري أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً ولا يرجم إلا محصناً

اجتماع العدتين والفاقة

قال الشافعي رحمه الله فإذا تزوجت في العدة ودخل بها الثاني فأنها تعتد بشية عدتها



وهو على نصفه فالنصف بالحرية والسيد أن يرجع في النصف الثاني لأن ملك ما عاكس له لسيدته قال  
واذ وطئ عدا ومن لم تكمل فيه الحرية أو مكاتب جارية على العيين لحرية الولد ويرى عنه الحد بالشبهة فان  
عق ومكاتها كان له بيعها ولا تكون له أم ولد يتبعه بيعها من لم يبع أم الولد إلا بأن يصيبها بعد ما يصير حرا  
مالها فان قيل فقد روي عن ابن عمر تسرى العبد قبل نكاحه وخلافه قال ابن عمر لا يطأ الرجل وليدة  
الوليدة ان شاء بيعها وان شاء وهبها وان شاء صنع بها ما شاء فان قيل فقد روي عن ابن عباس قلت ابن  
عباس انما قال ذلك لعبد طلق امرأته قال ليس لك طلاق وامرأة انك عسكها فاني فقال فهي لك فاستحلها  
ذلك البين يريد انما له حللال بالنكاح ولا طلاق لك والحق فيه ما وصفت لك من دلالة الكتاب والسنة  
وانت تزعم أن من طلق من العبد لم يملكه الطلاق ولم تحل له امرأته بعد طلقين أو ثلاث

فسبح نكاح الزوجين يسلم أحدهما قال الله تبارك وتعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات  
فانصوهن في القول ولا هم يحلون لهن وقال تبارك وتعالى ولا تنكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي)  
نزلت في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة وهم أهل أوثان وعن قول الله  
عز وجل فاتممتوهن الله أعلم بأيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فأعرضوا عليهن الايمان فان قبلن  
وأقررن به فقد علمتموهن مؤمنات وكذلك علم بنى آدم الظاهر وقال تبارك وتعالى الله أعلم بأيمانهن  
يعني بسر أيمانهن وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بني آدم أن يحكم على غيره بظاهر ومعنى  
الآيتين واحد فاذا كان الزوجان وثنيين فأيهما أسلم أولا فالجماع ممنوع حتى يسلم المخلف عن الاسلام  
منهما لقول الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تنكوا بعصم الكوافر فاتحلت العقدة  
أن تكون منقضة اذا كان الجماع ممنوعا بعد اسلام أحدهما فانه لا يصح لأحدهما اذا كان أحدهما  
مسلم والا حرم شركا أن يتبدى النكاح واحتمل العقدة أن لا تنسخ إلا بأن يثبت المخلف عن الاسلام  
منهما على التخلف عنه مقدم من المدفيع فصح النكاح اذا جاءت تلك المدة قبل أن يسلم ولم يكن يجوز أن يقال  
لا تنقطع العمدة بين الزوجين حتى يأتى على المخلف منهما عن الاسلام مدة قبل أن يسلم لا يجزى لازم (قال  
الشافعي) وأخيرنا جماعة من أهل العلم من قرئش وأهل المغازي غيرهم عن عدد قتلهم أن أباسقيا  
ابن حرب أسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظاهر عليها فكانت ظهوره واسلام أهلها دار الاسلام  
وأمر أنه هذب عنه كافر بمكة ومكة يومئذ دار الحرب ثم قدم عليها بدعواها الى الاسلام فاخذت بغيره  
وقالت اقتلوا الشيخ الضال فأقامت أماما قبل أن تسلم ثم أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم وثبتا على  
النكاح (قال الشافعي) وأخيرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فأسلم أكثر أهلها وصارت  
دار الاسلام وأسلمت امرأة عكرمة من أبي جهل وامرأة صفوان بن أمية وهرب زوجها بها ناحية الحرمين  
طوبى اليمن كافر من ابلى بلد كفر ثم جاء فأقبلنا بمدمة وشهد صفوان خنيئا كافرا فاستقر على النكاح  
وكان ذلك كله ونسأوهن مدخول بهن ثم تنقض عددهن ولم أعلم بخلافه أن المخلف عن الاسلام منها  
اذا انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم انقطعت العصمة بينهما وسواء خرج المسلم منهما من دار الحرب  
واقام المخلف فيها أو خرج المخلف عن الاسلام أو خرجا معا وأقاما مدبا لاتصنع الدار في التحريم والتحليل  
شأنهما يصنع اختلافا للدين

(نفر مع اسلام أحد الزوجين قبل الآخر في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا  
كان الزوجان مشركين وثنيين أو مجوسيين عربيين أو أعجميين من غير بني اسرائيل ودانا  
دين اليهود والنصارى أو أتى دين دانا من الشرك اذا لم يكونا من بني اسرائيل أو يديسان دين اليهود  
والنصارى فأسلم أحد الزوجين قبل الآخر وقد دخل الزوج بالمرأة فلا يحل للزوج الوطء والنكاح  
موقوف على العدة فان أسلم المخلف عن الاسلام منهما قبل انقضاء العدة فالنكاح ثابت وان لم يسلم حتى

أو الحقوه بهما ولم تكن  
قافة أو مات قبل براه  
القافة أو ألقته ميتا فلا  
يكون ابن واحد منهما  
وان كان أوصى له بشئ  
وقف حتى يصطالحا فيه  
والنكاح على الزوج  
الصحيح النكاح ولا أخذه  
بنفقها حتى تلد فان  
ألقه به الولد أعطيتها  
نفقة الحمل من يوم  
طلقها وان أشكل  
أمره لم أخذه بنفقته  
حتى يتسب إليه فان  
ألقى بصاحبه فلا  
نفقة لها لانها حبل من  
غيره (قال المزني)  
رحمته الله خالف الشافعي  
في الحاق الولد في أكثر  
من أربع سنين بان  
يكون له الرجعة

عدة المطلقة على  
رجعها زوجها ميت  
أو يطلق

(قال الشافعي) رحمه  
الله وان طلقها طلقة  
بثلاث رجعات مات  
اعتدت عدة الوفاة  
وورثت ولو رجعها ميت  
طلقها قبل أن يمينا

ففيها قولان (١) أحدهما  
تعتمد من الطلاق الأخير  
وهو قول ابن جريج  
وعبد الكريم وطائوس  
والحسن بن مسلم ومن  
قال هذا انبني أن  
يقول رجعت مخالفة  
لنكاحه إياها ثم يطلقها  
قبل أن عساهم تعتد  
فكذلك لا تعتد من  
طلاق أحده وان

كانت رجعة اذ لم يسهما  
(قال المزني) رحمه  
الله العشي الأول أولى  
بالمق عندى لانه اذا  
ارتجعهما سقطت عدتها  
وصارت في مسماتها  
القديم بالعقد الأول  
لا ينكح مستقبل  
فانما طلق امرأه  
مدخولها في غير عدة  
فهو في معنى من  
اشد اطلاقه (قال  
المزني) رحمه الله ولم  
يرجعها حتى يطلقها  
فانما تنبى على عدتها

(١) قوله أحدهما  
تعتمد انزل القول  
الثاني وفي الامور القول  
الثاني أن العدة من  
الطلاق الأول مالم  
يدخل بها فامل كتبه  
مصححه

تنقضي العدة فالعصة منقطعة بينهما وانقطاعها فسخ بلا طلاق وتنكح المرأة من ساعتها من شاعت  
ويتزوج أختها وأربعها وادعواها وعدتها المعلقة فان نكحت المرأة قبل أن تنقضي العدة فالتكاح  
مفسوخ فان أصابها الزوج الذي نكحته فلهامهر مثلها وان أسلم المتخلف عن الاسلام منها قبل  
انقضاء عدتها فهي امرأته ويختبها حتى تنقضي عدتها من النكاح فالفاسد وسواء كانت هي المسئلة  
قبل الزوج أو الزوج قبلها فان كان الزوج المسلم منهما لم يكن أن ينكح أخت المرأة في العدة فان  
فعل فالتكاح مفسوخ وكذلك لا ينكح أربعها وادعواها وان كانت هي المسئلة وهو المتخلف عن الاسلام  
فتمكح أختها وأربعها وادعواها ثم أسلم وأسلم قبل انقضاء عدتها أسلم أربعاً يهن شاء وفارق سائرهن قال  
والنصرانيان واليهوديان في هذا كالوثنيين اذا أسلمت المرأة قبل الرجل (قال الشافعي) فان أسلم الرجل  
قبل المرأة فلهما على النكاح لانه يجوز للسلم أن يبتدى نكاح يهودية ونصرانية قال والازواج في هذا  
الاحرار والمماليك سواء وان كان أحدهم بنى اميرائيل مشركا كدين يغير دين اليهود والنصارى فهو كن  
وصفتان أهل الأوثان

(الاصابة والطلاق والموت والفرس) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الوثني بامرأته  
ثم أسلم أحدهما ثم مات أحد الزوجين لم يتوارثا فان كان الزوج الميت أكلت عدتها من انقطاع  
العصة عدة الطلاق ولم تعد عدة وفاة وان خرس المتخلف عن الاسلام منهما أو عته حتى تنقضي عدة المرأة  
فقد انقطعت العصة بينهما ولو وصف الاسلام وهو لا يعقله فقد انقطعت العصة بينهما لا تثبت  
العصة الا بالأن يسلم وهو يعقل الاسلام وكذلك لو كان المتخلف منهما عن الاسلام صبيام يبلغ فوصف  
الاسلام كانت العصة بينهما منقطعة ولو وصفه سكران كانا على النكاح لا في الزم السكران اسلامه  
وأقبله ان لم يثبت عليه ولا أن ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ولا أن زمه الصبي ولا أقبله ان لم يثبت عليه  
ولو كان الزوج وهو المسلم والمرأة هي المتخلفة وهي مغالبة على عقلها أو غير بالغ فوصفت الاسلام قطعت  
العصة بينهما ولو أسلمت بالغة غير مغالبة على عقلها الامن سكر نحر أو نبذ مسكر أثبت النكاح لا في  
أجبرها على الاسلام وأقبلها ان لم تفعل ولو شربت ودافعه بعض السوم فأذهب عقلها فارتدت وأفع  
هو فارتد أو كان أحدهما مشركا فأسلم ثم أفاق فأقام على أصل دينه لم يجعل ردتهم ما واصلهم ما في أو ان  
ذهب عقلهما حكمواهما كما كانا أو على أى دين كانا حتى يجدنا غيرهما يعقلان

(أجل الطلاق في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم أحد الزوجين فوقفتا النكاح  
على العدة فطلق الزوج المرأة فالطلاق موقوف فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما في العدة وقع الطلاق  
وان لم يسلم حتى تنقضي العدة فالطلاق ساقط لا تأخذ علما انه لم يسلم المتخلف منها حتى انقطعت العصة  
وأنه طلق غير زوجة قال وهكذا لو آتى منها أو تظاهر وقف فلزمه ان أسلم المتخلف منهما في العدة وسقط  
ان انقطعت العصة واذا أسلم أحد الزوجين فخالعته كان الخلع موقوفا فان أسلم المتخلف منهما فخالع  
جائز وان لم يسلم حتى تنقطع العصة فخلع باطل وما أخذه مردود وكذلك لو خيرها فاختارت طلاقا  
أو جعل أمرها بيد رجل فطلقها كان موقوفا كوصف ولو أبرأته من صداق بلا طلاق أو وهب لها شيئا  
جائز براءتها وهبته كما يجوز لا لزواج والمطلقات ومن المطلقات والمطلقات

(الاصابة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم الرجل ولم تسلم امرأته في العدة  
فأصابها كانت الاصابة محرمة عليه لاختلاف الدين وعنه منها حتى تسلم أو تبين فان أسلمت في العدة لم  
يكن لها مهر لاننا علمنا أنها أصابها وهي امرأته وان كان جامعها محرما كما يكون محرما عليه بحضها وحرماها  
وغير ذلك فيصديها فلا يكون لها عليه صداق وان لم تسلم حتى تنقضي عدتها من يوم أسلم فقد انقطعت عصمتها



من أول طلاقها لان  
تلك العدة لم تبطل حتى  
طلق وانما زادها طلاقا  
وهي معدة باجماع فلا  
تبطل ما اجمع عليه من  
عدة قاعة الا باجماع  
مشبه أو قياس على  
نظيره

﴿ امرأة المفقود  
وعدها اذا نسكت  
غيره وغير ذلك ﴾

(قال الشافعي) رحمه  
الله في امرأة الغائب  
أى غيبة كانت لا  
تعد ولا تنكح أبدا  
حتى يأتىها بيقين وفاته  
وترثه ولا يجوز أن تعد  
من وفاته ومثلها يرث  
الاورث وزوجها الذى  
اعتدت من وفاته وقال  
على بن أبى طالب رضى  
الله عنه في امرأة  
المفقود انها لا تزوج  
(قال) ولو طلقها وهو  
خفى الغيبة أو ألقى  
منها أو تظاهرا وقذفها  
لزمها ما يزم الزوج  
الحاضر ولو اعتدت

(١) بياض بالاصل  
بقدر كلمة صغيرة أو  
حرف وفي بعض النسخ  
لم يترك بياض

منه ولها عليه مهر مثلها وتكمل عدتها من يوم كانت الاصابة (١) تعتد فيها بما مضى من عدتها  
يوم أسلم وهكذا لو كانت هي المسئلة وهو الثابت على الكفر اذا حاكمت البنا

(الشفقة في العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلمت المرأة قبل الزوج ثم أسلم الزوج  
وهي في العدة فهما على النكاح وان أسلم الزوج بعد العدة انقطعت العصمة بينهما ولها عليه النفقة في العدة  
في الوجهين جعل لانها كانت محبوسة عليه وكان له متى شاء أن يسلم فيكونان على النكاح ولو كان الزوج  
هو المسلم وهي المخلفة عن الاسلام ثم أسلمت في العدة أو لم تسلم حتى تنقضى لم يكن لها نفقة في أيام كفرها  
لانها هي المانعة لنفسها منه ولو كان الزوج دفع اليها النفقة في العدة ثم لم تسلم فأراد الرجوع عليها  
لم يكن ذلك لأنه لا تطوع لها بشئ ودفعها اليها ولو كان اعتماد دفعها اليها على أن تسلم فأسلمت أو لم تسلم كان  
له الرجوع فيه ولا حرج لأحد على الاسلام إلا أن يشاء الجاعل أن يسلمه لهما تطوعا ولو اخلف في الاسلام  
فقال أسلمت يوم أسلمت أنت ولم تعطني نفقة وقال بل أسلمت اليوم فالقول قوله مع عينة ولا نفقة عليه الا  
أن تأتي ببينة على ما قالت فنأخذلها نفقة منهن من يوم قامت البينة أنها أسلمت

(الزوج لا يدخل بامرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الزوجان ذنبيين ولم يصب  
الزوج امرأته وان خلا بها وقتها فان أسلم الرجل قبل المرأة فقد انقطعت العصمة بينهما ولها نصف المهر  
ان كان فرض لها صدق احوالا وان كان فرض صداقا حرما فنصف مهر مثلها وان لم يكن فرض فالمنعة  
لان فسخ النكاح كان من قبله فان أسلمت المرأة قبله فقد انقطعت العصمة ولا شئ لهما من صدق ولا منعة  
لان فسخ النكاح من قبلها ولو أسلما جميعا فعلم على النكاح وان جا أسلمين معا وقد علمنا أن أحدهما  
أسلم أولا ولا ندرى أيهما هو فالعصمة منقطعة ولا صفة مهر حتى نعلم أن الزوج أسلم أولا ولو ادعت المرأة  
أن الزوج أسلم أولا وقال هو بل أسلمت أولا فالقول قولها مع عينة على الزوج البينة لان العقد ثابت  
فلا يبطل نصف المهر إلا بان تسلم قبله ولو جا أسلمين فقال الزوج أسلم معا وقالت المرأة أسلم أحدهما قبل  
الآخر كان القول قول الزوج مع عينة ولا تصدق المرأة على فسخ النكاح (قال الشافعي) وفيها قول  
آخر أن النكاح منفسخ حتى يتصافا أو تقوم ببينة على أن اسلامهما كان معا لان الاسلام فسخ للعقدة  
الا أن يكون معافا بهما ذنبي فسخها كان القول قوله مع عينة ولو كانت المرأة التي قالت أسلم معا وقال  
الزوج بل أسلم أحدهما قبل الآخر انفسخ النكاح باقراره بأنه منفسخ ولم يصدق هو على المهر وأغرملها  
نصف المهر بعد أن تخلف بالله أن اسلامهما معا ولو شهد على اسلام المرأة ثم جاء الزوج فقال قد أسلمت  
معها كف البينة فان جاءها كانت امرأته وان لم يأت بها فقد علمنا اسلامها قبل أن نعلم اسلامه فخلفه  
ما أسلم الا قبلها أو بعدها وتقطع العصمة بينهما وأبهما كلفناه البينة على أن اسلامهما كان معا وعلى  
وقت اسلامه ليدل على أن اسلامهما كان معا ثم تقبل ببينة حتى يقطعوا على أنها أسلمت جميعا معافان  
شهدوا لا أحد هما دون الآخر فشهدوا أنه أسلم يوم كذا من شهر كذا من غابت الشمس لم يتقدم ذلك ولم  
يتأخر وأطلعت الشمس لم يتقدم ذلك ولم يتأخر وعلم أن اسلام الآخر كان في ذلك الوقت أثبتنا النكاح  
وان قالوا مع غيب الشمس أوز والها وأطوع الشمس لم يثبت النكاح لأنه يمكن أن يقع هذا على وقتين  
أحدهما قبل الآخر

(اختلاف الزوجين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا دخل بامرأته وأصابها  
ثم أتت بها مسلمين فقالت المرأة كنا مشركين فأسلمت قبله أو أسلم قبل وانقضت عدتي قبل أن يسلم المتأخر  
مننا وقال الزوج ما كنا مسلمين أو قال كنا مشركين فأسلمنا معا أو أسلم أحدهما قبل الآخر ولم  
تنقض عدة المرأة حتى أسلم المخلف عن الاسلام منافاة بينة أخذت بها وان لم تقم بينة فالقول

قول الزوج ولا تصدق المرأة على افساد النكاح لانهم ما يتصدقان على عقده وتدعى المرأة فسخه ولو كان الرجل هو الذي فسخه لزمه فسخه باقراره ولم يصدق على نصف الصداق لو كان لم يدخل بها وتختلف وتأخذ منه ولو ان امرأه ورجلا كافرين أو ثانيا مسلمين فصدقا على النكاح في الكفر وهي ممن يحل له بحال كانت زوجته ولو تناكر لم تكن زوجته الابينة تقوم على نكاح أو اقرار من كل واحد منهما بالنكاح أو اقرار من المكره منهما بالنكاح ثم تكون زوجته

(الصداق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تناكر الزوجان المشركان بصدق يجوز لاسلم أن يسكن به ويدخل بها الزوج ثم انقطعت العصمة بينهما وأسلم فالمرأة ما كان فان كانت قبضته فقد استوفت وان لم تكن قبضته أخذته من الزوج وان تناكر ابيه فقال الزوج قد قبضته وقالت المرأة لم يقبضه فالقول قول المرأة وعلى الزوج الابينة وهكذا لو لم يكن النكاح انفسخ أو أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر وان كان الصداق فاسدا فلهما مهر مثلها وان كان الصداق محرما مثل الخمر وما شبهه فلهما مهر مثلها وان قبضته بعد ما أسلم أحد الزوجين فلهما مهر مثلها وليس لاسلم أن يعطى خيرا أو لاسلم أن يأخذ به وان قبضته وهما مشركان فقد مضى وليس لها غيره لان الله عز وجل يقول اتقوا الله وذروا ما بين يمين الربا فأبطل ما أدرك الاسلام ولم يأمرهم بدماء كان قبليه من الربا فان كان أرطال خمر فأخذت نصفه في الشرك وبقي نصفه أخذت منه نصف صدق مثلها وكذلك ان كان الباقي منه الثلث أو الثلثين أو أقل أو أكثر رجعت بعده بما سبق منه من صدق مثلها ولم يكن لواحد منهما أخذ الخمر في الاسلام اذا كان المسلم يعطيه مشركا أو المشرك يعطيه مسلما وان أخذ أحداهما في الاسلام أهرقه ولم يرده على الذي أخذ منه بحال الا أن يعود دخلا من غير صنعة أدى فيه رد الخمر الى الدافعه لانه عين ماله صارت خلا وترجع بعمر مثلها ولو صارت دخلا من صنعة أدى أهرقا لم يكن لها الاستماع بها ولا ردّها وترجع بما بقي من الصداق وان كان الزوجان مسلمين في أي دار كانا في دار الاسلام أو دار الحرب فارتد أحدهما فالقول فيه كالقول في الزوجين الوثنيين يسلم أحدهما لا يختلف في حرف من فسخ النكاح وغيره من التحريم لانه في مثل معنى ما حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزوجين الحربيين يسلم أحدهما قبل الآخرانه يثبت النكاح اذا أسلم آخرهما اسلاما قبل مضي العدة فوجدت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبات عقد النكاح في الشرك وعقد نكاح الاسلام ثابت ووجدت في حكم الله تبارك وتعالى تحريم المسلمات على المشركين وتحريم المشركات من أهل الأوثان على المسلمين ووجدت أحد الزوجين اذا ارتد حرم الجماع (١) أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزوج فلا يحل وطه كافر يسلم المرأة أو لا والزوج فلا يحل وطه مسلة لكافر فكان في جميع معاني حكم النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف حرفا أو احدا في التحريم والتحليل فان ارتد الزوج بعد الوطء جعل بينه وبين الزوجة فان انقضت عدها قبل أن يرجع الزوج الى الاسلام انفسخ النكاح وان ارتدت المرأة وأرتد جميعا أو أحدهما بعد الآخر فهكذا انظر إلى بدالي العدة فالانقضت قبل أن يصير مسلمين فسختها وإذا أسلم قبل أن تنقضي العدة فهي ثابتة (قال الشافعي) في المسلمين يرتد أحدهما والحربيين يسلم أحدهما ثم يجزى المرتد منهما قبل أن يسلم أو يغلب على عقله اذا مضت العدة قبل أن يسلم المتخلف عن الاسلام منهما انقطعت العصمة والعقدة فثبت الابان يكونا مسلمين قبل انقضاء العدة فقد انقضت العدة قبل أن يكونا مسلمين ولو خسر المرتد منهما وقد أصابها الزوج قبل الرد ولم يذهب عقله فأشار بالاسلام اشارة تعرف وصلى قبل انقضاء العدة أثبتنا النكاح فان كان الزوج فمطلق فقال كانت اشارتي بغير اسلام وصلاحي بغير ايمان انما كانت لعني يد كرم جعلنا عليه الصداق وفرقنا بينهما ان كانت العدة مضت وان لم تكن مضت حلنا بينه وبينها حتى تنقضي العدة

بأمرها كدم أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرون تكف وتدخل بها الزوج كان حكم الزوجية بينهما وبين زوجها الاول بحال غير أنه ممنوع من فرجها وطء شبهة ولا نفقة لها من حين تكفت ولا في حين عدتها من الوطء الفاسد لانها محرمة نفسها من يده وغير وافقة عليه وعمرته عليه بالمعنى الذي دخلت فيه ولم الزم الواطئ بفتحها لانه ليس بينهما من أحكام الزوجين الا حقوق الولد فانه فراش بالشبهة واذا وضعت فلزوجها الاول أن يمتعها من رضاع وادها الا للبأ وما ان تركته لم يعتد غيرها

(١) قوله أيهما كان المسلم المرأة أو لا والزوج الخ كصداق النسخ والتطاهران فيه زيادة من النسخ والاصل أيهما كان المسلم الزوج فلا يحل الخ أو الزوجة فلا يحل الخ تأمل كتبه صحيحه

ولا ينفي عليها في رضاها  
وبغيره ولواذله الأول  
أربته القافة ولومات  
الزوج الأول والآخر  
ولا يعلم أيهما مات أولاً  
بدأت فاعتدت أربعة  
أشهر وعشراً لأنه  
النكاح الصحيح الأول  
ثم اعتدت بثلاثة قروء

الأولى وإن كان أصابها بعد الرد جعلنا صداقاً آخر وتقبل العدة من الجماع الآخر وتكمل عدتها  
من الأول وتعتد بها في الآخر وإن كان أسلم في العدة الآخر لم يكن له أن يثبت النكاح فيها لأنها إنما  
تعتد من نكاح فاسد ولو أسلم في بقية العدة الأولى ثبت النكاح (قال الشافعي) وإذا كانت الزوجة  
المرتدة فاشارت بالاسلام أشارة تعرف وصلت نفقاً بينها وبين زوجها فأصابها فقالت كانت أشارك في بعض  
الاسلام وصلاتى في غير الاسلام لم تصدق على فسخ النكاح وجعلت الآن مرتدة تستناب ولا تقتل  
فإن رجعت في عدتها إلى الاسلام تنبأ على النكاح (قال الشافعي) وإن كان الزوج المرتد فمهرّب  
واعتدت المرأة فجاه مسلماً وزعم أن اسلامه كان قبل أن يابيه بشهر وذلك الوقت قبل مضى عدته زوجته  
وقد انقضت عدتها فأكثر اسلامه الا في وقت خرجت فيه من العدة فالقول قولها مع غيرها وعليه البيعة  
وإذا انفصت العقد بين الكافر ينسأ أحدهما أو المسلم ينسأ أحدهما بانقضاء العدة تزوجت المرأة  
مكاتها وتزوج الرجل أختها وأربها سواها

(باب استبراء أم الولد)

من كتابين امرأة  
المفقود وعدتها إذا  
نكحت غيره وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال في أم

الولد يتوفى عنها سيدها

تعتد بحضة (قال

الشافعي) رحمه الله

ولا تلحق أم الولد بالزوج

حتى ترى الطهر من

الحضة وقال في

كتاب النكاح والطلاق

املاء على مسائل مالك

وإن كانت ممن لا تحيض

فشهر (قال) وإن

مات سيدها أو اعتقها

وهي حائض لم تعتد

بذلك الحضة وإن كانت

حاملًا فلا تضع حملها

وإن استبرأت فهي

(الفسخ بين الزوجين بالكفر ولا يكون الا بعد انقضاء العدة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

ولو أن نصراني أو يهودي من بني اسرائيل كانا زوجين فأسلم الزوج كان النكاح كإهلان اليهودية  
والنصرانية حال السلم لا يحرم عليه ابتداء نكاحها ولو كانت المرأة مسلمة كانت المسئلة فيها كالمسئلة  
في الوثنيين تسلم المرأة بين زوج هذمو بينها فإن أسلم وهي في العدة فهم على النكاح وإن لم يسلم حتى  
تنقض العدة انقطعت العصمة بينهما وإن لم يكن دخل بها انقطعت العصمة بسبقها إياه إلى الاسلام لأنها  
لا عدة عليها ولو أن مسلماً اخته يهودية أو نصرانية فارتدت فحجبت أو ارتدت فصارت في حال من  
لا تلحق له كانت في فسخ النكاح كالمسئلة ترد إن عادت إلى الدين الذي خرجت منه من اليهودية أو النصرانية  
قبل مضى العدة حللت له وإن لم تصد حتى تنقض العدة فقد انقطعت العصمة بينهما فأما من دان دين  
اليهود والنصارى من العرب والجم غي بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه ويحل فكالأهل الأوثان  
وعدة الخمر سواء مسلمة كانت أو كنيانية أو وثنية تحت وثني أسلم أو لم يسلم إذا حكمنا عليه وعدة كل أمة  
سواء مسلمة أو كنيانية ولا تلحق نكاح أمة من أهل الكتاب يسلم أو أمة حربية لحر جي كل من حكمنا عليه  
فأما حكمه عليه حكم الاسلام ولو كان الزوجان حريين كتابين فأسلم الزوج كان على النكاح وأكره  
نكاح أهل الحرب ولو نكح وهو مسلم حربية كتابية لم أفسخه وإنما كرهته لآثاق عليه هو أن يفتنه  
أهل الحرب على دينه أو يظلموه وأخاف على ولده أن يسرق أو يفتن عن دينه فأما أن تكون الدار تحرم  
شيئاً أو تحله فلا ولوحرم عليه وحل بالدار لمه أن يحرم عليه نكاح مسلمة مقيمة في دار الحرب وهذا لا يحرم  
عليه الدار لتلحق شيئاً من النكاح ولا تحرمه أمانيه ويحرمه الدين لا الدار

(الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) قال الله تبارك وتعالى فانكحوا ما طبل لكم  
من النساء مثنى وثلاث ورباع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لرجل من تغلب أسلم وعنده عشرين نسوة أسلم أربعاً وفارق سائرهن أخبرني الثقة عن علة  
أخبرني عن معمر بن ابن شهاب عن سالم بن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله  
عليه وسلم أسلم أربعاً وفارق أودع سائرهن أخبرني من سمع محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد الحميد  
ابن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن نوفل بن معاوية (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على أن انتهاء الله عز وجل في العدد بالنكاح إلى أربع تحريراً أن يجمع رجل نكاحاً بين أكثر من  
أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الحمار فما زاد على أربع إلى الزوج فيختار أن شاء  
الأقدم نكاحاً أو الأحدث وأى الاختين شاء كان العقد واحداً أو في عقود متعرة لأنه عقولهم عن سالف



فان لم يكن دخل بواحدة منهن كان له أن يسك الأختان شاء ولم يكن له أن يسك الأم أو أولا كانت  
أو آخر اذا ثبت له العقد أن في التملك اذا جاز أحدهما في الاسلام بحال جاز نكاح البنت بعد الأم  
اذ لم يدخل بالأم ولا يجوز نكاح الأم وان لم يدخل بالبنت لانها مهمة ولو أسلم رجل وعنده أم وابنته اقد  
وطمها مالك المين حرم عليه وطمها على الأبد ولو كان وطئ الأم حرم عليه وطه البنت ولو كان وطئ  
البنت حرم عليه وطه الأم ويسكن في ملكه وان حرمت عليه فرجهن وأقرج من حرم فرجه منهن ولو  
أسلم وعنده امرأة وعنتها أو امرأة وأختها قد دخل بهما أو لم يدخل وأدخل باحدهما ولم يدخل بالآخرى كان  
ذلك كله سواء ويسك أيتامها سواء يفرق الأخرى ولا يكره من هاتين الأميكره من الجمع بين الأختين وكل  
واحدة منهما محلل على الانفرد بعد صاحبته وهكذا الاختان اذا أسلم وهما عنده لا يخالفان المرأة وعنتها  
والمرأة وأختها (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أم وحرة أو إماء وحرة فاجتمع اسلامهن في العدة فنكاح  
الاماء مفسوخ والخرة ثابت معسر اخفاف العنت كأن وغير معسر ولا يخاف الغنت لأن عنده حرة فلا  
يكون له ابتداء نكاح أمه بحال ولو كانت المسئلة بمخالها فطلق الخرة قبل أن تسلم أو بعدما أسلمت وقد أسلم  
ألم لم يسلم ثلثا وكان معسر اخفاف العنت ثم اجتمع اسلامه واسلام الاماء وقف نكاحهن فان اجتمع اسلامه  
واسلام الخرة في عدها فنكاح الاماء مفسوخ والخرة طالق ثلثا لا ناقد علنا أنهما زوجة ولها المهر الذي  
سعى لهما ان كان دخل بهما لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره وان لم يجتمع اسلامهما حتى تنقضي عدها فنكاح  
الخرة مفسوخ وبغير طلاق والطلاق غير واقع عليها لا ناقد علنا اذا مضت العدة قبل ان يجتمع اسلامهما أنه  
طالق غير زوجة ويختار من الاماء واحدة اذا كان له أن يتدعى نكاح أمه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن  
وهو ممن ليس له أن يتدعى نكاح أمه انفسه نكاحهن معا ولو كان عنده اماء أو أمه فأسلم وهو ممن له أن  
يتدعى نكاح أمه فاجتمع اسلامه واسلام الاماء في حال يكون له فيها ابتداء نكاح أمه كان له أن يسك من  
الاماء اللاتي اجتمع اسلامهن واسلامه وله نكاح أمه وان أسلم بعضهن قبل بعض وأيسر بعد عسر بحرة  
لم يحرم عليه امساك واحدة منهن لاني أنظر الى حاله حين اجتمع اسلامه واسلامهن وان اختلف وقت  
اسلامهن فأيهن كان اسلامه وهو يحل له ابتداء نكاحه كان له أن يسك واحدة من الاماء أو لم يحزله أن  
يسك واحدة من اللاتي أسلمن وهو لا يحل له امساك واحدة منهن واذا كانت عنده أمه وحرائر أو حرائر  
واماء وهو ممن له أن ينكح أمه فاجتمع اسلامه واسلام أمه أو أكثر من الاماء وقف عنهن فان أسلمت حرة  
في عدها فقد انفسه نكاح الاماء كلهن اللاتي أسلمن وتحلفن وان لم تسلم واحدة من الحرائر حتى تنقضي  
عدهن اختارن الاماء واحدة ان كن أكثر من واحدة وثبتت عنده واحدة ان لم يكن غيرها ولو اجتمع  
اسلامه واسلام أمه أو اماء ففتقن بعد اجتماع اسلامه واسلام حرة وقضاها فان أسلمت الخرة في العدة  
فنكاحهن منفسخ وان لم يجتمع اسلامه واسلام حرة في عدها اختارن الاماء واحدة اذا كان ممن يحل له  
نكاح الاماء لاني أعني أنظر الى يوم يجتمع اسلامه واسلامها فان كان يجوز له في ذلك الوقت ابتداء  
نكاحها جعلت له امساكها ان شاء وان كان ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها لم يثبت نكاحها معه بالعقد  
الأول عدها ثانی بعدها ولو عتق قبل أن يسلمن كن كن ابتداء نكاحه وهن حرائر وكذلك لو أسلمن هن  
وهو كافر فلم يجتمع اسلامه واسلامهن حتى يعقن كان كن ابتداء نكاحه وهن حرائر ولو كان عند عبد  
أربع اماء فأسلم قبله أسلمت اثنتان وفارق سائرهن ولو كان عنده حرائر فاجتمع اسلامه واسلامهن  
ولم ترد واحدة منهن فراقه قبل له أسلمت اثنتان وفارق سائرهن وكذلك ان كن اماء وحرائر مسلمات  
أو كنيات ولو كن إماء ففتقن قبل اسلامه فاخترتن فراقه كان ذلك لهن لانه لا يكون لهن بعد اسلامه  
وعدهن عدد حرائر فيصين من يوم اخترن فراقه فاذا اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فقد سدن عدد  
حرائر من يوم اخترن فراقه وان لم يجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فقد سدن عدد حرائر من يوم أسلم مقدم

فكما قال الشافعي  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولا ترتز زوجها  
حتى يستيقن أن  
سيدها مات قبل  
زوجهما فترثه وتعد  
عدة الوفاة كالخرة  
والأمه بطوؤها تستبرأ  
بحيضة فان نكحت  
قبلها ففسوخ ولو وطئ  
المكاتب أمه فولدت  
ألمته به ومنعته الوطه  
وفها قولان أحدهما  
لا يبيعه بحال لاني  
حكمت لولدها بحكم  
الحرية ان عتق أبوه  
والثاني ان له بيعها  
خاف العجز أو لم يخفه  
(قال المزني) رحمه  
الله القياس على قوله  
أن لا يبيعهما كالأبياع  
ولدها

(باب الاستبراء)

من كتاب الاستبراء  
والاماء

(قال الشافعي) رحمه  
الله نهي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
عام سبي أو طاس أن  
وطأ حامل حتى تضع  
أو خال حتى يخض  
ولا يسلم ثلثا فيهن

الاسلام منها لان الفسخ كان من يومئذ اذ لم يجتمع سلامهما في العدة وعدد من عدد حرار بكل حال لان العدة لم تنقضى حتى يبرن حرار وان لم يكن اخبرن فراقه ولا المقام معه خبيرن اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان تقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخبرن المقام معه ثم أسلم خبيرن حين يسلم وكان لهن أن يفارقه وذلك أنهن اخبرن المقام معه ولا خيار لهن انما يكون لهن الخبر اذا اجتمع اسلامهن واسلامه ولو اجتمع اسلامه واسلامهن وهن اماء ثم عتقن من ساعتين ثم اخبرن فراقه لم يكن ذلك لهن اذ ائتمرن اقل اوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وعتقن وعتقه معاً لم يكن لهن خيار وكذلك لو اجتمع اسلامهن واسلامه فعتقن فلم يخبترن حتى يعق الزوج لم يكن لهن خيار ولو كان عند عبد أربع حرار فاجتمع اسلامه واسلام الاربع معا كآمن أسلمن معاً في كلمة واحدة أو تفرقات ثم عتقن قبله اخبرن اثنتين ووافق اثنتين وسواء اعتق في العدة أو بعدما تنقضى عدد من لانه كان يوم اجتمع اسلامه واسلامهن معاً كالنفس له أن يجاوز اثنتين قال وكذلك لو اجتمع اسلامه واسلام اثنتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت الاثنتان الباقيتان في العدة لم يكن له أن يمسك الا اثنتين أي الا اثنتين شاء اللتين أسلمتا أولاً أو آخراً لانه عقد في العبودية وانما ثبت له عقد العبودية مع اجتماع اسلامه واسلامه أو واجبه قبل مضي العدة فلا يثبت له بعد عقد العبودية الا اثنتان واذا اختار اثنتين فهو ترك للاثنتين اللتين اختار غيرهما وله أن يمسكهما مأكانه ان شاء ما وذلك ان هذا ابتداء نكاح بعد ادخاله في الحر به الجمع بين أربع واذا نسك المولود المملوك في الشرك ثم اعتق فملكها أو بعضها أو أعتق فملكته أو بعضه ثم اجتمع اسلامهما معاً في العدة وقد أقام في الكفر على النكاح فلا نكاح بينهما واذا تزوج الرجل في الشرك فأصاب امرأته ثم أسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج فسواء والنكاح موقوف على العدة فاذا أسلم المتأخر الاسلام منهما قبل أن تنقضى عدتها المرأة والنكاح مما يصح ابتداءه في الاسلام ولم يكن فيهن من لا يصح الجمع بينه فالنكاح ثابت وهكذا ان كن حراً مابين واحدة إلى أربع ولا يبال للنكاح اختارهن أو زواجه فان شاء أسلمت وان شاء طلق وان مات ورثته وان مت ورثته فان قال قد فسخت نكاحي أو نكاح واحدة منهن وقف فان قال أردت ايقاع طلاق وقع عليه الطلاق وهو ما أردت من عدد الطلاق وان قال عنت أن نكاحي كان فاسداً لم يكن طلاقاً ولا يخلف ما كانت ارادته احداث طلاق وان كانت عنده أكثر من أربع فأسلمت وأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها ثم أسلمت أخرى فقال قد اخترت حبسها حتى يقول ذلك في أربع كان ذلك وثبت نكاحي باختيار لهن وكان نكاح الزوجات على الأربع منفصلاً ولو قال كلما أسلمت واحدة قد اخترت فسخت نكاحي ففسخ نكاحها وقف فسخت فان أسلمن معاً ولم يقل من هذا شيئاً أسلمن معاً وبعضهن قبل بعض غير أن كل واحدة منهن أسلمت قبل أن تنقضى عدتها خبير قبل أسلمت أربعا أنهن شئت ووافق سائرهن لان اختيارك فسخت فلم يكن لك فسختهن الا بأن ترد طلاقاً ولا عليك فسخت نكاحي فاذا أسلمت أربعا فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن بلا طلاق لانه يجب على أن يفارق ما زاد على أربع فلا يكون طلاقاً ما جبر عليه وانما أثبتت العدة باختياره فان السنة جعلت له الخيار في امسأله أنهن شاء فانبعا السنة قال والاختيار أن يقول قد أسلمت فلانة أو قد أسلمت بعد فلانة أو قد أثبت عقد فلانة أو ما أشبه هذا فاذا قال هذا في أربع انفسخ عقدهن من زاد عليهن ولو قال رجعت فممن اخترت امساكن منهن واخترت البواقي كان البواقي اربعا منه لا سبيل له عليهن الا نكاح جدد ورفقناه عند قوله رجعت فممن اخترت فان قال أردت به طلاقاً فهو طلاق وهو ما أردت من عدد الطلاق وان قال لم أرد به طلاقاً أردت أني رأيت الخيار لي أو غير ذلك خلف ما أربعه طلاقاً ولم يكن طلاقاً (قال الشافعي) وعلى الاثني فسخت نكاحي باختيار غيرهن عدة مستقلة من يوم انفسخ نكاحي لانهن

أبكاراً وحرار كن قبل أن يمسك أمين ولما وهن ووضعت وشرب يقات وكان الامر فيهن واحداً (قال الشافعي) رحمه الله فكل ملك يحدث من مالك لم يخرجه الوطء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان مغموراً قبل الملك ثم حل بالملك فلو باع جارية مسنة امرأته فقتل وقبضتها وتفرق بعد البيع ثم استقالها فآلت له لم يكن له أن يطأها حتى يستبرأ من قبل أن الفرج حرم عليه ثم حصل له بالملك الشافعي (قال) والاستبراء أن تمسك عند المشتري طاهر بعد ملكها ثم تحيض حيضة معروفة فاذا طهرت منها فهو الاستبراء وان استبرأت أمسكت حتى تعلم أن تلك الريبة لم تكن جلا ولا علم بخلافها أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وهي ترى أنها حامل لم تحل الا بوضع الحمل أو البراءة فمن أن يكون ذلك جلا فلا يحل له قبل الاستبراء التلذذ بعياضها ولا

نظر بشهوة إليها وقد  
تكون أم ولد غيره  
ولو لم يفرقها حتى وضعت  
حلال لم يحل له حتى  
نظرهم من نفسها ثم  
يخضع حضة مستقلة  
من قبل أن يبيع اغما  
ثم حين تفراقهن  
مكاتبهما الذي يتابعها  
فيه ولو كانت أمة  
مكاتبه فجزت لم يطأها  
حتى تستبرأ لانتها  
عمرة الفرج منه ثم  
أبيع بالعجز ولا يشبه  
صومها الواجب عليها  
وحضتها ثم يخرج من  
ذلك لأنه يحل له في ذلك  
أن يمسها ويقبلا  
ويحرم عليه ذلك في  
الكتابة كما يحرم إذا  
زوجها وأما قلت طهر  
ثم حضة حتى تغسل  
منها لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم دل على  
أن الأقراء لا يطهر  
بقوله في ابن عمر  
يطلقها طاهرا من غير  
جاء فتلك العدة التي  
أمر الله أن يطلق لها

(١) قوله غير أن اسلام  
اللاتي الخ كذا في النسخ  
وتأمل وانظر كتبه  
مصححه

مدخول بهن انفسح نكاحهن وان قال ما أردت بقولي قد أثبت عقد فلانة واللاتي قال ذلك لهن معا  
أو اخترت فلانة أو ما قاله مما يشبه هذا الكلام أثبت عقدهن دون البواقي انفسح عقد البواقي في الحكم  
ولم يدين فيه وبثبت عقد اللواتي أظهر اختيارهن وودعهن إصابتهم لأن نكاحهن ثابت لا لزول إلا بان  
يفسخه وهو لم يفسخه اغما يفسخه اختيار غيرهن وهو لم يفسخ غيرهن وأحب إلى أن يتحدث لهن اختيارا  
فيكون ذلك فسحا البواقي في اللاتي فسخ عقدهن في الحكم ولم يدين فيما بينه وبين الله عز وجل فيفسخه حبس  
اللاتي فسخناهن عليه بأن يتحدث لهن اختيارا أو يفسخ فيما بينه وبين الله تبارك وتعالى نكاح اللاتي  
حكمنا لهن بهن (قال الشافعي) والحكم كما وصفت فلو اختار أربعا ثم قال لم أرد اختيارهن وقد اخترت  
الأربع البواقي الأربع الزمناه الأربع اللاتي اخترنا أو لا وجعلنا اختياره لا خرابلا كالنكاح امرأه فقال  
ما أردت بنكاحها عقد نكاح الزمناه إياه لأنه الظاهر من قوله وهو أن الله حلال من الأمر أنه يتدنى  
نكاحها لأن نكاحهن ثابت إلا بان يفسخه وهو لم يفسخه قال ولو أسلم وثمان نسوة له فقال قد فسخت  
عقد أربع بأعينهن ثبت عقد اللاتي لم يفسخ عقدهن ولم أخرج إلى أن يقول قد أثبت عقد البواقي  
ولا اخترت البواقي كالأحتاج إذا كن أربعا فأسلم وأسلم إلى أن يقول قد أثبت عقدهن وهن ثوابت  
بالعقد الأول واجتماع اسلام الزوجين في العدة قال وإذا أسلم وعنده أربع منهن أختار امرأه وعندها  
قبله أسلم أي الاختين ثبتت واحدة والمرأتين بقتل الأخت والعمة وفارق اثنتين (قال الشافعي) وان  
كان معه أربع نسوة صواهن قبله أسلم أو بعائس لث أن يكون فيهن أختان معا والمرأة وعندها معا  
قال ولو أسلم وعنده حرائر يهوديات أو نصرانيات من بني إسرائيل كن كالحرائر المسلمات لأنه يصلح له  
أن يتدنى نكاحهن كاهن ولو كن يهوديات أو نصرانيات من غير بني إسرائيل من العرب أو العجم  
انفسح نكاحهن كاهن وكن كالمسركات الوثنيات لأن أسلم في العدة ولو كن من بني إسرائيل يدين غير  
دين اليهود والنصارى من عبادة وثن أو غيرها وبحسب ما لم يكن له أسلم واحدة منهن لأنه لا يكون له ابتداء  
نكاحهن قال وكذلك لو كن إماء يهوديات أو نصرانيات من بني إسرائيل انفسح نكاحهن لأنه يصلح له  
أن يتدنى نكاحهن في الاسلام (قال الشافعي) ولو أسلم رجل وعنده أكثر من أربع نسوة فقد أصاب  
منهن أربعا لم يصب أربعا وأسلم قبله أو بعده (١) غير أن اسلام اللاتي لم يدخل بهن كاهن كان قبله أو بعده  
فالعصمة بينه وبين اللاتي لم يدخل بهن منقطة ونكاح اللاتي دخل بهن ثابت وهو كرجل أسلم وعنده  
أربع نسوة ليس عنده غيرهن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فأسلم قبلهن أو أسلم قبلهن ثم  
أصاب واحدة من اللاتي لم يدخل بهن كانت أصابته باها محرمه وعليه مهر مثلها للشبهة وذلك أنها بعد  
انقطاع العصمة بينهما لم يكن له أن يمسكها وكان له أن يتدنى نكاحها إذا لم يكن عنده أربع سواها  
ولان يحرم أن يجتمع بينها وبينه ولها عليه صداق مثلها بالأصابة وعليها العدة والولد لاحق إن كان ولد  
ولا حد على واحد منهما للشبهة

(٢) ترك الاختيار والغلبة فيه (قال الشافعي) رجع الله تعالى وإذا أسلم الرجل وعنده أربع  
نسوة أو أكثر فأسلم بعضهن فقال أن يخير فيهن وفي البواقي لم تنقه في تخيير حتى يسلم البواقي في عقدهن  
أو تنقض عقدهن قبل أن يسلمن ثم يختار إذا اجتمع اسلامه واسلام أكثر من أربع فيهن أنه أن يختار أسلم  
أربع من اللاتي أسلمن فيكون ذلك فسحا لنكاح البواقي المختلفات عن الاسلام أسلمن أو لم يسلمن وكذلك  
لو اختار واحدة أو اثنتين يتنظر من بقى ويكون له الخيار فين في حتى يكمل أربعا وان كن غائبا فأسلم  
أربع فقال قد اخترت ففسخ نكاحهن وحبس البواقي غيرهن وقفت الفسخ فان أسلم الأربع البواقي  
في عقدهن فعد الأول متفسخ بالفسخ المتقدم وان مضت عددهن قبل أن يسلمن ففسخ كالمسئلة قبلها

النساء وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في الإماء أن يستترن بحضة فكانت الحضة الأولى أمهما طهر كما كان الطهر أمامه الحيض فكان قصد النبي صلى الله عليه وسلم في الاستبراء إلى الحيض وفي العدة إلى الإطهار

(مختصر ما يحرم من الرضاة)

من كتاب الرضاة ومن كتاب النكاح ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال تعالى فمن حرم مبع القدرية وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاة وقال صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة (قال الشافعي) رحمه الله فينبذ السنة

(١) قوله ولم يكن شرطه عليها في العقد كذا في التسج ولعل فيه سقطا والأصل ولم يكن شرطه عليها في غير العقد تأمل كتبه

مصححه

فان كان أربابه إيقاع طلاق فهو طلاق وان لم يرد به إيقاع طلاق حلف وكن نساءه وإذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فاسئل فقبل له اختر فقال لا أخار جسد حتى يختار وأنفق عليهم من ماله لأنه مانع لهم بعقد متقدم وليس السلطان أن يطلق عليه كما يطلق على المولى فان امتنع مع الحبس أن يختار عز وجل وأباح حتى يختار ولودع عقله في حبسه حتى وأنفق عليهم من ماله حتى يفيق فيختار أو موت وكذلك لو لم يوقف لختار حتى يذهب عقله فان مات قبل أن يختار أمرناهن معان بعندين الآخر من أربعة أشهر وعشر أو ثلاث حيض لان فيهن أربع زوجات متوفى عنهن وأربع منصفات النكاح ولا نعرفهن باعينناهن قال ويوقف لهن ميراث أربع نسوة حتى يصطنعن فيه فان رضى بعضهن بالصلح ولم يرض بعضهن فكانت اللاتي رضىن أقل من أربع أو أربع لم يعطيهن شيئا لانهن لو رضىن وأعطيناهن نصف الميراث أو أقل احتج أن يكن اللاتي لاشئ لهن فان رضى خمس منهن بالصلح فقلن العلم يحيط أن واحدة من أربع الميراث فأعطنا أربع ميراث امرأته لم أعطيهن شيئا حتى يقررن معان لاحق لهن في الثلاثة الأرباع الباقية من ميراث امرأته فإذا فعلن أعطيهن ربع ميراث امرأته ودفع ثلثة أرباع ميراث امرأته إلى الثلثة البواقي سواء بينهن فان كن اللاتي رضىن ستا فرضن بالنصف أعطيهن أياه وان كن سبعا فريضن بالثلاثة الأرباع أعطيهن أياه وأعطيت ربع الباقية وأما قلت لأعطي واحدة منهن بالصلح شيئا حتى يرضين فيما وصفت أني أعطيهن فيه أن يقطعن حقوقهن من الباقي أني إذا أعطيتهن حقوقهن حتى يأتي على الثلثة الأرباع كتبت إذا وقفت ربع لواحدة أعطيهن ومنعهن لم تطبل لهن نفسا وان أعطيتها ربع أعطيتها ما أخذت امرأتان بلا تسليم منهن ذلك لها أو أكثر حالها أن يكون لها حظ امرأته وقد لا يكون لها شيء وإذا قطعن حقوقهن عن الباقي فلم أعطها إلا ما يجوز أن أعطيها إياه ما حق لها وأما لهن تركتهن لها ولعنه تركتهن لها قال ويبنى لابي الصبية وفي النجدة أن يأخذها نصف ميراث امرأته أن صولم عليه فأكثر إذا لم يعلم لها بينة تقوم ولا يأخذها أقل وان كن هن الميراث أو واحدة منهن وهو الباقي قيل له أفصح نكاح أيهن ثبثت وخدمن ميراث اللاتي لم تفصح تكا حهن ويوقفه ميراث زوج كما ماتت منهن واحدة حتى يختار أو رعاها فخدموا ربهن وإذا ادعى بعضهن أو ورثة بعضهن بعدم موتها أفصح نكاح واحدة منهن أحلف ما فعل وأخدمها

(من يفسخ نكاحه من قبل العقد ومن لا يفسخ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أسلم وعنده امرأة عقد نكاحها غير مطلق وأسلمت لم يكن له أن يثبت على نكاحها لانه لم يعقد عليها عقد نكاح وذلك أن يكون نكاحها سبعة والنساء كم متعة لم يملك أمر المرأة على الإبدان إنما لكها مدة ومن مدة وأنكحها على أنها انفجرا وأن رجلا وأمره غيرهما بخيار أو أنه هو بالخيار لان هذا كله في معنى أنه لم يملك أمرها بالعقد مطلقا ولو أطلقت النكاح متعة شرطها على الزوج قبل أن يسلم واحد منهما ثم أسلمت لم تكن امرأته لأنه لم يعقد لها على الإبدان (١) ولم يكن شرطه عليها في العقد ولو اجتمع هي وهو فاطلا الشرط قبل أن يسلم واحد منهما ثم أسلم معا فالنكاح مفسوخ لأن يثبت نكاحا في الشرط غيره قال وهكذا كل ما ذكرتمعه من شرط الخيار أو لها أو لهما معا أو لغيرهما مفردا أو معهما لم يكن النكاح مطلقا إذا ابتلاه وإذا لم يطل ما لم يثبت ولا يخلط نكاح المتعة في شيء ولو أن رجلا نكح امرأة في الشرط بغير شهود أو بغير ولي محرما لها فاسلم أو أسلم نكاح أفسدناه في الإسلام بحال غير ما وصفت من النكاح الذي لاننا ذكره فيه أمرها على الإبدان وكان ذلك عندهم نكاحا حازرا وان كانوا يتكلمون أحوز منه ثم اجتمع إسلامهما في العدة ثبتا على النكاح ولو أن رجلا غلب على امرأة بأي غلبة كانت أو طوعا أو قهرا فأسأها أو أقام معها أو ولدت منه أو لم تلد منه ولم يكن ذلك نكاحا عندهم ثم أسلم في العدة لم يكن ذلك نكاحا عندهم وفرق بينهما عندهم ولما رها عليه



أن لبن الفحل يحترم كما  
تحرم ولادة الأب ووسل  
ابن عباس رضى الله  
عنه ما عن رجل كانت  
له امرأتان فأرضعت  
احدهما غلاما  
والأخرى جارية هل  
يتروج الغلام الجارية  
فقال لا القاع واحد  
وقال مثله عطاء وطاوس  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فهذا كله نفول  
فكل ما حرم بالولادة  
وبسببها حرم بالرضاع  
وكان به من ذوى المحارم  
والرضاع اسم جامع  
يقع على المصاة وأكثرها  
كالم الحولين وعلى كل  
رضاع بعد الحولين  
فوجب طلب الدلالة في  
ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كان فيما  
أنزل الله تعالى في  
القرآن عشر رضعات  
معلومات يحترمن ثم  
نخص بخمس معلومات  
فتوفى صلى الله عليه  
وسلم وهن مما يقرأ  
من القرآن فكان لا  
يدخل عليها الا من  
استكمل خمس رضعات  
وعن ابن الزبير قال  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تحرم المصاة

الأن يصيبها بعد ما يسلم على وجه شبهة فلها عليه مهر مثلها لاني لا أقضى لها عليه بشئ فأتيت في الشرع  
لم يلزمه إياه نكاحها إذا لم يكن عندهم وأوعدها إذا لم يكونا معا عديدين بحري عاها الحكم وهذا كله إذا نكح  
مشركة وهو مشرك (قال الشافعي) فان كان مسلما فنكح مشركة وثنية أو مشركا فنكح مسلمة فإصاها ثم  
اجتمع اسلامهما في العدة فالنكاح ينفسخ بكل حال لان العقد محرم باختلاف الدين ولا يثبت الا بنكاح  
مستقبل ولو كان طلقها في الشرع في المستقلين معالم يلزمها الطلاق (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل  
من أهل الحرب وامرأته كافرة ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تسلم امرأته فإن أسلمت امرأته قبل أن  
تنقض عدها وعاد الى الاسلام قبل انقضاء عدها حتى يكونا في العدة مسلمين معا فهم على النكاح وان  
أسلم قبلها ثم ارتد ثم أسلم ولم تنقض العدة ثم أسلمت في العدة فهما على النكاح وان لم يسلم حتى تنقض  
العدة فقد انفسخ النكاح ولو أسلمت وهو مشرك تنقض عدها وهو على ردة انفسخ النكاح ولو عاد بعد  
انقضاء عدها الى الاسلام فقد انفسخ نكاحها وانقضت عدها وتنكح من شئت والعدة يوم أسلم  
وهكذا ان كانت هي المسلمة أو لا فارتدت لا يختلفان وسواء أقام المرتد منهما في دار الاسلام أو لحق بدار  
الشرك أو عرض عليه الاسلام أو لم يعرض إذا أسلم المرتد عن الاسلام قبل انقضاء عدة المرأة فهما على  
النكاح قال وتصدق المرأة المرتدة على انقضاء عدها في كل ما مكن مثله كما تصدق المسلمة عليها في كل  
ما مكن كانت هي المرتدة أو الزوج فان كان الزوج لم يصباها فارتد وأرتدت انفسخ النكاح بينهما ردة  
أيهما كان لانه لا عدة فان كان هو المرتد فلتصف الصدق لان فساد النكاح كان من قبله ولو كانت  
هي المرتدة فلا صدق لها لان فساد النكاح كان من قبلها وسواء في هذا كل زواجين (قال الشافعي)  
وردة السكران من الخمر والنبذة المسكر في فسخ نكاح امرأته كردة المصى وردة المغلوب على عقله من  
غير السكر لا تفسخ نكاحا

(طلاق المشرك) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عقد نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الاسلام لم يحز والله تعالى أعلم الآن ثبت طلاق الشرك لان الطلاق  
يثبت بثبوت النكاح وبسقوطه سقوطه فلو أن زوجين أسلما وقد طلق الزوج امرأته في الشرك ثلاثا لم  
تحل له حتى تنكح زواجيه وان أصابها بعد الطلاق ثلاثا في الشرك لم يكن لها صدق لانها طلق عنه ما  
استهلكه لها في الشرك (قال الشافعي) ولو أسلمت ثم أصابها بعد طلاق ثلاث كانت عليها العدة ولحق الولد  
وفرقت بينهما ولها مهر مثلها (قال الربيع) إذا كان بعذر بالجهالة (قال الشافعي) وان طلقها واحدة  
أو اثنتين ثم أسلما حسب عليه ما طلقها في الشرك وبني عليه في الاسلام ولو طلقها ثلاثا في الشرك ثم  
تنكحت زوجا غيره فان أصابها طلقها ومات عنها ثم تنكحها زوجها الذي طلقها كانت عنده على ثلاث كما  
تكون في الاسلام إذا كان النكاح صحيحا عندهم نتيته في الاسلام وذلك أن لا تنكح محرما لها ولا متعة  
ولافي معناها قال ولو أتمى منها في الشرك ثم أسلم قبل مضي الاربعة الأشهر فاذا استكمل أربعة أشهر  
من إبلاته وقف كما يوقف من آلى في الاسلام (قال الشافعي) ولو مضت الاربعة الأشهر قبل أن يسلمها  
أسلمها ثم طلبت أن يوقف وقف مكانه لأن أجل الإيلاء قد مضى ولو طلقها من غير النكاح ثم أسلمت  
فأسلمها قبل الاسلام أو بعده ولم يصبا أمرته باجتنابها حتى يكفر كفارة الظاهر قال ولو طلقها في الشرك  
ثم أسلمت ثم زافعا قلت النع ولا أجبر على اللعان ولا أحدها لم يلتن ولا أعززه فان التعن فرقت بينهما  
مكنا ولم أمرها بالاعتان لانه لا حد عليها أو أقرب بالزنا في الشرك وليس لها معني في الفسقة إنما الفسقة  
باللعان وان لم يلتن فسواء ككذب نفسه أو يكذبها لم أجبر عليه ولم أعززه لانه قد طلقها في  
الشرك حيث لا حد عليه ولا تعزير ولو قال لها في الشرك أنت طالق ان دخلت الدار ثم دخلتها في الشرك

ولا المصتان ولا الرضعة  
ولا الرضعتان (قال  
المرتني) رحمه الله قلت  
للسافعي أفسع ابن  
الزبيرم النبي صلى  
الله عليه وسلم قال نعم  
وحفظ عنه وكان يوم  
سمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
ابن تسع سنين وعن  
عروة أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أمر  
أمرأة أبي حذيفة أن  
ترضع سالخس  
رضعتا قصرم بين  
(قال) فدل ما وصفت  
أن الذي يحترم من  
الرضاع خمس رضعات  
كجاء القرآن بقطع  
السارق فدل صلى الله  
عليه وسلم أنه أراد  
بعض السارقين دون  
بعض وكذلك أبان  
أن المبراد بما تعجلده  
بعض الزنات دون بعض  
لأن الزمة اسم سرقة  
وزنا وكذلك أبان أن  
المراد بتحرير الرضاع

(١) قوله قبل الدخول  
أو بعد اسلامهما الخ  
كذا في الأصول  
والظاهر التعيين بالوإبدل  
أو تأمل كتبه مصححه

أو الاسلام طلقت وبازمه ما قال في الشرك كما بزمه ما قال في الاسلام لا يختلف ذلك ولو تزوج امرأة في  
الشرك بصدق فأبدعه لها أو بلا صداق فأصابها في الحالين ثم ماتت قبل أن يسلم ثم أسلم زوجها وطلب  
ورثتها صداقها الذي سمي لها أو صداق مثلها لم يكن لهم منه شيء لأنني لأقضي لبعضهم على بعض بما قالت  
في الشرك والحرب

(نكاح أهل الذمة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعقد نكاح أهل الذمة فيما بينهم ما يترافعوا  
البناء نكاح أهل الحرب ما استجازه ونكاح ما أسلموا أنفسهم بينهم إذا جازا ابتداء في الاسلام بحال  
وسواء كان بولي أو غير بولي وشهود أو غير شهود وكل نكاح عندهم جائز أجزئه إذا صلح ابتداء وفي الاسلام  
بحال قال وهكذا أن تنكحها في العدة وذلك جائز عندهم ثم لم يسلم حتى غضى العدة وإن أسلم في العدة  
فقضت نكاحها إلا أنه لا يصلح ابتداء هذا في الاسلام بحال وإن نكح حرمه أو أمه أو أبيه ثم أسلم فقضته  
لأنه لا يصلح ابتداء في الاسلام بحال وكذلك أن تنكح امرأته المطلقةا لأننا قبل أن نتزوج وجاغيره  
يصيبها وإذا أسلم أحدهم وعنده أكثر من أربع نسوة قبل له أسلم أي الأربع شئت وفارق سائرهن  
(قال الشافعي) وكذلك مهورهن فإذا مهرها خرا أو خنزيرا أو شيئا ما يتول عندهم مئة أو غيرها  
مخالفة عن فهم فدفعه اليها ثم أسلم فطلبت الصداق لم يكن لها غيره ما قبضت إذا عفت العقد التي يفسدها  
النكاح فالصداق الذي لا يفسده النكاح أو أن يعفي فإذا لم تقبض من ذلك شيئا ثم أسلم فإن كان الصداق  
مما يحل في الاسلام فهو لها لا تزاد عليه وإن كان مما لا يحل فلها مهر مثلها وإن كانت قبضته وهو مما  
لا يحل ثم طلقها (١) قبل النحول أو بعد اسلامها لم يرجع عليها بشيء وهكذا إن كانت هي المسئلة وهو المختلف  
عن الاسلام لا يأخذ مسلم حراما ولا يعطيه قال وإن كانت لم تقبضه ثم أسلموا وطلقات رجعت عليه بنصف  
مهر مثلها وإذا أسلم هو وهي كناية فهما على النكاح وإذا نكح المشركون ثم أسلموا أو أفصح نكاح  
واحد منهم وإن نكح يهودي نصرانية أو نصراني مجوسية أو مجوسية يهودية أو نصرانية أو وثنية  
كناية أو كناية وثنية لم أفصح منه شيئا إذا أسلموا (قال الشافعي) وكذلك لو كان بعضهم أفضل من  
بعض نسبنا فتنا كعوا في الشرك نكاحا صحيحا عندهم ثم أسلموا أفصحته بتفاضل النسب ما كان التفاضل  
إذا عني لهم بما يفسد العقد في الاسلام فهذا أقل من فسادها وإذا كانت نصرانية تحت وثني أو وثنية  
تحت نصراني فلا ينسخ الولد ولا نكح الولد ولا ينسخها ما لم لا غير كناية خالصة ولا تنسى الذمة  
أحد أو يجرها ولو نكحها أهل الكتاب الينا قبل أن يسلموا وجب علينا الحكم بينهم كان الزوج الحائض الينا  
أو الزوجة فإن كان النكاح لم يجر لم يجر وجههم الا بشهود مسلمين وصداق حلال ولو جازا لامرأته أو أخ  
لا أقرب منه وعلى دين المروجة وإذا اختلف دين الولي والمزوجه لم يكن لها ولي إن كان مسلما وهي مشركة  
لم يكن لها وليا ويزوجها أقرب الناس بها من أهل دينها فإن لم يكن لها قريب يزوجها الحالك لم يزوجها  
حكم عليها ثم تصنع في ولايتهم ما تصنع في ولاء المسلمات وإن نكحها كعباءة النكاح فإن كان يجوز ابتداء  
نكاح المرأة من نكاحهم الينا بحال أجزأه لأن عقده قد مضى في الشرك وقبل نكاحهم الينا وإن كان  
لا يجوز بحال فسختها وإن كان المهر محرما وقد دفعه بعد النكاح لم يجعل لها عليه غيره وإن لم يدفعه جعلنا  
لها مهر مثلها لا زماله قال ولو طلبت أن تنكح غير كف وأبي ذك ولها ما تمت نكاحه وإن نسكتها قبل  
التحاكم الينا لم يزد إذا كان مثل ذلك عندهم نكاحا لمضى العقد (قال الشافعي) وإذا نكحها كعباءة وطلقاتها  
ثلاثا أو واحدة أو لا منها أو تظاهروا وقد فها حكمنا عليه حكمنا على المسلم عنه المسئلة وألزمنا ما نلزم  
المسلم ولا يجوز به في كثرة الظهار الأربعة مؤمنة وإن أطعم لم يجزها الإطعام المؤمنين ولا يجزها الصوم بحال  
لأن الصوم لا يكتب له ولا يرفع غيره ولا حد على من قذف مشركا وإن لم يلتن وعزز ولو نكحها كعباءة الينا

وقد طلقها ثلاثاً ثم أسكها فأصابها فإن كان ذلك جائزاً عندهم جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وإن كان ذلك غير جائز عندهم فاستكرها جعلنا لها مهر مثلها بالاصابة وإن كان عندهم زنا ولم يستكرها لم يجعل لها مهر مثلها وفرنابيهما في جمع الأحوال (قال الشافعي) وإذا تزوج الذي أسه الصغراً وأبنته الصغرة فهما على النكاح يجوز لهما من ذلك ما يجوز لاهل الاسلام (قال الشافعي) وإذا تزوجت المسلمة ذمياً فالنكاح مفسوخ وبؤديان ولا يبلغ بهما حد وإن أصابها فلهما مهر مثلها وإذا تزوج المسلم كافر غير كتابية كان النكاح مفسوخاً وتؤدب المسلم الآن يكون ممن يعذر بجهالة وإن نكح كتابية ممن أهل الحرب كرهت ذلك له والنكاح جائز

(نكاح المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ارتد المسلم فسكح مسكحة أو مرتدة أو مشركة أو وثنية فالنكاح باطل أسماً وأحدهما أو لم يسلموا ولا أحدهما فإن أصابها فلهما مهر مثلها والولد لاحق ولا حد وإن كان لم ينصها فلا مهر ولا نصف ولا معة وإذا أصابها فلهما مهر مثلها ولا يحسن ذلك ولا تجل به لزوج ولو طلقها ثلاثاً لان النكاح فاسد وإنما أفسدته لأنه مشرك لا يجلي له نكاح مسكحة أو مشرك ولا يترك على دينه بحال ليس كالذي الأم على ذمة لغيره يؤدبها ويترك على حكمه ما لم يتعاكم الشاؤلا مشرك حتى يجل تركه على دينه وإلى عليه بعدما يقدر عليه وهو مشرك عليه أن يقتل وليس لاحد من عليه ولا تركه ولا أخذ ماله (قال الشافعي) ولا يجوز نكاح المرتدة وإن نكحت فأصبحت فلهما مهر مثلها ونكاحها مفسوخ والعلة في فسح نكاحها العلة في فسح نكاح المرتد

### (كتاب الصداق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي المصلي قال قال الله عز وجل وآوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فانكحوهن باذن أهلهن وآوهن أجورهن بالمعروف وقال إن تبغوا بأموالكم محضين غير مسافلين فما استمتعتم به منهن فما توهن أجورهن فريضة وقال ولا تعضلوهن لتسهبوا بعبعض ما آتيتهن وقال عز ذكره وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقال الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله (قال الشافعي) فأمر الله الأزواج بأن يؤوا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهى كامة عريضة تسمى بعدد أسماء فيجوز لهذا أن يكون ما مودا بصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل لا حق أن يزعم المرء نفسه فلا يكون له حبس شيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله تعالى له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تفسوهن وقد فرضت لهن فريضة فصف ما فرضتم الآن بمعروف أو بعفو الذي يبدعه عقد النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالقدمة وإن لم يسم مهراً ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم أبداً إلا بأن يلزمه المرفوضه ويدخل بالمهر أو أن لم يسم مهراً فلما احتل المعاني الثلاث كان أولاً أن يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع واستدلنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تفسوهن أو تفرضا لهن فريضة ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره أن عقد النكاح يصح بفريضة صداق وذلك أن الطلاق لا يقع الأعلى من عقد نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فثبت أنه لا دليل على الخلاف بين النكاح واليبرع واليبرع لا يتعدق إلا بالبين مع المعلوم والنكاح ينقذ بغير مهر استدلنا على أن العقد يصح بالكلامه وإن الصداق لا يفسد عقده أبداً فإذا كان هكذا فافسوخ العقد النكاح بغير مجهول أو حرام فثبت

بعض المرتعنين دون بعض وأجبت فيما قال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت مهيلى قالت له كنارى سالما ولدا وكان يدخل على وأنا أفضل وليس لنا إلا بيت واحد فماذا تأمرنى فقال عليه السلام فيما بلغنا وضعيه نكح رضعات فحرم بلنها ففعلت فكانت تراه أبنا من الرضاة فأخذت بذلك عائشة رضى الله عنها فممن أحببت أن يدخل عليها من الرجال وأبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن تلك الرضاة أحد من الناس وقلن ما نرى الذى أمر به صلى الله عليه وسلم إلا رخصة فى سالم وحده وروى الشافعي رحمه الله أن أم سلمة قالت فى الحديث هو لسان خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كان خاصا فالخاص مخير من العام والدليل على ذلك قول الله جل ثناؤه حولين كاملين لمن أراد

أن يتم الرضاة بفعل  
الحولين غاية ما يجعل  
له غاية فالحكم بعدمضي  
الغاية بخلاف الحكم  
قبل الغاية كقوله تعالى  
والطهات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروه  
فإذا مضت الأقراء  
فحكمن بعد مضها  
خلاف حكمهن فيها  
(قال المرنى) وفي ذلك  
دلالة عندى على نفي  
الولاية أكثر من ستين  
بنافيت حمله وفصله  
ثلاثين شهرا كأننى  
نوقيت الحولين الرضاة  
لا أكثر من حولين  
(قال الشافى) رحمه  
الله تعالى وكان عسر  
رضى الله عنه لا يرى  
رضاة الكبير يحترم  
وابن مسعود وابن عمر  
رضى الله عنهما وقال  
أبو هريرة رضى الله  
عنه لا يحرم من الرضاة  
الامافق إلا معا قال  
ولا يحرم من الرضاة  
الاجنس رضعات  
متفرقات كلهن في  
الحولين قال وتفرق  
الرضعات أن ترضع  
المولود ثم تقطع الرضاة  
ثم ترضع ثم تقطع  
كذلك فإذا رضع في مرة

العقد بالكلام وكان لزم أمهر مثلها إذا أصيبت وعلى أنه لا صدق على من طلق إذا لم يسم مهر ولم يدخل  
وذلك أن يجب بالعقد والميسر وإن لم يسم مهر بالآية لقول الله عز وجل وإمهره مؤمنة إن وهبت نفسها  
لنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لا من دون المؤمنين يريد الله تعالى أعلم النكاح والميسر بغير  
مهر وذل قول الله عز وجل وأتيت أحداهن قطارا على أن لا وقت في الصدق كثيرا وقيل تركه النبي  
عن القطار وهو كثير وتر كحد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فيه فأقول ما يجوز في المهر  
أقل ما يتول الناس وما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يباعه الناس بينهم فإن قال قائل ما دل على  
ذلك قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا العرائن قيل وما العرائن يا رسول الله قال ما تراضى به  
الاهلون (قال الشافى) ولا يقع اسم على الاغنى شىء مما يتول وإن قل ولا يقع اسم مال ولا على الاغنى  
ماله قيمة يتابع بها ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمته وإن قلت وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل  
الفلس وما يشبه ذلك والثاني كل منفعة ملكك وحل غنمك مثل كراء الدار وما فى معناها ما تحل أجرة  
(قال الشافى) والقصد فى الصدق أحب إلينا وأصح أن لا يزداد المهر على ما صدق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نسائه وبناؤه وذلك خمسمائة درهم طلبا للبركة فى موافقة كل أمر ففعله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التميمي  
عن أبي سلمة قال سألت عائشة كم كان صدق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لا زواجه اثنتى  
عشرة أوقية ونش قالت أندري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية أخبرنا إسحاق بن عينة عن جدي  
الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارسهم  
عبد الرحمن بن عوف على سبعين درهم فقال له سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك ما لى وأزل لك عن أى امرأتى  
سئت وأكفلك العدل فقال له عبد الرحمن بارك الله فى أهلك وما لك دلونى على السوق فخرج إليه  
فأسأب شيئا فخطب امرأته فزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها يا عبد الرحمن  
قال على ثمانين ذهب فقال أولم ولو بشاة (قال الشافى) أخبرنا مالك قال حدثني جدي الطويل عن  
أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أن يرضه فساء له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته أنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أن يرضه فساء له رسول الله  
عليه قال فنه ثمانين ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أن يرضه فساء له رسول الله  
بنافى كتاب الله عز وجل أن على النائم الواطئ صدقا لما ذكرت ففرض الله فى الاماء أن يتكفن باذن  
أهلهن ويؤتى أجورهن والاجر للصدائق بقوله فما استمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن وقال عز وجل  
وامهره مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي الآية (قال الشافى) خالصة به ولا مهر فأعلم أنها للنبي صلى الله  
عليه وسلم دون المؤمنين قال فأى نكاح وقع بلا مهر فهو ثابت ومضى قامت المرأة بمهرها فقلنا إن يفرض  
لها مهر مثلها وكذلك أن دخل بها الزوج ولم يفرض لها مهر مثلها ولا يخرج الزوج من أن ينكحها  
بلا مهر ثم يطلق قبل الدخول فيكون لها المتعة وذلك الموضع الذى أخرج الله تعالى به الزوج من نصف  
المهر المسمى إذا طلق قبل أن يدخل بها وسواء فى ذلك كل زوجة حرة سبلة أو ذمية وأمة مسلمة ومذمبة  
ومكاتبه وكل من لم يكمل فيه العتق قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن  
فريضة فنصف ما فرضتم فجعل الله تعالى الفرض فى ذلك إلى الأزواج فدل على أنه برضا الزوج لأن  
الفرض على الزوج للحرأة ولا يلزم الزوج والمرأة الإجماعا عملوا بمحدثه شئ فذل كتاب الله عز وجل  
على أن الصدق ما تراضى به المتناكح كما يكون البيع ما تراضى به المتبايعان وكذلك دلت سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلم يحرف فى كل صدق مسمى إلا أن يكون غنما للأثمان (قال الشافى) وكل  
ما جاز أن يكون مبيعا ومستأجرا بمن جاز أن يكون صدقا أو ما لم يحرف فيه ما لم يحرف فى الصدق فلا يجوز

منهن ما يعلم أنه وصل  
الى جوفه ما قل منه وما  
كثرفه رضى رضى وان  
التقم الشدي فلها  
قليل وأرسله ثم عاد اليه  
كانت رضى واحدة  
كما يكون الحالف  
لأن كل بالهار الامرة  
فيكون بأكل وتنفس  
بعد الازدادو يعود  
بأكل فذلك كل مرة  
وان طال وان قطع  
ذلك قطعاً بعد قليل  
أو كثيراً كل حنث  
وكان هذا كاتين ولو  
أنفذ ما في أحدي  
الشدين ثم تحول الى  
الأخرى فأنفذها  
كانت رضى واحدة  
والوجوه كالرماع  
وكذلك السبعوط  
لان الرأس جوف ولو  
حقن به كان فيها  
قولان أحدهما أنه  
جوف وذلك أنها تفطر  
الصائم والاخر أن  
ما وصل الى الدماغ كما  
وصل الى المعدة لانه  
يغتنى من المصنة  
وليس كذلك الحقة  
(قال المزي) رحمه الله  
قد جعل الحقة في  
معنى من شرب الماء  
فأفسر فذلك هو

الصدق الامع لوما من عين محل يبعها نقد أو الى أجل وسواء قل ذلك أو كثر فيجوز أن ينكح الرجل  
المرأة على الدرهم وعلى أقل من الدرهم وعلى الشيء بأكمل من قيمة الدرهم وأقل ماله عن اذارت المرأة  
المنكوحه وكانت ممن يجوز أمرها في مالها (قال الشافعي) ويجوز أن تنكحه على أن يخطب لها أو بأبي  
لها داراً أو يتخذ منها شهراً أو يعمل لها عملاً كان أو يعلمها قراً تامسى أو يعلم لها عبد أو ما أشبه هذا  
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها  
ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها به فقالت  
ما عندى الا ازارى هذا قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطتها يا حلفت لا ازارك فالتصم لها  
شيئاً فقال ما أحدياً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتصم فلم يحد شيأ فقال ما أحدياً فقال يا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتك بها ما علف من القرآن (قال الشافعي) وخاتم أحديها لياسرى  
قريمان الدرهم ولكن له عن يمينه (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
أدوا العلاتي فقالوا وما العلاتي قال ما تراضى به الاهلون وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من استحل بدرهم فقد استحل (قال الشافعي) وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً على  
نعلين وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال في ثلاث قبضات من زيب مهر أخبرنا سفيان  
عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قيس قال تسرى رجل بجارية فقال رجل هباني فذ كذا  
لسعيد بن المسيب فقال لم تجل الموهو بة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطاً فأنفقه  
جاز أخبرنا إبراهيم بن محمد قال سألت ربيعة عما يجوز في النكاح فقال درهم قلت فأقل قال ونصف  
قلت فأقل قال نعم وجهه حنطة أو قبضة حنطة

(في الصدق بعينه يتلف قبل دفعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا تزوجها على شيء مسمى  
فذلك لازمه ان مات أو مات قبل أن يدخل بها أو دخل بها ان كان نقداً فالنقد وان كان ديناً فالدين  
أو كيلاً موصوفاً لكيل أو عرضاً موصوفاً فالعرض وان كان عرضاً بعينه مثل عبد أو أمة أو بعيراً أو بقرة  
فهذا ذلك في بديه قبل بدفعه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف قيمته وموقع عليه النكاح وذلك يوم  
ملكته ما لم يحدث لها منعافان طلبته فغفها منه فهو غاصب ولها قيمته أكثر ما كانت قيمته « قال الربيع »  
والشافعي قول آخر أنه اذا أصدقها شيئاً قلته قبل أن تقبضه كان لها صدق مثلها كالأشترت منه شيئاً قلته  
قبل أن تقبضه رجعت بالثمن الذي أعطته وهكذا ترجع بضعها وهو عن الشيء الذي أصدقها به وهو  
صدق المثل « قال الربيع » وهذا آخر قول الشافعي قال فان نكحته على خطابة فوب بعينه فهل  
فلها عليه مثل أجر خطبة ذلك الثوب وتقوم خطبته يوم نكحها فيكون عليه مثل أجره « قال  
الربيع » رجعت الشافعي عن هذا القول وقال لها صدق مثلها « قال الربيع » قال الشافعي واذا  
أصدقها شيئاً فلم يدفعه لها حتى تلف في بداهة دخل بها فلها صدق مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها  
نصف صدق مثلها وانما ترجع في الشيء الذي ملكته بضعها فترجع بثلث البضع كالأشترت شيئاً بدرهم  
فتلص الشيء رجعت بالثمن الذي أعطته لانه لم يعطها عوض من ثمن الدرهم فكذلك ترجع بما أعطت وهو البضع  
وهو صدق المثل وهو آخر قول الشافعي قال وان نكحته على شيء لا يصط عليه الحصل مثل أن يقول  
أنك تنكحني على أن تأتي بعسدي الآتي أو بجي الشارد فلا يجوز الشرط والنكاح ثابت ولها مهر مثلها لان  
اتبائه بالضاة ليس بآبارة تملكه ولا شيء له غاية تعرف وتلكها يا بضعها فهو مثل أن تقبض ديناراً على  
أن يفعل أحد هذين فإذا جاءها بما جعلته عليه فله الدينار وان لم يأتيها به فلا دينار له ولا علف الدينار الا

بأن يأتيهما باعجالت له عليه وهي هناك ملكته بضعها قبل أن ياتيها باعجالت له قال وما جعلت لها فيه عليه الصداق اذا مات أو ماتت قبل اصابته أو بعد اصابته (١) صدق مثلها فطلقة هافيه قبل أن يدخل بها فلها نصف المسمى الذي جعل لها ونصف العين التي أصدقها ان كان قائماً وان فات فنصف صدق مثلها وذلك مثل أن يزوجه على خاطة ثوب فلهك فيكون لها نصف صداق مثلها لأن بضعها الفين وان انتقضت الامارة بهلا كه كان لها نصف الذي كان مثلاً لا حارة كما يكون في البيوع قال واذا أوفاهما أصدقها فأعطاه ذلك دنائراً ودرهم ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها بنصفه وان هلك فنصف مثله وكذلك الطعام المكمل والموزون فان لم يوجده مثل قتل نصف قيمته

(فمن دفع الصداق ثم طلق قبل الدخول) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصدق الرجل المرأة دنائراً ودرهماً فدفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها والدنائر والدرهم قاعة بأعينها لم تغير وهما يتصدقان على أنفسهما بأعينهما رجع عليها بنصفها وهكذا ان كانت تير من فضة أو ذهب فان تغيرت من ذلك في بدنها امانان تدفن الورق فيلبي فينقص أو تدخل الذهب النار فينقص أو تصوغ الذهب والورق فتزديته أو تنقص في النار فكل هذا سواء رجع عليها بعقل نصفه يوم دفعه اليها لانها ملكته بالعقدة وضمنته بالدفع فلها زبده وعلمها نقصانه فان قال الزوج في النقصان أنا أخذته ناقصاً فليس لها دفعه عنه الا في وجه واحد ان كان نقصانه في الوزن وزاد في العين فليس له أخذه في الزيادة في العين وانما زيادته في مالها أو تشابه في الزيادة ان دفعه اليها زائد غير متغير عن حاله فليس له الا ذلك قال ولو كان أصدقها حلباً مصروعاً واناه من فضة أو ذهب فأنكسر كان كما وصفت لها وعليها أن ترد عليه نصف قيمته يوم دفعه مصروعاً ولو كان ناعماً فأنكسر أحدهما وبقي الآخر صحيحاً كان فيها قولان أحدهما ان له أن يرجع بنصف قيمتها الآن بشيء أن يكون شر يكالها في الأناة الباقي ويضمن نصف قيمة المستهلك والاخر أنه شر يكال في الباقي ويضمن نصف قيمة المستهلك لاشئ له غير ذلك وهذا أصح القولين ولو زادت هي فيما صناعته أو شيئاً أدخلته كان عليها أن تعطيه نصف قيمته يوم دفعه اليها وان كان الا أن من فضة فأنكسر اطمعها رجع عليها بنصف قيمته مصوغين من الذهب وان كانا من ذهب رجع عليها بنصف قيمته مصوغين من فضة لانه لا يصح له أن يأخذ ورقاً أو كثر وزانها ولا يفرقان حتى يتقاضا قال ولو كان الصداق فلو ساءلناه من نحاس أو حديد أو رصاص لا يختلف هذا الا في أن قيمة هذا كله على الأغلب من نقد البلد دنائراً ان كان ودراهم ويفارق الرجل فيه صاحبه قبل أن يقبض قيمته لانه لا يشبه الصراف ولا ما فيه الزا في النسبة وكذلك لو أصدقها خشعة فلم تغير حتى طلقها كان شر يكالها بنصفها ولو تغيرت ببلاد أو عرض أو نقص ما كان النقص كان عليها أن تعطيه نصف قيمته مخصصة الآن بشيء وان لم يكون شر يكالها بنصف جميع ما نقص من ذلك كله فلا يكون لها دفعه عن ذلك ناقصاً والقول في الخشعة والخشعة معها كالقول في الأناة الذهب والأناة اذا هلك بعضه وبقي بعضه وكذلك اذا زادت قيمتها بن عمل أو أواب أو أوابت أو غير ذلك كانت لها ورجع عليها بنصف قيمته يوم دفعها واذا أردت أن تدفع اليها نصفها أو أواب وتجعله شر يكال في نصفها أو أوابت لم يكن ذلك عليه الا أن يتطوع وان كانت التوابت والابواب أكثر قيمة من الخشب لا يصح له الاتصال به التوابت والابواب وليس عليه أن يحول حقه في غيره وان كان أكثر غنائه ولا يشبه في هذا الدنائر والدرهم التي هي قاعة بأعينها لا يصح منهائش لم لا يصح له غيرها وهكذا لو أصدقها ثياباً فلبت رجع عليها بنصف قيمتها الآن بشيء أن يكون شر يكالها بالنصف بالنسبة فلا يكون لها دفعه عنه لانها لا ناقص ولو أصدقها ثياباً فقطعتها وصغرتها زادت في القطع أو الصبغ أو نقصها كان سواء ورجع بنصف قيمتها ولو أريد أن يكون شر يكالها في الثياب المقطعة أو المصبوغة ناقصة أو أردت أن يكون شر يكالها في الثياب زائدة لم يجز واحدهم معاً على ذلك الا أن يكون بشيء لان

في القياس في معنى من شرب اللبن وانجعل السعوط كالوجوه لان الرأس عند مجوف فالخفة اذا وصلت الى الحوف عندى أولى وبالله التوفيق وأدخل الشافعي رحمه الله تعالى على من قال ان كان ما خلط باللبن أغلب لم يحرم وان كان اللبن الأغلب حرم فقوال أريت لو خلط حراماً بطعام وكان مستهلكاً في الطعام أم يحرم فكذلك اللبن (قال الشافعي) رحمه الله ولو جبن اللبن فاطعمه كان كالزجاج ولا يحرم لبن البهيمة انما يحرم لبن الاكديبات قال الله جل ثناؤه وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وقالون أرضعنكم لكم فاتوهن بجهنم قال ولو حلب مزارعة خامسة ثم مات فوجره صبي كان ابنها ولو رضع

(١) قوله صدق مثلها كذا في الأصول في هذا الموضع ولعله من زيادة النسخ تأمل كتبه

مصححه

منها بعد موتها المحرم  
لانه لا يحصل لبن الميتة  
ولحلب من امرأة لبن  
كثير ففقر ثم أوجرمته  
صبي مرتين أو ثلاثة لم  
يكن الارضعة واحدة  
وليس كاللبن يحدث في  
الثدي كلما خرج منه  
شيء حدث غيره ولو  
تزوج صغيرة ثم أرضعها  
أمه أو ابنته من نسب  
أو رضاعاً وأمرأة ابنه  
من نسب أو رضاعاً بلبن  
ابنته حرمت عليه الصغيرة  
أبداً وكان لها عليه  
نصف المهر ورجع على  
التي أرضعها بنصف  
صداق مثلها لان كل  
من أفسد شيئاً من قيمة  
ما أفسد يحاط أو عُد  
ولو أرضعها امرأة له  
كبره لم يصح حرم  
الأم لانها من أمهات  
نسائه ولا نصف مهر  
لها ولا متعة لانها  
المفسدة وفسد نكاح  
المرضة بلا طلاق لها  
صارت وأمها في ملكه  
في حال ولها نصف  
المهر ورجع على التي  
أرضعها بنصف مهر  
مثلها ولو تزوج ثلاثاً  
صغاراً فأرضعت امرأة  
اثنين منهن الرضعة

التياب غير المتقطعة وغير المصبوغة تصلى وتراد المصبوغة ولا تراد فقد تغيرت عن حالها التي  
أعطاهما إياها وكذا لو أصدقها غزلاً فتسحبها رجع عليها بثل نصف الغزل ان كان له مثل وان لم يكن له  
مثل رجع على نصف قيمته يوم دفعه وكل ما قلت يرجع على نصف قيمته فأنما هو يوم يدفعه لا ينظر إلى  
نقصه بعد ولا يادته لانها كانت مالكة له يوم وقع العقد وضامته يوم وقع القبض ان ظلمها فنصفه فأنما  
أو قيمة نصفه مسهلها (قال الشافعي) ولو أصدقها أجرة فبنته أو خنساء فدخلته في بستان أو بحارة  
فأدخلها في بستان وهي قائمة بأعيانها فهي لها ورجع عليها بنصف قيمتها يوم دفعها إليها انتهت ما تأكل  
وانما صار له النصف بالطلاق وقد استعمل هذا وهي تلكه فلا يخرج من موضعه إلا أن تشاء هي وان خرج  
بجالة كان شريكاً فيه وان خرج ناقصاً لم يخرج على أخذه إلا أن يشاء وله نصف قيمته وإذا نكح الرجل المرأة  
على أن يتخدم فلانها شراؤه نصف شهر ثم مات كان لها في ماله نصف مهر مثلها ولو نكحته على أن  
يخدمها على بعير بعينه إلى بلد فعملها إلى نصف الطريق ثم مات البعير كان لها في ماله نصف مهر مثلها  
ونصف مهر مثلها كالنبي يستوجب به الأثرى أن يلو تكارت معه بعيره بعشرة فمات البعير في نصف  
الطريق رجعت بخمسة

(صداق ما يزيد بيده) (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو أصدقها أمة وعبداً صغيرين ودفعهما  
إياها فكبرا أو غير عاقلين ولا عاقلين فعلماً أو عملاً أو أعين فأبصر أو أربصين فبرئاً أو مضروبين أي ضرر  
كان فذهب ضررهما أو وجهين فرضاً أو شابين فكبرا أو أعوراً أو نقصاً أي أيدتهما والنقص والزيادة  
انما هي ما كان قائماً في البدن لافي السوق تغير ما في البدن ثم طلقها قبل أن يدخل بها كالمثاليه وكان عليها  
أن تعطيه أنصاف قيمته يوم قبضتها إلا أن تشاء أن تدفعها له زائدين فلا يكون له إلا الذئب إلا أن تكون  
الزيادة غير قيمتها بان يكونا صغيرين فكبرا كبراً بعد ما من الصغر فالصغير يصلح لما يصلح له الكبير فيكون له  
نصف القيمة وان كانا ناقصين دفعت إليه أنصاف قيمتهما إلا أن يشاء أن يأخذها ناقصين فليس لها منعه  
إياهما لانها انما له الزيادة فأما النقص عماد دفع إليها فليس لها ولها ان كاه صغيرين فكبرا أو غنمه  
إياهما وان كانا ناقصين لان الصغير غير الكبير وأنه يصلح كل واحد منهما لما يصلح له الآخر (قال  
الشافعي) ولو كانا بحالهما إلا أنهما أعوراً لم يكن لهما منعه أن يأخذها أعورين لان ذلك ليس بتحول من  
صغير ولا كبر الكبير بحاله والاصح خير من الاعور وهذا كله ما لم يقض له القاضي بأن يرجع بنصف  
العبد فإذا قضى له بأن يرجع بنصف العبد دفعت له قيمته لما أصاب العبد في بدنها ان مات ضمن  
نصف قيمته أو أعوراً أخذ نصفه وضمن نصف العور فعلى هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) والفحل  
والشجر الذي يزود بنقص في هذا كله كالعبد والامالة فالحالها في شيء ولو كان الصداق أمة فدفعها إليها  
فولدت أو ماشية فتجبت في بدنها ثم طلقها فلا يقبل أن يدخل بها كان لها التناج كولد الأمة ان كانت  
الأمة والماشية زائدة أو ناقصة فهي لها ويرجع عليها بنصف قيمة الأمة والماشية يوم دفعها إليها إلا أن  
يشاء أن يأخذ نصف الأمهات التي دفعها إليها ناقصة فيكون ذلك إلا أن يكون نقصها مع تغير من صغر  
إلى كبر فيكون نقصها بالاعيب أو تغير البدن وان كان نقصاً من وجه بالغ سن كبراً زائداً من وجه غيره  
ولا يكون له أخذ الزيادة وانما زادت في مالها لها وان كان دفعها كبراً فكان نقصها من كبراً أو هرم كان  
ذلك لان الهرم نقص كله لازيادة ولا يخرج على أخذ الناقص إلا أن يشاء وهكذا الأمة إذا ولدت فنقصتها  
الولادة فاختار أخذ نصفها ناقصة لا يختلفان في شيء إلا أن أولاد الأمة ان كانوا معاصراً رجع بنصف  
قيمتها ثلاثين بغير دينها وبين ولدها في اليوم الذي يستخذهها فيه لا في لأجبر في يومه على أن ترضع مملوك غيره  
ولا تحضنه فتستقل به عن خدمته ولا تمنع المولود الرضاع فأضر به فلذلك لم أجعل له الا نصف قيمتها وان

كانوا كبارا كان له أن يرجع بنصف الام ولا يجبر على ذلك لانها والد اعلى غير حالها قبل تلد وان زادت بعد  
الولادة لم يجبر المرأة على أن تعطيه نصفها وتعطيه نصف فيتها وإذا أعطته نصفها متطوعة أو كانت غير  
زائدة ففرق بينهما وبين والدها في اليوم الذي يستعملهما فيه فإذا صار إليه نصفها فاقبلت بعد من ولد فيه  
وبنها (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الجارية والمأشئة والعبيد الذين أصدقها أغوا الهاغلة أو كان  
الصدق بخلافها فاقبلها أصابت من عمره مكان لها كله دونه لأنه في ملكها ولو كانت الجارية حبلى  
أو المأشئة مختاضة لم يلقها كان له نصف قيمتها يوم دفعها لانه حادث في ملكها ولا أجرة أيضا ان أرادت المرأة  
على أخذ الجارية حبلى أو المأشئة مختاضة من قبل الخوف على الحبل وأن غير المختاض يصلح لما يصلح له  
المختاض ولا يجبر هان أراد على أن تعطيه جارية حبلى ومأشئة مختاضة أو غيرها غير حبلى ولا مختاض  
في حال والجارية أنقص في حال وأزيد في أخرى قال ولو كان الصدق بخلاف دفعها اليها لغيرها فاعتز  
فأقره كلها كما يكون لها نتاج المأشئة وغلة الرقيق ولدا لامة فان طلقها قبل أن يدخل بها والخل  
زائد رجع بنصف قيمة الخل ويودفعها اليها الآن تشاء أن تعطيه نصفها أو ائدة الجال التي أخذ منها في  
النياب لا يكون لها النصف هان كانت زائدة وقد ذبت ونهب شياء لم يكن ذلك عليه لانها وان زادت ومها  
ذلك فترتب فهي متغيرة الى النقص في شياء فلا يجبر على ذلك الآن يشاء وانما يجبر على ذلك اذا دفعها لمثل  
حاليها حين قضيتها في النياب أو أحسن ولم تكن ناقصة (١) من قبل التزويل للنقص فيه وان طلقها ولم يتغير  
شيائها أو قد نقصت وهي مطاعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن ذلك له وكانت مطوعة كالجارية الحبلى  
والمأشئة المختاض لا يكون له أخذها زيادة الحبل والمأشئة مختاضة لها في أن الطلاع لا يكون مغيرا  
للخل عن حال أبدأ بالزيادة ولا تصل الفضل غير مطوعة لشيء لا تصل له مطوعة فان شئت أن تدفع اليه  
نصفها مطوعة فليس له إلا ذلك لما وصفت من خلاف الخل النتاج والحبل في أن ليس في الطلاع إلا ذلك وليس  
مغيرا قال وان كان الخل قد أقر وبداصلاحه فهكذا وكذلك كل شئ أصدقها بأه فاعمر لا يختلف بكون  
لها وله نصف قيمته الآن تشاءه أن تسلمه نصفه ونصف الثمرة فلا يكون له إلا ذلك ان لم يتغير الشئ بأن  
يرقل ويصير خاما فإذا صار خاما أو نقص بعيب دخله لم يكن عليه أن يأخذه بثلث الحال ولو شاءت هي اذا  
طلقها والشئ غير ثمر أن تقول أقطع الثمرة وأخذ نصف الشئ كان لها إذا لم يكن في قطع الشئ فساد للشئ  
فيما يستقبل فان كان فيها فساد لها فيما يستقبل فليس عليه أن يأخذها معية إلا أن يشاء ولو شاءت أن  
تترك الشئ حتى تستجيبها وتجدها ثم تدفع اليه نصف الشئ لم يكن ذلك عليه لان الشئ قد يهلك الى ذلك  
ولا يكون عليه أن يكون حقه حالا فخره إلا أن يشاء وأخذها بنصف قيمتها في هذه الأحوال كلها اذا  
لم يرضها بغير ذلك ولو شاء أن يؤخرها حتى يجد الثمرة ثم يأخذ نصف الشئ والخل لم يكن ذلك عليها من  
وجهين أحدهما أن الشئ والخل يزيد الى الجسد والآخر أنه لما طلقها وبها الزيادة وكان يحول دونها  
كانت مالكة لها دونه وكان حقه قد يحول في قيمته فليس عليها أن يحول الى غير ما وقع له عند الطلاق  
ولا حقه فيه

« صدق التي بعينه لا يدفع حتى يزدا وينقص » أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أصدقها  
أمأ ومأشئة فلم يدفعها اليها حتى تناهت في يده ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان لها النتاج كله دونه لانه  
نتج في ملكها ونظر الى المأشئة فان كانت بحالها يوم أصدقها بالها أو أزيد فهي لها يرجع عليها بنصف  
المأشئة دون النتاج وان كانت ناقصة عن حالها يوم أصدقها بالها كان لها الخيار فان شئت أخذت منه  
انصاف قيمتها يوم أصدقها بالها وان شئت أخذت انصافها ناقصة وهكذا لو كانت أمة فوالت أو عبيدا  
فأغوا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنها ان شئت أخذت نصفها ناقصة وان شئت رجعت  
بنصف مهر مثلها وهو أصح قوليه وآخر قوله (قال الشافعي) وان كان النتاج أو ولد الجارية هلك في يده

الخامسة معا فسد  
نكاح الام ونكاح  
الصبيتين معا ولكل  
واحدة منهما نصف  
المهر المسمى ويرجع على  
امرأته مثل نصف مهر  
كل واحدة منهما وتعمل  
له كل واحدة منهما  
على الأفراد لانهما  
ابنتا امرأة لم يدخل بها  
فان أرضعت الثالثة  
بعد ذلك لم تحرم لانها  
منفسرة قال ولو  
أرضعت احدا من  
الرضعة الخامسة ثم  
الآخرين الخامسة  
معا حرمت عليه والتي  
أرضعتها أولا لانها  
صارتا أمأ وبنات في وقت  
واحد معا وحرمت  
الآخر بان لانها صارتا  
أختين في وقت معا ولو  
أرضعتها متفرقتين لم  
يجز معا لانها لم ترضع  
واحدة منهما الانعدام  
بانته منه هي والاولى  
فيثبت نكاح السقي  
أرضعتها بعنما بانته

(١) قوله من قبل  
التزويل وقوله بعد بان  
يرقل كذا في الاصل  
وانظره كتبه معجمه



الأولى ويقصد نكاح  
التي أرضعتها بعدها  
لانها أخت امرأته  
فكانت كأمه ان نكحت  
على أختها (قال المزني)  
رجه الله ليس ينظر  
الشافعي في ذلك الا الى  
وقت الرضاع فقد  
صارنا أختين في وقت  
معا برضاع الآخرة  
منهما (قال المزني)  
رجه الله ولا فرق بين  
امرأته كبيرة أرضعت  
امرأته صغيرة فصارتا  
أماوين في وقت معا  
وبين أجنبية أرضعت  
له امرأتين صغيرتين  
فصارنا أختين في وقت معا  
ولو جاز أن تكون اذا  
أرضعت صغيرة ثم صغيرة  
كأمه ان نكحت على

أنقص وقد سألته دفعه فنعها منه فهو ضامن لقبته في أكثر ما كانت قيمة فقط وضامن لنقصه ويدفعه  
كضمان الغاصب لانه كان عليه أن يدفعه فنعها ولم يدفعه (قال الشافعي) ولو عرض عليها بدفع الها  
الأمة فأقرتها في يده قبل أن تقبضها منه أولم ينعها فنعها ولم تسأله أباها كان فيها قولان أحدهما انه  
لا يضمن الخبار به أن نقصت وتكون بالخيار في أن تأخذها ناقصة أو تدعها فإن ماتت رجعت بمهر مثلها  
والآخر أن يكون كالفاسد ولكنه لا يأنم الغاصب لانه ضامن له ولا يخرج من ضمانه إلا أن يدفعه  
اليها أو الى وكيل لها بذاتها فإن دفعه اليها أو الى وكيل لها بذاتها ثم ردت اليه بعد فهو عنده أمانة لا يضمن شيأ  
منه بحال (قال الشافعي) وإذا لم يدفعه اليها فترده اليه فأفق عليه لم يرجعه وهو مستطوع به ومتى  
جنى عليه في يده إنسان فأخذ له أرشاً فلها الخيار أن أحبت فلها الأرض لانه ملك عبد الله وإن أحبت تركته  
عليه لانه ناقص عاملكه عليه وإن كان منعها منه فأحبت الزوج ضمن الزوج مانقص في يده (قال وما باع  
الزوج منه أو من نتاج الماشية فوجد بعينه فالباع مردود وإن فات فلها عليه قيمته لانه كان ضمنه وعليه  
(١) ولا يكون له أن يأخذ الثمن الذي باعه لانه متعدي به وإن الشئ بعينه لو وجد كان البيع فيه مردوداً ولو  
أرادت إجازة البيع فيمان كان قائماً لم يجز البيع ولا يخل له هو أن يملكه لانه ما لم يكن له فلا يخرج منه الإرد  
على صاحبه الذي باعه أو أن يهبه له صاحبه الذي باعه منه (قال الشافعي) وإذا لقي صاحبه وقد فاتت  
السلعة في يده فالتى ترى ضامن لقبتها بقا صبه من الثمن الذي تبايع به ويتراد أن الفضل عند أيهما كان  
كانت مائة دينار وقبعتها ثمانون ف يرجع المشتري على البائع بعشرين وكذلك لو كان غنياً غنيين وقبعتها  
مائة رجوع البائع على المشتري الذي هلك في يده بعشرين (قال وأما فرق بين من باع من مالها وبين  
أرض ما أخذ فباعني على مالها من قبل أن ينهي لم يكن لها فباعني على مالها الا الأرض أو تركه ولهافيها  
بيع من مالها أن ترده بعينه وإن فات فلها عليه قيمته ولا يكون لها أن تملك غنمه إن كان (٢) أكثر من غنمه لانه  
لم يكن لها إجازة بيعه والفضل عن غنمه لبعائه البيع الذي لا يجوز لانه ضامن له بالقيمة (قال ولو أصدقها بخلا  
أو شجرة فلم يدفعه اليها حتى أخرجت في يده فجعل الثمن في قوارير جعل عليه صقران صقر نخله أو جعله في  
قرب كان لها أخذ الثمن بالصقر وأخذ بمشواوله نزع من القوارير والقرب لانها إن كان نزعها لا يضر  
بالمهر فإن كان إذا نزع من القرب فسد ولم يكن سقى بشئ عمل به كان لها أن تأخذه وتزعه عنه قرب وتأخذ  
منه ما نقصه لانه أفسده إلا أن يتطوع بتركها وهكذا كل غرة ربهها وحشاها على ما وصفت وإن كان  
رب الثمرة رب من عنده كان لها أن تأخذ الثمرة وتزعه عنها إن كان ذلك لا يضر بها ولا ينقصها  
شيأ وإن كان بنفسها شئ نزع عنها الرب وأخذت قيمة ما نقصها بالقيمة ما بلغت وأخرجت من ضمان الرب  
لانه المتعدي فيه (قال الشافعي) وكل ما أصيب به الثمرة في يده من حريق أو جراد أو غيره فهو ضامن  
له إن كان له مثل فخله وإن لم يكن له مثل فخل قيمته وإن بقي منه شيء فقيمة ما نقصه وهو كالفاسد فيما  
لا يضمن لا يخاف حاله في شيء إلا في شيء واحد يعذره بالشبهة أن كان بمن يحجل أو تأول فأخذ ذلك ولو  
كان أصدقها جارية فأصابها فولدت ثم طلقها قبل الدخول وقال كنت أراها لثلاث أنصفها حتى تدخل  
فأصبها أو تأرى أنى نصفها قوم الولد عليه يوم يسقط ويلحق به نسبه وكان لها مهر مثل الجارية وإن  
شأت أن تسترق الجارية فهي لها وإن شأت أخذت قيمتها أكثر ما كانت قيمتها يوم أصدقها أو يوم أحبلها  
وكانت الجارية له ولا تكون أم ولد بذلك الولد ولا تكون أم ولده إلا بطء جميع وانما جعلت لها الخيار لأن الولادة  
تغيرها عن حالها يوم أصدقها أياها قبل تلد (قال الشافعي) ولو أصدقها أرضاً فندفعها اليها فزعتها  
أو أزرعتها أو وضعت فيها لحياها ثم طلقها قبل أن يدخل بها أو يزرعها فمهر رجوع عليها بنصف قيمة الأرض  
لا يجعل حق في الأرض مستأجراً وهو حال ولا جعل عليه أن ينظر الأرض حتى تفرغ ثم يأخذ  
نصفها لأنها إن كانت مشغولة في ملكها فصار حق في قيمة لم يحصل في غيرها إلا أن يحتجها على ذلك جميعاً

(١) قوله ولا يكون له  
أن يأخذ الخ كذا في  
التسخ بضمير للتدبير  
والوجه لها أن تأخذ  
أي الزوجة وانظر

(٢) قوله أكثر من غنمه  
وقوله والفضل عن غنمه  
كذا في الأصول وأعله  
محرف عن قيمته في  
الموضعين وتأمل كتبه  
مصححه

فيجوز اجتماعه فيه وكذلك ان كانت حرثتها ولم تزرعها ولو كانت غرسها أو بنت فيها كان له قبتها يوم دفعها اليها (قال الشافعي) ولو كانت زرعها وحصدتها ثم طلقها وهي محصورة فله نصف هذه الارض الآن يكون الزرع فصار ائد الهافلا يكون له أن يأخذها ائد الآن تشاهي فلا يكون له غيرها وان كان الزرع نصفها فله نصف قيمتها ولا يكون عليه أن يأخذها باقصة الا أن يشاء هو وأخذها فإذ شاء هو أخذها وهي باقصة لم يكن لها من نصفها

**(المهر والبيع)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نكحها بألف على أن تعطيه عبدا يسوي ألفا فقدعت اليه ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها فبقها قولان أحدهما أن المهر المسمى كالبيع فلا يختلف في هذا الموضع ومن قال هذا قال لأنه يجوز في شرطه مسمى ما يجوز في البيع ويرد فيه ما يرد في البيع فهذا أبرز أن يكون مع النكاح مبيعا غيره ولم يرد له عكك كله فان انتقض المثل في الصداق بالطلاق فقد انتقض في البيع بالشفعة ثم لا تنفع ما فيه الشفعة أن يكون كالبيع فيما سوى هذا قال وهذا ما لا نفسخ صدقها ولا يرد الى صداق مثلها وهو على ما تراضيا عليه والثاني أنه لا يكون مع الصداق بيع وإذا وقع مثل هذا أثبتنا النكاح وكان لها صداق مثلها ورد البيع ان كان قائما وإذا كان مستهلكا فبقته وبه يقول الشافعي قال وأصل معرفة هذا أن تعرف قيمة العبد الذي ملكته هي ز وجها مع عككها ايام عقد نكاحها فان كان قيمة العبد ألفا وصداق مثلها ألفا فأنقسم المهر وهو ألف على قيمة العبد وعلى صداق مثلها فيكون العبد مبيعا بخمسمائة ويكون صدقها خمسمائة فينفذ العبد مبيعا بخمسمائة فان قبض العبد ودفع اليها الألف ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاتين وخمسين وذلك نصف ما أصدقها ولومات العبد في بداهة قبل قبضه انتقض فيه البيع ورجع عليها بقيمة خمسمائة وان كان الباقي صداقا فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع عليها من الصداق عاتين وخمسين وان لم يكن دفع الصداق دفع اليها مائتين وخمسين ولو لم يمت العبد ولكنه دخله العيب كان له الخيار في أخذه مبيعا بجميع الثمن أو نقض البيع فيه قال ولو كان أصدقها عبدا بعينه على أن زادة ألف درهم كانت كالمسئلة الاولى ينظر فان كانت قيمة العبد ألفا ومهر مثلها ألفا ونيزادتها بأية ألفا فله نصف العبد والصداق ونصفه الآخر بالألف فان طلقها قبل الدخول بها رجع عليها ربع العبد وكان لها ثلثة أرباعه نصفه بالألف وربعه بنصف المهر قال ومن أجاز هذا قال انما منعني أن أنقض البيع كله اذا انتقض بعضه بالطلاق أي جعلت ما أعطاهم مسمى على الصداق والبيع فأصاب الصداق ونقص الصداق كالمسئلة لان النكاح لا يرد كإرد البيع فلم يكن لي أن أرد البيع كله وبعضه مستهلك انما أرد البيع كله اذا كان المبيع قائما بعينه فإذا ذهب بعضه لم أرد الباقي منه محال فأن قد نقضت البيعة وردت بعضها دون بعض قال ولو تزوجها بعبد بعينه وألف درهم على أن تعطيه عبدا بعينه ومائتين وسار وتقاضا قبل أن يتفرقا كان النكاح جائزا ونظر الى قيمة العبد الذي زوجها عليه مع الألف فان كان ألفا فصداق ألفان فبقسم الاقان على مهر مثلها والعبد الذي أعطته والمائة الذي سار فان كان صداق مثلها ألفا وقيمة العبد الذي أعطته ألفا وقيمة المائة الذي سار ألفين فالعبد الذي أعطته مبيع بخمسمائة والمائة الذي سار مبيعة بألف وصدقها خمسمائة لان ذلك كله في العبد الذي أصدقها والدرهم الألف عكك بكل شيء فأعطته من عقدتها والعبد والمائة الذي سار بقدر قيمته من العبد والألف فان طلقها قبل أن يدخل بها سلمت له المائة والعبد ورجع عليها عاتين وخمسين في كل ما أعطاه من العبد بخمسة ومن الألف بمحضتها فيكون له من الألف التي أعطاه مائة وخمسة وعشرين ومن العبد قيمة مائة وخمسة وعشرين وذلك ثمنه وان كانا لم يتقاضا قبل أن يتفرقا فقد الصداق لان فيه صرفا مستأخرا وما كان فيه صرفا لم يصلح أن يتفرقا حتى يتقاضا ولها صداق مثلها قال ولو أصدقها ألفا على أن ردت اليه ألفا وخمسمائة كان النكاح ثابتا

أختلزم اذا نكح كبرة ثم صغيرة فارضعتها أن تكون كامة نكحت على أمها وفي ذلك دليل على ما قال أنا وقد قال في كتاب النكاح القديم لو تزوج صبيتين فارضعتهما امرأة واحدة بعد واحدة انفسع نكاحهما (قال المزني) رحمه الله وهذا ذو النسوة وهو بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان للكبيرة بنات مراضع أو من رضاع فارضعن الصغار كلهن انفسع نكاحهن معا ورجع على كل واحدة منهن بنصف مهر التي أرضعت (قال المزني) رحمه الله ويرجع عليهن بنصف مهر امرأته الكبيرة ان لم يكن دخل بها لانهما صارت حادثة بنات بناتها معا وتحرم الكبيرة أبدا ويتروج الصغار على الافراد ولو كان دخل بالكبيرة حرم بناتها أبدا ولم يكن دخل بها فارضعن أم امرأته الكبيرة أو وجدتها أو

أختها أو بنت أختها  
كان القول فيها كالقول  
في بناتها في المسئلة  
قبلها ولو أن امرأه  
أرضعت مولوداً فلا بأس  
أن تزوج المرأة المرضعة  
بأهلها ويترجح الأب  
ابنتها أو أمها على الأقران  
لأنها لم ترضعه ولو شئت  
أرضعته نجساً أو أقل لم  
يكن ابنها بالمثل

(باب لبن الرجل  
والمرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله  
والأب للرجل والمرأة  
كما الولد لهما والمرضع  
بذلك اللبن وأدهما  
قال ولو ولدت إنسان  
زناً فأرضعت مولوداً  
فهو ابنها ولا يكون ابن  
الذي رثى بها أو كراهه

(١) قوله ورد عليها الألف  
كذا في الأصول وألوا  
وعلماهم زيادة النسخ  
تأمل وحرر

(٢) قوله أحدهما أن  
هذا الخ ذكر الثاني في  
قوله بعد والقول الثاني  
أنه لا يجوز أن يعقد  
الرجل نكاحاً بصدائق  
الخ فكتبه مع صحبه

والصدق باطلا ولها مهر مثلها لا يجوز الدراهم بالدرهم إلا معاومة ومثلاً غسل وأقل ما في هذا أن  
الخمسة وقعت من الألف على ما يعرف عند عقد البيع الأثر أن مهر مثلها يكون ألفاً فتكون الخمسة  
ثلث الألف ويكون مائة فتكون الخمسة تسعة ولو كان مهر مثلها خمسمائة لم يجز من قبل أن  
الصفقة وقعت ولا يدري كم حصة الدراهم التي أعطته من الدراهم التي أعطها ولا يصح فيها حتى يفرق  
فيه عقد الصفر من عقد البيع فتكون الدراهم بدراهم مثلها وناويز ويكون الصدق معلوماً غير ما قال  
وإذا كانت الدراهم بدراهم فكانت نقداً يتقاضى قبل أن يفرق فلا بأس بذلك لأنه لا بأس بالفضل في  
بعضها على بعض بما يسد قال ولو تزوجها على ثياب نسوي الفاعل أن زادته ألفاً وكان صدق مثلها ألفاً  
فكان نصف الثياب يعالها بالالف ونصفها صدقها فان طلقها قبل الدخول فله أن يبيعها بثلاثة أرباع الثياب  
نصفها بالبيع ونصف النصف بنصف المهر «قال الربيع» هذا كله متروك لأن الشافعي رجع عنه  
إلى قول آخر قال ولو طلقها قبل الدخول ولم يكن دفع الثياب إليها حتى هلكت في يده (١) ورد عليها  
الألف التي قبض منها أن كان قبضها وإن لم يكن قبضها لم يدفع اليه منها شيء لأنه قد هلك ما شئت منه قبل  
قبضه فلا يلزمها ثمعوها أعطها نصف مهر مثلها من قيمة الثياب وذلك ربع قيمة الثياب ما تان وتكون  
درهما فعلي هذا هذا الباب كله وقاسه قال ولو تزوجها على أيها أو يها يسوي ألفاً وعلى أيها أو يها  
يسوي الفاعل أن زادته ألفاً ومهر مثلها ألفاً فدفع إليها أيها أو لم يدفعه فسواء والنكاح ثابت والمهر جائز  
أو أوها ساعة ملكته حرلاً نكحها لئلا يساعة ملك عقد نكاحها وكذلك ابنها كان هو الصدق ويلزمها  
أن تعطيه الألف التي زادته فان طلقها قبل أن يدخل بها رجع علم بما تان وخمس وذلك نصف صدقها  
لأن أيها كان بيع بخمسة فسلم لها حتى عتق فصار صدقها خمسمائة فرجع عليها نصفها وهو مائة تان  
وتكون فان قال قائل فإن لم تزل صدقات النكاح منزلة البوع وأنت تقول المتبايعان بالخيار ما لم  
يتفرقا فيكون المرأة والرجل بالخيار في الصدق ما لم يتفرقا قيل لا فان قال قائل فافرق بينهما قيل  
إنما جعلنا لم يخالفاً أحد علمه النكاح كالبيع المستهلك فقلنا إذا كان الصدق مجهولاً فافرق بينهما قيل  
مثلها ولا يراد النكاح كالمثل في البيع بالشيء المجهول به في يدي المشتري وفي البيع المعلوم فيه الخيار لصاحبه  
في قبضته حكمه في النكاح إذا كان حكمه لا يراد عقده أنه كبيع قد استهلك في يدي مشتريه الأثر لو أن  
رجلاً اشتري من رجل عبداً على أنه بالخيار يومه أو ساعتها قبل مضى وقت الخيار لزمه بالثمن لأنه ليس  
نعم يرتد والنكاح ليس بعين ولا يكون لثنا كبحين خيار لما وصفت قال ولو تزوج الرجل المرأة فاصدقها  
ألفاً وردت عليه خمسمائة درهم فالتسكاح ثابت والصدق باطل ولها مهر مثلها نقابض قبل أن يتفرقا  
أو لم يتقاضا لأن حصة الخمسة درهم من الألف مجهولة لأنهم قد سومة على ألف وصدق مثلها وهكذا  
ولو تزوجها بألف على أن تردت عليه ألفاً كان الصدق باطلاً وهي مثل المسئلة قبلها وزيادة أنها لو كانت  
ألفاً بألف وزيادة كان الرافق زيادة أو التسكاح بلا حصة من المهر فيكون لها صدق مثلها ويبطل البيع  
في الألف وهكذا ولو تسكحاً بمائة أرب خطفة على أن تردت عليه مائة أرب خطفة أو أقل أو أكثر وهكذا  
كل شيء أصدقها إياه وردت عليه شأته مما في الفضل في بعضه على بعض الرافق فلا يجوز من هذا شيء  
حتى يسمى حصة مهرها ما أصدقها وحصه ما أخذ منها فإذا أصدقها الفاعل أن حصة مهرها خمسمائة  
وردت عليه خمسمائة وخمسمائة وكان هذا فيما في بعضه على بعض الرافق يقولون (٢) أحدهما أن هذا  
جائز ومن قال هذا القول قال لو أصدق امرأتين ألفاً كان النكاح بائناً وقسمت الألف بينهما على مهور  
مثلها فكان لكل واحدة منهما بقدر مهر مثلها كان مهر مثل أحدهما ألف ومهر الأخرى ألفان  
فيكون لصاحبة الألف ثلث الألف ولصاحبة الألفين ثلث الألف ولو أصدقها أباهما عتق ساعة عقد عليها  
عقد النكاح ولم يجز إلى أن يتفرقا كما يحتاج إليه في البيع ويتم عليها الصدق بالعقد وإن كان به عيب

في الورع أن يسكن بنات  
التي ولده من زنا فان  
نكح لم أغسغه لانه ليس  
ابنه في حكم النبي صلى  
الله عليه وسلم قضى  
عليه الصلاة والسلام  
بان وليدة زمة لزعة  
وأمر سودة أن تحجب  
منه لما رأى من شبهه  
بعته فلم يرها وقد  
حكى أنه أخوها لان تركه  
رؤيتها مباح وان كان  
أخاها (قال المسزني)  
رجحه الله وقد كان  
أنكر على من قال  
يتزوج ابنته من زنا  
ويحرم به هذا المعنى وقد  
زعم أن رؤية ابن زمة  
أسودة مباح وان كرهه  
فكذلك في القياس لا  
يفسخ نكاحه وان كرهه  
لم يفسخ نكاح ابنه  
من زنا بانه من حلال  
لقطع الأخوة فكذلك  
في القياس ولو تزوج ابنته  
ممن زنا لم يفسخ زول  
كرهه لقطع الأوة  
وتحريم الأخوة  
كسرم الأبوة ولا حكم  
عنده لمرأى لقول النبي

(١) قوله أو نكحها أو  
بعأ وإجارة كذا في  
الأصول وأو والظاهر  
ألو أو فتأمل كتبه  
مصححه

ينقصه عشر قيمته رجعت عليه بعشر مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمتها أيها  
يوم قبضته منه وكذلك لو مات أو هار جع بنصف قيمته يوم قبضته منه ولا يرث عقبه وكذلك لو أفلست  
أو أصدقها أو أهاوى مفلسة ثم طلقها لم يكن له نصفه ولا للفرع ما منه شيء لانه يعق ساعته يتم ملكه بالعقد  
ولو أصدقها أو أهاوى محجورة كان النكاح بائنا وصدق أيها باطلا لانه لا يثبت لها عليه ملك وكان لها عليه  
مهر مثلها وكذلك لو كانت محجورة فأهرها أيها أو أهاوى ولو لم يهرها غيره لانه ليس لأبها ولو لم  
غيره أن يعق عنها ولا يشتري لها ما يعق عليها ولو لا والد قال ولو كانت غير محجورة فأصدقها أيها  
وقبضته ألف أو ألفان ثم طلقها قبل أن يدخل بها رجعت عليها بنصف قيمتها أيها أو هار جع بنصف قيمتها  
نصف الألف ولو أصدقها أو أهاوى بسوى ألفا على أن يعطيه أو يهره بسوى ألفا وصدق مثلها ألف  
فأوبى بيع به بصدق مثلها أو أيها ونصف أيها بالصدق ونصفه أو يهره بسوى ألفا وصدق مثلها ألف  
أن يدخل بها رجعت عليها ربع قيمتها أيها وذلك ما تمان وخسون وهو نصف حصته صدق مثلها قال ولو  
أصدقها عبد يسوى ألفا وصدق مثلها ألف على أن زاده عبد يسوى ألفا فوجد بالعبد الذي أعطته عيا  
كان فها قولان أحدهما أنه بنصف عبده الذي أعطاه لانه مبيع بنصفه وكان لها نصف العبد الذي  
أعطاه فان طلقها رجعت عليها ربع العبد الذي أصدقها وهو نصف صداقه أيها وكان لها ربعه لانه نصف  
صداقها والقول الثاني أنه إذا أجاز أن يكون مبيع (١) أو نكحها أو يهره بسوى ألفا وصدق مثلها ألف  
العبد الذي أصدقها ببيع يهره أو بأن يستحق أو بأن يطلقها فيكون له بعضه إلا أن تنقضي الصفقة كلها  
فتر عليه ما أخذت منه ويرد عليها ما أخذت منها أو يكون لها مهر مثلها كالواشترى رجل عبد بن فاستحق  
أحدهما انتقض البيع في الثاني أو وجد بأحدهما عيبا فإني الآن رد انتقض البيع في الثاني إذا لم رد أن  
يجبس العبد على العيب والقول الثاني أنه لا يجوز أن يعقد الرجل نكاحا بصدق على أن يعطيه المرأة شيئا  
قل ولا كثر من بيع ولا كراء ولا إجارة ولا راءة من شيء كان لها عليه من قبل أنه إذا أصدقها ألفين ومهر  
مثلها ألف فأعطته عبد يسوى ألفا ثم طلقها قبل أن يدخل بها انتقض نصف حصته مهر مثلها رثبت  
نصفها فان جعلت البيع منها نقضت نصفه ولم أحشبا جعته صفقة ينتقض الامع والى يجوز الامع فان  
جعلته ينتقض كله فقد انتقض بغير عيب ولا انتفاض نصف حصته عقد النكاح فدخله ما وصفت أو لم  
من أن ينتقض بعض الصفقة دون بعض وان لم أحسبه ينتقض بحال فقد أجرت بيعا معه بغيره لانه قد  
انتقض بعضه ووقع البيع عليه بحصة من الثمن غير معاومة لأن مهر مثلها ليس بمعاومة حتى يسأل عنه  
ويعتبر بغيرها فان قال قائل قد تجتمع الصفقة ببيع عبد من معا قيل نعم فإن فسر فإن معا وانتقض  
الصفقة في أحدهما فانتقض في الآخر من يتم البيع وليس هكذا النكاح « قال الربيع » وبهذا  
ياخذ الشافعي وبه أخذنا قال ومن قال هذا القول لم يجز أن يسكن الرجل امرأته بألف ولا يمين كل لكل  
واحدة منهما من الألف وأثبت النكاح في كل ما وصفت وأجعل لكل مشكوكه على هذا صدق مثلها ان  
مات أو دخل بها أو نصف صدق مثلها ان طلقها قبل أن يدخل بها وكذلك لا يجوز أن يسكن الرجل المرأة  
بألف على أن يهره من شيء كان لها عليه قبل النكاح ولا يسكنها الألف على أن تعقل له عسلا ولا يسكنها  
بالألف على أن يعمل لها غللا هذا نكاح وإجارة لا تعرف حصته النكاح من حصته الإجارة ونكاح وإجارة  
لا تعرف حصته النكاح من حصته البراءة فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه « قال الربيع » وبه يقول  
الشافعي (قال الشافعي) وإذا أصدق المرأة العبد أو الأمة فكاتبتهما أو أعتقتهما أو وهما أو باعتهما  
أو دبرتهما أو خرجهما من ملكها ثم طلق قبل أن يدخل بها لم يرد من ذلك شيء إذا أطلقها الزوج قبل أن يدخل  
بها رجعت عليها بنصف قيمتها أي تلك أصدقها يوم دفعه إليها ولو دبرت العبد أو الأمة فرجعت في التدبير  
ثم طلقها أو العبد بحاله رجعت في نصفه وان طلقها قبل أن ترجع في التدبير لم يجز على أخذها وان نقضت

صلى الله عليه وسلم  
وللعاشر الحرف فهو في  
معنى الاثنى وبالله  
التوفيق (قال الشافعي)  
ولو تزوج امرأ في عتدها  
فأصلها بغيرها  
فأرضعت مولودا كان  
ابنها وأرى المولود  
القافة فبأيهما الحق  
حق وكان الموضع ابنه  
وسقطت أبوة الآخر ولو  
مات فالورع أن لا ينكح  
ابنة واحد منهما ولا  
يكون محرماتها ولو  
قالوا المولود هو ابناهما  
جبر إذا بلغ على  
الانساب إلى أحدهما  
وتقطع أبوة الآخر ولو  
كان معنوها لم ينسب  
إلى واحد منهما حتى  
يموت وله ولد فيقومون  
مقامه في الانساب  
إلى أحدهما ولا يكون  
له ولد فيكون ميراثه  
موقوفاً ولو أرضعت  
بلسن مولود نفاه أبوه  
باللعان لم يكن أباً  
للرضع فان رجع لحقه  
وصار أباً للرضع ولو  
انقضت عدتها بثلاث  
حيض وثبت لهنها  
أو انقطع ثم تزوجت  
زوجاً فأصلها قسب  
لها بن ولم يظهر بها رجل

التدبير لان نصف المهر صار له والعبد والخيارية يحول دون التدبير لا يحير ما ملكه على نقض التدبير قبل الم يكن  
يحير عليه كان حقه مكره في نصف قيمته فلا يتحول الى عبد قد كان في غن عيشها اذا لم تكن مشبهة في أن  
يأخذ العبد أو الامة ويقال له انقض التدبير

(التفويض) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى التفويض الذي اذا عقد الزوج  
النكاح به عرف الله تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة المملوكة لأمهرها صارها ولو لا يسمى  
مهر أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت فان أصابها فلها مهر مثلها وان لم يصحها حتى  
طلقة فلا تمتة ولا نصف مهر لها وكذلك أن يقول أن تزوجك ولأعلى مائة دينار مهر فيكون هذا تفويضاً  
وأكثر من التفويض ولا يلزم المائة فان أخذته منه كان عليها ردها بكل حال وان مات قبل أن يسي لها  
مهر أو مات فسواء وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر  
فمات زوجها فقضى لها بغير نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى  
الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس فلا نفي في قوله  
الاطاعة لله والتسليم له وان كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد أن يثبت عنه علم ما يثبت  
ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار وعمره عن معقل بن سنان ومرة عن  
بعض الأصابع لا يسمى وان لم يثبت فإمات أو ماتت فلا مهر لها وله منها الميراث ان ماتت ولها منه الميراث  
ان ماتت ولا تمتة لها في الموت لا تنها غير مطلقة وانما جعلت المتعة للطلقة قال وان كان عقد عليها عقد  
النكاح بغير مهر سمي أو بغير مهر فسمى لها مهر أفرضته أو رفعته الى السلطان ففرض لها مهر فهو لها ولها  
الميراث (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسأل  
عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض صداقها قال قال الصدوق والميراث أخبرنا مالك عن أنس عن أبيه  
عبد الله بن عمر وأمه ابنة زيد بن الخطاب وكانت تحت ابن لعبد الله بن عمر فمات ولم يدخل بها ولم يسم لها  
مهر صداقاً فبعت أمها صداقها فقال لها بن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم تكن حكمه ولم ينظر لها  
فأبت أن تقبل ذلك فجعلوا يبتهم زيد بن ثابت فقضى أن لاصداق لها ولها الميراث أخبرنا سفيان عن عطاء  
ابن السائب قال سألت عبد خمر عن رجل فوض إليه فمات ولم يفرض فقال ليس لها إلا الميراث ولا نكح  
أنه قول علي (قال الشافعي) قال سفيان لا أدري لأنشئ أنه من قول علي أم من قول عطاء أم من قول  
عبد خمر (قال الشافعي) وفي النكاح وجه آخر قد يدخل في اسم التفويض وليس بالتفويض الميراث المعروف  
نفسه وهو يخالف للباب قبله وذلك أن تقول المرأة للرجل أن تزوجك على أن تفرض لي ما شئت أو ما شئت أنا  
أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما شاء فلان أو ما رضيت أو ما حكمت فلان لرجل آخر فهذا كله وقع بشرط  
صداق ولكنه شرط مجهول فهو كالصداق الفاسد مثل الثمرة التي لم يد صلحها على أن تترك إلى أن تبلغ  
ومثل الميتة والتاجر وما أشبهه لا يحل ملكه ولا يحل بيعه في حاله تلك أو على الأبد فلها في هذا كله مهر  
مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف مهر مثلها ولا تمتة لها في قول من ذهب إلى أن لا تمتة  
لتي فرض لها اذا طلق قبل تمس ولها المتعة في قول من قال المتعة لكل مطلقة (قال الشافعي) وإذا كان  
الصداق تسمية توجه لا يجوز إلى أجل أو غير أجل أو بدكر فميتى فهو صداق فاسد لهما مهر مثلها ونصفه  
ان طلق قبل الدخول ولو أصدقها بيتاً أو خادماً لم ينصف ولم تعرفه بعينه كان لها صداق مثلها لا يكون  
الصداق لازماً إلا بما تنه به البيوع الأثرى ولو أن رجلاً باع بيتاً غير موصوف أو خادماً غير موصوف ولا  
يرى واحد منهما ولا يعرفه بعينه لم يحجز وهكذا لو قال أصدقك خادماً بأربعين ديناراً لم يحجز لان الخادم  
بأربعين ديناراً قد يكون مبيعاً كبيراً أو سوداً جراً فلا يحجز في الصداق إلا بما جاز في البيوع ولو قال  
أصدقك خادماً ما سمي من جنس كذا أو صفة كذا جاز كما يحجز في البيوع قال ولو أصدقها داراً أو عليهما



للاول ومن فرق قال  
هو منها معا ولم ينقطع  
السين حتى ولدت من  
الآخر فالولادة تقطع  
لبن الاول فمن أرضعت  
فهو ابنها وابن الزوج  
الآخر

الشهادات في الرضاع  
والاقرار

من كتاب الرضاع ومن  
كتاب النكاح القديم

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وشهادة النساء  
جائزة قبل الايجل للرجال  
من غير ذوى المحارم ان  
يعدوا بالنظر اليه لغير  
شهادة من ولادة المرأة  
وعينها التي تحت  
ثيابها والرضاع عندي  
مشبه لاجل لغير ذى  
محرم أو زوج أن يعتمد  
أن ينظر الى ثديها ولا  
يمكنه أن يشهد على  
رضاعها غير رؤيته نديها  
ولا يجوز من النساء على  
الرضاع أقل من أربع  
حرار بالغ عدول  
وهو قول عطاء بن أبي  
رباح لأن الله تعالى لما  
أجاز شهادتهن في الدين  
جعل امرأتهن يقومان  
مقام رجل وإن كانت  
المرأة تنكر الرضاع

بينهما لا افتراق حالهما في مالهما ولأن الزوج لم يرض بصدق إلا أن يرأ منه فكان كن سمي صداقا فاسدا  
ولو كان سمي له صداقا فاعفاه الأب كان لها الصداق الذي سمي وعفو الأب بعد وجوب الصداق باطل  
وهكذا لم يجز إذا زوجت بلا مهر لا تخالف الصبيحة في شيء أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين  
أن رجلا زوج ابنته على أربعة آلاف وترك لزوجها ألفا فجاءت المرأة وزوجها وأبوهان لا تتمختصمون  
الشرع فقال شرع تجوز صدقتك ومعه وفل هو أحق بمن رقبته (قال الشافعي) وسواء في هذا  
المكر والنيب لأن ذلك ملك للثبوت دون الأب ولا خلاف في نفسه وقول شرع تجوز صدقتك ومعه وفل  
قد أحسن وأحسنك حسن ولكنك أحسن فبما لا يجوز لك فهي أحق بمن رقبته يعني صداقها  
(المهر الفاسد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في عقد النكاح شيان أحدهما العقد  
والآخر المهر الذي يجب بالعقد فلا يفسد العقد إلا عاوضنا العقد بفسده من أن يعقد منها مائة وليس  
المهر من أفساد العقد ولا أصله بسبيل ألا ترى أن عقد النكاح بغير مهر مسمى صحيح فإذا كان العقد  
منها مائة لم يفسد أن يكون عقد بغير مهر أو لا ترى أن عقد النكاح يكون بلا مهر فثبت النكاح ولا يفسد  
بأن لم يكن مهر ويكون للمرأة إذا وطئت مهر مثلها (قال الشافعي) وهذا الموضع الذي يخالف فيه  
النكاح البيع لأن البيع إذا وقع بغير شيء لم يجب وذلك أن يقول قد بعتك بحكم فلا يكون معا وهذا في  
النكاح صحيح فإن قال قائل من أين أبهرت هذا في النكاح وردت في البيوع وأنت تحكم في عامة النكاح  
أحكام البيوع قبل قال الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء إلى ومتعهن وقال تبارك وتعالى  
وإن طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فأعلم الله تعالى في المفروض  
لها أن الطلاق يقع عليها كأعلم في التي لم يفرض لها أن الطلاق يقع عليها والطلاق لا يقع إلا على زوجة  
والزوجة لا تكون إلا ونكاحها ثابت قال ولم أعلم مخالفا مضى ولا أدركته في أن النكاح ثبت وإن لم يسم  
مهر وأن لها أن تطلق وقد نكحت ولم يسم مهر المتعة وأن أصبت فلها مهر مثلها فلما كان هذا كما  
وصفت لم يجز أبدا أن يفسد النكاح من جهة المهر بحال أبدا فإذا نكحت ما به مجهول أو مهر حرام  
البيع في حاله التي نكحت ما فيها وأحرام بكل حال قال ذلك كله سواء وعقد النكاح ثابت والمهر باطل  
فلها مهر مثلها أن طلقها قبل أن يدخل بها لأنها ممت مهر وان لم يجز بأنه معلوم حلال ولم يجل لانها لم ترد  
نكاحه بالمهر وذلك مثل أن ينكح بمرقة لم يدوس صلاحها على أن يدعها إلى أن تلغ فيكون لها مهر مثلها  
وتكون الثمرة لصاحبها لأن بيعها في هذه الحال لا يجل على هذا الشرط ولو نكحت ما على أن تقطعها  
حينئذ كان النكاح جائزا فإن تركها حتى يفسد صلاحها فهي لها وهو متطوع ومضى قام عليها بقطعها  
فعلينا أن تقطعها في أي حال قام عليها قال ولو نكحت ما به مجهول أو مهر حرام باطل ولها  
مهر مثلها وكذلك إن نكحت ما به مجهول أو مهر حرام باطل ولها مهر مثلها ولا يجوز ما راضا عليه فلها  
ما راضا عليه وإنما يكون لها ما راضا عليه بعد ما يعرفان مهر مثلها ولا يجوز ما راضا عليه أبدا  
الإلزام يعرفان مهر مثلها ولو فرض لها ما راضا عليه غيره أو لم يفرض لها ما راضا عليه فكذلك يكون ذلك لها  
لو ابتدأ بالفرش لها ولو أقول لها أبدا الحكمي ولكن أقول لها مهر مثلها إلا أن تنسا أن تنراضا فلا عرض  
لكا فبما أرضعت عليه أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن الأشعث بن قيس سجد رجل  
فسأى امرأته فأعجبته قال فتوفي في الطريق فخطب الأشعث بن قيس فأبته أن تزوجه إلا على حكمها  
فتزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم فقال أحكمي فقالت أحكم فلا ناؤا فلا نارقين كانوا لا يسم  
بإلادة فقال أحكمي غيره فلا نؤا في عمر فقال بأمر المؤمنين بجز ثلاث مرات فقال ما هن قال عشقت امرأة  
قال هذا ما لا أعلم قال تزوجها على حكمها ثم طلقها قبل أن تحكم قال عمر امرأته أم المؤمنين (قال  
الشافعي) يعني عمر لها مهر امرأته أم المؤمنين ويعني من نساها والله تعالى أعلم وما قلت أن لها مهر امرأة

من نسائها ما لا أعلم فيه اختلافاً وبشبه أن يكون الذي أراد عمر والله تعالى أعلم ومتى قلت لها مهر نسائها فاعلم أني أخواتها وعامتها وبنات أعمامها نسائه عصبتها وليس أمها من نسائها وأغنى مهر نسائه بلدها لأن مهر البلدان يختلف وأغنى مهر من هو في مثل شبابه وعقلها وأدبها لأن المهر يختلف بالشباب والهشمة والعقل وأغنى مهر من هو في مثل بصرها لأن المهر يختلف بالبصر وأغنى مهر من هو في جمالها لأن المهر يختلف بالجمال وأغنى مهر من هو في صراحتها لأن المهر يختلف بالصراحة والهيمنة وبكرها كانت أو ثيباً لأن المهر يختلف في الإكبار والثيب قال وإن كان من نسائها من تتكبر بتقدمها أو ينقصها أو يعرض أو ينقص عرض جعلت صداقها نقداً كله لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدين لأنه لا يعرف قدر التقدمين الذين وإن الدين إنما يكون برضامن يكون له الدين فإن كانت لانسائه لها مهر أقرب النساء منها شباهها فيها وصفت والنسب فإن المهر يختلف بالنسب ولو كان نسائها نيكين إذا نكحن في عشرين خففت المهر وإذا نكحن في الغرياء كانت مهرهن أكثر فرضت عليه المهر لأن من عشرينها كمهر نسائها في عشرينها وإن كان غريباً كمهر الغرياء

(الاختلاف في المهر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا اختلف الرجل والمرأة في المهر قبل الدخول أو بعده وقبل الطلاق أو بعده فقال نكحتني على ألف وقالت بل نكحتني على ألفين أو قال نكحتني على ألفي وعبد وقالت بل نكحتني على دار بعينها ولا يبيعه بينهما تحالفاً وأبدأ بالرجل في اليمين فإن حلف أحلفت المرأة فإن حلفت جعلت لها مهر مثلها فإن دخل بها فاقها مهر مثلها كلاً وإن كان طفلها ولم يدخل بها فاقها نصف مهر مثلها وهكذا إذا اختلف الزوج وأبو الصبية البكر أو سيدة الأمة وهكذا إن اختلف وورثة المرأة وورثة الزوج بعد موتها أو وورثة أحدهما والآخر بعد موته قال ولو اختلف في دفعه فقال قد دفعت البتة صدقاً وقالت قد دفعت إلى شيء أو اختلف أبو البكر الذي بلى مالها أو سيدة الأمة فقال الزوج قد دفعت البتة صدقاً ابتكراً قال لا ابتكراً يدفعه فالقول قول المرأة أو قول أبي البكر وسيدة الأمة مع أعمامهم وسواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها وأما ثيب المرأة أو رجلاً أو كاتحين ولورثتها في ذلك ما لم يافى حياتهما وسواء عرف الصداق أو لم يعرف أن عرف فلها الصداق الذي يتصدقان عليه أو تقومه بيته فإن لم يعرف ولم يتصدقوا ولا يبيعه تقوم بتحالفان كاتحين وورثتهما على العلم أن كاتمين وكان لها صداق مثلها لأن الصداق حق من الحقوق فلا يزال الباقر الذي له الحق أو الذي إليه الحق من ولي البكر الصبية وسيدة الأمة بما يرى الزوج منه قال ولو اختلفا فيه فأقامت المرأة البينة بأنه أصدقها ألفين وأقام الزوج البينة أنه أصدقها ألفاً لم تكن واحدة من البينتين أو من الأخرى لأن بينة المرأة تشهد بألفين وبينة الرجل تشهد بألف قدمه لهما العقد فلا يجوز والله تعالى أعلم عندى فيها إلا أن يتحالفاً ويكون لها مهر مثلها فيكون هذا كصداقهما على المبيع الهالك واختلافهما في الثمن أو القرعة فإنهما خرج سهمه حلف أحد تشهد به ويحقي وأخذت بيته (قال الشافعي) بعد الشهادة متضادة ولها صداق مثلها كان أكثر من ألفين أو أقل من ألفين أو به بأخذ الشافعي قال ولو تصادقا على الصداق أنه ألف فقال دفعتهما خسمائة من صداقها فأقرت بذلك أو قامت عليها بيانية وقالت أعطيتنيهاية وقال بل صداق فاقول قوله مع عينه وهكذا إذا دفع الباع بعد افعال قد أخذت منه مبيعاً صدقاً وقالت بل أخذته منك هبة فاقول قوله مع عينه ويحلف على البيع وإذا سلمت كان حياً وقبضته كان ميتاً ولو تصادقا أن الصداق ألف فدفع لألفين فقال ألف صدق وألف وديعة وقالت ألف صدق وألف هبة فاقول قوله مع عينه وله عندها ألف وديعة وإذا أقرت أن قد قبضت منه شيئاً فقد أقرت بحاله وإذا دعت ملكه بغير ما قال فاقول قوله في ماله قال وإذا نكح الصغيرة أو الكبيرة البكر التي بلى أبوها بضعة ما لم يفسد دفع إلى أبيها صداقهما فهو برأته من الصداق وهكذا الثيب التي بلى أبوها مالها وهكذا إذا دفع صداقها إلى من بلى

فكانت فهن أمهات أو ابتهاجن عليها وإن كانت تدعى الرضاع لم يحزنها أمهات ولا أمهاتهن ولا ابتهاجن ولا نسائها ويجوز في ذلك شهادة التي أرضعت لاه ليس لها في ذلك ولا عليها ما تدر به شهادتها (قال المرنزي) رحمه الله وكيف تجوز شهادتها على فعلها ولا تجوز شهادة أمهات وأمهاتهن وبناتهن فهن في شهادتهن على فعلها أحوزن في القياس من شهادتهن على فعل نفسها (قال الشافعي) رحمه الله ويوقن حتى يشهد أن قدر صرع المولود خمس رضعات يخلص كلهن إلى جوفه وتسعهن الشهادة على هذا لأنه ظاهر عليهن وذكرته السوداء أنها أرضعت رجلاً وامراً تناكها فسأل الرجل التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأعرض فقال وكيف وقد سزعت السوداء أمها قد أرضعتمك (قال الشافعي) أعراضه صلى الله عليه وسلم



مالها من غير الاباء فهو براعة من الصدق واذا دفع ذلك الى الاب لابنته الشب التي تلي نفسها والبركر الرشيدة البالغ التي تلي ماله ادون ابها والى احد من الاولاد لابي المال فلا براعة من صداقتها والصدق لازم بحاله وينبع من دفعه اليه بالصدق عا دافع اليه واذا وكلت المرأة التي تلي ماله ارجلا من كان يدفع صداقتها اليه دفعه اليه الزوج فهو برى عنه

**(الشرط في النكاح)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل النكاح على البركر أو الشب التي تلي ماله نفسها أو لاتبه فانتهى النكاح غير انتهى الصدق ولو نكحها بألف على أن لا يها إلا الف فالنكاح ثابت ولها مهر مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين من قبل أنه نكاح جائز عقد فيه صداق فاسد وجب في أصل العقد ليس من العقد ولا يجب بالعقد ما لم يجعله الزوج للزوجة فيكون صداقا لها فإذا أعطاه الأب فاعا أعطاهم بحق غيره فلا يكون له أن يأخذ بحق غيره ولو كان هبة لم تجز الا مقبوضة وليس للزوجة المهر مثلها ولو كانت البنت ثيبا وتكر بالاب فرفضت قبل النكاح أن ينكحها بألفين على أن يعطي أباه أو أخاهم همما ألفا كان النكاح جائزا وكان هذا في كيلها منها لا يها بالألف التي أمرت بدفعها اليه وكانت لا لافان لها ولها الخيار في أن تعطيا أباه أو أخاه هبة لهما أو منهما لهما لا يها به لم يقبض أو وكاله قبض ألف فيكون لهما الزمعة في الوكالة وانما فرق بين البركر والشب إذا كانتا بليان أموالهما أو لا يلبسها أن التي تلي ماله ما ينمى يجوز لهما ما صنعت في ماله من ترك ولو هبة الأثرى أن رجلا باع من رجل عبدا بألف على أن يعطيه خمسمائة وآخر خمسمائة كان جائزا وكانت الخمسمائة أحالة منه لا آخر بها أو وكاله والبركر الصغيرة والشب التي تلي ماله لا يجوز لهما في ماله ما صنعت قال ولو انعقدت عقدة النكاح بأمر التي تلي أمرها مهر رضىته ثم شرط لها بعد عقدة النكاح شيئا كان له الرجوع عليه وكان الوفاء أحسن لو رضى ولو كان هذا في التي تلي ماله كان هكذا إلا أنه إن كان نقص التي تلي ماله شيا من مهر مثلها بلغ مهر مثلها لم يضر مهرها أو وضع منه كان على زوجها أن يلحقها بمهر مثلها ولا يرجع به على الأب وكان وضع الأب من مهرها باطلا كما يكون هبه ماله أو المهر باطلا وهكذا إذا رآه ولدا وهكذا لو كانت تلي ماله فكن ما صنع غير أمرها ولو نكح بكر أو ثيبا بأمرها على ألف على أن لها أن تخرج متى شئت من منزل وعلى أن لا تخرج من بدنها وعلى أن لا ينكح عليها ولا يتسرى عليها أو أي شرط ما شرطه عليه مما كان له إذا انعقد النكاح أن يفعله وبعنه ما منه فالنكاح جائز والشرط باطل وإن كان انتقصها بالشرط شيئا من مهر مثلها فلها مهر مثلها وإن كان لم ينقصها من مهر مثلها بالشرط أو كان قد زادها عليه وزادها على الشرط أبطل الشرط ولم أحصل لها الزاد على مهر مثلها ولم رد دعائها مهر مثلها فساد عقد المهر بالشرط الذي دخل معه الأثرى لو أن رجلا اشتري عبدا بدينار وزق جرفه برب العبد أن يأخذ المائة وبطل الزق الجرف لم يسكن ذلك لأن البئن انصفه على ما يجوز وعلى ما لا يجوز فبطل ما لا يجوز وما يجوز وكان له قيمة العبدان مات في يد المشتري ولو اصدقها لفاعلي أن لا ينكح عليها وعلى أن لا ينكحها وعلى أن لا ينكحها على ما صنع بها كان الشرط باطلا وكان له أن كان صداق مثلها أقل من ألف أن يرجع عليها حتى يصيرها إلى صداق مثلها لا يها شرط له ما ليس له فزادها مما طرح عن نفسه من حقها فأبطل حصص الزاد من مهرها وردتها إلى مهر مثلها فان قال قائل فلم لا تجز عليه ما شرط لها وعليها ما شرط له قيل ردت شرطها إذا بطل له ما جعل الله لكل واحد ثم ما جعل الله صلى الله عليه وسلم وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما لرجال بشرطون بشرط الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولو كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق فاعا الوالدين أعق فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى إذا كان في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

يشبه أن يكون لم يرها شهادة تزني وقوله وكيف وقد زعت السوداء أنهم أفاد أرضعتك

يشبه أن يكمره أن يقسم معها وقد قيل انها أخته من الرضاعة وهو معنى ما قلنا تتركها ورعا لاحكام ولو قال رجل هذه أختي من الرضاعة أو قالت هذا أختي من الرضاعة وكذبته أو كذبها فلا يحل لأحدهما من أن ينكح الآخر ولو أقر بذلك بعد عقد نكاحها فرق بينهما فان كذبته أخذت نصف ماسمي لها ولو كانت هي المدعية أقتبته أن يتق الله ويدع نكاحها بطلقة لتحل بهالغيره إن كانت كاذبة وأخلفه لها فان نكح حلقت وفرت بينهما

### (باب رضاع الخنثى)

(قال الشافعي) رحمه الله أن كان الأثلب من الخنثى أنه رجل نكح امرأه ولم ينزل فتكحه رجل فاذا تزول له لبن فأرضع به صبيا لم يكن رضاعا بحرم وإن كان

وسلم خلافه فان قال قائل ما الشرط للرجل على المرأة والمرأة على الرجل مما يبطله بالشرط خلاف  
 لكتاب الله أو السنة أو أمر أجمع الناس عليه قبله ان شاء الله تعالى أحل الله عز وجل للرجل أن ينكح  
 أربعاً وما ملكك عنده فإذا شرط عليه أن لا ينكح ولا يتسرى حطرت عليه ما وسع الله تعالى عليه وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم وما تطوعوا وزوجها شاهد إلا بأذنه فجعل له منعها  
 ما يقر بها إلى الله اذ لم يكن فرضاً عليها العظيم حقها عليها وأوجب الله عز وجل له الفضيلة عليها ولم يختلف  
 أحد علمه في أن له أن يخرج جهنم بلد إلى بلد وعنه جهنم الخروج فإذا شرطت عليه أن لا يخرجها من الخروج  
 ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها قال الله تبارك وتعالى فواحدة أو ما ملكك أجمعاً كذلك أدنى  
 أن لا تفعلوا فدل كتاب الله تعالى على أن على الرجل أن يقول امرأه وديت عليه السنة فإذا شرطت عليها  
 أن لا ينفق عليها أبطل ما جعل لها وأمر بعشرتها بالمعروف ولم يمنع له ضربها إلا بحال فإذا شرطت عليها  
 أن له أن يعاشرها كدف شاة وأن لا شيء عليه فيما نال منها فقد شرط أنه أن يأتي منها ما ليس له فهذا أبطلنا  
 هذه الشروط وما في معناها وجعلنا لها مهر مثلها فان قال قائل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
 قال ان أحق ما فيشر به من الشروط ما استحلل به الفروج فهكذا أنقول في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
 وسلم أنه اتعاقب من الشروط ما بين أنه جائز ولم يندلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه غير جائز  
 وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام المسلمون على شروطهم إلا بشرطاً حلالاً وحراماً وحرم حلالاً ومفسراً  
 حديثه يدل على جلته

(ما جاء في عقول المهر) (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وان طلقوهن من  
 قبل أن تسوهن وقد فرضت لهن فريضة الآية (قال الشافعي) فجعل الله تعالى للمرأة شيئاً وأوجب لها  
 من نصف المهر أن تعفو وحصل الذي يلي عقدة النكاح أن يعفو وذلك أن ينعم لها المصدق فيدفعه أن لم  
 يكن دفعه كاملاً ولا يرجع بنصفه ان كان دفعه وبين عندي في الآية أن الذي يدمع عقدة النكاح الزوج  
 وذلك أنه اتعاقبوه من له ما يعفوه فلماذا ذكر الله جل وعز عفوها ما ملكك من نصف المهر أشبه أن يكون  
 ذكر عفوماله من جنس نصف المهر والله تعالى أعلم وحض الله تعالى على العفو والفضل فقال عز وجل  
 وأن تعفوا أقرب بالتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال الذي  
 يدمع عقدة النكاح الزوج (قال الشافعي) وأخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن  
 جعفر بن المسور عن واصل بن أبي سعيد عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة ولم يدخل بها  
 حتى طلقها فأرسل إليها المصدق فأما قبله في ذلك فقال أنا وأولي العفو أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن  
 ابن سيرين قال الذي يدمع عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن  
 سعيد بن جبير أنه قال الذي يدمع عقدة النكاح الزوج أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب  
 أنه قال هو الزوج (قال الشافعي) والمخاطبون بأن يعفون يجوز عفوفهم والله تعالى أعلم الأحرار وذلك  
 أن العبيد لا يكون شافوا كانت أمة عند حف عفتها عن بعض المهر أو المهر لم يجز عفوها وذلك أنها لا  
 تخلت نفسها أتعافى مولاها ما ملك بسببها ولو عفا المولى جاز وكذلك العبدان عفا المهر كله وإن رجع  
 بنصفه لم يجز عفوه وإذا عفا مولا ما عفاه لان مولا ما ملك لخال (قال الشافعي) فأما أبو البكر يعفو  
 عن نصف المهر فلا يجوز ذلك له من قبل أنه عفا عما لا ملك وما ملكه فملكه ابتنه ألا ترى أنه لو وهب مالا  
 لثمة غير المصدق لم يجز هبته فكذلك إذا وهب المصدق لم يجز هبته لأنه مال من مالها وكذلك أوز الزوج  
 لو كان الزوج محجوراً عليه فعفا عن نصف المهر الذي له أن يرجع به لم يجز عفواً به لانه مال من ماله هبته  
 وليس له هبة ماله قال ولا يجوز العفو إلا بالع حرشيد يلى مال نفسه فان كان الزوج بالغاً ومحجوراً عليه  
 فدفع المصدق ثم طلقها قبل الميسر فعفا نصف المهر الذي له أن يرجع كان عفوه باطلاً كما تكون هبة

الأغلب أنه امرأه فقول له  
 لين من نكاح أو غيره  
 فأوضح صبيحاً وموان كان  
 مشكلاً فله أن ينكح  
 بأيهما شاء وبأيهما نكح  
 به أولاً أجزته ولم يجعل  
 له ينكح بالآخر

(وجوب النفقة

للزوجة)

من كتاب النفقة ومن  
 كتاب عشرة النساء  
 ومن الطلاق ومن  
 أحكام القرآن ومن  
 النكاح مسائل  
 مسائل مالت

(قال الشافعي) رجه  
 الله تعالى قال الله عز  
 وجل ذلك أدنى أن لا  
 تفعلوا أي لا ينكح من  
 تفعلون (قال) وفيه  
 دليل على أن على الزوج  
 نفقة امرأته فأخب أن  
 يقتصر الرجل على  
 واحدة وان أبيع له  
 أكثر وجاءت هندية إلى  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله ان  
 أبي سفيان رجل  
 شحيح وأنه لا يعطيني ما  
 يكفيني وولدي الأما  
 أخذت منه سر أوهولا

حاله سوى الصداق وكذلك لو كانت المرأة بكر لا يجوز لها هبة ماله ولا لوليها هبة أموالها ولو كانت  
بكر بالغة رشيدة غير محجور عليها نفقت بازعوفها انما ينظر في هذا الى من يجوز امره في ماله وأجيز عقوه  
وأردع قوم لا يجوز امره في ماله والعقوبة كما وصفت وهو اراء فاذ لم تقبض المرأة شيئا من صداقها  
فعتته حاز عقوها لانه قابض لما عليه فبكر أمه ولو قبضت الصداق أو نصفه فقالت قد عفوت لك عما  
أصديقتني فانه ردته اليه حاز العقو وان لم ترده حتى ترجع فيه كان لها الرجوع لانه غير قابض ما وهبته له  
ولا معنى لبرائها من شيء ليس لها عليه ولو كانت على التام على عقوه فهل في ذلك ما يمكن عليها غرمه  
الا أن تشاء ولو ماتت قبل أن تدفعه اليه لم يكن على ورثتها أن يعطوا ما به وكان مالا من مالها برزوه قال  
وما كان في يدك واحد منهما فعفا الذي هو له كان عقوه جائزا وما لم يكن له في يده فعفا الذي هو له فهو بالخيار  
في اتعانه والرجعة فيه وحسبه واتعانه ودفعه أحب الى من حسبه وكل عطية لا تجب على أحد فهي بفضل  
وكالهما محمود غروب فيه والفضل في المهر لانه مخصوص حصص الله تعالى عليه قال واذا انكح الرجل المرأة  
بصداق قوهيته قبل قبض الصداق أو بعده أو قبل الطلاق أو بعده فذلك كله سواء والهبة جائزة وان كانت  
الهبة قبل الطلاق لم تملكها فأراد أن يرجع عليها بنصف الصداق فلا يجوز فيها الا واحد من قولين أحدهما  
أن يكون العقو ابراءه بماله عليه فلا يرجع عليها بشئ قدمه له عليها ومن قال هذا قال لم يجز عليها شئ  
لا من قبل ما كان لها عليه ببراءة منه قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه والثاني أنه لا يرجع  
عليها بنصفه كان عقوها قبل القبض أو بعد القبض والدفع اليه وذلك أنه قدمه له عليها ببراءة الوجه الذي  
وجب لها عليه واذا انكح الرجل المرأة التي يجوز امرها في ماله بائنا غير مسمى أو بصداق فاسد فأبراءه  
من الصداق قبل قبضه فالبراءة باطلة من قبل أنها أبراءته بماله لم يملكه كما وجب لها منه ولو سعى لها مهرا  
جائزا فرفضته ثم أبراءته منه فالبراءة جائزة من قبل أنها أبراءته بما عرفت ولو سعى لها مهرا فاسدا فرفضته ولم  
تقبضه فأبراءته منه أو ردته عنه ان كانت قبضته كانت البراءة باطلة وترده بكل حال ولها صداق مثلها فاذا  
عليه فأبراءته منه كانت براءتها جائزة الا ترى أن رجلا لو قال لرجل قد صدقت في بدي مال من وجه فقال  
أنت منه بري لم يبرأ حتى يعلم المالك المال لانه قد برئ منه على أنه درهم ولا يبرئ له لو كان أكثر قال ولو  
كان المهر صحيحا معلوما لم تقبضه حتى يطلقها فأبراءته من نصف المهر الذي وجب لها عليه كانت البراءة جائزة  
ولم يكن لها أن ترجع بشئ بعد البراءة ولو كانت لم تقبضه ولكنها ألتها عليه ثم أبراءته كانت البراءة باطلة  
لأنها أبراءته بما ليس لها وما ملكه لغرمها ولو كانت ألتها عليه بأقل من نصف المهر ثم أبراءته من نصف  
المهر جازت البراءة مما بقى عليه ولم تجز بما ألت به عليه لانه قد خرج منها التي غرمها فأبراءته بما ليس لها  
عليه ولا تملكه فعلى هذا الباب كله وقايته

(صداق النبي بعينه فوجدهم عيا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا صدق الرجل المرأة عبدا

بعينه فوجدهم بعينه أصغيرا أو كبيرا برئ من مثله كالبيع كان له ارده بذلك العيب وكذلك لو أصدقها  
أياها مالا لم يدفعه اليها حتى حدث به عيب وكذلك كل ما أصدقها اياه فوجدهم بعينه أصغيرا أو حدث به في يد  
الزوج قبل قبضه اياه عيب كان له ارده بالبيع وأخذ من عياله شاة فان أخذته معيالا لشيء لها في  
العيب وان ردته رجعت عليه بهر مثلها لأنها اتعنا بعهدهم فلما انتقض البيع فيه باختيارها الراد  
كان لها مهرا مثلها كما يكون لها لو اشتريته منه بن الرجوع بالثمن الذي قبض منها وهكذا لو أصدقها  
إياه ولم تره فاخترت عند رتبته رده كان الجواب فيها هكذا الاختلاف قال وان أصدقها عبدا لا يملكه  
أو مكرتبا أو حرا على أنه عبده أو ادرا الغريم ثم ملك الدار والعبد قلها في هذا كما بهر مثلها قال وكذلك  
المكاتب لا يباع والحرا لا يملك فلو عكف واحد من هذين بحال والعبد لا يملكه والدار وقع التكاس ولا سبيل له  
عليه ولو سلمه سيدها وسلم الدار لم يكن لها كمالا بعهدها عبدا أو ادرا لا يملكها ثم سلمها لملكها لا يجوز البيع

يعلم فهل على في ذلك  
من جناح فقال صلى  
الله عليه وسلم خذى  
ما بينك وبينك  
بالمعروف وبما عرفت  
الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله  
عندي دينار قال أنفقه  
على نفسك قال عندي  
آخر قال أنفقه على  
وليك قال عندي آخر  
فقال أنفقه على أهلي  
قال عندي آخر قال  
أنفقه على خادمك قال  
عندي آخر قال أنت  
أعلم قال عبد المقتري  
ثم يقول أبو هريرة إذا  
حدث بهذا الحديث  
يقول وليك أنفق على  
الى من تكفى وتقول  
زوجك أنفق على  
أولادك ويقول  
خادمك أنفق على أوعى  
(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى في القرآن  
والسنة بيان أن  
على الرجل مالا غنى  
بما أنه غنى من نفقة  
وكسوة وخدمة في الحال  
التي لا تقدر على مالا  
صلاح لبسها  
من زمانة ومروض الابه  
(وقال) في كتاب عشرة  
النساء يحتل أن يكون

عليه لخادمها نفقة اذا كانت ممن لا يتخدم نفسها وقال فيه أيضا اذا لم يكن لها خادم فلا يسبب أن يعطيها خادما ولكن يجبر على من يصنع لها الطعام الذي لا تصنعه هي ويدخل عليها ما لا يخرج لادخاله من ماء وما يصلحها ولا يجاوز به ذلك (قال المزني) قد أوجب لها في موضع من هذا النفقة خادم وقاله في كتاب النكاح املاء على مسائل مالك المجموعة وقاله في كتاب النفقة وهو بقوله

أولى لأنه لا يختلف قوله أن عليه أن يزك عن خادمها فكذلك ينفق عليها قال المزني رحمه الله ومما يؤكده ذلك قوله لو أراد أن يخرج عنها أكثر من واحدة

(١) قوله فكل من زوج رجلا امرأته قوله على أن صدق كل واحدة الخ كذا في الأصول وفيه سقط ظاهر فيصر كسبه مصححه

ولو أصدقها عبد نصفه حاز الصدق وجبرتها اذا احادها بأقل ما تنفع عليه الصفة على قبضه منه قال وهكذا لو أصدقها حافظة أو زبيبا أو خلا نصفه أو إلى أجل كان جائزا وكان عليها اذا احادها بأقل ما يقع عليه اسم الصفة أن تقبله ولو قال أصدقك كل مل هذه الجرة خلا والخل غير حاضر لم يجز وكان لها مهر مثلها كالأشترى مل هذه الجرة خلا والخل غائب لم يجز من قبل أن الجرة قد تنكسر فلا يدري كم قدر الخلل وانما يجوز بيع العين ترى والغائب المكمل أو الموزون بكيل أو ميزان يدرك علمه فيجبر عليه المتبايعان قال ولو أصدقها رجلا أفسال هذه المرأة خلا فنكحته على الجبر ارجعها فما أوعى ما في الجرة فإذا فيها خل كان لها الخيار اذا رآته وأفيا أو ناقصا لانها لم تره فان اختارته فهو لها ان ثبت حديث خبر الروبة وان اختارت رده فلهما عليه مهر مثلها ولو وجدته خراجعت عليه بمهر مثلها لانه لا يكون لها أن تلك الجرة وهذا يسع عن الخل كالأول أصدقها رجلا كان لها مهر مثلها قال ولو أصدقها دارا لم ترها على أنها بالخيار فما أصدقها ان شئت أخذته وان شئت رده أو شرط الخيار لنفسه كان النكاح جائزا لان الخيار انما هو في الصداق لا في النكاح وكان لها مهر مثلها ولم يكن لها أن تلك العبد ولا الدار ولو اصطبلها على العبد والدار لم يجز الصلح حتى يعلم كم مهر مثلها فأنخذبه أو ترضى أن يقرض لها ميرا فتأخذ بالقرض لا بقية مهر مثلها الذي لا تعرفه لانه لا يجوز زاليع الابن يعرفه البائع والمستري معا لا أحد همدون الآخر ولا يسبه هذا أن تنكحه بعد نكاحها صحيفا فذلك العبد لان العقد وقع وليس لها مهر مثلها فيكون العبد مسيحا به مجهولا وانما وقع بالعبد وليس لها غيره اذا صرح ملكه قال ولو أصدقها عبد اقضته فوجدته بعبا وحدث به عندها عيب لم يكن لها رده الآن بشاء الزوج ان يأخذ بالعيب الذي حدث به عندها ولا يكون له في العيب الحادث عند هائئى ولها أن ترجع عليه بما نقصه العيب وكذلك لو أعقته أو كاتبته رجعت عليه بما نقصه العيب

### (كتاب الشغار)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن تزوج الرجل ابنته الرجل على أن تزوجه الرجل الآخر ابنته وإس بينهما صداق (قال الشافعي) لا أدري تفسير الشغار في الحديث أو من ابن عمر أو نافع أو مالك وهكذا كما قال الشغار (١) فكل من زوج رجلا امرأته إلى أمرها ولا ينفق الأب البكر والأب وغيره من الأولياء لامرأة على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى فهو الشغار أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام (قال الشافعي) فإذا أنكر الرجل ابنته أو المرأة ابلي أمرها من كانت على أن تنكحه ابنته أو المرأة ابلي أمرها من كانت على أن صدق كل واحدة منهما بضع الأخرى ولم يسلم واحدة منهما صدق فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يخل النكاح وهو مفسوخ وإن أصاب كل واحد منهما فكل واحد منهما مهر مثلها وعليها العدة وهو كالنكاح الفاسد في جميع أحكامه لا يختلفان (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل ابنته الرجل أو المرأة ابلي أمرها على أن تزوجه الرجل ابنته أو المرأة ابلي أمرها على أن صدق احداها كذا الشيء يسميه وصداق الأخرى كذا الشيء يسميه أقل أو أكثر وعلى أن يسي احداها صداق أو لم يسم الأخرى صداقا أو قال لا صدق لها فلا يس هذا بالشغار المسمى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها اذا دخل بها أو ماتت أو مات عنها ونصف مهر مثلها ان طلق قبل أن يدخل بها (قال الشافعي) فان قال قائل فان عطاها وغيره يقولون يثبت النكاح ويؤخذ لكل واحدة منهما مهر مثلها فلم تقله وان

أخرجهن (قال الشافعي) وينفق المكاتب على ولده من أمته وقال في كتاب النكاح ولو كانت امرأته مكاتبه وليست كتابتها واحدة ولا مولاهما واحدا وولده في الصك كناية أولاد فنفقهم على الأم لئلاها أحق بهم ويعتقون بعقدها وليس على العبد أن ينفق على ولده من امرأة حرة ولا أمة

(قادر النفقة)

من ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رجة

الله عليه النفقة نفقات

نفقة الموضع ونفقة

المقر قال الله تعالى

لنفق زوجة من سعة

ومن قدر عليه رزقه

الآية فأما ما يلزم المقر

لامرأته أن كان الأغلب

يلبسها أنها لا تكون

الاعطومة عالا وتادما

واحدا بما لا يقوم بدن

على أقل منه وذلكم

عبد النبي صلى الله عليه

وسلم في كل يوم من

طعام البلد الأغلب

فيها من قوتها

تقول يثبت النكاح بغير مهر ويثبت بالمهر الفاسد وتأخذ مهر منهلها كثيرا في الشغار أن يكون المهر فيه فاسدا أو يكون بغير مهر قيل له أن الله عز وجل أن النساء حرمات إلا بما أحل الله من نكاح أو ملأ عين فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل كيف النكاح الذي يحل فن عقد نكاحا كما أمره الله تعالى ثم رسله صلى الله عليه وسلم وأعد نكاحا لم يحرمه الله سبحانه وتعالى ولم ينع عنه رسله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ثابت ومن نكح بكاهي رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عاص بالنكاح الآثم غير مؤخذ أن شاء الله تعالى بالعصية أن أتاهما على جهالة فلا يحل المحرم من النساء المحرم من النكاح والشغار يحرم بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهكذا كل ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من نكاح لم يحل به المحرم وهذا اقتضى الشفعة ونكاح المحرم وما نهى عنه من نكاح ولهذا اقتضى البيع الفاسد لا يحل به فرج الأمة فإذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النكاح في حال فعد على نهيه كان مقسوما لأن العقد لهما كان بالنهي ولا يحل العقد المنهي عنه محرما (قال الشافعي) ويقال له أنما أجزأ النكاح بغير مهر لقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم يسهوا أو تفرضوا لهن فريضة الآية فلما أثبت الله عز وجل الطلاق دل ذلك على أن النكاح ثابت لأن الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت فأجزأ النكاح بلا مهر ولما أجازته الله سبحانه وتعالى بلا مهر كان عقد النكاح على شيئين أحدهما نكاح والآخر ما عاك للنكاح من المهر فلما جاز النكاح بلا مهر تخالف السيوغ وكان فيه مهر مثل المرأة إذا دخل بها وكان كليويع الفاسدة المسئلة يكون فيها قيمتها كان المهر إذا كان فاسدا لا يفسد النكاح ولا يمكن في النكاح بلا مهر ولا في النكاح بالمهر الفاسد نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرمه بنهيه كما كان في الشغار فأجزأ ما جاز الله عز وجل وما كان في معناه أذ لم ينه رسول الله صلى الله عليه وسلم منه عن شيء علمناه ورددنا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان هذا الواجب علينا الذي ليس لنا ولا أحد عقل عن الله جل وعلا شيئا علمناه غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عابد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا نكح امرأة على حكمهم طلقها فاحسبتم رقيقا من بلاده فأبى ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال امرأته من المسلمين (قال الشافعي) أحسبه قال يعني مهر امرأته من المسلمين

(نكاح المحرم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبد الله أرا أن زوج طلحة بن عمر بن شبيب بن جبير فأرسل إلى أبيان بن عثمان لبعض ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه أباان وقال سمعت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نسكح المحرم ولا نسكح ولا يخطب وأخبرنا ابن عينة عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبيان بن عثمان عن عثمان بن النسي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بأرافع مولاه ورجلا من الأنصار فزوجهما بمينة بنت الحارث وهو بالمدية قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن يزيد بن الأصم وهو ابن أخت ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سلة الأموي عن اسمعيل بن أمية عن ابن المسيب قال وهم الذي روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نسكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن مطر عن أبيه أن أبا طر فافزوج امرأته وهو محرم فردع بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا نسكح المحرم ولا نسكح ولا يخطب على نفسه ولا على غيره (قال الشافعي) لا يلبس محرم

وعقده تكاح لنفسه ولا تغيره فان زوج المحرم في احرامه وكان هو الخاطب لنفسه أو خطب عليه حلال  
 بأمره فسواء لأنه هو الشايع ونكاحه مفسوخ وهكذا المحرمة لا تزوجها حرام ولا حلال لأنها  
 المتزوجة وكذلك لو زوج المحرم امرأة حلالاً أو ولها حلال فوكل ولها حرام فزوجهها كان السكاح  
 مفسوخاً لأن المحرم عقد النكاح قال ولا بأس أن يشهد المحرمون على عقد النكاح لأن الشاهد  
 ليس بناكم ولا منكم ولو توفي رجل أن خطب امرأة محرمة كان أحب إلى ولا أعلم يرضى عليه خطبتها  
 في احرامها لأنها ليست بعقده ولا في معناها ومتى خرجت من احرامها حالها أن تنكح وقد تكون معتبرة  
 فيكون لها النكاح من احرامها بان يجعل الطواف وحاجة فيكون لها ذلك بان تجعل الزبارة يوم النحر  
 فطواف والمعتدة ليس لها أن تقدم النكاح من عدتها ساعة (قال الشافعي) فأى نكاح عقده محرم  
 لنفسه أو محرم لغيره فالتكاح مفسوخ فاذا دخل بها فأصابها فلهما مهر مثلها لا مسمى لها هو يفرق بينهما  
 وله أن يخطبها اذا حلت من احرامها في عدتها منه ولو توفي كان ذلك أحب إلى لأنها وان كانت تعقد من  
 مائة فأكثر تعقد من مائة فأقل قال وليس لغيره أن يخطبها حتى تنقض عدتها منه فان نكحها هو فمضى  
 عنده على ثلاث تطلاقات لان الفسخ ليس بطلاق وان خطب المحرم على رجل وولى عقده نكاحه حلال  
 فالتكاح جائز إنما أجزأ النكاح بالعقد وأكره للمحرم أن يخطب على غيره كما ذكره أن يخطب على نفسه  
 ولا تقسم عصيته بالخطبة إنكاح الحلال وإنكاحه طاعة فان كانت معتبرة أو كان معتقاً لم ينكح واحداً  
 منهما حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويأخذ من شعره فان نكح قبل ذلك فنكاحه مفسوخ  
 فان كانت أو كانا جنيين لم ينكح واحدهما حتى يري ويحلق ويطوف يوم النحر أو بعده فانهما نكح  
 قبل هذا فنكاحه مفسوخ وذلك أن عقد النكاح كالجماع حتى لم يجل للمحرم الجماع من احرام لم يجعل له  
 عقد النكاح وإذا كان النكاح في احرام فليس يجرئه النكاح فيه كالأبيرة في احرام الصبي وان  
 كان النكاح محصراً بعد ولم ينكح حتى يحل وذلك أن يحلق ويغفران كان محصراً بعرض لم ينكح حتى  
 يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وأصل هذا أن ينظر إلى عقد النكاح فان كان قد حل للمحرم منهما الجماع  
 فأخبره وان كان الجماع لم يجل للمحرم منهما حرمة احرامها بطله (قال الشافعي) ويراجع المحرم امرأته  
 ويراجع المحرمه زوجها لان الرجعة ليست بائناً على اتمامها ولا يفسد نكاح كان صحيحاً  
 إلى الزوج اصلاحه دون المرأة والاولا وليس فيه مهر ولا عوض ولا يفسد الرجوع نكاح (قال الشافعي)  
 فويستري المحرم الجارية للجماع والخدمة لان الشراء ليس كالنكاح المنهي عنه كما يستري المرأة وولدها  
 وأمه وأخواتها ولا ينكح هؤلاء معاً لان الشراء ملك فان كان يحل به الجماع بحال فليس حكمه حكم  
 النكاح فنهادهن الشراء لأنه في معنى النكاح (قال الشافعي) ولو وكل رجل قبل أن يحرم رجلاً أن  
 يزوجه امرأة ثم أحرم فزوجه وهو يبلده أو غائب عنه يعلم بأحرامه أو لا يعلم فالتكاح مفسوخ اذا عقده  
 والعقود له محرم قال ولو عقد وهو غائب في وقت فقال لم كن في ذلك الوقت محرماً كان القول قوله  
 مع يمينه الآن تقوم عليه يمينه بأحرامه في ذلك الوقت ففسخ النكاح ولو تزوجه في وقت فقال الزوج  
 لا أدري كنت في ذلك الوقت محرماً وحلالاً ولم أعلم حتى كان النكاح كان الورع أن يدع النكاح ويعطى  
 نصف المصدق ان كان سبى والمتعة ان لم يكن سبى ويفرق ذلك بتطليقة ويقول ان لم يكن كنت محرماً  
 فقد أوقع عليها طلاقاً ولا يلزمه في الحكم من هذا شيء لأنه على اطلاق النكاح حتى يعلم فسخه وهذا  
 كله اذا صدقته المرأة بقول في ان النكاح كان وهو محرم فان كذبت لم يزمه لها نصف المصدق ان لم  
 يكن دخل بها الآن يغير يمينه بأنه كان محرماً حين تزوج ونقض النكاح عليه باقراره أو نكاحه كان  
 فاسداً وان قالت لا أعرف أصديق أم كذب قلنا نحن نضع النكاح باقراره وان قلت كذب أخذناك  
 نصف المهر لانه لا تدري ثم تدري وان لم تفقري هذا لم تأخذك شيئا ولا تأخذن لا يدعي شيئاً وان قالت

ولم تأخذها مثله ومكيلة  
 من آدم ببلدها زينا  
 كان أو مننا بقدر  
 ما يكفي ما وصفت  
 ويفرض لها في دهن  
 ومشط أقل ما يكفيها  
 ولا يكون ذلك لخدمتها  
 لانه ليس بالمعروف لها  
 وقيل في كل جمعة رطل  
 لحسن وذلك المعروف  
 لثلتها وفرض لها من  
 الكسوة ما يكفي  
 مثلها ببلدها عند المهر  
 من القطن الكوفي  
 والبصري وما أشبهه  
 ولخدمتها كباس وما  
 أشبهه وفي البلد البلد  
 أقل ما يكفي البرد من  
 جبة محشوة وطيفة  
 أو لحاف يكفي السنتين  
 وقبص وسراويل  
 ونجار أو مقنعة  
 ولبان يتهاجبه صوف  
 وكساء تلحفه يدفي  
 مثلها وقبص ومقنعة  
 وخف وما لا غنى بها  
 عنه ويفرض لها في  
 الصيف قبصاً ومقنعة  
 ومقنعة وان كانت  
 رغبة لا يجرئها هذا  
 دفع المهر لك وترى بدت  
 من ثمن آدم ولحم  
 وما شئت في الحب وان  
 كانت زهيصة ترى بدت

المرأة أن تكبت وأنحرمة فمصدقها أو أقامت بينة فالتكاح مفسوخ وإن لم يصدقها فالقول قوله والتكاح ثابت وعليه البين وإن تكبر أمة فقال سيدها أن تكبت كما هو هي محرمة وقالت ذلك الأمة ولم تقبله فان صدقه الزوج فلا مهر لها وإن كذبه وكذبها فالتكاح ثابت إذا حلف الزوج

**(نكاح الحلل ونكاح المتعة)** أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاها عن أبيهما عن علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء ومخير وعن كل لحوم الجمر الانسية (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن نكاح المتعة (قال الشافعي) ويحاي نكاح المتعة المنهي عنه كل نكاح كان إلى أجل من الأجل فرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة تكبتي وما أعشرا أو شهرا أو تسكيتي حتى أخرج من هذا البلد أو تسكيتي حتى أصيبك فكل من تزوج فارقت ثلاثا أو ما أشبه هذا مما لا يكون فيه النكاح مطلقا لأن ما على الأبد أو يحدث لها فافرة ونكاح الحلل الذي يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه عندنا والله تعالى أعلم ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الاصابة فقد يستأخر ذلك أو يتقدم وأصل ذلك أنه عقد عليها النكاح إلى أن يصيبها فإذا أصاب فلا نكاح عليها مثل أن تكبتي عشرة في عقد أو تكبتي عشرة أن لا نكاح بيني وبينك بعد عشر كافي عقد أو تكبتي لالحل أني إذا أصبتك فلا نكاح بيني وبينك بعد أن أصبتك كما يقال أنكراري منك هذا المنزل عشرا أو أسبعا جرح هذا العبد شهرا وفي عقد شهرا أو أدامضي فلا كراه ولا إجازة في عليك . وكما يقال أنكراري هذا المنزل مقاضي في البلد وفي هذا العقد أنه أدامضي جرح من هذا البلد فلا كراهة وهذا يفسد في الكراهة فإذا عقد النكاح على واحد مما وصفت فهو داخل في نكاح المتعة . وكذلك كل نكاح في الوقت معلوم أو مجهول فالتكاح مفسوخ لا ميراث بين الزوجين وليس بين الزوجين شيء من أحكام الزواج طلاق ولاظهار ولا إبلا ولا لعان الأبوي . وإن كان لم يصبها فلا مهر لها وإن كان أصابها فلها مهر مثلها لا ماضي لها وعليها العدة ولا نفقة لها في العدة وإن كانت حاملا وإن نكحها بعد هذا نكاحا صحيحا فهي عنده على ثلاث (قال الشافعي) وإن قدم رجل بلدا وأحب أن ينكح امرأة وثبته وثبتها أن لا يسكها إلا مقامه بالبلد أو يوما أو اثنين أو ثلاثة كانت على هذا نيتهم دون نيتها وثبتها دون نيتها وثبتهما معا نية التي غير أنهما إذا عقدا النكاح مطلقا لا شرط فيه فالتكاح ثابت ولا يفسد النية من النكاح شيئا لأن النية حديث نفس وقد وضع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم وقد بنوا الشيء ولا يفعله وينوبه ويفعله فيكون الفعل حادثا غير النية . وكذلك لو نكحها وثبته وثبتها أو نية أحدهما دون الآخر أن لا يسكها إلا الأقدم ما يصيبها فاحلها لزوجه ثابت النكاح وسواها نوى ذلك الولي معهما أو نوى غيره أو لم ينو ولا غيره والولي والولي في هذا لا معني به يفسد شيئا لم يقع النكاح بشرط يفسده (قال الشافعي) ولو كانت بينهما امرأة فوعداها أن نكحها أن لا يسكها إلا نأما أو لا مقامه بالبلد أو الأقدم ما يصيبها كان ذلك يمين أو غير يمين فسواء وأكرمه المراوض على هذا ونظرت إلى العقد فإن كان العقد مطلقا لا شرط فيه فهو ثابت لأنه انعقد لكل واحد منهما على صاحبه بالزوجين وإن انعقد على ذلك الشرط ففسد وكان كسكاح المتعة . وأي نكاح كان صحيحا وكانت فيه الاصابة أصحبت الرجل والمرأة إذا كانت حرة وأحلت المرأة للزوج الذي طلقها ثلاثا وأوجب المهر كله وأقل ما يكون من الاصابة حتى تكون هذه الأحكام أن تعيب الحشفة في القبل نفسه (قال الشافعي) وأي نكاح كان فاسدا لم يحصن الرجل ولا المرأة ولم يحلها للزوجها فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل فيما ذكر من أن الرجل ينكح نوى

فيما لا يقره تهما من فضل المكيلة وإن كان زوجها موسعا فرض لهامدان ومن الأدم والهم ضعف ما وصفت لامرأة المقت وكذلك في الدهن والمنط ومن الكسوة وسط البغدادى والهروى ولين البصرة وما أشبهه وعشوا لها إن كانت ببلاد يحتاج أهلها إليه وقطيفة وسط ولا أعطيها في القسوت دراهم فإن شاعت أن تبعة فقصره فيما شاعت صرفته وأجعل لخادمها مئدا وثلاثا لأن ذلك سعة لثلاثا وفي كسوتها الكرباس وغلبت البصري والواسطي وما أشبهه ولا أجازه بموسع من كان ومن كانت امرأته وامرأته ففراش ووسادتين غليظ متاع البصرة وما أشبهه وتغاديهما فافرة ووسادة وما أشبهه من عبادة أو كساء غليظ فإذا بلى أخلفه وانما جعلت أقل الفرض في هذا بالادلة عن النبي صلى الله عليه وسلم في دفعه

إلى الذي أصاب أهله في شهر رمضان عرفا فيه خمسة عشر صاعا الستين مسكينا وانما جعلت أكثر ما فرضت مدتين لأن أكثر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الأذى مدان لكل مسكين فلم أقصر عن هذا ولم أجاز هذا مع أن معلوما أن الأغلب أن أقل القوت مد وأن وسعه مدان والفرض الذي على الوسط الذي ليس بالموسع واللافت بينهما مذ ونصف وللصائمة مذ وإن كانت بدوية فهايا كل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يلبسون لا وقت ذلك إلا قدر ما يرى المعروف وليس على رجل أن يضيح امرأته ولا يؤذو عنها أجر طبيب ولا

جاء

(الحال التي يجب فيها  
النقطة وما لا يجب)  
من كتاب عشرة النساء  
وكتاب التعريض  
بالخطبة ومن الاملاء  
على مسائل مالك  
(قال الشافعي) رحمه الله

الصليل مروضة وأغير مروضة فإذا لم ينقذ النكاح على شرط كان النكاح ناشئا خبر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من دونهم قيل فيما ذكرنا من النهي عن التمتع وإن التمتع هي النكاح إلى أجل كفاية وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن سيف بن سليمان عن مجاهد قال طلق رجل من قريش امرأته فبتها فخر بشعوان له من الأعراب في السوق فقاما تجارة لهما فقال للفقي هل قلنا من خير ثم مضى عنه ثم كرس عليه فكشها ثم مضى عنه ثم كرس عليه فكشها قال نعم قال فأرى بذلك فاطلق به فأخبره الخبر وأمره بشكاحها فسكحها فبات معها فلما أصبح استأذن فأذن له فاداه وقد ولاها الدبر فقالت والله لن طلقي لأنك كذا أبدأ فذكر ذلك لمرقداه فقال لو نكحتك لعلبت بك كذا وتذاوت وعده وباع وجهها فقال الزها أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن مجاهد عن عمرته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عن ابن سيرين أن امرأته طلقها وجهان لأنا وكان مسكين أعراى بقعديان المسجد فجاءه امرأته فقالت هل لك في امرأته تسكحها فتبت معها الليلة فتصحب تغتارها فقال نعم وكان ذلك فقالت له امرأته انك إذا أصبحت فانهم سيقولون لك فأرقها فلا تفعل فأتى مقبة للامأرى وذهب إلى عمر فلما أصبحت أتوه وأنها فقالت كلموه فأنتم حشتمه فكلموه فأنى وأطلق إلى عمر فقال الزها امرأتك فان راولك رب فأتني وأرسل إلى المرأة التي مشت بذلك فنكح بها ثم كان يغدو إلى عمر وروح في حلة فيقول الحمد لله الذي كساك يدا الرقيقين حلة تغدو فيها وروح (قال الشافعي) وقد سمعت هذا الحديث مسندا متصلا عن ابن سيرين ووصله عن عمر مثل هذا المعنى

(باب الخيار في النكاح) وإذا نكح الرجل المرأة على أنه بالخيار في نكاحها بوم أو أقل أو أكثر أو على أنه بالخيار ولم يزد كعدة ينتهي إليها شاء أجاز النكاح وإن شاعده أو قال على أني بالخيار بمعنى من كان له الخيار أنه إن شاء أجاز النكاح وإن شاعده فالتكاح فاسد وكذلك إن كان الخيار للأمة دونها أو لها معاً أو شرطاً أو أحدهما الغيرهما فالتكاح باطل في هذا كله فإن لم يدخل بها فهو مفسوخ وإن أصابها قبلها مهر مثلها بما أصاب منها ولو ألتكاح بينهما ويخطبها مع الخطاب وهي تعمدن ماله ولو تركها حتى تستبرئ كان أحب إلى (قال الشافعي) وأما أطلته بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة فلما كان نكاح المتعة مفسوخاً لم يكن للشيء عنه معنى أ كثر من أن النكاح إنما يجوز على إحلال المتعة مطلقاً إلى الغاية وذلك أنها إذا كانت إلى غاية فقد أباحت نفسها لمحال ومعه نهى في أخرى فلم يجز أن يكون النكاح الامتطاف من قبلها كان الشرط أن تكون متكوحه إلى غاية أو قبله أو قبلها معاً ولما كان النكاح بالخيار أ كثر من المعنى الذي له فيما زى فسد المتعة في أنه لم ينفذ والجماع حلال فيه على ما وصفت من الأبدول بمحال حتى يحدث له اختيار إذا نكح فكون العقد انعقدت على النكاح والجماع لا يحل فيها بكل حال فالتكاح في العقد غير ثابت لم يثبت النكاح شيء حدث بعدها ليس هو فيكون متقدم النكاح غير ثابت في حال وثابت في أخرى وهذا اتفق من نكاح المتعة لأن نكاح المتعة وقع على ثاب أو إلى المدة وغير ثابت إذا انقضت المدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم بخلاف في جملة أن النكاح لا يجوز على الخيار كتحوز الزبيوع فإذا كان الخيار فيه لا يجوز لزمن من أعطى هذه الجلة والله تعالى أعلم أن لا يجوز النكاح إذا كان شرط الخيار

﴿ما يدخل في نكاح الخبار﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المرأة الحرة مالكة لأمرها فزوجهوا لها رجلًا غيرًا فاعازت النكاح أوردته فهو غير جائز ولا يجوز نكاح المرأة بمال أدا حتى تأذن في أن تنكح قبل أن تنكح فإذا أذنت في ذلك في رجل بعينه فزوجهما ولو حاز (قال الشافعي) وكذلك إذا أذنت الأولى أن يزوجهما من رأى في زوجهما كفاً فالنكاح جائز وهكذا الزوج من زوجه الرجل بغير إذنه فالنكاح باطل أعازه الرجل أوردته وأصل معرفة هذا أن يتقارن كل عقد نكاح كل الجماع فيه



والنظر إلى المرأة محرمة بحرم إلى مدة تأتي بعده فالنكاح فيه مفسوخ وهو بمعنى ما وصفت قبيل من  
 نكاح الخيار ونكاح المنعة ولا يجوز أن يكاح الصبي ولا الصبية ولا البكر غير الصبية إلا بعد تقدم رضائها  
 أو البكر البالغ ولو في غير الأباء خاصة بما وصفنا قبيل من دلالة السنة في نكاح الأب ولو أن امرأة حرة  
 أدت نفسها أن يزوجهها رجل فروجها رجل غير وله ذلك الرجل وأجاز الولى نكاحها لم يجز لأنها كان لها  
 ولو أن يردها نكاحه لعله أن المزوج غير المأذون به بالتزويج فلم يجز النكاح وهكذا المرأة تنكح بغير إذن ولها  
 فيجوز ولها النكاح أو العبد ينكح بغير إذن سده بغير سده النكاح أو الأمانة تنكح بغير إذن سدها فيجوز  
 سيدها النكاح فهذا كله نكاح مفسوخ لا يجوز بإجازة من أجاز له لأنه انعقد منها عنه وهكذا الحر  
 البالغ المحجور عليه ينكح بغير إذن وليه ووليته ماله لا ولاية على البالغ في النكاح في التسبب إنما على عليه  
 وفي ماله كما يقع عليه في الشراء والبيع ولا يشبه المرأة التي ولها ولي ونسبها للعار عليها والرجل لا عار عليه في  
 النكاح فإذا أدن وليه بعد النكاح فالنكاح مفسوخ وكل نكاح مفسوخ قبل الجماع فهو مفسوخ وبعد  
 الجماع (قال الشافعي) وإذا زوج الولى رجلاً غائباً بخطبة غيره وقال الخاطب لم يرني ولم يوكاني  
 فالنكاح باطل وإذا قال الرجل قد أرسلني فلان فزوجته الولى أو كتب الخاطب كتاباً فزوجته الولى وجاءه يعلم  
 التزويج فإن مات الزوج قبل بقر بالرسالة أو بالكتاب لم تره المرأة وإن بعث فقال لم أرسل ولم أكتب فاقول  
 قوله مع عينته فإن قامت عليه بينة برسالة بخطبتها أو كتاب بخطبتها ثبت عليه النكاح وهكذا لو مات ولم  
 يقر بالنكاح أو وحده فقامت عليه بينة ثبت عليه النكاح وكان لها عليه المهر الذي سمي لها ولها منه الميراث  
 فإن قال الرجل قد وكاني فلان أزوجه فزوجته فأنكر المزوج قال لقول قوله مع عينته إن لم يكن عليه بينة  
 ولا صدق ولا نص على المزوج المدي الوكالة إلا أن يضمن الصدق فيكون عليه نصفه بالضمان فإن  
 الزوج لم يعسس وليس هذا كل رجل يشتري للرجل الشيء فينكر المشتري الوكالة فيكون الشراء لا يشتري  
 وعليه الثمن هذا لا يكون له النكاح وإن ولى عقده لغيره والله تعالى الموفق

(باب ما يكون خيار قبل الصدق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولى الرجل أن يزوجه  
 امرأه بصدق فزادها عليه أو أصدق عنه غير الذي باهره أو أمرت المرأة الولى أن يزوجه بصدق ناقص  
 من صدقها أو زوجها بعرض فلا خيار في أحد من هذين للمرأة ولا للرجل ولا رد النكاح من قبل تعدى  
 الوكيل في الصدق وللمرأة على الزوج في كل حال من هذه الأحوال مهر مثلها وإن كان وكيل الرجل  
 ضمن للمرأة ما زادها فعلى الوكيل الزيادة على مهر مثلها وإن كان ضمن الصدق كله أخذت المرأة الوكيل  
 بجميع الصدق الذي ضمن ورجع على الزوج بصدق مثلها ولم يرجع عليه بما ضمن عنه بمأزاد على صدق  
 مثلها لا متطوع ولا زبادة على صدق مثلها وإن كان ماسي مثل صدق مثلها يرجع به عليه ولو كان  
 الوكيل لم يضمن لها شيئاً من الوكيل شيئاً وليس هذا كالبيع التي يشتري الرجل منها الشيء للرجل فيزيد  
 في ثمنه فلا يلزم الأمر إلا أن يشاء « قال الربيع » إلا أن يشاء أن يحدث شراء من المشتري لأن العقد  
 كان صحيحاً (قال الشافعي) ويلزم المشتري لأنه ولي صفقة البيع وأنه يجوز أن يملك ما يشتري بذلك العقد وإن  
 سماه لغيره وهو لا يجوز له أن يملك امرأة بعد عقده لغيره ولا يكون للزوج ولا للمرأة أخماس قبل أنه لا يجوز أن  
 يكون في النكاح خيار من هذا الوجه وبثبت النكاح فيكون لها صدق مثلها فإن قال قائل فكيف يجعل  
 لها بصدق مثلها لم يرض الزوج أن يزوجه إلا بصدق مسمى هو أقل من صدق مثلها قيل له إن شاء الله  
 تعالى أرى أن يرضى الزوج أن يزوجه إلا بصدق مسمى هو أقل من صدق مثلها قيل له إن شاء الله  
 منها وأثبت النكاح وأخذت منه مهر مثلها من أن عقدة النكاح لا تفسخ بصدق وأنه كالبيع  
 الفاسد المستهلكة التي فيها قيمتها فأعطاه الزوج صدقها وولى عقدة النكاح لغيره فزادها عليه فأبلغها

صدق مثلها فما أخذت منه من ابلاغها صدق مثلها وإن لم يبلغه أقل من أخذتي منه مبدأ صدق مثلها فهو لم يبلغه ولم ينكح عليه وهكذا لو وكل رجل رجلا بزوجه أمره بعينها ولم يسم لها صدق أفاض صدقها أكثر من صدق مثلها لم يضمنه الوكيل فلها صدق مثلها لا يجعل على الزوج ما جاوزه إذ لم يسمه ولا تنقص المأتمنة ولو وكله بأن يزوجه أيها جماعة فزوجها أيها المجتمعين كان النكاح جائزا وكانت لها الخمسون التي أترضيت بها ولو وكل أن يزوجه أيها جماعة فزوجها أيها العبداء ودارهم وطعامهم وغيره كان لها صدق مثلها الآن بصدق الزوج أنه أمر أن يعمل برأيه أن يزوجه بما زوجها وهكذا المرأة لو أذنت لوليها أن يزوجهما فتدعي في صدقها

(الخيار من قبل النسب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن عبد انتسب لامراً أحرماً  
فكنيته وقد أذن له سيده ثم علم أنه عبد وانتسب لها لي نسب فوجدته من غير ذلك النسب ومن نسب  
دونه ونسبها فوق نسبه كان فيها قولان أحدهما أنها الخيار لأنه منسوخ بعينه وغاها شيء وجدونه  
والثاني أن النكاح مفسوخ كإنفسخ لو أذنت في رجل بعينه فروحت غيره كأنها أذنت في عبد الله من  
محمد الفلاني فروحت عبد الله من محمد بن غير بن فلان فكان الذي زوجته غير من أذنت بتزوجها فان  
قال قائل فإن لم يجعل لها الخيار في الرجل يفرها بنسبه وقد نكحته بعينه ولم يجعلها لهما من جهة الصداق قيل  
الصداق مال من مالها أي أملاكه لا عار عليها ولا على من هي فيه منه في نفسه ولا ولاية لأولائها في مالها  
وهذا كان لأولائها على الابتداء إذا أذنت فيه أن يتعوه هامة يتقص في النسب ولم يكن لهم على الابتداء  
يتعوهها كعوانته لم من صداقها فان قال قائل فكيف لم يجعل نكاح الذي غيرها مفسوخاً بكل حال  
قيل لأنه قد كان لأولائها على الابتداء أن تزوجوها به وليس معنى النكاح إذا أراد الولامة به بان النكاح  
غير كفه بان النكاح محرم ولا لباءه أن تزوجها غير كف إذا رضت ورضوا وانما ردته بالنقص على  
المزوجة كما جعل الخيار في رد البيع بالمعيب وليس يحرم أن يتنأ شاء الذي جعل له الخيار فان قال فقد  
جعلت خياراً في الكفارة قيل من جهة أن الله عز وجل جعل للأولياء في بضع المرأة أمراً وجعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نكاح المرأة بغير إذن وليها مردوداً فكانت دلالة أن لا يتنكحها الأولى وكانت إذا  
علقت ذلك مقفونة في شيء إلا فافه شريك ومن بقوت في شيء له فيه شريك لم يجز ذلك على شريكه فإذا كان  
الشريك في بضع لم يتم إلا باجتماع الشريكين لأنه لا يتبعض ولم يكن الولامة معها معنى إلا بعوضاً والله تعالى  
يعلم الآن تنكح من ينقص نسبه عن نسبها ولم يجعل الله الولامة أمراً في مالها ولو أن المرأة غرت الرجل بأنها  
مردة فآذاهي أمه وأذن لها سيدها كان له فسخ النكاح إن شاء ولو غرت بنسب فوجدته وده فيها قولان  
أحدهما أنه عليها في الغرور بالنسب مالها عليه من رد النكاح وإذا رد النكاح قبل أن يصيبها فلا مهر  
لا متعة وإذا رده بعد الإصابة فله مهر مثلها لا ماسي لها ولو نفقت في العدة صاملاً كانت أو غير حامل  
لا ميراث بينهما إذا فسخ والثاني لخياره إذا كانت حرة لأن سيده الطلاق ولا يلزمه من العار ما يلزمها وله  
الخيار بكل حال ان كانت أمة (قال الربيع) وإن كانت أمة فترها كان له الخيار ان كان يخاف العنت  
كان لا يجد طولاً لخره وإن كان يجد طولاً لخره وكان لا يخاف العنت فالنكاح مفسوخ بكل حال وهو قول  
شافعي (قال الشافعي) ولو غرت بنسب فوجدته وهو بالنسب بدون كفها ففيها قولان أحدهما  
س لا أولائها خيار من قبل الكفارة لها وانما جعل لها الخيار ولوليها من قبل التقصير عن الكفارة فإذا  
يمكن تقصير فلا خيار وهذا أشبه القولين وبه أقول والآخر أن النكاح مفسوخ لا خيار للمرة تأذن  
الرجل فترجعه غيره ومن قال هذا القول الآخر قاله في المرأة تغير بنسب فتوجد على غيره قال ولو غرت  
بنسب أو غرت به فوجد خيراته وانما مني من هذا أن الغرور لم يكن فيه بدنه ولا فيها بدنها وبها  
نحوان وانما كان الغرور في غيره ففوقه فتركه أذنت في غيره ولاذن في غيرها ولكنه كان غير مد نسب فيه

مماوجب لها من نفقة  
وان كان حاضرا معها  
الاقرارها وأبينة تقوم  
عليها ولو أسلمت وثنية  
وأسلم زوجها في العدة  
أو بعدها فلها النفقة  
لأنها محبوسة عليه متى  
شأه وأسلم وكانت امرأته  
ولو كان هو المسلم لم يكن  
لها نفقة في أيام كفرها  
وان دفعها اليها المسلم  
حق انقضت عدتها  
فلاحق له لأنه تطوع  
بها وقال في كتاب  
النكاح القديم فان  
أسلم ثم أسلمت فهما  
على النكاح ولها النفقة  
في حال الوقف لأن  
العقد لم يتفسخ (قال  
المرقئ) رحمه الله الاول  
أولى بشو له لأنه تمتع  
بمسألة النفقة بامتناعها  
فكيف لا تمتع الوثنية  
بامتناعها (قال الشافعي)  
رحمه الله وعلى العبد  
نفقة امرأته الحسرة  
والكاثية والأمة اذا  
بوئت معه بيتا وإذا  
احتاج سيدها الى  
خدمتها فذلك له ولا  
نفقة لها قال ونفقة  
نفقة المقتدر له ليس  
من عبد الا وهو فقير

حق العقد وكان غير فاسداً يجوز على الاستداء (قال الشافعي) فان قال فهل يحد دالة غير ما ذكر  
من الاستدلال من أن معنى الأولياء انما هو معنى النسب في هذا المعنى أو ما يشبهه في كتاب أو ستنحي يجوز  
أن يجعل في النكاح خياراً والخيار انما يكون الى الخير اثنائه وقضيه قيل نعم عتقت بريرة فخيرها النبي  
صلى الله عليه وسلم ففارقته زوجها وقد كان لها الثبوت عنده لانه لا يغيرها الا لولا ان ثبت ان شامت  
وتفارق ان شامت وقد كان العقد على بريرة صحيحاً وكان الجاع فيه حلالاً وكان لها دفع العقد فليكن لنفسها  
معنى والله تعالى أعلم الا انما صار حرة فصار العبد لها غير كفء والى كانت كفاية حال ثم انتقلت الى  
أن تكون غير كفء للعبد لتقصيره عنها أدنى حال من التي لم تكن قط كفاً لمن غيرها فكيفه على الكفاة  
فوجد على غيرها

(في العيب بالنكحة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تزوج الرجل امرأ على أنها جارية  
شابة موسرة تامة بغير فوجدها فهو زانية مقيمة معدمة قطعاً نيباً وأعياء أو بها ضرر ما كان الضرر غير الأربع  
التي سبقتها الخيارات فلا خساره وقد ظلم من شرط هذا نفسه وسواء في ذلك الحر والامة اذا كانا  
متزوجين وليس النكاح كالبيع فلا خيار في النكاح من عيب يخص المراتق بذاتها ولا خيار في النكاح  
عند الامن أربع أن يكون خلقاً فرجها عظيماً لا يصل اليها جماعها بحال وهذا مانع للجماع الذي له عامة  
مانعها فان كانت رتقاء فكان بقدر على جماعها بحال فلا خياره أو عالجت نفسها حتى تصير الى أن  
يوصل اليها فلا خيار للزوج وان لم تعالج نفسها فلا خيار اذا لم يصل اليها بالجماع بحال وان سال أن يسبقها  
هو بحدية أو ماشاءها ويخيرها على ذلك لم يجعل له أن يفعل وجعلت له الخيار وان فعلته هي فوصل الى  
جماعها قبل أن أخيره لم يجعل له خياراً ولا يزنهما الخيار الا عندما كم الا أن يتراضياها بشئ يجوز فأخير  
تراضيهما ولو تزوجها فوجدته مفضاة لم يجعل له خياراً لانه يقدر على الجماع وكذلك لو كان يهاقرن يقدر  
معها على الجماع لم يجعل له خياراً ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالزنى أو تكون جذماء أو مرضاء  
أو مجنونة ولا خيار في الجذماء حتى يكون ينسا فاما الزنى في الحاحب وعلا ملام ترى أنها تكون جذماء  
ولا تكون فلا خيار فيه ينسا لانه قد لا يكون وله الخيار في البرص لانه ظاهر وسواء قليل البرص وكثيره فان  
كان يسافاً فقلت ليس هذا برصاً وقال هو برص أراه أهل العلم به فان قالوا هو برص فله الخيار وان قالوا  
هو مرض الارص فلا خياره فان شاء أمسك وان شاء طلق (قال الشافعي) والمجنون ضرر بان يضرب خنق  
وله الخيار بقليله وكثيره وضرب غلبة على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الخالين معا وهذا أكثر  
من الذي يخنق ويقت (قال الشافعي) فاما الغلبة على العقل بالمرض فلا خيار لها فيه ما كان مرضاً فإذا  
أفاق من المرض وثبتت الغلبة على العقل فله الخيار فان قال قائل ما الحجة في أن جعلت لزواج الخيار  
في أر بع دون سائر العيوب فالجواب عن غير واحد في الرق ما قلت وانه اذا لم يوصل الى الجماع بحال فالمرأة  
في غير معنى النساء فان قال فقد قال أبو الشعثاء لا ترد من قرن فقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن  
دينا عن أبي الشعثاء قال أربع لا يجزى في بيع ولا نكاح الا أن يسمى فان سمى جاز المجنون والجذام  
والبرص والقسرت (قال الشافعي) فان قال قائل فتقول بهذا قيل ان كان القرن مانعاً للجماع بكل حال  
كما وصفت كان كالزنى وبه أقول وان كان غير مانع للجماع فاعناه عيب بنفسها فلا يجعل له خياراً  
أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيمأ رجل تزوج امرأ أو بهاجنون  
أو جذام أو برص ففساها فاصداها وذلك لزوجها عمر على ولها (قال الشافعي) فإذا علم قبل المسيس  
فله الخيار فان اختار فراقها فله المهر لاولها لانصف ولا معة وان اختار حبسها بعد علمه أو نسكها وهو يعلم  
فلا خياره وان اختار الحبس بعد المسيس فصدقته أنه لم يعلم خيرة فان اختار فراقها فله المهر مثلها  
بالمسيس ولا نفقة عليه في عدتها ولا سكتى الا أن يشاء ولا يرجع بالمهر عليها ولا وليها فان قال قائل

لان ما بيده وان اتسع  
لسيده ومن لم تكل فيه  
الخسرة في كماله ولو  
(قال المزني) رحمه الله  
اذا كان تسعة أعشاره  
حراً فهو يجعل له تسعة  
أعشار ما يملك ويرثه  
مولاه الذي اعتق  
تسعة أعشاره فكيف  
لا ينفق على قدره  
(قال المزني) رحمه الله  
قد جعل الشافعي رحمه  
الله من لم تكل فيه  
الخسرة كالمملوك  
وقال في كتاب الايمان  
اذا كان نصفه حرّاً  
ونصفه عبداً كفر  
بالاطعام فجعله للحر  
بعض الخسرة هناك  
ولم يجعله ببعض الحرية  
ها هنا للحر بل جعله  
كل عبداً فالقياس على  
أصله ما قلنا من أن  
الحر منه ينفق بقدر  
سعة والعبد منه بقدر  
وكذا قال في كتاب  
الزكاة أن على الحر منه  
بقدره في زكاة الفطر  
وعلى سيد العبد بقدر  
الرق منه فالقياس  
ما قلناه فتفهموه بخدوه  
كذلك ان شاء الله تعالى

(الرجل لا يجرد نفقة)  
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه الله لسادل الكتاب والسنة على أن حق المرأة على الزوج أن يعولها احتسب أن لا يكون له أن يستمتع بها ويتعها معها ولا يتخطها تتزوج من يغنيها وأن يتخير بين مقامها معه وفراقه وكتب عرين الخطيب رضي الله عنه إلى امرأه الأجناد في رحله فأنواع نسائهم بأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا لأن طلاقوا بعشرا بنفقة ما حبسوا وهذا يشبه ما وصفت وستر ابن المسيب عن الرجل لا يجرد ما نفق على امرأته قال بفسق بينهما قيل له فسنة قال سنة والذي يشبه قول ابن المسيب سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وجد نفقتها يوما بيوم لم يفرق بينهما وإن لم يجد لم يؤجل أكثر من ثلاث ولا تعلق المرافق الثلاث من أن تخرج

فقد قبل رجوع المهر على ولها قال الشافعي اختارت أن أرد المهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن أسأها قبلها الصدق عا ما استحل من فرجها فإذا جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدق لمرأة بالمسيب في النكاح الفاسد بكل حال ولم يردمه عليها وهي التي غرت له لا غير هال أن غيره ولو زوجه بإدخاله يتم النكاح إلا في البكر لا بل فإذا كان في النكاح الفاسد الذي عقد لها لم يرجع به عليها وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم لها كان في النكاح الصحيح الذي تزوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة فإذا كان للمرأة لم يجز أن تكون هي الأخذ به ويغرم ولها لأن أكثر أمره أن يكون غر بها وهي غرت بنفسها فهي كانت آحق أن يرجع به عليها ولو رجع به عليها لم تعطه أولا (قال الشافعي) وقضى عرين الخطيب في التي نكحت في عدتها أن أصبت فلها المهر فإذا جعل لها المهر فهو لو رده به عليها لم يقض له عليه ولم يرد على ولها غيره أتم فاسد النكاح من قبل العقد لأنه لو كان بغير ولي أفسده وإن لم يكن في عدة قال وما جعلت فيه الخيار إذا عقدت فعدة النكاح وهو بها جعلت له الخيار إذا حدث بها بعد عقد النكاح لأن ذلك المعنى قائم فيها وإن لم يجعل له الخيار بان النكاح فاسد ولكني جعلت له بحقه فيه ونفي الولد قال وما جعلت فيه الخيار إذا كان بها جعلت لها فيه الخيار إذا كان به أو حدث به فإن اختارت فراقه قبل المسيس لم يكن له أن عسها ولم يكن لها من المهر شيء ولا متعة وإن لم تعلم حتى أصابها فاختارت فراقه فلها المهر ولها فراقه والذي يكون به مثل الرق أن يكون محبوسا فأخبرها ما كتبها فإن كانت علمت بمصلحة واحدة مع مخالفة الخيار فلم تختر فراقه وثبتت معه عليها فحدث به أخرى فلها منه الخيار وكذلك إن علمت ثنتين أو ثلاث فاختارت المقام معه جعلت لها فيما سواها الخيار وهكذا هو فيما كان بها وإن علمت به فتركته وهي تعلم الخيار لها فذلك كالرضا بالمقام معه ولا خيار لها وإن علمت شيئا فأسأها قبلها الصدق الذي سعى لها ولا خيار له إن شاء طلق وإن شاء أسأها فأن قال قائل فهل فيه من عدة جعلت لها الخيار غير الأثر قيل نعم الجذام والبرص فيما يزعم أهل العلم بالطلب والتجارب تعدى الزوج كثيرا وهو داء مانع للبعث لا تكاد نفس أحد أن تطيب بأن يجتمع من عيوبه ولا نفس امرأة أن يجامعها من عيوبه فأما الولفين والله تعالى أعلم أنه إذا ولده أجدم أو أربص أو جذماء أو برصاء قبل أسلم وإن سلم أدرك نسله ونسأل الله العافية فأما الجنون والنخل فطرح الحدود عن الجنون والنحول منهما ولا يكون منه تأديبه حتى تزوج ولا زوجة يعقل ولا امتناع من محرم يعقل ولا طاعة لزوج يعقل وقد يقتل أيهما كان به زوجة وولده ويتعطل الحكم عليه في كثير ما يجب لكل واحد منهما على صاحبه حتى يطلقها فلا يلزمه الطلاق ويرد خله فلا يجوز زخله وهي لودعت إلى الجنون في الابتداء كان للولادة منعها منه كما يكون لهم منعها من غير الكفاءة وإذا جعل لها الخيار بأن يكون محبوسا به بأن تكون رتقاء كان الخبل والجنون أولى بجماع ما وصفت أن يكون لها وله الخيار وأولى أن يكون لها فيه الخيار من أن لا يأنها فيؤجل فإن لم تأنها خبرت (قال الشافعي) فإن قال فهل من حكم لله تعالى أو سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقع فيه الخيار والفرقة بغير طلاق ولا اختلاف دينين قيل نعم جعل الله للولي رخص أربعة أشهر أو جب عليه بعضها إن يؤم أو يطلق وذلك أنه امتنع من الجماع بينين لو كانت على غيره أتم كانت طاعة الله أن لا ينجس فلما كانت على معصية أخص له في الحنث وفرض الكفارة في العمان في غير ذلك المولى فكانت عليه الكفارة بالحنث فإن لم يحنث أوجب عليه الطلاق والعالم يحيط أن الضرر بعشرة الأجدم والبرص والجنون والمحبول أكثر منه بعشرة المولى ما لم يحنث وإن كان قديفة فإن في غير هذا المعنى فكل موضع من النكاح لم أقصمه بحال فقد عذره محرم وانما جعلنا الخيار فيه بالعدة التي فيه فالجماع فيه مباح وأي الزوجين كان له الخيار فبات أوصاف الآخر قبل الخيار أو أثارا ويقع الطلاق ما لم يحنث الذي له الخيار فيفسخ العقد فإذا اختارها لم يقع طلاق ولا يلا ولا طهار ولا لعان ولا ميراث

فتعمل أو تسأل فإن لم يجد نفقة ما خبرت كما وصفت في هذا القول وان وجد نفقتها ولم يجد نفقة خادما لم يتخير لانها تملك بنفقتها وكانت نفقة خادما دينا عليه متى أسير أخذته به ومن قال هذا لزمه عندى اذ لم يجد صداقتها ان يخبرها الله شبه بنفقتها (قال المزني) رحمه الله عليه قال ولو أعرس بالصدقة ولم يسر بالنفقة فاشتارت المقام معه لم يكن لها فراقه لأنه لا ضرر على بدنها اذا أتفق عليها في استئجار صداقتها (قال المزني) فهذا دليل على أن لا خيار لها فيه كالنفقة (قال الشافعي) ولو اختارت المقام مع حتى شاعت أجل أيضا أن ذلك عفو عما مضى ولو علمت سره لانه يمكن أن يوسر وينطق عنه بالقرن ولهذا أن لا تدخل عليه اذا عسر بصدقتها حتى تقبضه واخرج على مخالفه فقال اذا خبرتها في العنين يؤجست ستمه ورضيت منه

(الامة تغتر بنفسها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أذن الرجل لامته في نكاح رجل وولكل رجلا بنزوحها الخطم الرجل الى نفسها فذكر ذلك الذي زوجها أودع الذي زوجها ولم تذكر ما ذكره كرامة فاعتبر وجهها الى أنها عرفت بعد عقد النكاح وقبل الدخول أو بعده أمها أمة فله الخيار في المقام معها أو فراقها ان كان ممن يحل له نكاحها بان لا يجد طولاً لحره ويخاف العنت فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان لم يعلم حتى أصابها فلها مهر مثلها كان أقل مما سأل لها أو أكثر ان اختار فراقها والفراق فسخ بغير طلاق الا ترى أن لو جعله تطلق لزمه أن يكون لها نصف المهر الذي فرض له قبل الدخول وكاله بعد الدخول لان الله عز وجل أوجب للطفقة قبل الدخول نصف المهر ولا يرجع مهرها عليها ولا على الذي غره من نكاحها بحال لان الاصابة توجب المهر اذا درى فيها الحذو هذه اصابة الحذو فيها ساقط وأصابته نكاح لا زنا (قال الشافعي) فان أحب المقام معها كان ذلك له وان اختار فراقها وقد ولدت أولادهم أحرار وعليه قيمتهم يوم يسقطون من بطون أمهاتهم وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم ليسد الامه ويرجع بجميع ما أخذت من قيمة أولاده على الذي غره ان كان غر الذي زوجته رجعه به عليه وان كانت غره هي رجعه به عليها اذا اعتقت ولا يرجع عليها اذا كانت مملوكة وهكذا اذا كانت مدبرة أو أم ولد أو معتقة الى أجل لم يرجع عليها في حال رقتها ويرجع عليها اذا اعتقت اذا كانت هي التي غره (قال الشافعي) وان كانت مكاتبه فخل هذا في جميع المسائل الا أنه أن رجعه عليها وهي مكاتبه قيمة أولاده لان الحسبة والدين في الكتابة يلزمها فان أدته فذلك وان لم تؤدهم غرت فريت رقيقا لم يلزمها في حال رقتها حتى تعتق فيلزمها اذا اعتقت وان كان ممن يجد طولاً لحره فالنكاح مبسوخ بكل حال لا خيار فيه في اثباته فان لم يصفا فلها مهر ولا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلها مهر مثلها وان ضرب انسان بطنها فالتف جنيتم فلا ياب فيه ما في جنين الحرة جنيتم

### (كتاب النفقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال عز وجل والرجال قوامون على النساء وقال تعدست أسيماؤه وعاشروهن بالمعروف وقال عز وجل ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (قال الشافعي) هذا جمل ما ذكر الله عز وجل من الفرائض بين الزوجين وقد كتبنا ما حضرنا مما فرض الله عز وجل للمرأة على الزوج ولزج على المرأة خمس رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفرض الله عز وجل على كل ماعليه بالمعروف وجاع بالمعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة طلبه وأداؤه اليه بطب النفس لا ضرره الى طلبه ولا تأديته بأظهار الذكر اخصه لتأديته وأهملنا فظلم لان مطلق الغنى ظلم ومطله تأخير الحق (قال الشافعي) في قوله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله أعلم أي قالهن مثل ما عليهن من أن يؤدي اليهن بالمعروف (وجوب نفقة المرأة) قال الله عز وجل فانكسوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فراقوا ولا تعولوا وقال عز وجل والوالدان للذين رضعن أولادهن قرارا بالمعروف وقال عز وجل فان أرضعن لكم فواهن أجورهن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن هندا قالت يا رسول الله ان أباسفيا رجلا شجع وبلس في الامايد خل يتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتفيك وذلك بالمعروف أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن



يترك ذلك فإذا كانت هي المتبعة من الدخول عليه فلا نفقة لها إلا أنها مائة له نفسها وكذلك أن هربت  
منه أو متعة الدخول عليها بعد الدخول عليه لم يكن لها نفقة ما كانت متبعة منه (قال الشافعي) وإذا  
نكحها ثم خلت بينه وبين الدخول عليها لم يدخل فعليه نفقة إلا أن الحبس من قبله (قال الشافعي) وإذا  
نكحها ثم غاب عنها فأدت النفقة فإن كانت خلت بينه وبين نفسها فغاب ولم يدخل عليها فعليه النفقة  
وإن لم تكن قد دخلت بينه وبين نفسها ولا متعة فهي غير محتلة حتى تحل ولا نفقة عليه وتكتب اليه  
وربيل فإن قدم والآن فأتى عليه قد رما بأنه الكتاب ويقدم والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب قدر النفقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى فالتكفو ما طاب لكم  
من النساء منى الآية (قال الشافعي) ففي هذا دلالة على أن على المرء أن يعول امرأته وبمثل هذا جاءت  
السنة كما ذكرت في الباب قبل هذا من الكتاب والسنة قال والنفقة نفقتان نفقة المولى ونفقة المقر عليه  
رزقه وهو الفقير قال الله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الآية قال وأقل ما يلزم  
المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما قال فإن كان المعروف أن الأغلب من نظر أهلها لا تكون إلا  
مخدومة عاها أو خادمها أو واحد الأزد عليه وأقل ما يعولها به وخادمها لا يقوم بدن أحدي أقل منه  
وذلك مدع الذي صلى الله عليه وسلم لها في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون حنطة كان أو شعرا  
أو زرة أو أرز أو سلتا ولخادمها مثله ومكسلة من آدم بلادها زيتا كان أو سمنا يقدم ما يكفي ما وصفت من  
ثلاثين مثاقيل الشهر ولخادمها شبيهه ويفرض لها في دهن ومشط أقل ما يكفيها ولا يكون ذلك  
لخادمها لأنه ليس بالمعروف لها (قال الشافعي) وإن كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها  
الأغلب من قوت مثلها في ذلك البلد وقد قيل لها في الشهر أربعة أرطال لحم في كل جعة رطل وذلك  
المعروف لها وفرض لها من الكسوة ما يكفي مثلها ببلد هاعند المقتر وذلك من القطن الكوفي والبصري  
وما أشبهها ولخادمها كرايس وبتان وما أشبهه وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفي في البرد من جبة  
محدودة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقص وجرار ومقنعة ولخادمها جبة صوف وكساء تحفه بدني مثلها  
وقص ومقنعة وخف وما لاغي بها عنه وفرض لها اللصيف قصا ومحفة ومقنعة قال وتكتبها القطيفة  
سنتين والجبلة المحشوة كما يكفي مثلها الستين ونحو ذلك (قال الشافعي) وإن كانت رغبة لا يجزئها  
هذا أو زهيدة يكفيها أقل من هذا دفعت هذه المكيه إليها وتزيت إن كانت رغبة من ثمن آدم وألحم أو عسل  
وما شئت في الحب وإن كانت زهيدة تزيد فيما لا يقوتها من الطعام ومن فضل المكيه قال وإن كان  
زوجها موسعا عليه فرض لها من ثمن آدم الذي صلى الله عليه وسلم وفرض لها من الأدم واللحم ضعف  
ما وصفته لأمراء المقتر وكذلك في الدهن والعسل وفرض لها من الكسوة وسط البغداد والهروري وإن  
البصرة وما أشبهه وكذلك بحشيشها لثلاثمائة إن كانت ببلاد يحتاج أهلها إلى الحشو وتعطى قطعة وسطا  
لأزاد وإن كانت رغبة فعلى ما وصفت وتنقص إن كانت زهيدة حتى تعطى مائة الذي صلى الله عليه  
وسلم في اليوم لأن الهائسة في الأدم والفرض تزيد بها ما أحب (قال الشافعي) وأفرض عليه في هذا  
كله مكيه طعام لأدراهم فإن شاءت هي أن تبعه فصرفه فيما شئت صرفته وأفرض لها نفقة خادم  
واحد لا يزيد عليه وأجعل مائة وثلاثين الذي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك سعة لمثلها وأفرض لها عليه  
في الكسوة الكرايس وغلظ البصري والواسطي وما أشبهه لا أخاوزه بعوسج من كان ومن كانت امرأته  
وأجعل عليه لأمراء أنه فرأشوا وساد من غلظ متاع البصرة وما أشبهه وللخادمة الفروزة وسادة وما أشبهه  
من عبادة أو كساء غلظ فإن لم يكن خلفه وإنما جعلت أقل الفرض مائة لئلا ينع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في دفعه إلى الذي أصاب أهل في شهر رمضان بعرقه خمسة عشر أو عشرة وساد الستين مسكنا  
فكان ذلك مائة الكرايس مسكين والعرق خمسة عشر صاعا على ذلك يعمل ليكون أربعة أعراف وسقا

طلاقها فذكرت ذلك  
لنبي صلى الله عليه  
وسلم فقال ليس لك عليه  
نفقة وعن مابر بن عبد  
الله رضي الله عنهما أنه  
قال نفقة المطلقة ما لم  
تحرر وعن عطاه ليست  
المبتونة الحلي منه في  
شي إلا أنه ينق عليها  
من أجل الحمل فإن  
كانت غير حلي فلا  
نفقة لها قال وكل ما  
وصفت من متعة أو  
نفقة أو سكي فليست  
إلا في نكاح صحيح فاما  
كل نكاح كان مقسوخا  
فلا نفقة حاملا أو غير  
حامل فإن ادعت الحمل  
ففيها قولان أحدهما  
أنه لا يعلم بيقين حتى  
تلد فتعطي نفقة ما  
مضى لها وهكذا لو  
أوصى لـ حمل أو كان  
الوارث أو الموصى له  
غائبا فلا يعطى إلا يقين  
أرأيت لو أعطيناها  
بقول النساء ثم انقش  
أليس قد أعطينا من  
ماله ما لم يجب عليه  
والقول الثاني أن تخصي  
من يوم فارقتها فإذا قال  
النساء بها جعل أنفق  
عليها حتى تضع ولما  
مضى (قال الزني)

ولكن الذي حذته أدخل الشك في الحديث خمسة عشر وعشرين صاعا قال وانما جعلت أكثر ما فرضت مدين مدين لأن أكثر ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في فدية الكفارة لا ذى مدين لكل مسكين وبينهما وسط فلم أقصر عن هذا ولم أجاوز هذا لأن معلوما أن أغلب أن أقل القوت مذكوران أو سبعة مذكوران قال والقرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقصر ما بينهما مذهب للراة ومذهب لخدام (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل بامرأته ثم غاب عنها أى غيبة كانت فطلبت أن يتفق عليها أحلفت مادفع اليها نفقة وفرض لها في ماله نفقتها وان لم يكن له نقد سبيع لها من عرض ماله وأنفق عليها ما وصفت من نفقة موسع أو موقراى الحالين كانت حاله قال فان قدم فأقام عليها بينة أو أقرت بان قد قضيت منه أو من أحد عنه نفقة وأخذت غيرها جرح عليها عثل الذي قضيت قال وان غاب عنها ما نأقرت كت طلب النفقة بغير إقراره لم يمتها ثم طلبها فرض لها من يوم غاب عنها قال وكذلك ان كان حاضر فلم يتفق عليها فطلبت فيما مضى فعليه نفقتها قال وان اختلفا فقال قد دفعت اليها نفقتها وقالت بدفع الى شاة قال قول لها مع عينا وعليه البينة بدفعه اليها وأقرارها به والنفقة كالحقوق لا يبرئ منها الا إقرارها أو بينة تقوم عليها بقبضها قال وان دفع اليها نفقة سنة ثم طلقها فلا تراجع عليها باق من نفقة السنة من يوم وقع الطلاق قال وان طلق واحدة أو اثنتين ملك الرجعة فيهما رجوع عليها باق من نفقة السنة بعد انقضاء العدة وان كانت حاملا فطلقها ثلثا أو واحد تراجع عليها باق من نفقة السنة بعد وضع الحمل قال وان تركها سنة لا يتفق عليها أو أراة من نفقة تلك السنة وسنة مستقلة ترى من نفقة السنة الماضية لانها قد وجبت لها ولم يبرأ من نفقة البينة المستقلة لانها أراة قبل أن تحبها وكان لها أن تأخذها وما أوجب عليه من نفقتها كانت فهو لورثتها وإذا مات ضربت مع الغرماء في ماله كحقوق الناس عليه والله أعلم

(باب في الحال التي تحب فيها النفقة ولا تحب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل عقدة المرأة بجميع مثلها وان لم تكن بالغاً خلقت بينه وبين الدخول عليها وأدخل أهلها فيما بينه وبين ذلك ان كانت بكرًا ولم تمتنع هي من الدخول عليه وجب عليه نفقتها كما تحب عليه إذا دخل بها لان الحبس من قبله قال وكذلك ان كان مسغرا تزوج بالغاً فعليه نفقتها لان الحبس من قبله (قال الشافعي) ولو كان الزوجه بالغين فامتنعت المرأة من الدخول أو أهلها ألعلة أو إصلاح أمرها لم تحب على زوجها نفقتها حتى لا يكون الامتناع من الدخول الامتناع (قال الشافعي) ولو امتنعت من الدخول عليه فغاب عنها لم يكن عليه نفقتها حتى يحضرة لا تمتنع من الدخول عليه وان طالت غيبته الا ان يبعث اليه أهلها ان أقدم فأدخل فيقول بقدر ما يسير بعد ما يوقع رسالتها اليه أو يسري اليه ويوقع في ذلك عليه قضاء حاجته وما أشبه ذلك فان تأخر بعد ذلك وجب عليه نفقتها لان الحبس جاء من قبله قال ولو دخلت عليه فرضت مرضا لا يقدر على انائها معه كانت عليه نفقتها وكذلك ان كان يقدر على انائها اذا تمتنع من أن يأتيها ان شاء وكذلك لو كانت لم تدخل عليه وخلت بينه وبين نفسها كانت عليه نفقتها وهذا بخلاف ما يصغر هذا انما يكون الامتناع فممن الاثبات منه لأنه يعاقبها بالامتناع منها لانها تخجل أن تأتي قال ولو أوصاها في الفرج شيء يضر به الجماع ضرر راشد بدامت مع من جماعها ان شاعت وأخذت نفقتها الا ان يشاء أن يطلقها وكذلك لو ارتقت فلم يقدر على أن يأتيها أبدا بعد ما أوصاها أخذت نفقتها من قبل أن هذا عارض لها الامتناع منها لنفسها وقد جمعت وكانت ممن يجامع مثلها قال ولو أذن لها فاحمرت أو اعتكفت أو لم يزهو صوم يندر أو كراهه كانت عليه نفقتها في حالاتها تلك كلها قال وإذا دخلت عليه ولم تدخل عليه فهرت أو امتنعت أو كانت أمة فدفعها أهلها فلا نفقة لها حتى تحل بينه وبين نفسها (قال الشافعي) ولو ادعت عليه أنه طلقها ثلاثا أو أكثر فامتنعت منه لم يكن لها نفقة حتى تعود الى غير الامتناع منه قال ولو أقر أنه طلق أحدي

وجه الله هذا عندي أولى بقوله لان الله عز وجل أو جب الجلى النفقة وجعلها قبل أن تضع (قال الشافعي) رحمه الله وظهر بها جمل ففاه وقد فها لانها ولا نفقة عليه فان كذب نفسه جد وخلق به الولد ثم أخذت منه النفقة التي بطلت عنه ولو أعطاهما يقول القوابل ان بها جلاهم علم أن لم يكن بها حمل أو أنفق عليها جاوزت أربع سنين رجوع عليها أخذت ولو كان ملك الرجعة فلم ترق بثلاث حيض أو كان حينها يختلف فطول ويقصر لم أجعل لها الا الاقصر لان ذلك اليقين وأطرش الشك (قال المزي) رحمه الله اذا حكم بان العدة قائمة فكذلك النفقة في القياس لها بالعدة قائمة ولو جاز قطع النفقة بالشك في انقضاء العدة لحاز انقطاع الرجعة بالشك في انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم حجة بان



لا ينفق على الأمة  
الحامل ولو زعمنا أن  
النفقة للحمل كانت  
نفقة الحمل لا تبلغ بعض  
نفقة أمه ولكنه حكم  
الله جل ثناؤه (وقال)  
في كتاب الاملاء

النفقة على السيد  
(قال المزني) رحمه  
الله الاول أحق به  
لانه شهد أنه حكم الله  
وحكم الله أولى عما خالفه  
(قال الشافعي) فأما  
كل نكاح كان مفسوما  
فلا نفقة لها ولا سكنى  
حامل أو غير حامل  
(وقال) في موضع  
آخر ألا أن تطوع  
الصيب لها بذلك  
ليصنعها فيكون ذلك  
لها بطوعه وله تحصينها  
وبالله التوفيق

باب النفقة على  
الاقارب  
من كتاب النفقة ومن  
ثلاثة كتب

(قال الشافعي) رحمه  
الله في كتاب الله تعالى  
وسنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم بيان أن  
على الأب أن يقوم  
بالمؤنة في إصلاح صغار  
ولده من رضاع ونفقة

نسائه ثلاثا ولم يبين أخذ بنفقتهن كلهن حتى يبين لآتهن محبوساته والامتناع كان منه لآتهن (قال  
الشافعي) وكل زوجة حرم سلم حرة مسلمة أو ذميمة فسواء في النفقة والخدمة على قدر سعة ماله وضعفه  
وكذلك إن كانت امرأته أمه تخلق بينه وبينها إلا أنه ليس عليه أن كلن موسعا أن ينفق للامة على خادم لأن  
المعروف للامة أنها خادمه كانت في الفراهة وكثرة الخن ما كانت (قال الشافعي) ويلزم الزوج نفقة ولده  
على ما ذكرتم من قدر نفقة امرأته وكسوته ما كان عليه أن ينفق عليه فإن كلوا بمالك فليس عليه  
نفقتهم وإذا عتقوا فعليه نفقتهم وينفق على ولده ولذولده وأبائه كما وصفت ولا ينفق على أحد بقرابة  
غيرهم أم لا ولا على عمه ولا على عمة ولا على ابن من رضاعة ولا على أبسها قال وكل زوج حرم سلم وذوي  
وثنى عنده حرة من النساء في هذا كله سواء لا يختلفون

باب نفقة العبد على امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج العبد بآذن سيده حرة  
أو كاتبة أو أمه فعليه نفقاتهن كلهن كنفقة المقتل بخلافه ولا يفرض عليه أكثر من الألب ليس عبد الا  
وهو معتق لأن ما يبيده وإن أتبع مالك سيده قال وليس على العبد أن ينفق على ولده أحرارا كانوا أو مملوكا  
قال والمكاتب والمذرور وكل من لم تكمل فيه الحرية في هذا كله كالمملوك وإن كانت له كتاب أم ولد وموطئا  
في المكتوبة بالملك فولدت له أنفق على ولده فإن عجز فليس عليه نفقتهم لأنهم مملوك سيده قال وينفق العبد  
على امرأته إذا طلقها مطلقا قبل الرجعة في الأمدة وإذا لم يخل رجعتا لم ينفق عليها إلا أن تكون حاملا  
فينفق عليها لأن نفقة الحوامل فرض في كتاب الله تعالى ولست أعرفها إلا للسكن الولد فإذا أنفق عليها  
وهي مطلقة لا يخل رجعتا وهو راجع حلال ما دام لم يخل رجعتا عليه بالنفقة من يوم طلقها وإنفق  
عليها إن أراد ذلك وسواء أنفق عليها بامر فاض أو غير أمر فاض لأنه كان يلزمه في الظاهر على معنى  
أنها حامل وإذا بان أنها ليست بحامل رجعت عليها والله تعالى الموفق

باب الرجل لا يجدها ينفق على امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى دل كتاب الله عز وجل  
ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أن على الرجل أن يعول امرأته (قال الشافعي) فلما كان من حقها  
عليه أن يعولها ومن حقه أن يستمتع بها يكون لكل على كل ما للزوج على المرأة وللراة على الزوج  
احتمل أن لا يكون للرجل أن عسل المرأة يستمتع بها وعنهما غيره تستغنى به ويتعها أن تضطر في البلد وهو  
لا يجدها وله بها فاحتمل إذا لم يجدها ينفق عليها أن تحجر المرأة بين المقام معه وفراقه فإن اختارت فراقه  
فهي فرقة بلا طلاق لآتهما ليست شيئا وأوقعه الزوج ولأجله إلى أحد بقاعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال عاوا عن نسائهم يأمرهم أن يأخذوهن أن ينفقوا أو يطلقوا فإن  
طلقوا فعنوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) وهذا يشبه ما وصفت قبله والله يذهب أكثر ما حبسنا  
وأحسب عمر والله تعالى أعلم لم يجد بحضرته لهم أموالا يأخذ منها نفقة نسائهم فكذب إلى أمراء الأجناد  
أن يأخذوهم بالنفقة أو وجدوها أو طلاق أن لا يجدوها أو أن يطلقوا فوجد لهم أموالا أخذوهم بالبعثة بنفقة  
ما حبسوا قال وإذا وجد نفقة امرأته يوما بموم لم يفرق بينهما وإذا لم يجدها لم يفرقها أكثر من ثلاث  
ولا يمنع المرأة في الثلاث من أن تخرج ففعل أو تسأل فإن لم يجد نفقتها خبرت كما وصفت في هذا القول فإن  
كان لم يجد نفقتها بعد ثلاث يوما وعجز يوما خبرت إذا مضت ثلاث فلم يقدر على نفقتها بأقل ما وصفت للنفقة  
على المقتدر خبرت في هذا القول فإذا بلغ هذا وجد نفقتها لم يجد نفقة خادمها لم يتخير لها ما تسأل بنفقها  
وكانت نفقة خادمها يتابعها متى أسرا أخذته به قال وإذا فرق بينهما لم يسر لزوجها ولا يخل رجعتا  
في العدة إلا أن تشاء في نكاح جديد قال ومن قال هذا فين لا يجد ما ينفق على امرأته لم يجد صداقها  
لزمه عندي إذا لم يجد صداقها أن يتخيرها وأن وجد نفقتها بعد ثلاث ليل وما أشبهها لأن صداقها يشبه بنفقها

(قال الشافعي) وإن تكلمته وهي تعرف عسرته فكلمها وحكها في عسرته حكم المرأة تنكح الرجل  
موسرا فعبس لاه قدوس بعد العسر وعبس بعد البسر وقد تعلع معسرا وهي ترى له حرفة تغنيها أولا  
تغنيه وتغنيها أو من يتطوع فيعطيه ما يغنيها (قال الشافعي) وإذا عسر بنفقة المرأة فأجل ثلاثا ثم خبرت  
فاختارت المقام معه حتى شانت أجلا أيضا ثم كان لها فراقه لأن اختارها المقام معه فعومع ما مضى ففعلها  
فيه جائز وعفوها غير جائز عما استقبل فلا يجوز عفوها عما لم يحلها وهي كالمرأة تنكح الرجل تراه معسرا  
لأنها قد تعفوا ذلك ثم وسر بعد عسرته فينفق عليها قال وإذا عسر بالصدوق ولم يعسر بالنفقة تخيرت  
فاختارت المقام معه لم يكن لها فراقه لاه لا ضرر على بدنها ما أنفق عليها في استخراج صداقها وقد عفت  
فرقتة كما يخبر صاحب القلم في عين ماله وذمة صاحبه فيختار ذمة صاحبه فلا يكون له أن يأخذ بعد عين  
ماله وصداقها دين عليه إلا أن تعفو (قال الشافعي) وإذا نكحها فأعسر بالصدوق فلها أن لا تدخل عليه  
حتى يعطيها الصداق ولها النفقة إن قالت إذا جئت بالصدوق خليت بيني وبينك (قال الشافعي) وإن  
دخلت فأعسر بالصدوق لم يكن لها أن تختار لأن ما قد رويت بالدخول بلا صداق ولا تمنع منه ما كان ينفق  
عليها ودخولها عليه بلا صداق ومضايقتها كما يكون رضا الرجل من عين ماله بحجة غريبة أو تقوت  
عند غريبة فلا يكون له الأذمة غريبة قال وسواء في العسر بالصدوق والنفقة كل زوج وزوجة الحر  
تحت الأمة والعبد تحت الحرية الأمة كلهم سواء واختار الأمة تحت الحر في العسر والنفقة فإن شاء  
سببها أن يتطوع عن الزوج بالنفقة فلا خيار للأمة لاه واحد للنفقة وإذا امتنع فلخيار للأمة لا لسببها  
قال وكذلك الخيار للحر لا للولها فإن كانت الأمة أو الحر مغلوبا على عقلها أو صبيغة لم تلغ لم يكن لولي  
واحدة منهما أن يفرق بينها وبين زوجها بعسر بصدق ولا نفقة وإذا عسر زوج الأمة بالصدوق  
فالسداد لسبب الأمة واختيار لسبب الأمة لا للأمة فإن اختارت الأمة فراقه واختار السداد أن لا يفارقه  
لم يكن عليه أن يفرق بينهما لأن ذلك لسببها ولا ضرر رقيب عليها والمسلم تحت الكفانية والكتانية تحت  
الكتانية إذا طلقت المرأة حقها قبله في نفقة وصداق كما وصفت من مثله للأزواج الحرار (قال الشافعي)  
وقد قيل لا خيار للزوجة في عسر الزوج بالنفقة وتختل تطالب على نفسها ولا خيار في عسر بالصدوق ولها  
الامتناع منه ما لم تدخل عليه فإذا دخلت عليه لم يكن لها الامتناع منه وهي غريم من الغرما قال وعلى  
السيد نفقات أمهات أولاده ومدبر ورقيقه كلهم ذكرهم وأنثاهم مسلمهم وكافرهم وليس عليه نفقة  
مكاتبه حتى يجهزوا فإذا جهزوا فاعله نفقتهم

(باب أي الولدين أحق بالولد) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن  
عينة عن زاذن بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خير غلاما بين أبيه وولده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن يونس بن  
عبد الله الحر عن عمارة الجرمي قال خيري على بين أي وعي ثم قال لا خير في أصغري وهذا أيضا قد بلغ  
بلغ هذا خبره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يونس بن عبد الله عن  
عمار قال خيري على رضي الله تعالى عنه بين أي وعي وقال لا خير في أصغري وهذا بلغ مبلغ هذا خبره  
قال إبراهيم وفي الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين (قال الشافعي) فإذا اختلف الأبناء وهما في قرية  
واحدة فالأحق بولدها ما لم تزوج وما كانوا أصغارا فإذا بلغ أحدهم سبع أو ثمان سنين وهو يعقل خير  
بين أبيه وولده ما لم تكن عتدا بينهما الاختار فإن اختار أمه فعلى أبيه نفقته ولا يمنع من تأديبه قال وسواء في ذلك  
الذكر والأنثى ويخرج الغلام إلى الكتاب والصناعة إن كان من أهلها أو يابى عنده أمه وعلى أبيه نفقته  
وإن اختار أمه لم يكن لابه منع من أن يأتى أمه وتأتيه في الأيام وإن كانت جارية لم تمنع أمه من أن تأتيها  
ولا أعلم على أبيها إخراجها إليها إلا من مرض في مرضها أو خرجها عاتدة قال وإن ماتت البنت لم تمنع الأم من

وكسوة وخدمة دون  
أمه وفيه دلالة أن  
النفقة ليست على  
الميراث وقال ابن  
عباس رضي الله عنهما  
في قوله تعالى وعلى  
الوارث مثل ذلك من أن  
لا تضار والدة ولدها لا  
أن عليها النفقة (قال)  
فينفق الرجل على  
ولده حتى يبلغوا الحلم أو  
المحيض ثم لا نفقة لهم  
إلا أن يكونوا زنى  
فينفق عليهم إذا كانوا  
لا ينفسون أنفسهم  
وكذلك ولولده وإن  
سفلوا ما لم يكن لهم أب  
دونه يقصد على أن  
ينفق عليهم وإن كانت  
لهم أموال فنقتهم في  
أموالهم وإذا لم يجدوا  
أن يضع شيئا منه  
فكذلك هم من ابنه إذا  
كان الولد زنا لأنني  
نفسه ولا عليه ولا  
حرفة فينفق عليه ولده  
وولولده وإن سفلوا  
لاتهم ولد وحق الولد على  
الوالد أعظم ومن أجبرناه  
على النفقة بعنايتها  
المسكار ولا خيار امرأة  
على رضاع ولدها  
شريفة كانت أو دنيتة  
موسرة كانت أو فقيرة





تحريم اتیان البهائم لان الحظابة باحلال الفرج في الاثمت المفروض عليهن العدة ولهن الميراث منهم  
وغير ذلك من فرائض الزوجين

**(الاختلاف في الدخول)** (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ملك الرجل عقد المرأة فأراد الدخول بها فان كان مهرها لا أو بعضه لم يجز على الدخول عليه حتى يدفع الحال منه البها وان كان ديسا كله أجبرت على الدخول عليه متى شاء لا وقت لها في ذلك أكثر من يوم تصلح امرها ونحوه لا يجاوزها ثلاثا اذا كانت بالغاً وبجهاص مثلها وسواء في هذا الملوكة والحرّة وليس لولي الحرّة ولا السيد الامتنع منها ايها اذا دفع صداقها ان كان حالاً او ما كان حالاً منه قال ولا يؤجل الرجل في الصداق الا ما يؤجل في دين الناس ويبيع عليه في ماله كما يبيع عليه في الدين ويجب فيه كيجب في الدين لا اقرار في ذلك قال وهذا كله اذا كانت الزوجة بالغاً ومقاربة البلوغ أو جسيمة يحتمل مثلها ان يجامع فان كانت لا تحتمل ان يجامع فلا عليها منعها الدخول حتى تحتمل الجماع وليس على الزوج دفع صداقها ولا شيء منه ولا نفقتها حتى تكون في الحال التي يجامع مثلها ويحتمل بينه وبينها قال ومضى كانت بالغاً فصلا لا يدفع الصداق حتى تدخلوها وقالوا لا يدفعها حتى تدفع الصداق فانها تطوع أجبرت الا شرعى ما عليه فان تطوع الزوج بدفع الصداق أجبرت أهلها على ادخالها وان تطوع أهلها باذنها أجبرت الزوج على دفع الصداق قال وان امتنعوا معها أجبرت أهلها على وقت بدخلها فيه وأخذت الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وبجعت لها النفقة اذا قالوا لا يدفعها الا اذا دفع الصداق اليها (قال الشافعي) وان كانت بالغاً مضى اجبرت على الدخول وكل امرأة تحتمل ان يجامع قال فان كانت مع هذا مضى من مرض لا يجامع مثلها أمهلت حتى تصير الى الحال التي يجامع مثلها ثم تجبر على الدخول ومتى أمهلتها لا بد من الدخول لم أجبره على دفع الصداق قال واذا دخلت عليه فاصابها فافضاها ثم لم يلبث ذلك فعليه دينها كاملة وهي امرأته يحالها ولها المهر تاما ولها ان تمنع من أن يصيبها الفرج حتى تبرا اليه الذي اذا عاد لا صابها لم يسكاها ولم ينفق عليها فان بقيت بينه وبين نفسها والقول في ذلك قولها ما زعمت ان العلة فاقته فان تناول ذلك فكان النساء يدركن علمه فان قلن انها قد برأت وان الاصابة لا تضرها أجبرت على التحلية بینه وبين اصابتها قال وان صارت الى حال لا يجامع من صارت اليها أخذت صداقها ودينها وقيل هي امرأته فان شئت فطلق وان شئت فأمسك واجتنبها اذا كان مثلها لا يجامع

**(اختلاف الزوجين في متاع البيت)** أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت الذي هما فيه سكتان وقد افتقرا أو لم يفتقرا أو ماتا أو مات أحدهما فاختلف ورثتهما أو ورثة أحدهما بعد موته فذلك كله سواء والمتاع اذا كانا سكتا البيت في أيديهما معا فالتظاهر انه في أيديهما كما تكون الدار في أيديهما وفي درجلين ففصل كل واحد منهما لصاحبه على دعواه فان خلفا جعلا فالتاع بينهما نصفان لان الرجل قد عك متاع النساء بالشرع والميراث وغير ذلك والمرأة قد عك متاع الرجال بالشرع والميراث وغير ذلك فلما كان هذا هكذا وكان المتاع في أيديهما لم يجز أن يحكم فيه الا بهذا الكيفية التي في أيديهما وقد استعمل على أن أي طالب رضى الله تعالى عنه فاطمة رضى الله تعالى عنها يدين من حديثه وهذا متاع الرجال وقد كانت فاطمة رضى الله تعالى عنها في تلك الحال مالكة للدين دون علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وقد رأت امرأة (١) بين وبينها ضبة سفسا استفادته من ميراث أبيها عاظم ودرع ومعصف فكان لهادون اخوتها ورأت من ورث أمه وأخته فاستجابهن سبع متاعها فصار مال المتاع النساء فاذا كان هذا موجودا فلا يجوز فيه غير ما وصفت ولولا ان كانتا تقضي بالظنون بقدر ما يرى الرجل والمرأة مالكن فوجدنا متاعا في يدي رجلين بتداعيه فكان في المتاع ياقوت ولؤلؤ وعليه من عليه المتاع واحد الرجلين عن عك مثل ذلك المتاع والا فخر لس

على أيها اخراجها اليها  
الا أن تعرض فيؤمر  
بأخراجها عائدة وان  
ماتت البنت لم تمنع الأم  
من أن تلها حتى تدفن  
ولا تمنع من مرضها من  
أن تلي عمر يضربها في  
مئول أيها وان كان  
الولد يحتمل لغيره كالصغير  
فالأم أحق به ولا يجز  
أبدا واذا خيرا فاختار  
أحد الابوين ثم اختار  
الاخر حوّل ولو منع  
منه بالزوج فطلقها  
طلاقا عك فيه الرجعة  
أو لا يملكها رجعت  
على حقها ولها  
لانها منه وجه فاذا  
ذهب فهي كما كانت  
فان قبل فكيف يعود  
الى ما بطل بالنكاح  
فبطل لو كان بطل  
ما كان له ان تكون  
أحق ولها من أبيهم  
وكان ينبغي اذا بطل عن

(١) قوله بين وبينها  
ضبة الخ كذا في  
الاصول ولعله محرف  
وأصله وقدر أيت  
امرأة بين ضبة وبينها  
سيف الخ وحرر كسبه

الاغلب من مثله انه عاك مثل ذلك المتاع جعلنا عليه المتاع للوسر الذي هو ولا هاف في الظاهر عاك مثله وجعلنا سقلة المتاع ان كان في يدى موسر وموسر للعسر دون الموسر فالفانما اجتمع عليه الناس في غير هذا من ان الدار اذا كانت في يدى رجلين فتسد اعياها جعلت بينهما فصفين ولم ينظر الى اشبههما ان يكون له ملك تلك الدار فعطيه اياها وهذا العدل ان شاء الله تعالى والاجاع وهكذا ينبغي ان يكون متاع البيت وغيره مما يكون في يدى اثنين لا يختلف الحكم فيه انه لا يجوز ان يخالف بالناس الاصل الا ان يفرق بين ذلك سنة أو اجاع ويقال لمن يقول اجعل متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال اربأت دنانعا وعطارا كانا في حاوت فسه عطر ودباغ كل واحد منهما يدعى العطر والدباغ بازمك ان تعطى العطار العطر والدباغ الدباغ فان قلت انى اقسمة بينهما قيل لا فلم لا تقسم المتاع الذى يشبه النساء بين الرجل والمرأة والمتاع الذى يشبه الرجال بين الرجل والمرأة مثل الدباغ والعطار

**(الاستبراء)** أخبرنا الربيع قال قال الشافعى اصل الاستبراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عامسى أو طاس أن يوطأ حامل حتى تضع أو يوطأ ما لم يأت حتى تضع وفي هذا دلالات منها أن من ملك امرأة لم يوطأها بالاستبراء كانت عند نفقة أو غير نفقة أو يوطأ أو لا يوطأ من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستثن منهن واحدة ولا نشك أن فيهن أبكارا وحواثر كن قبل أن يستأمن وأما موضوعات وشرفات وكان الامر فيهن كلهن والنهي واحدا وفي مثل معنى هذا أن كل ملكا استحدثه المالك لم يجز فيه الوطء الا بعد الاستبراء لان الفرج كان ممنوعا قبل الملك فاذا صار مباحا للملك كان على المالك فيه ان يستبرئه وفي هذا المعنى على كل ملك تحول لان المالك الثاني مثل المالك الاول وقد كن الفرج ممنوعا عنه بأنه كان مباحا لغيره وانما حدث له وكان خلالة بعد ما ملكه فلما ابتاع رجل من رجل جارية وقضاهما منه وتفرقا بعد البيع ثم اشتراها منه البائع أو استقله منها وهو يعلم ان الرجل لم يصل اليها أو كانت مشتركةا ثم اءة ثقة أمه أو بنت لم يكن له أن يوطأها حتى يستبرئها من قبل أن الفرج قد كان حرم عليه ثم حل له بعد الملك الثاني ومتى حل له أن يوطأها قدم بين يدي الوطء استبراء لا بد وكذلك لو كانت بكرًا أو عذرا أم أم تحصنة لان السنة تدل على أن الاستبراء انما هو من حين يحل الفرج بالملك والاستبراء أن تعكث عند المشتري طاهرا ما كان المكث قل أو كثر ثم تحيض فتستكمل حيضة فاذا ظهرت منها فهو استبرأؤها ويكون الاستبراء اذا حاضت الحيض الذى تعرفه فان حاضت على خلاف ما تعرف في الزيادة في الحيض فهو استبراء لانها قد حاضت بما تعرف وزادت عليه وان حاضت أقل من أيام حيضها أو بدم أرق أو أقل من دمها أو وجدت شيئا نكرو في بطن أو دلالة ما يستدل به على الحمل امسكت وأمسك عن اصابتها حتى يستدل على أن تلك الريبة لم تكن جملا اما بذهاب ذلك الذى تحذو حيضة بعصدهم مثل الحيض الذى كانت تعرف ولما زمران بعلمها يعرف أهل العلم من النساء أنهم لو كانت حاملا كانت تلد في مثل ذلك الزمان فاذا اتى ذلك عليها استدلت على أن تلك الريبة من مرض لا من حمل ووطؤها فان قال قائل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحائلات حتى تحيض وهذا الحائل قد حاضت قيل فيقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اذا استبراء بالحيض والاستبراء بوضع الحمل أو الحيض انما يكون استبراء ما لم يكن معه برة فاذا كانت معه برة بجعل بالاستبراء بوضع الحمل لان الله تعالى فرض العدة ثلاث حيض وثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعشرا وقال تبارك وتعالى وأولات الاحمال أحملن أن يضعن حملهن فدللت السنة على أن وضع الحمل غاية الاستبراء وأنه مسقط لجميع العدول لم أعلم أحدا خالف في أن المطلقة لو حاضت ثلاث حيض وذكرت أنها حامل لم تحل بها ولا تحل الأبوضع الحمل أو البراءة أن يكون ذلك جملا وهكذا والله تعالى أعلم المرتبة في الاستبراء لانها في مثل هذا المعنى ولو حاضت حيضة وهي غير مائة ثم حدثت لها برة ثانية بعد طهرها وقبل مسيس سيدها أمسك عن اصابتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة ثم أصابها اذا برئت منها واذا ملكت الأمة بيران

الام أن يطل عن الجدة التى انما حلقها لحق الأم وقد قضى أبو بكر على عمر رضى الله عنهما بأن جدها فيه أحق به منه فان قيل فالحق الأم فيهم قيل كيف الأب ههما والمدان يجدان بالولد فلما كان لا يعقل كانت الأم أولى به على أن ذلك حق الولد لا الأبوين لان الأم أحق عليه وأرق من الأب فاذا بلغ الغلام ولّى نفسه اذا أونس رشده ولم يجبر على ان يكون عندها أحدهما وأختاره بزهما وزك فمراقهما واذا بلغت الجارية كانت مع أحدهما حتى تزوج فتكون مع زوجها فان آبت وكانت مأمونة سكنت حيث شاءت ما لم تربية وأختارها أن لا تفارق أبو يها (قال) واذا اجتمع القرابة من النساء فتتازعن المولد فالأم أولى ثم أمها ثم أمهات أمها وان عيبدن ثم الجدة أم الأب ثم أمها ثم أمها ثم أمها ثم أمها ثم أمها

أوهبة أو صدقة أو بيع أو أي وجه ما كان من وجوه المالك لم توطأ حتى تستبرأ لما وصفت وإذا كانت  
تستبرأ لم يحزم الكهان يثلثونها بعائشة ولا قبله ولا جسر ولا حجر بدولا بنظر شهوة من قبل الله فديتظهر  
بها حبل من يالهما فيكون عقد تمتلذا أو تلثذا أكثر من النظر من أم ولد وغيره وذلك محظور عليه وحتى  
استراها فقبضها ثم وضعت جملها برئت وحل له وطؤها ولا يحل له الوطء الاوض جميع جملها إذا كان جملها  
من غير سيدها وغیر زوج الازوجا قد طلق أو مات وكذلك قبضها فاقامت ساعة ثم حاضت وطهرت حل له  
الوطء ولو اشتراها فلم يقبضها ولم يفرق حتى وضعت في بدي البائع ثم قبضها لم يكن له وطؤها حتى تظهر من  
نقابها ثم تحيض في يديه حصة مستقبله من قبل أن البيع انما تم له حين لم يكن البائع فيه خيار بأن يتفرقا  
عن مقامهما الذي تبايعا فيه ولو اشتراها وشرط عليه البائع أنه بالخيار عليه ثلاثا وقبضها المشتري فحاضت  
قبل أن يسلم البائع البيع ويصل شرطه في الخيار أو غصق ثلاثا الخيار لم يظاها بهذه الحصة حتى تظهر  
منها ثم تحيض حصة أخرى ولو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثا ثم حاضت قبل الثلاث ثم اختار  
البيع كانت تلك الحصة استبرأ له تام المالك فيها فاض لها ولو اعتقها أو كانتا وهما كان ذلك جائزا ولو  
أراد البائع ذلك فيها لم يكن له لأن البيع فيها تام ولو بيع جارية معيسة ذلس له فيها عيب وظهر على العيب  
بعد الاستبراء فاختر أن عسكها أجزأ ذلك الاستبراء من قبل أن المالك له تام إلا أنه الخيار بالعيب ان شاء  
رد وان شاء أمسك وإن ماتت في هذه الحال ماتت منه والرجل إذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن  
لا يدفع عنها وأن يقبضها إياها بائنها وليس لها التبرئتها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه  
إياها على يدي أحد ليس يستبرئ بها بحال ولا لا تشتري أن يحبس عنه عنها حتى يستبرئها هو ولا غيره ولا تضعها  
على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غير بائع جرس من ساعته أو مقيما أو معدما أو ملما  
أو صالحا أو رجلا سوء وليس للتشري أن يأخذ بمحمل بعهدته ولا وجه ولا عن وماله حيث وضعه وانما  
التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء أجزأ منه ما أجزأ نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبد أو أمة  
أو شاة أو غيرها أو أهل فقال أخاف أن يكون مسرورا فأخاف أن يكون واحدا من العبدن حرا كان  
ينبغي لها كم أن يحجره على أن يدفع إليه الثمن لانه ماله حيث وضعه ولو أعطيناه أن يأخذ كفضلا أو يحبس  
له البائع عن سفره أعطيناه ذلك في خوف أن يكون مسرورا ومعيها عينا فقام من سرقة أو باق ثم لم نجعل  
لهذا غاية أبدا لانه قد لا يعلم ذلك في القربو ويعلم في البعيد ويبيع المسلمين الجارية بينهم وفي سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضا لثمنها وأن لا يكون  
الثن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري  
من جارية ولا غيره محبوسا عن مالكها ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن يضع على يدي من يستبرئها كان  
في هذا خلاف يبيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع مالك  
الاول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث فلا يجبر واحدا منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن  
لا يجب على المشتري البائع إلا بأن تحيض الجارية حصة وتظهر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم المسلمين بعدتهم أن تكون الأعيان المستأجرة إلا إلى أجل معلوم وهذا إلى أجل  
غير معلوم لأن الحصة قد تكون بعد صدقة البيع في خمس وفي شهر وأكثر وأقل وكان فاسدا مع فساد  
من الثمن من السلعة أيضا أن تكون السلعة لأشترأ إلى أجل معلوم صدقة فتكون توجس في تلك المدة  
وتؤخذها بائنها ولا اشتراء بغير تسلط مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا الأسع أجل بصفة ولا عين  
يعتبه قبض وخارج من يبيع المسلمين فلأن رجلين تبايعا جارية وتشارط في عقد البيع أن لا يقبضها  
المشتري حتى تستبرأ كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشتراها بغير شرط كان  
البيع جائزا وكان المشتري قبضها واستبرأها وعند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فافتت قبل أن تستبرأ

أهمياتها ثم الأمخت  
للأب والأم ثم الأمخت  
للأب ثم الأمخت للأم  
ثم الخالة ثم العمة ولا  
ولاية للأم إلا الأم لان  
قربانها باب الأم  
فقربانة الصدي من  
النساء أولى ولا حتى  
لا حدمع الأب غير  
الأم وأمهاتها فأما  
أخواته وغيرهن فأنما  
حقوقهن بالأب فلا  
يكون لهن حق معه  
وهن يدلن به والجد أبو  
الأب يقوم مقام الأب  
إذا لم يكن أب أو كان غائبا  
أو غير رشيد وكذلك  
أبو الأب وكذلك  
العصبة يقومون مقام  
الأب إذا لم يكن أقرب  
منهم مع الأم وغيرهما من  
أمهاتها وإذا أراد الأب  
أن ينتقل عن البلد  
الذي نسك به المرأة  
كان لبلدها أو لبلدها  
فسواء القول قوله إذا  
قال أردت النكاح وهو  
أحق بالولد مرضعا  
كان أو كسيرا وكذلك  
العصبة إلا أن يخرج  
الام إلى ذلك البلد  
فتكون أولى ولا حتى  
لمن لم تكمل فيه الحرية

في ولد الحرة واذا كان ولد  
الحرة ماله على نفسه  
أحق بهم واذا كانوا  
من حرة وأبوهم مملوك  
فهى أحق بهم ولا  
يجوزون في وقت الخیار  
(باب نفقة المالك)

(قال الشافعي) رحمه  
الله أخبرنا سفيان عن  
محمد بن عجلان عن بكر  
أو بكر بن عبد الله  
«الزني شئ» عن عجلان  
أبي محمد عن أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال للمملوك طعمه  
وكسوته بالمعروف ولا  
يكلف من العمل مالا  
يطبق (قال) فعلى  
مالك المملوك الذكر  
والأنثى بالخصين إذا  
شغلها من عمل له أن  
ينفق عليهما ويكسوهما  
بالمعروف وذلك نفقة  
ورقبي بلدهما الشبع  
لأوساط الناس الذي  
تقوم به أديانهم من  
أبي الطعم كان قصا  
أو شعرا أو ثوبا أو تميرا  
وكسوتهم كذلك مما  
يعرف أهل ذلك البلد  
أنه معروف بصرفه أو  
قطن أو كتان أي ذلك  
كان الأغلب بذلك البلد

فإن ماتت عنه بعد ما ظهر بها حل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع  
من الثمن بقدر ما بين قيمتها مالا وغير مامل ولو اشتراها بغير شرط فتراضيا أن يترضاها على يدي من  
يستترها فانت أوعيت عند المشتري فإن كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها وأضعها فقهى من ماله  
وأنا على جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فوثقها بيدي غيره إذا كان هو وضعها كوثقها بيده ولو كان  
اشتراها فلم يقبضها حتى أوضاعها رضاهما على يدي من يستترها فانت أوعيت ما من مال البائع  
لأن كل من باع شيئا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه وإذا عيت قبل للمشتري أن يبايع  
أن شئت فخذها معية بجميع الثمن لا يوضع عنك للعيب شئ كالوعيت في يدي البائع بعد صفقة البيع  
وقبل قبضها كتب بالخيار في تركها أو أخذها وان شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز  
فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه لأن يكون الثمن إلى أجل معلوم  
فكأن إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن إلى  
أجل وقال البائع لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلى  
السلعة فإن بعض المشرقيين قال يجزى القاضى كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري  
على أن يحضر الثمن ثم سلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبايعا بها إذا كان ذلك حاضرا وقال  
غيرهم لا يجزى واحد منهما على أحضار شئ ولكن أقول لا يشاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فلينفع  
إلى ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أن قبضها معيلا  
فاجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يده أمرناه أن ندفع الثمن إلى  
البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني من أن لا يجزى واحد منهما  
أقول آخر وهو أن يجزى البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرة ثم ينظر فإن كان له مال أجبره على  
دفعه من ساعته وإن غاب ماله وقت السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فإن وجد له مالا دفعه إلى البائع  
وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع  
وجد عند مفلس فهو أحق به إن شاء أخذه وأنا أشهدنا على الوقف لأنه أن أحدث بعد ما شهدنا على وقف  
ماله في ماله شيئا لم يجز وأما من عاين القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا  
القول دونه لأنه لا يجوز للحاكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع إلى  
مالك ثم يكون له جسد أو كيف يجوز أن يكون له جسد وقد أعلن أن ملكها لغيره ولا يجوز أن يكون  
رجل قد أوجب على نفسه ثنوا ماله حاضر ولا تأخذه منه ولا يجوز لرب الجارية أن يبطأها ولا يبيعها  
ولا يتعاقها وقد ما عاين غير ولا يجوز للسلطان أن يبيع الناس بتدافعون الحقوق وهو بقدر على أخذها  
منهم وإذا كانت لرجل أمة فزوجها واشترها ذات زوج فطعنها لزوج أو مات عنها فانتقضت عدتها  
فأراد نسيدها أصابته بانقضاء العدة لم أر ذلك حتى يستترها بحضرة بعد ما حل فرجها لأن الفرج كان  
حلالا لغيره ممنوعا منه والاستبراء بسبب غيره لا يسببه إلا ترى أن رجلا لو أراد بيع أمة فاستبرأها عند  
أمر رجل أو بنه بحضرة وأحض ثم ناعها من رجل لم يكن له أن يبيعها حتى يستترها بعد ما أبيع له فرجها  
ولو كانت لرجل أمة فكأنها محضرت لم يكن له وطؤها حتى يستترها لأنها كانت ممنوعة الفرج منه  
وأنا أبيع له فرجها بعد العجز فهي تحامى في هذا المعنى المتروجة وتفرقها في أن فرجها لم يكن مباحا لغيره  
والاحتياط تركها ولو كانت أمة فخاضت فأذن لها بأن تصوم فصامت أو تحج فحجبت وجابعا عليها فكانت  
ممنوعة الفرج في نهار الصوم ومدة الاحرام والحيض ثم خرجت من الاحرام والصوم والحيض لم يكن عليه  
أن يستبرئها وذلك أنه إنما حل بينه وبين فرجها بعرض فيها كما يكون العارض فيه من الصوم والاحرام  
لأنه حل بينه وبين الفرج كحل بينه وبينها متروجة ومكاتبه فكان لا يحل له أن يسلها ولا يقبلها ولا ينظر



وكان لا يسمى مثله  
ضيقا وضيقا  
اذا كانت له فراصة  
وجال فاعرف انهم  
يكسبون أحسن من  
كسوة اللاتي ذمن  
وقال ابن عباس في  
الموكن أطلعهم ما  
تأكلون واكسوهم ما  
تلبسون (قال الشافعي)  
رحم الله هذا كلام مجمل  
يجوز أن يكون على  
الجواب فسد السائل  
عن مالك وأما ما كل  
ثمرا أو شعيما ولبس  
صوفيا فقال أطلعهم  
مما تأكلون واكسوهم  
مما تلبسون والسائلون  
عرب ولبس عاتمهم  
وطعامهم خشن  
ومعاشهم ومعاش  
رفيقهم متقارب فأما  
من خالف معاش السلف  
فأكل رقيق الطعام  
ولبس جيد الثياب فلو  
أوى رقيقه كان أحسن  
وان لم يفعل فله ما قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نفقته وكسوته  
بالمعروف فأما من لبس  
الوشى والمروى والخز  
وأكل النقي وألوان  
لحوم الدجاج فهذا ليس  
بالمعروف للمالك وقال

الهاشمية قالها هذه مخالفة لحالها الأولى وتحتج المستبرأة والمعتدة وتختلفان فأما ما تحتجانه فيه  
فإن في الاستبراء والعدة معنى ونعدا فأما المعنى فإن المرأة إذا وضعت حملها كانت براءة في الحرة والأمة  
وانقضاء العدة وأما التعبد فقد تعلم براءة ما تكون صبية لم يدخل بها ولم يدخل بها فحجب حصة  
فتعددة الوفاة كانت بعد البالغة المدخول بها ولا تبرئها حصة واحدة فلو لم تكن العدة إلا للمرأة كانت  
الصغيرة في هاتين الحالتين بريئة وكذلك الأمة البالغة وغير البالغ تشتري من المرأة الصالحة المحصنة لها  
ومن الرجل الصالح الكبير قد حرم عليه فرجها بضاع فلا يكون لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها ولو  
كان رجل مودع أمة يستبرئها بحصة عنده قد حاضت في بدى نائه حضا كثيرا ثم ملكها ولم تغارق  
تحصنه بشراه أو به أو ما كان لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها وأحب للرجل الذي يطأ  
أمة أن لا يرسلها وأن يحصنها وان فعل لم يحرم هذا ذلك عليه وكانت فيما يحل له منها مثل المحصنة ألا ترى  
أن عمر رضي الله عنه يقول ما بال رجال بطون لا يذهبهم ثم يرسولون فخير أنه تلحق الأولاد بهم وإن أرسلوهن  
ولا يحرم عليهم الوطء مع الأرسال ولو استأجر رجل جارية فاستبرأها ثم يارسولها فبها عليه وبعاء عليها  
بشاهد فوق والمستبرئ عنها ثم أبطل الحكم الشاهد لم يكن على المشتري أن يستبرئها بعد ما أصبح عنه  
وقفها إلا ما كانت على الملك الأول لم تستحق ولو استحقها ثم اشتراها الأول وهي في بيته لم يخرج منه  
لم يطأها حتى يستبرئها لأنه قد ملكها عليه غيره ولو كانت جارية بين رجلين فاستحلها أحدهما وكانت  
في بيته لم يطأها من حين حل له فرجها حتى يستبرئها ولا تكون البراءة إلا بان عكها طاهر ثم تحيض بعد  
أن تكون طاهرا في ملكه ولو استأجرها ساعة دخلت في الدم لم يكن هذا براءة وأول الدم وآخره سواء كما  
يكون هذا في العدة في قول من قال الأقراء عن الحوض ولو طلق الرجل امرأته أول ما دخلت في الدم بعد  
بتلك الحصة ولا يستحب حصة الحاضة تقدمها طهر فإن قال قائل لم زعمت أن الاستبراء طهر ثم حصة  
وزعمت في العدة أن الأقراء الأطهار قلناه بتفريق الكتاب ثم السنة بينهما فإما قال أنه عز وجل يبرص  
بأنفسهن ثلاثة قروء ودل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الأقراء الأطهار أقوله في ابن عمر يطلعها  
طاهرا من غير جعاع فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطاق لها النساء فأمرنا بها أن تأتي بثلاثة أطهار  
فكان الحوض فيها فاصلا بينهما حتى يمسى كل طهر منها غير الطهر الآخر لأنه لو لم يكن بينهما حوض كان  
طهر واحدا وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأماء أن يستبرئن بحصة فكانت الحصة الأولى أمامها  
طهر كالأبعد الطهر إلا وأمامه حوض وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم يستبرئن بحصة بقصد قصد  
الحوض بالبراءة فأمرنا أن تأتي بحوض كامل كما أمرنا إذا قصد قصد الأطهار أن تأتي بطهر كامل

### (النفقة على الأقارب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين  
كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الأيسر إلا نضار  
والدة وتولدها ولا مولود له نولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراد فصلا عن تراض منها وتشاؤرا فلا جناح  
عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما أنتم بالمعروف وانفقوا الله واعلموا أن  
الله عاتلون بصير وقال تبارك وتعالى فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأعروا بينكم بمعروف وإن  
تعاسر فسترضع له أخرى أقوله بعد عشر يسرا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها هند قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن  
أنا سقيت رجلا شحيعا وليس لي إلا ما أدخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذي ما تكفين ولدا  
بالمعروف (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها

عليه السلام اذا كفى  
أحدكم خادمه طعامه  
حره ودعاه فليدعه  
فليجلسه معه فان أوى  
فليروغ له لقمة فيناوله  
ياها وكلمة هذا معناه  
فيا قال صلى الله عليه  
وسلم فليروغ له لقمة  
كان هذا عندنا والله أعلم  
على وجهين أو لاها  
بمعناه أن اجلسه معه  
أفضل وان لم يفعل  
فليس بواجب اذ قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والانفروغ له لقمة  
لان اجلسه لو كان  
واجبا لم يجعل له أن  
يروغ له لقمة دون أن  
يجلسه معه أو يكون  
بالخيرين أن يناوله أو  
يجلسه وقد يكون أمر  
اختيار غير الجتم وهذا  
يدل على ما وصفتنا من  
بيان طعام المملوك  
وطعام سيده والمملوك  
الذي يلى طعام الرجل  
مخالف عندى للمملوك  
الذى لا يلى طعامه  
ينبغي أن يناوله مما  
يقرب اليه ولو لقمة فان  
المعروف أن لا يكون  
يرى طعاما قدولى  
العمل فيه ثم لا ينال منه  
شيأ يريد شهوته وأقل

حدثته أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسقيا رجل شحج وانه  
لا يعطيني وولدى الامأ أخذت منه سراً وهو لا يعلم فهل على ذك من شيء فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خذى ما يكفك ولو لك بالمعروف (قال الشافعي) ففى كتاب الله عز وجل ثم فى سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بان أن الاجارة جارة على ما يعرف الناس اذ قال الله عز وجل فان أرضعن لكم فآوهن  
أجورهن والرضاع يختلف فيكون صبي أكثر رضاعاً من صبي وتكون امرأة أكثر لبناً من امرأة ويختلف  
لبنها فيقل وبكثره فيجوز الاجارة على هذا لانه لا يوجد فيه أقرب مما يحيط العلم به من هذا فيجوز الاجارات  
على خدمة العبد قياساً على هذا ويجوز فى غيره مما يعرف الناس قياساً على هذا (قال الشافعي) وبيان أن  
على الولد النفقة الولد دون أمه كانت أمه متزوجة أو مطلقة وفى هذا دلالة على أن النفقة ليست على الميراث  
وذلك أن الام وارثة وفرض النفقة والرضاع على الاب دونها (قال الشافعي) قال ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهما فى قول الله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك من أن لا تضار الدين ولا اله الا أن عليها الرضاع (قال  
الشافعي) واذا وجب على الاب نفقة ولده فى الحال التى لا يغنى نفسه فيها فكان ذلك عندنا لأنه لا يجوز  
أن يضيع شيا منته وكذا لان كبر الولد من لا يغنى نفسه ولا عياله ولا حرفة له أنفق عليه الوالد وكذلك  
ولد الولد لانهم وولد يؤخذ بذلك الاجداد لانهم آباء وكانت نفقة الوالد على الولد اذ صار الى الحال التى  
لا يدر على أن يغنى فيها نفسه وأوجب لان الولد من الوالد وحق الوالد على الولد اعظم وكذلك الجد وأبو الجد  
وأبؤهم فوقع وان بعدوا لانهم آباء قال واذا كانت هندزوجة لابي سفيان وكانت القسيم على والدها الصغرى  
بأمر زوجها فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها ولدها بالمعروف  
فقلها الرجل يكون له على الرجل الحق أى وجهه ما كان فيمنعه ياله أنه أن يأخذ من ماله حيث وجد سراً  
وعلائيه وكذلك حق ولده الصغار وحق من هو قيم به عن تركه أو كفه قال وان وجد الذى له الحق  
ماله بعينه كان له أخذه وان لم يجده كان له أخذه مثله ان كان له مثل ان كان طعاماً فطام مثله وان كان  
دراهم قد دراهم مثلاً وان كان لا مثله كانت له قيمة مثله دنائير أو دراهم كان غصبه عبداً فليجده فله قيمته  
دنائير أو دراهم فان لم يجد لذي غصبه دنائير ولا دراهم ووجد له عرضاً كان له أن يبيع عرضه الذى وجد  
فيستوفى قيمة حقه ويرد إليه فضله ان كل فيما باع له وان كان يسلد الاغلبه الدنائير باع به دنائير وان كان  
الاغلبه الدراهم باع به الدراهم قال وان غصبه ثوباً فليسه حتى نقص عنه أو عبداً فاستخدمه حتى كسر  
أرأوز غصبه أخذ ثوبه وعبده وأخذ من ماله قيمة ما نقص ثوبه وعبده على ما وصفتنا  
(نفقة المالكين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان  
عن بكر بن عبد الله عن عجلان بن محمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه  
وكسوته بالمعروف ولا يكف من العمل الا ما يطيق (قال الشافعي) على مالك المملوك الذكر والانثى البالغين  
اذا حبس على عمل أن ينفق عليهما وبكسوتهما بالمعروف وذلك نفقة رقيق بلدهما الشبع لا وسط الناس  
الذى تقوم به أبدانهم من أى الطعام كان حنطة أو شعيراً أو زرة أو تمر أو كسوتهم كذلك ما يعرف أهل  
ذلك البلد المعروف صوف أو قطن أو كتان أى ذلك كل الاغلب بل ذلك البلد وكان لا يسمى ضيقاً موضع  
(قال الشافعي) والجواورى اذا كانت لهم فراهة وجمال فالمعروف أنهم يكسبون أحسن من كسوة الاثني  
دونهم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن أبي خداس عن عتبة بن أبي لهبة أنه سمع ابن عباس  
يقول فى الملوكن أطيعهم بما تأنى كلون واكسوههم بما تلبسون (قال الشافعي) هذا كلام مجمل يجوز  
أن يكون على الجواب فسال السائل عن مما يسكه وهو انما بكل تمر أو شعيراً أو أدنى ما يقدر عليه من الطعام  
وليس صوفاً أو أدنى ما يقدر عليه من اللباس فقال ألعوهم بما تأنى كلون واكسوههم بما تلبسون وكان  
اكثر حال الناس فيما مضى ضيقة وكان كثير من اتسعت حاله مقتصد افهذ استقيم قال والسائلون

عرب وليوس عاتتهم وطعامهم خشن ومعاشهم رقيقهم متقارب فأما من لم تكن حاله هكذا خالف  
 معاش السلف والعرب وأكل رقيق الطعام وليس جيد الثياب فلو أسي رقيقه كان أكرم وأحسن فإن  
 لم يفعل فله ما قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم نفقته وكسونه بالمعروف والمعروف عندنا المعروف المثل  
 في بلد الذي يكون ولأن رجلا كان له الوشي والخز والمروي والقصب وطعمته النقي ولأن لحم  
 الدجاج والطير لم يكن عليه أن يطعم بالسيكه وبكسوه مثل ذلك فإن هذا ليس بالمعروف للمالك (قال  
 الشافعي) أخبرنا شفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا كنت أحدكم خادمه طعامه حره ودخاه فليدعه فليجلسه معه فإن أبي فليروغ له لقمة فليناولها بأها وأبعطه  
 أياها أو كلة هذا معناها (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليروغ له لقمة كان هذا  
 عندنا والله تعالى أعلم على وجهين أحدهما وهو ألا وهما بعناها والله تعالى أعلم أن إحلاسه معه أفضل وإن لم  
 يفعل فليس بواجب عليه أن يجلسه معه إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والأفلا روغ له لقمة لأن إحلاسه  
 لو كان واجبا عليه لم يجعل له أن يروغ له لقمة دون أن يجلسه معه أو يكون بالخيار بين أن يناله أو يجلسه  
 وقد يحتمل أن يكون أمر اختيار غير الحتم وتكون له نفقته بالمعروف كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلا يجحبه أكرهتها (قال الشافعي) وهذا يدل على ما وصفنا من تباين طعام المولود وطعام سيده إذا  
 أراد سيده طبيب الطعام لأدنى ما يكتفيه فلو كان بمن يريد أدنى ما يكتفيه أطعمه من طعامه قال والنكسوة  
 هكذا قال والمولود الذي يلي طعام الرجل بخلاف عندنا المولود الذي لا يلي طعامه وينبغي لمالك المولود  
 الذي يلي طعامه أن يكون أقل ما يصنع به أن يناله لقمة يأكلها بما يقرب إليه فإن المعروف لا يكون يرى  
 طعاما قدولى العنا فيه ثم لا ينال منه شيأ رده شهوته وأقل ما رده شهوته لقمة فإن قال قائل كيف  
 يكون هذا المولود الذي يلي الطعام دون غيره قبل الاختلاف حاله ما لان هذا أولى الطعام ورأى غيره من  
 الممالك لم يله ولم يره والسنة التي خصت هذا من الممالك دون غيره (قال الشافعي) وفي كتاب الله عز  
 وجل ما يدل على ماوافق بعض معنى هذا قال الله تبارك وتعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى  
 والمساكين فازرقوهم منه الآية فأمر الله عز وجل أن يرزق من القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين  
 الحاضرون القسمة ولم يكن في الأمر في الآية أن يرزق من القسمة من مثلهم في القربى واليتامى والمسكنة من  
 لم يحضر ولهذا الشبهة هي أن تضيف من جائل ولا تضيف من لم يقصد قصد ولو كان محتاجا إلا أن  
 تنطوع وقال بعض أصحابنا قسمة الميراث وقال بعضهم قسمة الميراث وغيره من الغنائم فهذا واسع  
 وأحبائي أن يعطوا ما طاب به نفس المعطي ولا وقت ولا يحرمون (قال الشافعي) ومعنى لا يكاف من  
 العمل إلا ما يطبق يعني والله تعالى أعلم إلا ما يطبق الدوام عليه ليس ما يطبق يوما ويومين أو ثلاثة ونحو ذلك  
 ثم بعض فمينا على ذلك أن العبد الخلد والامة الخلد قد يقويان على أن يشبالا حتى يصحوا عامة يوم ثم  
 يعجزان عن ذلك ويقويان على أن يعملوا ما أولية ولا يمان فيهما ثم يعجزان عن ذلك فيما يستقلان والذي  
 يلزم المولود ليس عدم ما وصفنا من العمل الذي يقدر على الدوام عليه ان كان مسافرا فبشيء القصة وركوب  
 الأخرى والنوم ان قدسوا كتابهم أكثر من ذلك وان كان لا يقدر على النوم كتابهم أكثر من ذلك في  
 المنزل وان كان عمله بالليل تركه ما تهرأ للراحة وان كان عمله بالنهار تركه ما تهرأ للراحة وان كان  
 في الشاء عمل في الصحر ومن أول الليل وان كان في صيف يعمل في الشتاء وجه هذا كله في المولود  
 والمالو كمالا لا يضر بأدبهما الضر واللين وما يعرف الناس أنهم ما يطبقان الدوام عليه (قال الشافعي)  
 ومتى مرض واحد منهم ما فعله نفقته في المرض ليس له استعماله ان كان لا يطبق العمل وان عي أو زمن  
 أنفق عليه مولاه أيضا إلا أن يشاء بعتة فإذا أعتقه فلا نفقة عليه (قال الشافعي) وأم الولد مالو كة يلزمه  
 نفقتهما وتعلمه وتعمل له ما تحسن وتطيق بالمعروف في منزله والمدة والمالو كة تعلم له في منزله أو أخرجاعته

كلوصفنا من الملوكة غير المدبرة وينفق عليهم كلهن بالمعروف والمعروف ما وصفت وأى تمولوا صار  
الى أن لا يطبق العمل بكيفية وأنفق عليه ورضاع الملوكة الصغير بالزم مولاه والمكاتب والمكاتبة مخالفان  
لن سواهما بالزمو لاهما ههنا في مرض ولا غيره فان مرضا وعجزا عن نفقة أنفسهم ما قبل لهما لكسر طبا كما  
في الكتابة فأنفق على أنفسهما فان زعما أنكما عاجزا عن تأدية الكتابة أبطلنا كتابكما وردنا كإرققا  
رقيقين كان لهما في المرض ما وصفت ان شاء الله تعالى لان هذا لاله على أن فسح الكتابة اليهمادون من  
كاتبهما قال ولو كانا اثنين فنجز أحدهما أو مرض فقال قد عجزت بطلت كتابته وأنفق عليه وكان الذي  
لم يعجز عن الكتابة مكتابا ورفع عنه حصة العاجزين الكتابة (قال الشافعي) وينفق الرجل على عياله  
الصغار وان لم ينفعوه يجبر على ذلك قال ولوزو جرجل أم ولاده فولدت أولادا أنفق عليهم كما ينفق على  
رقيقه حتى يعقوا بعق أمهم قال واذ ضرب السيد على عبده خرا حاقفال العبد لا يطبق قبل له أجره  
من شئت واجعله نفقته وكسوته ولا يكلف خراجا وان كانت أمة فكذلك غيرها لا ينبغي أن يأخذ  
منها خراجا الآن تكون في عمل وأحب أن ينعه الأمام من أخذ الخراج من الامة اذا لم تكن في عمل وأحب  
كذلك ينعه الخراج من العبدان لم يكن يطبق الكسب صغيرا كان أو كبيرا (قال الشافعي) أخبرنا  
مالك عن عبي الله بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان رضي الله تعالى عنه يقول في خطبته ولا تكفوا  
الصغير الكسب فانه متى كلفتموه الكسب سرق ولا تكفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فانه متى  
كلفتموها الكسب كسبت بفرجها (قال الشافعي) وان كانت لرجل ذابة في المصرا أو شاة أو بعير علفه  
ما يقيه فان امتنع من ذلك أخذته السلطان بعلفه أو يبيعه فان كانت ببادية فاتخذت الغنم أو الابل  
أو البقر على المرعى فلاها والارعى ولم يحبسها فأجذبت الارض فأحب أن لو علفها أو ذبحها أو باعها  
ولا يحبسها فتوت هزلا ان لم يكن في الارض متعلق ويجبر عندئذ على بيعها أو ذبحها أو علفها فان كان  
في الارض متعلق لم يجبر عندئذ على بيعها ولا ذبحها ولا علفها لانها على ما في الارض تتخذ وليست كالرداب  
التي لا ترى والارض متخصة الاربعاء ضعيفا ولا تقوم للعبد قيام الراعي (قال الشافعي) ولا تحلب أمهات  
النسل الا فضلا عما يقيم أو لادهن ولا تحلبها وتر كهن يمين هزلا قال وليس له أن يسترضع أمة فتبيع ولدها  
الا أن يكون فيه فضل عن ربه أو يكون ولدها يفتشذ بالطعام فيقيم بدنه فلا بأس أن يؤثر ولده بالبن ان  
اختاره على الطعام قال وفي كتاب الطلاق والتسك نفقة المطلقة والزوجة وغير ذلك من النفقات مما يزم

(الحجة على من خالفنا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس قولنا فبن كان له على  
رجل حق فلم يعطه اياه فان له أن يأخذ منه حقه من امواله وان كان له اموال أو وزن  
فوجدهم له أخذته فان لم يجد مثله لم يكن له أن يبيع من عرضه شيئا فيستوفي حقه وذلك أن صاحب السلعة  
الذي وجب عليه الحق لم يرض بأن يبيع ماله فلا ينبغي لهذا أن يكون أمين نفسه (قال الشافعي) أرأيت  
لو عارضك معارض مثل يحمك فقال هوذا غصه دراهم فاستهلكها فامرته أن يأخذ دراهم غيرها فانما  
جعلت هذه الدراهم بدلا من تلك القيمة لانه لو غصه سودا لم تأمره أن يأخذ سودا لان الوضع أكثر قيمة من  
السودا فقد جعلته البديل بالقيمة والقيمة يبيع فان قال هذه دراهم مثل القيمة قلنا ما مثل قال لا يجوز  
الفضل في بعضها على بعض قلنا فان كنت من هذا الوجه أخرته فقل له يأخذ مكان السودودها وهي  
لا يحل الفضل في بعضها على بعض قال لا لأنها وان لم يحل الفضل في بعضها على بعض فهي أكثر قيمة  
من الدنانير قلنا فمثل لان الفضل في بعضها على بعض لا يحل كانت خطأ لانه انما صرت الى أن تعطيه  
دراهم بقيمة ما أخذت الدراهم وهذا يبيع فكيف لم تجز أن يأخذ دنانير بقيمة الدراهم وانما الى القيمة ذهبت

من غيره وينعه الامام  
أن يجعل على أمته  
خراجا الا أن يكون في  
عمل واجب وكذلك  
العبد اذا لم يطق الكسب  
قال عثمان بن عفان  
رضي الله عنه في خطبته  
لا تكفوا الصغير  
الكسب فيسرق ولا  
الأمة غير ذات الصنعة  
فتكسب بفرجها

### (صفة نفقة الدواب)

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو كانت لرجل  
ذابة في المصرا أو شاة أو  
بعير علفه بما يقيه فان  
امتنع أخذته السلطان  
بعلفه أو يبيعه فان  
كان ببادية غنم أو ابل  
أو بقر أخذت على  
المرعى خلاها والارعى  
فان أجذبت الارض  
علفها أو ذبحها أو باعها  
ولا يحبسها فتوت هزلا  
ان لم يكن في الارض  
متعلق وأجبر على ذلك  
الا أن يكون فيها متعلق  
لها على ما في الارض  
تتخذ وليست كالرداب  
التي لا ترى والارض  
متخصة الاربعاء ضعيفا  
ولا تقوم للعبد قيام  
الراعي (قال) ولا

وكيف لم يجزله أن يبيع من عرضه فإخذ مثل دراهمه والعرض يحل بالدرهم وفيه تعان فاجتعل على أحد ان عارض بمثل هذا القول فقال لا يجوز له أن يأخذ أبدأ الاما أخذته لاني تعلم أنه اذا أخذ غير ما أخذ منه فاما يأخذ بدل ولا البديل بقيمة ولا يجوز له أن يكون أمين نفسه في مال غيره وأنت تقول في أكثر العلم لا يكون أمين نفسه (قال الشافعي) فقال فاقول أنت قلت أقول ان سئد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اجاع أكثر من حفظت عنه من أهل العلم قبلنا يدل على أن كل من كان له حق على أحد فعه آياه فله أخذ منه وقد يحتمل أن يكون ما أدخل أو سفيان على هند مما أذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أخذ ما يكفها وولدها بالعرف منه ذهبا وفضة لأطعما ويحتمل لو كان طعاما أن يكون أرفع مما يرفض لها وبين أن لها أن تأخذ بالعرف مثل ما كان فارضالها لأرفع ولا أكثر منه ويحتمل لو كان مثل ما يرفض لها ليس أكثر منه أن تكون انما أخذته بدلها بما يرفض لها مثله لانه قد كان لابي سفيان حبس ذلك الطعام عنها واعطاها غيره لان حقها ليس في طعام بعينه انما هو طعام نصفه طعام الناس وأدم كأدم الناس لافي أرفع الطعام بعينه ولا الأدم ولا في شرهما وهي اذا أخذت من هذا فاما تأخذ بدلها مما يجب لها ولولدها والبديل هو القيمة والقيمة تقوم مقام البيع وهي اذا أخذت لنفسها وولدها فقد جعلها أمين نفسها وولدها وأباح لها أخذ حقها وحقهم سرا من أبي سفيان وهو مالك المال (قال الشافعي) فقلت له أما في هذا ما دلل على أن لره أن يأخذ لنفسه مثل ما كان على الذي عليه الحق أن يعطيه ومثل ما كان على السلطان اذا ثبت الحق عنده أن يأخذه قال وأين قلت له أرايت السلطان لو لم يجد للثقة تسلمته بعينها أليس يقضي على الغاصب بأن يعطيه فيها قال بلى قلت وان لم يعطه سلمته بعينها باع السلطان عليه في ماله حتى يعطى المصوب قيمته سلمته قال بلى ففصل له اذا كانت السنة تيجل له حتى أن يأخذه دون السلطان كما كان السلطان أن يأخذه لو ثبت عنده فكيف لا يكون لره اذا لم يجد حقه أن يبيع في مال من له عليه الحق حتى يأخذه قال السلطان أن يبيع وليس لهذا أن يبيع قلنا ومن قال ليس له أن يبيع أرايت اذا قبل الولد له أن يأخذ مال غيره الا اذن السلطان ما يحتمل أورايت السلطان لو باع رجل في مال رجل والرجل يعلم أن لاح له على المسع عليه أمحل له أن يأخذ ما باع له السلطان قال لا قلنا قتراله انما جعل أن يأخذ لعله لا بالسلطان وما بالسلطان في هذا معنى أكثر من أن يكون كالقبي يجبر بالحق بعض الناس على بعض ويحرم من امتنع على تأديته وما يحل السلطان شأ ولا يحرمه ما الحلال وما الحرام الاعلى ما يعلم الناس فيما بينهم قال أجل قلنا فلم جعلت بين الرجل يكون له الحق فيأخذ حقه دون السلطان ويكره الذي عليه الحق وجعلته أمين نفسه فيه وفرقت بينه وبين السلطان في البيع من مال الذي عليه الحق أقلت هذا خبرا أم قياسا قال قال أصحابنا يقيم أن يبيع مال غيره قلت ليس في هذا شيء لو وقع الا وقد شرت فيه بأنك تجعله يأخذ مثل عين ماله وذلك فبسته والقيمة بيع وتخالف معنى السنة في هذا الموضوع وتجاهل في موضع غيره قال هكذا قال أصحابنا قلت تعرضي من غيرك بمثل هذا فاقول لمن خالف هكذا قال أصحابنا قال ليس له في هذا حجة قلنا ولا لك أضافه حجة فقال له يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قد أمانة الى من أئتمت لا تخن من خائلك فامعني هذا قلنا ليس هذا بثابت عند أهل الحديث منكم ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة علينا ولو كانت عليه معنا قال وديف قلت قال الله عز وجل ان الله يأمرهم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فتأدي الامانة فرض والحيانة محرومة وليس من أخذ حقه بخائن قال أفلا تراا اذا غصب ذنابا بدينه فباع ثوبا بدينه فخذ خان لان الشاب غير الذناب قلت ان الحقوق تؤخذ بوجوه منها أن يوجد الشيء المصوب بعينه فيؤخذ فان لم يكن فذله فان لم يكن يبيع على الغاصب فأخذ منه مثل ما غصب بقتسه ولو كان اذا خان ذنابا بدينه فباع عليه جارية بدينه فدفعت الى المصوب كان ذلك خيانة لم يحل للسلطان أن يجزؤ ولا يكأثر على ما يعلم أنه لا يحل له وكان على السلطان

تجلب أمهات النسل الا  
فضلا عما يقرب أو دهن  
لا يجلبهن فبيته لا

(كتاب القتل)

(باب تحريم القتل ومن  
يجب عليه القصاص  
ومن لا يجب)

(قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى ومن

يقتل مؤمنا مستمدا

فجزاؤه جهنم الآتية

وقال تعالى ولا تقتلوا

النفس التي حرم الله الا

بالحق وقال عليه

السلام لا يحل دم امرئ

مسلم الا بدى ثلاث

كفر بعد ايمان أو زنا

بعد احصان أو قتل

نفس بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

تعالى واذا تكافأ الدمان

من الاحرار المسلمين أو

العبيد المسلمين أو

الاحرار من المعاهدين

أو العبيد منهم قتل

من كل صنف مكافئ

دمه منهم الذكرا اذا قتل

بالذكور والانثى والانثى

اذا قتل بالانثى وبالدكر

ولا يقتل مؤمن بكافر

لقول النبي صلى الله

عليه وسلم لا يقتل

مؤمن بكافسرواته  
لا يقتل أنه لا يقتل  
بالمستأمن وهو في  
التحرير مثل المعاهد  
(قال المزني) رحمه  
الله فإذا لم يقتل بأحد  
الكافر بن المحرمين  
لم يقتل بالآخر (قال  
الشافعي) رحمه الله  
قال قائل غي النبي  
صلى الله عليه وسلم  
لا يقتل مؤمن بكافر  
حربي فهل من بيان في  
مثل هذا ثبت قلت  
نعم قول النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يرت المؤمن  
الكافر ولا الكافر  
المؤمن فهل نزع أمه  
أراد أهل الحرب لأن  
بما هم وأموالهم  
حلال قال لا ولكنها  
على جميع الكافرين  
لأن اسم الكفر يانهم  
قلنا وكذلك لا يقتل  
مؤمن بكافر لأن  
اسم الكفر يانهم  
في الفرق قال قائل  
روينا حديث ابن  
السكيت قلنا منقطع

(١) قوله وقد يكون  
زنا الخ كذا في غير  
نسخة وحرر كنه

معجمه

أن وحده ذاتيه بعينه أعطاه أباها والام بعبه ذاتيه غيرها لانها ليست بالذي غصب ولا يبيع له جارية  
فعبه قهتها صاحب الجارية لأرضى قال أفرأيت لو كان ابنا ما معناه قلنا إذا دلت السنة واجتماع  
كثير من أهل العلم على أن يأخذ الرجل حقه لنفسه من امر الذي هو عليه فقد دل ذلك أن ليس بخيانة  
الحسنة أخذ لما لا يحل أخذه فلوناني درهم اقلت قد استحل خيانتي لم يكن لي أن أخذه منه عشرة قدرهم  
مكافأ بخيانته لي وكان لي أن أخذه درهم أو لا كون هذا خائنا لا طالما كما كنت عائنا طالما بأخذ تسعة  
مع درهم لأنه لم يخنها (قال الشافعي) ولا تعدوا خيانة المحرمه أن تكون مكافؤا من أن يأخذ من مال  
الرجل بغير حق وهي كذلك إن شاء الله تعالى والسنة دليل عليها وتكون لو كان له حق لم يكن له أن يأخذ  
بغير أمره وهذا خلاف السنة فإن كان هذا هكذا فقد أمر وأرجل أن يأخذ حقه والبطل من حقه بغير أمر  
من أخذه من سرامو كارة (قال الشافعي) وقلنا أيضا في النفقة فقال إذا مات الأب أنفق على الصغير  
كل ذي رحم يحرم عليه نكاحه من رجل أو امرأة قلت له لا يحتج بك هذا قال قول الله تبارك وتعالى  
والوالدان برضعن أولادهن حواين كاملين إن أراد أن يتر الرضاة وعلى المولود رزقهن إلى قوله وعلى  
الوارث مثل ذلك (قال الشافعي) قلت له أن كان على الوارث مثل ذلك عندك على جميع ما فرض الله تبارك  
ونعالى على الأب والوارث يقوم في ذلك مقام الأب قال نعم فقلت وأوجدت الأب ينفق ويسترضع المولود  
وأموه وارث لا نبي عليها من ذلك قال نعم قلت أف يكون وارث غير أمه يقوم مقام أبيه فينفق على أمه إذا  
أرضعته وعلى الصبي قال لا ولكن الأم تنفق عليه مع الوارث قلنا فقول ما تأولت تركت قال فاني أقول  
على الوارث مثل ذلك بعد موت الأب في الآية ذلك بعد موت الأب قال لا يكون له وارث وأوهي  
قلنا بلى أمه (١) وقد يكون زنا مولودا فتره ولده لموات ويكون على أبيه عندك نفقة فقد خرجت مما تأولت  
(قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول بهذا القول رأيت بتياله أخ فقهر وجد أو أم غنى على من نفقته  
قال على جده قلنا بلى ميراثه قال لا خيسه قلنا رأيت بتياله حال وابن عم غسان لموات البتة بل ميراثه  
قال لأن عمه فقلت فقبل عوبت على من نفقته قال على خاله فقلت لمعظم رأيت بتياله أخ لسيه وأمه  
وهو فقير وله ابن أخ غنى لمن ميراثه قال لا خ فقلت فعلى من نفقته قال على ابن أخيه قلت فقد جعلت  
النفقة على غير وارث وكل ما زعم أحد لم يتحول عنه لفقر ولا غيره فإن كانت الآية على ما وصفت فقد  
خالفها فأرأت الوارث من النفقة وجعلتها على غير الوارث قال أنا جعلتها على ذي الرحم المحرم إن كان وارثا  
قلنا وقد جعلها على الخال وهو غير وارث فخالف الآية فيه خلافا فينا أو تجدد في الآية أنه إنما على  
الرحم المحرم أو متحد أحد من السلف فسرهما كذلك قال هي هكذا عندنا قلت أفرأيت أن عارضك أحد  
بمثل يحتج فقال إذا جاز أن تجعلها على بعض الوارثين دون بعض قلت أجبره على نفقة ذي الرحم غير  
المحرم لأن أجبره على نفقة الجارية وهو يحل له نكاحها فيكون يوما فباله منفعة وسرور وعلى نفقة الغلام  
وهو يحل له أن ينسك البهائم وينسك المرأة التي ينفق عليها فيكون له في ذلك منفعة وسرور أجبره  
على نفقة من يحرم عليه نكاحه لأنه لا يستمتع أحد بهما بالآخر بما يستمتع به الرجال من النساء والنساء من  
الرجال ما يحتج عليه ما علم أحد الوال هذا الأحسن قولنا منك قال لأن الذي يحرم نكاحه أقرب  
قلنا قد يحرم نكاح من لا قرابته له قال وأين قلنا أم أمك وأب أمك وأب أمك وأب أمك وأب أمك  
تبطلها وكل من ينسك وبينه رضاع قال ليس هو ولا وارثا قلنا وأليس قد فرضت النفقة على غير الوارث  
فإن قال قائل فانا قد روينا حديثكم أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أجبر عصة غلام على  
رضاعه الرجال دون النساء قلنا فأنأخذ هذا قال نعم قلت أفتخص العصة وهم الأعمام وبوالأعمام  
والقرابة من قبل الأب قال لا لأن يكونوا ذوي رحم محرم قلنا فالجبة عليك في هذا كالجبة عليك فيما  
أحببت به من القرآن وقد خالف هذا قد يكون له بنوعه فيكون له عصة وورثة ولا تجعل عليهم النفقة

وهجم العصبه الورثه وان لم تحمله ذارحهم تركته ضائعا (قال الشافعي) فقال لي قائل قد سلمتم هذا ايضا قلنا أما لا ترع عرف نحن أعلم منه ليس تعرفه ولو كان ثابتا لم يخالفه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكان يقول وعلى الوارث مثل ذلك على الوارث أن لا تضار والدة بولدها وابن عباس رضي الله تعالى عنهما أعلم بعني كتاب الله عز وجل من أوالايتة محتملة على ما قال ابن عباس وذلك أن في فرضها على الوارث والألم حجة لآله على أن النفقة ليست على الميراث لاسهالو كانت على الميراث كان على الأب ثلثاها وسقط عنه ثلثها لانه حظا لا ولواسترضع المولود غير الأُم كان على الأب ثلثا الرضاع وعلى الأُم ثلثه وان كانت الأُم خرجت من هه المعنى أو جعلت فيه كالستأجرة غير هاهنا كان ينبغي لومات الأب أن يقوم الوارث مقام الأب فينفق على الأُم ماذا أرضعته فلا يكون على الأُم من رضاعه شيء لو استرضعته أخرى وقدر فرض الله عز وجل نفقة المطلقات وذوات الأرحام وجاءت السنة من ذلك بنفقة وغرامات فلم يلزم الناس ليس فيها أن يلزم الوارث نفقة الصبي وكل امرئ مال له لاله وأعماله فيه ما لزمه في كتاب أوسنة أو أثر أو أمر يجمع عليه فأما أن يلزمه في ما ليس في واحد من هذا فلا يجوز لنا فان كان التأويل كما وصفنا فنحن لم نخالف منه حرفا وان كان كما وصفه فقد خالفته خلافاينا

(١) (جماع عشرة النساء) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بن دمشق بقرائه عليه قال أخبرنا إسماعيل بن سليمان قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الله تعالى وعاشروهن بالمعروف الآية وقال عز وجل والطلاق مرتان فامسكوا بمرعوف وأتسريح باحسان وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف وقال جل وعلا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة فجعل الله للزوج على المرأة والمرأة على الزوج حقوقا ينفق كتابه وعلى لسان نبيه مفسر ومجمل ففهمها العرب الذين خوطبوا بالاسلام على ما يعرفون من معاني كلامهم وقد وضعنا بعض ما حضرنا من معاني مواضعه والله نسال الرشد والتوفيق وأقل ما يجب في أمره بالعشرة بالمعروف أن يؤدي الزوج إلى زوجته ما فرض الله لها عليه من نفقة وكسوة وزكوة مثل ظاهر فاته بقول جل وعز لا تعذوا كل الميسل فتذروها كالمعلقة وجماع المعروف آيات ذلك بما يحسن لثوابه وكف المكروه

(٢) (النفقة على النساء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء لعلن تعولوا وقول الله ذلك أدنى أن لا تعولوا يدل والله أعلم أن على الرجل نفقة امرأته وقوله أن لا تعولوا أن لا يكترمن تعولون إذا اقتصر المرء على واحدة وإن أباح له أكثر منها وقال الله عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن هند بنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجل ضعيف وليس منته الاما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتفيك وليلك بالمعروف أخبرنا سفيان عن محمد بن يحيى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال جابر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلي قال عندي آخر قال أنفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول وليلك أنفق على من تكفي وتغول زوجتك أنفق على أو طلقى ويقول خادمك أنفق على أو بعني (قال الشافعي) فهذا تأخذ قلنا على الزوج نفقة امرأته وولده الصغار بالمعروف والمعروف نفقة مثلها بلدها الذي هي فيه برا كان أو شعيرا أو ذرعة لا يكف غير الطعام العام بلدها الذي يقاته مثلها ومن الكسوة الأدم بقدر ذلك لقول الله عز وجل قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم فلما فرض عليهم نفقة أزواجهم كانت الدلالة كما وصفت في القرآن وأبان

وخطأ انما روى فيها بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان ثابتا كنت قد صد خالفته وكان منسوخا لانه قتل قبل الفتح بزمان وخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر عام الفتح وهو خطأ لأن عمرو بن أمية عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرًا وانت تأخذ العلم من عبد ليس لك معرفة أمعابنا (قال) ولا يقتل حر بعد وفيه قتله وإن بلغت ذيات (قال المزني) رحمه الله تعالى وفي إجماعهم أن يده لا تقطع يسد

(١) أنفرد بعض النسخ هنا بآيات هذه التراجع وإن كان بعض ما فيها تقديم معناه باللفظه فأثبتناه حرصا على ما فيها من الفوائد وإن كانت مشبهة على شيء من تحريف النسخ والله الموفق كتبه





قال كإجماع الناس قلت فانت اذا جامع مرة واحدة لم تفرق بينهما قال من أجل أنه ليس بعين قلت فكيف يجمع غيرهما لا يكون عينا وتوجه سنة قال ان اذا اطلق الى غيرهما غير جرحه من حقها قلت فاذا كنت تفرق بينهما بان حقا عليه جاءه ورضيت منه في عمره ان يجمع مرة واحدة فحقها عليه في كتاب الله وسنة صلى الله عليه وسلم وانما في نفقتهما واجب قال نعم قلت فلم أقررتها معه بفقد حق في النفقة والكسوة وفقد هبما باقى على اختلافه لأن الجوع والعطش في أيام يسيرة يقتلانه والعري يقتلها في الحر والبرد وان قلت لو اتفق عليها دهر ثم ترك يوما اخذته بنفقته لانه يجب لها في كل يوم نفقة وفرت بينهما بفقد الجاع الذي يخرج منه في عمرها يجمع مرة واحدة فقد فرقت بينهما بأضرار الضررين وأقررتها معه على أعظم الضررين ثم زعمت أنها متى طلبت نفقتها من ماله غائبا كان أو حاضر أفرقتها عليه وجعلت ادنا في ذمته كحقوق الناس وان كفت عن طلب نفقتها وأهرب فلم يجده ولا ماله ثم جاء لم تأخذه بنفقته فيما مضى هل رأيت ما لا يقبل من الولي أخذته صاحبها صرا أو غائبا فترك من هو له طلبة أو يطلبه فيهرب صاحبها فيبطل عنه (قال) فيخس عني أن يكون الله أحل لرجل فراحا فرقه عليه بلا أحداث طلاق منه قلت له أفرأيت أحد الزوجين يرد أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما أ رأيت الأمة تعتق أهو قول الزوج أنت طالق فانت تفرق بينهما ان شئت الأمة أو رأيت المولى أهو طلق أ رأيت الرجل يجرع من اصابه امرأته أهو طلق فانت تفرق في هذا كله قال أما المولى فاستدلنا بالكتاب وأما ما سواه بالنسبة والأربع عمر قلت فحجتك له بغير أن يفرق بغير طلاق بمجدة الزوج لاجل ذلك عليه وغيره على غيرك (قال الشافعي) رحمه الله وقلت له فكيف زعمت أنه لا يجب على الرجل نفقة امرأته الا بالانحول وان خلت بينهما وبين نفسها قال لانه لم يستمع منها يجمع قلت أفرأيت اذا غاب أو مرض أ يستمع منها يجمع قال لا ولكنك محبوسة عليه قلت أفتجدها ملكة محبوسة عليه قال نعم قلت ويجب بينهما الميراث قال نعم قلت وان كانت النفقة الجبس فهي محبوسة وان كانت اجمعان فالمرضى والغائب لا يجمعان في حالهما تألفا فقط لذلك النفقة قال اذا كان مثلها يجمع وخلت بينهما وبين نفسها وجبت لها النفقة قلت له لم أوجب لها النفقة في العدة وقد طلقت ثلاثا وهي غير حامل تخالف الاستدلال بالكتاب ونص السنة قال وأرأيت الدلالة بالكتاب فقلت قال الله عز وجل في المطلقات وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فاستدلنا على أن لا فرض في الكتاب لطفقة مالكة لامرأته غير حامل قال فله قد ذكر المطلقات مرسلات لم يخص واحد دون الأخرى وان كان كما تقول ففيه دلالة على ان لا نفقة لمطلقة وان كان زوجها ملك الرجعة ومابتدأ السورة الاعلى المطلقة للعدة قلت له قد يطلق للعدة ثلاثا قال فلو كان كما تقول ما كانت الدلالة على انه أراد بمنع النفقة المبتوتة التي له رجعة عليها قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تثبت أن المنوعة النفقة المبتوتة بجميع الطلاق دون التي لا رجوعا عليها الرجعة ولم تدل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فكانت الآية تأمر بنفقة الحامل وقد ذكر المطلقات فيها دللت على أن النفقة لاطلقة الحامل دون المطلقات سواء هل يجر أن ينق على مطلقة الآن يجمع الناس على مطلقة تخالف الحامل الى غيرهما من المطلقات فينق عليها بالاجماع دون غيرها قال فلم لا تكون المبتوتة قياسا عليها قلت أ رأيت التي يملك زوجها جمعها في عدها ليس عليك عليها امرها ان شاء ويقع عليها بالادوية وظاهره ولعانه وينواران قال بلى قلت أفهم في معنى الأزواج أن أكررها قال نعم قلت أفتجد كذلك المبتوتة بجميع مطلقها قال لا قلت فكيف تقيس مطلقة بالتخالفها وقلت له أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد عن ابني الاسود بن سفيان عن ابني بلعن بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن اباعهم وحض طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكله بشعر فخطبته فقال والله مالك عني انما شئ فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما تم جرح واكثر جرحا  
واحد اذ كان كافيا  
القدوس واهو جرحون  
بالجرح الواحد اذا كان  
جرحه ما يما معا لا يقبل  
ولا ينقص الامن بالغ  
وهو من احتمل من  
الذكور أو احض من  
النساء أو بلغ أيهما كان  
خمس عشرة سنة

المسقة القتل المهد  
وجرح المهدا في  
قصص وغير ذلك

قال الشافعي رحمه الله  
واذا عجل بيل سيف  
أو خض أو سنان ربح  
أو ما يتق بجمده اذا ضرب  
أو رمي بالجلد والعم دون  
المقتل بجرحه جرحا  
كبيرا أو صغيرا فانت  
منه فعليه القود وان  
شدخه بجرم أو باع عليه  
الخنق أو الى عليه  
بالسوط حتى يموت  
أو طين عليه يتأخير  
طعامه ولا تراب سدة  
الاغلب أنه يموت من  
مشله أو ضربه بسوط  
في شدة برد أو حر ونحو  
ذلك بما الاغلب أنه يموت  
منه فانت فعليه القود  
(قال) ولو قطع  
مريضه وحلقوه أو قطع

فذكر ذلك له فقال له ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال ذلك امرأتها  
أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فله رجل أعمى تضيق ثيابك فإذا حلت فأدنيي قالت فلما حلت  
ذكرت له أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك  
لا مال له انكبي أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكبي أسامة تنكبه ففعل الله خيرا فأغتبط  
به قال فأنكم تركتم من حديث فاطمة شيئا قالت فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسكني لك ولا نفقة فقلت  
له ما تركنا من حديث فاطمة حرقا قال انما حدثنا عن أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تسكني لك ولا نفقة فقلت لكننا لم نحدث هذا عن أولو كان ما حدثتم عنها كما حدثتم كان على ما قلنا وعلى  
خلاف ما قلتم قال وكيف قلت أما حدثنا فجميع على وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نفقة لك عليهم  
وأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم ولو كان في حديثها الحلال لها أن تعتد حديث شامت لم يحظر عليها أن  
تعتد حديث شامت قال كيف أخرجهما من بيت زوجها وأمرها أن تعتد في غيره قلت لعنه لئلا يذكرها  
فاطمة في الحديث كأنها استحييت من ذكرها وقد ذكرها غيره قال وما هي قلت كان فيلسا من أذن  
فاستطال على أحوالها استطالة فتفاحشت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم  
فقال هل من دليل على ما قلت قلت نعم من الكتاب والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من أهل  
العلم بها قال فإذا ذكرها قلت قال الله تبارك وتعالى لا تخزر جوهر من بيوتهن الآية وأخبرنا عبد العزيز  
محمد بن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم بن الحر عن ابن عباس في قوله تعالى الآن تأتينا بفاحشة  
مينة قال أن تزد على أهل زوجها فإن ثبت فقد حبل أخراجها قال هذا أو يل قد يحتل ما قال  
ابن عباس ويحتل غيره أن تكون الفاحشة خروجها وأن تكون الفاحشة أن يخرج للحد قال فقلت  
له فإذا احتملت الآية ما وصفت فأى المعاني أولى بها قال معنى ما وافقته السنة فقلت فقد ذكر لك  
السنة في فاطمة فأوجدت ما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم  
(القسام للنساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم  
وما ملكت أيمانهم وقال تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصن فلا تميلوا الآية  
فقال بعض أهل العلم بالتفسير لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب فإن الله عز وجل لا يجوز  
للعبد عافى القلوب فلا تميلوا تتبعوا أهواءكم كل الميل بالفعل مع الهوى وهذا يشبه ما قال والله أعلم  
ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عليه عوام وعلماء المسلمين على أن على الرجل أن يقسم لئنائه  
بعدد الأيام والليالي وأن عليه أن يعدل في ذلك لأنه مأخوذ من قوله فدل ذلك على أنه إنما أراد به  
ما في القلوب بما قد تجاوز الله العباد عنه (١) فيما هو أعظم من الميل على النساء والله أعلم والحرار المسلمات  
والنميات إذا اجتمعن عند الرجل في القسم سواء والقسم هو اليمين عند كل واحدة منهن ليلتها ونجب  
لأوى عندها تبارك فإن كانت عندها أمة مع حر قسم لحر وتليين ولا ملة ليه قال وإن هربت منه حره  
أو أغلقت دونه أمة أو حبس الأمة أهلها سقط حقهما من القسم حتى تعود الحررة إلى طاعة الله في الرجوع  
عن الهر بوالأمة لأن امتناعها مما يجب علم ما في هذه الحال قطع حق أنفسهما وبيت عند المراجعة التي  
لإجتماع فيها والحاضر والنفسه لأن ميسرة سكن الف وإن لم يكن يجامع أو أمره بحبب المرأة وترى الفضاضة  
عليها في تركه أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قبض عن تسع نسوة وكان يقسمهن لثمان (قال الشافعي) رحمه الله الناسعة التي لم يكن يقسم لها سودة  
وهبت يومها العائشة أخبرنا شيبان عن هشام بن أبيه أن سودة وهبت يومها العائشة (٢)  
(الحال التي يختلف فيها حال النساء) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نسك الرجل امرأه فبني بها

حشوته فأبانتها من  
جوفه أو صبغ في حال  
المنوح ثم ضرب عنقه  
آخر فالاول قاتل دون  
الآخر ولو أجانسه أو  
خرق أمعاء ما لم يقطع  
حشوته فيبينها منه ثم  
ضرب آخر عنقه فالاول  
جريح وآخر قاتل «قد  
جرح معي عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه في موضعين  
وعاش ثلاثا» فلو قتله  
أحد في تلك الحال كان  
قاتلا لوري الذي جرحه  
من القتل ولو جرحه  
جراحات فلم يمت حتى  
عاد إليه فبجحه صار  
والجراح نفسا ولو برأت  
الجراحات ثم عاد فقتله  
كان عليه ما على الجراح  
منفردا وما على القاتل  
منفردا (قال) ولونداوى  
الجرح بدم فبات أو  
خاط الجرح في لحم حتى  
فبات فعلى الجاني نصف  
الدية لأنه مات من فعلين  
وإن كانت الخياطة  
(١) قوله فيها هو أعظم  
الحال هكذا في النسخ وإنظر  
(٢) من هنالك ترجحة  
الشقاق بين الزوجين  
انفردت ببسبب ناسخة  
سقيمة فليعلم كتبه معصمه

في لحم ميت فالدية على  
الجاني ولو قطع بد نصراني  
فاسلم ثم مات لم يكن قود  
لان الجناية كانت وهو  
ممن لا قود فيه وعليه دية  
مسلم ولا يشبه المرند  
لان قطعه مباح كالحد  
والنصراني دية ممنوعة  
ولو ارسل سهما فاسلم  
على نصراني حتى اسلم  
او على عبد فلم يقع حتى  
اعتق لم يكن عليه  
قصاص لان تخليص  
السهم كانت ولاقصاص  
وفيه دية حر مسلم  
والكفارة وكذلك المرند  
يسلم قبل وقود  
السهم اسلول  
الحال قبل وقود الرمية  
ولو حرقه مسلما فارتد  
ثم اسلم ثم مات فالدية  
والكفارة ولا قود لعمال  
الحادثة ولو مات مرتدا  
كان لوليه المسلمان  
يقتص بالجرس (قال  
المرند) القياس عندي  
على اصل قوله ان لا  
ولا يسلم على مرتد  
كما لا ورائه منه وكان  
ما له للمسلمين فكذلك  
الولي في القصاص من  
جرحه ولي المسلمين (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ولو فاعاني عبد قيمته

فأما غير حال من عنده فان كانت بكرا كان له ان يقيم عندها سبعة ايام وان كانت ثيبا كان له ان يقيم  
عندها ثلاثة ايام واليه ينسحب ثم يبدئ القسم لثبته فتكون واحدة منهن بعدمضي ايامها ليس له ان يفضلها  
عليهن اخبرنا مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام عن ابي بكر بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة فأصبحت عنده  
قال لها ليس بلكي على اهلك هوان ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت  
فالت ثلث اخبرنا ابن ابي الزناد عن ابن جريح عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خطبوا فساق نكاحها وبناء بها وقوله لها ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن اخبرنا مالك  
عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال للبكر سبع وللثيب ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ  
وان قسم اياما لكل امرأة بعد مضي سبع البكر وثلاث الثيب فائز اذا أرفق كل واحدة منهن عددا ايام  
التي أقام عندها غيرها

(الشافعي في القسم للبكر وللثيب) قال الشافعي رحمه الله تعالى نكاحنا بعض الناس في القسم للبكر  
والثيب وقال يقيم لهما اذا دخلا كيقسم لغيرهما لا يقيم عند واحدة منهن مائتي الاقيم عند الأخرى مثله  
فقلت له قال الله تبارك وتعالى قد علمنا ما فرضنا عليكم في أزواجهم أفبعد السبيل الى علم ما فرض الله  
جدة انها أثبت واقوم في الحجة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فذكرت حديث أم  
سلمة قال فهي بي وبنيك ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعت عندك وسبعت  
عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت قلت نعم قال فلم يعطها في السبع شيئا الا علمها ان يعطي غيرها  
مثله فقلت له انها كانت ثيبا فلم يكن لها الا ثلاث فقال لها ان أردت حق البكر وهو أعلى حقوق النساء  
وأشرفه عندهن بعفوه فحقك اذا لم تكوني بكرا فيكون للثيب سبع فعلت وان لم يرد يدعي عفوه وأردت حقك  
فهو ثلاث قال فهل له وجه غيره قلت لا انما يجزمن له حق يشركه فيه غيره من ان يزل من حقه فقلت  
له يلزمك ان تقول مثل ما قلنا لا زعمت انك لا تحالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مالم  
يخالفه مثله ولا تلزم مخالفته والسنة ألزمتك من قوله فتركها وقوله

(قسم النساء اذا حضر السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى اخبرنا عبيد بن علي بن شافع عن ابن شهاب  
عن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فأتين خرج سهما اخرجهما وهذا أقول اذا حضر سفر المرأة وله نساء  
فأراد اخراج واحدة فالتصيف من مؤنة الجمع والاستغناء خففهن في الخرج ومعهم سواء فخرج عن بينهن  
فأتين خرج سهما للفرج خرج بها فاذا حضر قسم بينها وبينهن ولم يحسب عليها الايام التي غاب بها  
(قال الشافعي رحمه الله) وقد ذكر الله جل وعز القرعة في كتابه في موضعين فكان ذكرهما معا فاما جاء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تبارك وتعالى وان يونس ابن المرسلين الى المدحسين وقال وما  
كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم الآية (قال الشافعي رحمه الله) وقف الفلأب الذين  
ركب معهم يونس فقالوا اغرقوا فلأب كذب فيه لا عرفه فخرج فابكم خرج سهما التي فخرج سهما يونس  
فأني فالتهمه الحوت كما قال الله تبارك وتعالى ثم نذرك بعفوه حل وعز فاما مريم فلابعد والمقرون لا قلامهم  
يقترعون عليها ان يكونوا سواي كفتاها لانه انما بقارع من يدعي بحق فيما بقارع ولا يبدون اذا كان أرفق  
بها أو أجل في أمرها ان تكون عند واحد لا بتداولها كاهم مذمومة ويكونوا يسعوا كفتاها بهذا أشبه  
معناها عند ناوله أعلم فاعتروا أيهم يتولى كفتاها دون صاحبه أو تكون بدافعها لا يزم مؤنة كفتاها  
واحد دون أصحابه وأيها كان فقد أقرعوا ليفرد بكفتاها أحدهم ومخولها من بني (قال الشافعي)

رحمه الله فلما كان المعروف لنساء الرافق بالنساء أن يخرج بواحدة منهن فهن في مثل هذا المعنى ذوات الحق كلهن فإذا خرج بهن واحدة كان السفر لهادوتهن وكان هذا في معنى القرعة في مريم وقرعة يونس حين استوت الحقوق أقرع لتفرد واحدة ونال الجميع

(الخلاف في القسم في السفر) قال الشافعي رحمه الله تعالى نقالفة لبعض الناس في السفر وقال هو والخمس سواء وإذا أقرع نفر واحد ثم قدم قسم لكل واحدة منهن من عدد الأيام بمثل ما غاب التي خرج بها فقلت له أليكون لأمر أن يخرج بأمرأة بلا قرعة ويفعل ذلك في الحضر فقدم معها أماناً ثم يقسم للنسوة سواء بعد تلك الأيام قال نعم قلت له فسامعني القرعة إذا وفي كل واحدة منهن مثل عدد الأيام التي غاب التي خرجت قرعتها وكان له إخراجها بغير قرعة أنت رجل خالفت الحديث فأردت التشبيه على من سئل بخلافه فلم يخف خلافاً علينا ولا أراهم يخفي على عالم قال فرق بين السفر والحضر قلت فرق الله بينهما في قصر الصلاة في السفر ووضع الصوم فيه إلى أن يقضى وفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع في السفر فصلى حيث توجهت به واحتلته ركبا وجمع فيه بين الصلاة وخص الله فيه في التيمم بلامن الماء أقرأت لو أراضت معارض في القبلة فقال قد أمر الله تبارك وتعالى بالتوجه إلى البيت والنافلة والقرض في ذلك سواء عندك بالأرض مسافرا كان صاحبها أومقبيا فكيف قلت لأمر كل من شئت إلى غير القبلة قال أقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير القبلة قلت فنقول لك فلا قول ولا قياس مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلت ولا فرق بينه وبين مثله قال لا وهذا لا يكون إلا من جاهل قلنا فكيف كان هذا منك في القرعة في السفر قال اني قلت لعله قسم قلت فان قال لك قائل فلفعل الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى قبل المشرق في السفر قاله في سفر اذا استقبل فيه المشرق فكانت قبلته قال لا تخفى عليه القبلة وهو لا يقول صلى نحو المشرق الا وهو خلاف القبلة قلت فهو اذا أقرع لم يقسم بعدد الأيام التي غاب بالتي خرجت قرعتها

(نشوز الرجل على امرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والرجال قوامون على النساء في قوله سبيلا قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل واللاتي يخافون نشوزهن يحتمل اذا رأى الدلالات في انفعال المرأة واقبالها على النشوز فكان الخوف موضع أن يعطها فان نشوزها غير ما فيها أقامت عليه ضربها وذلك أن العظة مباحة قبل الفعل المكروه اذ أروبت أسبابه وان لا مؤنة فيها عليها انضربها وان العظة غير محرمة من المرأة فكيف لا امرأته والهجرة لا تكون إلا بما جعل به الهجر لان الهجر متحرمة في غير هذا الموضع فوق ثلاث والضرب لا يكون إلا ببيان الفعل فلا يبقى العظة والهجرة والضرب على بيان الفعل تدل على أن حالات المرأة في اختلاف ما تعاتب فيه وتعاقب من العظة والهجرة والضرب مختلفة فاذا اختلفت فلا يشبه معانها الا ما وصفت قال الشافعي رحمه الله عليه وقد يحتمل قوله يخافون نشوزهن اذا نشزن ففهم بالخافين في النشوز أن يكون لكل جمع العظة والهجرة والضرب (قال) واذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن زوجها مخرجها ولا ضربها الا أنه انما أبطله بالنشوز فاذا زابت به فقد زابت المعنى الذي أبطله به (قال الشافعي رحمه الله تعالى) وانما قلنا لا يقسم للمرأة المتعنتة من زوجها (١) النخبة عنه فلذلك الله لم يوجبها مخرجها في الموضع وهجرتها فيه اجتنبها لم يخرجها والله أعلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عباس عن ابن عبد الله بن أبي ذياب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماء الله قال فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال يا رسول الله ذكر النساء على أزواجهن فأنذن في ضربهن فأطاف بآل محمد عليه السلام نساء كثير كلهن يشكين أن واجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بآل محمد نساء كثير

مائتان من الابل فأعتق هات لم يكن فيه الادية لان الحناية تنقص عوته حرا وكانت الادية لسيده دون ورثته (قال الرافعي رحمه الله المقياس عندي أن السيد قد ملك قبة العبد وهو عبد فلا ينقص ما وجب له بالعق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قطع بعبد واعتق ثم مات فلا قول اذا كان الجاني حرا مسلما أو نصرانيا حرا أو مسلمانا حرا وعلى الحر الدية كاملة في ماله للسيد منها نصف قيمته يوم قطعه والساقى لو زنته ولو قطع نان بعد الحرية رجهه ونالت بعده ما يده هات فعلم مديته حرا وفيما السيد من الدية قولان أحدهما أنه الاقل من ثلث الدية ونصف قيمته عبدا ولا يجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا لو كان لا يبلغ الابعار لأنه لم يكن في ملكه جنابة غيره ولا يحوز به ثلث دية حرا ولو كان

١ قوله النخبة عنه الخ كذا في الأصل وانظر كتبه

أوقال سبعون امرأة كاهن يشكين أزواجهن فلا يجدون أولئك خياريكم (قال الشافعي) رحمه الله فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو وأخبر أن الخيارات تركت الضرب إذا لم يكن الله عليها حد على الوالي أعذته وأجاز العفو عنها في غير حد في الخبر الذي تركت حفظها وعصتها (قال الشافعي) رحمه الله وقول الله تبارك وتعالى ولا يزال علم من درجته (أ) هما معاً وصف الله وذكرنا من أن له عليها في بعض الأمور ما ليس لها عليه ولها في بعض الأمور عليه ما ليس له عليها من أجل مؤنتها وما أشبه ذلك

(ب) (أ) لا يحصل أن يؤخذ من المرأة (ب) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وتعالى ذكره وعاشروهن بالمعروف إلى قوله ميثاقاً غليظاً فرض الله عشرتها بالمعروف وقال عز وجل فإن كنهن من فسد على أنه أباح حبسها مكرهاً وهذا كتم في الشرط في عشرتها بالمعروف لأنه أباح أن يعاشرها مكرهاً وبغير المعروف ثم قال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج الآية فاعلم أنه إذا كان الأخذ من الزوج من غير أمر من المرأة في نفسها ولا عشرتها لم تطبق نفساً تبارك حقه في القسم لها وما له فليس له منعها حقها ولا حبسها إلا بالمعروف وأول المعروف تأدية الحق وليس له أخذها ما لا يلطيق بنفسها إلا أن الله تبارك وتعالى إنما أذن بتخليتها على ترك حقها إذا تركه طيبة النفس به وأذن بأخذها ما لا يحبوسه ومفارقة يطبق نفسها فقال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى قوله من يشاء قال وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً الآية وهذا الأذن بحبسها عليه إذا طابت بها نفسها كما وصفت قول الله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض حظراً لأخذها من جهة الطلاق قبل الإفضاء وهو الدخول فبأخذ نصفه مما جعل له وأنه لم يوجب عليه أن يدفع النصف المهر في تلك الحال وليس يحظر منه أن يدخل أن يأخذ إذا كان ذلك من قبلها وذلك أنه إنما حظر أخذها إذا كان من قبل الرجل فأما إذا كان من قبلها هو طيبة النفس به فقد أذن به في قول الله تبارك وتعالى وإن خفتم أن لا يقربا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وإلحاق التي أذن به فيها بخالفه الحال التي حرمه فيها فإن أخذ منها شيئاً على طلاقها فأقر أنه أخذ بأخذها من مضى عليه الطلاق وردماً أخذ منها وكان له عليها الرجعة إلا أن يكون طلقها ثلاثاً

(ب) (أ) الوجه الذي يحمل به أن يأخذ من امرأته (ب) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والطلاق مرتان إلى قوله فيما اقتدت به (قال الشافعي) رحمه الله فنهى الله تعالى الزوج كليهما في الآتي قبل هذه الآية أن يأخذ مما أتى المراثية إلا أن يخاف أن لا يقربا حدود الله فإن خاف أن لا يقربا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وأباح لهما إذا انتقلت عن حد الآتي حرم أموالهن على أزواجهن يخوف أن لا يقربا حدود الله أن يأخذ منها ما اقتدت به لم يجد في ذلك أن لا يأخذ إلا ما أعطاهما ولا غيرها وذلك أنه يصير حينئذ كالبيع والبيع إنما يحمل ما راضيه به المتبايعان لا حد في ذلك بل في كتاب الله عز وجل دلالة على إباحة ما كرمته وقول الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمارة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل على بابه في الغلس فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك قالت أنا لا ولا ثابت بن قيس زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عبدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمارة عن حبيبة أم حبيبة أنها قالت تشكو شيأً بينهما في الغلس ثم سألني الحديث يعني حديث مالك وقول الله تبارك وتعالى إلا أن يخاف أن لا يقربا

نصف قيمته مائة بعير من أجل أنها تنقص بالموت والقول الثاني أن لسيده الأقل من ثلث قيمته عبداً أو ثلث دينه حر إلا أنه مات من جنابة ثالثة (قال المزني) رحمه الله وقد قطع في موضع آخر أنه لو جرحه ما الحكمه فيه بعير وزنه بالحرية والموت (ق) ومن شركه عشرين الأبل لم يأخذ السيد إلا البعير الذي وجب بالجرح وهو عبده قال (الزني) رحمه الله فهذا أقبح بقوله وأولى عندني بأصله وإذا لم يزد على بعير لانه وجب بالجرح وهو عبده في القياس أن لا ينقصه وإن جاوز عقيل حر لانه وجب له بالجرح وهو عبده قال (الشافعي) رحمه الله وعسى المتعاقب بالوصية والمأمور القود إذا كان قاهراً

(١) قوله هما أي هذه الخجلة والجلبة قبلها في الآية وانظر (ق) قوله ومن شركه كذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

لأمر وعلى السيد  
القول إذا أمر عبده  
صبا أو عجميا يعقل  
بقتل رجل فقتله فإن  
كان العبد يعقل فعلى  
العبد القول ولو كان  
لغيره فكانت أيمران بينه  
وبين سيدهما فهما  
قائلان وإن كانا أيمران  
فأحرر القاتل وعليه  
القول ولو قتل مرتد  
نصرانيا ثم رجع فضاها  
قولان أحدهما أن  
عليه القول وهو أولهما  
لأنه قتل وليس بمسلم  
والثاني أن لا قود عليه  
لأنه لا يبر على دينه  
(قال المزني) رحمه الله  
قد أبان أن الأول

(١) قوله وكذلك كل  
نكاح الخ كذا في الأصل  
ولعل فيه تحريف فاذا نظر  
(٢) قوله جهنم مضطبة  
في الخلاصة بضم الجيم  
وفتح الهاء وفي المسند  
جهنم بتدقيق الجيم على  
الهاء ومثله في التهذيب  
(٣) قوله ولا يؤخذ من  
أمة الخ كذا في الأصل  
ولعل وجه العبارة ولا  
يؤخذ من أمة ما خلغ  
اللاذن سيدها وانظر  
كتبه محصية

جدود الله يحتمل أن يكون الابتداء بخبر جهنم إلى خوف أن لا يقبض الله من المرأة لا استمتاع من تأدية  
حق الزوج والكرهية أو عارض منها في حب الخروج منه من غير بأس منه ويحتمل أن يكون من الزوج  
فلما وجدنا حكم الله بخبرهم بأن أخذ الزوج من المرأة شأنا إذا أراد استدال زوجها وكان زوجا استدالنا أن الحال  
التي أباح بها الزوج لا يؤخذ من المرأة الحال المخالفة للحال التي حرم بها الأخذ تلك الحال هي أن تكون المرأة  
المبتدئة المانعة لا كتر ما يجب عليها من حق الزوج ولم يكن له الأخذ أيضا منها حتى يجمع أن تطلب القدية منه  
لقوله عز وجل فلا جناح عليهما فيما اقتدت به واقتداها منه شيء تعطينه من نفسها لأن الله عز وجل يقول  
وان خفتن شقاق بينهما الآية فكانت هذه الحال التي تخالف هذه الحال وهي التي لم تبدل فيها المرأة المهر  
والحال التي تبدل فيها عيانها فلا إساءة لا تقرر المرأة أنها منها (قال الشافعي) وقول الله تبارك وتعالى الآن  
مخافا أن لا يقبض الله داله وكلا صفت من أن يكون لهما فعل تبدل المرأة يخاف عليها فيه أن لا يقبض  
حد والله لا أن خوفها منها لا سبب فعل (قال الشافعي) وإذا تبدلت المرأة بتركه تأد به حق الله تعالى ثم  
نال منها الزوج ما له من أدب لم يحرم عليه أن يأخذ القدية وذلك أن حبيبة حات تسكوا شيئا بدنها لالهها  
ثابت ثم أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفقد وأذن لثابت في الأخذ منها وذلك أن الكراهية من  
حبيبة كانت ثابت وانها تطوعت بالقداء (قال الشافعي) وعذتها إذا كان دخل بها عذمة مطلقا (١) وكذلك كل  
نكاح كان يعدد فجزأ أو طلاقا فصحا كان أو فاسدا فالعدة فأخبرنا شافعي بن عيينة عن عمرو بن دينار  
عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل طلق امرأته تطلق حتى ثم اختلعت منه بعد فقال يستويها  
أن شاملا أن الله عز وجل يقول الطلاق مرثان فالسالك بمعروف وأشرع بحسبان إلى قوله أن يراجعها أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافعي بن عمرو عن عكرمة قال كل شيء أجازة المال فليس  
بطلاق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن (٢) جهنم  
مولي الأسليمن عن أم بكره الأسلية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتبعها في ذلك فقال  
هي طليقة الآن تكون سميت شافعيها سميت (قال الشافعي) ولا أعرف جهنم ولا أم بكره بشيء ثبت  
بغيرهما ولا يرده ويقول عثمان تأخذ وهي طليقة وذلك أن رجعت الطلاق من قبل الزوج ومن ذهب  
مذهب ابن عباس كان شبهها أن يقول قول الله تبارك وتعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يدل على أن  
القدية هي فسخ ما كان له عليها وفسخ ما كان عليها لا يكون إلا بفسخ العقد وكل أمر نسب فيه العدة فمالي  
انفساخ العقد لم يكن طلاقا إنما الطلاق ما أحدثت العقد فانه يعينها وأحسب من قال هذا منهم إنما أرادوا  
أن الخلع يكون فسخا أن ليس بمس طلاقا وليس هكذا حكم طلاق غيره فهو بفارق الطلاق بأنه ما ذون به لغیر العدة  
وفي غير شيء (قال الشافعي) ومن ذهب المذهب الذي يرى عن عثمان أشبه أن يقول العقد كان صحيحا فلا يجوز  
فسخه وانما يجوز أحداث طلاق فيه فإذا أحدث فيه فسخه فسخه طلاقا وحسب أقل الطلاق إلا أن يسمى أكثر  
منها وإنما كان لا رجعة له لأنه لا رجعة في العوض هو في فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة من ملك مختلص  
خرج منه لم يكن له الرجعة فيما لم يملكه غيره ومن قال هذا معارضة معارض يقول ابن عباس قال أولست أجد  
العقد الصحيح يفسخ في رد أحد الزوجين وفي الأمة تعق وفي امرأة العتق يختار فراقه وعند بعض المدنيين  
في المرأة وحدها جانون أو جند أو برص والرجل يوجبه أهدل فيكونان بالخيار في المقام أو بالفرقة  
وانما الفرقة فسخ لأحداث طلاق فإذا أذن الله تبارك وتعالى بالقداء وأذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانت فاسخة (قال الشافعي) إن أعلمته الفاعل أن يطلقها واحدة وانثنين أو ثلاثا لم يملك ما طلق ولا رجعة  
في واحدة ولا انثنين لمن الذي أخذ منها (قال الشافعي) وإذا اختلعت منه ثم طلقها في العدة لم يلزمها  
طلاق وذلك أنها غير زوجة (قال الشافعي) فإذا كان في حكم الله أن لا يؤخذ من المرأة في الخلع إلا بطيب  
نفسها (٣) ولا يؤخذ من أمة خلغ بالذن سيدها لأنها ليست تملك شيئا ولا يؤخذ من مجبور عليها من الحر أنما

تؤخذ مال امرأه جائزة الامر في مالها بالبلوغ والرشد والحرية

(الخلايف في طلاق المختلعة) قال السافى رحمه الله تعالى فخالقنا بعض الناس في المختلعة فقال اذا  
 طلقت في العدة لحقها الطلاق فاستأنه هل يروى في قوله خبرا فذكر حديثا لا تقوم عليه حجة عندنا ولا عنده  
 فقلت هذا عندنا وعند غيرنا ب(١) قال فقد قال بعض التابعين عندنا لا يقوم به حجة ولم يحالفهم غيرهم  
 قال فما جئنا في أن الطلاق لا يلزمها قلت بخي فيمن القرآن والأزواج اجتمع على ما يدل على أن الطلاق  
 لا يلزمها قال وابن الحنفية من القرآن قلت قال الله تعالى والذين رموا أن أزواجهم إلى آخر الآيتين وقال الله  
 تبارك وتعالى للذين يؤمن من نسائهم الآية وقال والذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية وقال ولكم نصف  
 ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن من غير عثمركم أقرب أولقدها بإبلاغها وألكنها يلزمها الإبلاء  
 أو تظاهرها يلزمها الظهار وأما ب(٢) أثرها أو مات أثره قال لا قلت ألا أن أحكام الله تبارك وتعالى هذه  
 الخمسة تدل على أنها ليست بزوجة قال نعم قلت وحكم الله أنه انما يطلق الزوجة لأن الله تبارك وتعالى قال اذا  
 تسكنتم المؤمنين ثم طلقتموهن قال نعم فقلت كتاب الله اذا كان كما عرنا و عت يدل على أنها ليست  
 بزوجة وهى خلاف قولكم أخبرنا سمي خالد عن ابن جريح عن عطية عن ابن عباس وابن الزبير أنها قال  
 في المختلعة يطلعهن زوجها قال لا يلزمها طلاق لأنه طلق ما لا يملك وأنت تزعم أن ذلك لا يخالف واحد من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا في قول مثله خالفت ابن عباس وابن الزبير معا وآيات من كتاب الله تعالى  
 ما أدري هل أحد الوقال مثل قولك هذا قلت له ما يحل لك أن تسلم في العلم وأنت تجعل أحكام الله ثم قلت  
 فيها قول لا تخاطم فتقلته كنت قد أحسنت الخطأ وأنت تنسب نفسك إلى النظر قال وما هذا القول قلت  
 زعمت أنه ان قال المختلعة أنت بنت برة وخليفة بنوى الطلاق لا يلزمها الطلاق وهذا يلزم الزوجة وأنه  
 ان ألى منها أو تظاهرها أو وقدها لم يلزمها ما يلزم الزوجة وأنه ان قال كل امرأه طالقي لا يوجبها ولا غيرها  
 طلق نسائها ولم يطلقي لها لا ليست بامرأته ثم قلت وان قال لها ان طالقي طلقت فكيف يطلق غير

﴿الشقاق بين الزوجين﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن خفتم شقاق بينكم الآية قال الله أعلم بمعنى ما أراد من خوف الشقاق الذي إذا بلغناه أمره أن يبعث حكّاماً أهلهم وحكاماً أهلها (٢) والذي يشبه ظاهر الآية فاعلم الزوجين معاً حتى يشبهه فاعلمها الآية وذلك أني وجدت الله عز وجل أذن في نكاح الزوج أن يصطفاً ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن في نشوز المرأة بالضرب وأذن في خوفهما أن يقيما حدود الله بالخلع وذلك السنة أن ذلك رضامن المرأة وحظر أن يأخذ الرجل مما أعطى شأ إذا أراد استبدل الزوج مكان زوج فلما أمر فيه خفنا الشقاق بينه بالسيرين دل ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج غيرهما وكان يعرفهما بأبائه الأزواج أن يشبهه حالهما في الشقاق فلا يفعل الرجل الصنف ولا الفرقة ولا المرأة أندية الخلق ولا الغندية أو تكون القندية لا تجوز زمن قبل مجاوزة الرجل ماله من أدب المرأة وتبين حالهما في الشقاق والتبين هو ما يصران فيه من القول والفعل إلى ما لا يحل لهما ولا يحسن ويتعنان كل واحد منهما من الرجعة ويتبادران فيما ليس لهما ولا يعطيان حقاً ولا يتجاوزان ولا واحد منهما بأمر يصيران به في معنى الأزواج غيرهما فإذا كان هكذا يبعث حكّاماً أهلهم وحكاماً أهلهم ولا يبعث الحكّام إلا أئمة من رؤساء الزوجين ولو وكلهما الزوجان بأن يجعلا أو يفرضا إذا رأيا ذلك أخبرنا بالبيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا النضر عن أبو يعن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما فاعنوا حكّاماً أهلهم وحكاماً أهلها ثم قال ألكم من هل نديان ما علمك كعليك إن رأيتما

أولاهم ما قالوا لا أحق  
بالصواب وقد دل قوله في  
رفع القود عنه له  
لا يقر على دينه على  
أنه لو كان القاتل  
مراغباً يقر على دينه لكان  
القود عليه وإن أسلم  
(قال المرتضى) رحمه الله  
فإذا كان النصارى  
الذى يقر على دينه  
الحرام الدم إذا أسلم  
يقتل بالنصارى فالمباح  
الدم باردة أحسنى أن  
يقاد بالنصارى وإن  
أسلم في فاس قوله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
وقتل الناجح دون  
الممسك لا يحل الزاني  
دون المسلم ولو ضرب  
بما الأغلب أنه يقطع  
عضواً أو يوضع رأساً  
فعليه القود ولو عمد  
عينه بأصبعه ففماها  
أقتصر منه لأن الأصبع  
بأقرب منافع ما يأتي به  
السلح من النفس

(١) قوله قال فقد قال  
الح كذا في النسخة التي  
انقردت بهذه الزيادة  
ولعل فيها سقطا فانظر  
(٢) قوله والذي يشبهه  
الى قوله والتبيان كذا في  
الاصل وانظر كسبه ص ١٠٠

أن يجعلا أن يجعلا وإن رأيت أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة مضيت بكتاب الله تعالى فيه ولى وقال  
الرجل أما الفرقة فلا فقال على رضى الله عنه كذبت والله حتى تقر بمثل الذى أقربت به قال فقول على  
رضى الله عنه يدل على ما وصفت من أن ليس لها كم أن يعثو حكيم دون رضا المرأة والرجل يحكمهما وعلى  
أن الحكيم أن يعلوها ويكرن للرجل والمرأة بالنظر بينهما فى الجمع والفرقة فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا  
لو كان الحكم إلى على رضى الله عنه دون الرجل والمرأة بهت هو حكيم ولم يقل يعثو حكيم فان قال قائل فقد  
يحمل أن يقول يعثو حكيم فيجوز حكمهما بنسبة الله إليهما حكيم كما يجوز حكم الحاكم الذى يصيره الامام  
فمن ساء الله تبارك وتعالى كما كثر معنى أو يكونا كالشاهد بن اذا رفا شيئا إلى الامام أغدده عليهما أو يقول  
يعثو احكمين أى دلى منكم على حكمين صالحين كما تدلى على تعدل الشهود قلنا الظاهر ما وصفنا والذى  
يتمنع من أن يجعلا منه مع ظهوره أن قول على رضى الله عنه للزوج كذبت والله حتى تقر بمثل الذى أقربت  
به يدل على أنه ليس الحكيم أن يحكم إلا بان يفوض الزوجان ذلك اليهما وذلك أن المرأة فوضت وامتنع الزوج  
من تفويض الطلاق فقال على رضى الله عنه كذبت حتى تقر بمثل الذى أقربت به يذهب إلى أنه لم  
يقرب بلزمه الطلاق وإن رآه ولو كان يلزمه طلاق بأمر الحاكم أو تفويض المرأة لقال له لأبلى أقررت أم  
سكت وأمر الحكيم أن يحكم بما رآه أخيرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة أنه سمعه يقول  
تزوج عقيس بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقالت اصرى لي وأنتى عليك فكان اذا دخل عليها  
قالت أنت عتبة بن ربيعة أنت شيعين ربيعة فسكت حتى دخل عليها وما هو ريم فقالت أنت عتبة بن  
ربيعة أنت شيعين ربيعة فقال على يسار في النار اذا دخلت فشدت عليها ثيابها فحافت عثمان فذكرت له ذلك  
كاه فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا فرق بينهما ما قال معاوية ما كنت لأفرق بين شيخين  
من بنى عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أو أياهما وصلها أمرهما وهذا يشبه ما روى  
عن على رضى الله عنه ألا ترى أن الحكيم ذهابا ابن عباس يقول أفرق بينهما معاوية يقول لا أفرق  
بينهما قلنا وجداهما قد اصطلحا رجا وذاك أن اصطلاحهما يدل على أنهم ما جآتهما فمخا وكنهما فوجعا  
ولم تعد المرأة إلا الرجل إلى الشقاق علما (قال الشافعي) رجة الله عليه وولع الشقاق عادا للحكيم ولم تكن  
الاولى أو لى من الثانية فان شأنهما بعد مرة ومرة تن وأكروا وحدها للحكيم واذا كان الخبر يدل على أن  
معنى الآية أن يجوز على الزوجين وكالة الحكيم في الفرقة والاجتماع بالتفويض اليهما ذلك على جواز  
الوكالات وكانت هذه الآية للسلوكات أصلا والله أعلم ودل ذلك على أن الامام أن يولى الحكم دونه  
من ليس يليه إلا بتوليته إياه وأن يولى الحكم في بعض الامور دون بعض لان هذا حكم خاص (قال) ولو فوضنا  
مع الخلع والفرقة إلى الحكيم الاخذ لكل واحد منهما من صاحبه كان على الحكيم الاجتهاد أن رآه  
الجمع في الاخذ لأحدهما من صاحبه فيمير به صلاحا لهما اذا كان الاغلب عندهما بعد معرفة أخلاقهما  
ومذاهبهما أن ذلك أصح لأمريهما والاخذ من مال أحدهما لصاحبه وكل تفويض ذلك اليهما مثل الفرقة  
أو أولى من الفرقة بينهما فاذا حازت توليتهما لهما الفرقة حاز الاخذ بتوليتهما وعلى السلطان أن يرضى بحكيم  
عندى أن لا يجيرهما على حكيم وأن يحكم عليهما فأيا أخذ كل واحد منهما من صاحبه من نفقة وقسم ويجبر  
المرأة على ما عليها وكل واحد منهما على ما يلزمه وله أن يعاقب أيهما رأى أن امتنع بقدر ما يستوجب  
ولو قال قائل يجيرهما السلطان على الحكيم كان مذموبا

(جس المسراة لمرأته) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا  
لا يجس لكم أن تزني النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا بهن ما أنبنوهن إلى كسبر قال الشافعي  
رحمه الله يقال والله أعلم نزلت في الرجل يكسر المرأة فيمنعها كراة لفسادها حتى الله في عشرتها

وان لم تنفقي واعتلت  
حتى ذهب بصرها و  
انتحيت فيها القصاص  
وان كان الجاني مغلوبا  
على نفسه فلا قصاص  
عليه الا الاكران فانه  
كالحصيص ولو قطع رجل  
ذ كر خنثى مشكل  
وأنتيه وشفره عدا  
قل ان شئت وقتلته  
فان ينفذ كراة فذلك  
في الذكر والانثيين  
وجعلنا للحكومة في  
الشفرين وان بنت أبنى  
فلا فرق ذلك وجعلنا لك  
دية امرأة في الشفرين  
وحكومة في الذكر  
والانثيين (قال المزني  
رحمه الله) بقية هذه  
المسئلة في معناه ان  
يقال له وان لم تشار أن تفق  
حتى نبين أمره وعفوت  
عن القصاص وبراءة  
فلك دية شفرى امرأة  
وحكومة في الذكر  
والانثيين لانه الاقل  
وان قلت لا عفو ولا  
أفنيه بل لا يجوز أن  
يقص مما لا يدري أى  
القصاص لك فلا بد لك  
من أحد الأمرين على  
ما وصفنا



(باب الحيل  
في الفصاح)

قال الشافعي رحمه الله  
أخبرنا ابن أبي فديك  
عن ابن أبي ذئب عن  
سعيد بن أبي سعيد  
المقبري عن أبي شريح  
الكعي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ثم أخبرني بن خراعة  
قد قتل هذا القيسيل  
من هذيل وأنا والله عاقله  
فن قتل قيسلا بعده فاهله  
بين خيرتين أن أجوا  
قتلوا وإن أجوا أخذوا  
العقل (قال الشافعي)  
رحمه الله ولم يختلفوا في  
أن العقل يورث كالمال  
وإذا كان هكذا فكلي  
وارث ولزوجة أو  
ابنة لا يخرج أحد منهم  
من ولاية الدم ولا يقتل  
الا باجتماعهم وحسب  
القاتل حتى يحضر  
القائب ويبلغ الفل  
وان كان فهم معتوه  
لحقى يفسق أو يموت  
فيقوم وارثه مقامه  
وأبهم عقابن الفصاح  
كان على حقه من الدية  
وان عفا على غيره مال  
كان الباقيون على  
حقوقهم من الدية فان

المعروف ويجبها ما نالها قبلها من غير طيب نفس منها بما سأكاه اياه على المتع فمريم الله تعالى على  
هذا المعنى وحرم على الزواج أن يعضوا النساء في بعض ما أوتين واستثنى إلا أن يأتين بفاحشة معينة  
وإذا أتت بفاحشة معينة وهي الزنا فاعطين بعض ما أوتين ليفارقن حل ذلك إن شاء الله تعالى ولم تكن معصيتهن  
الزوج فيما يجبهه بغير فاحشة أولى أن تحصل ما أعطين من أن يعصين الله والزوج بارئنا وأمر الله في  
اللائي يكرههن أزواجهن ولم يأتين بفاحشة أن يعاصرن بالمعروف وذلك بتأدية الحق واجال العشرة وقال  
فان كرهتهن ففسى أن تكرهوا شيئا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإنا عشرين على الكراهية  
بالمعروف وأخبر أن الله عز وجل قد يجعل في الكرم خيرا كثيرا وانكر الكثير الاجر في الصبر ونادية الحق الى  
من يكره أو التظول عليه وقد يغتبط وهو كمالها بخلافها ودينها وكفاهها وبذلها وميراثان كان لها  
وتصرف حالها الى الكراهية لها بعد النقطة بها

(الفرقة بين الزواج بالطلاق والفسخ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الفرقة بين الزوجين  
وجوديهما اسم الفرقة وبقرحها اسم الزوجين اسم الفرقة فنها الطلاق والطلاق ما ابتدأ بالزوج فوقعه على  
امرأته بطلاق صريح أو كلام ينسب الطلاق بربده الطلاق وكذلك ما جعل الى امرأته من أمرها فطلق  
نفسها أو الى غيرهما فطلقها فهو كطلاق لانه بامره وقع وهذا كالأمر إذا كان الطلاق فيه من الزوج أو من جعله  
اليه الزوج واحدة أو اثنتين فالزوج علق فيمراجعة المطلقة ما كانت في عهده منته (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وكذلك ان أتى من امرأته فطلق أو قال لامرأته أنت طالق النية خلف ما أراد الا واحدة وأنت خلة  
أو بائن أو برة خلف ما أراد الا واحدة فهي واحدة على الرجعة لا يكون من هذا شي بائن أو بائن كانت  
الزوجة مدخولا بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في بعض الناس ما ألحقه فباعت قلت الكتاب  
والسنة والآثار والقياس قال فأوجدي ما ذكرته قلت قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فامسك  
بمعروف الآية وقال تعالى ذكره والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروا الى قوله اصلاحا وقلت أما يتبين لك  
في هاتين الآيتين أن الله تبارك وتعالى جعل لكل مطلق لربأت على جميع الطلاق الرجعة في العدة ولم يخص  
مطلقا دون مطلق ولا مطلقة دون مطلقة وأن الله تبارك وتعالى إذا قال فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان  
فأما أمر بالامسك لمن له أن يسلك بالتسريح من له أن يسرح قال فالتسريح ههنا قلت ترك الحبس  
بالرجعة في العدة تسريح معتقد الطلاق وقلت له ان هذا في غير هاتين الآيتين أيضا كهو في هاتين الآيتين قال  
فأذكره قلت قال الله عز وجل وإذا طلقتم النساء فلهن أجلهن فامسكوهن بعروفي قوله لتعدوا قال  
فأمعنى قوله فبلغن أجلهن قلت يعني والله تعالى أعلم قاربن بلوغ أجلهن قال والمال دليل على ذلك قلت  
الآية دليل عليه لقول الله عز وجل فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف ولا تسكوهن شرارا لتعدوا  
فلا يزوم بالامسك والسراح الامن هذا اليه ثم شرط عليهم في الامسك أن يكون بعروفي وهذه كآية  
قبلها في قوله فبلغن أجلهن قال وتقول هذا العرب قلت نعم تقول الرجل اذا قارب البلوغ يده أو الامر يده  
قد بلغته وتوقله اذا بلغه وقلت له قال الله تبارك وتعالى فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف أو تسرحوهن  
نوى عدل منكم قال فلم قلت انها تكون لازواج الرجعة في العدة قبل التلقة الثالثة فقلت له ما بين  
الله عز وجل في كتابه فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره الى أن يتراجعا قال فلم قلت في  
قول الله تعالى في المطلقات فانما بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو تسرحوهن بمعروف اذا قاربن بلوغ أجلهن  
وقلت في قول الله عز وجل في المتوفى عنها زوجها فانما بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن  
من معروف هذا اذا قضين أجلهن والكلام فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بلغن  
أجلهن بمحتمل قارب البلوغ وبلغن فرغن بمحتمل فكان سياق الكلام في الآيتين دليل على فرق بينهما لقول

الله تبارك وتعالى في الطلاق فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بعروف أو فارقهن بعروف وقال ولا تمسكوهن  
 ضرا ولا تعتدوا فلا يؤمر بالامسك إلا من يجوز له الامسك في العدة (١) فحين ليس لهم أن يفعلن في أنفسهن  
 ما شئن في العدة حتى تنقضي العدة وهو كلام عربي هذا من أبيه وأقله خفاء لأن الآيتين تدلان على إقترافهما  
 بسباق الكلام فيهما ومثل قول الله تعالى ذكره في المتوفى في قوله تعالى ولا تمزوا عدة النكاح حتى يبلغ  
 الكتاب أجله حتى تنقضي عدتها فيجوز نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله فقال وما السنة فيه قلت أخبرني  
 عبي محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عمر بن عبد بن ركانة بن عبد بن طارق عن امرأته  
 سهممة المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى فلقت امرأتي سهممة البتة وإنه  
 ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكانه والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت  
 إلا واحدة فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمرو والثالثة في زمان عثمان خالها  
 الأثر فيه قلت وأحتاج مع حكم الله تبارك وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلى غيرها فقال إن كان عندك  
 أثر فلا عليك أن تذكره قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عبد بن جعفر يقول أخبرني المطب  
 ابن حنبل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال ما جلت على ذلك  
 قال قد فعلته قال ففرا أولوا منهم ففعلوا أو عظمون له لكن خير لهم وأشد تنبها ما جلت على ذلك قلت قد فعلته  
 قال أما مسلم عليك امرأتي فأن الواحدة لا تبث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار  
 عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا تومس مثل قوله  
 للمطب أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن الليث عن بكر بن الأشج عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني  
 زريق طلق امرأته البتة فقال له عمر أتحلف فقال أتاني أبي أمير المؤمنين أقر في الحرام والنساء كثير فقال له  
 ادع خلف (قال الشافعي) أخبرنا سعيد القذا عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فإن كان  
 أراد أن لا تنافي ثلاث وإن أراد واحدة فهي واحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء بن  
 شريح أنه دعاه بعض أمرأته فساءله عن رجل قال لا امرأته أنت طالق البتة فاستعفا مشرح فأبى أن يعفيه  
 فقال أما الطلاق ففسنة وأما السنة فعدة فاما السنة فالطلاق فأمرها وأما السنة فالبتة ففقدوا ماها  
 ودينوه فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لا امرأته  
 أنت خلية أو خلوت مني وقوله أنت بريئة أو برئت مني أو يقول أنت بئسنة أو بنت مني قال سواء قال عطاء  
 أما قوله أنت طالق ففسنة لا يدين في ذلك وهو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت بريئة أو بئسنة  
 فذلك ما أحدثوا فبيد فإن كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافصا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد عن  
 ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت بريئة أو أنت بئسنة أو خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين  
 أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إن أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام  
 (قال الشافعي) رحمه الله قال فالزوج هو الذي ذكرت التي تكون بها الفرة بين الزوجين فقلت كل ما حكم فيه  
 بالفرقة وإن لم ينطق بها الزوج ولم يردوها وما لو أراد الزوج أن لا تقع عليه الفرة وأوقت ففسنة ففرقة لا تنسى  
 طلاقا فالطلاق ليس من الزوج وهو لم يقله ولم يرده بل يردده ولا رد قال ومثل ما ذكرت مثل الأمة تعتق  
 عند العبد فقتل فرافقه ومثل المرأة تكون عند العنق فيؤجل سنة فلا يمس فقتل فرافقه فهاتان الفرتان وإن  
 كانتا صبرتا لم أر أن يبعدها العبدية في الزوج والعهر فيه وليس أن الزوج يطلق ومثل ذلك أن تزوج المرأة  
 الرجل فينتسب حرا فيوجد عبد فقتل فرافقه وتزوجها الرجل فقتله أجذما ومجنونا أو أبرص فقتل  
 فرافقه قال أقتلها من هذا إطلاقا قلت لا هذا أصح عقد النكاح لا إحداث طلاق فيها ومثل الزوجين  
 يمس أحدهما ولا يمس الآخر حتى تنقضي العدة (قال الشافعي) رحمه الله قال وما يشبه هذا أقتل العبد يبتاعه

عفوا جاعوا عفا القاس  
 يحني عليه أو على عبده  
 الفصص جاز ذلك لهم ولم  
 يكن لاهل الدين والوصايا  
 منهم لأن المال لا يملك  
 بالعبد الأعيشية المحي  
 عليه أن كان حيوا وعيشة  
 الورثة إن كان ميتا  
 (قال المزني) رحمه  
 الله ليس يشبه هذا  
 الاعتلال أصله لأنه  
 احتج في أن العفو يوجب  
 الدية بأن الله تعالى  
 لما قال فمن عفى له من  
 أخيه شيء فاتباع  
 بالمعروف وأداء إليه  
 باحسان لم يحزن أن يقال  
 عفا أن مولى على مال  
 لأن العفو تركه بسلا  
 عوض فلم يحزن إذا عفا  
 عن القتل الذي هو  
 أعظم الأمرين الآن  
 يكون له مال في مال  
 القاتل أحب أو كره ولو  
 كان إذا عفا لم يكن له

(١) قوله فحين ليس لهم  
 أن يفعلن في أنفسهن  
 ما شئن في العدة هذا زيادة  
 انفردت بها نسخته من  
 النسخ التي بيدها فليعلم  
 كتبه صحيحه

فيظهر منه على عيب فيكون له رده بالعيب ورده فسخ العقد الأول وليس استئناف فيه ولا يجوز أن يستأنف  
بغير رضا المردود عليه وهذا كله فرق من المرأة وفرقة المرأة بغير عيب الزوج باهالها تكون الا فسخ عقدة  
النكاح لان الطلاق الذي جعله تعالى ثلاثا لا يخل النساء بعده الا زوج وهو الى الرجال لا الى النساء قال  
فهل من شيء فرقة غير هذا قلت نعم كل ما عقد فاسدا من نكاح مثل نكاح بغير ولي ونكاح العبد بغير  
اذن سيده ونكاح الامة بغير اذن سيدها فكل ما وقع من النكاح كله ليس بنكاح صحيح فيه الجماع بالعقد ويقع  
الميراث بين الزوجين ولا يكون لاحد فسخه زوج ولا زوجة ولا ولي فكل ما كان هكذا فالنكاح فيه فاسد بقرينة  
العقود ولم تعد الفرقة طلاقا ولكنه فسخ العقد قال فهل من تفرقة غير هذا قلت نعم ردة احد الزوجين أو  
اسلام أحدهما أو آخر مقبى على الكفر وقدرم الله على الكافرين أن يغشوا المؤمنين وعلى المؤمنين غشيان  
الكلوا فرسوى أهل الكتاب وليس واحدا منهم فراقا من الزوج هذا فسخ كله قال فهل من وجه من الفرق  
غير هذا قلت نعم الخلع قال فما الخلع عندك قلت له الاختلاف فيه قال فان أعطته الفاعل أن يطلقها  
واحدة أو اثنتين أفبطل الرجعة قلت لا قال ولم الطلاق منه لو أراد لم يوقعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقلت به يقول الله عز وجل فلا جناح عليهما أن يتراجعا فأبطلت به والقدية بمن ملأ عليه أمره لا تكون الا بازالة  
الملل عنه وبغير جائز أن يأذن الله تعالى لها بالقدية وله أن يأخذها من علق عليها أمرها بغير رضائها لا يرى أن  
كل من أخذ شيئا على شيء يخرج منه من يديه لم يكن له سبيل على ما أخرجه من يديه لم يأخذ عليه من العوض  
وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت بن قيس أن يأخذ من امرأته حين جاءته ولم يقبل له لا تأخذ  
منها الا في قبل عذتها كما أمر المطلق وغيره ولم يسم له طلاقا يطلقها اباء ورأى رضاهم بالاخذ ففرقة والخلع  
اسم مفارق للطلاق وليس المحتلج بعدي طلاقا لا يجعل والمطلقون غيره لم يستعملوا وقلت الذي ذهب اليه  
من قول الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فاسألهم عرف الآية أعماهوا على من عليه العقد يقول الله عز وجل  
طلقوهن من قبل أن تمسوهن الى قوله جسيلا أفرأيت ان عارضك معارض في المطلقة واحدة قبل  
أن يدخل بها فقال ان الله قال الطلاق مرتان فاسألهم بعروف وأتسرع بحسان وهذه مطلقة واحدة  
ففسخها ما أحل عليه قال قول الله تعالى فليعن أهلهن فامسكوهن وقوله في العدة أخرجهن من ذلك فلما  
لم تكن هذه معتدة بحكم الله علمت أن الله تبارك وتعالى انما قصد بالرجعة في العدة قصد العتدات وكان  
المفسر من القرآن يدل على معنى الجمعل ويقتضي باقتراح حال المطلقات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
فقلت له فامنعك من هذه الجملة في المختلعة وقد فرق الله تبارك وتعالى بينهما بأن جعلها مقفلة وبأن هذا  
طلاق بجمل يؤخذو بأن المسلمين يختلفون في أن الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق واحدة فمك الرجعة  
وان قال لها أنت طالق واحدة على شيء يأخذ من علق الرجعة قال هذا هكذا لأنه اذا تكلم بكلمة واحدة فلا  
يجوز أن يجعل ما أخذ عليه ما لا يمكن لم يأخذ المالم والجملة فمما كرت من أن من ملأ شيء أشي  
يخرج منه لم يكن له على ما أخرجه من سيده سبيل كالا يكون على ما في يديه مما أخرجه اليه ما كمل له الذي  
أخرجه اليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله قال فاجدني اللفظ الذي يكون فراقا في الحكم لا تدينه فيه قلت  
له هو قول الرجل أنت طالق أو قد طلقك أو أنت سراح أو قد سرحتك أو قد فارقك قال قلن اين قد فرق  
بين هؤلاء الكلمات في الحكم وبين ما سواهن وأنت (ي) تدينه فيما بينه وبين الله فيهن كما تدينه في غيرهن قلت  
هو لاء الكلمات التي سمي الله تبارك وتعالى بهن الطلاق فقال اذا طلقتم النساء وقال فامسكوهن بعروف  
أو فارقوهن بعروف وقال عز وجل فنعوهن وسرحوهن الآية فهو لاء الاصول وما أشبهه من محال يسم  
طلاقا في كتاب ولا سنة ولا أثر الا بنية فان نوى صاحبه طلاقا مع قول يشبه الطلاق كان طلاقا وان نوى  
لم يكن طلاقا

(الخلاف في الطلاق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال انما وافق في معنى ونحو اللفظ معنى فقلت

شيء لم يكن للعاقب ما يتبعه  
بعروف ولا على القائل  
ما يؤد به باحسان (قال  
الزبي) رحمه الله فهذا  
مال بلاه شئ ولا لراه  
يقول ان عفو المحجور  
جائز لانه زيادة في ماله  
وعفو الممال لا يجوز  
لأنه نقص في ماله وهذا  
مال بغير مشيئة اقرب  
الى وجه ما قال عندي  
في العفو الذي ليس لاهل  
الدين منعه منه هو ان  
يبرئه من القصاص  
ويقول بغير مال  
فيسقطان وبالله  
التوفيق

(باب القصاص  
بالسيف)

قال الشافعي رحمه الله  
تعالى قال الله تعالى  
ومن قتل مظلوما  
فقد جعلنا لوليها ما  
قال واذا خلى الحاكم  
الولي وقتل القاتل  
فينبغي له أن يأمر من  
ينظر الى سيفه فان  
كان صارما والا أمره

(١) قوله وأنت تدينه (الخ)  
هكذا في جميع النسخ  
ولعل الثاني قبل الفعل  
سقط من قلم الناسخ فانظر  
كتبه محمده

بصارم لثلاثي عده  
ثم يدعوه وضرب عنقه  
وان ضربه بما لا يحيط  
بمثله من قطع رجل أو  
وسط عروان كان مما  
يلى العتق من رأسه  
أو كتفه فلا عقوبة عليه  
وأجبره الحاكم على أن  
يأمر من يحسن ضرب  
العنق ليوجبه (قال) :  
ولو أن رجل فتني به  
فغضاه الولى فقتله قبل  
أن يعلم فضيا قولان  
أحدهما أن ليس على  
القاتل شيء إلا أن يحلف  
بأنه ما علمه عفا ولا على  
العافي والثاني أن ليس  
على القاتل قود  
لأن قتله على أنه  
مباح وعليه الذية  
والكفارة ولا يرجع بها  
على الولى لأنه متطوع  
وهذا أشبههما (قال)

- (١) لعل هناك نقصا خلط  
به كلام الشافعي بكلام  
المخالف كما يظهر من  
قوله بعد فقتله أنه فقتل  
هذا خبرا أو قياسا فانظر  
(٢) قوله يقابله كذا  
في النسخ وانظر  
(٣) قوله ولا تأملها  
مكررة مع الآثار الأولى  
فانظر كتبه مجعده

فأذكر الموضع التي تخالفنا فيها قال تزعم أن من قال لامرأته أنت طالق فهو عكك الرجعة الآن يأخذ  
جعل على قوله أنت طالق قلت هذا قولنا وقول العامة قال وتقول أن قال لامرأته أنت خلية أو برهة أو بائة  
أو كلمة غير تصريح الطلاق فلم يربها طلاقا فليس بطلاق قلت وهذا اقوى قال وتزعم أنه أن أراد بهذا الذي  
ليس بصريح الطلاق الطلاق وأراد واحدة كانت واحدة (١) بائة وكذلك قال واحدة شديدة وأغليظة إذا  
شد الطلاق بشئ فقتله أو فقلت هذا خبرا أو قياسا فقال قلت بعضهم خبرا وقتست ما بقي منه على الخبر بها (قال  
الشافعي) رحمه الله قلت ما الذي قلته خبرا وقتست ما بقي منه على الخبر قال ورنا عن رضى الله تعالى عنه  
أنه قال في الرجل يخبر امرأته أو يملكها أن اختارته فتمطليقة عكك فيها الرجعة وإن اختارته نفسها فتمطليقة  
بائة قلت أرويت عن رضى الله تعالى عنه أنه جعل البائة ثلاثا قال نعم قلت أنت تخالف ما رويت  
عن علي قال وابن قلت أنت تقول إذا اختارته المرأة للملكة أو التي جعلت أمرها به دهاز وجهها فلا شيء  
قال نعم فقلت قد رويت عنه حكما واحدا خالف بعضه ورويت عنه أيضا أنه فرق بين البائة والتخير والتبليك  
فقلت في البائة نبته فإن أرادوا واحدة فواحدة باتن وهو يجعلها ثلاثا فكيف زعمت أنك جعلت البائة قياسا  
على التخير والتبليك وهما عندك طلاق لم يغلظ والبائة طلاق قد غلظ فكيف قست أحدهما بالآخر وعلى  
رضى الله تعالى عنه يفرق بينهما وهو الذي عليه أصلك زعمت اعتدت قال فاني انما قلت في البائة بحديث  
ركنة فقلت له ليس جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم البائة في حديث ركانة واحدة عكك الرجعة وأنت  
تجعلها ثلاثا فقال قال شريح نفعه عند بدعته فقلت ونحن قد وقفنا عند بدعته فلما أرادوا واحدة جعلناها  
ثلاث الرجعة كما جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وأندريت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في البائة واحدة عكك الرجعة أو ثلاثا نأخرت من قولهم معايتوهم في قول شريح وشريح رجل من  
التابعين ليس له عند نفسه ولا للغير أن يبقده ولاه عندك أن يقول مع أحدهم من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومن قال في البائة ثلاثا فإنه يذهب إلى الذي يغلب على القلب أنه إذا نطق بالطلاق ثم قال البائة فقاما  
أراد الأبيات والذي ليس بعده رجعة وهو ثلاث ومن قال البائة واحدة إذا لم يرد كثر منها لأب فيما  
زى والله تعالى أعلم إلى أن البائة كلمة تختمل أكثر الطلاق وأن يقول البائة بقينا كما تقول لا تبك البائة  
وأذهب البائة وتحتمل صفة الطلاق فلما خيلت معاني لم نستعمل عليه معنى يتحمل غيرة ولم نفرق بينه وبين  
أهله بالتوهم وجعلنا ما أحتمل المعاني (٢) يقابله وقولك كذا خارج من هذا ما رآه قال فانقدروا ناعن ابن  
مسعود رضى الله تعالى عنه لا يكون طلاق باتن إلا خلع أو إيلاء فقلنا قد خالفه فجعلت كثيرا من الطلاق  
باتناسوى الخلع والإيلاء وقلت له أرى بت لو أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولك  
في البائة ورنا عن النبي عليه السلام ما يخالفه في رجل أو رجلا من أصحابه بحجة معه قال لا قلنا فقد خالف  
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البائة وخالفه أصحابه فلم يقل بقول واحد منهم فيها وقلت له أو  
تختلف عندك قول الرجل لامرأته أنت طالق البائة وخليفة وبرية باتن وما شديده الطلاق أو كنى عنه  
وهو يريد الطلاق فقال لا كل هذا واحد قلت فإن كان كل واحد من هذا عندك في معنى واحد فقد خالف  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما في معناه ثم قلت فيه قولنا متناقضا قال وابن قلت زعمت أنه أن قال  
لامرأته أنت طالق واحدة غليظة أو شديدة كانت باتنا وان قال لها أنت طالق واحدة طوية كان عكك الرجعة  
وكتا الكتمين صفة التطليقة وتشديد لها فكيف كان عكك في أحدهما الرجعة ولا يملكها في الأخرى رأيت  
لوقال قلت فأقول إذا قال طوية فهي باتن لأن الطوية ما كان لها من الرجعة حتى يقول ذلك وغليظة وشديدة  
ليست كذلك فهو عكك الرجعة أما كان أقرب بما فرقت إلى الصواب نسك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وقلت له قد خالف في هذا القول معاني الآثار فراقك معنى القرآن والسنة (٣) وأتدبر القياس قال فمن  
أصحابك من يقول لا شيء في الطلاق قلت أولئك خالفوا وإياك فان قلت بقولهم حاجتنا وإن خالفهم

فلا تخضع بقول من لا تقول بقوله

(الانساح النكاح بين الامه وزوجها العبد اذا عتقت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كنت في ريرة ثلاث سنين وكان في إحدى السنين أنها عتقت فخيرت في زوجها أخبرنا مالك عن ثلق عن ابن عمر أنه كان يقول في الامه تكون تحت العبد فعتق ان لها الخيار ما لم يصحها فاذما صحت فلا خيار لها أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولا لبي عبد بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمه وممته فعتقت قالت فارسلت الى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدمعتي فقالت اني بخيرتك لا خير ولا أحب ان تصني شيئا من أمرها بيدك ما لم يعلز وجلت قالت فقارقتها ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله وهذا اذا أخذ في تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم ريرة حين عتقت في المقام مع زوجها أو فراقه دلائل منها الآية اذا عتقت عندك كان لها الخيار في المقام مع أوفراقه وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيارا لا مدون زوجها فانما جعل لها الخيار في فسخ العقد متى عتقت عليها وإذا كانت العقده تفسخ فليس الفسخ نسطاقا إنما جعل الله الطلاق المدون على الرجال ما طلقوه فاما ما فسخ عليهم فذلك لا يختصب عليهم والله تعالى أعلم لأنه ليس بقولهم ولا بفعلهم كان (قال) وفي الحديث دلالة على أن الملك يزول عن الامه المروجة وعقد النكاح ثابت عليها الآن تفسخه حرة أو اختار في العبد خاصة وهذا رد على من قال بيع الامه مطلقا لا اله الاذا لم يكن خروجهما من ملك سيدها الذي زوجها اباه بالعتيق يخير جهام نكاح الزوج كان خروجهما من ملك سيدها الذي زوجها الفرق كرهه أولى أن لا يخير جهاما لا يكون لها خيار انما خرجت الحارق و ريرة قد خرجت من رق مالكها الى ملك عائشة رضي الله تعالى عنها ومن ملك عائشة الى العتيق فبعثت الخروجين من الرق الى الرق ومن الرق الى العتيق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها قال ولا يكون لها الخيار الا بان تكون عنده عتده فاما عند خرولا

(الخلاص في خيار الامه) قال الشافعي خلاصا لبعض الناس في خيار الامه فقال تخيرت الحر كما تخيرت العبد وقالوا روي عن عائشة رضي الله عنها ان زوج ريرة كان حرا قال فقلت له وادع ريرة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها ان زوج ريرة كان عبدا وهما أعلم بحديث عائشة من رويت هذا عنه قال فهل تزوي عن غير عائشة انه كان عبدا فقلت هي المعتقدة وهي أعلم به من غيرها وقدر ريرة من وجهي قد ثبتت أنت ما هو أضعف منها ونحن انما ثبت ما هو أقوى منها قال فاذا كرهما قلت أخبرنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنه زوج ريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بنى فلان كفى أنظر اليه يتبعها في الطريق وهو يركب أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن زوج ريرة كان عبدا قال فقال في تخيرت العبد ولا تخيرت الحر فقلت له لا اختلاف حاله العبد والحر قال وما اختلافهما قلت له لا اختلاف الذي لم أر أحدا يسأل عنه قال وما ذلك قلت اذا صارت حرة لم يكن العبد لها كفؤ لنفسه عنها الا ترى أنه لا يكون وليا لبيته وزوجها الا ترى أنه يوجب بالنكاح على الناكح أشياء لا يقدر العبد على كمالها ويتطوع الزوج الحر على المرأ بأشياء لا يقدر العبد على كمالها ومنها أن المرأ تترث زوجها ويرثها والعبد لا يرث ولا يورث ومنها أن نفقة ولد الحر عليه من الحره ومنها أن عليه أن يعمل لمرأته وسيد العبد قد يحول بينه وبين العمل عليها ومنها أن أشياء يعطى لها من المقام معها جل نهاره وليسيد العبد منعه من ذلك مع أشياء لهذا كثيرة يخالف فيها الحر والعبد (قال الشافعي رحمه الله) فقال انما ائذنيها في هذا الى ان خيار الامه تحت الحر والعبد أنها تكسب وهي غير مالكة لأمه ولا لملك أمه كان لها الخيار في نفسها فقلت له أيأيت الصبية زوجها أوها فنتلق قبل الدخول أو بعده أيكون لها الخيار اذا بلغت قال لا قلت فانما عتت أنك انما تخير بها لان العقد كانت وهي لا خيار لها فاذا صار لها الخيار اختارت زمل هذا في الصبية

المزني رحمه الله قال لا تشبه أوليه (قال الشافعي) رحمه الله ولا تقتل الحامل حتى تضع فان لم يكن لولدها مرضع فأحب الى أن لو تركت بطيب نفس الولي حتى يوجد له مرضع فان لم يفعل قتلت (قال المزني) رحمه الله اذا لم يوجد للولود ما يجيبه لم يعمل عندى قتله بقتل أمه حتى يوجد ما يجيبه فقتل (قال الشافعي) رحمه الله ولو عمل الامام فأقتص منها ما لا فعله المأمون فان ألفت جنينا ضمنه الامام على عاقبته دون المقتص (قال المزني) رحمه الله بل على الولي لانه اقتص لنفسه مختارا بقضى على من لا قصاص له عليه فهو بغير ما أئلف أولي من امام حكمه بحقه فاخذت وما ليس له (قال الشافعي) رحمه الله ولو قتل نفرا قتل الاول وكانت الديات لمن يتي في ماله فان خشي الاول منهم أفرع بينهم فإيهم قتل أو اقتل به وأعطى

يرزوجها أوها قال فان افترق بينهما وبين الصبية قلت أو يفترقان قال نعم قلت فكيف تقسمها عليهما  
والصبية وارتبة مورثة وهذه غير وارتبة ولا مورثة بالنكاح ثم تقسمها عليهما في الخبار التي فارقتا فيه قال انهما  
وان افترقا في بعض أمرهما فهما يجتمعان في بعضه قلت وأين قال الصبية لم تكن يوم تزوجت من لهاخبار  
للعدانة قلت وكذلك الامة لارق قال فلو كانت حرة كان لها الخبار قلت وكذلك لو كانت الصبية بالغة قال  
فهى لاتبسها قلت فكيف تبسها بها أو أنت تقول اذا بلغت الصبية لم يزوجها أوها الارضاها وهو روح أمته  
بغير رضاها قال فلتسبها بالمرأة زوج وهي لا تعلم أن لها الخبار اذا علمت قلت هذا خطأ في المرأة هذه  
لأنكاح لها ولو كان ما قلت كما قلت كنت قد قسمتها على ما يجادلها قال وأين يجادلها قلت أرايت المرأة تتكلم  
ولا تعلم ثم تموت قبل تعلم أي رثها زوجها أو عوت أثره قال لا ولا يحل له جناحها قبل أن تعلم قال لا قلت  
أفقد الامة من زوجها سيدها هل يحل سيدها جناحها قال نعم قلت وكذلك بعدما تعتق ما لم تختر فسخ النكاح  
قال نعم قلت ولو اعتقت فانت ورثها زوجها قال نعم قلت ولو مات ورثته قال نعم قلت أفتراها تشبه واحد من  
الاثنتين اللتين شتهما بها قال فاشتهل في الفرق بين العدو والحرة قلت ما وصفت لك فان أصل النكاح كان  
حلالا حائرا فلم يحرم النكاح بقول حال المرأة إلى أحسن ولا أسوأ من حالها الاول لا يخبر لا يسع خلافه فلما  
جاءت السنة بتخيير بريرة هي عند عبد قلناه اتباعا لمرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمرنا الله  
اتباعه حيث قال وقتلنا الحرة خلاف العبد لما وصفنا وان الامة اذا خرجت إلى الحرة لم تكن أحسن حالا  
منه أكرمها أم أن تساويه وهو اذا كان يملكو كافعتهم فخرجت من مساواته قال وكيف تملكو الحرة فقياسا  
على العبد فقلت وكيف تقسم الشئ خلافه قال انهما يجتمعان في معنى أيهما زوجان قلت ويفترقان  
في حالهما مختلفا قال فلا يجتمع بينهما حيث يجتمعان قال قلت افتراهما أكرم من اجتماعهما والذي هو  
أولى به اذا كان الاكرم من أمرهما الافتراق أن يفرق بينهما ونحن نسأل قال قل قلت ما تقول في الامة اذا  
أعتقت تخبر قال نعم قلت فان بيعت تخبر قال لا قلت ولم يقدل ريق الذي زوجها فصار في حاله هذه ما ابتدأ  
نكاحها لم يخبر قالوا لنكحها حرة بغير إذن المبيح قال هو ما وان اجتمع في أن ملك المتكسر زائل عن المتكسرة قال  
الامة المتكسرة مختلفة في أيها انتقلت من ريق إلى ريق وهي في العاقبة انتقلت من ريق إلى حرة قلت ففرقت  
بينهما اذا افتراقا في معنى وان اجتمعا في آخر قال نعم قلت فتفرق بين الخبار في عبد وحرة كثر ما وصفت وأصل  
الحجة فيه ما وصفت من أن النكاح كان حلالا وما كان حلالا لم يخبر بحرية ولا يفسخه إلا بسنة ثابتة أو أمر  
أجمع الناس عليه فلما كانت السنة في تخيير الامة اذا اعتقت عند عدل نعد ما روي بنانم السنة ولم يحرم النكاح  
الافى مثل ذلك المعنى وانما جعل للامة الخبار في التفريق والمقام والمقام لا يكون الا بالنكاح حلال (١) الا أن  
الخبار انما يكون عندنا والله تعالى أعلم لنقص العبد عن الحرية والعلل التي هي التي قد يمنع فيها ما يجب  
وتجب أمراته

(١) العنان قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
الآية وقال تعالى والذين يرمون أزواجهم ثم أتوا بحكم بينهم الى ان غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فلياحكم الله في الزوج  
القاذب بأن يلعن من ذلك على أن الله أعيا راد بقوله والذين يرمون المحصنات الآية القذف غير الا و اج  
وكان القاذف الحرام الذي والعبد المسلم والذي اذا قذفوا الحرة المسلمة جلدوا والخدمة جلدوا الحرة جلدوا الحرة والعبد  
حد العبد وانه لم يرد قاذف بالغ يحرق عليه الحكم من لم يحد حده ان لم يخبر منه بما أخرجه الله تعالى به  
من الشهادة وعلى القذوفة لان الآية عامة على القذوفة كانت الآية في العنان كذلك والله تعالى أعلم عامة على  
الازواج القذوفة فكان كل زوج قاذف بلا عن أو يحدان كانت القذوفة ممنع من لها حدا ولم تكن لان على من  
قذفها اذا لم يكن لها حد تعزير أو عليها حد اذا لم تلتمس بكل حال لانه لا افتراق بين عموم الآيتين معا ولما جعل الله  
الطلاق في الازواج قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل

الافتراق الديات من ماله  
ولو قطع بدرج  
وقتل آخر قطعت  
يد باليد وقتل بالنفس  
(قال المزني) رحمه الله  
فان مات المقتولة يده  
الاول بعد أن اقتص  
من اليد فقياس قول  
الشافعي عندى ان  
لوليه ان يرجع بنصف  
الدية في مال فاقامه لان  
المقتول قد استوفى قبل  
موته ما فيه نصف الدية  
باقصاصه به قاطعه  
(قال الشافعي) رحمه الله  
ولو قتله عدو ومعه صبي  
أو معتق أو كان حرة وعبد  
قتل العبد أو وسلم  
ونصراني قتل النصراني  
أو قتل ابنه ومعه أعجنبي  
فعلى الذي عليه  
القصاص القصاص  
وعلى الآخر نصف الدية  
في ماله وعقوبة أن كان  
الضرب عبدا (قال  
المزني) رحمه الله وشبهه  
الشافعي أخذ القود من  
البائع دون الصبي

(١) قوله الا أن الخبار  
هكذا في النسخ وانظر  
كتبه محمده

أنت عسوهن وقال اذا تكلمتم المومنات ثم طلقتموهن فكان هذا عاما للازواج والنساء لا يخرجه منهن زوج مسلم  
حر ولا عبد ولا ذى حر ولا عبد فكذلك اللعان لا يخرجه منهن زوج ولا زوجة (وقال) فيما حكى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذ لعن بين آخرى بنى الجهلان ولم ينكف أحد حكاية حكم التي صلى الله عليه وسلم في  
اللعان أن يقول قال الزوج قل كذا ولا كذا فقل كذا انما تكفو وحكاية بحالة اللعان دليل على أن العترة رجل  
انما نصب اللعان حكاية في كتابه فاما لاعتن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين بما حكم الله عز وجل  
في القرآن وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج اليه ما ليس في القرآن منه (قال) فاذا لاعتن الحاكين  
الزوجين وقال للزوج قل أشهد بالله اني ان الصادقين في امر متبهاه من الزنا ثم ردها عليه حتى يأتي بها أربع  
مرات فاذا فرغ من الرابعة وقفه وذكره وقال اتق الله تعالى أن تبوء بلعنة الله فان لعنة الله على أن  
كنت من الكاذبين في امر متبهاه من الزنا موجه بوجوب عليك اللعنة ان كنت كاذبا فان وقف كان له عليه الحد  
ان قامت به وان حلف لها فقد أكمل ما عليه من اللعان وينبغي أن يقول للزوجة فتقول أشهد بالله أنه ابن  
الكاذبين في امر ما في به من الزنا حتى تقولها أربعاً فاذا أكملت أربعاً وقفها وذكرها وقال اتق الله واحذرن  
تبوي بغيض الله فان قولك على غضب الله ان كان من الصادقين في امر ما في به من الزنا وجب عليك غضب  
الله ان كنت كاذبة فان مضت فقد فرغت مما عليها وسقط الحد عنهما وهذا الحكم عليهما والله ولي أمرهما  
فيما عاب عا قالا فان لاعتنا بانكار ولد أو رجل قال أشهد بالله اني ان الصادقين في امر متبهاه من الزنا وان ولدها  
هذا أو حلفها هذا ان كان حبلا من زمانها موثني ثم يقولها في كل شهادة وفي قوله وعلى لعنة الله حتى تدخل  
مع حلقه على صدقه على الزنا لانه قد مر ما به شئ برنا رجل أو ولد بغيه فلما ذكر الله عز وجل الشهادات  
أمر بعام فصل بينهما باللعنة في الرجل والغضب في المرأة ذلك على حال اقتراف الشهادات في اللعنة والغضب  
واللعنة والغضب بعد الشهادة موطنان على من أوجب عليه لانه متعزى على النبي وعلى الشهادة بالله تعالى  
باطلا ثم يرد في بغيره على أن يلعن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينفي اللوالب اذ اعرف من ذلك ما جهلان  
يقفهما نظرا لهما استدل بالكتاب والسنة \* أخبرنا ابن عينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم حين لاعتن بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده في فيه في  
الخامسة وقال انها موجهة أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره عن عمر العجلاني  
حاه الى عاصم بن عدى الانصاري فقال له يا عاصم أرايت لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه  
أم كيف يفعل سل لي يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما رجع الى أهله جاءه عمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعومر  
لم تأتني بخبر قد كر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألت عنها فقال عمر عير والله لا تنهى حتى  
أسأله عنها لحامع عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع  
امرأته رجلا يقتله فقتلوه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله قبل في  
صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل فثلاثا وأتبع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من  
تلاعهما قال عمر كذبت عليا يا رسول الله ان أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمر به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال مالك وقال ابن شهاب فكانت ثلاثا للمتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله سمعت ابراهيم بن سعد بن  
ابراهيم يحدث عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أنه أخبره قال جاءه عمر العجلاني الى عاصم بن عدى الانصاري  
فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه أم  
كيف يصنع فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فعاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل

بالتائين عدا يعقوا لولي  
عن أحدهما أنه قتل  
الآخران قبل وجب  
عليهما القود فزال عن  
أحدهما بازالة الولي  
قبل فاذا أزاله الولي عنه  
أزاله عن الآخران قال  
لا قبل فعلهما واحد فقد  
حكمت لكل واحد منهما  
بحكم نفسه لا يحكم غيره  
(قال) فان شركه قاتل  
خطأ فعلى العامد  
نصف الدية في ماله  
وجناية الخطأ على عاقلة  
واختج على محمد بن  
الحسن في منع القود  
من العامد اذا شاركه  
صبي أو مجنون فقال  
ان كنت رفعت عنه  
القود لان القلم عنهما  
مرفوع وان عدهما  
خطأ على عاقلة فها  
أقمت من الاجنبى اذا  
قتل عدما مع الأبلان  
القلم عن الابليس  
بمرفوع وهذا ترك  
أصلك (قال المرفي رحمه  
الله) قد شره الشافعي

فلقه عومر فقال ما صنعت قال صنعت انك لم تأتني بخبر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فغاب المسائل  
فقال عومر والله لا تدين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أسأله فأثابه فوجدته قد أزل الله عليه فيه ما فندعها  
فلا عن بينهما فقال عومر لئن انطلقت به لقد كذبت عليهما ففارقها فاقبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ابن شهاب فصار سنة في المتلاعنين ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبر وها فإن جاءت به  
أسهم أدع العينين عظيم الأثنتين فلا أراه الا قد صدق وإن جاءت به أحبر كانه وحره فلا أراه الا كاذبا قال  
لجاءته على التبع المكره (قال الشافعي) رحمه الله الوجه ذابته تشبه الورع أخبيرا إبراهيم بن سعد  
عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به  
أشقر بسط فهو لزوجه وان جاءت به أديعج فهو لذى ينهمه فجاءته أديعج أخبيرا عابد الله بن نافع عن ابن أبي  
ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين مثل معنى حديث مالك  
وابراهيم فلما انتهى الى فراغها قال في الحديث ففارقها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرأها  
ففتت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به أحقر قصيرا كانه وحره فلا  
أحسه الا كذب عليها وإن جاءت به أسهم أعين ذا الأثنتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فجاءته على الامر  
المكروه أخبيرا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بنى ساعدة أن رجلا من الانصار  
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فتقولنه أم  
كيف يفعل فآزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين وقال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد قضى قبل وفي امرأتك فتلاعنا وأنا شاهد ثم فارقها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت السنة  
بعد فيها أن يعرف بين المتلاعنين قال فكانت حاملا فأنكره فكان ابنها يدعى الى أمه (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى في حديث ابن أبي ذئب دليل على أن سهل بن سعد قال فكانت سنة المتلاعنين وفي حديث مالك  
وابراهيم كانه قول ابن شهاب وقد يكون هذا غير مختلف بقوله من ابن شهاب ولا يذ كرسهلا وبقوله  
أخرى و يذ كرسهلا ووافق ابن أبي ذئب ابراهيم بن سعد فيما زاد في آخر الحديث على حديث مالك وقد  
حدثنا شافعيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث ولم يفتهه اتفاق هؤلاء أخبيرا سعيد بن سالم عن ابن جريج ان يحيى  
ابن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله والله مالي عهد بأهلي منذ غفرا الخلع وعفاهم أنها اذا كانت تؤبر تعفأ أربعين يوما ولا تسقي  
الا بعد الا بار قال فوجدت مع امرأتك رجلا قال وكان زوجها مصقرا حش الساقين سط الشعر والذى ربيت  
به بخد لالي السوداء جعدا قاطط مستها (١) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بيني وبينهم ما لا عن بينهم فاجابت  
رجل يشبه الذي ربيت به أخبيرا ابن عيينة عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي الله  
عنه ما يحدث بحديث المتلاعنين قال فقال له رجل أهى التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت  
راجا أحد اغريبت رجعتها فقال ابن عباس لا تلك أمه كانت قد أعلنت أخبيرا عابد العزيز بن محمد عن زيد  
ابن الهاد عن عبد الله بن نونس أنه سمع المقبري يحدث عن محمد بن كعب القرظي قال المقبري وحديثي أو  
هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية المتلاعنين قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أيما امرأه أنا دخلت على قوم من ليس منهم فليس من التي فشيء ولن يدخلها الله جنته وأيما رجل  
يحدث والله وهو ينظر اليه احتجب الله منه وفضحه على رؤس الاولين والآخرين وسعت ابن عيينة  
يقول أخبيرا عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين حسابكم على  
الله أحدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو عا استحل

رحمه الله محمد بن الحسن  
فيما أنكر عليه في هذه  
المسئلة لان رفع القصاص  
عن الخاطي والجنون  
والصبي واحد كذلك  
حكم من شاركهم بالعد  
ولحد (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو قتل أحد  
الولين القاتل بغير امر  
صاحبه فيها قولان  
أحد هان لا قصاص  
بحال للشبهة قال الله  
تعالى فقد جعلنا لولي  
سلطانة بما تحتل أي ولي  
قتل كان أحق بالقتل  
وهو مذهب أكثر أهل  
المدينة ينزلونه منزلة  
الحد لهم عن ابهمان  
عفووا الواحد كانه  
أن يحده (قال الشافعي)  
رحمه الله وإن كان عن  
لا يجزئ عز و قيل  
للولاة معكم حصصكم  
والقول من أن يأخذونها  
واحد من قولين أحدهما  
أنهم لهم من مال القاتل  
يرجع هارورة القاتل  
في مال قاتله ومن قال

(١) قوله مستها ضم  
فمكون ففتح قال في  
اللسان أن لديه ضم  
الابيتين كتبه معصمه



هذا قال فان عثوا

عن القاتل الدبر جمع

ورثة قاتل المقتول على

قاتل صاحبهم بحصة

الورثة معه من الدية

والقول الثاني في

حصة سهم أهلهم في مال

أخيه سهم القاتل قاتل

أبيه لان الدية إنما

كانت تلمسه لو كان لم

يقتله ولي فاذا قتله ولي

فلا يجمع عليه القتل

والقزم والقول الثاني

أن على من قتل من

الأولياء قاتل أبيه

القصاص حتى يحتجوا

على القتل (قال الزملي)

رحمه الله وأصل قوله أن

القاتل لومات كانت

الدية في ماله (قال الزملي)

رحمه الله وليس تعدى

أخيه بجعل حقه ولا

عزله عن حو عليه

ولا قسوة لشبهة (قال

الشافعي) رحمه الله ولو

(١) قوله فهو دون هكذا

في السخ ولعلها محرفة

والاصل فيودون فانظر

(٢) قوله وقضاها الخ

هكذا في السخ على ما في

بعضها من تحريف

وزادوا نقص وعدم نقط

ولعل الواو قبل قضاها

زائدة فانظر كتبه

من فرجها وان كنت كذبت عليها فذلك أبعدا لك منها أو منه (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أيوب عن سعد بن جبيرة قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان قال هكذا ناصبه المسجة والوسطى فقرهما الوسطى والتي تلبها يعني المسجة قال الله يعلم أن أحدا كما كاذب فهل منك كاتبا (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا لاهن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقم من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (قال الشافعي) ففي حكم الاعان في كتاب الله ثمسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دللنا واضحه بنبي لاهل العلم أن يتدو بعمرته ثم يخرها أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على أمثاله (١) فهو دون القرض وتنفي عنهم الشبهة التي عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ونفي عن وضع الحجة منها أن عمر عرسا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلا ففرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وذلك أن عمر عرسا لم يخبره أن هذه المسئلة كانت وقد أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن خروا من أجل مسئلته وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه قال الله عز وجل لا تسأوا عن أشياء من تبدل لكم تسؤم إلى قوله بها كافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كانت المسائل فيها فيما لم يزل إذا كان الوحي ينزل عكر وماذا كرت من قول الله تبارك وتعالى ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره في ما في معناه وفي معناه كراهية لكم أن تسأوا عما يحرم من حرمه الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم حرم أبا إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه أو ينسخ على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم سنن لسننة وفيه دلالة على أن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام ما يذن الله تعالى إلى يوم القيامة وما وصفت وغيره من اقراض الله تعالى طاعته غير آية من كتابه وما جمعه صلى الله عليه وسلم مما قد وصفته في غيره من الأوضاع وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه هذه المسئلة وكانت حكاك وقع عن جوابها حتى تأمن الله عز وجل الحكم فيها فقال لعوي قد أنزل الله فذلك وفي صاحبك فلا عن بينهما كما أمر الله تعالى في اللعان ثم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة فوفاه عن الاب وقاله لاسبيل لك عليا ولم يرد الصدق على الزوج فكانت هذه أحكاما وجبت باللعان ليست باللعان بعينه فالقول فيها واحد من قولين أحدهما أي سمعت من أرضي دينه وعقله وعلمه يقول أنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بأمر الله تبارك وتعالى قال فأمر الله أياه وجهان أحدهما وحي ينزله فينبغي على الناس والثاني رسالة تأتيه عن الله تعالى بأن افعل كذا ففعله ولعل من حجه من قال هذا القول أن يقول قال الله تبارك وتعالى وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلم ما لم تكن تعلم فيذهب إلى أن الكتاب هو ما يتلى عن الله تعالى والحكمة هي ما جاء به الرسالة عن الله ما بينت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال الله عز وجل لا زواجه وإن كرم ما بيني في بيوتكم من أن يأت الله والحكمة ولعل من حجه أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا إزاني بأمر أه الرجل الذي صالحه على الغنم والخدام والذي ينقص بيده لأقضي بينكما بكتاب الله عز ذكره أما إن الغنم والخدام رد عليك وإن امرأته ترجع إذا اعترفت رجلا ابن الرجل مائة وغريمه عاما ولعل يذهب إلى أنه إذا انتظر الوحي في قضية لم ينزل عليه فيها انتظره كذلك في كل قضية وإذا كانت قضية أنزل عليه كما أنزل في حد الزاني (٢) وقضاها على ما أنزل عليه وأما أنزل عليه جملة في تبين عن الله عيسى معنى ما أراد بعرفة الوحي المثلو والرسالة التي تكون بها استملاء حدث في ذلك المعنى بعنه (وقال غيره) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهان أحدهما ما تبين مما في كتاب الله المبين عن معنى ما أراد الله بحكمه خاسوا عاما والآخر ما أهمه أن الله من الحكمة والهام الانبياء وحي ولعل من حجه من قال هذا القول أن يقول قال الله عز وجل فبما يحكي عن ابراهيم الخ الذي في المنام أني أُنذرك فانظر ماذا ترى قال يا أبا الفاعل ما تؤمر فقال غير واحد من أهل التفسير رؤيا أنبيا موسى لقول ابن ابراهيم الذي أمر بذبحة يا أبا الفاعل ما تؤمر ومعرفة أن رؤيا أمر أمره وقال

قطع بدمه من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر من المرق ثم مات فعليه ما القودية قطع قاطع سبع الكف من الكوع وبدا آخر من المرق ثم بقى لان لان ألم القطع الاول واصل الى الجسد كله (قال الشافعي) واذا شاح الولاد فقل لهم لا يقبله الا واحد منكم فان سلمت لواحد او لأخني جاز وقته وان تشاجعت أقرعنا بينكم فأيكم خرجت قرعته غلبه وقته وضرب بأصبعه سيف وأشد ضرب

باب القصاص بغير

السيف

قال الشافعي رحمه الله وان طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت وان ضربه بحجر فلم يقطع عنه حتى مات أعطى وليه جرمه فقتله به وقال بعض أصحابنا ان لم يعتصم عدد الضرب قتل بالسيف (قال المزني)

(١) قوله فأيكم خرجت قرعته فأيكم خرجت قرعته كذا في الأصل وحور

الله تبارك وتعالى عليه وما جعلنا الرؤيا التي أرى نكالاً الا فتنة للناس الى قوله في القرآن (وقال غيرهم) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى وبيان عن وحى وأمر جعله الله تعالى على ألسنة من حكمة وخصه به من نبوة وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه (قال) وليس تعدوا السنين كلها واحداً من هذه المعاني التي وصفت باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم وأبها كان فقد أزمه الله تعالى خلقه وفرض عليهم اتباع رسوله فيه وفي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي في الملاعة حتى جاءه فلاعن ثم من الفرقة ومن نفي الولاد لم يرد الصداق على الزوج وقد طله دلالة على أن سنته لا تعدو واحداً من الوجوه التي ذهب إليها أهل العلم بأهاتين عن كتاب الله أمارسالة من الله أوالهامه وإما بما جعله الله إليه لموضعه الذي وضعه من دينه وبيان لامور من الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ولا يقسم حدان اثنين الا به لان الظاهر شبه الاعتراف من المقام عليه الحد أوبينة ولا يستعمل على أحد حتى يحد ولا حتى وجب عليه دلالة على كذبه ولا يعلى أحد ابداً له على صدقه حتى تكون الدلالة من الظاهر في العام لا من الخاص فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من الولاد أولى أن لا يستعمل دلالة ولا يقضى الا بظاهر أبداً فان قال قائل ما دل على هذا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الملاعة من أن أحداً كاذب يحكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً أن أخرجهما من الحد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به أحرر فلا أراه الا قد كذب عليها وان جاءت به أدب عجم فلا أراه الا قد صدق فغابت به على الغيب المكروه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمرهم ديني ولا ما حكم الله (١) فأخبر أن صدق الزوج على المتعنة بدلالة على صدقه وكذبه بصفتين فغابت دلالة على صدقه فلم يستعمل عليها الدلالة وأفضدها ظاهر حكم الله تعالى من أن أراه الحد واعطاهم الصداق مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمرهم ديني ولا ما حكم الله وفي مثل معنى هذا من ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله أعما أن أبشر وانكم تحضون الى ولعل بعضهم أن يكون ألحق بحجته من بعض فأفضى له على نحو ما سمع منه فنقضت به بشي من حق أخيه فلا يأخذ فأعما أقطع له قطعة من النار فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين وانما يحل لهما ويحرم عليهما بينهما وبين الله على ما يلحان ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل اذا جاءك المنافقون الى قوله لكانون فحقن رسول الله صلى الله عليه وسلم دماهم عما أظهروا من الاسلام وأقرهم على المناكحة والمواثنة وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر فأخبره الله تعالى أنهم في النار فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا وجب على الحكماء وصفت من ترك الدلالة الباطنة والحكم بالظاهر من القول أوالبينة والاعتراف أوالحجة ودل أن عليهم أن يثبتوا الى ما انتهى بهم اليه كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الملاعة من التي ما انتهى به اليه ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله وأضاده الملاعة عاظمه من صدق زوجهما عليها بالاستدلال بالولاد أن يحسد اترانية في بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء منه حكم ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم غير ما حكمه بعينه أو ما كان في معناه وواجب على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا الامن وجهل من كتاب الله أوسنة أو إجماع فان لم يكن في واحد من هذه المنازل اجتهاد عليه حتى يقولوا مثل معناه ولا يكون لهم والله أعلم ان يحدثوا حكماً ليس في واحد من هذا ولا في مثل معناه ولما حكم الله على الزوج من المراءاة للعاين ولم يستثن أن محي من مريم أله ولم يسمه ورحى الجحلاف ان الزوج اذا التعن لم يكن لرجل الذي رماه بامرأته الله عليه وسلم المري بالراءة والتعن الجحلاف استدلتنا على أن الزوج اذا التعن لم يكن لرجل الذي رماه بامرأته عليه حد ولو كان أخذناه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث الى المري فساءه فان أقرحدوان أنكر حدله الزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا لا امام اذا رمى رجل رجلاً راءاً وحداً يبعث اليه يوساؤه عن ذلك لان الله عز وجل يقول ولا تحبسوا (قال) وان شبه على أحد ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أنفاساً امرأته رجل

فقال ان اعترفت فارجعها فقلت امرأه ذكر أو الزاني بها أمهانت فكان يلزمه أن يسأل فإن أقربت حدث  
وسقط الحد عن قذفها وإن أكرمت حد قذفها ولو كان قاذفها زوجها لم يقر وسقط عنه  
أن أقربت ولزمها فلا يجوز زواجه أعلم أن مجرد رجل لامرأة ولهها تفرع عاقل ولا يترك الامام الحد لها  
وقد سمع قذفها حتى تكون تركه فلما كان القاذف لامرأته إذا التعن لو جاء المقدوف بعينه يطلب حده لم  
يؤخذ له الحد في القذف الذي يطلبه المقدوف بعينه لم يكن بسببه المقدوف معنى إلا أن يشك في إحداهما  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانعاسأل المقدوفة والله أعلم للحد الذي يقع لها إن لم يقر بالزنا ولم يتعن  
الزوج ولو أقربت بالزنا لم يحد زوجها ولم يتعن وجلبت وأرجعت وان رجعت لم يحد لانها بما أقربت بمن حد  
الله عز وجل الرجوع ولم يحد زوجها لانها ما قربت الزنا ولما حكى سهل بن سعد شيئا من التلاعنين مع حد الله  
وحكاما بن عمر استدل للنساء أن اللعان لا يكون إلا بحضور طائفة من المؤمنين لأنه لا يحضر امرأاً يدر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سره ولا يحضره إلا غيره حاضره وكذلك جميع حدود الزنا يشهد بها طائفة من المؤمنين  
أقلهم أربعة لأنه لا يجوز في شهادة الزنا أقل منهم وهذا منه قول الله عز وجل في الرأيتين ولشهداء عذما  
طائفة من المؤمنين وقال سهل بن سعد في حديثه فطلقها ثلاثا قيل أن أمره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال ابن أبي ذئب وابن عمر في حديث سهل وكانت سنة التلاعنين وقال ابن شهاب في حديث مالك  
وأبراهيم بن سعد فكانت سنة التلاعنين فاحتمل معنيين أحدهما أنه أن كان طلقها قبل الحكم فكان ذلك  
البسمة لكن اللعان فرقة حتى يحدوها الزوج ولم يجبر الزوج عليها وقد روى عن سعد بن المسيب مثل معنى  
هذا القول ولو كان هذا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيب على المطلق ثلاثا لأن يطلعه لأنه  
لم يكن له أن يطلعهما الواحدة قال لا تفعل مثل هذا والله أعلم فمثل وأذن بنه النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الطلاق ثلاثا بين يديه ولو كان طلاقا إناها كصحة عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان اللعان فرقة  
فيحمله المطلق ثلاثا وأنه أعلم أن بعله أنه ليس له أن يطلق ثلاثا في الموضع الذي ليس فيه فيه الطلاق  
ويحتمل طلاق ثلاثا أن يكون عاوجا وفي نفسه بطله بصدقه وكذبها وجرأتها على الذين يطلعون ثلاثا جاحلان  
اللعان فرقة فكان كمن طلق من طلق عليه بغير طلاقه ولكن شرط العهدة في البيع والضمن والسلف وهو بزمه  
شرط أول بشرط فان قال قائل ما دل على أن هذا المعنى أولى المعاني به قيل قال سهل بن سعد وابن شهاب  
فأمرها حاملة فكانت تلك سنة التلاعنين فعنى قولهما الفرقه لأن سنة التلاعنين أنه لا تنفع فرقة الإطلاقة  
ولو كان ذلك كذلك لم يكن عليه أن يطلق وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرق بين التلاعنين  
وتفريق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج إنما هو تفريق حكم فان قال قائل هذا من حد يشان  
مختلفان فليسا عندي مختلفين وقد يكون ابن عمر شهد متلاعنين غير المتلاعنين الذين شهدها سهل وأخبر  
عما شهد وأخبر سهل عما شهد فيكون اللعان إذا كان فرقة بطلاق الزوج وسكوت سواه أو يكون ابن عمر  
شهد المتلاعنين الذين شهد سهل فسمع النبي صلى الله عليه وسلم حكم أن اللعان فرقة حكى أنه فرق بين  
التلاعنين مع الزوج طلق أولي سمعه وذهب على سهل حفظه أولم يذكر حديثه وليس هذا الاختلاف هذا  
حكاية لمعنى بلغتين مختلفتين أو مجتمعين المعنى مختلفي اللفظ أو حفظ بعض ما لم يحفظ من حضر معه ولما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابا على الله أحدا كاذب دل على ما وصفت في أول المسئلة من  
أنه يحكم على ما ظهر له والله ولي ما غاب عنه ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها استدلت على  
أن المتلاعنين لا ينبتا كان أبدا اذ لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تكذب نفسك وتنفعل كذا أو  
يكون كذا كما قال الله تبارك وتعالى في الطلاق الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان  
طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا واستدلنا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد وقد قال عليه

هكذا قال الشافعي

رحم الله في المحيوس

بلا طعام والشراب

حتى مات أنه يجبس

فان لم يمت في تلك السنة

قتل بالسيف وكذا قال

لو غرقه في الماء وكذلك

يلقيه في مهواة في

البعدر أو (١) مثل سنة

الارض وكذا عدد

الضرب بالخصرة فان

مات والاضربت عنقه

فالقصاص على ما مضى

في أول الباب أن يمنع

الطعام والشراب حتى

يموت كما قال في النار والجحيم

والخفق بالحبل حتى

يموت اذا كان ما صنع

به من التلف الوحي

(قال الشافعي) ولو قطع يديه

ورجله فمات فعل به

الولي ما فعل بصاحبه

فان مات والاقتل

بالسيف ولو كان أجافه

أو قطع ذراعه فمات

كان لوليها أن يفعل ذلك

به على أن يقتله فأما

على أن لا يقتله فلا

يترك وأما (وقال) في

موضع آخر فما قولان

أحدهما هذا والآخر

(١) قوله مثل سنة

الارض كنا في الاصل

وانظر

الصلاة والسلام الولد للفرش ولا يجوز أن ينفي الولد للفرش ثابت فان قال قائل فيقول الفرش عند النبي  
ورجع اذا قرأه قيل له لماسأل زوج المرأه الصادق الذي اعطاها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت  
صدقت عليا فهو بما استحل من فرجها وان كنت كذبت عليا فذلك ابعدها منها ومنه دل ذلك على أن ليس  
له الرجوع بالصادق الذي قد لزمه بالعقد والمسيب مع العقد وكانت الفرقة من قبله جاءت فان قال قائل على  
أن الفرقة جاءت من قبله وقد رماها بالزنا قيل له قد كان يحل له المقام معها وان زنت وقد يمكن أن يكون  
كذب عليا بالفرقة كانت لانه لم يحكم عليه بها الا بقذفه واللعنة وان كانت هي الهايبا كما تكون سبب الطلع  
فيكون من قبله من قبل أنه لو شاهد لم يقبل الخلع والملاعن ليس بخبر ومن نكاح فاسد ولا بحرام وما أشبهه  
يرجع بالهرع على من غره ولما قال ابن جرير في حديث سهل الذي حكى فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
بين المتلاعنين أنها كانت حاسلا فأنكر حلها فكان ولها ينسب الي أمه دل ذلك على معان منها قد شبهه على  
بعض من ينسب اليه الى عالم قبلها أنه رماها بالزنا ورماها بالزنا لا يوجب عليه الحد واللعان ومنها أنه أنكر حلها  
فلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بالزنا وسهل الحل أن كان متفاسعا اذ زعم أنه من الزنا وقال ان  
جاءت به كذا فهو للذي يشبهه جاءته به على ذلك التبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو أن رجلا قال لامرأته  
وهي ترى أنها حبي ما هذا الرجل مني قيل له أردت أن تهزأت فان قال لا وليست بزانية ولكني لم أصبها قيل  
له فقد يحتمل ان يخفي هذا الحبل فتكون صادقا وتكون غير زانية فلاحد ولا لعان حتى تضع فإذا استيقنتها  
بحبل قلنا ما أردت فان قال كما قال أول مرة قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطفة فتدخلها فتصل منك فتكون أنت  
صادقا في الظاهر بانك لم تصبا وهي صادقة بالله والذم فان قدفت لا عنت ونفت الولد وأحدثت ولا يلاعن بحبل  
لا قذف معه (١) لأنه قد يكون حلالا وقد ذهب بعض من تطرق الى العلم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلاعن بالهبل  
وانما يلاعن بالقذف ونفي الولاد اذا كان من الحمل الذي به القذف ولما نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد  
عن الحملاني بعدما وضعته أمه وبعد تفرقه بين المتلاعنين استدلتنا هذا الحكم وحكم ان الولد للفرش على أن  
الولد لا ينفي الابعان وعلى أنه اذا كان الزوج نفسه وامرأته عنده واذ اعنها كان له نفي ولها ان جاءت به  
بعدها مطلقا لانها لانه بسبب النكاح المتقدم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاهم ونفاهم وليست له  
بزوجة ولكن من زوجة كانت وانكاره متقدمه (قال) وسواء قال رأيت فلانا زني بها أو لم يسمه فإذا قذفها بالزنا  
وادعى الزمة لم يسمعها أو قال استبرأها قيل ان تحمل حتى علمت أن الحمل ليس مني أو لم يقبله بالاعنها في  
هذا الحالت كلها وينفي عنه الولد اذا أنكره فيها كلها الا في خصلة واحدة وهي في أن يذكر أنها زنت في وقت  
من الاوقات لم يهرأ في قبله ببلد لافل من ستة أشهر من ذلك الوقت فيعلم أنه ابنه وانه لم يدع زنا يمكن ان يكون  
هذا الحبل منه انما ينفي عنه اذا ادعى ما يمكن أن يكون من غير وجه من الوجوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن  
جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته وهو هو بقرته قد أصابها في الظهر الذي رأى عليها فيه مارأى وقيل  
أن يرى عليها مارأى قال يلاعنها والولد لها (قال ابن جرير) قلت لعطاء رأيت ان نفاه بعد أن تضعه قال  
يلاعنها والولد لها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله نقول وهو معنى الكتاب والسنة الا أن يقر بحبلها فلا يكون  
له نفيه بعد الاقرار به أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير أنه قال لعطاء الرجل يقذف امرأته قبل أن تهدي  
اليه قال يلاعنها والولد لها (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير عن عمرو بن دينار أن قال يلاعنها والولد لها اذا  
قذفها قبل أن تهدي اليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير في الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم أرد ذلك  
عليها قال يلاعنها وبهذا كله تأخذ وقد ذهب بعض من ينسب الى العلم إلى أنه انما ينفي الولد اذا قال قد  
استبرأتها فكانه انما ذهب الى نفي الولد عن الحملاني اذا قال لم أقر بهما منذ كذا وكذا ولستنا نقول بهذا نحن ننفي  
الولد عنه بكل حال اذا أنكره فيما يمكن أن يكون من غره فان قال قائل أخذنا الحديث على ما حقه قبله  
فالحديث على ان الحملاني سي الذي رأى بعينه زني بها وذكر أنه لم يصب هو امرأته منذ أشهر ورأى النبي صلى

لانقصه من ذلك بحال  
لعله اذا فعل ذلك به أن  
يدع قتله فيكون قد  
عذبه بما ليس في مثله  
قصاص (قال المزني)  
رحمه الله قد أدى أن  
يؤلى عليه بالجواهر كما  
ؤلى عليه بالنار والجهر  
واختفى مثل ذلك الحبل  
حتى يموت ففروق بين  
ذلك والقياس عندى  
غنى معناه أن يؤلى عليه  
بالجواهر اذا ولى بها  
عليه حتى يموت كما  
يؤلى عليه بالجهر  
والنار واختفى حتى يموت  
(قال المزني) أولاها  
بالحق عندى فيما كان  
في ذلك من جراح أن  
كل ما كان فيه القصاص  
لو برى أقصصته منه  
فان مات والقتل به  
بالسيف وما لقصاص  
في مثله لم أقصصه  
وقتلته بالسيف قياسا  
على ما قال في أحد  
قوله في الجائفة وقطع  
الذراع فلا يقصصه منها  
بحال ومقتله بالسيف

(١) قوله لانه قد يكون  
هكذا بالاصل ولعل وجه  
الكلام لانه قد لا يكون  
بأنات الثاقب كتبه معصمه

انه عليه وسلم العلامة التي تثبت صدق الزوج في الولد أقرأت ان قذف الرجل امرأته ولم يسم من أصابها ولم يدع رؤيته فان قل بلاعنا قبله أقرأت ان أنكر الحمل ولم يالحاكم فيه علامة بصدق الزوج أن يقبضه فان قال نعم قيل فقد لا عت قبل ادعاء رؤيته وانما لاعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاعاً عروبة الزوج ونفيته بغير دلالة على صدق الزوج وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم صدق الزوج في شبه الولد فان قال فاجتنبنا وجتنبنا في هذا قلت مثل جتنبنا اذا فرق الرجل امرأته فقلت قبل أن يامرء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت سنة المتلاعنين الفرقه ولم يقل حين فرقها ثلاث فان قال وما الدليل على ما وصفت من أن نفي الولدان لم يدع الزوج الاستبراء وبلاعن وان لم يدع الزوج الرؤبة قيل مثل الدليل على كيف لاعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يحلل عنه فعلنا أنه لم يعد امرأته الله فان قال قائل فأوجدنا ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى في الذين رمون الاصل ما لم يقر به او يراه او يسمي ثلثة فانه يقر به بالله داخل في جلبة القذف غير خارج منهم اذا كان راي المحصة فكان سواء قال الراي لها ان يتهافت رأياً وما هو لم يقل رأياً يتهافت رأياً يلزمه اسم الراي قال الله تبارك وتعالى في الذين رمون أزواجهن ان يقرن ثلثة فكلان الزوج رايها قال رأيت وأعلنت بغير رؤبة فلما قبل منها لم يقل فيه من القذف رأيت بلاعن به بالله داخل في جلبة القذف غير خارج منهم اذا كان انما قبل في هذا قوله وهو غير شاهد لنفسه قبل قوله ان هذا الحمل ليس مني وان لم يذكر استبراء قبل القذف لاختلاف بين ذلك (قال) وقد يكون استبراءهما وقد علق من الوطء قبل الاستبراء الأثرى أنه لو قال وقالت قد استبرأت في تسعة أشهر حضت فيها تسع حضض ثم جاءت بعد ولد لزمه وان الولد يلزمه بالفراس وان الاستبراء لامعنى له ما كان الفراش قائماً فلما أمكن أن يكون الاستبراء قد كان وجعل قد تقدمه فامكن أن يكون قد أصابها والحمل من غيره وأمكن أن يكون كاذباً في جميع دعواه لزانوتي والود وقد أخرجه الله من الحد بالبلاعن ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه الولد استدلت على ان هذا كله انما هو بقوله ولما كاذباً أن كذب نفسه حدناه وانما جتنبنا الولد استدلت على ان نفي الولد بقوله ولو كان نفي الولد لا يكون الا بالاستبراء قضى الحكم بنفيه لم يكن له أن ينقض نفسه لأنه لم يكن بقوله فقد طرد الاستبراء والاستبراء غير قوله فلما قال الله تبارك وتعالى بعد ما وصفت من لعان الزوج ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه استدلت على أن الله عز وجل أوجب عليها العذاب والعذاب الحد لا يحتمل الآية معنى غيره والله أعلم فقلناه حاله قبل التعانة مثل حاله بعد التعانة لأنه كان محدوداً بقذفه فان لم يحضر منه بالبلاعن فكذلك أنت محدود بقذفه والتعانة بحكم الله أنك تدري ان الحسد به فان لم تتعنى حدثت حدك كان حدك رجماً ووجد الاختلاف في ذلك بينك وبينه (قال) ولا بلاعن ولا يجد الا بقتل مصرح ولو قال لم أجعل عذراً ممن جاع وكانت العذرة تذهب من غير جاع ومن جاع فاذا قال هذا وقف فان أراد الزنا حد أو لاعت وان لم يرده حلف ولا حد ولا لعان أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن الربيع يقول لامرأته لم أجعل عذراً ولا أقول ذلك من زنا فالحمد (قال الشافعي) رحمه الله وان قذفها ولم يكمل اللعان حتى رجح حدوهي امرأته أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال لعطاء أقرأت الذي يشذف امرأته ثم تزعم عن النبي قال قبل بلاعها قال هي امرأته ويحد (قال الشافعي) رحمه الله وان طلق امرأته طلاقاً علناً الرجعة وألغها ثم قذفها بغير ولد وحد ولا لعان لانها ليست بزوجة وهي اجنبية اذا لم يكن ولد ينقض عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال اذا خلع الرجل امرأته ثم قذفها حد وان كان ولد ينقضه لانها بنتي المؤمن قيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي الولد بعد الفرقه لأنه كان قبلها فان قذفها مات قبل أن يلاعنها ورثته لانها على النكاح حتى يلتن هو وان قذفها بعد طلاق علناً الرجعة في العدة لانها وان انقضت العدة فهي مثل المشوثة التي لا رجعة عليها ومن أقر بولداً امرأته لم يكن له نفيه وان قذفها بعد ما يقرأ منه جلد الحد وولده وان قال هذا الحمل مني وقد نذرت قبله أو بعد فبؤمته وبلاعنها لانها قد نذرت قبل الحمل منه وبعده وليس له نفي ولده بعد اقراره بمرءة فاكبر بان لا يراه يشبهه وغير ذلك

(باب القصاص في الشجاج والجراح والاسنان ومن به نقص أو شلل أو غير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله والقصاص دون النفس شيئاً من جرح يشق وطرف يقطع فاذا شجه موضحة فببرئ خلق موضعها من رأس الشاج ثم شق بعديته قدر عرضها وطولها فان أخذت رأس الشاج كله وبقي ثمنه أخذ منه رأسه وكذا كل جرح يقتص منه ولو جرحه فابروضه أقص منه بقدر ما شق من الموضحة فان أشكل لم أقصد الاما أستيقن وتقطع اليد باليد والرجل بالرجل من المفصائل والانف والاذن بالاذن والسن بالسن كان القاطع أقصه فسلطراً وأدق ما لم يكن نقص أو شلل فان كان قاطع اليد ناقصاً أصبعاً قطعت يده وأخذ منه رأس أصبعه وان كانت شلوه فله الخيار ان شاء اقتص بان يأخذ أقل

من حقه وان شاء أخذ  
دينا ليدوان كان المقطوع  
أشمل لم يكن له القود  
فيأخذنا كثره لحكومة  
يدشراوان قطع اصبعه  
فتا كفت فذهب كفه  
أفد من الاصبع وأخذ  
أرض بده الا أصبا (١) ولم  
يتطريه أن يراق الى  
مثل جنايته ولا (قال)  
ولوسأل القود ساعة قطع  
أصبعه أفدته فان ذهب  
كف الجني عليه جعلت  
على الجاني أربعة أخماس  
دينها ولو كان مات منها  
قتله به لان الجاني  
ضامن لما حدثت من  
جنايته والمستفاد منه غير  
مضمون له ما حدثت من  
القود بسبب الحق (قال)  
المزني) وسعت الشافعي  
رحمته الله يقول لو نجحه  
موضعه فذهب منها  
عيناه وشعره فلم يثبت ثم  
برئ أقص من الموضعة  
فان ذهب عيناه ولم  
يثبت شعره فقد استوفى  
حقه وان لم تذهب  
عيناه وثبت شعره زدنا  
عليه الديه وفي الشعر

(١) قوله ولم ينتظر الخ  
هكذا في البيهقي على  
تحريفها واختلاف  
فقررت كتبه صححه

من الدلالات اذا أقر به ولدى فراشه فليس له انكاره بحال أبدا لأن ينكره قبل اقراره أخبرنا مالك عن ابن  
شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما لولا انها قال  
هل فيهما من أورو قال نعم قال أتى ذلك قال عرفا زعمه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هذا عرق زعمه  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة  
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من  
ابل قال نعم قال ما لولا انها قال عرفا هل فيهما من أورو قال ان فيها لورقا قال فأتى أناها ذلك قال لعله زعمه عرق  
قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله زعمه عرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أخذ وفي الحديث  
دلالة ظاهرة أنه ذكر أن امرأته ولدت غلاما أسود وهو لا يذكره الا منكره وجواب النبي صلى الله عليه وسلم  
له وضربه له المثل بالابل يدل على ما وصفت من انكاره وتهمة المرأة فلما كان قول الفزاري تهمة الأغلب  
منها عند من معها أنه أراد قذفها أن جاءت بولد أسود فسعه النبي صلى الله عليه وسلم فبره قذفا بحكمه عليه فيه  
باللعان أو الواحد اذا كان لقوله وجه يحتمل أن لا يكون اربابه القذف من التعجب والمسئلة عن ذلك لا قذف  
امرأته استدلنا على أنه لاحد في التعريض وان غلب على السامع أن المعرض أراد القذف ان كان له وجه  
يحتمله ولا حد الا في القذف الصريح وقد قال الله تبارك وتعالى في المعتدة ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من  
خطبة النساء ولكن لا تؤاخذوهن سرا فأحل التعريض بالخطبة وفي الاملا اياها تحريم التعريض وقد قال  
الله تبارك وتعالى في الآية لا تؤاخذوهن سرا والسر الجماع واجتماعهما على العدة بتصریح العقدة بعد انقضاء  
العدة وهو تصریح باسم نهى عنه وهذا قول الأكر من أهل مكة وغيرهم من أهل البلدان في التعريض  
وأهل المدينة فيه محتلفون ففهم من قال بقولنا ومنهم من حدى في التعريض وهذه الدلالة في حديث النبي صلى  
الله عليه وسلم في الفزاري موضوعه بالآثار فها هو المحجج في كتاب الحدود وهو املك بهما من هذا الموضع  
وان كان الفزاري أقرب حمل امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو الدليل على ما قلنا به ليس له أن ينفيه  
بعد اقراره (وقال) السر الجماع قال امرؤ القيس

الزعت بسلسة القوم أنتي \* كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي  
كذبت لقد أصبى على المرعسة \* وأمنع عرسى أن يزن بها الخالي  
وقال جرير يرنى امرأته

كانت اذا هجرنا ليل فراشها \* خزن الحديث وعقت الاسرار

(الخلا في اللعان) قال الشافعي رحمه الله خالفنا بعض الناس في جملة اللعان وفي بعض فروعه فكفكت  
ما في جنايته لانه موجود في الكتاب والسنة وترك ما في فروعه لان فروعه في كتاب اللعان وهو موضوع فيه  
واعما كتبنا في كتابنا اذا تكتمت المؤمنات ثم طلقتهن وكفنا في قول الله عز وجل وان حكم الكتاب والسنة  
فيه فقال بعض من خالفنا بالاعان بين الزوجين ابدأ حتى يكونا من مسلمين لسبعين سنة وفي قذف ولا واحد  
منهما فقلت له ذكر الله عز وجل اللعان بين الأزواج لم يخص واحدا منهم دون غيره وما كان عام في كتاب  
الله تبارك وتعالى فلا يختلف نحن ولا أنت أنه على اليوم كقلائق قول الله عز وجل وان طلقتهن من قبل  
أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنقص ما فرضتم فزعمنا نحن واتم أنهما على الأزواج عامة كانوا مسلمين  
أو أحرار أو عتدهم ملوك أو حرة أو خبيثة فكيف زعمتم أن اللعان على بعض الأزواج دون بعض قالوا ورسنا  
في ذلك حديثا فأتبعناه قلنا وما الحديث قالوا روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال أربع لاعنان يهنن وبين أزواجهن اليهودية والنصرانية تحت السلم والحرة تحت العبد والامة  
عند الحر والنصرانية عند النصراني قلناه رويتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وروى شعيب عن عبد الله

حكومة ولا أبلغ شعر  
 رأسه ولا شعر لحيتيه  
 دية (قال المزني) رحمه الله  
 هذا أشبه بقوله عندي  
 قياسا على قوله أقطع  
 يده فبات عبداً به يقطع  
 فان مات منها فقد استوفى  
 حقه فكذلك اذا شبعه  
 مقصداً فذهبت منها  
 عيناه وشعره فقد أخذ  
 حقه غير اني أقول ان لم  
 ينبت شعره فعليه  
 حكومة الشعر ما خلا  
 موضع الموضحة فانه داخل  
 في الموضحة فلا نغرمه  
 مرتين (قال الشافعي)  
 رحمه الله ولو أضافته من  
 جرح يداً كله فقطعت  
 الكف ثلاثين إلا الكفة  
 في جسده لم يضمن الخافي  
 من قطع الكف شيئاً فان  
 مات من ذلك فنصف  
 الدية على الخافي ويسقط  
 نصفها لانه جنى على  
 نفسه ولو كان في يد  
 المقطوع اصبعان شلوا  
 لم تقطع يداً الخافي ولورضى  
 فان سأل المقطوع أن  
 يقطع له اصبع  
 القاطع الثالث ويؤخذله

ابن عمرو منقطع والذان رواه يقول أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر موقوف على عبد الله بن عمرو  
 موقوفاً على لاهو ولا ينبت عن عمرو بن شعيب ولا عبد الله بن عمرو ولا يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم إلا الرجل  
 غلط وفيه أن عمرو بن شعيب قد روى الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم أحكاماً وافق أقاويلنا وتختلف أقاويلكم  
 بروحها عن الثقات فتسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرددتها علينا ورددها روايته ونسبها إلى  
 الغلط فاتفق مجموعون ان كان ممن ثبت حديثه بأحاديثه التي بها وافقناوها واختلفوا في مجموع من ثلاثين حكماً  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم خالفتم أكرها فاتفق غير مصنفين ان احتجهم بروايته وهو ممن لا تثبت روايته  
 ثم احتجهم منها بما لو كان ثابتاً عنه وهو ممن ثبت حديثه لم ينبت لانه منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو وقلت  
 لهم لو كان كما أدرتم كنتم محجوبين به قال وكيف قلت اليس ذكر الله عز وجل الأزواج والزوجات في اللعان  
 علماً قال بلى قلت ثم زعمت أن حديثه ناجيء أخرجه من الجملة العامة أزواجاً وزوجات مسمين قال نعم قلت وكان  
 ينبغي أن يخرج من جملة القرآن زوجاً وأزوجة بالحدوث الآمن أخرجه الحديث خاصة كذا ذكر الله عز وجل  
 الوضوء فصح ان النبي صلى الله عليه وسلم على الحنفية فلم يخرج من الوضوء الا الحنفية خاصة لم يلجأ لغيرهما من  
 الفقهاء في البرقع والعامة قياساً عليها قال هكذا هو قلت فكيف قلت في حديثك اليس اليهودية والنصرانية  
 عند المسلم والنصرانية عند النصراني والحرية تحت العبد والامة تحت الحر لا يلعنون قال هو هكذا قلت  
 فكان ينبغي أن تقول لاهان هي هؤلاء عموماً كان من زوج سواهن لاعتن قال وما بيني وبينه قلت الحرية تحت  
 الحر المحمد ودين أو أحدهما في القذف والامة تحت الحر ليس قد زعمت أن هذين لا يلعن ان قال فاني قد  
 أخذت طرح اللعان عن طريقته عنه من معين أعدهما الكتاب والآخر السنة قلت أو عندك في السنة شيء  
 غير ما ذكرته ذكرنا من الحديث الذي روي عن عمرو بن شعيب قال لا قلت فقلت نطرح اللعان عن نطق  
 القرآن به وحديث عمرو بن شعيب كان ثابتاً له لا يلعن لانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما قلت  
 فني قوله أربع لعا ن يلعن من مادل على أن من سواهن من الأزواج سلا عن القرآن بدل على أن الأزواج  
 يلعنون لا يخص زوجاً وبن زوج قال في أخرجه من الأزواج من اللعان بغير حديث عمرو بن شعيب  
 فانما أخرجه استدل لا بالقرآن قلت وأين ما استدلت به من القرآن قال قال الله عز وجل ولم يكن لهم  
 شهادة إلا أنفسهم فشهدوا أحدهم في بحر أن يلعن من لا شهادته لان شرط الله عز وجل في الشهادة والعدول  
 وكذلك لم يحز المسلمون في الشهادة إلا بالعدول فقلت له قولك هذا خطأ عند أهل العلم وعلى لسانك وجهل  
 بلسان العرب قال فادل على ما قلت قلت الشهادة ههنا تعين قال وما ذلك على ذلك قلت أرايت العدل أن يشهد  
 لنفسه قال لا قلت ولو شهد ليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعا قال بلى قلت ولو شهد لم يكن عليه  
 أن يلعن قال بلى قلت ولو كانت شهادته في اللعان واللعان شهادة حتى تكون كل شهادة تقوم مقام شاهد  
 ألم يكف الأربع دون الخامسة وتحدأمر أنه قال بلى قلت ولو كان شهادة أمير المؤمنين في الحدود شهادة  
 النساء قال لا قلت ولو أجازوا وشاهدتهن ينبغي أن تشهد المرأة ثمان مرات وتلعن مرتين قال بلى قلت أفتراها  
 في معاني الشهادات قال لا ولكن الله عز وجل للمساها شهادة أيها شهادة قلت هي شهادة تعين يدفعها كل  
 واحد من الزوجين عن نفسه ويجب بها الأحكام في معاني الشهادات التي لا يجوز فيها الاعدول ولا يجوز في  
 الحدود منها النساء لا يجوز أن يكون فيها المرشد لنفسه قال ما هي من الشهادة التي يؤخذ بها البعض الناس  
 من بعض فان عسكت بانها لم تشهد ولا يجوز فيها الاعدول قال قلت يدخل عليك ما وصفت وأكرهته  
 ثم يدخل عليك تناقض قولك قال فأجبتني تناقض قلت كله متناقض قال فأجبتني قلت ان سلكت بين  
 يلعن من يجوز شهادته دون من لا يجوز شهادته فقد لا عنت بين من لا يجوز شهادته وأبطلت اللعان بين من  
 يجوز شهادته قال وأين قلت لا عنت بين الاعيين (١) الصعيين غير العبدلين وفيهما عمل بمجموعة منها أنهما

(١) قوله الصعيين كذا في  
 النسخ من غير نقط فيه  
 وفي نظيره الآتي وانظر حرو  
 كته معصمه

أرض الأصعين والحكومة  
في الكف كان ذلك له ولا  
أبلغ بحكومة كفه دية  
أصبغ لاتها تبع  
للا صابغ وكلها مستوية  
ولا يكون ارشها واحدة  
منها ولو كان القاطع  
مقطوع الأصعين قطعت  
له كفه وأخذت للمقطوعة  
يده أرض أصبعين  
تأمنين ولو كان القاطع  
سنت أصابع لم تقطع  
لزيادة الأصبع  
ولو كان الذي له خمس  
أصابع هو القاطع كان  
للقطوع قطع يده وحكومة  
الأصبع الزائدة ولا أبلغ بها  
أرض أصبع وقطع له  
أغله لما طر فان فله القود  
من أصبعه ياديه حكومة  
وان كان للقاطع منها  
أقديها ولا حكومة فان  
كان للقاطع طرفان  
وللقطوع واحد فلا قود  
لأنها أكثر (قال) ولو قطع  
أقل طرف ومن آخر  
الوسطى من أصبع  
واحدة فان جاء الأول قبل  
اقتص له ثم الوسطى وان  
جاء صاحب الوسطى قبل  
لأصص لك الأبعد  
الطرف ولك الدية (قال)  
ولا قيد بيني يسرى ولا  
يسرى عني (قال) ولو قطع

لا ريان الرنا فانه ما غر عدي ولو كانا عدلين كانا من لا يجوز شهادته عندك أباوين الفساق والمجان والسراق  
والقتلة وقطاع الطريق وأهل المعاصي ما لم يكونوا محددين في قذف قال انما نعت المحدث في القذف من اللعان  
لان شهادته لا يجوز أبا دقلت وقولك لا يجوز أبا دخطأ ولو كانت كلفت وكنت لا تلاحن بين من لا يجوز شهادته  
أبا دالكنت فذكرت قولك لان الأعميين لا يجوز شهادتهم عندك أبا دوقد لا عنت بينهم ما فعل من  
حضره أما هذا فليزعه والاراء أصل قوله فيها غيره قال أما الفساق الذين لا يجوز شهادتهم فهم اذ اتوا  
قلت شهادتهم قلت أرايت الحال الذي لا عنت بينهم فهم أبا دهم عن يجوز شهادتهم في تلك الحال قال لا  
ولكنهم ان تابا قبلت شهادتهما قلت والعباد عتق قلت شهادته من يومه اذا كان معروفا بالعدل والفاستق  
لا تنقل الا بعد الاختبار فكيف لا عنت بين الذي هو بعد من أن تقبل شهادته اذا انتقلت حاله وامتنعت  
من أن تلاحن من هو أقرب من أن يجوز شهادته اذا انتقلت حاله قال فان قلت ان حال العبد تنتقل بغيره وحال  
الفاستق تنتقل بنفسه قلت له أولست نسوي بينهما اصارا الى الحرية والعدل قال بلى قلت فكيف تفرق  
بينما في أمر نسوي بينهما فيه وقلت له ويحل عليك ما دخلت على نفسك في التصرف في سلم لانه تنتقل  
حاله بنقل نفسه فبني أن تجوز شهادته لانه اذا أسلم قلت قال ما فعل وكذلك المكاتب عبد ما يؤدي  
ان أدى عتق أفرأيت أن قذف قبل الاداء قال لا يسأل عن قلت وأنت لو كنت اغما تلاحن بين من لا يجوز  
شهادته لا عنت بين الذين لا تسأل عن يجوز شهادتهم عندك قال وانما كتب اللعان بينهما الحديث قلت  
فالوكان الحديث ثابتا أما بذلك على أنك أخطأت اذا قبلت شهادة النصارى اذ قلت لا يلاحن الابن من يجوز  
شهادته فقال بعض من حضره فانا كلك على معنى غير هذا قلت فقل قال فاني اغما لأعني بين الزوجين اذا  
كانت الزوجة المقدوفة من جدها حين قذفها من قبل أبا وجد الله عز وجل حكم في قذف المحصنات بالحسد  
ودرا عن الزوج بالتعانه فاذا كانت المقدوفة من لاحدها العين الزوج وخرج من الحد والاغلا قلت فاقول في  
عبد تحت حرة مسلمة قذفها قال بعد قلت فان كان الزوج حرا قذفها قال يلاحن قلت له فقد تركت أصل  
قولك قال بعض من حضره أما في هذا فنعم ولكنه لا يقول به قلت فربما أنه يقول به قلت لبعض من حكيت  
قوله لا أرايك لا عنت بين الزوجين على الحرية لا تلاحن عنت على الحرية لا عنت بين النسيين ولا على الحرية  
والا اسلام لانك لو فعلت لا عنت بين المحدثين الحرين المسلمين ولا أرايك لا عنت بينهم على العسل لانك  
لو لا عنت بينهم على العدل لم تلاحن بين الفاسقين ولا أرايك لا عنت بينهم على ما وصف صاحب من أن  
المقدوفه اذا كانت حرة مسلمة فعلى قاذفها الحد وأنت لا تلاحن بينها وبين زوجها الحرا المحدث في القذف ولا  
زوجها العبد وما لا عنت بينهما بعوم الآيه ولا بالحد مع الآيه ولا منفردا ولا قلت فيها ساقا لاستمعا على أصل  
ما ادعيت ثابتا كان أو غير ثابت قال فلم لا تأخذ أنت بحديث عمرو بن شعيب قلت له لا تعرف عن عمرو وانما رواه  
عنه رجل لا يثبت حديثه ولو كان من حديثه كان منقطعاً عن عبدالله بن عمرو ونحن لا نقبل الحديث  
المنقطع عن هو أقض من عمرو اذا كان منقطعاً وقتنا نأظر الآيه وعمومهم الم يفرق بين زوج فيها ولا زوجة  
اذ ذكرها الله عز وجل عامة فقال لي كيف قلت اذا التعن الزوج فأبأت المرأة أن تتلعن حدثت حدها  
رجبا كان أو حدا فقلت له يحكم الله عز وجل قال فاذا قلت قول الله تبارك وتعالى من بعد ذكره التعن الزوج  
وبدرا عنه العتاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآيه فكان يتناغم بشكل والله أعلم في الآيه أنها تدرأ  
عن نفسها عما زنها لم تتلعن بالاتعان قال فهل يوضح هذا بغيره قلت ما فيه اشكال ينبغي لمن قرأ كتاب الله  
عز وجل وعرف من أحكامه ولسان العرب أن يبتغي مع غيره قال فان كنت تعلم معنى توضحه غيره فقله قلت  
أرايت الزوج اذ انقضى امرأته ما عليه قال عليه الحد الا أن يخرج منها بالاتعان قلت وأرسل قديحك في القذفة  
بالحد الا أن يا توأبار به شهادته قال بلى قلت وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده الا  
أنفسهم الآيه قال نعم قلت نعم أقتضي في التنزيل سقوط الحد عنه قال أما ناصفا فلا وأما استدلالا فنعني لانه اذا ذكر غير



الزوج يخرج من الحد بأربعة شهادة ثم قال في الزوج يشهد بأربعة شهادة لا على أنه إذا وجب عليه الشهادة ليخرج بهامن الحد فإذا لم يشهد لم يخرج من معنى القذف (١) أرأيت لو قال قائل أنا شهادته للقرفة ونفي الولاد دون الحد فإذا حالف الله بين الزوج في القذف وغيره ولم أحد الزوج في القذف لأن الآية تحتل ما قلت ولا أحد فيها دلالة على حده قال ليس ذلك له وكل شيء إلا هو يحتل قلت وأظهر معانيه أن يفرق بينه وبين القاذف غيره إذا شهد وقلت ويجمع بينه وبين القاذف غيره إذا لم يشهد قال نعم قلت وتعلم أن شهادة الزوج وإن لم يذكر في القرآن أنها تسقط الحد لا تكون للمعنى أن يخرج بهامن الحد كذلك كل من أحلفه ليخرج عن شيء قال نعم قلت أفصح الشهادة قال زوج إذا كانت أخرجه وأوجب على المرأة اللعان وفيها هذه العلل التي وصفت قال نعم قلت فشهادة المرأة أخرجهما من الحد قال هي تخرجهما من الحد قلت ولا معنى لها في الشهادة إلا خروج من الحد قال نعم قلت فإذا كانت تخرجهما من الحد كيف لم تكن محدودة أن لم تشهد فتخرج الشهادة منه كما قلت في الزوج إذا لم يشهد حدود كيف أخلف حالهما عندك؟ فيها فقلت في الزوج ما وصفت من أنه محدود أن لم يشهد وفي المرأة ليس بمحدودة والآية تحتل في الزوج معاني غير الحد وليس في التزويل أن الزوج يدر بالشهادة حدا وفي التزويل أن المرأة تدر بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك فلس في شهادة المرأة معنى غير در الحد لأن الحد على ما في الكتاب والمعقول والقياس أثبت فتركها الشهادة كالأقرار منهما قال الزوج فما جعلت الأفرقة بين حد المرأة والرجل فأسقط حد المرأة وهو أي بينهما في الكتاب وأثبت حد الرجل وقلت أرأيت لو قال تلك المرأة المقتدوفة أن كانت شهادته على بالزنا شهادة تزي في حدتي وإن كانت لا تزي فلا تخلفني وحدتي وكذلك تصنع في أربعة لشهود وأعلى وكانوا عدولا وحدتي وإن لم يشعروا بالشهادة حددتهم أو عبيدا أو مشركين حددتهم قال أقول بحكمك وحكم الزوج خارج من حكم الشهود عليك غير الزوج قلت فقلت لك فإن كانت شهادة لا توجب على حدا فامتنعت من أن تشهد لم جستي وأنت لا تجبس إلا بحق قال أقول جيبسك لتخفي قالت ولعني معنى قال نعم يخرج بهامن الحد قالت فإن لم أفعل فأليس هو الحد قال ليس به قلت فقلت فز تجبسي لغير المعنى الذي يجب على من الحد قال للحد جيبسك قالت فتجبس على فاقه قال لا قلت فإن قالت فأليس ظلم لأنك أخذت مني حدا ولا امتعت عني جيبسك أم وجدت على الجيبس أم تجده في كتاب أو سئنه أو أمرأ جمع عليه أهل العلم أو قياس قال أما كتاب أو سئنه أو إجماع فلا وأما قياس فممن قلت أو جيبسك القياس قال إني أقول في الرجل يدعي عليه الدم بخلف ويرأف أن لم يفعل لم أقتله وجيبسك (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له أو يقبل منك القياس على غير كتاب ولا سئنه ولا أمر مجمع عليه ولا أثر قال لا قلت فن قال لمن ادعى عليه دم جيبس حتى يخلف فغيراً أم يفر فيقتل قال أسخسنه قتله أفعل الناس أن يقبلوا منكم ما أسخسنه أسخسنه أن خلفت القياس فإن كان ذلك عليهم قبلوا من غيرك مثل ما قبلوا منكم لأن أجهل الناس أو اعتراض فمثل عن شيء ففرض فيه فقال لم يعد قوله أن يكون خبر الزام من كتاب أو سئنه أو إجماع أو قياس على واحد من هذا أو آخر حاشيته فيكون أسخسنه كما أسخسنه أنت قال ما ذلك لأحد قلت فقد قلته في هذا الموضوع وغيره وخالفته في الكتاب بقياس قولك قال وأين خالفك قياس قولك قلت ما تقول فمن ادعى على رجل درهم فأكرأني غايه ثمانية من الدعوى وأغضب داراً أو غيره قال يخلف فإن خلف برئ وإن نكل إزمه ما نكل عنه وكذلك لو ادعى عليه جراحاً فوضعه عمداً فساعد من الجراح دون النفس إن خلف برئ وإن نكل أقص منه قال نعم قلت فكل من جعلت عليه اليمين فيمادون النفس إن خلف برئ وإن نكل قام النكول في الحكم مقام الإقرار فأعطيت به القود والمال قال نعم قلت ولم يكن هذا في النفس هكذا قال لا استعظاماً للنفس قلت فأنت تقطع اليد والرجلين وتصفق العينين ونشك الرأس قصاصاً وهذا يكون منه التلف بالنكول وترغم أنه يقوم مقام الإقرار فلا تأخذ به النفس قال أما في القياس فلزمنا أن تأخذ به النفس وقد تفرق فيه صاحبنا فقال أحدهما أحبسك فقلت وقال الآخر لا أحبسك

سنة أو قطع أنه ثم إن المظن ذلك منه ألقه بدمه وسأل القود له ذلك لأنه وجب به بانيته وكذلك الحائي لا يقطع نائبة إذا أقدمته مرة واحدة يقطع لانهامته (قال) ويقاد بد كرجل شيخ وخصي وصحبي والذي لا يأتي النساء كان الذكر ينشر أو لا ينشر ما لم يكن به شلل عنده من أن ينقبض أو ينسبط وبأنسبي الخصي لأن كل ذلك طرف وإن قدر على أن يقاد من إحدى أنثى رجل بلا ذهاب الأخرى أقيد منه وإن قطعهما قضيا القصاص أو الآية تأمة فإن قال الجاني جئت عليه وهو موجود وقال الجاني عليه بل صحبي فالقول قول الجاني عليه مع عينه لأن هذا يعقب عن إضرار الناس ولا يجوز كشفه لهم (قال) ويقاد أنثى الصحبي بأنثى الأخرم ما لم يسقط عنه أو شيء منه وأذن الصحبي بآذن

(١) لعله سقط من التامخ لفظ قلت قبل أرأيت لأن المقام يقتضيها كسبه صحبه



لهم وأشد تنبها ما جاحل على ذلك قال قد فعلته قال أسألك عليك امرأته فان الواحدة ثبت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للثومة مثل ما قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن اللبث بن سعد بن بكير عن سليمان بن رجبل من بني زريق طلق امرأته البسة قال عمر رضي الله عنه ما أردت بذلك قال أتاني أقيم على حرام والنساء كثير فأخذه خلف (قال الشافعي) رحمه الله أراد قال فردها عليه قال وهذا الخبر في الحديث في الزرق يدل على أن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمطلب ما أردت بذلك يريد واحدة أو ثلاثا فلما أخبره أنه لم ير به زيادة في عدد الطلاق وأنه قال بلا زيادة أكرمه واحدة وهي أقل الطلاق وقوله ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لوطق فلم يذكر البسة إذ كانت كلمة محدثة ليست في أصل الطلاق تختم صفة الطلاق وزيادة في عدده ومعنى غير ذلك فنهاه عن المشكل من القول ولم ينه عن الطلاق ولم يرعه ولم يقل له لو أردت ثلاثا كان مكر وهما عليك وهو لا يحلعه على ما أردا أو لو أراد أكثر من واحدة أكرمه ذلك أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن طلق امرأته البسة وهو مرض فوثر بها عثمان منه بعد انقضاء عدتها (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن امرأته عبد الرحمن نسدت الطلاق فقال إذا حضت ثم طهرت فأذني فطهرت وهو مرض فأذنته فطلقها ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله والبسة في حديث مالك بيان هذا الحديث ثلاثا لما وصفنا من أن يقول طالق البسة سوى ثلاثا وقد بينه ابن سيرين فقطع موضع الشك فيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن ياسين بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستفتي فذهب معه أسأل له فقال أباه مرة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقالا لا ترى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رحمه الله وما عاب ابن عباس ولا أباه مرة عليه أن يطلق ثلاثا ولو كان ذلك معبأ لقال لا لمك الطلاق وبسما صنعت ثم سمي حين راجعه فإزاده ابن عباس على الذي هو عليه أن قال له أنك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل ولم يقل بسما صنعت ولا جرت في إرساله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن أبي عياش الانصاري عن عطام بن يسار قال جاز رجل يستفتي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال عطام فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو انما أنت قاص الواحدة بينهما والثلاث تحررهما حتى تنكح زوجا غيره ولم يقل له عبد الله بسما صنعت حين طلقت ثلاثا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن بكير أخبره عن النعمان بن أبي عياش أنه كان جالساً عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر فجاءهما محمد بن ياسين بن البكير فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فهاذا تر بان فقال ابن الزبير ان هذا الأمر ما نسا فيه قول اذهب الى ابن عباس وأبى هريرة فأتى تركهما عند عائشة فسلها ما أثنأ فآخبرته فذهب فسألها فقال ابن عباس لأبى هريرة أفتما بأبى هريرة فقد جاءه ثلث معضلة فقال أبو هريرة رضي الله عنه الواحدة بينهما والثلاث تحررهما حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك ولم يعيا عليه الثلاث ولا عائشة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو أن مولا لبي عدي يقال لها زراء أخبرته أنها كانت تحت عدي وهو ثمذامة فعتقت فقالت فارسلت الى حفصة فعتقني وثمذ فقلت اني خير من خير اولاً أحب أن تصنعني شأن امرأته يدك ما لم يعلك زوجك قالت ففارقته ثلاثا فلم تقل لها حفصة لا يجوز لك أن تطلق ثلاثا ولو كان ذلك معبأ على الرجل إذا كان ذلك

بجدية حادة مسقاة  
و ينقذ حديدته لثلا  
يسم فيقتل فيقطع  
من حيث قطع ناسير  
ما يكون به القطع ويرزق  
من يقسم الحدود  
ويأخذ القصاص من  
سهم النبي صلى الله عليه  
وسلم من الخس يارزق  
الحكام فان لم يعزل  
فعلى القصاص منه الأجر كما  
عليه أجر الكيال والوزان  
فيا يلزمه

(باب عفو المجني عليه ثم  
يموت وغير ذلك)

قال الشافعي رحمه الله  
ولو قال المجني عليه عدا  
قد عفوت عن جنايته  
من قود وعقل ثم صح  
جازه فبإزائه بالجناية ولم  
يجز فبإزائه من الزيادة  
لانها لم تكن وجبت  
حين عفا ولو قال قد عفوت  
عنها وما يحدث منها من  
عقل وقود ثم مات منها فلا  
سبيل الى القود والعفو  
ونظر الى أرض الجناية  
فكان فيها قولان  
أحدهما أنه جاز العفو  
عنه من ثلث مال العافي  
كانها موضوعة فهي  
نصف العشر ويؤخذ  
بباق الأدلة والقول  
الثاني أنه يؤخذ

معبدا عليها ذلك بدهافه ما بيده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن  
 أسه عن جهمان عن أم بكرة الألسية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتت عثمان بن ذلك  
 فقال هي طليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت فعثمان رضي الله عنه يخبره أنه أنسى أن كثر من  
 واحدة كان يسمي ولا يقول له لا ينبغي لك أن تسمي أن كثر من واحدة بل في هذا القول دلالة على أنه جائز له  
 أن يسمي أن كثر من واحدة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن  
 أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قال البتة ما يقول الناس فيها فقال أبو بكر  
 فقلت له كان أبان بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر لو كان الطلاق أقاما أبقته البتة منه شأ من قال البتة  
 فقد ربح الغاية القصوى (قال الشافعي) ولم يجعل من واحد منهم على اختلاف فهم في البتة أنه عاب البتة  
 ولا عاب ثلاثا (قال الشافعي) قال مالك في الخيرة إن خيرها زوجها فاختار نفسها فقد طلق ثلاثا  
 وإن قال زوجها جهمان أخيرا لكان في ذلك قول وهذا أحسن ما سمعت (قال الشافعي)  
 فإذا كان مالك يزعم أن من مضى من سلف هذه الأمة قد خيروا وخير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 واختاروا إذا اختار المرأة نفسها يكون ثلاثا كان ينبغي زعم أن الخيل لا يحل لانهما إذا اختارت كان ثلاثا  
 وإذا زعم أن الخيل يحل وهي إذا اختارت نفسها طلقت ثلاثا فقد زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد  
 أجاز طلاق ثلاث وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فإن قال أنت طالق البتة  
 بنوي ثلاث فهي ثلاث وإن نوى واحدة فواحدة وإن قال أنت طالق بنوي بها ثلاث فهي ثلاث (قال الشافعي)  
 أحب أن يكون الخيار في طهر لم يمسها فيه (قال الشافعي) أحب أن لا يملك الرجل امرأته ولا يخيرها  
 ولا يخالعهما ولا يجعل البها طلاقا بخلع ولا غيره ولا يوقع عليها طلاقا لا طاهرا قبل جماع قياسا على  
 المطلقة فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن تطلق طاهرا وقال الله عز وجل فطلقوهن لعدتهن فإذا كان  
 هذا طلاقا بوقعه الرجل أو بوقعه المرأة بأمر الرجل فهو كباقيها فلا أحب أن يكون إلا بولي طاهر من غير  
 جماع (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سبعة من سابعين بن جرير عن عكرمة بن خالد بن سعيد بن جبير  
 أخبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال طلقت امرأتي مائة فقال ابن عباس رضي الله عنه تأخذ ثلاثا وتدع سبعا  
 وتسعين (قال الشافعي) أخبرنا سبعة من ابن جرير عن عطاء بن محمد أقالان رجلا أتى ابن عباس  
 فقال طلقت امرأتي مائة فقال ابن عباس تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين (قال الشافعي) قال أخبرنا الشافعي  
 قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عطاء بن محمد عن ابن عباس أنه قال وسبعا وتسعين عدوا وانما أخذت  
 بها آيات الله عز وجل وأفعاب عليه ابن عباس كل ما زاد عن عدد الطلاق الذي لم يجعله الله إليه ولم يعص عليه  
 ما جعل الله إليه من الثلاث وفي هذا ادلالة على أنه يجوز له عنده أن يطلق ثلاثا ولا يجوز له ما لم يكن إليه  
 (ما جاء في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه) قال الشافعي رحمه الله أن الله تبارك وتعالى (١) لما  
 خص به رسوله من وحيه وأبان من فضله من الملائكة بينه وبين خلقه بالفرز على خلقه بطاعة في غير آية  
 من كتابه فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال ولقد أذن الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة  
 أو تصيبهم عذاب أليم وقال لا تتبعوا لدعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وقال إذا ناجى الرسول  
 فقد موأين يدي بنحوكم صدقة وقال لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي (قال الشافعي) رحمه الله  
 افترض الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أن يسمع خلقه ما يرضون به من أن شاء الله عز وجل به الموعر  
 وأباح له أشياء يحظرها على خلقه زيادة في كرامته وتيسير فضيلته مع ما لا يحصى من كرامته له وهي  
 موضوعة في مواضعها (قال الشافعي) رحمه الله في ذلك من ملأ روجه سوى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لم يكن عليه أن يخبرها في المقام معه أو يفرأها له وحسبها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها وإن

بجميع الجنابة لانهما  
 صارت نفسا وهذا قاتل  
 لا يجوز له وصية بحال  
 (قال المزني) رحمه الله  
 هذا أولى بقوله لأن كل  
 ذلك وصية لقاتل فلا  
 بطل بعض ما بطل جميعه  
 ولانه قطع بأنه لو عفا  
 والقاتل عبد جاز العفو  
 من ثلث المست (قال)  
 وإنما أخرنا ذلك لانه  
 وصية لسيد الصليبي  
 أهل الوصايا ولانه قال  
 في قتل الخطأ لو عفا  
 عن أرض الجنابة جاز  
 عفوهم لانهما وصية لغير  
 قاتل (قال الشافعي)  
 رحمه الله ولو كان القاتل  
 خطئا ذميا لا يجزى على  
 عاقلة الحكم أو سلمها  
 أفر بجنابة خطا فادية  
 في أموالها والفقير  
 باطل لانه وصية للقاتل  
 ولو كان لها عاقلة لم يكن  
 عفو عن العاقلة الآن  
 يريد بقوله عفو عنه  
 أرض الجنابة أو ما يلزم  
 من أرض الجنابة قد  
 عفو ذلك عن عاقلة  
 (١) قوله لما خص به  
 رسوله من وحيه الخ  
 هكذا في النسخ ولعل في  
 العبارة سقطا وأخبر بها  
 فانظر كتبه معصمه

كرهته وأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يخبر نساءه فقال قل لأزواجك أن كنتم تريدن الحياة الدنيا ورزقها فإني أقوله أجزأكم مني رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فلم يكن الجواب إذا أخبرتكم طلاقاً لم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقاً إذا أخبرتكم (قال الشافعي) رحمه الله وكان يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله كما أمره الله عز وجل أن أردن الحياة الدنيا ورزقها لم يجبتهن وأحدث لهن طلاقاً لا يجعل الطلاق البين لقول الله عز وجل فتعالين أمعنكم وأسرحن سراحاً جليلاً أحدث لكن إذا اخترن الحياة الدنيا ورزقها متاعاً وسراحاً فلما أخبرتكم لم يوجب ذلك عليهن أن يحدثن لهن طلاقاً ولا متاعاً فاما قول عائشة رضي الله عنها فقد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه أفكان ذلك طلاقاً فاتعنى والله أعلم لم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أن يحدث لنا طلاقاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فرض الله عز وجل على النبي صلى الله عليه وسلم أن اخترن الحياة الدنيا أن يتعهن فأخترن الله ورسوله فلم يطلق واحدة منهن فكل من خبرنا أمرنا فلم يختر الطلاق فلا طلاق عليه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك كل من خبر فليس له الجواب بطلاق حتى تطلق المخيرة نفسها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أن عائشة قالت قد خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك طلاقاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها غسل معنى هذا الحديث (قال الشافعي) فأئزله الله تبارك وتعالى لايحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت بينك (قال الشافعي) قال بعض أهل العلم أنزلت عليه لايحل لك بعد تخيير أزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن عائشة أنها قالت ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء أخبرنا الربيع قال قال الشافعي كأنها تعني الآتي فحظرن عليه في قول الله تبارك وتعالى لايحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج (قال الشافعي) وأحسب قول عائشة أحل له النساء لقول الله تبارك وتعالى إنا أنحللناك أزواجك التي آتت فيك من قبله من الدين الموثق والمنكر (قال الشافعي) فذكر الله عز وجل ما أحل له فذكر أزواجه الآتي في آجورهن وذكر بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته وأمر أمه ومناة وهبت نفسها للنبي قال فدل ذلك على معنيين أحدهما أحل له مع أزواجه من ليس له بزواج يوم أحل له وذلك أنه لم يكن عنده صلى الله عليه وسلم من بنات عمه ولا بنات عماته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة وكان عنده عدد نسوة وعلى أنه ما أحل له من العدد ما حظر على غيره (١) ومن لم يات بهن بغير مهر ما حظر على غيره (قال الشافعي) رحمه الله ثم جعل له في الآتي بهن أنفسهن أن يات بهن ويترك فقال ترخي من تشاء منهن ونؤوي اليك من تشاء على عليك (قال الشافعي) فمن يات بهن ففيه رزوجه لايحل لأحد بعده ومن لم يات بهن فليس يقع عليها سحر وجنة وهي تحلل له ولغيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقامت قمامطو بلا فقال رجل يا رسول الله زوجها إن لم يكن لك بها حاشا فقد كره أنه تزوجه إياها (قال الشافعي) رحمه الله وكان مما خص الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم قوله النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وقال وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكروا أزواجه من بعده أمد لهم نكاح نساءه من بعده على العالمين ليس هكذا نساءه أحده غيره وقال عز وجل يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا يهنن على الله عليه وسلم من نساء العالمين (قال الشافعي) رحمه الله وقوله وأزواجه أمهاتهم مثل ما وصفت من اتسع لسان العرب وإن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة ومما وصفت من أن الله أحكم كثيراً من فرائضه بوجه من شرايع واختلافها على لسان نبيه وفيه فعله بقوله أمهاتهم يعني في معنى

فَجَبَّوْاْ ذٰلِكَ لَهَا (قَالَ)

(المرتضى) رحمه الله قد

أثبت أنها وصية وانها

ماطلة لقائل (قال)

(الشافعي) رحمه الله

والله اعلم بالصواب

و لوجی عبد علی حر  
فالتاء و لوجی

فاباعه بارس الجرح

فَهُوَ عَفْوٌ وَلَمْ يَجْزِ الْيَسْعَ

الآن يعلم أرض الجرح

لان الإيمان لا يتحوز

الامعومة فان أصاب

به عیارده وکانه فی

باب أسبستان الا بسل

المغلظة والعمد وكيف

بِسْمِ الْعَمَدِ الْخَطَا

(قال الشافعي) رحمه

لَهُ أَخْبَرَنَا مِنْ عَيْنِهِ عَنْ عَلِيٍّ

امین زید بن جعدان عن

القاسم بن ربيعة بن ابن

عمر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال الآن في قتل

(۱) قوله ومن لم ياتهم

كذافي النسخ ولعل لم

إتدق من الناسخ والصواب

حذفها وقوله يا تهب على

لغة أهل الحجاز من ابدال

### فاء الافتعال في المثال

حرف این من جنس حرک

ما قبله نحو اتصل يا تص

فهمومتصل وهكذاوقد

مَسْبُوقِي الْأَمِّ مِنْ ذَلِكَ

کثیر قلم کتبہ مضامین

دون معنى وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن بحال ولا يحرم عليهم نكاح بنات لو نكحهن كالبحر عليهم نكاح بنات أمهاتهم إلا في ولنتهم أو أَرْضَعْنَهُمْ (قال الشافعي) رحمه الله فإن قال قائل ما دل على ذلك قال دليل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج فاطمة بنته وهو أبو المؤمنين وهي بنت خديجة أم المؤمنين تزوجها علياً رضي الله عنه وزوج رقية وأم كلثوم عثمان وهو بالمدينة وإن زنى بنت أم سلمة تزوجت وأن الزبير بن العوام تزوج بنت أبي بكر وإن طلحة تزوج ابنته الأخرى وهما أخوات المؤمنين وعبد الرحمن بن عوف تزوج ابنة عيشة أخت أم المؤمنين زنى ولا يرهن المؤمنين ولا يرهنهم كإيراث أمهاتهم ويرهنهم ويشهن أن يكن أمهات لعظم الحق عليهم مع تحريم نكاحهن (قال الشافعي) رحمه الله وقد نزل القرآن في النازلة نزل على ما يفهمه من أنزلت فيه كالعامة في الظاهر وهي رابدة الخاص والمعنى دون ما سواه (قال الشافعي) رحمه الله والعرب تقول للمرأة قرب أمهرهم أمناوأم العيال وتقول ذلك لرجل يتولى أن يقوتهم أم العيال بمعنى أنه وضع نفسه موضع الأم التي تربى أمر العيال (١) وقال تابط شرا وهو بد زغرا غراها ورجل من أحباها ولي قوتهم

وأم عيال قد شهدت تقوتهم \* إذا احترتهم أقفرت وأقلت

تخاف علينا الجوع إن هي أكثر \* ونحو جبا عى أول تألت

وما إن بها صن بما في وعائها \* ولكنها من خشية الجوع أبقت

قلت الرجل يسي أما وقد تقول العرب للناقة والبقرة والشاة الأرض هذه أم عيالنا على معنى التي تقوت عيالنا (قال الشافعي) قال الله عز وجل الذين يظهرون منك من نكاحهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم يعني أن اللائي ولدنهم أمهاتهم بكل حال الوارات والموروثات المحرمات بانفسهن والمحرم بهن غيرهن اللائي لم يكن قط الأمهات لئس اللائي يحدثن رضاعاً للولد فيكن به أمهات وقد نزل قبل رضاعه غير أمهات له ولا أمهات المؤمنين عامة يحرم من بحرمة أحدتها ويحدثها الرجل أو أمهات المؤمنين اللائي حرمن بانتهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكل هؤلاء يحرم من بشى يحدثن رجل يحرمهن أو يحدثن أمهاتهن أو حرمه النبي صلى الله عليه وسلم والأم تحرم نفسها ورث وتورث فيحرم بها غير هاترا أمهم في جميع معانيها لا في بعض دون بعض كما وصفنا من يقع عليه اسم الأم غير هاترا الله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله في هذا دلالة على أشباهه من القرآن جهلهم قصر عليه باللسان والفقه فاما ما سوى ما وصفنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم من عدد النساء أكثر مما للناس ومن أنه ينفرد بهن ومن أن أزواجه أمهاتهن لا يحلن لأحد بعده وما في مثل معناه من الحكمين إلا أن لا يزوج فيما يحل منهن ويحرم بالحادث ولا يعلم حال الناس بخلاف حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فمن ذلك أنه كان يقسم لسانه فإذا أراد سفره أقرع عينين فأتين خرج سمها خرج سمها مع وهذا لكل من له أزواج من الناس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني محمد بن علي أنه سمع ابن شهاب يحدث عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع عين نساها فأتين خرج سمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وذلك أنه أراد فراق سودة فقالت لا تفارقني ودعني حتى يحضرني الله في أزواجك وأنا أهبلتي وبوي لاخى عائشة (قال) وقد فعلت ابنة محمد بن مسلمة شيها بهذا حين أراد نوجها طلاقها ونزل فيها ذكر (قال الشافعي) أخبرنا إسحاق بن الزهري عن ابن المسيب في ذلك وإن امرأتها قمتن بعلها تنسوا إلى صلحا (قال الشافعي) وهذا موضوع في موضعه يحججه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن زنى ابنة أبي سلمة عن أحمية بنت أبي إسحاق قالت قلت يا رسول الله هل لك في أختي بنت أبي إسحاق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فافعل ماذا قالت تنكحها قال أختك قالت نعم قال وأخبرني ذلك قالت نعم لست لك بخيلة وأحب من شركتي في خير أختي قال فافعل لا يحل لي فقلت والله لقد أخبرت أنك لخطب

العقد الخطأ بالسوط والصصاثة من الأبل مغالطة منها أربعون خلفه في طونها أولادها (قال الشافعي) رحمه الله فهذا خطأ في القتل وإن كان عدداً في الضرب واحتج بعمر بن الخطاب وعطاء رضي الله عنهما أنهما قالوا في تغليظ لأبل أربعون خلفه وثلاثون حقة وثلاثون

جذعة (قال الشافعي)

رحمه الله والخلفه الحامل

وقل ما تحمل الأنثى فصاعداً فابية ناقص من

أبل العقالة جلت في

خلفه تجزى في الأية

ما لم تكن معيبة وكذلك

لوضربه بوسو خفيف

أو بحجر لا يشدخ أو

بحد سيف لم يصرح أو

القائم في يحصر قرب البر

(١) قوله قال تابط شرا

الخ نسب الشعر في

الصاح والحكم إلى

الشفري وفي اللسان قال

إن يرى وأراد بأعمال

تأبط شراو كان طعامهم

على يده وانما على علم

خوفان تطول بهم المرأة

ففي زادهم فصار لهم

عزلة الأم وصاروا له عزلة

الأولاد اه كتبه معصمه

ابنة أم سلمة قال ابنة أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى انهما ابنة أخى من الرضاة أرضعتى وأبأهاؤى بيسة فلا تعرض على نبتك ولا أخواتك (قال الشافعى) رحمه الله وكل ما وصفت لك مما فرض الله على النبي صلى الله عليه وسلم وجعل له دون الناس وبينه في كتاب الله أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله أو أمر أجمع عليه أهل العلم عندنا لا يحتفلون فيه (ما جاء في أمر النكاح) قال الله تبارك وتعالى وأنكحوا الأباى مسك إلى قوله فبهم الله من فضله (قال الشافعى) رحمه الله والأمر في الكتاب والسنة وكلام الناس يحتل معانى أحدها أن يكون الله عز وجل حرم شيئاً أم أباحه فكان أمره إحلال ما حرم كقول الله عز وجل وإذا حللت ما صطادوا وقوله فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض الآية (قال الشافعى) رحمه الله وذلك أنه حرم الصيد على الحرم ونهى عن السمع عند النداء ثم أباحه ما في وقت غير الذي حرمه ما فيه كقوله وآتوا النساء صدقاتهن نحلة إلى امرئاً وقوله فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا (قال الشافعى) وأما هذا كثير في كتاب الله عز وجل وستة تيسر على الله عليه وسلم ليس أن حتماً يصطادوا إذا حلوا ولا ينتشروا لطلب الصيد إذا صلاوا ولا يأكل من صدق امرئ أنه إذا طابت عنه به نفساً ولا يأكل من بدنته إذا نحرها (قال) ويحتمل أن يكون دلهم على ما فيه رشدهم بالنكاح لقوله عز وجل أن يكونوا فقرا فيفهم الله من فضله يدل على ما فيه سبب الغنى والعفاف كقول النبي صلى الله عليه وسلم سافروا تصوموا وترزقوا فأنما هذا دلالة لاحتم أن يسافر لطلب صحة وورق (قال الشافعى) ويحتمل أن يكون الأمر بالنكاح حتماً في كل الحتم من الله الرشيد فيجتمع الحتم والرشيد وقال بعض أهل العلم الأمر كله على الإباحة والدلالة على الرشيد حتى توجد الدلالة من الكتاب والسنة والألجاع على أنهما أريد بالأمر الحتم فيكون فرضاً لا يحل تركه كقول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فدل على أنها حتم وكقوله فخذ من أموالهم صدقة وقوله وآتوا الحج والعمرة لله وقوله ويثقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر الحج والعمرة معاً في الأمر وأمر بالاج في الفرض فلم يقل أكثر أهل العلم العمرة على الحتم وإن كنا نحب أن لا بدعها مسلم وأشباه هذا في كتاب الله عز وجل كثير (قال الشافعى) وماتى الله عنه فهو محرم حتى توجد الدلالة عليه بأن التمس عنه على غير الصريح وإنما أريد به الإرشاد وتزها أو أدباً للنهي عنه وماتى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أيضاً (قال الشافعى) رحمه الله ومن قال الأمر على غير الحتم حتى تأتي دلالة على أنه حتم أنبي أن تكون الدلالة على ما وصفت من الفرق بين الأمر والنهي وما وصفتنا في مبتدا كتاب الله القرآن والسنة وأشباه ذلك مستكنة كقضاء عاذ كرنا عملنا ذكر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذروني ما ترككم فإنه أغماها من كان قلبكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فما أمرتكم به من أمر فأوامنه ما استطعتم وماتى عنكم عنه أنتموا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعى) رحمه الله وقد يحتمل أن يكون الأمر في معنى النهي فيكون أن لا يزين الإبدالة أنهم ما غير لا يزين ويكون قول النبي صلى الله عليه وسلم فأوامنه ما استطعتم أن يقول (١) عليهم آيات الأمر فيما استطعتم لأن الناس إنما كفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعوا في النهي شيء شكك وأما النهي فالتزك لكل ما أراد تركه يستطيع لانه ليس يشك في شيء يحدث إنما هو شيء يكف عنه (قال الشافعى) رحمه الله وعلى أهل العلم عندنا ولادة الكتاب ومعرفة السنة طلب الدلائل لغير قواين الحتم والمباح والإرشاد الذي ليس بحتم في الأمر والنهي معاً (قال) فتم لازم لأوليه الأباى والحجرات البواقي إذا أردت النكاح ودعوا إلى الرضا من الأزواج أن يزوجوهن لقول

وهو يحسن العوم أو ماء الغلب أنه لا عوت من مثله فبات فلا قود وفيه الدية على العاقلة وكذلك الجراح وكذلك التغلظ في النفس والجراح في الشهر الحرام والبلد الحرام وذى الرحم وروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قضى في دية امرأه وطئت بمكة بدية وثلاث (قال) وهكذا أسنان دية العمد حالة في ماله إذا زال عنه القصاص (قال المزني) رحمه الله إذا كانت المغلظة أعلى سنمان سن الخطأ التغلظ فالعمد أحق بالتغلظ إذا صارت عليه وبالله التوفيق

(باب أسنان الخطأ وتوقيها وديات النفوس والجراح وغيرها)

قال الشافعى رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا فاقصر بر ربه مؤثمة ودية مسلمة (١) قوله عليهم آيات الأمر الخ كذا في النسخ وفي العبارة تحريف ظهر ودية محتاج إلى فضل نظر وما عان فتأمل كتبه صححه

الى اهلها فان على لسان  
 نبيه صلى الله عليه وسلم  
 ان الديمة ما تم من الابل  
 وروى عن سليمان بن  
 يسار قال انهم كانوا  
 يقولون دية الخطا مائة  
 من الابل عشرون  
 ابنة مخاض وعشرون  
 بنت لبون وعشرون  
 ابن لبون وعشرون  
 حقة وعشرون جذعة  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله فهذا اخذوا بكلف  
 أحدهم العاقلة غيرها  
 ولا يقبل منه دونها فان لم  
 يكن ليلده ابل كلف الى  
 آخر بالبلدان اليه فان  
 كانت ابل العاقلة مختلفة  
 أدى ثل رجل منهم من  
 ابله فان كانت عفا أو  
 جوا قبيل ان أدريت  
 مصاحبا جبر على قبولها  
 فان أعوزت الابل فقبيلها  
 ذئاب أو دراهم كاقومها  
 عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى والعلم  
 محيط بأنه لم يقومها الا  
 قيمة ومهما فاذا قومها  
 كذلك فاتباعه ان تقوم  
 متى وجبت ولعله ان  
 لا يكون قومها الا في حين  
 وبلد أعوزت فيه  
 أو يرضى الخالق والولى  
 فيدل على تقويمه  
 لا اعوا زفوله لا يكلف

الله تعالى واذا ملقتم النساء فليمن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن اذا راضوا بينهم بالمعروف  
 (قال الشافعي) رحمه الله فانه شبه على أحد أن مبتدأة على ذكر الازواج في الآية دلالة على أنه اتما  
 نهي عن العضل الاولياء لان الزوج اذا ملق فليقتل المرأة الاجل فهو ابعد الناس منها فكيف يعضلها من  
 لاسبيل ولا شر له في أن يعضلها في بعضها فان قال قائل قد تجتمل اذا قارب بولع أجلهن لان الله عز وجل  
 يقول للارواح اذا طلقت النساء فليمن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف فلا بد من على  
 انه لم يرد بها هذا المعنى وانها لا تحتمل لانه اذا قارب بولع أجلهن أو لم تبلغه فقد حفظ الله تعالى علمها ان  
 تنكح لقول الله عز وجل ولا تفرزوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فلا يأمربان لا يمتنع من النكاح  
 من قد منعها منه انما يأمربان لا يمتنع مما أباح لهما من هو بسبب منعتها (قال الشافعي) رحمه الله وقد  
 حفظ بعض أهل العلم أن هذه الآية زلت في معقل بن يسار وذلك أنه زوج أخته رجلا فطلقها وانقضت  
 عدتها ثم طلب نكاحها وطلبته فقال زوجه ودون غيره أخى ثم طلقها لا أنكحها أبدا فزلت اذا ملقتم  
 النساء فليمن أجلهن الى أزواجهن قال وفي هذه الآية دلالة على أن النكاح يستمر رضا الولي مع الزوج  
 والزوجة وهذا موضوع في ذكر الاولياء والسنن يدل على ما يدل عليه القرآن من أن على وفي الحران  
 ينكحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبر عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من غيرها وبها وبكر تستأذن في نفسها واذا نكحها معها وقال  
 أئمة امرأه نكحت بغير إذن ولها فتنكحها باطل فان استخبروا فالسلطان ولي من لولاه (قال الشافعي)  
 رحمه الله واذا كانت أحق بنفسها وكان النكاح يتم به لم يكن له منعها النكاح وقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم فان استخبروا فالسلطان ولي من لولاه يدل على أن السلطان ينكح المرأة الأولى لها والمرأة لها ولي يمنع  
 من أن تنكحها اذا أخرج الولي نفسه من الولاية يعصيته والعقل وهذا الحدسان مثبتان في كتاب الاولياء  
 (قال الشافعي) رحمه الله والرجل يدخل في بعض أمره في معنى الاباء الذين على الاولياء أن ينكحوهن اذا  
 كان مولى بالغا يحتاج الى النكاح ويقدر بالمال فعلى وليه انكاحه فلو كانت الآية والسنة في المرأة  
 خاصة نزلت عند الرجل لأن معنى الذي أريد به نكاح المرأة العفا لما خلق فيها من الشهوة وخوف  
 الفتنه وذلك في الرجل مذكور في الكتاب لقول الله عز وجل زين للناس حب الشهوات من النساء (قال  
 الشافعي) رحمه الله اذا كان الرجل ولي نفسه والمرأة أوجب لكل واحد منهما النكاح اذا كان ممن  
 تنوق نفسه اليه لان الله عز وجل أمر به ورضيه ونبد اليه وجعل فيه أسباب منافع قال وجعل منها  
 زوجها ليسكن اليها وقال الله عز وجل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين  
 وحفدة وقلن ان الحدة الاصحار وقال عز وجل فجعله نساوا صرنا فليعلمنا أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال تناكحوا نكحوا وانكحوا فانكحوا بك الامم حتى بالسقط ولعلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب  
 فطرق فليسنت بسنتي ومن سنتي النكاح وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات له ثلاثة من  
 الولد لم تمسه النار ويقال ان الرجل ليرفع بدعاء ولينعم بعده (قال) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضى الله  
 عنه قال ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد هذه الآية ان يكونوا فقرا فيغنم الله من فضله أخبرنا الربيع  
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقال له حفصة تزوج فان  
 وذلك ولد فقام من بعدك دعواك (قال الشافعي) رحمه الله ومن لم تنكح نفسه ولم يحتج الى النكاح من الرجال  
 والنساء ما لم يخلق فيه الشهوة التي جعلت في الخلق فان الله عز وجل يقول زين للناس حب الشهوات  
 من النساء أو بعرض أذهب الشهوة من كبر أو غيره فلا يرضى بأسا أن يدع النكاح بل أحب ذلك وأن يتخلى  
 لعبادة الله وقد ذكر الله عز وجل القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم ينه عن النكاح فقال والقواعد



أعراف الذهب ولا الورق لانه يجد الابل وأخذ ذلك من القروي لاعواز الابل فيما يرى (١٣٩) والله أعلم ولما أن يقسم بغير

الدرهم والثاني رجعلنا  
على أهل الخيل الخيل  
وعلى أهل الطعام الطعام  
(قال المزني) رحمه الله  
وقوله القديم على أهل  
الذهب ألف دينار وعلى  
أهل الورق اثنا عشر  
ألف درهم ورجوعه  
عن القديم رغبة عنه  
إلى الجديد وهو بالنسبة  
أشبه (قال الشافعي)  
رحمه الله وفي الموصصة  
خمس من الابل وهي  
التي تبرز العظم حتى  
يقرع بالسر ودلانيها  
على الامعاء صغرت  
أو كبرت شانت أولم  
تنين ولو كان وسطها  
مالم يخترق فهي  
موصصة فان قال  
شقتها من رأسي وقال  
الحائي بل تأكلت من  
جنايني فالقول قول  
الحفي عليه مع مئنه  
لانها ما وجبته فلا  
يطلبها الاقرار او  
بيته عليه (وقال) في  
الهاتمة عشر من الابل  
وهي التي توضع وتشم  
وفي المغلة خمس عشرة  
من الابل وهي التي  
تكسر عظم الرأس حتى  
يتشظى فينقل من  
عظامه يلبثم وذلك كله  
في الرأس والوجه  
والحي الاسفل وفي

من النساء الا ان لا ير جون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة الآية وذكر  
عبداء كرمه قال وسيدا وحصورا والحصور الذي لا يأتي النساء ولم يشبهه في النكاح فدل ذلك والله أعلم على  
أن المندوب اليه من يحتاج اليه من يكون محصنه عن المحارم والمعا في التي في النكاح فان الله عز وجل  
يقول والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين (قال الشافعي)  
رحمه الله والرجل لا يأتي النساء اذا نكح فقد غر المرأة ولها الخيار في المقام أو فراقه اذا جاءت سنة أهلها من  
يوم يضرب له السلطان (قال الشافعي) أحب النكاح للعبيد والاماء الا ان لا يطوئن ساداتهن احتياطاً  
للعفاف وطلب فضل وغنى فان كان النكاح من واجبا كان قد أدى فرضا وان لم يكن واجبا كان مأجورا  
اذا احتسب نيته على التماس الفضل بالاحتياط والتطوع (قال الشافعي) ولا أوجه ما يجب نكاح الاحرار  
لأن وجدته الدلالة في نكاح الاحرار ولا أجد لها نكاح المالك  
(أما ما جاء في عدم ما يحمل من الحران والاماء وما يحل به الفروج) أخبرنا الرازي قال قال الشافعي قال الله تبارك  
وتعالى قد علمنا ما فرضا علىهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم وقال الذين هم لفروجهم حافظون الا على  
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين وقال عز وجل فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى  
وثلاث ورباع فان خفت أن تعدوا أو فاحسدة أو ما ملكت أيمانكم فاطلقوا فليس عليكم جناح مما طاب لكم من النساء مثنى  
فلم يحذف من حد انتهى إليه فالرجل أن يسرى كسواء ولا اختلاف عليه بين أحد في هذا وانتهى ما أحل  
الله النكاح إلى أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع لأنه يحرم أن ينكح في عمره  
أكثر من أربع إذا كن متفرقات ما لم يجمع بين أكثر من ولأنه أباح الأربع وحرم الجمع بين أكثر من  
فقال الغيلان بن سلمة ووفيل بن معاوية وغيرهما وأسلموا وعندهم أكثر من أربع أمسكوا بأربع أو فارقوا  
سائرهن وقال عز وجل قد علمنا ما فرضا علىهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم ذلك ففرق في مواضعه  
في القسم بينهن والنفقة والموارث وغير ذلك وقوله والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم  
أو ما ملكت أيمانهم دليل على أمرين أحدهما أنه أحل النكاح وما ملكت اليمين والثاني يشبه أن  
يكون انما أباح الفعل للتلفيد وغيره بالفرض في زوجة أو ما ملكت عين من الاتمين ومن الدلالة على ذلك قول  
الله تبارك وتعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وان لم يختلف الناس في تحريم ما ملكت اليمين من  
البهائم فلذلك خفت أن يكون الاستثناء حراما من قبل أنه ليس من الوجهين الذين أيضا للفروج (قال  
الشافعي) فان ذهبنا إلى أن يحل لقر الله تعالى ويستغفر الذين لا يجدون نكاحا حتى يغفهم  
الله من فضله فيشبه أن يكون انما أمره وبالإستعفاف عن أن يتناول المرء الفروج ما يربطه فيصير إلى أن  
يفنيه الله من فضله فيجد السبل إلى ما أحل الله والله أعلم وهو يشبه أن يكون في رجل معنى قول الله عز  
وجل في مال البتة ومن غنيا فليستعفف وانما أراد بالاستعفاف أن لا يأكل منه شيئا فان ذهبنا  
إلى أن الأمر أهمل عن فقال فلم لا تنسرى عبدا كما يسرى الرجل أمته قلنا الرجل هو النكاح المنسرى  
والمرأة المنكوحه المتسرة فلا يجوز أن يقاس بالنسرى بخلافه فان قيل كيف يخالف قلنا اذا كان الرجل يطلق  
المرأة فحرم عليه وليس لها أن تطلقه ويطلقها واحدة فيكون له أن تراجعها في العدة وان كرهت دل على أن  
منهاله وأنه القبر عليها وانها لا تكون فية عليه ومخالفة فلم يجز أن يقال لها أن تنسرى عبدا لانها المتسرة  
والمنكوحه لا المتسرة ولا النكحة (قال الشافعي) ولما أباح الله عز وجل لمن لا زوجة له أن يجمع بين أربع  
زوجات قلنا حكم الله عز وجل بدل على أن من طلق أربع نسوة طلاقا لا علة رجعة أو علة رجعة فليس  
واحدة منهن في عدهتها مع حل أن ينكح مكانهن برأيه لانه لا زوجة ولا عدة عليه وكذلك ينكح  
أختا أحدهن (قال الشافعي) ولما قال الله عز وجل فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

حكم في بادون الموضحة بنسب فقها (١٢٠) دونها حكومة لا يبلغ بها قدر موضحة وان كان الشين أكثر وفي كل جرح ماعدا

الرأس والوجه حكومة  
الا بخاتمة فيها ثلاث  
النفس وهي التي تخرق  
الى الجوف من بطن أو  
ظهر أو صدر أو فم  
بحر فمهي جاتفة وفي  
الاذنين لثة وفي السمع  
الذبة ويتغلق وبصاح  
به فان أحاب عرف أنه  
يسمع ولم يقبل منه  
قوله وان لم يجب عند  
غفلانه ولم يضرع اذا صبح  
به حلف لقد ذهب  
سمعه وأخذ الديقوق  
ذهاب العقول الديقوق  
العنين الديقوق ذهب  
بصرهما الديقوق فان  
نقصت احدهما عن  
الآخرى اختبرته  
بان أعصب عنه  
العللة وأطلق الصيغة  
وأنصب له شخصا على  
دعوة أو مستوى فاذا أنبته  
بعدنه حتى يتنسى  
بصرها ثم أذرع بينهما  
وأعطيه على قدر ما نقصت  
عن الأدعية ولو قال  
حنت عليه وهو ذاهب  
الضرر فعلى الخنى عليه  
البينة أنه كان يبصر  
ويسعها ان تشهد اذا  
رأته يبيع الشخص  
بصره ويطرف عنه  
ويثوقه وكذلك المعرفة  
بأنساط اليد والذكر  
وإنصافهما وكذلك  
الغصود والنصي ومتى علم  
انه صحيح فهو على الصحة  
حتى يعلم غيرها (قال)  
وفي الحفصون اذا  
استوصلت الذبة وفي كل

الاجازة في هذا الباب قال الشافعي فقال بعض الناس اذا طلق الرجل أربع نسوة ثلاثا وطلاقا  
عالت الرجعة أو لاربعة على واحدة منهن فلا يشك حتى تنقض عدتهن ولا يجمع ما عفى أو أكثر من أربع  
ولو طلق واحدة ثلاثا لم يكن له أن يشك أخنها في عدتها (قال الشافعي) قلت لبعض من يقول هذا القول  
هل لطلق نسائه ثلاثا زوجة قال لا قلت فقد أباح الله عز وجل لمن لازوجته له أن يشك أو بعوا حرم  
الجمع بين الاثنين لم يختلف الناس في أباحة كل واحدة منهما اذا اجمع بينهما على الانفراق فهل جمع بينهما  
اذا طلق احدهما ثلاثا وقد حكم الله بين الزوجين أحكاما فقال الذين يؤمن من نسائهم ثم بصر وقال الذين  
يظاهرون منكم من نسائهم وقال الذين رمون أزواجهم وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال ولهن  
الربع مما تركن أفرايت المطلق ثلاثا أن آلى منها في العدة بلزمه ابله قال لا قلت فان تظاهرا بلزمه التظاهر  
قال لا قلت فان قذف أبلزمه الاهان أو مات أثره أو ماتت أبلزمه ابله قال لا قلت فلهذا الاحكام التي حكم الله  
عز وجل بها بين الزوجين تبدل على أن الزوجة المطلقة ثلاثا ليست بزوجة وان كانت تعتد قال نعم قلت فلهذا  
سبعة أحكام لله خالفها وحرمت عليه أن يشك أو يعا وقد أباحهن الله تعالى له وأن يشك أختر امراته وهو  
اذا نسكها لم يجمع بينهما وهي في عدته من أباح الله له فانت تريد زعم ابطال البين مع الشاهد بان تقول  
تخالف القرآن وهي لا تخالفه وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تخالف أنت سبع آيات من القرآن  
لاندعي فيها خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خبرا يجمعان أحدهما أصحبه قال قد قاله بعض  
التابعين قلت فان من سميت من التابعين وأكثر منهم اذ قالوا شأليس فيه كتاب ولا سنة لم يقبل قولهم لان  
القول الذي يقبل ما كان في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأحدث صحيج عن أحدهم  
أصحبه أو اجاع في كان عندك هكذا بتركه قوله لا يخالف به غيره ما يجعله محبة على كتاب الله عز وجل ومن قال  
قولك أن لا يشك ما دام الاربع في العدة وجعلها في معنى الاربع وزمته أن يقول لم يقله الا بلاء والتظاهر  
واللعان في شواربان قال فما قوله قلت فلم تكون في حكم الزوجة عندك في معنى واحد دون المعافى فقال  
أقال قولك غيرك قلت نعم القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة وأكثر أهل دار السنة وأهل حرم الله عز وجل  
ما يحتاج فيه الى بحكي قول أحد النبوت الخجة فيها باحكام الله تعالى المخصوصة التي لا يحتاج الى تفسيرها لانه  
لا يحتاج غير تظاهرها (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن ربيعة عن أبي عبد الله عن القاسم وعروة عن الزبير  
أنهما كانا يقولان في الرجل عنده أربع نسوة فطلق احدها ان البتة انه يتزوج ان شاء ولم ينتظر أن تنقض  
عدتها (قال الشافعي) فقال فاني انما قلت هذا لشيء يجمع ماؤفي أكثر من أربع وليس لي جمع في  
أختين (قال الشافعي) فقلت فاما كان (١) للعالمين ذوي العقول من أهل العلم أن يقولوا من خسر أو  
قاس عليه ولا يكون لهم أن يخرجوا منها عندنا وعندك ولو كان لهم أن يخرجوا منها من كل لغيرهم أن  
يقول معهم قال أجل قلت أقلت قولك هذا بجبر لازم أو قلس فهو خلاف هذا كله وليس لك خلاف واحد  
منه في أصل ما تقول قال يتفاحش أن يجمع ماؤفي أكثر من أربع أو في أختين قلت المتفاحش أن يخرج  
عليه ما أحل الله تعالى واحدى الأختين مما أحل الله عز وجل له وقلته لو كان في قولك لا يجمع ماؤفي  
أكثر من أربع محبة فكنت انما حرمت عليه أن يشك حتى تنقض العدة الاربع لئلا كتب مجموعا بقولك  
قال وأين قلت أرايت اذا نسك أو بعافا غلق عليهن أو أرخى الاستار ولم يسر واحدة منهن أو عليهن العدة

ذهب النسم الدية (قال

الشافعي) رحمه الله وفي

الشقطين الدية اذا استوعبتا

وفي كل واحدة منهما

نصف الدية وفي اللسان

الدية وان خرس فقه الدية

وان ذهب بعض كلامه

اعتبر عليه بحروف الهمج

ثم كان مذهب من

عند اخره وفي بحسبه

وان قطع ربع اللسان

فذهب باقل من ربع

الكلام فربع الدية وان

ذهب نصف الكلام

فنصف الدية وفي اسنان

الصبي اذا حرك بكاه

أو نثى يغير اللسان

الدية وفي لسان الأخرس

حكومية فان قال لم

أكن أبكم فالقول قول

الجلاني مع عيته فان علم

أنه خاطف فهو ناطق حتى

يعلم خلاف ذلك (قال)

وفي السن خمس من

الابل اذا كان قد أنقر

فان لم يثقل انتظره فان

لم تثبت عقلها وان

ثبتت فلا عقل لها

والفرض من وان سمي

ضرسا كما ان الثمن من

وان سميت ثنية وكأان

اسم الاجام غير اسم

الخصر وكلاهما

اصبع وعقل كل

اصبع سواء فان ثبتت

سن وجل فثبت بعد

قال ثم قلت أفستحكم أربعا سواهن قبل أن تنقضي عدتهن قال لا قلت أفرأيت لو دخل من فاصا من ثم غاب  
عنه سنين ثم طلقهن ولا عهد له بواحدة منهن قبل الطلاق بثلاثين سنة أن يستحكم في عدتهن قال لا قلت  
أفرأيت لو كان يعزل عنهن ثم طلقهن أن يستحكم في عدتهن قال لا قلت له أرايت لو كان قولك انما حرمت عليه  
أن يستحكم في عدتهن للماء كما وصفت أن يبع له أن يستحكم في عدة من سميت وفي عدة المرأة ثلث فطلقها ساعة  
نضع قبل أن يمسيها وفي المرأة يطلقها حائضا أن يبع له أن يستحكم بما رمل في هذه المواضع وقتله اعزل عن  
نكحت ولا نصب ما عدا حتى تنقضي عدة نسائها الا في طلق قال أفافقه عن اصابه امرأته فقلت بل رمل  
ذلك في قولك قال ومن أربى يلزمي أفتعبدني أقول مثله قلت نعم أنت تزعم انه لو نكح امرأته فأخطأها الى غيرها  
فاصابها فرق بينهما ما كانت امرأته الاولى واعتزلها زوجها حتى تنقضي عدتها وزعم أنه لو أن يستحكم المحرمة  
والحائض ولا يصيب واحدة منهما يقول له أن يستحكم الحسبي من زنا ولا يصيبها فقلت وما الما من النكاح  
أرايت لو اصابهن وفيهن ماؤه ثم أراد العود لاصابهن أماذلك مما يحل له قال بلى قلت كيا حب لو لم يصبن  
قبل ذلك قال نعم فقلت فإذا طلقهن وفيهن ماؤه ثلثا أن يكون له أن يعيد فيهن ماؤه واذا أفرقهن ماؤه قبل  
ذلك بساعة قال لا وقد انتقل حكمه قلت فالماء ههنا وغير الماء سواء فيما يحل له ويجرم عليه قال نعم  
قلت فكيف لا يكون هكذا في مثل هذا المعنى ومعه كتاب الله عز وجل وقتل أرايت المرأة اذا أصيبت ببل  
في شهر رمضان ثم أصبح الزوجان جنبين أيفسد صومهما ما وصوم المرأة كصوم الماء فيها قال لا قلت  
له فذلك لو اصابها ثم أرحم جنبين وفيها الماء ثم جهم او فيها الماء قال نعم قلت وليس له ان يصيبها نار ولا  
محر ما حين تحولت حاله ولا يصنع الماعى أن يبلها له ولا يفسد عليه سجدا ولا صوما اذا كان مباحا ثم انتقلت  
حالتها الى حاله فحظرت اصابتها ففسد شيئا قال نعم فقلت له فالماء كان فيهن وهن أزواج يحل ذلك فيهن  
ثم طلقهن ثلاثا فنقل حكمه وحكمهن الى أن كان غير زنى زوجة وكن أبعد الناس من غير ذوات الحرام  
ولا يجان له الا انقضاء عدة ونكاح غيره وطلاقه أو موته والعدة منه والنساء سواهن يجان له من ساعته  
ففرمت عليه أبعاد النساء من أن تكون زوجاته الا بما يحل له وزعمت أن الرجل بعدة وقد خالفت الله بين  
حكم الرجل والمرأة ففعل الله أن يطلق وأن ينفق وزعمت أن ليس له ما جعل الله تعالى له ولا عليه ما فرضت  
السنه عليه من النفقة وأنه علم كل ما جعل له وعليه ثم جعل الله عليها أن تعتد فأدخلته معها فيما جعل عليها  
دونه فخالفت أيضا حكم الله فان زنتها الرجل وانما جعلها الله على المرأة فكانت هي المعتدة والزواج المطلق والمث  
فتارمها العدة بقوله أو موته ثم قلت في عدته قولنا متناقضا قال وما قلت قلت اذا جعلت عليه العدة كما جعلتها  
عليها أيفسد كالتحريم ويحجب من الطب كما تحجب من الصبغ والحلى مثلها قال لا قلت وبعدتم وفاتها كما  
تعد من وفاته فلا ينكح أختها ولا أربعا سواها حتى تأتي عليه أربعة أشهر وعشر قال لا قلت وأنه لو نكح  
قبل دفنها أختها ان شاء وأربعا سواها قال نعم قلت له هذا في قولك بعد مرقه يسقط عنه في عدته اجتناب  
ما تحجب المعتدة ولا يعتد أخرى أفيقبل من أحد من الناس مثل هذا القول المتناقض وما يجتنب على  
جاهل لوقال لا تعتد من طلاق ولكن تحجب الطب وتعد من الوفاة هل هو الا أن يكون عليه ما عليها ان  
العدة فيكون مثلها في كل حال أم لا يكون فلا يعتد بحال

(ما جاء في نكاح المحدثين) قال الله تبارك وتعالى الرأى لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها  
الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين (قال الشافعي) فاختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافنا بيننا  
والذي يشبهه عندنا والله أعلم ما قال ابن المسيب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد  
ابن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها أنكحوا الاي منكم والصالحين من عبادكم واماكم فهي من أبيي  
المسلمين فهذا ما قال ابن المسيب ان شاء الله وعليه دلائل من الكتاب والسنة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان

أخذه رشا قال في موضع برء ما أخذ وقال في موضع آخر لا يرشيا (قال الرزني) رحمه الله هذا أقيس في معناه عندى لانه لم يتقرر



وان قطعت من  
الذراع في الكف نصف  
الدية وفما زاد حكومة  
ومأزاد على القدم  
حكومة مسية وقدم  
الأعرج ويد الأعسم اذا  
كانت الماشين الدية ولو  
خلقت لرجل كفان في  
ذراع احدها فوق  
الآخرى فكان بطن  
بالسفي ولا بطن  
بالعليا فالسفي هي الكف  
التي فيها القود والعليا زائدة  
وفها حكومة وكذلك  
قدمان في ساق فان  
استوت فانها ناقصتان  
فان قطعت احدهما  
ففيها حكومة لا تحاوز  
نصف دية قدم وان  
قطعتاهما (١) ففيها دية  
قدم ويجوز به دية قدم  
وان قطعت احدهما  
ففيها حكومة فان علمت  
الآخرى انفسرت  
ثم عاد فقطعتها وهي  
سالمة فقص عليها  
القصاص مع حكومة  
الاولى وفي الاثنين الدية  
وهما ما أشرف على  
الظهور من الما كتن  
الى ما أشرف على استواء  
العضدين وسواء قطعتا  
من رجل أو امرأة  
وكل ما قلت فيها الدية ففي  
احدها نصف الدية ولا  
تفضل بجني على يسرى  
ولا عيني أعور على عين  
ليس بأعور ولا يحوز أن  
يقال فهادية تامة وانما  
قضى التي صلى الله عليه  
وسلم في العنين الدية وعين

نفسها والاخت من الرضاة اذ حرمت نسا وكانت ابنة الام ان تكون من سواهما من قرباتها حرم كحرم  
بقرباة الام والدة والاخت للاب والام وأولاهما فلما اختلفت الآية للعنين كان علينا أن نطلب الدلالة على أولى  
العنين فنقول به فوجدنا الدلالة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم على ان هذا العنى وأولاهما فقلنا نحن من  
الرضاة ما يحرم من النسب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن  
سليمان بن يسار عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من  
الولادة (قال الشافعي) اذ حرم من الرضاة ما حرم من الولادة حرم من الفعل (قال الشافعي) وتزوج الرجل المرأة  
فأنت أوطقها ولم يدخل بها فأرى له أن يتكبح أهلان الله عز وجل قال وأهات نساكم ولم يشترط فيهن  
كأن يشرط في الراتب وهو قول أكثرهم لقبت من المقتنين وكذلك جداتها وان بعدن لهن من أهات  
أمرأته واذا تزوج الرجل فدخل بها حتى مات أو طلقها فأبها فكل بنت لها وان سفلت حلال لقول الله  
عز وجل وربكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا ذواتهم فليس علىهن فلاحناح عليكم  
فان دخل بالأم لم يحل له الابنة ولا ولدها وان تسفل كل من ولده قال الله عز وجل وحلائل أبنائكم الذين  
من أصلابكم فأى امرأة يتكبحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن للاب أن يتكبحها أبدا ومثل الاب في ذلك  
آبؤه كأمهم قبل أبه وأمه فكذلك كل من تكه ولد له ولد له كور والابن وان سفلوا لانهم بنوه قال الله عز  
وجل ولا تتكبحوا ما كنح آباؤكم من النساء (قال الشافعي) وكذلك امرأته أبائه الذي أضرع تحرم هذه  
بالكتاب وهذه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة وليس هو خلافا  
للكتاب لانه اذا حرم لحلائل الابنهم من الأصلاب لم يقل غيراً بناتهم من أصلابهم وكذلك الرضاة في هذا  
الموضع يقوم مقام النسب فأى امرأة يتكبحها رجل دخل بها ولم يدخل بها لم يكن لولده ولا لولد له كور  
والابن وان سفلوا ان يتكبحها أبدا لانها امرأة اب لابن الاجداد آباء في الحكم وفي أهات النساء لانه لم يشتر  
فهم اولا في أهات النساء وكذلك أول الرضه له والله تعالى أعلم

(ما يحرم جامع بنته من النساء في قول الله عز وجل وأن تتجمعن ابين الاختين) قال الشافعي قال الله  
تبارك وتعالى وأن تتجمعن ابين الاختين (قال الشافعي) ولا يجمع بين اختين بدأ بتكاح ولا وطء ملاك وبكل ما  
حرم من الحرائر بالنسب والرضاة حرم من الامام له الا العددا والعدد ليس من النسب والرضاة سبيل فاذا  
تكبح امرأة ثم تكبح اختها فتكاح الاخت ما طل وتكاح الاوى ثابت وسواء دخل بها ولم يدخل بها وبقرق  
بينه وبين الآخره واذا كانت عنده أمة تطوهر لم يكن له وطء الاخت الا بان يحرم عليه فرج التي كان يطأان  
ببعضها أو زوجها أو بكاتها أو بعثها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن  
الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعملها ولا  
بين المرأة وعملها (قال الشافعي) فانها ما تكبح أو لا ثم تكبح عليها أخرى فسد تكاح الآخره ولو تكبحها في عدة  
كانت العدة مفسوخة ويتكبح أبت ما شاء بعد وليس في أن لا يجمع بين المرأة وعملها خلاف كتاب الله عز وجل  
لان الله ذكر من يحرم بكل حال من النساء من يحرم بكل حال اذا فعل في غيره مثل الربية اذا دخل بها  
حرمت بكل حال وكانوا يجمعون بين الاختين فهو ان ذلك وليس في تنهيه عنه اباحة ما سوى جمع بين غير  
الاختين لانه قد يذكر الشيء في الكتاب فيرمو به على لسان تنهيه غيره كذا كر المرأة المطلقة ثلاثا فقلنا  
طلقة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فبين على لسان تنهيه صلى الله عليه وسلم أن يصيبها والام تحل  
له مع كبر بنه الله على لسان تنهيه صلى الله عليه وسلم (قال) وكذلك ليس في قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم اباحة  
غيره مما حرم في غيره الآية على لسان تنهيه صلى الله عليه وسلم الا ترى أنه يقول فانكحوا ما طاب لكم من النساء  
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل أسلم وعنده عشرين نساء مسلأ أن يعاود فارق  
سائرهن فينت ستمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انتهاء الله الى أربع خطر أن يجمع بين أكثر منهن فلو

الاعور كيد الاقطع فان كسر صلبه (١٣٤) فلم يطبق المشى ففقهه الدية (قال) ودية المرأة موزاجها على النصف من دية الرجل فيما قل أو كثر

ذكرهم رجل خاسمة على أرباع كان نكاحها مفسوخا وبحرم من غير جهة الجميع كاحرم نساء من المطلقة  
 ثلاثا ومنهم الملائنة وبحرم إصا به المرأة الحاص والاحرام فكل هذا متفرق في مواضعه \* واحرم على  
 الرجل من أم امرأته أو بنتها أو امرأة أبيه أو امرأة أخته بالنكاح فأصبت من غير ذلك بالزنا لم تحرم لأن حكم  
 النكاح يخالف حكم الزنا وقال الله عز وجل والمحصنات من النساء الامليكات أعانكم والمحصنات أمم جامع  
 فجماعه أن الاحصان المنع والمنع يكون بأسباب مختلفة منها المنع بالحبس والمنع يقع على الطرائر بالحرية  
 ويقع على المسلمات بالاسلام ويقع على العفاف بالعفاف ويقع على ذوات الازواج جمع الأزواج فاستدلنا  
 بأن أهل العلم لم يختلفوا فيما علمت بأن ترك تحصين الأمة والحرة بالحبس لا يحرم إصا به واحدة منهما بالنكاح  
 ولا ملك ولا فم أعلمهم اختلفوا في أن العفاف وغير العفاف فيما يحل منهن بالنكاح والوطء بالملك سواء على  
 ان هاتين ليستا بالقصود قصدهما بالآية والآية تدل على أنه لم يرد بالاحصان ههنا الطرائر فبين اننا قصد  
 بالآية قصد ذوات الازواج ثم دل الكتاب واجماع أهل العلم أن ذوات الازواج من الحرائر والامام جمرات  
 على غير ما زواجهن حتى يفارقهن أو أزواجهن موت أو فرقة بطلاق أو فسخ نكاح الا لسايا فانهن مفارقات  
 لهن بالكتاب والسنة والاجماع لان الماليل غير الساياما وصفان هذا ومن أن السنة دلت أن المملوكه غير  
 السبية اذا بيعت أو أعنت لم يكن بيعها طلاقا لان التي صلى الله عليه وسلم خير بره حين أعنت في المقام  
 مع زوجها أو فرقه ولو كان زوال الملك الذي فيه العدة يزيل عقده النكاح كان الملك اذا زال بعته أولى أن  
 يزول العقد منه اذا زال يبيع ولو زال بالعتق لم يغير بره وقد زال ملكه بره ما بيعت فاعتقت فكان  
 زواله بمعنى لم يكن ذلك فرقة لانه لو كانت فرقة لم يقل لك الخيارات لانه لعهده عليك أن تقبى معه أو تفارقه  
 قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن ربعية عن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها  
 أن بريرة أعنت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاذا لم يحل فخرج ذات الزوج بزوال الملك في العتق  
 والبيع فهي اذا لم تبع لم تحل عليك حتى يطلقها زوجها وتحالف السبية في معنى آخر وذلك أنها ان بيعت  
 أو وهبت فلم يغير حالها من الرق وان عنت تغير بأحسن من حالها الاول والسبية تكون حرة الاصل فاذا  
 سببت سقطت الحرية واستوثبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسبائها بأولى من فسخ نكاح  
 زوجها عنها وامصارته في الرق بعدا كزمن فرقة زوجها

الخلاف في السبايا ) أخبرنا الرابع قال قال الشافعي ذكرت بعض الناس ما ذهبت إليه في قول الله عز وجل لا ملأكم أيمانكم فقال هذا كلفتم لم يزل يقول به ولا يشعره هذا التفسير الواضح غير أني أخالف في معنى شيء قلت وما هو قال قوله في المراءاة يسبها المسلمون قبل زواجها تستبرأ بحضة وتصاب ذات زوج كانت أو غير ذات زوج قال ولكن إن سببت وزوجها معها فماعلى النكاح (قال الشافعي) فقلت له سي رسول الله صلى الله عليه وسلم نبأني عن المصطلق ونساء هوازن بنحني وأطاس وغيره فكانت سنته ففهم أن لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن تستبرأ بحضة حضة وقد أمر سر رجال من بني المصطلق وهوازن فأعلمنا ما علم عن ذات زوج ولا غيرهما فاستدل لنا على أن السبايا قطع العصمة والمسبية لم يكن السبايا يقطع عصمتها من زواجها إذا سب معها لم يقطع عصمتها لم يسب معها ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشك عليه بدلالة السنة إذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرهما وقد علم أن بين ذوات أزواج بالحل وأذن بوطئهن بعد وضع الحمل وقد أمر من أزواجهن معهن أن السبايا يقطع للعصمة (قال الشافعي) رحمه الله فقال أني لم أقل هذا بخير ولكني قلته قياسا فقلت فعلى ماذا فسنته قال قسنته على المراءاة نأتى مسلمة مع زوجها فكروا على النكاح ولو أملت قبله وخرجت من دار الحر أبانفسخ النكاح قلته والذي قسنت عليه أيضا خلاف السنة فخطئ خلافاها وتخطئ القياس قال وأين أخطأت القياس قلت

وفي ديبها ديناوق  
حامل ديناها ان فبها  
منفعة الرضاع وليس  
ذلك في الرجل فبها  
من الرجل حكومة وفي  
اسكتها وهاهاضر اهاذا  
أوعبدنا بهاوال رقاة التي  
لا توفى وغيرها سواء  
ولو اقضى ثبنا كان عليه  
دينها ومهر مثلها بوطنة  
اباها وفي العين الفاقة  
واليد والرجل الشلاء  
ولسان الاخرس وذكر  
الاشل فيكون منبسطا  
لا ينقبض أو ينقبضا  
لا ينسبط وفي الاذنين  
المستخسقتين بهامين  
الاستمقاق ما باليد  
من الشلل وذلك ان  
يخر كفا لا تتحرك أو تقترأ  
عائو فلا تاكل جرح  
ليس فيه ارض معلوم  
وفي شعر الرأس  
والحاجبين والحية  
وأهداب العينين في كل  
ذلك حكومة ومعنى  
الحكومة أن يقوم الجنى  
عليه كرسو أن لو كان  
عبدا ليرجى عليه ثم  
يقوم بجنا عليه فينظر كم  
بين العقبين فان كان  
العشر فعليه عشر الدية  
أو الخمس فعليه خمس  
الدية وما كسر من سن  
أو قطع من شيء ارض  
معلوم فعلى حساب  
ما ذهب منه (وقال في الت

وصفت حكومة لا توقيت (قال المرئي) رحمه الله هنا أشبه بقوله كالأبول قول زيني العين (١٣٥) القائمة مائة دينار ذلك على

معنى الحكومة لاوتويت  
وقد قطع الشافعي رحمه  
الله بهذا المعنى فقال  
في كل عظم كسر سوى  
السن حكومة فإذا جرح  
مستقيما فيه حكومة  
بقدر الألم والشين وإن  
جرح عيبا بغير أو عرج  
أو غير ذلك زيد في  
حكومة بقدر شدة  
وضره وألمه لا يبلغ به دية  
العظم وقطع (قال) ولو  
جرحه فشان وجهه أو  
رأسه ينبت حتى فإن كان  
الشين أن تكثر من الجرح  
أخذ بالشين وإن كان  
الجرح أن تكثر من الشين  
أخذ بالجرح ولم يزد  
شين (قال) فإن كان  
الشين أن كثر من  
موضعة نقصت من  
الموضعة شيئا ما كان  
الشين لانتهاها وكانت  
موضعة معها شين لم  
أزد على موضعة فإذا  
إن الشين معها هو أقل  
من موضعة لم يجز أن  
يبلغ به موضعة وفي  
الجراح على قدر دياتهم  
والمرأة منهم ومراحها  
على النصف من دية  
الرجل فيما قل أو أكثر  
(قال الشافعي) رحمه  
الله للموتى الجراح في غيبه  
ولو حمله الرأس بقدر  
الشين الباقي بعد التثامه

أجعلت اسلام المرأه أمثل سيها قال نعم قلت أفنجد هذا إذا سلمت ثبتت على الحرية فإذا دت خيرا بالاسلام  
أجلت نعم قلت أفنجد هذا إذا سلمت رقت وقد كانت حرة قال نعم قلت أفنجد لها واحدة قال أياها الرق فلا  
ولكن في الفرج فقلت له فلا يستويان في قولك في الفرج قال وأين يختلفان قلت أياها إذا سلمت الحرية في  
دار الحرب فاستؤمنت وهو برزوجهما وحاضنة واحدة أو توليا قال أكره ذلك فإن فعل فلأبأس  
قلت وهي لا توطأ إلا والعصمة منقطع بينهما وبين زوجها قال نعم قلت وحضنة استبراء كالأول يمكن لها زوج  
قال ويزيد ما ذاك أر بدان قلت تعنى من زوج اعتمدت عندك حضنت أن أنزها العدة بأنها أمة وإن  
الزمنها بالحرية فخير قال ليست بعدة قلت أفين لك أن حالها في النساء إذا صارت سيادة بعد الحرية فيها  
يحمل به من فرجها سواء كانت ذات زوج أو غير ذات زوج قال إننا أن تشبه ما قلت فقلت له فالحرية تسلم  
قبل زوجها بدار الحرب قال فلهما على النكاح الأول حتى تحيض ثلاث حيض فان أسلم قبل أن تحيض ثلاث  
حيض كأنك على النكاح الأول قلت فلم خالف بينهما في الأصل والفرق قال ما وجدت من ذلك بهذا قلت له  
فارسول الله صلى الله عليه وسلم سئق الحر الزبيلى وأخرى في الحرائر يسين فيسقين والأخرى في الأماء  
لا يسين فكيف جاز أن تصير سنة إلى سنة وهما عند أهل العلم ستان مختلفتان باختلاف حالات النساء فهما  
وقلت له فالحرية تسلم قبل زوجها أو زوجها قبلها أهما أسلم قبل الآخر ثم أسلم الآخر قلت انقضاء عدة المرأة  
فالنكاح الأول ثابت فإن انقضت العدة قبل اسلام دار الحرب ما فقدت قطع العصمة بينهما وسواء في ذلك  
كان اسلام المرأة قبل الرجل أو قبل المرأة إذا افتقرت دارهما ولم يفتقر ولا تصنع الدار فيما يحرم من  
الزواج بالاسلام شيئا سواء خرج المسلم منها إلى دار الاسلام أو صارت داره دار الاسلام أو كان مقبلا أو الكفر لا  
تغير الدار من الحكم بينهما شيئا (قال الشافعي) رحمه الله قال فأن قال مادل على ذلك قبله أسلم أو سفيان في حرب  
عمر الظاهر وهي دار خرافة وخرافة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام فرجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة  
على غير الاسلام فأخذت بلحمتي وقالت اقولوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد  
كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الاسلام ومثله زوجهما مسلم في دار الاسلام وهي في دار الحرب ثم  
صارت مكة دار الاسلام وأبو سفيان بهما مسلم وهند كافرة ثم أسلمت قبل انقضاء العدة فاستقر على النكاح لأن  
عدتهما لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكمي من حرام أو اسلامه وأسلمت امرأه صفوان بن أمية وامرأة  
عكرمة بن أبي جهل عكة فصار دارهما دار الاسلام وظاهر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عكة وهو بر عكرمة  
إلى الين وهي دار حرب وصفوان يري الدين وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار اسلام وشهد  
حينئذ وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عندهما أنه بالنكاح الأول ورجع عكرمة وأسلم فاستقرت عندهما أنه بالنكاح  
الأول وذلك أن عدتهما لم تنقض فقلت له ما وصف لك من أمر أبي سفيان وحكمي من حرام أو زواجهما  
وأمر صفوان وعكرمة وأزواجهما أمر معروف عند أهل العلم بالمغازي فهل ترى ما أحصيت به من أن الدار  
لا تغير من الحكم شيئا إذا دلت السنة على خلاف ما قلت وقد حفظ أهل المغازي أن أمر آمن الانصار  
كانت عند رجل عكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فأسلم فاستقر على النكاح  
ونحن وأنت نقول إذا كان في دار حرب فأبهم ما أسلم قبل الآخر يحمل الجماع وكذلك لو كان في دار الاسلام  
وانما يتبع أحد ههما من الآخر في الوطء بالدين لانهما لو كانا مسلمين في دار حرب حل الوطء فقال أن من أحبابك  
من يفرق بين المرأة والرجل وأنا أقوم بحجته فقلت له القيام يقول ندين به أزمتك فان كنت تجرت عنه فليكن  
لا تقول على غيره قال فأن أقوم به فأخبرني أن الله عز وجل قال ولا تعسكوا بعصم الكوافر فقلت له أبعد وقل  
الله عز وجل ولا تعسكوا بعصم الكوافر أن يكون إذا أسلم زوجته كافرة كان الاسلام قطعا للعصمة بينهما  
حين يسلم لأن الناس لا يختلفون في أنه ليس له أن يبطأ على تلك الحال إذا كانت وثنية أو يكون قول الله عز

لا يبلغ بها الدين ان كان حرا ولا تخم ان كان عبدا ولا يه ليس في الجسد قدر معلوم سوى الجائفة قذرة النصراني واليهودي ثلث الدينه واحسن في ذلك

لعمرو وعثمان رضي الله عنهما

على قدر دينهم وأهمهم  
منهم وجراحها على  
النصف من دية الرجل  
فيأفل أو أكثر وأجته  
في ديات أهل الكفر  
فإن الله تعالى فرقه  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم بين المؤمنين  
والكافرين فجعل  
الكملة للمؤمنين  
وقدر عليهم المؤمنين  
صنائعهم يعبدون  
وتؤخذ أموالهم لا يفل  
منهم غير ذلك وصنائع  
ذلك لهم إلا يعطوا  
الجزية عن يدهم  
صاغرون فلا يجازان  
بمثل حال إلا أن يعطوا  
الجزية بأكالها خارج  
في بعض حالاته كقيا  
للمسلم في دم ولا دية  
ولا يبلغ دية كافر  
دية مؤمن إلا ما خلا  
فيه (قال الشافعي)  
رحم الله تعالى وبقول  
سعيد بن المسيب أقول  
جراح الحر من دية  
كجراح الحر من دية  
في كل قليل وكثير وقتية  
ما كانت وهزارع عن  
عمرو بن لحي رضي الله  
عنه (قال) ويحمل عنه العاقلة  
إذا قتل خطأ في ذمة  
منه ولو أذا قطع في  
ثمنه أضاعا

وحل ولا عسكوا بعضهم الكوافر اذا جاءت عليهم مدة يسلم فيها وقبلها قال ما بعد وهذا قال فالدتهل يجوز بان تكون هكذا اذا اخبرني كتاب الله عز وجل اؤسنة أو اجماع قال لا قلت وذلك أن رد حلالا لوال مسدتها ساعة وقال الآخر وما قال آخر سنة وقال آخر ما تسمة لم يكن ههنا لالة على الحق من ذلك الا خبر قال نعم قلت والرجل يسلم قبل امرائه (١) فقلت باهم ما شئت وليس قولك من حكيت قوله داخل في واحد من هذين القولين قال فهم يقولون اذا سلم قبلها وتقارب ما بين اسلامهما قلت اليس قد أسلم وما من ساعته لا يحل له اصابتهما أسلمت ففترت معي على السكاح الاول في قولهم قال لي قلت فلم تقطع بالاسلام بينهما وقطعت بعدة بعد الاسلام قال نعم ولكنه يقول كان بين اسلام أبي سفيان وهند شي يسير قلت أفتمتدته قال ولا لكنه شئ يسير قلت لو كان أكرمه انقطعت عنه ما تامة قال وما علة بذكر ذلك قلت فاسلام صفوان بعد اسلام امرأته بشهر أو أقل منه واسلام عكرمة بعد اسلام امرأته أيام فان قلنا اذ مضى الاكبر وهو نحو من شهر انقطعت العصمة بين الزوجين لا لانهم أحدا تركا أكرهتم ترك صفوان ايجوز ذلك قال لا قلت هم يقولون ان الزهري جعل حديث صفوان وعكرمة وقال في الحديث غيره هذا قلت فقال الزهري الا أن يقدم زوجها وهي في العدة فجعل العدة غاية انقطاع ما بين الزوجين اذا أسلمت المرأة فلا يكون هكذا اذا سلم الزوج والزهري لم يرو في حديث مالك أمر أبي سفيان وهو أشهر من أمر صفوان وعكرمة واخبر فيها واحد والآخر أن فهم والاجماع واحدا قال الله تبارك وتعالى فام تحضوه الله أعلم باعنائهم فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهم ولهم يحلون لهن فلم يفرق بين المرأة تسلم قبل زوجها ولا الرجل يسلم قبل امرأته قلت غرم الله عز وجل على الكفار نداء المؤمنين لم يرج واحدة منهن بحال ولم يختلف أهل العساف في ذلك ورحم على رجال المؤمنين نكاح الكوافر الا اثر الكتابين منهنم فرغم أن حلل الكوافر الا في رخص في بعضهن السليل اشهد من إحلال الكفار الذين لم يرض لهم في مسلمة بما وصفنا من قولهم اذا أسلمت المرأة لم ينسخ النكاح الا لانقضاء العدة وزوجها كافر واذا أسلم الزوج انفسخ نكاح المرأة قبل العدول أو كان يجوز أن يفرق بينهما غير خبر كان الذي شدوا فيه أو لى أن يرضوا فيه والذي رخصوا فيه أو لى أن تشددوا فيه والله الموفق

الخلاف فيما يوقى بالزنا، أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقتلنا ذانكح رجل امرأته حوت على ابنه وأبيه وحوت عليه أمها بما حكيت من قول الله عز وجل (قال فان زنى بأمرأة أبيه أو ابنته أو أم امرأته فقد عصى الله تعالى ولا تحرم عليها ما نهى الله تعالى عليه ولا على أبيه ولا على ابنه امرأته لو زنى واحدة منهما لان الله عز وجل انحصر بحرمة الحلال نزع الزنا لانه لو زنى بأمة أو بأحد منهن ما كان أثبت به الحرم التي لم تكن قبله وأوجبها الحقوق والحرام خلاف الحلال وقال بعض الناس اذا زنى الرجل بأمرأة حرمت عليه أمها وابنتها وزنى بأمرأة أبيه أو ابنته حرمت عليها امرأاتها وكذلك ان قبل واحدة منهما أو لمساها بشهوة فهو مثل الزنا وانما يخرج من الحلال فقال لم قلت ان الحرام لا يخرج ما يحرم الحلال فقلت له استدل لا بكتاب الله عز وجل والقياس على ما أجمع المسلمون عليه ما هو في معناه والمقول والأكثر من قول أهل دار السنة والمهجر وحرّم الله قال فأوجدني ما وصفت قلت قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال تعالى وحلائل آبائكم كقول أمهات نسائكم وروايتكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن أنقلست التزني انحصر من سمي بالنكاح أو النكاح والدخول قال بلى قلت أفيجوز أن يكون الله تبارك وتعالى يسميها بالحلال شيئاً فحرّمها بالحرام والحرام ضد الحلال فقال لي فافرق بينهما قلت فقد فرق الله تعالى بينهما قال فأين قلت وجدت الله عز وجل ينسب إلى النكاح وأمر به وجعله سبب النسب والصهر والألفة والسكن وأثبت له الحرم واخطى لبعض على بعض فالوارث والنسفة والمهر وحق الزوج بالطاعة وإباحة

(١) فقلت الخ كذا في النسخ ولأننا من من تحريف العبارة أو سقوط شيء منها والنسخ في هذا الموضع سقيمة فخر ركتبه مصححه



(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال إذا كنت تزعم أن كتمان البعير إذا قتل فلم لم يحكم في جرحه كجرح البعير وبعضه قلت قد يجتمع مع الحر البعير يقتل فيكون عنه مثل دية الحر فهو في الحر دية وفي البعير قيمة والقيمة دية (١٣٧) العبد وقسته بالحر دون البهيمة

بدليل من كتاب الله تعالى في قتل النفس الدية وتحرر برقة وحكمت وحكمنا في الرجل والمرأة والعبد بديات مختلفات وجعلنا في كل نفس منهم ذية ورقية وانما جعل الله في النفس الرقبة حيث جعل الدية وبدل البعير والمتاع قيمة لارقبته معها الجامع العبد الا حارفي أن فيه كفارة وفيه اذا قتل قتل وانما جرح جرح في قولنا وفي أن عليه حد الحرفي بعض الحدود ونصف حد الحرفي بعض الحدود وان عليه الفرائض من الصلاة والصوم والعهد وكن آدميا كالأحرار وكان بالأمميين أشبه فقسته عليهم دون البهائم والمتاع (قال المزني) وقال في كتاب البديات والجنائات لا تحمله العاقلة كالانتمر قيمة ما ينبت لمن مال (قال المزني) الاول بقوله أشبه لانه شبهه بالحرفي إن جرحه من شئ كجراح الحر من دية لم يختلف ذلك عندي من قوله (قال الشافعي) رحمه الله وكل جنابة عدا

ما كان محرما قبل النكاح قال نعم قلت ووجدت الله تعالى حرم الزنا فقال ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا فقال أحد جماعة أو أنيس أحد الجماعة بالآخر قلت فقد وجدت جماعة حلالا لاجتماعه ووجدت جماعة حراما رجبته صاحبه أفرأيتك قسته به فقال وما يشبهه فهل توحيه بأكثر من هذا قلت في أقل من هذا كفاية وسأذكر لك بعض ما يحضر في منه قال ما دل ذلك جعل الله تبارك وتعالى اسمه الصبر نعمة فقال فجعله نسيبا وصهر قال نعم قلت وجعلنا محرما لامرأته وأبنتها تسافر بها قال نعم قلت وجعل الزنا نعمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار إن لم يعرف قال نعم قلت أفجعل الحلال الذي هو نعمة قياسا على الحرام الذي هو نعمة أو الحرام قياسا عليه ثم تحطى القياس وتجعل الزنا لو زني بأمرأة محرما لما هو وأبنتها قال هذا ابن ما احتجبت به منه قلت فإن الله تبارك وتعالى قال في المطلقة الثالثة فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وجاءت السنة بأن يصيب الزوج الذي تنكح فكانت حلالا له قبل الثلاث وتحرمه عليه بعد الثلاث حتى تنكح ثم وجدت أنها تنكح زوجها لا تحل له حتى يصيبها الزوج ووجدنا المعنى الذي يجعلها الأصلية أفرأيت أن احتج بهذا على رجل يعني غيبا له عن معنى الكتاب فقال الذي يجعلها الزوج بعد التصريم هو الجامع لأنني قد وجدت أنها زوجة فطلقها الزوج أو عوت عنه فلا تحل لمن طلقها نالنا إذا لم يصيبها الزوج الآخر وتقول إن لمعها فاعلم معنى الزوج في هذا الجامع وجامع بجماع وأنت تقول جماع الزنا يحرم ما يحرم جماع الحلال فإن جامعها رجل يرتاحل له قال إذا لم يحطى قلت ولم ألبس لأن الله أحلها الزوج والسنة دلت على أصالة الزوج فلا تحل حتى يتجمع الأمران فتكون الأصالة من زوج قال نعم قلت فإن كان الله أنما حرم من الزنا أمهوا وأمهوا الأب بالنكاح فكيف جاز أن تحرمها الزنا وقلت له قال الله تعالى إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن وقال فإن طلقها فخل الرجال الطلاق وجعل على النساء العدد قال نعم قلت أفرأيت المرأة إذا أرادت تطلق زوجها الهاذل قال لا قلت فقد جعلت لها ذلك قال وأين قلت زعمت أنها إذا ردت زوجها قبلت أنه شهوة فحرمت على زوجها تبقيها إنه فجعلت اليها ما لم يجعل الله لها فجعلت حكمه لها وفي آي قوله فقال قد تزعم أنت أنهما إن ارتدت عن الإسلام حرمت على زوجها قلت وإن رجعت وهي في العدة فهو ما على النكاح أفترعهم أنت هذا التي تقبل ابن زوجها قال لا قلت فإن مضت العدة ثم رجعت إلى الإسلام كان زوجها أن ينكحها بعد أفترعهم فالتى تقبل ابن زوجها وأبنا زوجها أن ينكحها بعد بحال قال لا قلت فأنما أقول إذا ثبتت على الزدة حرمنا على المسلمين كلهم لأن الله حرم مثلها عليهم أفترعهم التي تقبل ابن زوجها على المسلمين كلهم قال لا قلت وأنا أقتل المرتدة وأجعل مالها فأقتل أنت التي تقبل ابن زوجها وتجعل مالها فأيا قال لا قلت فبأي شئ شبهتها قال أنها لمفارقتها قلت نعم في كل أمرها وقالت أفرأيت لوطي أمراة نالنا أن تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فإن زني بها ثم طلقها نالنا أن تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره قال لا قلت فامعك قد حرمت بالطلاق إذا طلق زوجة حلال ما لم تحرم بالزنا لوطي مع الزنا قال لا يشبهان قلت أجل وتبينك أحداهما بالآخر الذي أنكرنا عليك قال أفكروني شئ يحرمه الحلال لا يحرمه الحرام قلت نعم قال ما هو قلت ما وصفناه وغيره أفرأيت الرجل إذا نكح امرأة أمحل له أن ينكح أختها أو عمتها عليا قال لا قلت فإذا نكح أم بها أمحل له أن ينكح عليا خاصة قال لا قلت أفرأيت لو زني بأمرأة أنه أن ينكح أختها أو عمتها من ساعته أو زني بأربع في ساعة يكون له أن ينكح أمها أو عمتها قال نعم ليس بمعته الحرام

(١٨ - الام خامس) لاقصاص فيها فالأرض في مال الجنائي وقيل جنابة الصبي والمعتمود عمدا وخطأ يحملها العاقلة وقيل لا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين فلو قضينا بها في ثلاث سنين خالفنا دية المعتمد

لأنهم حالة فلم يرض على العاقلة بديعة عبد بحال (قال الزني) هذا هو المشهور من قوله (قال الشافعي) ولو صاح رجل فسقط عن  
حائط لم أر عليه شيئاً ولو كان صبياً (١٨٨) أو عتوهما فسقط من صيحته ضمن ولو طلب رجل لاسف فأتى بنفسه عن ظهر بيت

خات لم يضمن ولان كان  
اعبى فوقع في حفرة  
ضمنت عاقلة الطالب  
ودته لانه اضطره الى  
ذلك ولوعرضه في طلبه  
سبع فاكلم به بضمن لان  
لم يأت غير (قال) ويقال  
لسد ام اولاد اذا خت  
افدها بالاعل من قيتها  
او جنايتها شرهكذا  
كلما خت (قال المرنى)  
هذا اولي بقوله من  
أحد قوليه وهوان السد  
ذاغرم قيتها خت شره  
المجنى عليه الثاني المجنى  
عليه الاول (قال المرنى)  
فهذا اعتدى ليس بشئ لان  
المجنى عليه الاول قدمات  
الارث بالخانية فكيف  
يجب امة غيره و يكون  
بعض القرع عليه  
(التقاء الفارسيين  
والسقيتين)  
قال الشافعي واذا ما ظلم  
الرا كان على اى دابة  
كانتا تمامه افعلى عاقلة  
كل واحد منهما نصف  
دابة صاحبه لانه ما من  
صدمته ونصفه صاحبه  
كل واحد نصفه ورجع  
صاحبه قات وان مات  
الدابان ففي مال كل  
واحد منهما نصف قيمة  
دابة صاحبه وكذلك لوزره  
بالتخسيع معافرجع  
أخبر عنهم فقتل أحدهم

صانعها الحلال . وثله قال الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله الها آخ ولا يقولون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يرون . ومن يفعل ذلك يلق آثاما يصطفه العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ثم حذر الزاني التبع على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وفي فعله اعظم حدا حده الزم ذلك ان القتل بغير وجه اخف منه وهتك بالزنا حرمة الدم فجعل حدا ان يقتل بعد تخريمه ولم يجعل فيه شأنا من الاحكام التي انبتا بالخلال فلم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احدا من اهل دين الله بالزنا سوا لامرنا او لامرنا اخرا انبتا بالنكاح وقالوا في الرجل اذا نكح المرأة فدخل بها كان محرما لا يبتدأ بدخل عليها ويخونها وباسفر وكذلك امهاوا مهاتها وكذلك يكون بنوهم وغيرهم محرما لها وباسفر وبهاويخون وليس يكون من زنى باسراء محرما لها ولا يبتدأ لابنوه محرما لها بل جدد بالنكاح وحكموا به ونموا على الزنا وحكموا بخلاف حكم الحلال واغارهم الله امر المرأة بالابواب والنجاسة انبتا الله عز وجل لكل على كل واغتاشت الحرمة بطاعة الله فاما معصية الله بالزنا فلم يثبت بها حرمة بل هي كسائر ما يحرم من الزانية والزاني فقال ما يدفع ما وصفت فقلت فكيف امرتي ان اجتمع بين الزنا والحلال وقد قرر الله تعالى في شره ثم المسلمون بين احكامهما قال فهل فيه حجة مع مخالفت بعض هذا عندنا وعندك يقوم بالحجة وان كانت فيه حجة سوى هذا قال وما هي قلت ارايت المرأة ان يتكها ولا يراها حتى توت او يطلعا انها تحرم عليه امهاوا مهاتها وان بعدن والنكاح كلام قال نعم قلت ويكون الباقدة محرما لامها وباسفر ويخونها قال نعم قلت ارايت المرأة واعدها ازجل بالزنا خذها لمالح ولا ينال منها سوا تحرم عليه امها بالكلام بالزنا ولا اعدا به واليمين لتفني له به قال لا ولا تحرم بالزنا والممس والقتلة بالشهوة قلت ارايت المرأة اذا نكحها رجل ولم يدخل بها وبقع عليها وقذفها او نفي ولها او يحد لها وبلاعن أو ألقى منها أيلزها ابلاعا وظاهرا يلزمه طهارا ومات أثرها وماتت ايتها قال نعم قلت فان طلقها قبل أن يدخل بها وقع عليها طلاقه قال نعم قلت ارايت ان زنى بها ثم طلبها ائلا نأ تحرم عليه يحرم الله عز وجل النكوة بعد ثلاث او قذفها ايلاعها أو ألقى منها وظاهرها ومات أثرها وماتت ايتها قال لا قلت ولم ائلهما البسطة بزوجة وانما انبت الله عز وجل هذا بين الزوجين قال نعم قلت له ولونكح امرأ حرمت عليه امهاوا مهاتها وان لم يدخل بها بالبت قال نعم قلت له ولونكح الامر لم يدخل بها حتى توت او ينفقها حلت له البنت قال نعم فقلت قد وجدت العقدة تثبت عليها امورها ولو ماتت ورزها لانها زوجه وتثبت ببنك وبنيها ما ثبت بين الزوجين من الظهار والابلا واللعان فلما افترقتما قبل الدخول حرمت عليك امهاوا لم تحرم عليك بنتها فلم تفرقت بينهما وحرمت مرة بالعقدة والجماع واخرى بالعقدتين والجماع قال ما أحل الله تعالى في البيعة وان لم يدخل بالام وذكر الامام فيهمه قربة بينهما فالت فلم لتجعل الام قساعا في البيعة وقد اختلفا في واحد قال ما أهم الله الام مهمنا هاهنا مناها بغير الدخول وضعت الشرط في البيعة وهو الموضع الذي وضعه الله تعالى فيه ولم يكن اجتماعا في كل من واحدة منهما من جهة حكمها كالأزواج ان كل واحد منهما لم يقر صحتها بعد الدخول فوجب على أن اجتمع بينهما في غيره اذا لم يدل على اجتماعهما خبر لازم قلت له فالخلال أشد من البيعة للحرام أم لا لا لا قلت له ان الخلال أشد فراقا قلت فلم تفرق بين الام والابنة وقد اجتماعت في خصال وافترقت في واحدة ووجعت بين الزنا والحلال وهو فارق له عندك في اكراهه وعندنا في كل أمره فقال فان صاحبنا قال يوجد كالحرام يحرم الحلال قلت له في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء قال ولكن في غيره من الصلوات والمأكول

فرفع حصته من جنابته ونعم عاقلة الباقي باق ديتة (قال) واذا كان أحدهما واقفا فصدمه الآخر فانا فالصامده ردية والمشروب صاحب على عاقلة الصادم (قال) واذا اصطدمت السفينتان وتكسرتا وأحدهما هاشان من فها فالا لبحر زفها الواحد من قولن

أحدهما أن ضمن القائم بهما في تلك الحال نصف كل ما أصابت سفينته لغيره ولا شيء بحال إلا أن يتقرر على نصر فيها بنفسه وعن  
بطيحه فاما إذا غلبته فلا يضمن في قول من قال بهذا القول والقول (١٣٩) قول الذي يصرفها أهلها غلبت بربح أو

موج وإذا ضمن غير  
النفس في ماله ضمنت  
النفس عاقبته الآن  
يكون عدا فكون ذلك  
في عتقه (قال المزني)  
رحمه الله وقد قال في  
كتاب الاجارات لا ضمان  
الا ان يمكن صرفها (قال  
الشافعي) واذا ضمنت  
سفينته من غير ان يعبد  
بها الصدم لم يضمن شيئا  
مما في سفينة بحال لان  
الذين دخلوا غير متعدي  
عليهم ولا على أموالهم  
واذا عرض لهم ما يخافون  
به التلف عليها وعلى من  
فيها فالتى أحدهم ببعض  
ما عليها رجاء ان تخف  
فتسلم فان كان ماله فلا  
شي على غيره وكذلك  
لو قالوا له اتق متاعك  
فان كان لغيره ضمن ولو  
قال لصاحبه ألقه على  
أن أمته أنا ورب كان  
السفينة ضمنه دونهم  
الا ان يتطوعوا (قال  
المزني) هذا عندى  
غلط غير مشكل  
وقياس معاد ان يكون  
عليه بحصة فلا يضمن  
ماله يضمن ولا يضمن  
أصحابه ما اراد ان يضمن

والمشروب والنساء قياس عليه قلته أقصير لغيره أن يجعل الصلاة قياسا على النساء والمأكل والمشروب  
قال اما في كل شيء فلا يقلته الفرق لا يصلح الاختيار وقياس على خبر لازم قلت فان قال قائل فانما انيس  
الصلاة بالنساء والنساء بالمأكل والمشروب حيث تفرق وافرقت بينهما حيث تقيس فالجفة عليه قال ليس  
له ان يفرق الاختيار لازم قلت ولا لك قال أحل قلته وصاحبه قد أخطأ القياس ان قاس شرعة بغيرها  
وأخطأ لو جازله في ذلك القياس قال وأين أخطأ قلت صنف قاسه قال قال الصلاة حلال والكلام فيها حرام  
فاذا تكلم فيها فندبت صلاته فقد أفسد الحلال بالحرام قلته لم زعمت أن الصلاة فاسدة ولو تكلم فيها  
الصلاة لا تكون فاسدة ولكن القاسد فعله لاهي ولكني قلت لا تجزئ عند الصلاة ما تأت بها كما  
أمرت فلوزعت أمها فاسدة كانت على غير معنى ما قد بدت به النكاح قال وكيف قلت أنا أقوله عد  
لصلائك الآن فأت بها كما أمرت ولا أزعدهم أن حراما عليه أن يعود لها ولا أن كلامه فيها يعتصم من  
العودة لها ولا يفسد عليه صلاته قبلها ولا بعدها ولا يفسد ما أفسدها بها على غيره ولا نفسه قال وأنا  
أقول ذلك قلت وأنت تزعم أنه اذا قبل امرأة حرمت عليه أمها وابتها أبدا قال أجل قلت ويجعل له  
هي قال نعم قلت يحرم على أبيه وابنه قال نعم قلت وهكذا قلت في الصلاة قال لا قلت أقرهاه ابنتها  
قال أما الآن فلا وقد قال صاحبنا الماء حلال والخمر حرام فإذا صب الماء في الخمر حرم الماء والخمر فقلت  
له أريت اذا صببت الماء في الخمر ما يكون الماء الحلال مستهلكا في الحرام قال بلى قلت أفقد المرأة التي قبلها  
للسهوة وابتها بالخمر والماء قال ويريد ما قلت أعجب المرأة محرمة على كل أحد كما تجدد الخمر محرمة على  
كل أحد قال لا قلت وأتجد المرأة وابتها تختلطان اختلاط الماء والخمر حتى لا تعرف وأحدهم منهما من  
صاحبها كما لا يعرف الخمر من الماء قال لا قلت أفقد القليل من الخمر اذا صب في كثير الماء نجس الماء قال  
لا قلت أفقد قليل الزنا والقبلة الشهوة لا تخرم ويحرم كثيرها قال لا ولا يشبه أمر النساء والخمر والماء فقلت  
فكيف قاسه بالمرأة ولو قاسه كان ينبغي أن يحرم المرأة التي قبلها وزنى بها وابتها كحرم الخمر والماء قال ما يفعل  
ذلك وما هذا ان يقاس قلت فكيف قبلت هذا منه قال ما وجدنا أحدنا حفظ بين هذا لنا كايسته ولو كلم صاحبنا  
بهذا الطننت أنه لا يقيم على قوته ولكنه (٣) عمل وضعف من كلمة قلت أفصبر لأحدنا بقول في رجل بعض  
الله امرأه فزنى بها فلا يحرم الزنا عليه أن ينكحها وهي التي عصي الله فيها اذا آتاها بالوجه الذي أحله الله  
ويحرم عليه ابتها وهو لم يعص الله في ابتها فهل رأيت قطع عورة أي من عورة هذا القول قال فالشعبي قال  
قولنا قلت فلو لم يكن في قولنا كتاب ولا سنة ولا ما وجدنا من القياس والمعقول كان قول الشعبي  
عندك حجة قال لا وقد روى عن عمران بن الحصين قلت من وجه لا يثبت قال نقل وروى عن ابن عباس قولنا  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع عن قولهم وقال الحق عندك والعدل في قولكم ولم يصنع أصحابنا  
شأننا ولا عينا عما وصفت وأقام كثرهم على خلاف قولنا والجمعة عليهم عما وصفت (قال) فقال في جابح في  
هذا قولنا قلنا حرام الشيء وجه استدلالنا على أنه لا يحرم بالذي يخالفه كاذن أحل شيء وجه يحمل بالذي يخالفه  
والحلال ضد الحرام والنكاح حلال والزنا ضد النكاح ألا ترى أنه يحمل لك الفرج والنكاح لا يحمل لك الزنا  
الذي يخالفه فقال لي منهم قائل فانوا يناعت وهب من منه قال مكتوب في التوراة ملعون من نظر إلى فرج  
امرأه أو ابتها (قال) قلته ولا يدفع هذا وأصغر ذنبا من الزنا في المرأة وابتها والمرأة بلائمة ملعون قد لعنت  
الواصلة والموصولة والخنثى (قال الربيع) الخنثى النباش والخنثية فاننا أعظم من هذا كله ولعله ان يكون

ايه (قال الشافعي) ولو خرق السفينة فغرق أهلها ضمن ما فيها ضمن ديانت ربكها عاقبته (٤) وسواء من خرق ذلك منها

(٣) قوله عقل الخ كذا في التسخ وفي الكلام تحريف (٤) قوله وسواء الخ في العبارة نقص بعلم من الام فانظر هاهو حرر كتبه مجيحه

باب من الواقعة التي تعرف قال الشافعي لم أعلم بخالفان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة واختلاف بين أحد علمه في أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٤٠) قضى بها في ثلاث سنين ولا يخالفان أن العاقلة العصبية وهم القاربة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الخطاب رضي الله عنه على علي بن أبي طالب بأن يعقل عن موالى صفة بنت عبد المطلب وقضى الزبير ببراءتهم لأنه أبها قال الشافعي رحمه الله

ومعرفة العاقلة أن ينظر إلى أخوته لا يهملهم ما يحمل العاقلة فإن لم يحتملوا ودعت إلى بني جده فإن لم يحتملوا دفعته إلى بني جده ثم هكذا لا يدفع إلى أبي أختي يجر من هو أقرب منهم ومن في الديوان ومن ليس فيه منهم سوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولادوان في حياته ولا في حياة أبي بكر ولا صدر من ولاية عمر رضي الله عنه ولا أعلم بخالفان الصبي والمرأة لا يحملان منها شيئاً وإن كانا موسرين وكذلك المعتوه عندى ويؤدى العاقلة الدية في ثلاث سنين من حين يموت القاتل ولا يقوم بجسم من الدية إلا بعد الحول فإن أعسر

أو مفل حتى يجده الأبل بطلت القيمة وكانت عليه الأبل ولا يحملها فقير وإن قضى بها فأيسر الفقير قبل أن يحمل غيره نجس منها أو افتقر غنى فأنما أنظر إلى الموسر يوم يحمل نجس منها ومن غرم في نجس ثم أعسر في النجس الآخر لولا أن مات بعد حلول النجس

موسرا أخذ من ماله ما وجب عليه ولم أعلم مخالفا في أن لا يحمل أحدهم منهم الأقل ولا يرى على مذهبهم أن يحمل من كرماله نصف دينار ومن كان دينه ربع دينار لا يراد على هذا ولا ينقص منه وعلى قدر ذلك من الأبل حتى (١٤١) يشترك في التفرق البعير ويحمل كل

ما كثر وقتل من قتل  
أوجرح من جرح وعبد  
لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يحملها الأكثر  
دلى على يحملها الأيسر  
فإن كان الأرض ثلث  
الدية أدنه في مضي سنة  
من يوم جرح المجرور  
فإن كان أكثر من الثلث  
فازياده في مضي السنة  
الثانية فإن زاد على  
الثانية في مضي السنة  
الثالثة وهذا معنى  
السنة ولا تحمل العاقلة  
ما جنى الرجل على نفسه  
(باب عقل المولى)  
قال الشافعي رحمه الله  
تعالى ولا يعقل المولى  
المعتق عن رجل  
من المولى المعتقين وله  
قربة تحمل العقل فإن  
عجز عن عز بعض حمل  
المولى المعتقون الباقي  
وان عجزوا عن بعض ولهم  
عواقل عقلته عواقلهم  
فان عجزوا ولا عواقل  
لهم عقل ما بقي جاعة  
المسكين (قال) ولا  
أجل المولى من أسفل  
عقلا حتى لا أجندبا  
ولا مولى من أعلى ثم  
يحملونه لأنهم ورثته  
ولكن يعقلون عنه كما  
يعقل عنهم

غيره غير محرم لماسكت عنه وإذا أحل حرأرهم دل ذلك على إحلال أمائهم ودل ذلك على أنه غني بالآيتين  
المشركين غيرهم من أهل الأوثان فقلت أرى أن عارض بمن جعلت التي قلت فقال وجدت في  
أهل الكتاب حكما مخالفا لحكم أهل الأوثان فوجدت الله عز وجل أباح نكاح حرأر أهل الكتاب وأما تنافس  
أماؤهم بحرأرهم فكذلك أنا أقيس رجالهم بنساءهم فاجعل لرجالهم أن ينكحوا المسلمات إذا كانوا خارجين من  
الدين قال ليس ذلك له ولا لأشخاص في حرأر نساءهم ليس إلا لأشخاص في أن ينكحوا رجالهم المسلمات قلت فإن  
قال لك ولكنه في مثل معناه قياسا عليه قال ولا يكون عليه قياسا وإنما قصد بالتعليل عين من جلة محرمة قلت  
فهذا ملحة عليك لأن أماءهم غير حرأرهم كرجالهم غير نساءهم وإنما حرأرهم مستثنون من جلة محرمة قال  
قد اجتمع الناس على أن لا يحمل رجل منهم أن ينكح مسلمة قلت فاجاعهم على ذلك فجعلت عليهم أنما حرأروا  
ذلك بكتاب الله عز وجل فرفضوا في الحرأر بكتاب الله قال قد اختلفوا في الأماء من أهل الكتاب قلت فإذا  
اختلفوا فالجدة عندنا وعندك لمن وافق قوله معنى كتاب الله عز وجل ومن حرأروا فرفضوا معنى كتاب الله  
لأنهم من جلة المشركين وأما أن يكونوا من الحرأر المحصونات بالتعليل (قال) وقد لا يحمل نكاح أمة  
مسلمة إلا بأن لا يجسدنا كجها ما ولا محرمة ولا تحمل وإن لم يجسد طولاً لمحرمة حتى يخاف العنت فيجتمع فيه العيبان  
الذين لهما أبع له نكاح الأمة وخالفنا فقال يحمل نكاح الأمة بكل حال كما يحمل نكاح الحرمة فقال لماذا لم تحمله  
فيه فقلت كتاب الله الحجة وبالدليل على أن لا يحمل نكاح أماء أهل الكتاب مع ما وصفنا من الدلالة عليه  
فقلت له قد حرم الله الميتة فقال حرمت عليكم الميتة والدم واستثنى إحلاله للمضطر أفيجوز لأحد أن يقول لما  
حلت الميتة بحال واحد موصوف وهو المضطر رحلت لمن ليس في صفته قال لا قلت وقد أمر الله تبارك وتعالى  
بالتطهر وأرخص في السفر والمرضى أن يقوم الصعد مقام المائلين يعوزهم الماء في السفر ولهم يرض بثلث  
الخذور في السفر والحضر بغير أعواز أفيجوز لأحد أن يقول أجيزه التيمم في السفر على غير أعواز كما يجوز  
للمريض قال لا يجوز أبدا إلا لعوز مسافر وإذا أحل شيء بشرط لم يحمل إلا بشرط الذي أحله الله تعالى به  
واحدا كان أو اثنين قلت وكذلك حين أوجب عتق رقبة في الظهار ثم قال فن لم يجز فصام شهرين متتابعين  
لم يكن له أن يصوم وهو بعد عتق رقبة قال نعم فقلت لقد أصبت فإن كانت لك بهذا الجمعة على أحد لولا الفل  
فكذلك هي عليك في إحلال نكاح أماء أهل الكتاب وإنما أذن الله تعالى في حرأرهم ونكاح أماء  
المؤمنين بكل حال وإنما أذن الله فيمن لم يمجسد طولاً ولن يخاف العنت وما يلزمه في هذا أكثر مما وصفنا  
وفيما وصفت كفاية إن شاء الله تعالى قال فن أصابك من قال يجوز نكاح الأماء المسلمات بكل حال قلت  
فالجدة على من أجاز نكاح أماء المؤمنين بغير ضرورة أجمعة عليك والقرآن يدل على أن لا يجوز نكاحهم  
الإعني الضرورة إلا أن لا يجسدنا كجها ما ولا محرمة حتى يخاف العنت فن وافق قوله كتاب الله عز وجل كان  
معها الحق

(باب التعريض في خطبة النكاح) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل  
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم الآية (قال الشافعي) أخبرنا ما قال عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة  
النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عذتها من فاق زوجها أن تل على كبر عتواني فيلأرغب فإن الله لسائق  
بذلك خبرنا وروى نحوه هذا من القول (قال الشافعي) كتاب الله يدل على أن التعريض في العدة جائز

(باب أن تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا جنى رجل جنابة بمكة وعاقلته بالشام فإن لم يكن خبره بصرى يلزمه خلاف القيام  
فأقيس أن ينكحها كما مكته إلى حكم الشام بأخذ عاقلته بالعقل وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا يتنظر

بالعقل غائب وان احتيل بعضهم العقل وهم حضور فقد قيل بأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل (قال) وأحب الى أن يقضى عليهم حتى يستوفيه (١٤٢)

(باب عقل الحلفاء) قال الشافعي ولا يعقل الحليف إلا أن يكون مضي بذلك خبر ولا العديد ولا يعقل عنه ولا يرت ولا يورث إنما يعقل بالنسب أو الولاء الذي كالنسب وميراث الحليف والعقل عنه منسوخ وإنما يثبت من الحلف أن تكون الدعوة واليديد واحدة لا غير ذلك

(١٤٢)

(باب عقل من لا يعرف نسبه وعقل أهل القصة) قال الشافعي إذا كان الحاني نوياً فلا يعقل على أحد من التوبة حتى يكونوا يثبتون انسابهم أنساب أهل الاسلام وكذلك كل رجل من قبيلة أجمعه أو ألقط أو غيره فإن لم يكن له ولا يعلم فعلى المسلمين ما بينه وبينهم من ولاية الدين وانهم يأخذون ماله إذا مات ومن أنسب الى نسب فهو منه الآن تثبت بينه بخلاف ذلك ولا يدفع نسب السماع وإذا حكمنا على أهل العهد ألزمتنا عقولهم الذين تجسروا أحكامنا

لما وقع عليه اسم التعريض الاماني الله عز وجل عنه من السر وقد ذكر القاسم بعضهم والتعريض كثير واسع جائز كله وهو خلاف التصريح وهو ما يعرض به الرجل للمرأة عما يدلها على أنه أراد به خطبتها بغير تصريح والمراد في نهى الله عنه والله أعلم بجميع أمرين أنه تصريح والتصريح بخلاف التعريض وتصريح بجماع وهذا كاف في التصريح فان قال قائل ما دل على أن السراجم قبل القرآن كالدليل عليه إذا باح التعريض والتعريض عند أهل العلم جائز سرا وعلاية فإذا كان هذا فلا يجوز أن يتوهم أن السراجم التعريض ولا بد من معنى غيره وذلك المعنى الجماع وقال امرؤ القيس  
 ألا زعمت بسباسة القوم أني \* كبرت وأن لا يحسن السراجم  
 كذبت لقد أصبى على المرعسة \* وأمنع عرس أن يرت بها الخالي  
 وقال جرير بن امرأته  
 كانت إذا هجر الخليل فراشها \* خزن الحديث وعفت الأسرار  
 (قال الشافعي) فإذا علم أن حديثها تخزن خزن الحديث أن لا يسأله سرا ولا علانية فإذا وصفها فلا معنى للعفاف غير الأسرار والأسرار الجماع  
 (باب ما في الصدائق) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى أو اتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال عز وجل فأنكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن وقال أن يتنقوا بأموالكم مخلصين غير مسالحين فما استمتعته به منهن فآتوهن أجورهن وقال ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما يتفقن وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن الآية وقال الرجال قوامون على النساء ما فضل الله بهن بعض على بعض وما أنفقوا من أموالهم وقال وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله فأمر الله الأزواج أن يؤتا النساء أجورهن وصدقاتهن والأجر هو الصداق والصداق هو الأجر والمهر وهي كلمة عربية تسمى بعدة أسماء فيجمل هذا أن يكون ما موراً بالصداق من فرضه دون من لم يفرضه دخل أو لم يدخل له حتى أنزله نفسه ولا يكون له حبس شيء منه إلا بالمعنى الذي جعله الله له وهو أن يطلق قبل الدخول قال الله عز وجل وان طلقتهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يسده عقدة النكاح ويحتمل أن يكون يجب بالعقدة وأن لم يمس مهرها ولم يدخل ويحتمل أن يكون المهر لا يلزم إلا أن يلزمه المرء نفسه أو يدخل بالمرأة وأن لم يمس لها مهرها فلما احتل المعاني الثلاث كان أو لا هان يقال به ما كانت عليه الدلالة من كتاب الله أوسنة وأجماع فاستدل لنا بقول الله عز وجل لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن أن أنقضن عقدتهن على أن عقدة النكاح تصح بغير فريضة صدق وذلك أن الطلاق لا يقع إلا على من تصح عقدة نكاحه وإذا جاز أن يعقد النكاح بغير مهر فيثبت بهذا دليل على الخلاف بين النكاح والبيوع البيوع لا تنقذ الابتن معلوم والنكاح ينقذ بغير مهر وإذا جاز أن ينقذ بغير مهر فيثبت استدلنا على أن العقدة تصح بالكلية وأن الصداق لا يفسد عقدة النكاح أبداً وإذا كان هكذا فلو عقد النكاح بمهر مجهول أو حرام ثبت العقدة بالكلية وكان للمرأة مهر مثلها إذا أصبت على أنه لاصدق على من طلق إذا لم يمس مهرها ولم يدخل وذلك أنه يجب بالعقدة والميسر وأن لم يمس مهرها لا يوثق بقول الله عز وجل وأما أمومة أن وهبت نفسها للنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين يريد الله تعالى أعلم بالنكاح والميسر بغير مهر على أنه ليس لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستنكح فيس

الا

عليهم فإن كانوا أهل حرب لا يجزى حكمنا عليهم أن لا ينال الحاني ذلك ولا يقضى على أهل دينه إذا لم يكونوا عصبه لاتهم لآرثونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بينهم وانهم لا يأخذون ماله على الميراث إنما يأخذونه فياً

باب وضع الحجر حيث لا يجوز وضعه ومبيل الحائط)) قال الشافعي ولو وضع حجرا في أرض لا يملكها أو خر حديد فتعقل رجل بالحجر فوقع على الحديدة فثبت فعلى واضع الحجر لانه كالذافع ولو حفر في صحراء أو طريق واسع (١٤٣) يحمّل ثباته انسان أو مال

حائط من داره فوقع على انسان فثبت فلا شيء فيه وإن أشهد عليه لانه وضعه في ملكه والمال حارب من غير فعله وقصد أساءته تركه وما وضعه في ملكه فثبت به انسان فلا شيء عليه (قال المزني) وإن تقدم إليه الولي فيه أو غيره فلم يهزمه حتى وقع على انسان فقتله فلا شيء عليه عندي في قياس قول الشافعي

باب بديع الجنين))

قال الشافعي في الجنين المبرأ به أو أباحدهما غروره أو لم يكن به حنثنا أن يفارق المغصه والعلاقة حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي أصم أو بكم أو عرج أو أعمى أو ما أشبه ذلك فإذا ألقته ميتا سواء كان ذكر أو أنثى (قال المزني) هذا يدل على أن أمته إذا ألفت منه سه دمان لا تكون به أم ولأنه لم يجعله ههنا ولأنه قد جعله في غير هذا المكان ولأنه هذا عندي أولى من ذلك (قال الشافعي) وكذلك إن ألقته من الضرب بعد موتها ففمه غرة عبد أو أمه تورث كالخروج حييا فلات لأنه اجتنى عليه دون أمه

الزئمه معهم دالة الآي قبله ودل قول الله تبارك وتعالى وآتيت أحداهن قطرا على أن لا وقت في الصداق كثر وأقل تركه النبي عن القططار وهو كبروتر كحد القليل ودلت عليه السنة والقياس على الإجماع فنقول أقل ما يجوز في المهر أقل ما يتول الناس مما لو استهلكه رجل لرجل كانت له قيمة وما يتابعه الناس بينهم فإن قال قائل وما دل على ذلك قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا العلائق قيل وما العلائق يا رسول الله قال ما تراعى عليه الأهلون ولا يقع اسم على الأعلى ما يتول وإن قيل ولا يقع اسم مال الأعلى ماله قيمة يباع بها وتكون إذا استهلكها مستهلك أذى قيمتها وإن قلت وما لا يطرحة الناس من أموالهم مثل القماش وما أشبه ذلك الذي لا يطرحوه (قال الشافعي) والقصد في المهر أحب البنا وأستحب أن لا يزبدق المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وماله وذلك بحسب ما تدرهم طلب البر كد في كل أمر فعليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونش قالت أندري ما للنش قلت لا قالت نصف أوقية فذلك بحسب ما تدرهم فذلك صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت فيما طو بلا فقام رجل من الانصار فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء فقدها يا به فقال ما عندى لا أزال في هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن أعطينها يا به جلست لا أزال قال قال لئس شأ قال ما أحسب أن فقال النبي صلى الله عليه وسلم النبس ولو خاتمنا من جديد (قال الشافعي) فالخاتم من الحديد لا يسوى درهمه ولا قريناهه ولكن له عن قدر ما يتبايع به الناس على ما وصفنا في الذي قبل هذا (قال الشافعي) أخبرنا نسيان عن حميد عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة

باب الخلاف في الصداق)) قال الشافعي رحمه الله تعالى وما ذكره الله عز وجل الصداق غير موقت واختلف الصداق في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فارتفع وانخفض وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ما وصفنا من خاتم الحديد وقال ما تراعى به الأهلون ورأى المسلمين قالوا في التي لا يفرض لها إذا أصبت لها مهر مثلها استدلتنا على أن الصداق ثمن من الثمن ما تراعى به من يحب به ومن يحب عليه من ماله من قل أو كثر فعلمنا أن كل ما كانت له قيمة قلت أو كبرت فتراضى به الزوجان كلن صداقا والمال لبعض الناس في هذا فقال لا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم وسألنا عن مجتبا عاقلنا فذكرنا له ما قلنا من هذا القول فيما كتبنا وقلنا بأي شيء خالفنا فقال ولد قلت قد حدثت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثانيا وأقل من عشرة دراهم وذلك ما قطع فيه اليد قلت قد حدثت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثانيا وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة وحديثك عن حدثت عنه لو كان ثابتا لم يكن فيه حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وليس ثابت قال فيقع أن نبيع فربا بئتي نأفه قلنا رأيت رجلا لو اشترى جارية بدرهم أحبل له فرجها قال نعم قلت له رأيت بشر يفاينكم امرأته نسيه ميتة الحال بدرهم أدبرهم أكثر لها على قدرها وقدره أو عشرة دراهم لأمر أشير بفة جميلة فاضلة من رجل دف صغير القدر قال

وعليه عتق رقبة ولا شيء لها في الم ولن وجبته الفرد أن لا يقبلها دون سبع سنين أو ثمان سنين لانه لا تستغنى بنفسها دون هذين السنين ولا يفارق بينها وبين أمهات البيع إلا في هذين السنين فأعلى وليس عليه أن يقبلها ما عجيبة ولا خصا ما لا نأفص عن الغرة وإن زادتها

بالحصاة وقم اذا كان الجنين حراما نصف عشر دية مسلم وان كان نصرانيا او مجوسا ف نصف عشر دية نصراني او مجوسي وان كانت امه  
تسوية واو نصرانيا وامه (١٤٤) نصرانية او مجوسا فدية الجنين في اكثر اوبه نصف عشر دية نصراني ولو جنى

بل عشرة لوله لقدره اقل قلت فلم يجبر لهما التام في قدرها وان توفرت لهما مهر فرضته اقل ولو  
فرضت لاخرى لم تجاوز بها عشرة دراهم لان ذلك كثير لها ولا يجاوز به مهر مثلها قال رصبت قلت فلولا كان  
اقل من مهر مثلها ما مرة اجزته لهما وعليها قال نعم قلت اليس لهما رصبت به قال بلى قلت قدر رصبت  
الدينية بدرهم وهولها بقدرها كثر فزديها عليه تسعة دراهم قلت ارايت لو قال لك قائل لو ان امرأتك كان  
مهر مثلها الف افرضت بائنة الحق بها مهر مثلها ولو ان امرأتك كان مهر مثلها الف افرضت بقدره اقل  
رددتها الى الف حتى يكون الصداق موقعا على الف قدر مهر مثلها قال ليس ذلك قلت وتعهدها ههنا  
كالسبع تجوز فيه الثمن لان النكاح رضى بالزيادة والمنكحة رصبت بالنقصان واجزت على كل ماضى به  
قال نعم قلت فكذلك لو نكحت بغير مهر فاصحابها جعلت لهما مهر مثلها عشرة كان او ألفا قال نعم قلت  
فاجعلت تشبه المهر بالبيع في كل شئ يبلغ عشرة دراهم وتجيز فيه ما راضيا عليه ثم ردته الى مهر مثلها ان لم يكن  
صداق وتفرق بينه وبين البيوع في اقل من عشرة دراهم فتقول اذ رصبت باقل من عشرة دراهم رددتها حتى  
أبلغ بها عشرة والبيع عندك اذ رضى فيه باقل من درهم اجزته قلت ارايت لو قال لك قائل لا اراك قلت  
من الصداق على شئ يعتد فيه قوله فارجع بك في الصداق الى ان الله عز وجل قال وان اردتم استبدال  
زوج مكانه وبزوايته احداهن فطارا وذكر الصداق في غير موضع من القرآن سواء لم يحد فيه حدا  
فجعل الصداق قطارا لا انقص منه ولا ازيد عليه قال ليس ذلك لان الله عز وجل لم يفرضه على الناس  
وان الذي صلى الله عليه وسلم اصدق اقل منه واصدق في زمانه واجاز اقل منه فقنا نقدا وجدناه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اجاز في الصداق اقل من عشرة دراهم فزكته وقلت بخلافه وقلت ما قطع فيه اليد وما اليد  
والمهر وقلت ارايت لو قال قائل احدث الصداق ولا اجيز ان يكون اقل من مهر الذي صلى الله عليه وسلم  
خمسائة درهم او قال هو عن المرأة لا يكون اقل من خمسمائة درهم او قال في البكر كالخناية ففيه ارض جائفة  
او قال لا يكون اقل مما يحب فيه الزكاة وهو ما تنادى بهم وعشرون دينار ما لا حجة عليه قال ليس المهر  
من هذا سبيل قلت اجل ولا مما قطع فيه اليد بل بعض هذا اولى ان يقاس عليه مما قطع فيه اليد ان  
كان هذا منه بعيدا

على امة حامل فلم تلق  
جنبتها حتى عتقت او  
على ذمية فلم تلق جنبتها  
حتى اسلمت فقيمه غرة لانه  
جنى عليها وهي ممنوعة  
(وقال في كتاب الديات  
والجنابات ولا يعرف ان  
يدفع لغرة قبة الا ان  
يكون موضع غرة لوجده  
فيه (قال المزني)  
هذا معنى اصله في  
الدية انها الاصل لان  
التي صلى الله عليه  
وسلم فضى بها فلم  
توجد فقيمتها فكذلك  
الغرة ان لم توجد فقيمتها  
(قال الشافعي) وبغيرها  
من يغير دية لخطا  
(قال فان قامت البينة  
انها لم تزل ضمنه من  
الضربة حتى طرحته  
لزمه وان لم تقم بينة  
حلف الحاني و بري  
(قال) وان صرخ  
الجنين او تحرك له  
وليصرخ ثم مات مكانه  
فدينته تامة وان لم  
يمت مكانه فالقول  
قول الجناني وعاقبته  
انه مات من غير جنابة  
ولو خرج حيا لا قبل  
من ستة أشهر فكان  
في حال لم يتم له حيا  
حياة قط فقيمه الدية

(باب ما جاء في الاجارة) قال الشافعي رحمه الله تعالى الصداق ثمن من الاثمان فكل ما يصلح  
ان يكون غناصلا ان يكون صداقا وذلك مثل ان تنسك المرأة لرجل على ان يحيط لهما الثوب ويبنى لهما البيت  
ويذهب المبلد ويعل لهما العمل فان قال قائل ما دل على هذا قيل ان كان المهر ثمن كان معنى هذا وقد  
اجاز الله عز وجل في الاجارة كتابه واجاز المسلمون وقال الله عز وجل فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن  
وقال عز وجل وعلى المولودة رزقهن وكسوتهن بالمعروف ذكر قصة شعيب وموسى صلى الله عليه وسلم في  
سليم في النكاح فقال قالت يا ابت استاجرمان خبيرين استأجرت القوي الامين قال اني اريد ان اكنعك  
احدى ابنتي هاتين اليتيم وقال فلما قضى موسى الاجل وسار باهله اتس من جانب الطور نارا قال  
ولا احفظ من احد دخلا في ان ما جازت عليه الاجارة جاز ان يكون مهر ارض نسك بان يعمل علفا فعله  
كاه ثم طلق قبل الدخول رجوع بنصف قيمه العمل ومن لم يعمل ثم طلق قبل الدخول عمل نصفه فان فات المعلوم  
بان يكون ثوبا فهاك كان المرأة مثل نصف اجرة خياطة الثوب وعمله ما كان (قال الربيع) رجوع الشافعي  
رحمه الله فقال يكون لها نصف مهر مثلها غير ان بعض الناس قال يجوز هذا في كل شئ غير تعليم الخير فانه

تامة وان كان في حال تفرقه لاحد من الاجنة حيا ففيه الدية (قال المزني) هذا سقط من الكاتب عندي اذا وجب الدية لانه لجال لا  
تمثل له الحياة فينبغي ان تسقط اذا كان لجال لانتمثل له حياة (قال المزني) وقد قال لو كان لاق من ستة أشهر فقتله رجل عبدا



فأراد ورثته القودفان كان مثله يعيش اليوم والأبوين فقيهه القود ثم سكت (قال المزني) كله يقول إن لم يكن كذلك فهو في معنى المنزوح  
يقطع بالثنين أو المجروح يخرج منه حشوته فتضرب عنقه فلا قود على الثاني (١٤٥) ولادية في هذا عندي دليل والله

التوفيق (قال الشافعي)

ولو ضربها فالتقت بدا  
وماتت ضمن الأم  
والجنين لاني قد علمت  
أنه فقيسني على الجنين

(باب جنين الأمه)

(قال الشافعي) وفي

جنين الأمه عشر  
فيه أمه يوم جنى عليها  
ذكر أكان أو أنثى وهو  
قول المدنيين (قال المزني)

القياس على أصله

عشر قيمة أمه يوم  
تلقه لأنه قال لوضر بها  
أمة فالتقت جنينا متنا

ثم اعتقت فالتقت جنينا  
آخر فقيمة عشر قيمة أمه  
لسيدها وفي آخر ما في

جنين حرة أو أمه

ولو رثته (قال الشافعي)

قال محمد بن الحسن

للمدنيين رأيت لو كان

حيال أنس فيه قيمته

وإن كان أقل من عشر

فمن أمه ولو كان ميتا

فمعه أمه فقد أغرمتم

فيه ميتا كغيرهم

فمعا (قال الشافعي)

رجعه الله فقلت له

أنس أصلك حسين

الحرة التي قضى فيها

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يذكره أنه سأل

أذكر هو أم أنثى قال

لا أجر على تعليم الخمر ولو تسكر رجل امرأة على أن يعلمها خيرا كان لها مهر مثلها لأنه لا يصلح أن يستأجر رجل  
رجلا على أن يعلم خيرا أو يثابها غيره ولو صبح هذا كان تعليم الخمر كضابطه الثوب يجوز السكاح عليه ويكون  
القول فيه كالقول في ضابطه الثوب إذا علمها الخمر وطلقها رجعت عليها بنصف أجر تعليم ذلك الخمر وإن  
طلقها قبل أن يعلمها رجعت عليه بنصف أجر تعليم ذلك الخمر لأنه ليس له أن يتخولها أو يعلمها وهذا القول  
صحح على السنة والقياس مع ما لو تابعتا في تجوز الأجر على تعليم الخمر (رجع الشافعي فقال لها مهر مثلها) قال  
الربيع للشافعي قول آخر إذا تزوجها على أن يخطب لها أو يبعثها أو يعطيها شيئا بعينه فطلقتها قبل أن يدخل بها  
فهذا الثوب قبل أن يخطبها أو هلك الشيء الذي بعثه رجعت عليه بنصف صداق مثلها وأجبت بأن من  
اشترى شيئا بدinar فهلك الشيء قبل أن يقبضه رجعت بديناره فأخذت فيه هذا المراءاة فملك خطبة الثوب  
بضعها فلما هلك الثوب قبل أن يقبضه فله بقدر على خطبته رجعت عليه عاملكه في الخطبة وهو بضعها  
وهو الثمن الذي اشترته في الخطبة (قال الربيع) وهذا أصح القولين وهو أخرق قول الشافعي رحمه الله

(باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن  
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أخبرنا  
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن جابر عن الأخرج عن أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) وهذا الحديثان  
يختلفان أن يكون الرجل منهما إذا خطب غيره أم أن لا يخطبها حتى تاذن أو يترك رضى المرأة لخطب  
أو سقطته ويحتمل أن يكون النهي عنه إذا خطبها عند رضاء المخطوبة وذلك أنه إذا كان الخطاب الآخر أخرج عندها  
من الخطب الأول الذي رضى به ركت ما رضى به الأول فكان هذا إفساد عليه وفي الفساد ما يشبه الإضرار  
به والله تعالى أعلم فلما احتمل المعنيين وغيرهما كان أو لا وهما أن يقال ما وجدنا الدلالة توافقها فوجدنا الدلالة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة أراضة (قال)  
ورضاها كانت نكاحا تأذن بالسكاح بنم وإن كانت بكرا أن تسكت فيكون ذلك إفسادها وقال في قائل أنت  
تقول الحديث على عومه وظهوره وإن احتمل معنى غير العام والظاهر حتى تأتي دلالة على أنه خاص دون عام  
وباطن دون ظاهر قلت فكذلك أقول قال فامنع أن تقول في هذا الحديث لا يخطب الرجل على خطبة  
أخيه وإن لم تظهر المرأة رضاءه لا يخطب حتى يترك الخطبة فكيف صرت فيه إلى ما لا يحتمله الحديث بالنها  
خاصا دون ظاهر عام قلت بالدلالة قال وبالادلة قلت أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد بن مولى الأسود بن سفيان  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إذا كانت  
فلما أحلت أخبرته بأن معاوية وأبا جهم خطباني فقالا معاوية فقصه لولا لأماله وأما أبو جهم فلا يضع عصاه  
عن عاتقه أنكى أسامة فكرهته فقال أنكى أسامة فكنهته فجعل الله في خيرا واعتبطت به (قال الشافعي)  
رجعه الله تعالى فقلت له قد أخبرته فاطمة أن رجلين خطباها ولا أحسنهم يخطبها إلا وقد تقدمت خطبة  
أحدهما خطبة إلا أن خولته فلما يخطب الثانيان معا في وقت فلم نعلمه قال لهما ما كان ينبغي لك أن يخطب  
واحد حتى يدع الآخر خطبته قال لا قال ذلك لهما وخطبهما هو صلى الله عليه وسلم على غيرهما ولم يكن في حديثها  
أنهما رضىت وأحداهما ولا سقطته وحديثها يدل على أنها مراءة ولا راضة بهما ولا أحسنهما ومنظرة  
غيرهما وأميله بينهما فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أسامة فكنهته على ما وصفت من أن

(١٩ - الام خامس) بلى قلت فجعلت ويجعلنا فيه خمس سنين الإبل وأحسن بدنا الزاد لم يكن غرة بالي قلت فلو خرج حاجين

ذكرا وأنثى فماتا قال في الذكرا ثمة وفي الأنثى خمسون قلت فأنزعنا من حكمهما في أنفسهما مختلفان فلم يرب بين حكمهما بين

أما يدل هذا أن حكمهما متين حكم غيرهما ثم فسدت على ذلك جنين الأمة فقلت إن كان ذكر كراف نصف عشر فبقيته لو كان حيا وإن كان أنثى ففسر فبقيته لو كانت حية أليس (١٤٦) قد جعلت عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة وضعف عقل الرجل من أصل

عقله في الحياة لأعزل  
الا نكست القاس  
قال فانت قد سويت  
بينهما قلت من أجل أني  
زعمت أن أصل حكمهما  
حكم غيرهما لاحكم  
أنفسهما كما سويت  
بين الذكور والأنثى من  
جنسهم الحرة فكان  
يخرج قولي معتدلا  
فكيف يكون الحكم  
لمن لم يخرج حيا

(كتاب القسامة)

قال الشافعي أخبرنا  
مالك عن أبي إسحق بن  
عبد الله بن عبد الرحمن  
عن سهل بن أبي  
حشمة أنه أخبره رجال  
من كبراء قومه أن  
عبد الله ومحصنة خرجا  
إلى خيبر ففترقا في  
حوالتهما فآخبر  
محصنة أن عبد الله قتل  
وطرح في قضيروعين  
فأتى يهود فقال أتم  
قتلوه قالوا ما قتله  
فقدم على قومه فآخبرهم  
فأقبل هو وأخوه محوية  
وعبد الرحمن بن سهل  
أخو المقتول إلى الرسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فذهب محصنة يتكلم  
فقال عليه السلام كبر

انطبة واسعة للناطين ما لم ترض المرأة (قال الشافعي) وقال أ رأيت أن قلت هذا مختلف حديث لا يخطب  
المرء على خطبة أخيه وهو ناسخ له فقلته أو يكون ناسخ أبدا لا بما يخالفه الخلاف الذي لا يمكن استعمال  
الحديثين معا قال لا قلت أفيمكن استعمال الحديثين معا على ما وصفت من أن الحال التي يخطب المرء على  
خطبة أخيه بعد الرضا مكرهه وقبيل الرضا مكرهه لا يختلف حال المرأة قبل الرضا وبعده قال  
نعم قلته فكيف يجوز أن يطرح حديث وقد يمكن أن لا يختلف ولا يدرى أيهما الناسخ أ رأيت أن قال  
قائل حديث فاطمة الناسخ ولا بأس أن يخطب الرجل المرأة بكل حال ما يحتل عليه الأمل جملته على  
من خالفه فقال أنت ونحن نقول إذا احتل الحديثان أن يستعمل بطرح أحدهما بالآخر فإن في ذلك  
قلته نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن خزام عن بيع مائس عنده وأرخص في أن يسلف في الكيل  
المعلوم إلى أهل معلوم وهذا بيع مائس عند البائع فقلت النبي عن بيع مائس عندك بعينه غير مضمون عليك  
فأما المضمون فهو بيع صفة فاستعملنا الحديثين معا قال هكذا تقول قلت هذه حجة عليك قال فإن صاحبنا قال  
لا يخطب رضى أبدا لم يرض حتى يترك الخطاب قلت فهذا خلاف الحديث ضرر على المرأة أن يكف عن  
خطبتها حتى يتركها من لعله يضارها ولا يترك خطبتها أبدا قال هذا أحسن مما قال أصحابنا وأنا أرجع إليه  
ولكن قد قال غيرك لا يخطبها إذا ركنت وجاءت الدلالة على الرضا بان تشترط لنفسها فكيف زعمت بأن  
الخطاب لا يدع الخطبة في هذه الحال ولا يدعها حتى تنطق الثيب بالرضا وتسكت الكبر فقلت لما وجدت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل خطبة إلى جمعهم ومعاوية فاطمة ويخطبها على أسامة على خطبته لم يكن  
لحديث يخرج الأمل ما وصفت من أنهم لم تذكروا ولم يكن بين النطق بالرضا والسكوت عنه عند الخطبة منزلة  
مباينة لحالها الأولى عند الخطبة فإن قلت إن كون والأشراط قلت له أو يجوز للولي أن يزوجه عند الركون  
والأشراط قال لا حتى تنطق بالرضا إن كانت ثيبا وتسكت إن كانت بكر فقلت له أرى حالها عند الركون  
وبعد غير الركون بعد الخطبة سواء لا يزوجه الولي في واحدة منهما قال أجل ولكنك تراه كنهة مخالفة حالها غير  
راكنة قلت أ رأيت إذا خطبها فاشتمته وقالت استاذك باهل وحلفت لا تنكحه ثم عاود الخطبة فلم تقل لا أولا  
نم أم لا قال لا الأخرى مخالفة لحالها الأولى قال نعم قلت أفتمرخ خطبته على المعنى الذي ذكرت لا اختلاف  
حالتها قال لا لأن الحكم لا يتغير في حوازي ويجوز أن تنسب في قولك إذا كشف ما يدل على أن الحالة التي تكف  
فيها عن الرضا غير الحال التي تنطق فيها بالرضا حتى يجوز للولي تزويجها فيها قال هذا أظهر معانيها قلت  
فأظهرها ولاها بنا وبك

(أما ما جئني من نكاح المشرقة) قال الشافعي قال الله جل وعز فأنا نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع  
فأتته عدد ما رخص فيه للمسلمين إلى أربع لا يحل لمسلم أن يجمع بين أكثر من أربع إلا ما خص الله به رسوله  
صلى الله عليه وسلم دون المسلمين من نكاح أكثر من أربع يجمعهم ومن النكاح بغير مهر فقال عز وعلا خاصة  
لأمن دون المؤمنين (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم (شك الشافعي) عن معمر بن  
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة الثقفي أسلم وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
أمسك أو بع أو فارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل بن عبد  
الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن فوفل بن معاوية الديلمي قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسلأت النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال فارق واحدة وأمسك أو بع فمحدث إلى أقدمهم عندي يجوز أعاقر أمئتين سنة ففارقها

كبير يبالس فتكلم حوصة ثم محصنة فقال عليه السلام أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذوا يحرب فكتب عليه السلام إليهم في أخبرنا  
ذلك فكتبوا أن الله ما قتله فقال لحوصة ومحصنة وعبد الرحمن لا تختلفون ودم صاحبكم قالوا لا قال فختلف يهود قالوا ليسوا بمسلمين

فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل لقد كنتني منها ناقة جراء (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فقد قال لولي وغيره تحلفون وتسحقون وانت لا تحلف الا لاولياء قيل يكون قد قال (١٤٧) ذلك لا يخفى المقول الوارد ويجوز

أن يقول تحلفون لواحد والدليل على ذلك حكم الله عز وجل وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام الذين لا تكون الا فيما يدفع المار عن نفسه أو يأخذ بهما مع شاهده ولا يجوز لحالف عين يأخذ بهما غيره (قال الشافعي) فاذا كان مثل السبب الذي قضى فيه عليه الصلاة والسلام بالنقصانة حكمت بها وجعلت الدية فم على المدعى عليهم فان قيل وما السبب الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم قيل كانت خسر دار يهود محضة لا يحاط بهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار وبينهم ظاهرة وخرج عبد الله بعد العصر فوجد قتيلاً قبل الليل فبكاد يغلب على من سمع هذا أنه لم يقتله الا بعض اليهود فاذا كانت دار قوم محضة وقبيلة وكانوا أعداء للقتول أو قبيلة ووجد القاتل فيهم فادعى اولياؤه قتلته فلهم القسامة وكذلك يدخل نفر بيتاً أو حصراً واحد منهم أو صفين في حرباً وأراد عام جماعة فلا يقتلون الا

أخبرنا الشافعي قال أخبرني ابن أبي يحيى عن اسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشني عن أبي خراس عن الديلمي وأبان الديلمي قال سألت وتحتي أختان فقلت التي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أسألك أنتما شئت وأفارق الأخرى (قال الشافعي) فهذا القول اذا أسألت المشرقة وعنده أكثر من أربع نسوة أسألت منهن أربعاً يتهن شاة وفارق سائرهن لانه لا يحل له غير ذلك القول الله عز وجل وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصح بين أكثر من أربع نسوة في الاسلام (قال الشافعي) ولا يأتي كن في عقدة واحدة أو عقدة متفرقة أو يتهن فارق الاول من نكح أم الآخرة اذا كان من يمسك منهن غير ذات محرم يحرم عليه في الاسلام أن يبتدئ نكاحها بكل وجه وذلك مثل أن يسلم وعنده أختان فلا بد أن يفارق أيتها ما لان محرم بكل وجه أن يصح بينهما في الاسلام ومثله أن يكون نكح امرأة وابنتها فأصابهما فحرم أن يبتدئ نكاح واحدة منهما في الاسلام وقد أصابها بالنكاح الذي قد يجوز مثله ولو نكح أختين معا ولم يدخل بواحدة منهما قلته فارق أيتها شئت وأسألت الأخرى ولا تنظر في ذلك إلى أيتها نكح وأولاهذا القول كله موافق لمعنى السنة والله أعلم ولو أسلم رجل وعنده يهودية أو نصرانية كان على النكاح لانه يحل له نكاح واحدة منهما وهو مسلم ولو أسلم وعنده وثنية أو مجوسية لم يكن له أصابها الا أن تسلم قبل أن تنقض العدة وله وطء اليهودية والنصرانية بالملك وليس له وطء وثنية أو مجوسية عاك اذا لم يحل له نكاحها لم يحل له وطؤها وذلك للذين فيها ولا أعلم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطئ شيعة عربية حتى أسألت وأذعن النبي صلى الله عليه وسلم على من أسلم أن يطأ امرأة وثنية حتى تسلم في العدة ذلك على أن لاوطأ من كانت على دينها حتى تسلم من حرمة أو أمة (باب الخلاف في الزحل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال في بعض الناس ما يحتسب أن يفارق ما زاد على أربع وان فارق الثلاث نكح أو لا ولم يقل يسلم الا في الاوائل ويفارق سائرهن فقلت له يحدث الديلمي وحديث نوفل بن معاوية قال أفرأيت (١) لو لم يكن ثابتاً وكانا غير ثابتين أن يكون لك في حديث ابن عمر حجة قلت نعم وعلى فيما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يقال هل فيه حجة غيره بل على وعليك التسليم وذلك طاعة الله عز وجل قال هل كذا كقلت وعلمنا أن نقول به ان كان ثابتاً قلت ان كنت لا تثبت مثله وأضع منه فليس عليك فيه حجة فاردما كان مثله قال فأحب أن تعني هل في حديث ابن عمر حجة لو لم يأت غيره قلت نعم قال وأين هي قلت لما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم غيلان أنه لا يحل له أن يمسك أكثر من أربع ولم يقله الا في الاوائل استدلتنا على أنه لو بقي فيما يحل له ويحرم عليه معنى غيره عليه اياه لانه امتد إلى الاسلام لا قبل اسلامه فيعمل بعضا ويسكت له عما يعلم في غيره قال وليس قديعه الشئ من يهودي أو أحد هادون الاخر قلت في قال فلم جعلت هذا حجة وقد يمكن فيه ما قلته في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شأن أحد هادوا العقوبة ما فات من ابتداء عقدة النكاح ومن يقع عليه النكاح من العدد فلما يسأل عما وقع عليه العقد أو لا يسأل عن أصل عقدة نكاحهن وكان أهل الاوثان لا يعقدون نكاحا الا نكاحا لا يصلح أن يبتدأ في الاسلام فعهده واذا عفا عقداً واحداً فاسد الا انه فائت في المشرقة فسواء كل عقد فاسد به بأن يتكبح بغير ولى وبغير شهود وما أشبه ذلك مما لا يجوز ابتداءه في الاسلام فأكرمنا في النكاح الزوائد على الاربع في المشرقة بأن يكون نكاحهن فاسداً كفساد ما وصفنا فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقون ذلك لكل من أسلم من أهل المشرقة ويقرهم على نكاحهم وان كان فاسداً عندنا فذلك ان اراد أن يحبس ما عقده بعد الاربع في المشرقة يجوز ذلك لانه أكثر حالاً من أن يكون نكاحهن فاسداً

(١) قوله لو لم يكن ثابتاً أي حديث ابن عمر وقد تقدم في الباب قبله كتبه صحيحه

وقتل بينهم أوفى ناحية ليس الى جنبه عين ولا أرا الرجل واحد مخضب بدمه في مقامه ذلك أو في بيته متفرق من المسلمين من نواح لم يجتمعوا فيها تثبت كل واحد منهم على الانفراد على رجل أنه قتله فتشوا طائفة شهادتهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض فان لم يكونوا ممن لم يعدوا أو شهد

عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما دعي عليه ولولي أن يقسم على الواحد والجماعة من أمكن أن يكون في جملتهم وسواء كان به جرح أو غيره لانه (١٤٨) قد يقبل عملاً أثره فان أنكر المدعي عليه أن يكون فيهم لم يسمع الولي الابنة أو أقرانه

كان فهم ولا أنظر إلى دعوى الميت ولورثة القتل أن يقسموا وان كانوا غائبين عن موضع القتل لانه يمكن أن يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بينة لا يعلمهم الحاكم من أهل الصدق عندهم وغير ذلك من وجوه ما يعلم به الغائب وينبغي للحاكم أن يقول لهم اتقوا الله ولا تخلعوا الأبعد الاستنابات وتقبل أيمانهم متى حلفوا مسلمين كانوا على مشركين أو مشركين على مسلمين لأن كلا في دمه ووارث دينه وليسد العمد القسامة في عبده على الأحرار (والعبد قال) ويقسم المكاتب في عبده لأشبهه ماله فان لم يقسم حتى يجر كان للسندان يقسم (قال) وتوقل عبد لا مولى فلم يقسم سيد هاجم مات وأوصى لها بن العبد لم يقسم وأقسم ورثته وكان لها بن العبد وان لم يقسم الورثة لم يرهن لهم ولا لها شيء الأيمان المدعى عليهم (قال) ولو جرح رجل فمات أبطلت القسامة لأن ماله في و لو كان

ولا شيء أو لى أن يشبه بشئ من عقد فاسد يعنى عنه بعقد يعنى عنه ولو لم يكن في هذا حجة غير هذا لاكتفى بها فكيف ومعه تخيير رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه وتركه مسئلة عن الأوائل والاواخر كتركه مسئلة من أسلم من أهل الشرك عن نكاحه يعلم أقساماً صحيح وهو معفو يجوز كله والآخر أنه خطر عليه في الاسلام ما لا يجوز أن يجاوز بعده اربعاً ومن الجمع بين الاختين حكم في العقد نفوته في الجاهلية حكم ما قبض من الربا قال الله تعالى اتقوا الله وذرُوا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله في أن لم يرد ما قبض من الر بالانه فأت ورد ما لم يقبض منه لان الاسلام أدر كه غير فأت فكذلك حكم الله عز وجل في عقد النكاح في الجاهلية ان لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه فأت هاجم شيء واحد لا ينقض فيجوز بعضه ويرد بعضه وحكم فيمن أدر كه الاسلام من النساء عقدة حكم الاسلام فلا يجوز أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ولا أن يجمع بين الاختين لان هذا غير فأت أدر كه ان الاسلام معه كما أدر كه مالم يفت من الر باقبض قال أفتو جلتى سوى هذا ما يدل على أن العقد في النكاح تكون كالعقدة في البيع والغوث مع العقدة فقلت فيما أوجدت لك كفاية قال فلا ذكره ان علمته قلت أ رأيت امرأه تنكح ما يغري مهر فأبتهما أو يجبر فاسد قال فلها مهر مثلها والنكاح ثابت لا ينقض قتلها ولو عقدت البيع بغير من مسمى أو عن محرم رد البيع ان وجد فان هلك في يدك كان عليك قيمته قال نعم قلت أفقصد عقد النكاح ههنا أخذ كعقد البيع ير بونه قال نعم قلت فامنعك في عقد النكاح في الجاهلية أن تقول وكفأت ما قسموا عليه وقبضوا القسم وما أروا فاضى قبضه ولا أدره وقلت أ رأيت قولك أنظر إلى العقد فان كانت لو ابتدئت في الاسلام جازت أجزتها وان كانت لو ابتدئت في الاسلام ردت ردتها ما ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن الدبلي ووفيل بن معاوية ما قطع عن موضع الشك قال فأتما كملت على حديث الزهري لان جلسته قد يجهل أن يكون عاماعلى ما وصفت وان لم يكن عاماعلى الحديث فقلت له هذا لو كان أشد عليك ولو لم يكن فيه الاحديث ابن عمرو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة كنت معجوعاً على لسانك مع أن في حديث ابن عمر دلالة عندنا على قولنا والله أعلم قال وأوجدت ما يدل على خلاف قولى ولو لم يكن في حديث ابن عمر دلالة بينة قلت أ رأيت رجلاً ابتدأ في الاسلام نكاحاً بشهادة أهل الاوثان أن يجوز قال لا ولا بشهادة أهل الذمة لانهم لا يكونون شهداء على المسلمين قلت أ رأيت غيلان بن سلمة من أهل الاوثان كان قبل الاسلام قال نعم قلت أ رأيت أحسن ما كان عنده أليس أن يتكلم بشهادة أهل الاوثان قال بلى قلت فإذا زعمت أن يقرم أربع وأحسن حاله فمن أن يكون نكاحهم بشهادة أهل الاوثان أما خالفت أصل قولك قال ان هذا ليس بذي قلت فلو لم يكن على حجة غيره كنت معجوعاً على أن لا تدري لعلمهم كانوا يتكلمون بغيرولى وبغير شهداء ووفى العدة قال ان هذا يمكن فهمه وروى عنهم أنهم كانوا يتكلمون بغير شهداء ووفى العدة قال أحل ولكن لم أجمع ان النبي صلى الله عليه وسلم أسأله كيف أصل نكاحهم قلت أ رأيت أن قال لك قائل كملت لتناقد يجوز أن يكون أسألهم ولم يؤد ذلك في الخبر قال ان ذلك يؤيد ذلك على قلت أفقصد ما من أن يكون لما لم يؤد في خبر أسألهم عن أصل العقد كان ذلك فغوا عن العقدة لانها لا تكون لأهل الاوثان الاعلى مالا يصح أن يثبتها في الاسلام مسلم أو تكون تقول في العقد تقولك في عدد النساء انه يفرق بينه وبين من يحرم بكل وجهه فقول يتسدون مع النكاح في الاسلام قال لا أقوله قلت وما منعك أن تقول أليس بان السنة دلت على أن العقد معفو عنهم قلت واذنا كنت معفوهم لم ينظر إلى فسادها كما لا ينظر إلى

فساد

رجع إلى الاسلام كانت فيه القسامة لاوارث ولو جرح وهو عبد فعققت حرماً

مراوحت فيه القسامة لورثته الأحرار وليسد العتق بقدر ما عاك في جراحه ولا تحب القسامة في دون النفس ولو لم يقسم الولي حتى ارتد فاقسم وقتل الدية فان رجع أخذها وان قتل كانت فياً والأيمان في الدماء مخالفة لها في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين بين

وفي السماء نجسونا عينا وقال في كتاب العدد ولو ادعى أنه قتل أباه عدا فقال بل خطأ والدية علي في ثلاث سنين بعد أن يحلف ماقوله الأخطأ فان نكل حلف المدعي لقته عدا وكان له القود (قال الرزقي) هذا القصاص على أقاويله في الطلاق (١٤٩) والعناق وغيرهما في التسكول

ورد اليمين (قال  
الشافعي) وسواء في  
النكول المحجور عليه  
وغير المحجور عليه  
ويلزمه منها في ماله ما  
يلزم غير المحجور والجنابة  
خلاف البيع والشراء  
فان قال قائل كيف  
يحلفون على ما لا يعلمون  
أفأنت تعلمون

ابن عشرين سنة ردى  
بالمشرق اشترى عبدا  
ابن مائة سنة ردى بالغرب  
فباعه من ساعته فأصاب  
به المشتري عيانا  
البايع يحلف على البت  
لقد باعه انا وما به هذا  
العيب ولا علم به والذى  
قلنا قد يصح عليه بما  
وصفنا

باب ما ينبغي للحاكم  
أن يعلمه من الذي له  
القسامة وكيف يقسم

قال الشافعي ويبنى  
أن يقول لمن قبل  
صاحبك إن قال فلان  
قال وحده فإن قال نعم  
قال عمدا أو خطأ فإن  
قال عمدا سأله وما العمد  
فإن وصف ما في مثله  
القصاص أحلف على  
ذلك وإن وصف من  
العمد ما لا يجب فيه  
القصاص لم يكلفه عليه

فساد نكاح من لا يجوز نكاحه ولا المجمع بينه ولا ما جازت أربعا قال والعقدة بخالفه لهذا قال قلت فكيف يثبت بين المختلف ونظرت إلى فسادها مرة ولم تنظر إليه أخرى فارجع بعضهم إلى قولنا قال عيسك أو بعا يثبتن شاءوا ويقار سائرهن وعاب قول أصحابه وقال نحن نفرق بين ما لا يتحقق في العقول بقول الرجل من أحبب النبی صلی الله علیه وسلم فكيف أذناه قول النبي صلی الله علیه وسلم وهو الذي أقرمناه الله تبارك وتعالى ولكن حدثني فيه حدا قلت في نكاح الشمر لثلاث عقدة وما يحرم مما تنفع عليه العقدة بكل وجه ومجاوزة أربع فلما رداني صلی الله علیه وسلم ما جازت أربعا دل على أنه رد ذوات الحارم على التام وتكفي في كتاب الله عز وجل وإنما لم يأل عن العقدة علمت أنه نافع للعقدة فعفو ناعما عفا عنه وانتهى عن إفساد عقدها إذا كانت العقود عليها من تحلل بحال ولولا ذلك لردد نكاح أهل الأوثان كله وقتنا ابتدؤا في الإسلام حتى يعقدوا على كل في الإسلام

(باب نكاح الولاية والنكاح بالشهادة)

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قومون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وقال في الآء  
فانكوهن بأذن أهلهن وقال عز وجل وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن  
إذا تراضوا بينهم بالمعروف (قال الشافعي) رحمه الله فهذه الآية بين آية في كتاب الله عز وجل دلالة على أن  
مس المرأة أطره أن تنكح نفسها فان قال قائل ترى ابتداء الآية لمحاكاة الأزواج لان الله تبارك وتعالى يقول  
وأذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فدل على أنه أعاد ما ذكره الأزواج من  
قبل ان الزوج اذا انفقت عدة المرأة بلوغ أهلها لاسبيل له عليها فان قال قائل فقد يحتمل قوله فبلغن أجلهن  
أذا شارفن بلوغ أهلهم لان القول للأزواج فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعرفى وأفرقوهن بمعرفى ثم إن  
يرجعها ضراراً إلى مضيقها فالآية تدل على انه لم يرد بها المعنى لانها لا تحتمل لان المرأة المشرقة بلوغ أهلها  
ولم تبلغه لا ليحل لها أن تنكح وهي ممنوعة عن النكاح بآخر العدة كما كانت ممنوعة منه قبلها فان الله عز وجل  
يقول فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بالقول أو غيرهما بحل النكاح الزوج الامن فدخل به الزوج  
وقال بعض أهل العلم ان هذه الآية زلت في معقل بن يساز وج أخته طفلةا زوجها فانقضت عدتها فاراد  
زوجها وأرادت أن تبنا كخافعة معقل بن يسار أو حواها وقال زوجته أم خفي وآ ترتل على غرلك ثم علم قاطعا  
أن زوجها بما زلت فلا تعضلوهن وفي هذه الآية الدلالة على أن النكاح بتبرضا الولي والمنكحة والتاك وعلى  
أن على الولي أن لا يعضل فإذا كان عليه أن لا يعضل فعلى السلطان الترويج إذ اعضل لان من منع حق  
فأم السلطان جائز عليه أن يأخذ منه وعطاؤه عليه والسنة تدل على مادل عليه القرآن وما وصفنا من  
الأواباء والسلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان  
ابن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأ  
نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فلانا فان أصابها فلها المهر بما استعمل من فرجها فان استبرأ  
فالسلطان وفي من لا ولي له (قال الشافعي) رحمه الله ففي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها  
أن الولي شرك في إضع المرأة ولا يتم النكاح الا بمالهام لبعضهم لا لبعض لشركه في بعضها معنى غلكه وهو معنى  
فضل نظر بحياطة الموضوع أن ينال المرأة من إيساؤها وعلى هذا المعنى اعتمد من ذهب الى الأكفاء والله أعلم

والعهد في ماله واخطأ على عاقبته في ثلاث سنين فان قال قتله فلان بن قمره لم يحلفه حتى يسمي الزفر أو عدد هم ان لم يعرفهم ولو أحلفه قبل أن يسأله عن هذا لم يقر له عبدواخطأ أو أحلفه عبدوا لعان ( قال الشافعي ) يحلف وارث القتل على قتل رموا شهد كرا

ان اوانتي زوجا وزوجه فان تركه ابني كبير واصغرا او غابا وحاضرا اكذب اعلاه واراد الاخر البين قيل له لا تستوجب شيئا من الدية (لا تخسرين عينا واخذن من الدية مورتك وان امتنع فذبح حتى يحضر معك وارث تقبل

(١٥٠)

ويحتمل أن تدعو المرأة الشهوة إلى أن تصير إلى ما لا يجوز من الشكاح فيكون الولي أربأ لها من ذلك فيها وفي قول  
الشيء صلى الله عليه وسلم البيان من أن العقد إذا وقعت بغير ولي فهي منسوخة لقول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فنكاحها باطل والباطل لا يكون حقا لا يتجدد نكاح غيره ولا يجوز ولو أجازها الولي إلا أنه إذا انعقد  
النكاح باطلا لم يكن حقا إلا أن انعقد عقدا جديدا غير باطل وفي السنة دلالة على أن النكاح إذا كانت  
بالشبهة فيها المهر بدرى الحد لأنه لم يذكرها وفيها على الولي أن يزوجها إذا رضيت المرأة وكان البعل  
رضا فإذا منع ما عليه زوج السلطان كما يعطى السلطان وأخذنا منع مما عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك  
عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الأيم أحق بنفسها من غيرها والنكاح تستأذن في نفسها وأنها أصماها (قال الشافعي) ففي هذا الحديث  
دلالة على الفرق بين البكر والثيب في أمرهن أحداهما ما يكون فيه أذنها هو وأن البكر الصمت فإذا كان  
أذنها الصمت فإن ذلك في مخالفتها الكلام لا بخلاف الصمت وهي الثيب والثاني أن أمرهما في ولاية أنفسهما  
لا لنفسهما يختلف فولاية الثيب أنها أحق من الولي والولي ههنا الأب والله أعلم دون الأولياء ومثل هذا حديث  
خمس عتبت خداما حين زوجها أوهايا وهي كارهة فردتني صلى الله عليه وسلم نكاحه والبكر مخالفة لها حين  
خلف في أصل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فإنها خلفت ما كان الأب أحق بأمرها من نفسها فإن قال قائل  
مأول على ذلك قيل اللفظ بالحديث يدل على فرق بينهما إذ قال الثيب أحق بنفسها وأمر في البكر أن تستأذن  
ولو كانت ما عساو كان اللفظ هما أحق بأنفسهما وأذن البكر الصمت وأذن الثيب الكلام فإن قال قائل فقد

أمر يستشار بها فاستشار بعضهم أن لا يكون الأب وبزوجهما أباً بامرهما وبجواب أن نسباً على معنى أسطهه  
نفسها وإن تطلع من نفسها على أمرها لو طلعت أباً كان شيئاً أن ينزهها بأن لا يزوجهما فان قال قائل فأم قلت  
يجوز نكاحها وإن لم يستأمرها قيل بما وصف من الاستدلال بفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين البكر  
التيب إذا قال الأيم أحق بنفسها من زوجها قال والكر تستأذن في نفسها فلا يجوز عندى الآن بفرق حالهما  
في أنفسهما ولو لا بفرق حالهما في أنفسهما إلا عاقت من أن الأب على البكر ما ليس له على التيب كما استدلتنا إذ  
قال في البكر وأزنها مما هما لم يقل في التيب أنها الكلام على أن الأب التيب خلاف البكر ولا يكون خلاف  
الصمت إلا النطق بالأذن قال فهل على ما وصف من دلالة قبل نعم أخيراً قال سيع قال أحسن الشافعي قال  
أخبرنا سليمان بن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بئنة  
سبع وبني وبنا وأبنا تسع سنين (قال الشافعي) وزوجه ابناؤها وأوافق ذلك على أن أباً البكر أحق  
بنكاحها من نفسها إلا بئنة سبع سنين وتسع لأمرها في نفسها وليس لأحد غير الأب أن يزوجهما وبكر أختي  
تبلغ ويكون لها أمر في نفسها فان قال قائل فلم أقول في ولي غير الأب أنه أن يزوجهما وأن يكون له أن يزوجها  
فحين بقي من الإبلالة غزلة التي سبقت فان الولي الأب الكامل بالولاية كلام الولد أو أختها نصير الولية بعد الأب  
لغيره بمعنى فقد أخرج نفسه من الولاية بالفضل كما نصير الإيم غير الأم كالوالدة بمعنى رضاع أو نكاح أب أو أم  
يقع عليه اسم الأم لها أن قبل أم كانت الأم التي تعرف الولد الأترى أن لا ولاية لأحد مع أب ومن كان ولداً  
بعده (١) فقد نكح في الولاية غير الأخوة ونوال مع المولى يكون نكاح في الولاية ولا يشرك الأب أحد في  
الولاية ما نافر أدنا ولا يعاوجه من اسم الأم أو مطلقاً بدون غيره كما يجب للأم الولد أن اسم الأم مطلقاً لها  
ون غيرها فان قال قائل فأنما نؤمر بالاستئمان من أم في نفسها بردها أن خولف أمره وسأل عن الدلالة  
(١) قوله فقد نكح في الولاية غير الأخوة لعل في العارة تحرك بقاها نظر كنهه معجمه

عنه فحلفان خمسين  
مبتاعان ترك ثلاثة  
مبتاعين حلف كل واحد  
مهم سبع عشرة مئتا  
يبيعونهم كسر اربع  
فان ترك اكر من  
خمس مئتا انحلف كل  
واحد منهم بمبتاع  
الكسر من الثمان  
ومن مات من الورثة  
ثلاث ارباق قسم قام ورثه  
مقامه بقدر ما ورثهم  
ولم يورثه القسامة حتى  
مات ابتداء ورثه  
القسامة ولو غلب على  
عقله ثم افارق بني لاه  
حلف جميعها

باب ما يسقط القسامة  
من الاختلاف  
أولا يسقطها

قال الشافعي رحمه الله  
ولو أدى أحد الابنين  
على رجل من أهل هذه  
الحلة أنه قتل أباه وحده  
وقال الآخر وعبدل  
ما قبله بأنه كان في الوقت  
الذي قتل فيه بيلدا  
يمكن أن يصل اليق ذلك  
الوقت فمهما قولان أحدهما  
أن للسدي أن يقسم  
جسمين عيناو يستحق  
نصف الذبوة والشافعي أن  
ليس له أن يقسم على  
رجل يورثه أو أنه قال  
(المزني) فمما قوله أن من

أثبت السبب الذي به القسامة حلف ولم يتبعه من ذلك انكار الآخر قال أقام أحدهما شاهد الإيهام بدين وأفكر الآخر على ما دعاه أخوه وأكثنه أن المدي مع الشاهد الهين وسحق كذلك المدي مع السبب القسامة وسحق فالسبب والشاهد عنى واحد

قوله لانه يوجب مع كل واحد المين والاستحقاق الآن في الدم نحسين عينا وفي غير عين (قال الشافعي) ولكن لو قال أحدهما قتل أبي عبد الله  
 ابن خالد رجل لا أعرفه وقال الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه فهذا خلاف لما مضى لانه (١٥١) قد يجوز أن يكون الذي جهله

أحدهما هو الذي عرفه  
 الآخر فلا يسقط حق  
 واحده منهما في القسامة  
 ولو قال الأول قد عرفت  
 زيد وليس بالذي قتل  
 مع عبد الله وقال الآخر  
 قد عرفت عبد الله  
 وليس بالذي قتل مع زيد  
 ففهما قولان أحدهما  
 أن يكون لكل واحد  
 القسامة على الذي  
 ادعى عليه وأخذ  
 حصته من الدية والقول  
 الثاني أنه ليس لواحد  
 منهما أن يقسم حتى  
 يجتمع دعواهما على  
 واحد (قال المزني) قد  
 قطع بالقول الأول في  
 الباب الذي قبل هذا وهو  
 أقس على أصله لان  
 الشريك عنده في الدم  
 يحلفان مع السبب  
 كالشريك عنده في  
 المال يحلفان مع  
 الشاهد فإذا كذب  
 أحد الشريكين صاحبه  
 في الحق حلف صاحبه مع  
 الشاهد واستحق كذبا  
 إذا كذب أحد الشريكين  
 صاحبه في الدم حلف  
 صاحبه مع السبب  
 واستحق (قال الشافعي)

على ما قلنا من أنه قد يؤمر بالاستمرار من ليحل محل أن ردعته خلاف ما أمر به فالدلالة عليه أن الله عز وجل  
 يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاتعا اقترض عليهم طاعته فيما أحبوا  
 وكرهوا وإنما أمر عشارتهم والله أعلم لجمع الالفة وأن يستن بالاستشارة بعدد من ليس له من الأمر ماله  
 وعلى أن أعظم أرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا لا على أن لا أحد من الأتسعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أن ردعته إذا عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأمر به والتهي عنه ألا ترى إلى قوله عز وجل فلجذر الذين  
 يخالفون عن أمره أن تصديقهم فتنة أو يصيدهم عذاب ألم وقال عز وجل الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
 وأزواجه أمهاتهم وقوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما  
 قضيت ويسلووا تسليما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما  
 أن يؤامر أم ابنته فيها ولا يخلف الناس أن ليس لامهافها أمر ولكن على معنى استطابة النفس وما وصفت  
 ألا ترى أن في حديث نعيم ما بين ما وصفت لان ابنته نعيم لو كان لها أن ترد أمر أبيها وهي بكر أمر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بعثها فان أذنت جاز عليها وان لم تأذن ردعها كإردع خنساء ابنة خذام لو كان نعيم أسأذن  
 ابنه وكان شيبا أن لا يخلف أمهال وخالفها وأوصفت عليها فكان نكاحها باذنها كانت أمهال شيبا أن  
 لا تعارض نعيما في رهايتها نكاحها من رضى ولا أحسب أمهات كملت الا وقد سقطت ابنتها ولم تعلمها رضى  
 أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمع  
 ابن زيد بن جابر عن خنساء بنت خذام الانصارية أن أباهل زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت النبي صلى  
 الله عليه وسلم فرد نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحق بنفسها  
 من ولها والدليل على ما قلنا من أن ليس للمرأة أن تنكح الابن ولي واللولي أن يزوجهال ابانها ولا يتم نكاح  
 الا رضاهما ورضا الزوج (قال الشافعي) وروى عن الحسن بن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذا وان كان متفقعدون النبي صلى الله عليه وسلم فان أكثر أهل  
 العلم يقولون به ويقولون الفرق بين النكاح والسفاح الشهود (قال الشافعي) وهو ثابت عن ابن عباس رضى الله  
 عنهما وغيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنكاح ينبت بأربعة أشياء الولي ورضا المنكوحه  
 ورضا الشاتع وشاهدي عدل اما وصفنا من البكر وزوجهال اب والامة يزوجهال السيد بغير رضاهما  
 فاهما متخالفان ما سواهما وقد تناول في بعض أهل العلم قول الله عز وجل أو يعفو الذي يسده عقد النكاح  
 وقال الاب في ابنته البكر والسدي أمته وقد خالفه غيره فيما تناول وقال هو الزوج يعفو فدية ماله من أخذ  
 نصف المهر وفي الآية كالدلالة على أن الذي يسده عقد النكاح هو الزوج والله سبحانه أعلم وهذا مكتوب في  
 كتاب المطلاق فإذا كان يتم بأشياء فنقص منها واحد فهو غير تام ولا جائز فأى هذه الأربعة نقص لم يحزمه  
 النكاح ويجب خامسة أن يسمى المهر وان لم يفعل كان النكاح جائزا فمما كرهنا من حكم الله تعالى في المهور  
 (الخلاص في نكاح الاولياء والسنة في النكاح) قال الشافعي رحمه الله فخالفتنا بعض الناس في الاولياء فقال  
 إذا نكحت المرأة فكأنهم مثلها فالنكاح جائز وان لم يزوجهال وانا أريد بهذا أن يكون ٣ ما يفعله أن يأخذ  
 به حفظها فإذا أخذته كما يأخذ به الولي فالنكاح جائز وقد كرت له بعض ما وصفت من الحجة في الاولياء وقلت له  
 أرايت لو عارضه معارض مثل عجل فحلف فقال لا أعلم اذ من الاشهاد ان لا يتجحد الزوجان فإذا نكحها بغير بيعة  
 فالنكاح ثابت فهو كالبيع ونبت ان عقدت بغير بيعة قال ليس ذلك قلنا لو قال لان سنة النكاح البيعة

ومتى قامت البيعة بما يمنع مكان السبب وأبافر وقد أخذت الدية بالقسامة ردت الدية (باب كيف عين مدعى الدم والمدعى عليه)  
 قال الشافعي وإذا وجبت رجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الأعين ومخفى الصدور لقد قتل فلان فلا نامفر بدقلته

ما شاركه في قتله غيره وان ادعى على آخره محلف يقتل فلان وآخره فلا منفردين بقتله ما شاركهما فيه غيره هو وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراح زاد وما برأ من جراحة (١٥٣) فلان حتى مات منها وان اختلف المدعى عليه محلف كذلك ما قتل فلانا ولا أعان على قتله

ولا لانه من فعله ولا بسبب فعله شيء أخرجه ولا وصل الى شيء من بدنه لانه قد برى فيصيب شيئاً فيطير الذي أصابه فيقتله ولا أحدث شيئاً مات منه فلان لانه قد حضر البئر ووضع الحجر فموت منه ولو لم يزد السultan على حلفه بالله أجزأه لان الله تعالى جعل بين المتلاعنين الايمان بالله

باب دعوى الدم في الموضوع الذي ليس فيه قسامة

قال الشافعي وإذا وجد قتل في محلة قوم يحاطهم غيرهم أو في صحراء أو مسجد أو سوق فلا قسامة وإن ادعى وليه على أهل المحلة لم يحلف الا من أنبتوه بعينه وان كانوا القضاة فيصطفون بينا وبيننا لانهم يردون على حسين فان لم يبق منهم الا واحد حلف حسين بينا وبرئ فان نكلوا حلف وفاة الدم حسين بينا واستحق الدية في أموالهم ان كان عبداً وعلى

فقلت له الحديث في البيعة في النكاح عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع وأنت لا تثبت المنقطع ولو أنبت دخل عليك الولي قال فانه عن ابن عباس وغيره متصل قلت وهكذا أيضاً الولي عنهم والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيعا امرأه أن تكذب بغير إذن ولم افكحها باطل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه رد النكاح بغير إذن ولي وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذب أفسد النكاح تبرأ الشاهدة فيه وأنبتة تبرأ الولي وهو أنبت في الاخبار من الشاهدة ولم تقل ان الشهود انما جعلوا لاختلاف الخصمين فيجوز ان اصادق الزوجان وقلت لا يجوز لعلة في شيء جاءت به سنة وما جاءت به سنة فانه ثبت بنفسه ولا يحتاج الى أن يقاس على سنة أخرى لا لا لأندري لعله أمر به لعله لم يغيرها ولو جاز هذا لنا بطلنا عامة السن وقتلنا اذا انكبت بغير صدق ورضيت لم يكن لها صدق وان دخل بها انا عا أنا أخذ الصدق لها وانما اذا عفت الصدق جاز فغير النكاح والخول بلا مهر فكيف لم تقل في الاولياء هكذا قال فقد خالفت صاحب في قوله في الاولياء وعلمت أنه خلاف الحديث فلا يكون النكاح الا بولي (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له وانما فارق قول صاحب روايته بمحجوجا بأنه يخالف الحديث وانما القياس الجائر أن يشبه ما لم يثبت حديث بمحدث لازم فاما أن تعدل حديث والحديث عام فخصمه على أن يقاس بالقياس ولهذا الموضع ان كان الحديث يقاس فأين انتهى اذا كان الحديث قياساً قلت من قال هذا فهو منه جهل وانما العلم اتباع الحديث كما جاء في قوله قلت فانت قد دخلت في بعض معنى قول صاحب قال وان قلت زعمت ان المرأة اذا انكبت بغير إذن ولها ما قال النكاح موقوف حتى يجيزه السلطان انذاراً احتياطاً أورده قال من قلت فقد خالفت الحديث بقول النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها باطل وعمر رضي الله عنه رده في القصة ما عا فكيف يجيز السلطان عقدة اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلها وقال وكف تقول قلت يستأنفها بأمر محدثه فاذا فعل ذلك فليس ذلك باجارة العقدة الفاسدة بل الاستئناف وهو نكاح جديد برضائه قلت أو أنبت رجل انكح امرأة على أنه بالخيار أو هي أبحوز الخيار قال لا قلت ولم لا يجوز كما يجوز في النكاح قال ليس كالبيع قلت والفرق بينهما أن الجماع كان محرماً قبل العقدة فلما انعقدت حل الجماع ولا يجوز أن تكون العقدة التي بها يكون الجماع بالنكاح تاماً ابد الا والجماع مباح وان كان غير مباح بالعقدة فغير ثابت لان الجماع ليس على مال يجوز للشترى به البائع والبايع هبة للبائع هبة للبائع اشترى انما هي اباحة شيء كان محرماً لم يحل بها الا شيء حله ملك الاموال قال ما فيه فرق أحسن من هذا وانما يدون هذا الفرق فقلت تركت في المرأة تنسك بغير إذن ولي الحديث والقياس وزعمت أن العقدة مرفوعة والجماع غير مباح فان أجازها الولي جازت وقد كان العقد فيها غير تام ثم زعمت هذا يضاف المرأة زوجها الولي بغير إذن فقلت ان أجازت النكاح جاز وان رده فهو مردود وأجزت أن تكون العقدة منعقدة والجماع غير مباح وأجزت الخيار في النكاح وهو خلاف السنة وخلاف أصل من ذلك قال فما تقول أنت قلت كل عقدة انعقدت غير تامه (١) يكون الجماع بها مباح في مفسوخة لان خيارها باطل ورحل ولا امرأه ولا ولي ولا سلطان ولا بد فيها من استئناف بالسنة والقياس عليها وكل ما زعمت أنت من هذا أنه موقوف على رضا امرأه أو رجل أو ولي أو سلطان فهو مفسوخ عندى وقلته قال صاحبك في الصبية زوجها غير الاب النكاح ثابت ولو لها الخيار اذا بلغت فجعلها وارثة مورثة محل جماعها وتختار اذا بلغت فأجاز الخيار بعد اباحتها جاعها اذا احتلت الجماع قبل تبلغ قال فقد خالفتنا في هذا فقلنا الاخبار لها والنكاح ثابت فقلت له ولم أنبت النكاح على الصبية

(١) قوله يكون الجماع الخ كذا في النسخ ولعل لاسقاطه من النسخ فانظر كتبه معصمه

عواقبهم في ثلاث سنين ان كان خطأ (قال) وفي ذوات المدعى قدر حصصهم والمجور عليه وغيره سواء لان اقراره بالجناية بغير يلزمه في ماله والجناية خلاف الشراء والبيع وكذلك العبد الا في اقراره بجناية لا قصاص فيها فانه لا يباع فيها لان ذلك في مال غيره في



عقوبته (قال المرئي) فكلم بضر سيده اقراره بما وجب المال فكذلك لا بضر عاقلة الحر قوله بما وجب عليهم المال (قال الشافعي) ومن كان منهم سكران لم يخلف حتى يصحو (قال المرئي) هذا يدل على ابطال طلاق السكران الذي لا يعقل ولا يميز وقد قيل لا يبرأ المدعي عنهم الا بتجسيم عينه كل واحد منهم ولا يجسمها لهم غير غيره وهكذا الدعوى (١٥٣) فمادون النفس وقتل بمرته

الآن يكون مجنوناً أو مصيلاً فلا يحرم المبرأ لأن القلعهما مرفوع وقال أهل المدينة لا يرث قاتل عدو لا يرث قاتل خطامم الدية ويرث من سائر ماله قال محمد بن الحسن هل رأيتم وارثاً يرث بعض مال رجل دون بعض أم أن يرث الكل أو لا يرث شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله يدخل على محمد بن الحسن أنه (١٥٤) يسوي بين المجنون والصبي وبين البالغ الخطأ في قتل الخطأ ويجعل على عواقبهم الدية ويرفع عنهم المأثم

فدفع ويرث بعضهم دون بعض وهم سواء في المعنى (قال) ويدخل على أصحابنا ما أدخل على محمد بن الحسن وليس في الفرق بين قاتل خطأ لا يرث وقاتل عدو غير يلزم ولو كان ثابتاً كانت فيه الجحمة (قال المزني) رحمه الله يعني تأويله إذا لم يثبت فرقاً بينهما سواء في أنهما لا يرثان وقد قطع بهذا المعنى في كتاب قتال أهل البغي فقال إذا قتل العادل الباغى أو الباغى العادل لا يرثان لأنهما قاتلان قال وهذا أشبه بمعنى الحديث

(باب الشهادة على الجنانية)

قال الشافعي رحمه الله ولا يقبل في القتل وجراح العمود والحدود سوى الزنا والعدلان ويقبل شاهد وامرأتان وعين وشاهد فيما لا قصاص فيه مثل الخافضة وجنابة من لا فؤده من معنوه وصبي ومسلم على كافر وحر على عبد وأب على ابن لأن ذلك مال فإن كان الجرح هاشمة

(١) قوله قلت له أرايت الخ كذا في النسخ وهي في مثل هذا الموضوع سقيمة خرق ركبته مصححه

أو ما مومته أقبل أقل من شاهدين لأن الذي شخ أن أراد أن أخذه القصاص من موضحة فقلت لأنهما موضحة وزيادة (قال) في ولوشهدا أنه ضربه بسيف وقتعها فان قالوا فمات مكانه قبلتها وجعلته قاتلاً وإن قال لا تدري أنمرداً ما لا يلزم أن يناه سائلاً أجعله جارحاً حتى يقولوا وأضحكه هذه الموضحة بعينها ولوشهدا على رجلين أنهما قتلاه وشهدا الآخران على الشاهدين الأولين أنهما قتلاه وكانت

شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما ولي الدم معاً نطقت الشهادة وان صدق الذين شهدوا أو لا قبلت شهادتهما وجعلت الآخر من دافعين بشهادتهما وان صدق الذين شهدوا آخراً نطقت شهادتهما لانهم ما يدفعان بشهادتهما ما منته به عليهما ولو شهد أحدهما على إقراراً أنه قتله عدماً والآخر على إقراره ولم يقل خطأ ولا عدماً جعلته قاتلاً والقول قوله فان قال عدماً (١٥٥) فعليه القصاص وان قال خطأ

في المحض ولا تقربوهن حتى يطهرن يحتمل معنيين أحدهما فاعتزلوهن في غداً والجماع ولا تقربوهن في الجماع فكونوا معتزلاً بهن من وجهين والجماع أظهر معانيه لأن امرأته بالاعتزال ثم قال ولا تقربوهن فاشبه أن يكون أمر ابنا وهذا يقول لأنه قد يحتمل أن يكون أمر باعترالهن ويعني أن يعتزلهن الاعتزال في الجماع (قال الشافعي) وانما قلنا بمعنى الجماع مع أنه (١) ظهر الآية بالاستدلال بالنسبة

الخلاص في اعتزال الحائض (قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس اذا احتب الرجل موضع الدم من امرأته وجار يتحمل له ما سوى الفرج الذي فيه الاذى قال الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاستدلنا على أنه إذا أمر باعتزال الدم قلت فلما كان ظاهر الآية أن يعتزل بقول الله تبارك وتعالى فاعتزلوا النساء وقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا طهرن كانت الآية مجملة اعتزالها الاعتزال في الجماع فلما بيني أن يقرن دل ذلك على أن لا يجمعن قال انهما يحتمل ذلك ولكن كيف قلت يعتزلان لأن من سائر بدنه انفلت له احتل باعتزالهن واعتزلوا جميعاً بدنهن واحتل بعضاً بأدنهن دون بعض فاستدلنا بالنسبة على ما أراد الله من اعتزالهن فقلت به كينيته رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب ما ينال من الحائض) قال الشافعي قال الله عز وجل وسألونك عن المحض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحض ولا تقربوهن الآية (قال الشافعي) فالبين في كتاب الله أن يعتزلان اتیان المرأة في فرجها الذي فيه وقوله حتى يطهرن يعني بين الطهر بعد انقطاع الدم فاذا طهرن اذا اغتسلن فأتوهن من حيث أمركم الله قال بعض الناس من أهل العلم من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن يعني عداها فاذ طهرن فتنظرون بحاله فبسل تحيض حلالاً قال جل ثناؤه فاعتزلوا النساء في المحض يحتمل فاعتزلوا فرجهن وما وصفت من الأذى ويحتمل اعتزال فرجهن وجهن وجسم أبدانهن وفرجهن وبعض أبدانهن دون بعض وأظهر معانيه اعتزال أبدانهن كلها يقول الله عز وجل فاعتزلوا النساء في المحض فلما احتمل هذه المعاني طلبنا الدلالة على معنى ما أراد جل وعلا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدنا ما يدل مع نص كتاب الله على اعتزال الفرج وتدل مع كتاب الله عز وجل على أن يعتزل من الحائض في الأتيان والمباشرة ما حول الأزار فأسفل ولا يعتزل ما فوق الأزار إلى أعلاه فقلنا بما وصفنا لتسد الحائض أزارا على أسفلها ثم يباشرها الرجل وينال من اتیانها من فوق الأزار ما شاء فان أتاها حائضاً فليست غفراً لله ولا بعد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أرسل إلى عائشة رضي الله عنها أن يباشرها يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتسد أزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أراد الرجل أن يباشر امرأته حائضاً لم يباشرها حتى تسد أزارها على أسفلها ثم يباشرها من فوق الأزار منها مفضي اليه ولا يذنبه كيف شاء منها ولا يتلذذ بما تحت الأزار منها ولا يباشرها مفضي اليها والسر ما فوق الأزار

(الخلاص في مباشرة الحائض) قال الشافعي رحمه الله فخالفتنا بعض الناس في مباشرة الرجل امرأته واتيانها بالبا هو حائض فقال ولم قلت لا ينال منها بفرجها ولا يباشرها فبما تحت الأزار وينال فيما فوق الأزار فقلت له بالنأي ليس في ولائ ولا لاسلم القول بغيره ذكرت فيه السنة فقال قدر وينال ما ويتر فرؤينا

الدية فان شهدوه من مجبته فليسه فان لم يحكم حتى صار وارثاً طر حقه ولو كنت حكمت مومات من مجبته ورثته لانها مت في حين لا يحرمها لنفسه ولو شهد من عاقلته بالجرح لم أقبل وان كان فقيراً لأنه قد يكون له مال في وقت العقل فبدون دفعها عن نفسه شهادته ما يلزمه (قال المزني) رحمه الله وأجاز في موضع آخر إذا كان من عاقلته في قرب النسب من يحمل العقل حتى لا يخلص إليه العقر لا بعد موت



اختلافوا في أن ما حووا في البغي من مال فوجده بعينه ان صاحبها أحق به (قال) وأهل الردة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بأن فذهب قوم كفروا بعد اسلامهم مثل طليحة ومسيلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالاسلام ومنعوا الصدقات ولهم لسان عربي والردة ارتد ادعيا كذا عليه بالكفر وارتد ادعاه حتى كادوا عليه وقول عمر لا يكرى الله عنهما (الس قد قال (١٥٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها فقد عصوا مني داهمهم وأموأهم الا بحقها وحسابهم على الله وقول أبي بكر هذان من حقها لومستوفى عاقا مما أعطوه النبي صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها معرفة منهم ما معان من قاتلوا من عسكروا بالاسلام ولولا ذلك لما شك عرفت قالها ولقال أبو بكر قد تركوا لا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في محاطتهم جيوش أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم فقال شاعرهم ألا أصحينا قبل نائرة الفجر لعل منابنا قريب وما ندرى أطلعنا رسول الله ما كان بيننا فبايعا ما بال مال أبي بكر فان الذي سألوك فنعتم لكثير أو أحلى اليهم من الترم

وليس بينهم مصادق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تغار في الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله وهذا القول والشغار أن يزوج الرجل ابنته الرجل على أن تزوجه ابنته مصادق كل واحدة منهما يبيع الأخرى فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ فإن دخل بها فله المهر بالوطء وبقري بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي قال الزهري وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر تحريم المتعة (قال الشافعي) والمتعة أن يتكهن الرجل المرأة إلى أجل معلوم فإذا وقع النكاح على هذا فهو مفسوخ دخل بها أو لم يدخل فإن أصابها فله المهر بالمس (الخلاف في نكاح الشغار) قال الشافعي رحمه الله فقال بعض الناس أما الشغار فالتكاح فيه ثابت ولكن واحدة من المتكنتين مهر منتهى ما المتعة فإن قلت فهو فأسد فابدخل على قلت ما لا ينبغي فيه خطو ولا قال وما هو قلت ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار ولم يختلف الرواية فذهب عنه صلى الله عليه وسلم فأجرت الشغار التي لا يخالع عن النبي صلى الله عليه وسلم في النبي عنه ورددت نكاح المتعة وقد اختلفت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فإن قلت فإن أبطال الشرطي المتعة جاز النكاح وإن لم يعطها فالتكاح مفسوخ قلت له إذا تخلف خطأ بيننا قال فكيف قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنها وما نهى عنه حرام ما لم يكن فيه رخصة بحلال وروى عنه أنه أحله فله خطله وأحدث بين الحديثين شيئا خارا جانبها خارا من مذاهب الفقه متناقضا قال وما ذاك قلت أنت زعم أنه لو تكهن رجل امرأة على أن كل واحد منهما بالخيار كان النكاح باطلا لان الخيار لا يجوز في النكاح لان ما شرط في عقد المأثورة لم يكن العقد فيه تاما وهذا وإن جاز في الشرع لم يجوز في النكاح عندنا وعندك فان قلت فإن أبطال المتناكح نكاح المتعة الشرط فقد زعمت أن عقد النكاح وقع والجامع لا يحمل فيه ولا الميراث ان مات أحدهما قبل ابطال الشرط لم تجزه بعد وقوعه غير جائز فقد أجرت فيه الخيار للزوجين وأنت زعمت أن الخيار لهما بعد العقد ثم أخلته بشئ آخر عقدة لم يشترط فيها خيار ثم أحدثت لهما ما شئت من ذلك أن جعلت لهما ما خيارا ولو قسمته بالبيع كتبت قد أخطأت فيه القياس قال ومن أين قلت الخيار في البيع لا يكون عندك إلا بان يشترط في ما يريعه فيكون له الخيار إذا أراد أو يشتري فيجدهما فيكون بالخيار ان شاء رده وإن شاء حبس والنكاح برى من هذين الوجهين عندك قال نعم قلت والوجه الثاني الذي تحبزه الخيار في البيع أن يتشروط المتبايعان أو أحدهما الخيار وان وقع عقدهما البيع على غير الشرط لم يكن لهما ولا لأحدهما خيارا لانما وصفت من أن لا يكون المشترى رأى ما اشتراه أو دلس له بعيب قال نعم قلت فالتناكح كان نكاح المتعة انما كان كما جازع فانه الى مدة لم يشترط خيارا فكيف يكون تزوجها اليوم وغدا غير زوجها بغير طلاق يحدده والعقد انما عقدت لا أن يحدث فرقة عندك أو كيف تكون زوجة ولا يتوارثان أم كيف يتوارثان وما ولا يتوارثان في غده قال فان قلت فالتكاح جائز والشرطي المدة في النكاح باطل قلت فانت تحدث للمرأة والرجل نكاحا بغير رضاها ولم يعقداه على أنفسهما وانما قسمته بالبيع والبيع لو عقد (٣) فقال البائع والمشتري أشتري منك هذا عشرة أيام كل يوم كان البيع مفسوخا لانه لا يجوز أن أملكه ياد عشر ادون لا بد ولا يجوز أن أملكه ياد عشرةا وقد شرط أن لا يملكها الا عشرةا فكان يلزم شأن أن لم يكن في نكاح المتعة خبر يجرمه أن تفسده اذا جعلته (٣) قوله فقال البائع الخ كذا في النسخ ولا تخلو العبارة من تحريف أو سقط فخر كتبه معجزة

سبغهم ما كان فينا بنية \* كرام على العزاف في ساعة العسر

وقالوا لأبي بكر رضي الله عنه بعد اسلامه ما كفرا بعد إيماننا ولكننا نحن على أموالنا فصار لهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أخا بني بدر انفرأى فقاتله ومعه عرو عامه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر رضي الله عنه خادافا قتال من ارتد ومنع

ان كاذب فقاتلهم بعوام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ( قال الشافعي ) رحمه الله ففي هذا دلالة على أن من منع حقهما فرض الله عليه فلم يقدر الامام على أخذه ما تمتاعه فآله وان أتى القتال على نفسه وفي هذا المعنى كل حق لرجل على رجل فنعى بجماعة وقال لا أودى ولا أدبر ثم يقال فويل وكذا قال ( ١٥٨ ) من منع الصدقة من نسب إلى الردة فإذما يختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

في قاتلهم يمنع الزكاة فالباغي الذي يقاثل الامام العادل في مثل معناه في أنه لا يعطى الامام العادل حقا يجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما في الصدقة أن يريد أن يحكم هو على الامام العادل ولو أن نفر اسبروا قبلي العدد ويعرف أن منهم لا يمنع اذا أريدوا فاطهروا آراءهم وابتدوا الامام العادل وقالوا تمتع من الحكم فاصابوا أموالا ودماء وحدودا في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق كانوا ضمن غير المتأولين واذا كانت لأهل البغي جاعة تذكر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال الا حتى تذكر كبرايته واعتقدت ونسبت اماما واظهرت حكما وامتنعت من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فان فعلا مثل هذا فينبغي أن يستأوا ما تقسموا فان ذكرنا

قياسا على البيع فافسدت البيع قال فقال فان جعلته قياسا على الرجل بشرط للعرض أن يكون النكاح ثابتا والشرط ما خلا قلت له فان جعلته قياسا على هذا أخطأت من وجوه قال وما هي قلت من الناس من يقول لها شرطها ما كان والنكاح ثابت بينهم ما وبنها وبينه ما بين الزوجين من الميراث وغيره فان قسمته على هذا القول لزم أن تقول ثلثا في المتناكحين نكاح متعة قال لا أقسمه على هذا القول ولا يجوز أن يثبت بينهما ما يثبت بين الزوجين وهي زوجة في أيام غيرة زوجة بعده فقلت فان قسمته على من قال ان النكاح ثابت بشرط هادرا ما لم يطل فقد أحدثت لها مآز وبخافه شرطها ما ان اساز وجن ما لم يرضه أحد منهما فكنت رد ولا زواج اثنين بلا رضاهما ولزم أن أخطأت القياس من وجه آخر قال وأين قلت اننا نكح المشترطة دارها نكحت على الابد فليس في عقد هذا النكاح على الابد شيء يقصد النكاح بشرط أن لا يخرج بهما من دارها نكحت على الابد والشرط فهي وان كان لها شرطها أو أطل عنها فهي حلال للفرج في دارها وغير دارها والشرط زيادة في مهرها والزيادة في المهر عندنا وعندها كانت جائزا وفاسدة لا تقصد العقد وانما نكح متعة لنكحها على الابد انما نكحته يوما وعشر فأنكحته على أن زوجها حلال في اليوم أو العشر محرم بعده لانها بعده غير زوجة فلا يجوز أن يكون فرج وطأ نكاح يحمل في هذه ويجرم في أخرى قال ما هي يقاس عليها أن تكون زوجة اليوم وغير زوجة الغد بلا أحداث فرقة ( قال الشافعي ) رحمه الله فقلت له أما يأت لو استقامت قياسا على واحد منهما أردت أن تقسمها عليه أيجوز في العلم عندنا وعندك أن يعمد إلى المتعة وقد جاء فيها خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير تحليل فزعمنا نحن وانك أن القليل منسوخ فجعله قياسا على شيء غيره ولم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بغيره فان جاز هذا جاز عليك أن يقول قائل حرم الطعام والجماع في الصوم والصلاة في الأحرار فأحرمت الطعام فيه وأحرمت الكلام في الصوم كما حرم في الصلاة قال لا يجوز هذا في شيء من الصلوات على كل شيء شرعة على ما شرعت عليه وكل ما جاء فيه خبر على ما جاء قلت فقد علمت في نكاح المتعة وفي خبر جعلته قياسا في النكاح على ما لا يخبر فيه فعله قياسا على البيع وهو شرع غيره ثم تركت جميع ما قسمت عليه وتناقض قولك فقال فانه كان من قول أصحابنا افساد فقلت فلم تقسمه كما افسد من زعم أن العقد قيسه فاسد مائة كذا حاز من زعمه ان حلال على ما نثارنا ولم يقم له فيه قول على خبر ولا قياس ولا معقول قال فلا شيء أفسدت أنت الشغار والمتعة قلت بالذي أوجب الله عز وجل على من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وما أجد في كتاب الله من ذلك فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ان افضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم وقال فلا ريب ان يؤمنون حتى يحكوا فبما نكح بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضت قال فكيف يخرج نهى النبي صلى الله عليه وسلم عندك قلت ما نهى عنه عما كان محرما حتى أحل الله نص من كتاب الله عز وجل أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى من ذلك عن شيء فإلني بدل على أن ما نهى عنه لا يحل قال ومثل ماذا قلت مثل النكاح كل النساء محرمات الجماع الا بما أحل الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم من النكاح الصحيح أو ملك البين فني ان عقد النكاح أو الملك جائز به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل ما نهى عنه فإلني بدل على أن ما نهى عنه لا يحل ما كان منه محرما وكذلك البيع ثم أموال الناس محرمة على غيرهم الا بما أحل الله من بيع وغيره فان انعقد البيع بما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل بعقده منهى عنه فلما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة قلت

مفلة بينة ردت وان لم يذكرها بينة قيل عودوا لما فرقت من طاعة الامام العادل وان تكون بكلمة المنكوحان وكلمة أهل دين الله على المسلمين واحدة وان لا تمتنعوا من الحكم فان فعلا قبل منهم وان امتنعوا قيل انتم تؤذونكم بحرب فان لم يحسوا وقتلوا ولا يقاتلوا حتى يدعوا وبناظرهم الا أن تمتنعوا من المناظرة فبقا بناظرهم حتى يشؤا الى أمر الله ( قال الشافعي ) رحمه الله والقيشة الرجوع عن

القتال بالهزيمة أو الترتل للقتال أي حال تركوها للقتال فقد فاءوا وحرم قتالهم لأنه أمر أن يقاتل وانما يقاتل من يقاتل فلا يقاتل حرم  
بالإسلام أن يقاتل فاما من لم يقاتل فاما يقاتل أو لا يقاتلوه نادى منادى على رضى الله عنه يوم الجبل ألا اتبع مدبر ولا يذبح على جريح  
وأتى على رضى الله عنه يوم صفين بأسير فقال له على لا تقتل صبرا أتى أخاف الله رب العالمين (١٥٩) ففجئ سبيله والحرب يوم صفين

قائمة ومعاوية يقاتل  
جادا في أيامه كلها  
منصفا واستعلا فيها  
كاهة أقول وأما إذا لم تكن  
جاعة متنوعة حكمه  
القصاص قتل ابن لمجم  
علينا وألفا بمحبسه  
وقال لولده إن قتلت فلا  
تثأروا ورأى على الله القتل  
وقتل الحسن بن علي  
رضي الله عنه وفي الناس  
بقية من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم فإ  
أنكر قتله ولعابه أحد  
ولم يقتله وقدمي قتال  
المثاولين ولأبو بكر من  
قتله الجماعة المتع  
مثله على التأويل على  
ما وصفنا ولا على الكفر  
وإن كان يارتد إذا نأوا  
قد قتل طلحة عكاشة  
ابن عصف بن ثابت بن أقرم  
ثم أسلم فلم يضمن  
عقلا ولا قودا فاما جماعة  
ممتعة غير مثاولين  
قتل وأخذت المال  
حكمهم حكم قطاع  
الطريق (قال المزني) رحمه  
الله هذا خلاف  
قوله في قتال أهل الردة  
لأنهم هناك ما وضع  
عنهم هنا وهذا أشبه

المستوحشان بالوجهين كانا غير محتاجين إلى إشكاك صحيح ولا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من النكاح ولا البيع صححا قال هذا عندى كازعت ولكن قد يقول بعض الفقهاء في النهي ما نقلت ويأتى  
نهى آخر فيقولون فيه خلافة وهو وجهه على أنه لم يرد به الحرام فقلت له إن كان ذلك بدلالة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه لم يرد بالنهي الحرام فكذلك ينبغي لهم وإن لم يكن فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة لم يكن  
لهم أن يزعموا أن النهي مرمحهم وأخرى غير محرمة فلا فرق بينهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فدلني في غير  
هذا على مثله فقلت رأيت لوقال قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم إن نكحت المرأة على عمتها وأختها  
فقلت أنه لم ينه عن الجمع بين ابنتي العله ولهما قرابة ولا بين القرابتين غيرهما فكانت العمة والخالة وإنه لا يخ  
والأخت حلان لا يبدأ بنكاح كل واحدة منهما على الانفراد أي من أحدهما وخرج عن معنى الأم والبنات  
وما حرم على الأديمة نفسها وبهجرتها فاستدلت على أن النهى عن ذلك إنما هو كراهية أن يفسد ما  
بينهما والعمة والخالة والذات ليسا كابتني العلم اللتين لا تسمى لواحدهما من على الأخرى إلا الأخرى مثله فإن  
كانتا راضيتين بذلك ما مؤتمنين بآدمهما وأخلاقهما على أن لا يتفاسدا بالجمع حل الجمع بينهما فالس ذلك له  
قلت وكذلك الجمع بين الأخوين قال نعم قلت فإن نكح امرأة على عمتها فإلما انعقدت العقد قبل يمكن الجمع  
بينهما ما تاتي كانت عنده وبقيت التي نكح قال ففقدت الأخرى فاستدلت على أن نكحها قال قد ذهب الجمع وصارت  
التي نهى أن ينكح هي هذه المرأة المنة فقال لك أنا لو ابتدأت نكاحها لكانت حازقا فز نكاحها الأول قال ليس  
ذلك إن انعقدت العقد بامرئيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تصح مجال يحدث بعدها فقلت له  
فكيفذا قلت في الشغار والمثعة قد انعقد بامرئيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يلعن في غيره وما نهى عنه  
بنفسه أولى أن لا يصح مما نهى عنه بغيره فإن افرق القول في النهى كان الجمع بين المرأة وعمتها ونكاح الأخ  
على أختها إذا ماتت الأولى من قبل أن يتجمع هي والآخرة أولى أن يجوز لأنه إنما نهى عنه لعلة الجمع وقدرال  
الجمع قال فإن زال الجمع فإن انعقد كان وهو ثابت على الأولى فلا يثبت على الآخرة وهو منى عنه قتل  
فالذي أجزته في الشغار والمثعة هكذا وأولى أن لا يجوز من هذا فقلت له رأيت لوقال قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم  
النكاح إن لا يتحد الزوجان فنجوز النكاح على غير الشهود ما تصادقا قال لا يجوز النكاح بغير شهود قلت وإن  
تصادقا على النكاح كان جائزا أو أشهدا على إقرارهما بذلك قال لا يجوز قلت ولم لأن المرأة كانت غير حلل  
الأعالي الله تعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم به فلما انعقدت عقدة النكاح بغير ما أمر به لم يحل الحرام إلا من حيث  
أحل قال نعم قلت فالامر بالشهود (١) لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا يثبت النهى عن الشغار والمثعة  
ولو ثبت كتب به مجموعا لا إذا قلت في النكاح بغيره لا يجوز لأن عقد النكاح كان بغير كمال ما أمر به وإن  
انعقدت بغير كمال ما أمر به فهي فاسدة فقلنا ذلك فإيهما أولى أن يفسد العقد التي انعقدت بغير ما أمر به  
أو العقد التي انعقدت بغير ما أمر به عنه والعقد التي انعقدت بغير ما أمر به عنه وخلاف الأمر قال ط سواء  
قلت وإن كانا سواء لم يكن لك أن تحجزوا وحدهم ودملها وأوكدوا من الناس لمن يزعم أن النكاح بغيره  
جائز غير مكره كالبيع وما من الناس أحد لا يكره الشغار وبنى عنه أو كثرهم بكره المنة وبنى عنها ومنهم  
من يقول بوجوبه من ينكحها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يقبض أف رأيت  
لو تباع رجلان بطعام قبل أن يقبض ثم تقاضا فذهب الغراء يجوز قال لأن العقد انعقدت فاسدة منها

عندي بالقاس (قال الشافعي) رحمه الله ولو أن قوما أظهر وأراى الخوارج وتجنبوا الجماعة وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم  
لبقاء عساكر رضى الله عنه سبع رجلا يقول لأحكام الله في ناحية المسجد فقال على رضى الله عنه كلمة حتى أربدها ما بطل لكم علينا ثلاث  
لا نغفر لكم مساجد الله إن تذكر وافها اسم الله ولا نغفر لكم التي معاد لمبت أيديكم مع أيدينا ولا نبدؤكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله ولو

قتلوا ولهم وأغیره فبیل أن ینصبوا اماماً أو ینظھروا حکماً لاختلاف الحکم الامام کان علیھم فی ذلک القصاص قد سلّوا وأطاعوا والیاعلیہم من قبل علی ثم قتلوا فارس البعلی علیہم رضی اللہ عنہ أن أدفعوا الینا قاتلہ نعتقبہ قالوا کان قاتلہ قال فاستسلوا لعلکم علیکم قالوا الانفسار الیہم فقاتلہم فاصاب اکثرھم (قال الشافعی) (۱۶۰) رجھ اللہ واذ قاتلت امرأہم ثم أوعدا وغلّام مرأھق قتلوا لمقبلی ویر کومولین

لانهم منهم ويختلقون  
 في الاسار ولواسر بالغ  
 من الرجال الاحرار  
 فحبس ليبيع رجوت  
 أن يبع ولابيع أن  
 بحبس مملوك ولا يبيع بالغ  
 من الاحرار ولا امرأة

عنها قلت وكذلك اذا هم عن بيع وسلف وتباعا أيتهم البيع ويرد السلف أو رفع اليد قال لا يجوز لان العقده  
 انعقدت فاسد قيل وما فداها وقدها المكروه منها قال انعقدت بأمر مني عنه قلنا وهكذا أفعل  
 في كل أمر ينهي عنه ولو لم يكن في افساد نكاح المتعة الا القياس انبغي أن يفسد من قبل انها اذا زوجت  
 نفسها ومن كنت قد زوجت كل واحد منهما ما لمزوج نفسه وأباحت له المبيع لنفسه قال فكيف نفسده  
 قلت لما كان المسلمون لا يحرمون أن يكون النكاح الاعلى الا بدعوى يحدث فرق لم يجز أن يحل يمين  
 وحرم أن كرم متماول يجز أن يحل في أم لم يتكفها فكان النكاح فاسدا

(نكاح المحرم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه عن وهب عن أبي عبد الله أخبرنا  
 أن عمر بن عبد الله أرسل إلى أبي بن عثمان وأبان بن عثمان والحاج وهما محرمان أن قد أردت أن أنكح حلقة  
 ابن عمر بنت شيبة بن جبير وأردت أن تخضر فأنكر ذلك أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن نبيه  
 وهب عن أبان بن عثمان أنه عن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معناه أخبرنا الربيع قال أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن زيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج  
 ميمونة وهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاه وحلام الأنصاري وزوجاه ميمونة ابنة الحارث ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالمدية قبل أن يخرج أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن مسعدة عن اسمعيل بن أمية  
 عن ابن المسيب قال مات فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الأوهو حلال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي  
 قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أن أناططقان بن مطرف المزي أخبرنا أن أبا طه بن غفار زوج امرأة وهو محرم  
 فرد عمر نكاحه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول لا ينكح  
 المحرم ولا ينكح ولا يخبط على نفسه ولا على غيره أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن  
 محمد عن قدامة بن موسى عن شاذان بن زيد بن ثابت روى نكاح محرم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله  
 نأخذ فإذا نكح المحرم أو أتبع غيره فنكاحه مفسوخ وللحرم أن يراجع امرأته لأن الرجعة قد ثبتت  
 بابتداء النكاح وليس كذلك إذا انحأ شي ثم في نكاح كان وهو غير محرم وكذلك أنه أن يشتري الأمة لوطه وغيره  
 وهذا نقول فإن نكح المحرم فنكاحه مفسوخ

وان تأوا أهل دمه فقد  
قبل ليس هذا نقضاً للعهد  
قال - وأرى ان تأوا أكرهين  
أو ذكراً أو أجهلاً فقالوا كنا  
نرى الله جلستنا طائفة  
من المسلمين على أخرى  
ان دمه لا يحل قطع  
الطرفين أو لم نعلم ان من  
جلوساً على قتله مسلم  
لم يكن هذا نقضاً للعهد

وأخذوا بكل ما أصابوا من دم ومال ونكاحهم ليسوا بمؤمنين الذين أمر الله بالأصلاح بينهم وإن أتى أحدكم نائباً لم يقص منه لأنه مسلم إلا محرم الدم (قال الشافعي) وقال في قاتل ما تقول فيمن أراد دم رجل أو ماله أو حرمه قلبه بقاتله وإن أتى القتل على نفسه إذا لم يقدر على دفعه إلا الذالك وروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأجل دم امرئ مسلم إلا حادي ثلاث كفن بعد ايمان وإن لم يبعدها حصان وقتل نفس



بغير نفس قلت هو كلام عربي ومعناه اذا أتى واحد من الثلاث حل دمه فغناه كان وجلاز في محضنا ثم ترك الزنا وتاب منه وهو بفقدر عليه قتل رجلا أو قتل عبد أو قتل القتل وتاب منه وهو بتم قدر عليه قتل قودا واذا كفر ثم تاب فأرقه اسم الكفر وهذا لان بقا رقهما اسم الزنا والقول ولتأبوا به (قال) ولا يستعان عليهم بمن يرى قتلهم مبدرين ولا بأس اذا كان (١٣١) حكم الاسلام الظاهر ان يستعان

بالمشركين على قتل المشركين وذلك انه يحل دماؤهم مقبلين ومبدرين ولا يعين العادل احدى الطائفتين السائغتين وان استعانته على الاخرى حتى ترجع اليه ولا رمون بالخنزير ولا تار الا ان تكون ضرورة بان يحاط بهم فيضاقوا الاضطلام أو يرمون بالخنزير فيسحقهم ذلك دفعاً عن أنفسهم وان غلبوا على بلاد فأخذوا صدفات أهلها وأقاموا عليهم الحدود لم تعد عليهم ولا رمن قضاء قاضهم الامايرد من قضاء قاضي غيرهم (وقال) في موضع آخر اذا كان غير مأمون براه على استحلال دمه ولم ينفذ حكمه ولم يقبل كتابه (قال) ولوشهد منهم عدل قبلت شهادته ما لم يكن يرى أن يشهد لموافقته بتصديقه فان قتل باغ في المعتزل غسل وصلى عليه ودفن وان كان من أهل العدل ففها قولان أحدهما أنه كالشاهد والاخر أنه كالولي الآمن قتله للمشركون (قال) وأكره للعدل أن يهد قتل

الاعن ثقة فقلت له يزيد بن الأصم ابن أخنبا يقول نكحها حللاً ومعه سليمان بن يسار عتيقها وابن عتيقها فقال نكحها حللاً لا يمكن عليك ما أمكنك فقال هذان ثقة ومكانهما من المكان الذي لا يخفى عليهم الوقت الذي نكحها فيه (١) لحظها وسط من هومها نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يقبل ذلك وان لم يشهداه الا بخبر ثقة فيه فتكافأ خبر هذين وخبر من روى عنه في المكان منها وان كان أفضل منهما ففهما ثقة أو يكون خبر اثنين أكثر من خبر واحد ويريدونك معهما ثالثا ابن المسيب وتوفر دليل رواية عثمان التي هي أثبت من هذا كله فقلت له أما أعطينا ان أخبر بن لو تكافأنا نظرنا فيما فعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدة فتنبع (٢) أجمعان فعلهما أشبه وأولى بالخبرين أن يكون مخفوفاً فنفقه ونترك الذي خلفه قال بلى قلت فعرويز بن دين ثابت رذان نكاح المحرم ويقول ابن عمر لا ينكح ولا ينبغي ولا أعلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما مخالفا قال فان المكيين يقولون ينكح فقلت مثل ما ذهبت اليه والحقه تلزمهم مثل ما لزمك ولعلمهم في علمهم ما خلف ما روى من نكاح النبي صلى الله عليه وسلم محرماً قال فان من أصحابك من قال انما قلنا لا ينكح لان العقد محل الجماع وهو محرر عليه فقلت له الحق فيها حكيناك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا فيما وصفت أنهم ذهبوا اليه من هذا وان كنت قد ذهبت أحياناً الى أضعف منه وليس هذا عندنا مذهب المذاهب في الخبر وأعله بينة فيه قال فأتيت قاتم للعرم أن يرجع امرأته اذا كانت في عدة منه وأن يشتري الجارية بالاصابة قلت ان الرجعة ليست بعقد نكاح انحاهي شيء جعله الله المطلق في عقد النكاح أن يكون له الرجعة في العدة وعقد النكاح كان وهو حلل فلا يبطل العقد حتى الاحرام ولا يقال للعرم ارجعنا كبحال فأما الجارية يشتري فان البيع يخالف عندنا وعندك للنكاح من قبل أنه قد يشتري المرأة فقد أرضعته ولا يجلل له اصابتها ويشتري الجارية وأمهها ولا يجلل له أن يجمع بين هؤلاء فأخبرني مالك بن نعيم وأكثروا في ملك النكاح الجماع ولا يبلص أن ينكح امرأة لا يجلل له جماعها وقد يبلص أن يشتري من لا يجلل له جماعها

(باب في نكاح الولدين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا اسمعيل بن علية بن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أنكح الولدان فالأول أحق واذا باع الجعيران فالأول أحق أخبرنا الربيع قال قال الشافعي فهذا نقول وهذا في المرأة توكل رجلين فيه وجهاً فزوجها أحدهما ولا يعلم الآخر حين تزوجهما فتكاح الأول ثابت لانه ولي موكل ومن نكحها بعده فقد بطل نكاحه وهذا قول عوام الفقهاء لا أعرف بينهم فيه خلافاً ولا أدري أسمع الحسن منهما (لا) قال الشافعي (أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قال اذا طلق الرجل امرأته فهو أحق يرجعها حتى تغتسل من الحصة الثالثة في الواحدة والاثنين

(باب في اتيان النساء قبل احدثات غسل) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا كان رجل غسل اماء فلا بأس أن يأتيهن معاً قبل أن يغتسل ولو أحدث وضوءاً كلأراد اتيان واحدة كان أحب الي لعينين أحدهما أنه قد روى فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله والاثر أنه أنظف وليس عندى واجب عليه وأحب الي لو غسل فرجه قبل اتيان التي رى بدابتها اتيانها واتيانهن معاً واحدة بعد واحدة كتابان الواحدة مرة بعد مرة وان كن حراً رغلنسه فكذلك وان لم يسلنسه لم أر أن يأتي واحدة في ليلة الاخرى السرى يقسم لهما

(٣١ - الام خامس) ذى رحم من أهل البقي وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كفأ بأخيه بن عتبة عن قتله أبيه وأبا بكر رضى الله عنه يوم أحد عن قتله ابنه وأمهات قتل أمه وأبائه فقال بعض الناس ان قتل العادل بأموره وان قتله الباغي لم يره وخالفه بعض أصحابه فقال يثوران لانهما مائتان وخالفه آخر فقال لا يثوران لانهما قاتلان (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أشبه بعضي



محرم قتله مولودا رجاعا عن البغي ولو ترك الصلاة على أحدهما دون الآخر كان من لا يحل الاقتله بترك الصلاة أولى قال كاتبه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لتسكيل مجاهره قلت وإن كان ذلك جائزا فافصله أو حرقه أو خزأه أو أبغضه فهو أشد العقوبة قال لأفعل به شيئا من هذا قلت هل يبالى من يقتل على أنك كافر لا يصلي عليك وصلاتك لا تقره (١٦٣) الحريه وقلت له أئبغ الباغى

أخبرني شهادة أو يتكلم  
أوشيا بمجرى لأهل  
الاسلام قال لا قلت فكيف  
منعته الصلاة وحدها  
(قال الشافعي) ويجوز  
أمان الرجل والمرأة  
المسلمين لأهل الحرب  
والبغى فاما العبد المسلم  
فإن كان يقاتل جاز  
أمانه ولا يجزى قلت لها  
الفرق بينه بقاتل أولا  
بقاتل قال قول النبي صلى  
الله عليه وسلم المسلمون يد  
على من سواهم تتكافأ  
دمائهم ويسعى بذمتهم  
أدناهم قلت فإن قلت  
ذلك على الأحرار فقد  
أجرت أمان عبيد وإن  
كان على الاسلام فقد  
ردت أمان عبيد مسلم  
لا يقاتل قال فإن كان  
القتل يدل على هذا  
قلت ويلزم في أصل  
مذهبي أن لا يجزى أمان  
أمرأة ولا زمن لانهما  
لا يقاتلان وأنت تجيز  
أمانهما قال فانهب  
إلى الدينة فأقول دية  
العبد لا تكفي دية الحر  
قلت فهذا أبعد لمن  
الصواب قال ومن أين

أعلم في كتاب الله عز وجل بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن والسنة في المرأة المدخول بها التي تحيض دون من سواها من المطلقات أن تطلق لقبل عدتها وذلك أن حكم الله تعالى أن العدة على المدخول بها وإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يأمر بطلاق طاهر من حضها التي يكون لها طهر وحضه وبين أن الطلاق يقع على الحائض لأنه إنما يؤمر بالرجعة من لزمه الطلاق فأما من لم يلزمه الطلاق فهو بحاله قبل الطلاق وقد أمر الله تعالى بالإسالة بالمعروف والنهي عن الضرر وطلاق الحائض ضرر عليها لا تمهل الزوج. فولا في أيام عدتها من زوجها ما كانت في الحيضة وهي إذا طلقت وهي تحيض بعد جماع لم تدر ولاز وجهاتها الحبل أو الحيض ونشبه أن يكون أراد أن يعلم العدة ليرغب الزوج وتقتصر المرأة عن الطلاق إن طلقته وإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر أن يعلم من عمر موضع الطلاق فلم يسم له من الطلاق عددا فهو يشبه أن لا يكون في عددهما بطلاق سنة لأنه أباح له الطلاق واحدة واثنين وثلاثا مع دلائل تشبه هذا الحديث ودلائل القياس

نفرع بطلاق السنة في غير المدخول بها والتي لا تحيض. قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها وكانت من تحيض أو لا تحيض فلا سنة في طلاقها إلا أن الطلاق يقع متى طلقها فطلقها متى شاء فإن قال لها أنت طالق السنة وأنت طالق السنة وأنت طالق السنة فلا سنة ولا بدعة طلقت مكاتها (قال) ولو تزوج رجل امرأة ودخل بها وطلقت لها أنت طالق السنة أو البدعة أو بلا سنة ولا بدعة كانت مثل المرأة التي لم يدخل بها لا تختلف في وهي في شيء مما يقع به الطلاق عليها حين يتكلم به (قال) ولو تزوج امرأة ودخل بها وأصابها وكانت من لا تحيض من صغرها أو كبر فقالت لها أنت طالق السنة فهي مثل المرأة قبلها لا يختلف ذلك في وقوع الطلاق عليها حين يتكلم به لأنه ليس في طلاق واحدة من سبب سنة إلا أن الطلاق يقع عليها حين يتكلم به بلا وقت لعدة لانهن خوارج من أن يكن مذكورا لهن ومن ليست عدتهن الحيض وإن نوى أن يقعن في وقت لم يدين في الحكم ودين فيما بينه وبين الله عز وجل

نفرع بطلاق السنة في المدخول بها التي تحيض إذا كان الزوج غائبا. قال الشافعي رحمه الله تعالى كان الرجل غائبا عن امرأته فإراد أن يطلقها السنة كتب إليها أن أتاك كتابي هذا وقد حضت بعد خروجي من عندك فإن كنت طاهرا فأنت طالق وإن كان علم أنها قد حضت قبل أن يخرج ولم يحبسها بعد الطهر أو علم أنها قد حضت وطمهرت وهو غائب كتب إليها أن أتاك كتابي فإن كنت طاهرا فأنت طالق وإن كنت حائضا فإذا طهرت فأنت طالق (قال) وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض وقد دخل بها أنت طالق السنة ساذة فإن قال أردت أن يقع الطلاق عليها السنة أو لم يكن له نية فإن كانت طاهرا ولم يحبسها في طهرها ذلك وقع الطلاق عليها في حالها تلك وإن كانت طاهرا فجماعها في ذلك الطهر أو حائضا أو نفسا وقع الطلاق عليها حين تطهر من النفس أو الحيض ووقع على الطاهر الجماعه حين تطهر من أول حضة تحبسها بعد قوله يقع على كل واحدة منهن حين ترى الطهر وقبل الغسل وإن قال أردت أن يقع حين تكلمت وقعت حائضا كانت أو طاهرا بإرادته وإذا قال الرجل لامرأته التي تحيض أنت طالق ثلاثا السنة وقع جماعها في وقت طلاق السنة إذا كانت طاهرا من غير جماع وقع حين قاله وإن كانت نفسا أو حائضا أو طاهرا فجماعها في وقت طلاق السنة ولو نوى أن يقعن عند كل طهر وأحد وقع معا وكأوصفت في الحكم فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيقع على ما نواه

قلت دية المرأة نصف دية الحر وأنت تجيز أمانها ودية بعض العبيد أكثر من دية المرأة ولا تجزى أمانه وقد تكون دية عبد لا يقاتل أكثر من دية عبد يقاتل فلا تجزى أمانه فقد تركت أصل مذهب قال فإن قلت إنما عني مكافأة العاصي القود قلت فانت تقيد بالعبد الذي لا يسرى عشره فذا ناسير الحر الذي دية ألف دينار كان العبد يحسن قتلا ولا يحسنه قال لا أفعل وما هو على القود قلت ولا على الدية ولا على القتال

قال فعلام هو قلت على اسم الاسلام وقال بعض الناس اذا امتنع أهل البغي بدارهم من أن يجري الحكم عليهم فما أصابه المسلمون من التجار والأسرى في دارهم من حدود الناس بينهم أو لئلا لم تؤخذ منهم ولا الحقوق بالحكم عليهم فيما بينهم وبين الله تعالى تاديتهم إلى أهلها قلت فلم تقتله قال قياسا على دار المحاربين يقتل (١٦٤) بعضهم بعضا ثم يظهر عليهم فلا يقاد منهم قلت هم مخالفون التجار والأسرى في المعنى الذي ذهب إليه

خلافا لينا وأريت لموسي المحاربون بعضهم بعضا ثم أسلوا أدنع الساسي يتخول المسي مرقوقا له قال نعم قلت أفتخير هذا في التجار والأسرى في دار أهل البغي قال لا قلت فلو غزانا أهل الحرب فقتلوا منا ثم رجعوا أسلمين أ يكون على أحد منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك التجار والأسرى ببلاد الحرب غير مكرهين ولا شبه عليهم قال يقتلون قلت أيسع قصد قتل التجار والأسرى ببلاد الحرب فقتلون قال بل يجرم قلت أريت التجار والأسرى لو تركوا الصلاة والزكوة كلف دار الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام أ يكون عليهم قضاء ذلك قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب الامساك لهم في دار الاسلام قال لا قلت فاذا كانت الدار لا تغير ما حل لهم وحرم عليهم فكيف أسقطت عنهم حق الله وحق الآدميين الذي اوجبه الله عليهم ثم أنت لا تحل لهم حبس حتى قبلهم في دم ولا غيرة

وبدعه رجعتا واصابنا بين كل طليقة من مالم تنقض عندها (قال الشافعي) وتنقض عدة المرأة ما تدخل في الحيضة الثالثة من يوم وقوع الطلاق في الحكم ولها أن لا تنكح وتنقض منه وإذا قال أنت طالق ثلاثا نعدت كل قرلة واحدة فان كانت طاهرا جماعا وغير جماعا وقعت الأولى لأن ذلك قرء ولو طلق فيه اعتدت به وإن كانت حائضا أو نفساء وقعت الأولى إذا ظهرت من النفاس وقعت الأخرى إذا ظهرت من الحيضة الثالثة والثالثة إذا ظهرت من الحيضة الثالثة وبقي عليها من نفاسها فإذا دخلت في الدم من الحيضة الرابعة فقد انقضت عندها من الطلاق كله (قال) ولو قال لها هذا القول وهي طاهرا أو وهي حبل وقعت الأولى ولم تقع الثنتان كانت تحيض على الحبل ولا تحيض حتى تلد ثم تظهر فيقع عليها إن ارتجح فإن لم يحدث لها رجعة فقد انقضت عدتها ولا تقع الثنتان لأنها قد نابت منه وحلت لغيره ولا يقع عليها طلاقه وبسبب زوجته (قال) وسواء قال طالق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا يقع في عدد الطلاق سنة إلا أن أحده أن لا يطلق إلا واحدة وكذلك إن قال أردت طلاقا لسنة أن السنة أن يقع الطلاق عليها إذا طلقته فهي طالق مكاهة ولو قال لها أنت طالق ولانية أو وهو يتوى وقوع الطلاق على ظاهر قوله وقع الطلاق حين نكبه ولو قال لها أنت طالق لسنة واحدة وأخرى للبدعة فإن كانت طاهرا فاجمعت أو حائضا أو نفساء وقعت طليقة البدعة فإذا ظهرت وقعت طليقة السنة وسواء قال لها أنت طالق طليقة سنوية وأخرى بدعية أو طليقة لسنة وأخرى للبدعة (قال) ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لسنة وثلاثا للبدعة وقعت عليها ثلاث حين نكبه لأنها لا تعد وأن تكون في حال سنة أو حال بدعة فيقع في أي الحالتين كانت (قال الشافعي) وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا لبعضهن لسنة وبعضهن للبدعة جعلنا القول قوله فإن أراد ثنتين لسنة واحدة للبدعة أو فعنا ثنتين لسنة في موضعها واحدة للبدعة في موضعها وهكذا لو قال لها أنت طالق ثلاثا لسنة واحدة للبدعة فإن قال أردت ثلاثا لسنة والبدعة فإن قال أردت أن السنة والبدعة في هذا سواء ولو قال بعضهن لسنة وبعضهن للبدعة ولانية فإن كانت طاهرا من غير جماع وقعت ثنتان لسنة حين نككهم بالطلاق واحدة للبدعة حين تحيض وإن كانت جماعا أو في دم نفاس أو حوض وقعت حين نككهم ثنتان للبدعة وإذا ظهرت واحدة لسنة (قال) ولو قال لها أنت طالق أو حسن الطلاق أو أجل الطلاق أو أفضل الطلاق أو أ كمل الطلاق أو خير الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الكلام سألته عن نيته فإن قال لم أنوشتا وقع الطلاق لسنة وكذلك لو قال ما نوت ابقاؤه في وقت أعره وكذلك لو قال ما أعره حسن الطلاق ولا يقع به صفة غير أني نويت أن يكون أحسن الطلاق وما قلت معه أن يقع الطلاق حين تكلمت به لا يكون له مدة غير الوقت الذي تكلمت به فيه فيقع حينئذ حين نككته أو يقول أردت باحسنة أني طلقته من الغضب أو غيره فيقع حين نككته إذا جابده لالة (قال) ولو قال لها أنت طالق أفتج أو أسمع أو أقدر أو أشر أو أنت أو أأم أو أعض الطلاق أو ما أشبه هذا من تفصيل الطلاق سألته عن نيته فإن قال أردت ما يخالف السنة منه أو قال أردت أن كان فيه شيء يقع الأفتج وقع طلاق بدعة إن كانت طاهرا جماعا أو حائضا أو نفساء حين نككته وقع مكانه وإن كانت طاهرا من غير جماع وقع إذا حاضت أو نفست أو جمعت وإن قال لم أنوشتا أو خرس أو عته قبل يسأل وقع الطلاق في موضع البدعة فإن سئل فقال نويت أفتج الطلاق لها إذا طلقته لريبة رأيتها منها أو سوء عشرة أو نفقة متى ألبغها من غير رغبة فيكون ذلك يفتجها وقع الطلاق حين نككته لأنه لم يصفه

في ما كان لا يحل لهم حبسه فإن على الإمام اختراجه عندئذ في غير هذا الموضع قال فأقسمهم بأهل الردة الذين أبطل ما أصابوا في قالت زعم أن أهل البغي يقاد منهم ما لم ينصبوا إماما ونظروا حكموا والتجار والأسارى لإمام لهم ولا امتناع وزعم لم يقتل أهل البغي بعضهم بعضا بلا شبه أقدت منهم قال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليهم الحكم قلت أريت لو أن جماعة من أهل القبلة تجار بين امتنعوا

في مدينته حتى لا يجري عليهم حكم فقطعوا الطريق وسكوا الدماء وأخذوا الاموال وأتوا الحدود قال بقاء هذا كله عليهم قلت فهذا ترك معناه  
وقلت له لا يكون على المسنين قهرا لم لا يرت قاتل عمد ويرث قاتل خطأ الا من الدية قفقت لا يرت القاتل في الوجهين لانه يلزمه اسم قاتل  
فكيف لم تقبل بهذا في القاتل من أهل البغي والعدل لان كلا يلزمه اسم قاتل وأنت تسوى (١٦٥) بينهما فلا تقيد احدا بصاحبه

(باب حكم المرتد)

قال الشافعي رحمه الله  
ومن ارتد عن الاسلام  
الى اى كفر كان مولودا  
على الاسلام أو أسلم ثم  
ارتد قتل وأى كفر  
ارتد اليه مما نظهر وأيسر  
من الزندقه ثم تاب لم يقتل  
فان لم يتب قتل امرأة  
كانت أو رجلا عبدا كان  
أو حرا (وقال في الثاني)  
في استتابته ثلاثا قولان  
أحدهما حديث عمر  
يتاب به ثلاثا والآخر  
لا يؤخر لان النبي صلى الله  
عليه وسلم لم ياهر فيه بانه  
وهو لو توبى به بعد ثلاث  
كيسهته قبلها (قال الشافعي)  
رحمه الله وهذا ظاهر الخبر  
(قال المرتد) وأصله الظاهر  
وهو أفس على أصله (قال  
الشافعي) ويوقف ماله  
وإذا قتل قتله ماله بعد  
فضاعبته وجانيته ونفقة  
من تلزمه نفقته في  
لا يرث المسلم والكافر  
ولا الكافر المسلم ولا يرث  
مسلم الارثه مسلم ويقتل  
الساحران كان ما يصر  
به كفر ان لم يتب (قال)  
ويقال ان ترك الصلاة وقال

في أن يقع في وقت فيوقعه فيه (قال) ولو قال لها انت طالق واحدة حسنة فحصة واحدة فحصة أو ما أشبه  
هذا مما يجمع الشئ وخلافه كانت طالق احين تكلم بالطلاق لان ما وقع في ذلك وقع باحدى الصفتين وان قال  
توبت أن يقع في وقت غير هذا الوقت لم أقبل منه لان الحكم في ظاهر قوله (١) أن الطلاق يقع حين تكلمه  
ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يقع الطلاق الاعلى نية ولو قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الساعة  
أو الآن أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك السنة فان كانت طاهرا من غير جراح وقع عليها الطلاق  
وان كانت في تلك الحال مجاعة أو حائضا أو نفساء لم يقع عليها الطلاق في تلك الحال ولا غيرهما بهذا الطلاق ولو  
قال لها أنت طالق ان كان الطلاق الآن والساعة أو في هذا الوقت أو في هذا الحين يقع عليك البدعة فان كانت  
مجاعة أو حائضا أو نفساء طلقت وان كانت طاهرا من غير جراح لم تنطق ولو كانت المسئلة الاولى في هذا كله  
غير مدخول بها أو مدخول بها لا يتخص من صغرا وكبرا وأجلى وقع هنا كله حين تكلمه وان أراد بقوله في  
المدخول بها التي يتخص في جميع المسائل أردت طلاقا ثلثا أو أراد بقوله أنت طالق أحسن الطلاق أو بقوله  
انت طالق أقبح الطلاق ثلثا ان كان ثلثا وكذلك ان أراد اثنتين وان لم يرز زيادة في عدد الطلاق كانت في هذا كله  
واحدة ولو قال أنت طالق كل الطلاق فهكذا ولو قال لها أنت طالق كثر الطلاق عددا أو قال أكثر الطلاق  
ولم يرع ذلك فهن ثلاث ويدن فيما بينه وبين الله تعالى لان ظاهر هذا ثلاث (قال) وطلاق المدخول بها حرة  
مسئلة أو ذمية أو أمة مسئلة سواء في وقت يقع أو وان نوى شيئا وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن لا يقع الطلاق  
الا في الوقت الذي نوى ولو قال أنت طالق مل مسئلة ففي واحدة لا أن يريد كثره بها وكذلك ان قال مل الدنيا  
أو قال مل عشي من الدنيا لها الا خلاشأ الأكلام فالواحدة والثلاث سواء فيما عدا الأكلام (قال) ولو وقع فقال  
أنت طالق غدا أو في سنة أو اذا فعلت كذا وكذا أو كان منك كذا طلقت في الوقت الذي وقع ولا تنطق قبله ولو  
قال المدخول بها التي يتخص اذ قم فلان أو عتق فلان أو اذ فعل فلان كذا وكذا أو اذا فعلت كذا فانت طالق  
لم يقع ذلك الا في الوقت الذي يكون فيه ما وقع به الطلاق حائضا كانت أو طاهرا او لو قال أنت طالق في وقت كذا  
للسنة فان كان ذلك الوقت وهي طاهرا من غير جراح وقع الطلاق وان كان وهي حائضا أو نفساء أو مجاعة لم  
يقع الا بعد طهرها من حيضة قبل الجماع ولو قال لها انت طالق لا للسنة ولا للبدعة والسنة والبدعة كانت  
طالق احين تكلم بالطلاق

(طلاق التي لم يدخل بها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الطلاق من ان فاسك بمعروف أو  
تسرير باحسان وقال تبارك وتعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي)  
والفرق ان يدل والله أعلم على أن من طلق زوجته دخل بها أو لم يدخل بها ثلاثا لم يحل له حتى تنكح زوجا غيره  
فاذا قال الرجل لامرأته التي لم يدخل بها أنت طالق ثلاثا فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره أخبرنا مالك  
عن ابن شهاب عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن زويان عن محمد بن أبي بكر قال طلق رجل امرأته  
ثلاثا فقبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فاعاد يستقي فقال أأهررت وعبد الله بن عباس فقال لا ترى أن  
تنكحها حتى تنكح زوجا غيره فقال لا ما كان طلاقا باها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من بدله ما كان  
للمن فضل أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن بكر بن عبد الله بن الأشج عن النعمان بن أبي عياش الانصاري  
عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يحسها

انما طيقها ولا أصلها لا يعملها غيرك فان فعلت والاقتناء كاترك الامان ولا يعملها غيرك فان آمنتم والاقتناء ومن قتل مرتد قبل يستتاب  
أو حرره فاسلم ثم مات من الجرح فلا قود ولا دية وعزير القاتل لان المتولى لقتله بعد استتابته الحيا (قال) ولا يسي للمرتد في ذرية وان  
لحقوا بدار الحرب لان حومة الاسلام قد ثبت لهم ولا نسيب لهم في تبديل آبائهم ومن بلغ منهم ان يتب قتل ومن ولد للمرتدين في الرقيم بسب

لأن آباءهم لم يسبوا وإن ارتد معاهدون ولفقوا بدار الحرب وغندنا لهم نذراري لم نسبهم وقتلنا ذابوا لعلكم العهدان شتمم والابن الذكيم  
ثم اتهم حرب وإن ارتد سكران فبات كان ماله فأبوا لا يقتل إن لم يتب حتى يتبع مضيها (قال المرتضى) قلت إن هذا دليل على طلاق  
السكران الذي لا يجزئ أنه لا يجوز (١٦٦) ولشهد عليه شاهدان باردة فأنكره قبل أن أقر ربنا بالله لا اله الا الله وأن محمد رسول الله

وتبرأ من كل دين خالف  
دين الاسلام لم يكشف  
عن غيره وما جرى ح أو  
أفسد في رده أعذبه  
وإن جرى حر تدا ثم  
جرح مسلمات فعلى  
من جرحه مسلمات نصف  
الدية

(كتاب الحدود)

باب حد الزنا والشهادة

عليه

(قال الشافعي) رحمه

الله رحمه صلى الله عليه

وسلم محصنين يهوديين

زناوا رجم عمر محصنة

وجلد عليه السلام

بكرامة وغيره عاما

وبذلك أقول فإذا أصيب

الحر أو أصيبت الحرة

بعد الباطن بشكاح

صحيح فقد أحصنا في

زنى منها فحد الرجم

حتى يموت ثم يغسل

ويصلى عليه ويدفن

ويجوز للأمام أن يحضر

رجمه ويسترك فإن لم

يحصن جلد عامة وغرب

عاما عن بلده بالسة

ولو أقر مرة حبلان

التي صلى الله عليه وسلم

أمر أن يسألان يغدو على

أمر أنه فإن اعترفت رجمها

قال عطاء فقات أتم اطلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو إنما أنت قاص الواحدة تينها والثلاث تحرمها  
حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال  
وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية فالقرآن يدل على أن الرجعة لمن طلق واحدة أو اثنتين أنما هي على المعتدة  
لأن الله عز وجل إنما جعل الرجعة في العدة وكان الزوج لا يكمل الرجعة إلا بعد أن انقضت العدة لأنه لا يحل للمرأة في  
تلك الحال أن تنكح زوجا غيره المطلق فمن طلق امرأته ولم يدخل بها تطليقة أو تطليقتين فلا رجعة له عليها ولا عدة  
ولها أن تنكح من شئت من محلها إنكاحه وسواء البكر في هذا والتب (قال) ولو قال لامرأة غير المدخول بها  
أنت طالق ثلاثا السنة أو ثلاثا للبدعة أو ثلاثا لبعضهن السنة وبعضهن للبدعة وقعن معاين تكلم به لأنه ليس  
فهاسته ولا بدعة وهكذا لو كانت مدخولا بها لا تحيض من صغرها أو كبرها وحلي وإذا أراد في المدخول بها ثلاثا  
أن يقع في رأس كل شهر واحدة لزمه في حكم الطلاق ثلاثا يقع معاوي يسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن  
يلتقيها في رأس كل شهر واحدة ويرتجعه فيما بين ذلك ويصحبها ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يسعهما هي أن  
تصدقه ولا تركه ونفسها لأن ظاهر أمرهن وقعن معاوي لا تعلم ذلك كما قال وقد يكذب على قلبه ولو قال التي لم  
يدخل بها أنت طالق ثلاثا للسنة وقعن حين تكلم به فان نوى أن يقع في رأس كل شهر فلا يسعهما أن تصدقه  
لأنه لا عدة عليها فتقع الثلاثان عليها في رأس كل شهر واحدة ويسعه فيما بينه وبين الله عز وجل أن تقع واحدة  
ولا تقع اثنتان لهما يقعان وهي غير زوجة ولا معتدة ولو قال لامرأة لا تحيض ولم يدخل بها أنت طالق إذا قدم  
فلان واحدة للسنة أو ثلاثا للسنة فدخل بها قبل أن يقدم فلان وقعت عليها الواحدة أو الثلاث إذا قدم فلان  
وهي طاهر من غير جماع وإن قدم فلان وهي طاهر من أول حيض طلقت قبل بجماع وأسأله هل أراد إيقاع  
الطلاق بقدم فلان فقط قال نعم وقال أردت إيقاع الطلاق بقدم فلان للسنة في غير المدخول بها لا  
سنة التي دخل بها وقعته عليه كفها كانت أم أنه لا تهاجم يكن فيها حين حلف ولا حين نوى سنة التي لم يدخل  
بها وإن وقع الطلاق بينه مع كلامه وإذا قال الرجل لامرأة لم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
وقعت عليها الأولى ولم تقع عليها الثنتان من قبل أن الأولى كلمة تامة وقع بها الطلاق فبانت من زوجها بإعادة  
عليها ولا يقع الطلاق على غير زوجة أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي قيسط  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرف بن هشام أنه قال في رجل قال لامرأة لم يدخل بها أنت طالق ثم  
أنت طالق ثم أنت طالق فقال أبو بكر أطلق امرأتها على ظهر الطريق قد بانت منه من حين طلقها التطليقة

الأولى

(ما جاء في الطلاق إلى وقت من الزمان) قال الشافعي رحمه الله إذا قال الرجل لامرأة أنت طالق غدا  
فإذا طلع الغمصر من ذلك اليوم فهي طالق وكذلك إن قال لها أنت طالق في غرة شهر كذا فإذا رأى غرة  
شهر كذا فذلك غرة فإن أصابها هو لا يعلم أن الغمصر طلع أم وقع عليها الطلاق أو لا يعلم أن الهلال روى  
ثم علم أن الغمصر طلع قبل أصابته إياها أو الهلال روى قبل أصابته إياها الآية يعلم أن أصابته كانت بعد المغرب ثم  
روى الهلال فقد وقع الطلاق قبل أصابته إياها ولها عليه مهر مثلها بإصابتها بها بعد وقوع طلاقها عليها ثلاثا  
إن كان طلقها ثلاثا وتطليقة لم يكن يقي عليها من الطلاق الأهي وإن كان طلقها واحدة فله عليها مهر مثلها  
ولا تكون أصابته إياها رجعة والقول في الأصابة قول الزوج مع عينه وكذلك هو في الخصال لأن تقوم

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقد التي تثل ذلك ولم يأمره بعدد أقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقر الإمام الحدود وإن لم يحضره  
ومتي رجع تركه وقع به بعض الحد أو لم يقع (قال) ولا يقام حدا للجد على حلي ولا على المريض المدنف ولا في حرمه أو يرد مفرط ولا في  
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك الآن تكون أمراً حلياً فتبطل حتى تضع ويكفل ولها ما كان البكر ونصوا الخلق أن ضرب

وأمر عمر رضي الله عنه بأوقد التي تثل ذلك ولم يأمره بعدد أقراره وفي ذلك دليل أنه يجوز أن يقر الإمام الحدود وإن لم يحضره  
ومتي رجع تركه وقع به بعض الحد أو لم يقع (قال) ولا يقام حدا للجد على حلي ولا على المريض المدنف ولا في حرمه أو يرد مفرط ولا في  
أسباب التلف ويرجم المحصن في كل ذلك الآن تكون أمراً حلياً فتبطل حتى تضع ويكفل ولها ما كان البكر ونصوا الخلق أن ضرب

بالسيف تلف ضرب بالسكال الفحل اتباع الفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في منله ولا يجوز زعي الزنا والوطا وتبان البهائم الأربعة يقولون رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه ادخول المروفي المسجلة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا لم يجعل في كتاب الشهادات اتبان البهيمة زنا ولا في كتاب الطهارة في مس فرج البهيمة وضوا (قال) وان شهدوا متفرقين (١٦٧) فليتم اذا كان الزنا واحدا ومن

ربيع بعد تمام الشهادة لم يحد غيره وان لم تتم شهود الزنا أربعة فمهم قدفة يحسدون فان رجع بشهادة أربعة فمهم رجع أحدهم سألته فان قال عمدت أن أشهد بزر مع غيري ليقفل فعله القود وان قال شهدت ولا أعلم عليه القتل أو غيره أحلف وكان عليه ربع الدية والحد وكذلك ان رجع السابق ولو شهد عليها بازنا أربعة وشهد أربع نسوة عدول أنهما عذرا فلا حد وان كرهما على الزنا فليعده الحد دونها ومهر مثلها ووجد العبد والأمة أحصا بالزواج أولي بمصنف نصف الحد الحر والجلد تسعون جلدة (وقال) في موضع آخر استثنى الله في نفسه نصف ستة وقطع في موضع آخر بان ينسب نصف ستة (قال المزني) رحمه الله قلت أنا وهذا بقوله أو في قياس على نصف ما يجب على الحر

عليه بنية في الحنث بخلاف ما قال أئمة باقره بخاصة توجب عليه شأفئ خذلها (قال) ولو قال لها أنت طالق في شهر كذا وإلى شهر كذا أو في غرة هلال شهر كذا أو في دخول شهر كذا أو في استقبال شهر كذا كانت طالق الساعة تغيب الشمس من الليلة التي يرى فيها هلال ذلك الشهر ولو رأى هلال ذلك الشهر بعين لم تطلق الا تغيب الشمس لأنه لا يعد الهلال الا من ليلة من نهار يرى فيه لم ير قبل ذلك في ليلته ولو قال أنت طالق اذا دخلت سنة كذا أو في مدخل سنة كذا أو في سنة كذا أو اذا أنت سنة كذا كان هذا كالشهر لا يختلف اذا دخلت السنة التي وقع فيها الطلاق وقع عليها الطلاق ولو قال لها أنت طالق في اسلاخ شهر كذا أو في شهر كذا أو في غدا شهر كذا فاذا نفذ ذلك الشهر فرؤى الهلال من أول ليلة من الشهر الذي يليه فهي طالق (الطلاق بالوقت الذي قدم مضى) قال الشافعي واذا قال لامرأته أنت طالق أمس أو طالق عام أو ل أول أو طالق في الشهر الماضي أو في الجمعة الماضية ثم مات أو خرس فهي طالق الساعة وتعتد من ساعتها وقوله طالق في وقت قدم مضى يرد باقائه الآن محال (قال الربيع) وفيه قول آخر لشافعي أنه اذا قال لها أنت طالق أمس وأراد ايقاعه الساعة في أمس فلا يقع به الطلاق لأن أمس قدم مضى فلا يقع في وقت غير موجود (قال الشافعي) رحمه الله ولو شل فقال قلته بلا نيتي أو قال قلته لان يقع عليها الطلاق في هذا الوقت وقع عليها الطلاق ساعة تكلم به واعتدت من ذلك الوقت ولو قال قلته مقرأ أني قد طلقها في هذا الوقت ثم أصبتها فلها عليه مهر مثلها وتعتد من يوم أصابها وان لم يصبا بعد الوقت الذي قال لها أنت طالق في وقت كذا وصدقته أنه طلقها في ذلك الوقت اعتدت منه من حين قاله وان قالت لا أدري اعتدت من حين استقيت وكانت كاهراً طلقتم لم أعلم (قال) ولو كانت المسئلة لم يحلفا فقال قد كنت طلقها في هذا الوقت فغيبت أنك كنت طالقاً به بطلاق ابالة أو طلقها زوج في هذا الوقت فقلت أنت طالق أي مطلق في هذا الوقت فان علم أنها كانت مطلقة في هذا الوقت منه أو من غيره بينة تقوم أو باقرها من أهلك ما أراده أحداث طالق وكان القول قوله وان نكل حلفت وطلقت وهكذا قال لها أنت مطلقة في بعض هذه الاوقات وهكذا قال كنت مطلقة أو يا مطلقة في بعض هذه الاوقات (قال) واذا قال الرجل لامرأته قد أصابها أنت طالق اذا طلقها باو حين طلقها أو متى ما طلقها أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يطلقها فاذا طلقها واحدة وقعت عليها التطليقة بابتدائه الطلاق وكان وقوع الطلاق عليها غاية طلقها كقوله أنت طالق اذا قدم فلان واذا دخلت الدار وما أشبه هذا فطلق الثانية بالغاية ولم يقع عليها بعده طلاق ولو قال لها أنت طالق وكما وقع عليك طلاق أو ما أشبه هذا لم تطلق حتى يقع عليها طلاق فاذا أوقع عليها تطليقة تلك الرجعة وقعت عليها الثلاث الأولى باقائه للطلاق والثانية بوقوع التطليقة الأولى التي هي غاية لها والثالثة بان الثانية غايه لها وكان هذا كقوله كلما دخلت الدار وكلما نكحت فلانا فأنت طالق فكلما أحدثت شيئاً مما يجعله غاية يقع عليها الطلاق به طلق ولو قال انما أردت بهذا كلمة أنك اذا طلقك طالق بطلاق لم يدين في القضاء لان ظاهر قوله غير ما قال وكان له فيها بينة وبين الله تعالى أن يحبس ولو لا يسعها أن تقيم معه لانها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه وهكذا ان طلقها بصرح الطلاق أو كلام يشبه الطلاق بنية فيه الطلاق وهكذا ان خيرها فاختارت نفسها أو ملكها فطلقت نفسها واحدة كل كل هذا بطلاقه وقع عليها وكذلك كل طلاق من قبل الزوج مثل الابلاء وغيره مما عمل فيه الرجعة (قال) وان وقع الطلاق الذي أوقع لا يعلل فيه الرجعة لم يقع عليها الطلاق

من عقوبة الزنا (قال الشافعي) رحمه الله ويحد الرجل أمته اذا زنت لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت أمته أحدكم فتبين زناها فليجلدها (باب ما جاء في حد النمين) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الحدود وان تحاكموا النيا فلنأخذكم أربيع فان حكمنا حدنا المحصن

بأرجح لان النبي صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنا وجلدنا البكر ما تم وغيره عاماً (وقال) في كتاب الحرة أنه لا خيار له اذا جاءه في حد الله فلعليه أن يعيده لما وصفت من قول الله عز وجل وهم صاغرون (قال المرفي) رجه الله هذا أولى قوله به اذ زعم أن معنى قول الله تعالى وهم صاغرون ان يتجرى عليهم أحكام (١٦٨) الاسلام ما لم يكن امر حكم الاسلام فيه تركهم وياه

(باب حد القذف)

قال الشافعي رحمه الله اذا قذف البالغ حرّاً بالغا مسلماً أو حرّاً بالغة مسلمة حد شتاين فان قذف نكراً بكلمة واحدة كان لكل واحد منهم حده فان قال بالبن الزاني وكان أبواه حريين مسلمين ميتين فعليه حدان وبأخذ الحد الميت ولده وعصيته من كانوا ولو قال القاذف بالمقذوف انه عبد فعلى المقذوف البينة لانه يدعي الحد وعلى القاذف البين لانه ينكر الحد ولو قال لعربي يابني فان قال عنيت نبطي الدار أو اللسان أحلفه ما أراد ان ينسبه الى النبط ونسبته أن يعود وأثبتته على الأذى فان لم يحلف حلف المقذوف لقد أراد نفيه وحده فان عاف فلا حده وان قال عنيت بالقذف الأب الجاهلي حلف وعز على الأذى ولو قذف امرأً أو طئت وطأاً ما دعى عنه في

الذي أوقع على فيه الرجعة لان الطلاق الثاني والثالث لا يقع الا بغاية الأولى بعد وقوعها فلا يقع طلاقه على امرأً إلا على ثلث رجعت أو ذلك مثل قوله اذا وقع على طلاق فأنث طلاقاً فخالها فوقع عليها فطلقة الخلع ولا يقع عليها غير هالان الطلاق الذي وقع بالخلع يقع وهي بعده غير زوجة ولا على رجعتها (قال الربيع) اذا قال لها أنت طالق اذا طلقك فأراد أن تكون طالقاً بالطلاق اذا طلقها فهي واحدة (الفسخ) قال الشافعي رحمه الله وكل فسخ كان بين الزوجين فلا يقع به طلاق ولا واحدة ولا ما بعدها وذلك ان يكون عند قته أمة فتعتق فتختار فراقه أو يكون عتيقاً فتختار فراقه أو ينكحها بحرماً فيفسخ نكاحه أو نكاح معة ولا يقع بهذا نفسه طلاق ولا بعده لان هذا فسخ بلا طلاق ولو قال رجل لامرأته أنت طالق أن كنت فطلقها بطلقة لم يقع عليها الا هي لانها اذا طلقت واحدة فهي طالق أين كانت وهكذا لو قال لها أنت طالق حيث كنت وأني كنت ومن أين كنت ولو قال لها أنت طالق طالقاً كانت طالقاً واحدة ويسئل عن قوله طالق قال أردت أنت طالق اذ كنت طالقاً وقع اثنتان الأولى ببقائه الطلاق والثانية بالبحث والأولى لها غاية فان قال أردت اثنتين وقعت اثنتان معا وان أردت افعاهم الأولى بالثانية أحلف وكانت واحدة (قال) ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان بلد كذا وكذا قدم فلان ذلك البلد طلقت وان لم يقدم ذلك البلد وقدم بلد آخر لم تطلق ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان بلد كذا وكذا قدم فلان ذلك البلد طلقت ثم كلفا غيب عن المصر وقدم فهي طالق أخرى حتى يأتي على جميع الطلاق ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان لم تطلق لانه لم يقدم ولو قال لها أنت طالق اذا قدم فلان فقدم فلان لم تطلق لانه لم يقدم ولو قال أنت طالق متى رأيت فلان بهذا البلد فراه وقد قدمه مكرهاً طلقت لانه أوقع الطلاق برؤيتها نفس فلان وليس في رؤيتها فلا نكاحاً لم يطلب به عنها الطلاق (قال الربيع) اذا كان ثل قدومه وهي في العدة فأما اذا خرجت من العدة فعقب ثم قدم لم يقع عليها طلاق لانها ليست بزوجته وهي كأجنبية (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق ان كنت فلان فكلمت فلان وهو حى طلقت وان كلمته حيث يسمع كلامها طلقت وان لم يسمعه وان كلمته مستأثراً ونكحاً أو بحيث لا يسمع أحد كلام من كلمته لعل كلامها طلقت ولو كلمته وهي نائمة أو مغلوطة على عقلها لم تطلق لانه ليس بالكلام الذي يعرف الناس ولا يلزمها به حكم بحال وكذلك لو أكرهت على كلامه لم تطلق وانما قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق أنت طالق اذا حدثا طلاق بعد الأولى فهو ما أراد وان أراد بالثالثة تبين الثانية فهي اثنتان وان أراد بها طلاقاً قال الشافعي ثالثة وان مات قبل أن يستل فهي ثلاث لان ظاهر قوله انها ثلاث ولو قال لها أنت طالق وطالق طالق وقعت عليها اثنتان الأولى والثانية التي كانت بالاولى استثناف كلامي الظاهر ودين في الثالثة فان أراد بها طلاقاً فهي طالق وان لم يرد بها طلاقاً أو أراد افعاهم الأول أو تكرهه فليس بطلاق ولو قال أردت بالثانية افعاهم الكلام الأول والثالثة أحداث طلاق كانت طلاقاً ثلاثاً في الحكم لان ظاهر الثانية ابتداء طلاق لا افعاهم ودين فيما يشهرون الله تعالى ولا يدين في القضاء وتقع الثالثة لانه أراد بها ابتداء طلاق لا افعاهم وان احتمته وهكذا ان قال لها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق وقعت اثنتان ودين في الثالثة كما وصفت ولو قال لها أنت طالق وأنت طالق ثم أنت طالق وقعت ثلاث لان الأولى ابتداء

هذا الحد وعز ولا يحد من تمكيد فيه الحرية الاحد العبد ولا حد في التعريض لان الله تعالى أباح التعريض فيما حرم طلاق عقده فقال ولا تعزوا عسدة الشكاح حتى يبلغ الكتاب أجله وقال تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فجعل التعريض محالاً لا يصريح فلا يجد الا يقتض صريح



(كتاب السرقه \* باب ما يجب فيه القطع من كتاب الحدود وغيره) قال الشافعي رحمه الله القطع في ربع دينار قصاصا لثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وان عثمان بن عفان رضى الله عنه قطع سارقا في أربعة قنوت: سبيلانة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدينار قال مالك في الأربعة التي توكل (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة (١٦٩) على قطع من سرق الرطب من طعامه وغيره إذا

طلاق والشابة استئناف وكذلك النسائية لتكوين في الظاهر الاستئناف الا انه يست على سياق الكلام الاول ولوقال لها أنت طالق بل طالق كانت طالقاً اثنتين ولوقال أريد أفهاماً وتكرر في الاولى عليها بين في الحكي لان بل ايقاع طلاق حادث لا أفهام ماض غيره ولوقال لها أنت طالق طلاقاً كانت واحدة الآن يريد بقوله طلاقاً ثانية لان طائى طلاقاً ابتداء صفة طلاق كقوله طلاقاً حسناً وطلاقاً قبيحاً

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوقال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو واحدة بعدها واحدة كانت طالقا اثنتين فان قال أردت واحدة ولم أربأ بقا قبلها أو بعدها طلاقا يدين في الحكم ودين فبيناينه وبين الله تعالى ولو طلقتها واحدة ثم راجعها ثم قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة فقال أردت أني كنت قد طلقتها قبلها واحدة أحلف ودين في الحكم ولوقال أنت طالق واحدة بعدها واحدة سمكت ثم قال أردت بعددها حدة وأقعها عليك بعد وقت أو لا وأقعها عليك إلا بعد ملء دين في الحكم ودين فبيناينه وبين الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأة يدنك أو رأيت أو فرجك أو رجلك أو شيء عظام من جسدي أو أصبعها أو طرفها ما كان منها طالق فهي طالق ولوقال لها بعض طالق أو زوج منك طالق أو شيء خزائن ألف جزء طالقا كانت طالقا والطلاق لا يتبعض وإذا قال لها أنت طالق نصف أو ثلث أو ربع تطلقه أو جزأ من ألف جزء كانت طالقا والطلاق لا يتبعض ولوقال لها أنت طالق نصف تطلقه كانت طالقا واحدة إلا أن يريد اثنتين أو يقول أردت أن يقع نصف يحكمهما كان ونصف مستأنف يحكمهما كان فنطق اثنتين وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثة أثلاث تطلقه أو أربع أربعة أرباع التوبة أي كتر فيقع بالتوبة مع اللفظ وهكذا لو قال لها أنت طالق نصف وثلث وسدس تطلقه أو نصف وربع وسدس تطلقه ولو نظر رجل إلى امرأته وامرأتها معها البتة بامرأة فقال احدا كما طالق كان القول قوله فان أراد امرأته أنه في طالق وإن أراد الأجنبية لم تطلق امرأته وان قال أردت الأجنبية أحلف وكانت امرأته بحالها لم يقع عليها طلاق ولوقال لامرأته أنت طالق واحدة في نكتهين كانت طالقا واحدة وسئل عن قوله في نكتهين فان قال ما ينبغي شيئا لم تكن طالقا الواحدة لان الواحدة لا تكون داخلية في اثنتين بالحساب فهو إما أراده في طالق اثنتين وان قال أردت واحدة في اثنتين مقررة بنكتهين كانت طالقا ثلاثا في الحكم (قال) ولوقال أنت طالق واحدة واحدة كانت طالقا اثنتين ولوقال واحدة (ق) واثنين باقية في عليك كانت طالقا واحدة وكذلك لو قال واحدة واحدة وتقع عليك وقعت عليها واحدة حين تكلم بالطلاق وإذا كان لرجل أربع نسوة فقال قداً وقعت بينكن تطلقه كانت كل واحدة منهن طالقا واحدة وكذلك لو قال اثنتين أو ثلثاً أو أربعاً فان قال قداً وقعت بينكن خمس تطلقات فكل واحدة منهن طالق اثنتين وكذلك ما زاد إلى أن يبلغ ثمان تطلقات فان زاد على الثمان شيئاً من الطلاق

والحيض من النساء  
أو أيهما استكمل خمس  
عشرة سنة وإن لم يحتمل  
أو لم تحض وجلة الحرز  
ان ينظر الى المشرق  
فان كان الموضع الذي  
مشرق منه بنفسه العامة  
الى أنه حرز في مثل ذلك  
الموضع قطع اذا خرجها  
من الحرز وان لم ينسبه  
العامة الى أنه حرز لم يقطع  
ورده صفوان كان  
بحر زايا ضباعه عليه  
فقطع عليه السلام سارق  
ردائه (قال الشافعي)  
رحمه الله واذا ضم متاع  
السوق الى بعض في  
موضع تباعه وربط  
بجبل أو جعل الطعام  
في حبس وخبط  
عليه قطع وهكذا يجوز  
واذا كان يقود قطار  
ابل أو سرورها وقطر  
بعضها الى بعض فسرق  
منها أو ماعلا شاة أطلع

( ٢٣ - الام حامس )  
وان انأخها حيث ينظر الهامى حمراء و كانت غمة  
حيث ينظر اليها فهذا رزها ولورب فسطاطا أو رى فيه مناعه فاضطجع فسرق القسطاط والمتاع من ج  
وله ما فيه الآن الا حرا مختلف فير كل بما تكون العامة تحرز مشله ولو اضطجع في حمراء ووضع ثوبه بين

متاعهم في مقاعد ليس علمها حرم ولم يربط أو أرسل وجبل أو به ترضى أو ترضى على الطريق غير مقطورة أو أتاها بصحراء ولم يقطع عندها أو ضرب فسطاطا لم يقطع فيه فسرقت من هذائش لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حراما والبيت المعلقة حرم لما فيها وإن سرق منها شيء فأخرج بنجب أو فزع باب (١٧٠) أو قلعه قطع وإن كان البيت معة وحام يقطع وإن أخرجه من البيت والحجرة إلى الدار والدور والعسوق منه

وحدسه لم يقطع حتى يخرج منه من جميع الدار لأنها حرم لما فيها وإن كانت مشتركة وأخرج من الحجرة إلى الدار فليست الدار بحرمز لأحد من السكان فليقطع ولو أخرج السرقه فوضه في بعض الثقب وأخذها رجس من خارج لم يقطع واحد منهما وإن رمى بها فأخرجها من الحرم قطع وإن كانوا ثلاثة علموا متاعا فأخرجوه معا يبلغ ثلاثة أو ما عد دينار قطعوا وإن نقص شيئا لم يقطعوا وإن أخرجه منفردا فخرج متفرقا فخرج ماسواى ربع دينار قطع وإن لم يسور ربع دينار لم يقطع ولو نهبوا معانم أخرجه بعضهم ولم يخرج بعض قطع المخرج خاصة وإن سرق سارق نوباشقه أو شاة فذهبها فحرمها ثم أخرج ماسوق فإن بلغ ربع دينار قطع والآخر لم يقطع ولو كانت قبعة ماسوق

كن طواق ثلاثا ثلاثا فإن قال أردت أن يكون ثلاثا أو أربعا أو خمسا واحدة منهن كانت التي أراد طلقا ثلاثا ولم يدين في الأخر معها في الحكم ودين فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان من بقي طلاقا اثنتين اثنتين ولو كان قال يستكن خمس تطليقات لم يقطع فيها أكثر مما لم يقطع من الفضل ولا يكون له أن يحد ثلثا بقال يمكن أراد في أصل الطلاق فإن لم يكن نوى بالفضل واحدة منهن فشاء أن تكون التطليقة الفضل بينهما أن باع فكن جميعا تطليقتين ويكون أحق بالرجعة كان ذلك له في وإذا قال للرجل لأمري أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا لا ثلاثا طالق واحدة وإن قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة ففي طلاق اثنتين وإن قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا لا ثلاثا طالق ثلاثا لا ثلاثا لا ثلاثا طالق واحدة أو ثلثي شيء يقع به شيء مما أوقع فاما إذا لم يبق مما يسمى شيئا استثنى فلا يجوز الاستثناء والاستثناء حينئذ محال ولو قال لها أنت طالق ثم طالق وطلق الواحدة كانت طالقا ثلاثا لأنه قد وقع كل تطليقة وحدها ولا يجوز أن يستثنى واحدة من واحدة كقولها لعلما لم يبارك حر وسالم حر الإسلام لم يجز الاستثناء وقع العتق عليهما معا لا يجوز أن يقول سالم حر الإسلام لا يجوز الاستثناء إذا فرق الكلام لم يجز وإذا جعده ثم نفي شيء يقع به بعض ما أوقع وإذا طلق واحدة واستثنى نصفها في طلاق واحدة لأن ما بقي من الطلاق يكون تطليقة تامة لو ابتدأه وإذا قال لأمري أنت طالق إن شاء الله لم يطلق والاستثناء في الطلاق والعتاق والتذرع كقوله في الأيمان لا يخالفها ولو قال أنت طالق إن شاء فلان لم يطلق حتى يشاء فلان وإن مات فلان قبل أن يشاء أو خسر أو غاب ففي أمرائه بخالفها فإن قالت قد شاء فلان وقال الزوج لم يشاء فلان قال قول الزوج مع عبته ولو شاء فلان وهو معتوه أو مغلوب على عقله من غير سكر لم تكن طالقا ولو شاء وهو سكران كانت طالقا لأن كلامه سكران كلام يقع به الحكم وإذا قال لأمري أنت طالق واحدة أو ثلثي شيء يقع به طلاق واحدة تلك الرجعة ولا يكون البائن بآئنها ابتداء من الطلاق إلا ما أخذ عليه جعل كالقول لعدته أن حر ولا ولا على عسك كان حره ولا لأنه لا قضاء النبي صلى الله عليه وسلم أن الولام لمن أعنت وقضاء الله تبارك وتعالى أن المطلق واحدة واثنتين عاك الرجعة في العدة فلا يبطل ما حصل الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لأمري بقول نفسه وإن قال لها أنت طالق واحدة غلظته أو واحدة أغلظ أو شاة أو قطع أو أعظم أو أطول أو أكبر فهي طالق واحدة لا أكثر منها وإن يكون الزوج في كلها إياها الرجعة لما وصفت وإذا قال لأمري أنت طالق ثلاثا تقع في يوم واحدة كان كقوله ولو وقعت عليها واحدة في أول يوم فإن ألقت خلافات منه نهج العدة ولا عده عليها منه تقع الثانية ولا الثالثة فإن قال أنت طالق في كل شهر فوقع الأولى في أول شهر ووقع الثانية في كل شهر قبل مضي العدة وقعت الثلاث ولو مضت العدة فوقع من شيء بعد مضي العدة لم يلزمها لأنه وقع وهي غير زوجة ولو قال لها أنت طالق ثلاثا كل سنة واحدة وقعت الأولى فلم تنقض عدتها منها حتى راجعها فحلت السنة الثانية وهي زوجة وقعت الثانية فإن راجعها في العدة فحلت السنة الثالثة وقعت الثالثة وكذا لو لم يراجعها في العدة ولكن نسكها بعد مضي العدة فحلت السنة وهي عده وقع الطلاق ولو وقعت الأولى ثم جاءت السنة الثانية وهي غير زوجة ولا في عدتها لم تقع الثانية ولو نسكها بعده وجاءت السنة الثانية وهي عده وقعت الثانية وإن نسكها بعده وجاءت السنة الثالثة وهي عده وقعت الثالثة لأنها زوجة ولو راجعها فحلت في عده منه وجاءت سنة

وحي ربع دينار ثم نقصت القبة فصارت أقل من ربع دينار ثم زادت القبة فاتما أنظر إلى الحال التي خرج بها من الحرم ولو وجبت له أدرا بذلك عنه الحد وإن سرق عبد صغيرا لا يعقل أو أعمى من حرم قطع وإن كان يعقل لم يقطع وإن سرق مصحفا أو سيفا أو شيئا مما يحل عنه قطع وإن أعار رجلا ينافس كان يغلقه دونه فسرق منه رب البيت قطع

ويقطع العبد ابداً وغير آبق ويقطع النباش اذا أخرج الكفن من جميع القبر لان هذا حرز من

(باب قطع اليد والرجل في السرقة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن عن الحرف  
ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي

(١٧١)

أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال في السارق  
ان سرق فاقطعوا يده  
ثم ان سرق فاقطعوا رجليه  
واحتج بان أبا بكر  
الصادق رضي الله عنه  
قطع بدالسارق البصري  
وقد كان أقطع اليد  
والرجل (قال الشافعي)  
رحمه الله فاذا سرق  
قطعت يده اليمنى من  
مفصل الكف  
وحسبت بالنار فاذا  
سرق الثانية قطعت  
رجله اليسرى من  
مفصل الكعب ثم حسبت  
بالنار فاذا سرق الثالثة  
قطعت يده اليسرى  
من مفصل الكف  
ثم حسبت بالنار فاذا  
سرق الرابعة قطعت  
رجله اليمنى من مفصل  
الكعب ثم حسبت بالنار  
ويقطع بأخف مسوطة  
وأقرب سلامة وإن سرق  
الخامسة عزر وحبس  
ولا يقطع الحسرى إذا  
دخل الشيا بأمان  
ويضمن السرقة

(باب الاقرار بالسرقة  
والشهادة عليها)

هي في عدة إلا أنه لا عاثر جعتهما يقع عليها الطلاق في عدة لا عاثر جعتهما فيها ولو قال لها أنت طالق كلما  
مضت ستة فاعلها ثم مضت السنة الأولى وليست له بزوج كانت في عدة منه أو في غير عدة لم يلزمه الطلاق  
لان وقت الطلاق وقع وليست له بزوج فان تكهنا كما جديداً فكلما مضت سنة من يوم نكحت وقعت  
تطبيقه حتى ينقض طلاق المالك (قال) الربيع وللشافعي قول آخر أنه اذا عاثرها ثم تزوجها لم يقع  
عليها الطلاق بجيء السنة لان هذا غير النكاح الاول (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق في كل شهر  
واحدة وفي مضى كل شهر واحدة ثم طلقها ثلاثاً فبطلت أن يقع من شيء أو مداما وقع بعضهن ونكحت زوجها  
غيره فأصابعها ثم نكحتهم فارت تلك الشهور ولم يلزمها من الطلاق شيء لان طلاق ذلك المالك مضى عليه كاه  
وحرمت عليه فلا تحل له إلا بعد زوج ونكاح جديد وكانت كن لم تنكح قط في أن لا يقع عليها طلاق عقده في  
المالك الذي بعد الزوج ولو كان طلقها واحدة واثنين فبقي من طلاق ذلك المالك شيء ثم مرت لها مدة وأوقع  
عليها فيها الطلاق وهو على كماله وقع وهكذا قال كما دخلت هذه الدار فانت طالق فكما دخلتها وهي زوجة  
له أو في عدة من طلاق عاثر فيه الرجعة ففي طلاق وكما دخلتها وهي غير زوجة له أو في عدة من فرقة لا عاثر  
الرجعة ففي غير طلاق فاذا طلقها ثلاثاً فمضت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ثم نكحت زوجها غيره فأصابعها  
ثم نكحتهم ثم دخل بها لم يقع عليها الطلاق بكمال مقدم في ملك نكاح قد حرم حتى كان بعد زوجاً أحل استئناف  
النكاح واذا هم نكاح الزوج الطلاق حتى صارت كمن ابتدأ نكاحه من لم تنكحه قط عهد المين التي يقع  
بها الطلاق لانها مضى من الطلاق وهكذا قال أنت طالق كلما مضت وغير ذلك مما يقع الطلاق فيه في  
وقت فعلي هذا الباب كله وقاسه ولو قال لها أنت طالق كل سنة ثلاثاً فبطلت ثلاثاً أو سنة ثم تزوجت زوجها  
أصابعها ثم نكحتهم وزوجها نكاحاً جديداً لم يقع عليها فيما مضى من السنين بعد شيء لان طلاق المالك الذي  
عقد فيه الطلاق وقت قد مضى ولو قال لها أنت طالق في كل سنة تطبيقه فوقع عليها واحدة واثنين  
ثم تزوجها وزوج غيره ثم دخل بها ثم طلقها ومات عنها فنكحها الاول ثم مضت سنة وقعت عليها تطبيقه حتى تعد  
ثلاث تطليقات لان الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم الواحدة ولا اثنين

### (الخلع والنشوز)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وان امرأه خافت  
من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما على ما حلوا والصلح خير (قال الشافعي) أخبرنا مقيان  
ابن عبيدة عن الزهري عن سعد بن المسيب أن ابنة محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج فكره منها أمر أماً  
كبراً أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطلقني وأمسكني وأقسم في ما بدالك فأزل الله تعالى وان امرأه خافت من  
بعلها نشوزاً أو أعراضاً الآية (قال الشافعي) وقدر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم بطلاق بعض نسائه  
فقالت لا تطلقني ودعني يحشرني الله تعالى في نسائي وقد وهبت بوي وليتي لآخني عائشة (قال الشافعي)  
أخبرنا ابن عبيدة عن هشام بن عروة عن أبيه أن سودة وهبت يومها لعائشة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن  
ابن جريج عن عطاء بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان (قال  
الشافعي) وهذا كله ما أخذوا القرآن يدل على مثل معاني الأحاديث بان يتبين فيه أنها خافت المرأة نشوز

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يشام على سارق أحد إلا بان يثبت على اقراره حتى يقام عليه الحد أو يعدلين به ولان ان هذا لعنه سرق  
مناهلها فمن حرزه بصفاته يسوّر بيع دينار ويحضر السرقة منه ويدين شهادتهما فان ادعى أن هذا مناعه غلبه عليه وابتاعه  
منه وأذن له في أخذ من أقطعه لاني أجعله له خصماً ولو نكل صاحبه أخلقت المشهود عليه ودفعته اليه وان لم يحضر ضرب المتاع حبس

السارق حتى يحضر ولو شهد رجل وامرأتان أو شاهدون على سرقة أو جبت الغرم في المال ولم واجبه في الحد وفي اقرار العبد بالسرقه  
 شأن أحد هما الله في بيده فاقطعه ولا تخرف ماله وهو لا عا لمالا فإذا أعتق وملا أغرمته  
 قال الشافعي رحمه الله تعالى أغرم السارق ما سرق قطع أو لم يقطع  
 (باب غرم السارق ما سرق) (١٧٢)

وكذلك قاطع الطريق  
 والله تعالى فلا يسقط حد  
 الله غرم ما أنلف  
 للعباد

(باب ما لا قطع فيه)

قال الشافعي رحمه  
 الله ولا قطع على من سرق  
 من غير حرز ولا في  
 خلسته ولا على عبد  
 سرق من متاع سيده ولا  
 على زوج سرق من متاع  
 زوجته ولا على امرأة  
 سرق من متاع  
 زوجها ولا على عبد  
 واحد من سرق من متاع

صاحبه لاثار والشبهة  
 ونخلطة كل واحد منهما  
 بصاحبه (وقال)  
 في كتاب اختلاف أبي  
 حنيفة والاوزاعي  
 اذا سرق من مال  
 زوجها الذي لم يأتمنها  
 عليه وفي حرزها  
 قطعت (قال المزني)  
 رحمه الله هذا  
 أقين بنسدي قال  
 الشافعي (ولا يقطع  
 من سرق من مال  
 ولده ولد له وأبيه  
 أو أمه أو أجداده من

بعها أن لا بأس عليهم أن يصلحوا ونشوز البعل عنها بكر اهتبه لها فأباح الله تعالى حبسها على الكرم لها  
 وله أن يصلحها وفي ذلك دليل على أن صلحها بأبستره بعض حقها وقد قال الله عز وجل وعاشروهن  
 بالمعروف الخيرا كثيرا (قال الشافعي) فيل للرجل حبس المرأة على ترك بعض القسم لها أو كله ما طابت  
 به نفسا فإذا رجعت فيه لم يحل له إلا العدل لها أو فرأى انها انما تنسب في المستأنف ما لم يحل لها فإقامت  
 على هتبه حل وإذا رجعت في هتبه حل ما مضى بالهتبه ولم يحل ما يستقبل بالاعتدال للهتبه (قال) وإذا  
 وهبت ذلك فاقام عند امرأته أياما ثم رجعت استأنف العدل عليها وحل له ما مضى قبل رجوعها  
 (قال) فإن رجعت ولا يعلم بالرجوع فاقام على ما حلته منه ثم علم أن قدر رجعت استأنف العدل من يوم علم  
 ولا بأس عليه في ما مضى وإن قال لا أفرقها ولا أعديل لها أجبر على القسم لها ولا يجبر على فرقتها (قال)  
 ولا يجبر على أن يقسم لها الاصابة وينبغي أن يعصر لها العدل فيها (قال) وهكذا لو كانت مفردة  
 بها أربع أمه يظنوا من ينفق ويالله تعالى وإن لا يضر بها في الجماع ولم يفرض عليه منه شيء بعنه  
 انما يفرض عليه ما لا صلاح لها الا به من نفقة وسكنى وكسوة وإن بأوى الهافا ما لجماع فوضع تلذذ  
 ولا يجبر أحد عليه (قال) ولو أعطاهما ما لا على أن تحله من يومها وليتها فقبلته فاعطيه مردودة عليه غير جائزة  
 لها وكان عليه أن يعديل لها فبوقها ما ترك من القسم لها إلا أن ما أعطاهما عليه لا عين ماله ولا منفعة  
 (قال) ولو حالته فوهبها لهنسأ على غير شرط كانت الهتبه لها جائزة ولم يكن له الرجوع فيها إذا قبضتها وإن  
 رجعت هي في تحليله في ما مضى لم يكن لها وإن رجعت في تحليله في ما لم يقض كان لها وعليه أن يعديل لها  
 ثم قال ما لم يقض فيصير تحليله في ما لم يملك

(جماع القسم للنساء) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء  
 ولو حرصتم فلا تؤولوا كل الميل فتذروها كالمعلقة (قال الشافعي) سمعت بعض أهل العلم يقول قولا  
 معناه ما أصف أن تستطيعوا أن تعدلوا انما ذلك في القلوب فلا تغلوا كل الميل لا تتبعوا أهواءكم أفعالكم  
 فيصير الميل بالفعل الذي ليس لكم فتذروها كالمعلقة وما أشبه ما قالوا عندي بما قالوا إلا أن الله عز وجل تجاوز  
 عما في القلوب وكتب على الناس الافعال والأقوال بل فإذا مال بالقول والفعل فذلك كل الميل قال الله  
 عز وجل قد علمنا ما فرضا عليكم في أزواجهم وما ملكت أيماهم وقال في النساء ولهن مثل الذي عليهن  
 بالمعروف وقال وعاشروهن بالمعروف (قال الشافعي) ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم القسم بين النساء  
 فيما وصفت من نفسه لاز واجبه في الحضر وإحلال سودة له وما وليتها (قال الشافعي) ولم أعلم بخالفا  
 في أن على المرأة أن يقسم لسانه فيعدل بينهن وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم  
 فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك أنت أعلم بما أملك يعني والله أعلم بقلبه وقد بلغنا أنه كان  
 يطاف به محمولا في مرضه على نساء حتى حالته

(تفريع القسم والعدل بينهن) قال الشافعي عماد القسم الليل لأنه سكن قال الله تبارك وتعالى  
 وجعل لكم الليل تسكونا فيه وقال وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها (قال الشافعي) فإذا كان  
 عند الرجل أزواج حر أو مسلمات أو كتابيات أو مسلمات وكتابيات فلهن في القسم سواء وعليه أن يبيت  
 عند كل واحدة منهن ليلة (قال الشافعي) وإذا كان فيهن أمة قسم لحر ليلتين ولا ليلة (قال) ولا يكون

قبل أمة هذا كان ولا يقطع في طينور ولا من مار ولا من ولا خير  
 قال الشافعي عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا أو وصلوا وإذا قتلوا ولم  
 يأخذوا المال قتلوا ولم يصلوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفهم إذا هربوا أن يطلبوا حتى

يؤخذوا فيقام عليهم الحد (قال الشافعي) فهذا أقول وقطاع الطريق هم الذين يعترضون بالسلاح القوم حتى يغصبوهم المال في الصاري بجاره وأراه في المصر أن لم يكونوا أعظم ذنبا عند دودهم واحدة ولا يقطع منهم الأمن أخذ ربع دينار فباعها قايما على السنة في السارق ويحسد كل رجل منهم بقدر فقهه فن وجب عليه

(١٧٣)

له أن يدخل في الليل على التي لم يقسم لها لأن الليل هو القسم ولا بأس أن يدخل في النهار للحاجة لا لأى فإذا أراد أن يأوى إلى منزله أوى إلى المنزل التي يقسم لها ولا يجامع امرأته في غير يومها فان فعل فلا كفارة عليه (قال) وان مرضت إحدى نسائه عادها في النهار ولم يعدها في الليل وان ماتت فلا بأس أن يقسم عندها حتى يوارى بها ثم يرجع إلى التي لها القسم وان نقلت فلا بأس أن يقسم عندها حتى تخفأ وتوت ثم يوفى من بقي من نسائه مثل ما أقام عندها (قال) وان أراد أن يقسم لبلتين ليلتين وثلاثا فلا بأس أن كان ذلك له وأهله مجاوزة الثلاث من العدم غير أن أحرمه ذلك أنه قد دعوت قبل أن يعدل الثانية وعرض وان كان هذا قد يكون فيمادون الثلاث (قال) وان أقام لمرأة ثم غاب ثم قدم ابتداء القسم التي تليها في القسم وهكذا ان كان حاضر افشغل عن الميت عندها ابتداء القسم كما يستدته القاد من الغيبة فيبدأ بالقسم التي كانت تليها (قال) وان كان عندها بعض الليل ثم غاب ثم قدم ابتداء فأوقاها قدر ما بقي من الليل ثم كان عند التي تليها في آخر الليل حتى يعدل بينهما في القسم (قال) وان كان عندها مريضا أو مريضة أو ماض أو نساء ذلك قسم بحسبه عليها وكذلك لو كان عندها صحيفا فترجى جماعها حسب ذلك من القسم عليها انما القسم على الميت كسف كان الميت (قال) ولو كان محبوسا في موضع يصلح اليه فيه عدل بينهما كما يعدل بينهما لو كان خارجا (قال) والمرضى والصحيح في القسم سواء وان أحب أن يلزم منزل لنفسه ثم يبعث إلى التي واحدة منهن يومها وليلتها فتأتيه كان ذلك له وعليه فأيمن امتنع من انبائه كانت تاركة لحقها عاصية ولم يكن عليه القسم لهما كانت ممتنعة (قال) وهكذا لو كانت في منزله أو في منزل يسكنه فقلعت دونه وامتنعت منه اذا جاءها أو هربت أو ادعت عليه طلاقا كاذبا حل لمر كها والقسم لغيرها وتركه أن ينقض علمها حتى تعود إلى أن لا تمتنع منه وهذه نائز وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يخافون نشوزهن فغطوهن واحبروهن في المضاجع واضربوهن فاذا أذن في هجرتها في المضجع تخوف نشوزها كان مباحا له أن يأتي غيرهما من أزواجه في تلك الحال وفيما كان مثلها (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الأمة اذا امتنعت بنفسها أو منعها أهلها منه فلا نفقة ولا قسم لها حتى تعود إليه وكذلك اذا سافر بها أهلها بانه أو غير ذنبه فلا نفقة ولا قسم (قال) وانما سافرت الحرة بانه أو غير ذنبه فلا قسم لها ولا نفقة الا أن يكون هو الذي اشخصها فلا يسقط عنه نفقتها ولا قسمها وهي اذا اشخصها بمخالفة لها اذا اشخص هو وهي مقبلة لان اشخاصها ايها كنفها إلى منزل فليس لمر كها فيه بلان نفقة ولا قسم وشخصه هو شخص بنفسه وهو الذي عليه القسم لاه (قال) وانما جنت امرأته من نساءه أو خيلت فقلت على عقلها فكانت تمتنع منه سقط حقها في القسم فان لم تكن تمتنع فلها حقها في القسم وكذلك لو خست أو مرضت أو ارتقت كان لها حقها في القسم ما لم تمتنع منه أو يطلقها وانما قلنا يقسم للزنا وان لم يقدر عليها قلنا لا يقسم للحائض ولا يحل له جماعها لان القسم على السكن لا على الجماع الا لارى أن لا يخبر في القسم على الجماع وقد يستمتع منها وتستمتع منه بغير جماع (قال) وانما كان الزوج عتينا أو خصيا أو مجبوا أو من لا يقدر على النساء محال أو لا يقدر عليهن الا بضعف أو عياف فهو والصحيح القوي في القسم سواء لان القسم على ما وصفت من السكن وكذلك هو في النفقة على النساء ما يلزم لهن (قال) وانما تزوج الخبولة والصحيح فقلب على عقله وعنده نساءه انبغى لوليه القائم بامر أن يطوف به عليهن أو يأتيه منهن حتى يكن عنده ويكون عندهن كما يكون

وقال في كتاب الحدود دونه أقول (قال) ولو شهد شاهدان من الرفقة أن هؤلاء عرضوا لثانفانو أو أخذوا متاعا من تجر متاعهم لانهما خصما ونسبهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا للهؤلاء ففعلوا لهم كذا وكذا أو أخذوا منهم كذا وكذا ونحن ننظر وليس الامام أن يكشفهما عن غير ذلك (قال) وانما اجتمعت على رجل حدود وقتل بدى بجحد القذف ثمانين جلدة ثم حبس فانما أراد في الزنا مائة

جلده فاذا را قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى من خلاف لقطع الطريق وكانت يده اليمنى بالسرة و قطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق  
مع يده ثم قتل قودا فان مات في الحد الاول سقطت عنه الحدود كلها وفي ماله دية النفس

(باب الاشربة والحد فيها) (١٧٤) قال الشافعي رجة الله كل شراب أسكر كثيره فقله حرام وفيه الحد إذا ساعلى

الخمر ولا يحد إلا بان  
يقول شرربا الخمر أو  
يشرب عليه أو يقول  
شرربت ما يسكر أو يشرب  
من إناء هو ونفر يسكر  
بعضهم فيدل على أن  
الشراب مسكر واحتج  
بان علي بن أبي طالب  
قال لا أرى بأحد شررب  
خمرًا أو يبيضا مسكرا  
الإجلد له الحد

(باب عدد حد الخمر  
ومن موت من ضرب  
الامام وضغط السلطان)

قال الشافعي رجة  
الله أخبث الشقة عن  
معمر عن الزهري عن  
عبد الرحمن بن أنس  
قال أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم بشراب فقال  
أضربوه فصر يوه بالأيدي  
والنعال وأطراف الثياب  
وحنوا عليه التراب ثم  
قال نكبوه فكبوه  
ثم أرسله قال فلما كان  
أبو بكر سأل من حضر  
ذلك الضرب فقضوه  
أو بعسين فضرب أبو  
بكر في الخمر أربعين  
حياته ثم عمر ثم تنابع  
الناس في الخمر فاستشار  
فضرب ثمانين وروى

الصحيح العقل عند نسائه ولكن عند وأن أغفل ثلاث فئس ما صنع وإن عذبان يحوز به أو هو ولا ما على  
مغلوب على عقله (قال) ولو كان رجل يحن ويقيم وعنده نسوة ففعل في يوم جنونه عن نسائه جعل  
يوم جنونه كيوم من غيبته واستأنف القسم بينهما وإن لم يفعل فكان في يوم جنونه عند واحدة من حسبها  
إذا كان من يضاف قسم لها أو قسم لاخرى يومها هو صحيح (قال) ولو قسم لها جميعا فبين في بعض الليل وكان  
عندها كانت قد استوفت وإن خرج من عندها وفي لها ما بقي من الليل (قال) وإن جنت هي وأخرجت في  
بعض الليل كان له أن يكون عند غيرها ولا يوفها شأ من قسمها ما كانت محتنة منه ويقسم لنسائه البواقي  
قسم النساء لأمراءه معهن غيرهن (قال) ولو استكره سلطان أو غيره وأخرج ما تملك من عند امرأة في الليل  
عادافا فها ما بقي من الليل (قال) وإن كان ذلك في النهار لم يكن عليه شيء شئ إذا لم يكن ذاهبا إلى غيرها من نسائه  
ولاً كره في النهار شأ الأثرة غيرهما من أزواجه فم عقام أو جماع فإذا قام عند غيرها في نهارها أو فها ذلك  
من يوم التي أقام عندها (قال) ولو كان له مع نسائه إماء يطوهرن لم يكن لأماء قسم مع الأزواج وإنهن كفف  
شأه أكثر مما بقي بالنساء في الأيام والليالي والجماع وأقل ما يكون له أن يسافر ويفسب في المصرين النساء فإذا  
صار إلى النساء عذر بينهما وكذلك يكون له ترك الجوارى والقائم مع النساء غيراً في أحب في الأحوال كالأمان  
لا يؤثر على النساء وأن لا يعطى الجوارى (قال) وهكذا إذا كان له جواراً امرأة معها كان عنداً بينهما شاء  
ما شاء وكيفية ما شاء وأحبه أن يعزى استطابة أنفسهن عقارية وأن يجعل لكل واحدة منهن حظاً منه (قال)  
وإذا تزوج الرجل المرأة وخلق بينه وبينها فقله نفقه والقسم لهما من يوم تخلون بينه وبينها (قال) وإذا كان  
لرجل أربع نسوة فقسم ثلاث وترك واحدة عامداً أو استأضها الأيام لم ترك القسم لها فها متناهات لأفوق  
بينهن واستحلها إن كان ترك القسم لها أربعين ليلة فلهما ما عاشر فقسمها العشر متناهات ولو كان نسائه  
الحواضر ثلاثاً فترك القسم (١) لهن ثلاثين ليلة وقدمت امرأة أنه كانت غائبة بها فقسم لتي ترك القسم لها يومها  
ويوم المراتين التي قسم لهما و ترك كها ذلك ثلاث ثم قسم لثلاثتها وما قسم لتي ترك القسم لها ثلاثاً حتى يوفها  
جميع ما ترك لهما من القسم ولو قسم رجل بين نسائه يومين أو ثلاثاً فلكل امرأة ثم طلق امرأة ثم قسم لها وترك  
القسم لهما لم يكن عليه إلا أن يستعمل التي ترك القسم لها ولوراءها وتكسها نكاحاً واحداً أو فها ما كان لها  
من القسم (قال) ولو كان لرجل زوجة مملوكة وحره فقسم لحره يومين ثم دار إلى المملوكة فعتقت فإن كانت عتقت  
وقد أوفها يومها وليتها دار إلى الحره فقسم لهما يوماً ولا ممة التي أعتقت يوماً وإن لم يكن أوفها ليتها احتج  
عتقت بيت عندها ليتين حتى يسورها بالحره لأنها قد صارت كهي قبل أن تستكمل خطبها من القسم (قال)  
ويقسم للمرأة فدى منها والمرأة قد تظاهر منها ولا يقرب التي تظاهر منها وكذلك إذا أحرمت بامرءة قسم لها ولم  
يقربها وكذلك القسم لو كان محرماً ولا يقرب واحدة من معها أحرامه

(القسم للمرأة المسخول بها) قال الشافعي رجة الله أخبث ما لعن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن  
حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده  
قال لها ليس بك على أهلك وإن شئت سمعت عندك وسعت عندهن وإن شئت كنت عندك وذرت (قال)  
الشافعي أخبرنا عبد الحميد عن ابن جرير عن حبيب بن أبي ثابت أن عبد الحميد بن عبد الله بن عمرو والقاسم  
ابن محمد بن عبد الرحمن بن الحرب بن هشام أخبراه أنهما سمعا أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرب بن هشام يحدث

(١) قوله لهن هكذا في النسخ ولعله محرف عن لاحداهن كما هو ظاهر كتبه معصمه

عن  
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار فقال علي بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم  
سكروه وإذنا هذى افتري أو كمال فخله عمر ثمانين في الخمر وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال ليس أحد نقيم عليه حداً فهو فاحد  
في نفسه شياً الحق قتله الأحمد الجرفه شياً رأياً به بعد النبي صلى الله عليه وسلم من مات منه فدينه إما قال في بيت المال وإما قال على

عاقلة الامام «الشك من الشافعي» قال الشافعي واذا ضرب الامام في خرا وما يسكر من شراب بعين أو طرف أو رداء أو ما أشبهه ضربا محض العلم أنه لم يجاوز أربعين فمات من ذلك فالخوف قتله وان ضرب أكثر من أربعين بالعلم وغير ذلك فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال لان عمر أرسل الى امرأه ففرغت فاجهضت ذابطنها واستشار عليا فاستشار عليه أن يديه (١٧٥) فامر عمر عليا فقال عمر عزمت عليك

لتقسيمها على قومك

(قال المزني) رحمه الله هذا

غلط في قوله اذا ضرب

أكثر من أربعين فمات

فلم يمت من الزيادة وحدها

واغماط من الأربعين

وغيرها فكيف تكون

الدبة على الامام كلها

وانما مات المضروب من

مباح وغير مباح الأثرى

أن الشافعي يقول لو ضرب

الامام رجلا في القذف

أحدا وعشرين فمات

فيها قولين أحدهما ان

عليه نصف الدية والآخر

ان عليه جزأ من أحد

وقائين جزأ من الدية (قال

المزني) الأثرى أنه يقول

لو جرح رجلا جرحا

فمات المجروح فمات فان

كان عامه في لحم حتى فعلى

الجراح نصف الدية لانه

مات من جرحه والجرح

الذي أحدثه في نفسه

فكل هذا يدل ان اذ مات

المضروب من أكثر من

أربعين فمات أنه مباح

مات فلا تكون الدية كلها

على الامام لانه لم يقتله

بالزيادة وحدها حتى

كان معها مباح الأثرى

عن أم سلمة أنها أخبرته انها لما قدمت المدينة أخبرتهم أنها نسأه أي أمية بن المغيرة فكذبوها وقالوا ما كذب الغرائب حتى أنشأ ناس منهم الحج فقالوا أنك نسأت الى أهالك فكذبته معهم فرجعوا الى المدينة قالت فصدقوني وا زدت عليهم كرامة فلما حلت حافى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني فقلت له ما مني بك أم أظفلا ولدي أو غامورا فمات عيال قال أنا أكبر منك وأما المغيرة فذبحها الله تعالى وأما العيال فالى الله ورسوله فترو بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل أنبها ويقول أين زنا بك حتى جاء عمار بن ياسر فاختمها فقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت ترضعها فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أين زنا بك فقلت قريبة بنت أبي أمية واقضها عندهما أخذها عمار بن ياسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أتيتكم اليه قالت فقصت فوضعت فثقلت وأخرجت حبات من شعير كانت في جرة وأخرجت شعيرا فعصده له أو عصده «شك الربع» قالت فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبح فقال حين أصبح ان لك على أهالك كرامة فان شئت سعت لك وان أصبح أسبع لنسائي (قال) الشافعي أخبرنا ما لا عن حميد بن أنس انه قال للبكر سبع والائب ثلاث (قال) الشافعي وعدي بن جريح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن الرجل اذا تزوج البكر كان له أن يقيم عندها سبعا واذا تزوج الثيب كان له أن يقيم عندها ثلاثا ولا يحسب عليه نسائه الا ان كان عنده قبلها فبسد من السبع ومن الثلاث (قال) وليس له في البكر ولا الثيب الا بقاؤه ما هذا العدد الا ان يحل له منه (قال) وان لم يفعل وقسم نسائه عاذا فوافها هذا العدد كما يعود فيمات لم يلحقه من حقهم في القيم فيها (قال) ولو دخلت عليه بكران في ليلة أو شيان وبكر وثيب كرهته ذلك وان دخلت ما عليه أفرغ بينهما فابتسما خرج سهمها بدأ فوافها ما عليها ولها ما وان لم يفرغ فسد بأحدها ما رجوت أن يسعه لانه لا يصل الى أن يوفيهما حقهما الا بان يبدأ بأحدها ولا أحب له أن يقسم بينهما أربع عشرة لان حق كل واحدة منهما ما لا إلا ما عليها (قال) فان فعل لم أر عليه إعادة أيام لها بعد العدة التي أوفاهما اياها وان دخلت عليه احداها بعد الاخرى بدأ فوفى التي دخلت عليه أولا ماها (قال) واذا بدأ بالتي دخلت عليه آخر الحبيت له أن يقطع ووفى الاولى قبلها فان لم يفعل ثم ووفى الاولى لم يكن لها زيادة على ماها ولا يزداد أحد في العدد بتأخير حقها (قال) واذا فرغ من أيام البكر والائب استأنف القسم بين أزواجه فعدل بينهما (قال) فان كانت عنده امرأتان ثم تكلم عليهما واحدة فدخلت بعد ما قسم لواحدة فاذا ووفى التي دخلت عليه ماها بدأ بالتي كان لها القسم بعد التي كانت عنده (قال) ولا يضييق عليه أن يدخل عليها في أي يوم أو ليلة شاء من ليالي نسائه (قال) ولا أحب في مقامه عند بكر والائب أن يتخلف عن صلاة ولا يران يعمل قبل العرس ولا شهود جنازة ولا يجوز له أن يتخلف عن اجابة دعوة

(سفر الرجل المرأة) قال الشافعي رحمه الله أخبرني عبيد بن محمد عن علي بن شافع عن ابن شهاب عن عبيد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرغ عين نسائه فأتتهن خرج سهمها خرج بها (قال) الشافعي فاذا كان الرجل نسوة فأراد سفرا فليس بواجب أن يخرج بهن ولا واحدة منهن وان أراد الخروج بهن أو ببعضهن فذلك له فان أراد الخروج واحدة أو اثنتين أفرغ عين نسائه فأتتهن خرج سهمها خرج بهن ولم يكن له أن يخرج بهن مراهولة ان يتركها ان شاء وهكذا ان أراد الخروج بالثنتين أو ثلاث لم يخرج بواحدة منهن الا بقرة فان خرج بواحدة منهن فغير فرقة كان عليه ان يقسم لهن بقى بقدر

انه يقول فمن جرح مرتد أو مسلم ثم جرحا آخر فمات ان عليه نصف الدية لانه مات من مباح وغير مباح (قال المزني) رحمه الله وكذلك ان مات المضروب باكثر من أربعين من مباح وغير مباح (قال الشافعي) ولو ضرب امرأة احدا فاجهضت لم يضمنها وضمن ما في بطنها لانه قتله ولو حده بشهادة عشرين أو غير عشرين في أنفسهم ما ماتت ضمنته عاقلة لان كل هذا خطأ منه في الحكم وليس

على الحاقه شي ولو قال الامام للادنا ما ضرب هذا لما ضرب الجالد والامام معا ولو قال الجالد قد ضربته وأنا أرى الامام مختطفا وعلت ان ذلك رأى بعض الفقهاء ضمن الاما عاب عنه بسبب ضربه ولو قال اضربه ثمانين فرادسوطا فبات فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن عليها نصفين كالوجني رحلان (١٧٦) عليه أحدهما بضربة والأخر بثمانين ضربة فمنا الية نصفين أو سهما من واحد وثمانين سهما (قال)

وإذا خاف رجل نشوز  
أمره أنه فضرهما فبات  
فانقل على العاقلة لان  
ذلك باحة وليس يفرض  
ولو عزرا الامام وجلا فبات  
فالبية على عاقلة  
والكفارة في ماله (قال)  
وإذا كانت برجل  
سلعة فأمر السلطان  
بقتله أو أكله فأمر  
بقطع عضو منه فبات  
فعلى السلطان القود  
في المكر وقد قيل عليه  
القود في الذي لا يقتل  
وقيل لا قود عليه في الذي  
لا يقتل وعليه البية في  
ماله وأما غير السلطان  
يفعل هذا فعليه القود  
ولو كان رجل أغلف أو  
أمره أن يخفض فأمر  
السلطان فعذرا  
فما لم يضمن السلطان  
لأنه كان عليهما أن يفعلا  
الان بعذرهما في حق  
شديد أو رد مقرا لا أغلب  
أنه لا يسلم من عذري مثله  
في ضمن عاقلة البية

### باب صفة السوط

قال الشافعي رحمه الله  
يضرب المحدود بسوط  
بين السوطين لأجل

مغيبه مع التي خرج بها (قال) فإذا خرج بامرأة بالقرعة كان لها السفر خالصادون نساء لا يحتسب عليها  
ولاهن من مغيبه مع في السفر منفردة شي وسواء قصر سفره أو طال (قال) ولو أراد السفر ثقله لم يكن أن  
ينقل واحدة منهن إلا في البواقي مثل مقامه معها (قال) ولو خرج مسافرا بقرعة ثم أزع المقام لنقله  
كان لتي سافرها بالقرعة ماضى قبل ازماعه المقام على النقلة وحسب عليها مقامه معها بعد النقلة فأوفى  
البواقي حقوقهن فيها (قال) ولو أفرع بين نساءه على سفر فخرج سهم واحد فخرج بها ثم أراد سفرها قبل رجوعه  
من ذلك السفر كان ذلك كله كالسفر الواحد لم يرجع فإذا رجع فإراد سفرها أفرع (قال) ولو سافر بواحدة  
ففسخ في سفره أخرى كان التي تكع مالم تنكحها من الأيام دون التي سافرها ثم استأنف القسم بينهما بالعدد  
ولا يحسب لئسائه إلا في خلف من الأيام التي تكع في سفره شي لأنه لم يكن حيث تمكنه القسم لهن  
(نشوز المرأة على الرجل) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى الرجال قوامون على النساء بما  
فضل الله بعضهم على بعض في قوله سبيلا (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن  
عبد الله بن عمر عن أبياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا أماء الله  
قال فأتاه عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ذكر النساء على أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بأل محمد نساء  
كثيرا كهن بشكن أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الله بأل محمد سبعون امرأة كلهن  
بشكن أزواجهن ولا تجذون أولئك خياريكم (قال الشافعي) في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ضرب  
النساء منه في ضربهن وقوله لن يضرب خياركم يشبه أن يكون صلى الله عليه وسلم نهى عنه على اختيار النبي  
وأذن فيه بأن مباحا لهم الضرب في الحق واختار لهم أن لا يضربوا القوله لن يضرب خياركم (قال) ويحتمل أن  
يكون قبل نزول الآية يضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن (قال الشافعي) وفي قوله لن يضرب خياركم  
دلالة على أن يضربهن مباح لأفرض أن يضربن ويختارن من ذلك ما خار رسول الله صلى الله عليه وسلم فنجب  
للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك (قال الشافعي) وأشبه ما سمعت والله أعلم  
في قوله واللاتي يخافون نشوزهن أن نخوف النشوز ذلك لئلا كان عطفهن لأن العطف مباحة فان لم يكن  
فأظهرن نشوزا بقول أو فعل فاجبروهن في المضاجع فان أقر بذلك على ذلك اضربوهن وذلك بين أنه لا يجوز  
هجرة في المضجع وهو منهي عنه ولا ضرب الا بقول أو فعل أو هما (قال) ويحتمل في تخافون نشوزهن إذا  
نشن فأتين النشوز فكن عاصيات به أن تجتمعوا عليهن العطف والهجرة والضرب (قال) ولا يبلغ في الضرب حدا  
ولا يكون مجرا ولا ميسورا في وجهه (قال) ويهجرها في المضجع حتى ترجع عن النشوز ولا يجاوزها  
في هجرة الكلام ثلاثا لأن الله عز وجل إنما أباح الهجرة في المضجع والهجرة في المضجع تكون بغيرة كلام  
ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجاوز بالهجرة في الكلام ثلاثا (قال) ولا يجوز لأحد أن يضرب ولا يهجر  
مضجها بغير ما نشوزها (قال) وأصل ما ذهبنا إليه من أن لا قسم للمتنع من زوجها ولا تنقمة ما كانت بمنعته  
لأن الله تبارك وتعالى أباح هجرة مضجعهما وضربهما في النشوز والامتناع نشوز (قال) وممن تركت النشوز لم تحل  
هجرتها ولا ضربها وصارت على حقها كما كانت قبل النشوز (قال الشافعي) رحمه الله في قوله عز وجل ولا جراح  
عليهن درجة وقوله وعاشروهن بالمعروف وهو ما ذكرنا ماله عليه في بعض الامور من مؤنتها وله عليها ما  
ليس نهيا عليه ولكل واحد منهما على صاحبه

ولا خلق وضرب الرجل في الحدود التعزير قائما وتلك هذه يتيق بها ولا تطول بمدى المرأة حاله  
وتضم عليها ناسها وترط ثلاثا تنكشف وبذلك يثبت منها أمر أو لا يبلغ في الحدان نهرا لأنه لا سبب للثاب وانما يراد بالحد النكال والكفارة  
(قال المبرق) رحمه الله ويتيق الجلال والوجه والفرج ويروي ذلك عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولا يبلغ بعقوبة أربعين تقصيرا



عن مساواة عقوبة الله تعالى في حدوده ولا تقام الحدود في المساجد  
 المسلمين من كتاب قتل الخطأ قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام إلى أي كفر كان في دار الإسلام أو دار  
 الحرب وهم مقيمون أو قاهرون في موضعهم (١٧٧)

أن يسدوا الجبهدهم قبل  
 جهاد أهل الحرب الذين  
 لم يسلموا قط فإذا نظروا  
 بهم استنابهم فمن تاب  
 حقن دمه ومن لم يتب  
 قتل بالردة وسواء في ذلك  
 الرجل والمرأة وما  
 أصاب أهل الردة من  
 المسلمين في حال الردة  
 وبعد إظهار التوبة في  
 قتال وهم مجتمعون أو  
 غير قتال أو على نائره أو  
 غيرها سواء والحكم  
 عليهم بالحكم على المسلمين  
 لا يختلف في القود  
 والعقل وضمان ما يصيبون  
 (قال المصنف)  
 هذا اختلاف وقوله في  
 باب قتال أهل البغي  
 (قال الشافعي) فإن  
 قتل فاصنع أو  
 بكر في أهل الردة قتل  
 قال لهم جاءوا ثمانين  
 تدون قتلنا ولا ندري  
 قتلا كقتل عرلنا نأخذ  
 لقتلنا دابة وإن قتل فاقوله  
 تدون قبل أن كانوا يصيدون  
 غيسر معمدن ودوا وإذا  
 ضنوا بالدية في قتل غير  
 عمد كان عليهم القصاص  
 في قتلهم متعمدين وهذه

(الحكمين) قال الشافعي قال الله عز وجل وإن خفتم شقاق بينهما فامسوا حكمين من أهله وحكمين من أهلها  
 الآية (قال الشافعي) والله أعلم عني ما أراد فأما ظاهر الآية فإن خوف الشقاق بين الزوجين أن يدعى  
 كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ولا يطيب واحد منهما للصلح به باعظا ما يرضى به ولا ينقطع ما بينهما  
 بفرقة ولا صلح ولا ترك القيام بالشفاق وذلك أن الله عز وجل أذن في نشوز المرأة بالعظة والهجرة والشرب  
 والنشوز الرجل بالصلح فإذا خافا أن لا يقبلا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومنه إذا أراد الزوج  
 استبدل الزوج مكان زوج أن يأخذما أتاها شيئا (قال الشافعي) فإذا ارتفع الزوجان الخوف شقاقهما على  
 الحاكم خفي عليه أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها من أهل الفتنة والعقل لكشف أمرهما  
 ويصلح بينهما قدر (قال) وليس له أن يأمرهما بفرق أن رأيا بالامر الزوج ولا يعطيان مال المرأة  
 إلا بآنها (قال) فإن أصطلح الزوجان والالكان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه  
 من حق في نفس ومال وأدب (قال) وذلك أن الله عز وجل اغنا ذكرهما أن يريد إصلاحا أوحق الله بينهما ولم  
 يذكر بفرق (قال) وأما إذا لم يأمر الزوجين أن يراضيا بالحكمين ويؤكلاهما معا فوكلهما الزوج  
 أن رأيا أن يفرقا بينهما فاعلى ما رأيا من أخذ شيئا أو غير أخذنا اختارنا وليا من المرأة عنه (قال) وإن جعل  
 اليهما أن يرضيت بكذا أو كذا فاعطيا هذا ذلك عني وأسأله أن تكف عني كذا ولأنا أن نوكلهما إن شاءت بأن  
 يعطيا عني الفرق شيئا نسبه أن رأيا أنه لا يصلح الزوج غير (١) وإن رأيا أن يعطيا أن يفعلوا له كذا أو يترك  
 لها كذا فإن فعل ذلك الزوجان أمر الحكمين بأن يتحدافان رأيا لجمع خبرا لم يصرا إلى الفرق وإن رأيا  
 الفرق غيرا أمرهما فاصرار الله وإن رجع الزوجان أو أحدهما بعد ما وكلاهما شيئا من الكالة أو بعضها  
 أمرهما بما أمرهما به أو لامن الإصلاح ولم يجعلهما وكلاهما إلا فيما وكلاهما (قال) ولا يجبر الزوجان على  
 توكلهما ما لم يؤكلا وإذا وكلاهما معا كما وصفت لم يجز أمر واحد منهما دون صاحبه فإن فرق أحدهما ولم  
 يفرق الآخر لم يجز الفرقه وكذلك أن أعطى أحدهما على الآخر شيئا (قال) وإن غاب أحد الحكمين وغلب على  
 عقله بعث حذما غير الغائب والمغالوب المصطنع من قبل الحاكم وبالقالة أن وكلاهما الزوجان (قال) وإن غلب  
 أحد الزوجين على عقله لم يعض الحكمان بينهما شيئا حتى يعود إليه عقله ثم يتحد وكلا (قال) وإن غاب أحد  
 الزوجين ولم يقبس القالة أمضى الحكمان رأيا لهما ولم تقطع غيبة واحد منهما القالة (قال الشافعي) أخبرنا  
 الثقف عن أيوب بن أبي عميرة عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني أنه قال في هذه الآية وإن خفتم شقاق بينهما  
 فامسوا حكمين من أهله وحكمين من أهلها قال جابر بن عمر رضي الله عنه ومع كل واحد منهما  
 قاتل من الناس فأمرهم بغيره فبعضوا حكمين من أهلهم وحكمين من أهلها ثم قال الحكمين نديان ما عكلا على كل واحد منهما  
 أن يجمعان شيئا وإن رأيا أن يفرقا فإن فرقا قالت المرأة رضى بكتاب الله ما عكلا قبه ولوقال الرجل  
 أما الفرقه فلا فقبل على رضى الله عنه كذب والله حتى تفرم مثل الذي أقرب به (قال الشافعي) أخبرنا مسلم  
 عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج عقيلا بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له أصير لي ونفق  
 عسكنا فكان إذا دخل عليها قالت أين عتبة بن ربيعة بن ربيعة فبعضت عنهما حتى دخل عليها وما  
 وهو برم فقالت أين عتبة بن ربيعة بن ربيعة فقال على يسارك في النار إذا دخلت ففسدت عليها ثيابها  
 فجلت عثمان بن عفان فذكرت ذلك فإرس ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لا فرق بينهما وقال معاوية

(١) في العبارة نقص أو تحريف وكذلك وقع في النسخ فانظر

(٢٣ - الام خامس)

خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر الصديق رضي الله عنه فإن قلنا نعلم منهم  
 أحدا أقدمنا حد قتل ولا ثبت عليه قتل أحد شهادة ولو ثبت لم نعلم أحدا بطل لولي ما طلبه والردة لا تدفع عنهم قودا ولا عقلا ولا ندهم بخرا  
 أن نردهم شرما (قال المصنف) هذا عند أبي بكر من قوله في كتاب قتال أهل البغي يطعن ذلك كله لأن حكم أهل الردة إن ردهم إلى

حكم الاسلام ولا يرقون ولا يغفون كاهل الحرب فكذلك يقادمنهم وضمنون (قال الشافعي) رحمه الله واذا قامت امرت دينته انه اظهر  
 القول بالايان ثم قتله رجل يعلم نوبته او لا يعلمه ففعله القود  
 (كتاب اصول الفحل) باب دفع الرجل عن نفسه وحرمة من يتطلع في بيته (قال الشافعي رحمه الله اذا

ما كنت لأفرك بين شيخين من بني عبد مناف قال فأتاهما فوجداهما قد شدا علمهما أو أهما وما أصحها  
 أمرهما (قال الشافعي) حديث علي ثابت عندنا وهو ان شاء الله كإقتلنا لخالقه لان عليا ذاق لهم بعوا حكا  
 من أهله وحكام أهلها والزوجان حاضرا فأتاهما طيب الزوجين أو من أعرب عنهم بحضرتهم ما لو كاله  
 الزوجين أو رضاهما قال وقوله للرجل لا والله حتى تفر عني ما أقربته أن لا يقضي الحكمان ان رأيا الفرفة  
 اذار جعت عن تركيها حتى تعود الى الرضا بان يكونا في تلك الناطرين بما يصلح أمركما ولو كان لكما كمن أن  
 يبعث حكمن بفرقة بلا وكاله الزوج ما احتاج على رضي الله عنه إلى أن يقول لهما ادعوا وليعت وهو ولقال  
 الزوج ان رأيا الفراق أمضيا ذلك عليا وان لم تأذبه ولم يحلف لأعصى الحكمان حتى يفر ولو كان لكما كجبر  
 الزوجين على أن يولا كان أنه أن يرضيه بلا أمرهما (قال) وليس في الحديث الذي يروى عن عثمان دلالة  
 كالدلائل في حديث علي رضي الله عنه وهو يشبه أن يكون كالحديث عن علي فان قال قائل فقد يحفل  
 خلافه قبل نعم وموافقه فقلت بأولي بأحد الوجهين من غير بل هو والله موافقه حديث علي كرم الله وجهه  
 أقرب من أن يكون قوله خلافه

(ما يجوز به أخذ مال المرأة منها) قال الشافعي قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة الآية (قال)  
 الشافعي) فكان في هذه الآية اباحة كله اذا طابت نفسها ودليل على أنها اذا لم تطب به نفسها يحل أكله  
 (قال) وقد قال الله عز وجل وان أردتم استبدال زوج مكان زوج الى ميثان (قال) وهذه الآية في معنى الآية  
 التي كتبنا قبلها واذا أراد الرجل الاستبدال بزوجه ولم يرضه ففرقه لم يكن له أن يأخذ من ماله شيئا بان  
 يستكرهها عليه ولأن يطلقها تعطيه فدية منه فان فعل وأقر بذلك أو قامت عليه بينة ردما أخذنا ما عليها  
 وان كان طلقها عليه لم يمسح من عدد الطلاق وكان يملك فيه الرجعة ان لم تأت على جميع طلاقها (قال)  
 ويشبه والله تعالى أعلم أن لا يكون له اذا أزمع على فراقها أن ياتهم من ماله شيئا ثم يطلقها وذلك أن  
 اعطاهما يكون على استطاعة نفسه بحسبها لا على فراقها ويشبه معاني الخد بعتها (قال) ولا يمين في رد ذلك  
 عليها ولو شبه بالضرورة ثم طلقها لان ظاهر أنها طابت به نفسها (قال) ولو علمت بريد الاستبدال أو لم يتبعها  
 حقها ففترت ومنعته بعض الحق وأعطته ما لا يجزله أخذته وصارت في معنى من يخاف أن لا يقيم حدود  
 الله وخرجت من أن يكون يراد فراقها فيفارق بلا سبب منها ولا منع لحق في حال متقدمة لارادته ولا متأخرة  
 (حبس المرأة على الرجل بكرها لبرئها) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا يجمل  
 لكم أن تزوا النساء كاله الآية (قال الشافعي) يقال والله أعلم نزلت في الرجل يمنع المرأة حق الله تعالى  
 عليه في عشرتها بالمعروف عن غير طيب نفسها ويجحبسها التوثق فترها أو يذهب بعض ما أتاه أو استثنى  
 إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وقبل لا بأس بان يجحبسها كراهها اذا أدى حق الله تعالى فيها لقول الله  
 عز وجل وعاشروهن بالمعروف قرأ الى كثيرا (قال) وقيل في هذه الآية قد لا على أنه انما حرم عليه حبسها  
 مع منعهما الحق لبرئها أو يذهب بعض ما أتاه (قال) واذا منعها الحق وحبسها وذهب ببعض ما أتاهما فطلبت  
 فهو مردود عليها اذا أقر بذلك أو قامت به بينة (قال الشافعي) وقد قيل فان أتت عنده بفاحشة وهي  
 الزنا فحبسها على منع الحق في القسم لان ضربها ولا منعها نفقة فاعطته بعض ما أتاهما حل له أخذوه كانت  
 معصيتها الله بالزنا ثم معصيتها كبر من معصيتها في غير الزنا وهي اذا عصته فلم تقم حدود الله لم يكن عليه

طلب الفحل رجلا ولم  
 يقدر على دفعه الا بقتله  
 فقتله لم يكن عليه عزم  
 لو حل عليه مسلم بالسيف  
 فلم يقدر على دفعه  
 الا بضربه فقتله بالضرب  
 انه هدر قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من  
 قتل دون ماله فهو شهيد  
 فانما سقط عنه الاكثر  
 لانه دفعه عن نفسه بما  
 يجوز له كان الاقل أسقط  
 (قال الشافعي)  
 ولو عصى يده رجل  
 فأتع بدده فدرت ثمتا  
 العاض كان ذلك هدر  
 واحتج بان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال أيدع  
 يده في فحل تقضها  
 كأنها في في فحل وأهدر  
 ثمنه (قال) ولو عصى  
 كان له فالحليم  
 يسده الأخرى فان  
 عض فقاد فم تله يده  
 كأنه أن ينزع رأسه  
 من فيه فان لم يقدر فله  
 التماس عليه رأسه الى  
 ورأه ومصدوا ومخذرا  
 وان غلبه ضبط بغيره  
 كأنه ضرب فيه يده  
 حتى يرسله فان يعجز بطنه  
 بسكين أو فقا عنيته يده أو ضربه  
 في بعض جسده ضمن ورفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه جارية كانت تحت ط فأتبعها رجل فزادها عن نفسها فرمته بغير  
 أو خضر فقتله فقال عمر هذا قاتل الله والله لا يؤدى أبدا (قال) ولو قتل رجل رجلا فقال وجهه على أمر أو فقد أو بالقروداد على فان لم يقم

حناح

بينة قتل قال سعد بن رسول الله رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله نعتى آتى بأمر بعقدهاء فقال عليه الصلاة والسلام  
 نم وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن لم يأت بأمر بعقدهاء فليقطع برمته (قال) ولونطلع اليه رجل من نقب فطعن به بعدوا ورماء  
 بحصاة وأما شهاب فذهب عنه فهي هدر واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١٧٩) نظر إلى رجل ينظر إلى بینه من

بحر وریده مدری یحک  
 به رأسه فقال عليه  
 الصلاة والسلام لو أعلم  
 أنك تنظر لي أو تنظر في  
 لعتنت به في عينك إنما  
 حول الاستئذان من أجل  
 الصبر ولو دخل بینه  
 فأمره بالخروج فلم  
 يخرج فله ضربه وإن  
 أتى على نفسه (قال  
 المزني) رحمه الله الذي  
 عض رأسه لم يقدر أن  
 يتخلص من العاص  
 أولى بضربه ودفعه عن  
 نفسه وإن أتى ذلك على  
 نفسه

باب الاضمان على  
 البهائم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك  
 عن الزهري عن حرام  
 ابن سعد بن محبصة أن  
 ناقة للبراء دخلت حائطاً  
 فأفسدت فيه فقتل  
 عليه السلام أن على  
 أهل الاموال حفظها  
 بالثار وما أفسدت  
 المواشي بالليل فهو  
 ضامن على أهلها  
 (قال الشافعي)

جناح فيما افتدته (قال) فإن حبسها ما نالها الحق ولم تأت بفاحشة ليرثها كانت عنده لم يحل له أن يرثها  
 ولا يأخذ منها شيئاً في حبسها فإن أخذ مرد عليها وكان أملاً برجعها وقيل إن هذه الآية منسوخة وفي معنى  
 واللاتي تأت بالفاحشة من نساءكم إلى سبيل الله تحت بآية الحدود الزانية والرائي فاحلدا وكل واحد منهما  
 مائة حلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد  
 مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم فلم يكن على امرأة حبس يمنع به حق الزوج وعلى الزوج وكان عليها  
 الحد (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل والله أعلم لأن الله أحكام ما بين الزوجين بأن جعل له عليها أن  
 يطلعها بحسنة ومسيئة وبحبسها بحسنة ومسيئة وكأرهما وأغيره وكأره ولم يجعل له منعهما حقاً في حال  
 (ما يحل به الفدية) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى الطلاق مرتان فإمساككم منكم وعداً ولو تسرع  
 باحسان إلى فيما افتدته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة أن حبيبة بنت سبل  
 أخبرتها أنها كانت عند ثابت بن قيس بن ثعلبة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد  
 حبيبة بنت سبل عند بابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه قالت أنا حبيبة بنت سبل يا رسول الله لا أنا  
 ولا ثابت تزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر  
 فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها ما أخذت منها وجلست  
 في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عروة عن حبيبة بنت سبل أنها أتت النبي صلى  
 الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو شأيدنها وهي تقول لا أنا ولا ثابت بن قيس فقالت فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يا ثابت خذ منها ما أخذت منها وجلست (قال الشافعي) فقيل والله أعلم في قوله تعالى فإن خفتم أن  
 لا يقيم حدود الله فلا جناح عليكم فيما افتدته أن تكون المرأة تكره الرجل حتى يخاف أن لا يقيم حدود  
 الله بآء ما يحب عليها أو أكثره إليه ويكون الزوج غير مانع لها ما يحب عليه أو أكثره فإذا كان هذا حلت  
 الفدية للزوج وإذا لم يقيم أحدهما حدود الله فليساعما مقيمين حدود الله وقبل وهكذا قول الله عز وجل  
 فلا جناح عليكم فيما افتدته إذا حل ذلك للزوج فلا جناح عليكم على المرأة والمرأة في كل حال لا يحرم عليها  
 ما أعطت من مالها وإذا حل له ولم يحرم عليها فلا جناح عليكم ما معاً وهذا كلام صحيح جائز إذا اجتمع ما  
 في أن لا جناح عليكم وقد يكون الخناح على أحدهما دون الآخر فلا يجوز أن يقال فلا جناح عليكم ما على  
 أحدهما جناح (قال) وما أشبه ما قيل من هذا بما قيل لأن الله عز وجل حرم على الرجل إذا أراد استبدال  
 زوج مكان زوج أن يأخذها ما نالها (قال) وقيل أن تمتنع المرأة من أداء الحق فخطأ على الزوج  
 أن لا يؤدي الحق إذا امتنعته حقاً ففعل الفدية (قال) وجماع ذلك أن تكون المرأة المانعة لبعض ما يحب  
 عليها المتقدمة بتحريم أن لا تؤدي حقه أو كراهيته فإذا كان هكذا حلت الفدية للزوج ولو خرج  
 في بعض ما تمنعه من الحق إلى إذا أنها بضرب أخرج ذلك لأنه لا نبي صلى الله عليه وسلم قد أنشأت ثابتاً بأخذ  
 الفدية من حبيبة وقد نالها بالضرب (قال) وكذلك لو لم تمنعه بعض الحق وكرهت حبسها حتى خافت منه  
 كراهة حبسها بعض الحق فأعطته الفدية طاعة محله وإذا حل له أن يأكل ما طاب به بنفسه على غير  
 فراق حل له أن يأكل ما طاب به بنفسه وأخذ عوضاً بالفراق (قال) ولا وقت في الفدية كانت أكثر مما  
 أعطها أو أقل لأن الله عز وجل يقول فلا جناح عليكم فيما افتدته ويجوز الفدية عند السلطان ودونه

والاضمان على البهائم وجهان أحدهما ما أفسدت من الرزغ بالليل ضمه أهلها وما أفسدت بالهار لم يضمنوه والوجه الثاني أن كان  
 الرجل راكباً أصاب يدها أو رجلها أو فمها أو ذنبها من نفس أو جرح فهو ضامن لأن علمه منه تلك تلك الحال من كل ما تلفت  
 به أحداً وكذلك إن كان سائقاً أو قائداً وكذلك الأبل المقطورة بالبعير الذي هو عليه لأنه قائدها وكذلك الأبل يسوقها ولا يجوز الاضمان

ما أصابت الدابة تحت الرجل ولا يضمن إلا ما حملها عليه فوطئته فأما من ضمن عن يدها ولم يضمن عن رجلها فهذا التحكم وأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو خطأ إلا الحفاظ لم يحفظوه هكذا (قال) ولو أنه أوقفها في موضع ليس له أن يبقها فيه ضمن ولو وقفها في ملكه لم يضمن ولو (١٨٠)

ومسواه عندي  
أذن له في الدخول أول  
يأذنه

### (كتاب السير)

من خمسة كتب الجزية  
والحكم في أهل الكتاب  
واملاء على كتاب  
الواقدي واملأ غزوة  
بدر واملأ على كتاب  
اختلاف أبي حنيفة  
والاوزاعي

### (أصل فرض الجهاد)

قال الشافعي رحمه  
الله لما مضت بالنبي  
صلى الله عليه وسلم  
مدة من هجرته أتم الله  
فها على جماعات يتابعه  
حدث لهم معون الله  
قوة بالعدد لم تكن قبلها  
ففرض الله عليهم الجهاد  
فقال تعالى كتب عليكم  
القتال وهو كرم لكم  
وقال تعالى فاستولوا  
سبيل الله مع ما ذكرته  
فرض الجهاد وذل كتاب  
الله عز وجل ثم على لسان  
نبيه صلى الله عليه وسلم  
أنه لم يفرض الجهاد على  
محمّد ولا أتى ولا على

كما يجوز إعطاء المال والطلاق عند السلطان ودونه

(الكلام الذي يقع به الطلاق ولا يقع) قال الشافعي رحمه الله الخلع طلاق فلا يقع إلا بمصع به الطلاق  
فإذا قال له إن أعطيتني كذا وكذا فارتقت طالق أو قد فارتقت طالق أو سرحته وقع الطلاق ثم لم أخرج إلى السنة  
(قال) وإن قال لم أؤطّل قاذين فيما بينه وبين الله عز وجل وألزم في القضاء وإذا قال لها إن أعطيتني كذا  
فأنت بائنة وأخلى بيني وبينك فأن أراد الطلاق فهي طالق وإن لم يرد الطلاق فليس بطلاق وبردنيا  
أن أخذ منها (قال) وإذا قال لها قد خلت أو فاديتك أو ما أشبه هذا لم يكن طلاقا إلا بارتد الطلاق لأنه  
ليس بصريح الطلاق (قال) وسواء كان هذا عند غضب أو رضاً أو كره طلاقاً أو غير ذلك كما إذا نظر إلى عقد  
الكلام الذي يلزم لاسببه وإذا قالت المرأة تزوجها خلعتي أو بقي أو بئى أو بارئى أو أرامنى ولك على ألف  
أولئك هذه الألف ولأن هذا العقد هو رد الطلاق فطلقه فإنه ما ضمت له وما أعطته (قال) وكذلك لو قالت  
له خلعتي على ألف ففعل كانت له الألف ما لم ينكرها فإن قالت أنا غلت على ألف ضمنها لك غيري أو على  
ألف لي عليك لا أعطيتك أو على ألف فلس وأنكرت خالفوا وكان له عليها مهر مثلها وإذا قالت المرأة للرجل  
طلقني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على ألف أن شئت فلها المنيشة وقت الخيار فإن لم تشأ حتى  
مضى وقت الخيار لم يكن لها منية وإن شئت بعد ذلك كانت مضممة باطله وهي أمر أنه بحالها (قال)  
وهكذا إن قال لها أنت طالق إن أعطيتني ألفاً فقالت خذها معي عليك أو قالت أنا ضمنها لك وأعطيتك بها  
رهنها لم يكن هذا طلاقاً إلا لهما لم تعطه ألفاً في واحد من هذه الأحوال (قال) ولو أعطته ألفاً في وقت الخيار لم يزم  
الطلاق فإن لم تعطه إلا الف حتى مضى وقت الخيار ثم أعطته أياها لم يزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب  
حتى مضى وقت الخيار أو أبطلت هي باعطائه الألف حتى مضى وقت الخيار (قال) وإذا كان للرجل امرأتان  
فبأنهما انطلقا فطلقهما بألف فطلقهما في ذلك المجلس لزمهما الطلاق وفي المال قولان أحدهما أن الألف  
عليهما على قدر مهر مثلهما والآخر أن على كل واحدة منهما مهر مثلها إلا الخلع وعلى كل واحدة منهما  
بشيء مجهول (قال الربيع) وهذا أصح القولين عندى (قال) وإن قالت له امرأتان له لك ألف فطلقنا  
معاً فطلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى لم يملك المطلقة مهر مثلها ولو طلق الأخرى بعد ذلك الوقت  
لزمه الطلاق وكان على ثمة الرجعة ولم يزمها من المال شيء أنما يلزمها المال إذا طلقها في وقت الخيار (قال)  
ولو قالتا طلقنا بألف فقال إن شئتما فأتينا طالقاً لم تطلقا حتى يشاء معاً في وقت الخيار فإن شئت  
أحدهما ولم تشأ الأخرى حتى مضى وقت الخيار لم تطلقا قال فإن شاءت فاعفاه على كل واحدة منهما مهر مثلها  
(قال) وإذا قال رجل لامرأته إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق فاعطته الألف في وقت الخيار وقع الطلاق وليس له  
أن يمنع إذا دفعته إليه في ذلك الوقت ولا لها أن ترجع فيها (قال) وهكذا إن قال أعطيتني أو أن أعطيتني  
وما أشبه هذا فأنما ذلك على وقت الخيار فإذا مضى لم يقع به شيء (قال) وإن قال متى أعطيتني أو أى وقت  
أعطيتني أو أى حين أعطيتني ألفاً فأنت طالق فلها أن تعطيه ألفاً متى شئت وليس له أن يمنع من أخذها  
ولا لها إذا أعطته ألفاً أن ترجع فيها لأن هذا كله غايه كقولها متى دخلت الدار فأنت طالق أو متى قدم  
فلان فأنت طالق فليس له أن يقول قد رجعت فيما قلت وعليه متى دخلت الدار أو قدم فلان أن يطلق

### (ما يقع بالخلع من الطلاق)

قال  
من بلغ يقول الله تعالى واجهدا بأموالكم أنفسكم في سبيل الله حكم أن لا مال للمأول وقال حرض  
المؤمنين على القتال فدل على أنهم الذكور وعرى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فردعه عرض عليه عام  
الفتح وهو ابن خمس عشرة سنة فأبازوه وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة عيذاب غير بالغين فرض خلعهم وأسهم لفسه فاء أحرار

وجرحي بالغين فدل أن السهمان إنما تكون لمن شهد القتال من الرجال الأحرار فدل بذلك أن لا فرض على غيرهم في الجهاد

(باب من له عذر بالضعف والضرر والزمانة والعذر بترك الجهاد من كتاب الجزية) قال الشافعي قال الله تعالى اسل على

الضعفاء ولا على المرضى الآية وقال إنما السبيل على الذين يستأذنونك وأغنياءهم (١٨١) ليس على الاعمى حرج ولا على

الاعمى حرج ولا على

المرضى حرج فقبل

الاعمى حرج المقعد والأغلب

أنه عرج الرجل

الواحدة وقبل نزلت

في وضع الجهاد عنهم

(قال) ولا يجهل غيره فان

كان سالم البدن قويه

لا يحد أهله بالخرج

ونفقة من تلزمه

نفقته إلى قدر ما يرى

(٣) لذته في غروم فهو بمن

لا يحد ما ينفق فلس له

ان يتطوع بالخرج

ويدع الفرض ولا يجاهد

الأبائن أهمل الدين

وبأنه يؤمره لنفسه فها

ورقمه عليه اذا كانا

مسلمين وان كانا على

غير دينه فاما يجاهد

أهل دينهما فلا طاعة

لهما عليه قدمه ابن

عتبة بن ربيعة مع النبي

صلى الله عليه وسلم

ولست أشك في كراهية

أبيه لمجاهدته مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وجاهد عبدالله بن

عبدالله بن أبي مع النبي

صلى الله عليه وسلم

وأبوه مختلف عن النبي

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا خالع الرجل امرأته ففوى الطلاق ولم ينو عددا منه بعينه فالخلع تطليقة  
لا يملك فيها الرجعة لأنها بيع من السيوع ولا يجوز أن يملك عليها ما هو يكون أملاكها وأما بيعها فالتطليقة  
لأن الله تعالى يقول الطلاق مرتان ففعلنا عن الله تعالى أن ذلك إنما يقع بإيقاع الزوج وعنا أن الخلع  
لم يقع إلا بإيقاع الزوج (قال) وإذا خالع الرجل امرأته ففوى الطلاق ولم ينو عددا منه بعينه فالخلع تطليقة  
وإنما يملك الرجعة لا يملكها إلا في ما يشبه الطلاق من الكلام منية الطلاق (قال) وجاء هذا أن ينظر إلى كل كلام يقع به  
الطلاق بلا خلع فتوقعه في الخلع وكل ما يقع به طلاق بحال على الابتداء يقع به خلع فلا يقع به خلع على  
ينويه الطلاق وإذا لم يقع به طلاق فما أخذ الزوج من المرأة مردود عليها (قال) فإن نوى بالخلع انتن ونزلنا  
فهو ما نوى (قال) وكذلك ان سمي عددا من الطلاق فهو ما سمي وقدرى نحو من هذا عن عثمان رضى الله  
عنه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن أبيه عن طهمان مولى الأسلمية عن أم بكرة الأسلمية (قال  
الشافعي) وهذا كإروى عن عثمان رضى الله عنه ان لم يسم بالخلع تطليقة لأنه من قبل الزوج ولو سمي  
أكثرت من تطليقة فهو ما سمي (قال) والمختلعة مطلقة فعدتها بعدتها ولو سمي بالسكنى ولا نفقة لها لان زوجها  
لا يملك الرجعة (قال) وإذا خالعها لم يملكها في العدة لم يقع عليها الطلاق لأنها ليست بزوج ولا في معنى  
الأزواج بحال بأن يكون لها رجعة ولا تحل له الابتكاح جدي كما كانت قبل أن تنكحها وكذلك لو ألى  
منها أو نظاها أو قدفها لم يقع عليها إيلاء ولا طهار ولا لعان ان لم يكن ولد ولو ماتت أو ماتت بنوارنا (قال) وإنما  
قلت هذا بدلالة كتاب الله عز وجل لان الله تعالى حكم بهذه الأحكام الخمسة من الإيلاء والطهار والعان  
والطلاق والميراث بين الزوجين فلما عطلنا عن الله تعالى أن هذه من غير زوجين لم يجوز أن يقع عليها طلاقه فان  
قال قائل فهل فيه من أثر فأخبرني ناسلم بن خالد عن ابن جرجع عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير (قال  
الشافعي) ولو خالعها ثم أخذ منها شيء أو أنطلقها ثانية أو نالته لم يلزمها الطلاق وكان الخلع عليها مردودا  
لأنه أخذ على ما لا يلزمها (قال) وإذا جاءها ما أخذ من المال على الخلع والطلاق فيه واقع فلا يملك الزوج  
فيه الرجعة لان الله عز وجل يقول فلا جناح عليكم ما فمما اقتنيت به ولا تكونن مقتدي به وعليها الرجعة ولا يملك  
المال وهو عاك الرجعة لان من مال شيئا بعوض أعطاه لم يجوز أن يكون عاك ما خرج منه وأخذ المال عليه  
(قال) ولو خالعت المرأة زوجها بألف ودفعته إليه ثم أقامت بينة أو أقر أن نكحها كان فاسدا وأنها قد كان  
طلقها فلا تقبل الخلع أو تطليقة لم يبق له عليها غيرها وأصلها ولم يحد لها نكاحا رجعت عليه في كل هذا بما  
أخذ منها (قال) وهكذا لو خالعت ثم جرد نكاحها فاسدا كان الخلع باطلا وترجع عما أخذ منها ولا نكاح بينهما  
(ما يجوز خلعها وما لا يجوز) قال الشافعي رحمه الله تعالى جماع معرفة من يجوز خلعها من النساء ان ينظر  
إلى كل من جاز أمره في ما له فخير خلعها ومن لم يجز أمره في ما له فمرد خلعها فان كانت المرأة صبية لم تبلغ أو ألقا  
ليست برشيدة وما يجوز عليها أو غلبه على عقلها فاختلعت من زوجها بشئ قل أو كثر فكل ما أخذ منها  
مردود عليها ما لم يطعها على ما أخذ منها واقع عليها وهذا يملك الرجعة فإذا بطل ما أخذ من الرجعة في الطلاق  
الذي وقع به إلا أن يكون طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يكن يبق له عليها غيرها (قال) وهكذا ان خالع عليها ما بمرها  
من مالها كان (٣) أو غيره فالسالم مردود وليس للسلطان أن يخالع عثمان ما لها فان فعل فالطلاق واقع والخلع  
مردود عليها ولو خالع عنها وهي صبية بأن أبأ زوجها من مهرها أو دين لها عليه أو أعطاه شيئا من مالها كان

(٣) انظره مع ما أتى في الصحيحه بعدم عدله عامة ٣

صلى الله عليه وسلم بأحد يخذل من أطاعه (قال) ومن غزا من له عذر أو حدث له عذر كخروج عذر كونه على الرجوع ما لم يلق الزحفان أو  
يكون في موضع مختلف أن يرجع أن يتلف (قال) وتوفي في الحرب قتل أبيه ولا يجوز أن يغزو ويجعل من ماله رجل ورددان غزاه وإنما  
أجره من السلطان لأنه يغزو بشئ من جهة (قال) ومن ظهر منه فتدليل المؤمنين وأرجافهم أو عون عليهم منع الامام القرومهم لم لاته

ذره وعليهم وان غزا لم يسلمه واسعد الامام ان ياذن للمرك ان يغزوه اذا كانت فيه السليمن منفقة وقد غزا عليه السلام بهود من بني قيناع بعد بدروشه معه صفوان حينئذ بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) وأحب ان لا يعطى المشرك من الفتي عشياً ويستأجر اجارته من مال لاملاله بعينه وهو سهم النبي صلى الله (١٨٣) عليه وسلم فان أغفل ذلك الامام أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم ويبدأ الامام

يقتال من يلبسهم  
الكفار وبالاخوف  
فان كان الابعد  
الاخوف فلا بأس أن  
يبدأ به على معنى  
الضرورة التي يجوز  
فيها ما لا يجوز في  
غيرها واقل  
ما على الامام أن  
لا يأتي عام الاولة فيه  
غزو بنفسه أو بسراياه  
على حسن النظر  
للسليمن حتى لا يكون  
الجهنم عطلا في عام الا  
من عذر ويغزى أهل  
الفتى كل قوم الى من  
يلبهم

باب النفير من كتاب  
الجزية والرسالة

قال الشافعي رحمه  
الله قال الله تعالى  
لا تنفروا يهذبكم  
عذابا اليما وقال  
لا يستوي القاعدون

من المؤمنين غير أولى  
الضرر والمجاهدون الى  
قوله وكلا وعد الله  
الحسنى فلما وعد

الطلاق الذي وقع بالمال واقعا عليها وكان مالها الذي دفعته اليه مردودا عليها وحقها ثابت عليه من الصداق وغيره ولا يبرأ الزوج من شيء مما برأ منه الاب والولي غير الاب (قال) ولو كان أبو الصغرة وولي المحجور عليها خالعه عنها بان برأ من صداقها وهو بعصره في على ضامن لما أدركه فيه كان صداقها على الزوج يؤخذ به ويرجع به الزوج على الذي ضمنه أبا كان أو وليا أو أجنبيا ولا يرجعه الضامن على المرأة لانه ضمن عنها متطوعا على غير نظر لها (قال الشافعي) ولو كان دفع الى الزوج عبد من مالها على أن ضمن له ما أدركه في العبد فالعبد مردود عليها ويرجع الزوج على الضامن بقية العبد لانه انما ضمن له العبد لا غيره ولا يشترط الضامن البائع ولا المختلعة وقد قيل له صدقنا شما وان أفسل الضامن قال زوج غريمه ولا يرجع على المرأة بمحال (قال) ولا يجوز خلع المحجور عليها بمحال الابن تطوع عنها أحد يجوز أمره في ماله فيعطى الزوج شئ على أن يفرقها (٣) فيجوز للزوج (قال) والنفية المحجور رعلها في هذا كاسلمة المحجور عليها (قال) والامة هكذا في كثر من هذا لانه لا تملك شيئا بمحال سواء كانت رشيدها قاعا أو سفية بمجور راعها لا يجوز خلعها بمحال الا ان يخالع عنها سيدها أو من يجوز أمره في ماله بنفسه من مال نفسه متطوعا به فيجوز للزوج (قال) وان أذن لها سيدها بشئ تخلعه فانخلع جائز وكذلك المدبرة وأم الولد (قال) ولا يجوز ما جعلت المكاتبه على الخلع ولو أذن لها الذي كاتبها لانه ليس بمال له فيجوز اذنه فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها (قال) ولا يجوز خلع زوج حتى يجوز طلاقه وذلك ان يكون بالغا غير مغلوب على عقله فاذا كان غير مغلوب على عقله فخلعه حائز بمجور راعه كان أو رشدا أو نكحاً أو مملوكاً من قبل أن يطلقه حائز فاذا جاز طلاقه بلاشئ يأخذه كان أخذه ما أخذ عليه فضلا أو لى أن يجوز من طلاقه بلاشئ وهو في الخلع كالبائع الرشيد ولو كان مهر امرأته ألفا وخاعته بدرهم جاز عليه ولو لى المحجور أن يلى عليه ما أخذ بالخلع لانه مال من ماله وما أخذ العبد بالخلع فهو لسيده (قال) فان استهلك ما أخذ قبل اذنه لى المحجور وسيد العبد له رجع لى المحجور وسيد العبد له على المختلعة من قبل أنه حتى تزمنه له كالجو كان له عليها دين أو أورش جنايته فدفعته اليه رجع به وليه وسيد العبد عليها (قال الشافعي) وان خالع أبو الصبي والمعتوه أو وليه عنه امرأته أو أبا امرأته فالخلع باطل والنكاح ثابت وما أخذ من المرأة أو وليها على الخلع فهو مردود كله وهي امرأته بمحالها وكذلك ان كان مغلوبا على عقله أو غير بالغ فخالع عن نفسه فهي امرأته بمحالها وكذلك سيد العبد ان خالع عن عبده بغير اذنه لان الخلع طلاق فلا يكون لاحد أن يطلق عن أحد أب ولا سيد ولا لى ولا سلطان انما يطلق المزع عن نفسه أو يطلق عليه السلطان بماله من نفسه اذا اجتمع هو ان يطلق وكان بمن له طلاق وليس الخلع من هذا المعنى يسيل

### الخلع في المرض

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والخلع في المرض والصحة جائز كما يجوز في البيع في المرض والصحة وسواء أيهما كان المريض أحد همدون الآخر أو هما معا يلزم به ماسي الزوج من الطلاق (قال) فان كان الزوج المريض فخالعها بأقل من مهر مثلها كان أو أكثر فالخلع جائز وان مات من المرض لانه لو طلقها بلاشئ كان لا خلاق جائزا (قال) وان كانت هي المريضة وهو صحيح أو مريض فسواء وان خالعتها بمهر مثلها أو أقل فالخلع

جائز

القاعدون الحسنى دل ان فرض النفير على

الكفاية فاذا لم يقم بالنفير كفاية خرج من تخلف واستوجبوا ما قال الله تعالى وان كان فيهم كفاية حتى لا يكون النفير معطلا لما تأثم من تخلف لان الله تعالى وعدهم الحسنى وكذلك رد السلام ودفع الموتى والقيام بالمع والمخوذلك فاذا قام بذلك من فيه الكفاية لم يخرج

الباقون والاحرجوا أجمعون (جامع السير) قال الشافعي الحكيم في المشر كين حكان فن كان منهم أهل أو ثمان ومن عبد الله شمس من غير أهل الكتاب لم تؤخذ منهم الجزية وقولوا حتى يقتلوا ويسلموا القول الله تبارك وتعالى فأنوا المشر كين حيث وجدوا وعملوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ومن كان منهم أهل (١٨٣) كتاب قولوا حتى يسلموا أو يعطوا

الجزية عن يد وهم صاغرون فان لم يعطوا قولوا وقتلوا وسيت ذار بهم ونساؤهم وأموالهم وديارهم وكان ذلك كله فبا بعد الساب (١) القاتل ان قال

ذلك الامام ولم يقوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل بأقتادة يوم خيبر سلب قتله وما نفعه اباه الابد تقضى الحرب ونفل محمد بن مسلمة سلب

مرحوب يوم خيبر ونفل يوم بدر عدد او يوم أحد رجلا أو رجلا أسلاب قتلاه ومأثمته على الله عليه وسلم حضر محض رافق قتل رجل قتلا في الاقتال انقلبه سلبه وقد فعل ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر رضي الله

عنها (قال) ثم رفع بعد السلب خمسة لاهله وتقسم أربعة اخصامه بين من حضر الواقعة دون من بعده او اخذ بان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا الغنمة لمن شهد الواقعة (قال) وبسهم للبرذون كما يسهم للقرس سهمان والفراس سهم ولا يعطى الانفرس

واحد ورضي لم يبلغ والمرأة والعبد والمشر ك ان اذ قاتل ولين استعين به من المشر كين وبسهم للتاجر اذا قاتل وتقسم الغنية في دار الحرب قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث غنماهن دار حر بني المصطلق وحين وأما ما اخبر به أبو يوسف بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنما بدر بعد قومه المدينة وقوله الدليل على ذلك أنه أسهم لعثمان وطهية ولم يشهدا بدر ا فان كان قال فقد خالف سائر رسول الله صلى

جائر وان خالتهما باكثر من مهر مثلها ثم مات من مرضها قبل أن تصح جازلها مهر مثلها من الخلع وكان الفضل على مهر مثلها وصية بحاص أهل الوصاية بها ولا ترث المتعلقة في المرض ولا في الصحة زوجها ولا يرثها ولومات أحد ما وهي في العدة (قال) ولو خالها على عبد بعينه أو دار بعينها وقيمة العبد والدار ماؤه ومهر مثلها خسون ثم مات من مرضها كان له الخبايا أن يكون له نصف العبد والدار أو يرجع مهر مثلها نقدا كالأشتره فاستحق نصفه كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن وان شاء نقض البيع ورجع بالثمن (قال الربيع) وللشافعي قول آخر انه ان اشترى عبدا فاستحق بعضه أن الصفقة باطله من قبل أنها جفت شيئين أحدهما حرمانه أو حرلال فسلطت كلها وهكذا الخلع على عبد استحق بعضه لان الخلع بيع من البيوع وله مهر مثلها والعهد مردود (قال الشافعي) وسواء كان لمرأة ميراث (٤) أو كان الزوج بحاله أصاب منه أقل أو أكثر ومن صدق مثلها والصدق الذي أعطاه أو لم يكن انما الخلع كالبيع الأتري أن الخلع بقصد فرجع عليها مهر مثلها كرجع في البيوع الفاتية الفاسدة بقيمة السلعة (٥) مال والميراث وهو لا عاك حتى توت المرأة وهو زوج والخلع الذي هو عوض من البضع

(١) ما يجوز أن يكون الخلع وما لا يجوز (٢) قال الشافعي رحمه الله جماع ما يجوز به الخلع ولا يجوز أن ينظر الى كل ما وقع عليه الخلع فان كان يصح أن يكون مبيعا فالخلع به جائز وان كان لا يصح أن يكون مبيعا فهو مردود وكذلك ان صلح أن يكون مستأجرا فهو كالبيع (قال) وذلك مثل أن يخلع الرجل امرأته بتخرا أو خنزير أو بجنين في بطن أمه أو عبد أتري أو طائر في السماء أو حوت في ماء أو بمافي بدء أو بمافي يدها ولا يعرف الذي ليس هو في بدء أو بئر لم يبد صلحا على أن يترك أو بعد بغير عنه ولا صفقة أو بمائة دينار أو ميسرة أو لى ماشاء أحدهما بغير أهل معلوم أو بمافي معنى هذا أو يخلعها بحكمه أو حكمه أو عا شافلان أو عاها كاه وهو لا يعرفه أو بمافي بنتها وهو لا يعرفه (قال) واذا وقع الخلع على هذا فالطلاق واقع لا يردو يرجع عليها أبدأ بمهر مثلها وكذلك ان خالها على بغير رجل أو دار رجل فسلم ذلك الرجل العبد أو الدار لم يجوز ان يبيع كان لا يجوز فيها حين عقد وهكذا ان خالها على عبد فاستحق أو وجدوا أو مكاتبها رجع عليها بصدق مثلها لاقية ما خالها عليه ولما أخذت منه من المهر كما يشترى الشيء فاستحقها فاستحق في يد المشتري فرجع البائع بقيمة الشيء المشتري الفاتية لاقية ما اشتراه والطلاق لا يرجع فهو كالمستأجر فرجع عا فاقبته وقيمة ما فات منه صدق مثلها كقيمة السلعة الفاتية (قال) ولو اختلفت منه بعد فاستحق نصفه أو أقل أو أكثر كان الزوج بالتمسار بين أن يأخذ النصف ويرجع عليها بنصف مهر مثلها أو برد العبد ويرجع عليها بمهر مثلها بحكمه واشتره فاستحق نصفه (قال الربيع) وقول الشافعي الذي ناخذ به ان استحق بعضه بطل كله ويرجع بصدق مثلها (قال) وكذلك لو خالها على أنه برى من سكنها كان الطلاق واقعا وكان ما اختلفت به غير ما تران اخرجها من السكن محرم ولها السكنى ويرجع عليها بمهر مثلها ولو خالها على أن عليها رضاع ابنها وقام معلوما كان جائزا لان الاجارة تصح على الرضاع بوقت معلوم فلو مات المولود وقدم حتى نصف الوقت رجع عليها بنصف مهر مثلها ولو لم يرضع المولود حتى مات أو انقطع لبنها أو هربت منه حتى مضى الرضاع رجع عليها بمهر مثلها

(٤) لعل أو بمعنى الواو (٥) قوله ومال الميراث الخ هكذا في الشيخ وانظر كنهه محصه

الله عليه وسلم لا يعطي أحدًا فيشهد الواقعة ولم يقدمه داء عليهم في دار الحرب وليس كما قال (قال الشافعي) ما قسم عليه السلام غنائم بدر إلا بسير شعب من شعاب الصفر أفر من يمين بدر فلما استأخ أحباب النبي صلى الله عليه وسلم في غنيمتها أنزل الله عز وجل بسؤاله عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله (١٨٤) وأملحوا ذات ينسكم فقمهم بأنهم رهي تفضلا وأدخل معهم غنائمنا فنقر من المهاجرين

والانصار لما بدت له ولما  
 نزلت واعلوا ان غاصت  
 منى فان الله حسبه  
 والرسول بعد بدمول  
 اعلم الله منهم لاجلهم شهد  
 الوقعة بعد نزل الآية  
 ومن اعطى من المولفة  
 وغيرهم من ماله اعطاهم  
 لامن الاربعه الانجاس  
 واما ما احتج به من وقعة  
 عبدالله بن جحش وان  
 الحضرى فذلك قبل  
 بدر ولذا كانت وقعتهم  
 فآخر الشهر الحرام  
 فتوقفوا فيما صنعوا  
 نزلت يسألونك عن  
 الشهر الحرام قتال فيه  
 وليس بما خالف فيه  
 الاوزاعي فبنى (قال)  
 السافى) ولهم ان ياكلوا  
 ويعلفوا دوابهم فدا  
 الحرب فان خرج أحد  
 منهم من دار الحرب  
 وفيه شيء غيره  
 الاحرام وما كان من مكة  
 فيه طيب او مالاكر  
 فيه بيع وما كان فيه  
 ابطل وانتمع باعيت  
 وما كان مشبهه بما  
 بلاد الاسلام من خير  
 حصر او صيد فرائد  
 بحر فهو لى اخذه ومن  
 اتمر منهم فان أسكر

أعاقلت أذامات المولود رجع عليها مهر مثلها ولم أقل بأنها عولود مثلته رخصه كيات كاري منها المنزل  
سكنه غيره والدابة فضل عليها ورثته غيرها أذامات وبفعل ذلك فهو حرجي لأن ابدا له مثلها مع بسكن سكنه  
يركب ركو بسوا لا يفرق السكن ولا الدابة بينهما وأن المرء تدر على المولود ولا تدر على غيره وبفعل المولود  
بها ولا يقبله غيره ويستمر بهنما ولا يستمر به من غيرها ولا ر أمه ولا تطب نفسها له وليس هذا دار ولادابة  
كبارا كب ولا يسكنها ساكن (قال) ولو اختلفت منه بان عليها ما يصلح المولود من نفقة ومضى أن نابه وقسمه علوما  
بحر لأن ما نوبه محمول الماعرض لمن مرض وغيره وكذلك نفقته الآن نسي مكلية معلومة ودراهم  
معلومة تختلف منه جوا وبأمرها بنفقتها عليه ووصدقها بها أو بدفعها إلى غيره أو بكل غيرها بما فيه ضما في  
وقوت معلومة فإن وكل غيرها بان يقضها إذا احتاج لم يحل أن حاجته قد تقدم وتأخر وتكثر وتقل وإذا لم يحل  
رجع عليها مهر مثلها وان قض منها مهر الشرط القادش لأيجوز زده عليها أو مثله أن كان له مثل أو قيمته أن لم  
يكن له مثل (قال) وهكذا لو اختلفت نفقة معلومة في وقت معلوم وان تكفنه وتدفته ان مات أو نفقته وجعل  
لطيبان مرض لأن هذا يكون ولا يكون وتكون نفقة المرض محمولة وجعل الطيب فاذا أنفقت عليه  
يجع عليه بالنفقة وانفسخ الشرط وكان عليها مهر مثلها (قال) ولو اختلفا بسكن دارا له اسكنه معلومة  
وخدمة عبدا منه معلومة جاز الخلع فان انتهت الدار أو مات العبد رجع عليها مهر مثلها (قال) ولو  
اختلفت منه عاقب بينهما متاع فان تصاد قاعلى أنهم ما كانا يعرفان جميع ما في بيتها ولا يثبت لها غيره  
ومما البيت بعينه جاز كانا أو أحدهما لا يعرفه أو كان له بيت غيره فلم يسما البيت وان عرفا ما فيه  
فانخلع جائز وله مهر مثلها (قال) وان اختلفت منه بالحبس الذي كان بينهما فان كانت تعرفه ويعرفه جاز  
وان كانا بحالته وقع الخلع وله عليها مهر مثلها وان عرفه أحدهما وادعى الآخر جهالته تخالفه وله مهر مثلها  
وان عرفه فادعى الزوج أنه كان في البيت شي فاحض منه أو المرأته لم يكن في البيت شي فادخله تخالفا  
وله عليها مهر مثلها

المهر الذي مع الخلع. قال الشافعي وانذفع المهر إلى رجل امرأته دخل بها ولم يدخل بها فأنقض منه الصداق أو لم يقضه فالخلع جائز فإن كانت حالته على دار أو بة أو عده به أو شيء أو دناراً بمسألة أو شيء ويجوز عليه الخلع ولم يذ كر واحد منهما المهر فالخلع جائز ولم لا يدخل المهر في شيء منه فإن كان دفع المهر إلى المهر وقد دخل بها فهو لها إلا أخذت منه شيئاً وإن لم يكن دفع المهر إلى المهر لها عليه وإن لم يدخل بها فقد دفع المهر إليها وجع عليها بنصف المهر وإن كان لم يدفع منه شيئاً أخذت منه نصف المهر وإن كان المهر فاسداً أخذت منه نصف مهر مثلها (قال) والخلع والمبارأة والفدية سواء كل في هذا إذا أريد به الفراق ولا يختلف وكذلك الطلاق على شيء موصوف (قال) وإن تخلف أو قدس لها صداق لم يذ كر أمر فهو كواصفت لها الصداق إن دخل ونصفتها لم يدخل فإن كان الصداق فاسداً فله مهر مثلها إن دخل ونصف مهر مثلها لم يدخل وإن لم يكن شيء صداقاً فلهما المتعة والخلع جائز (قال) فإن قالت أبارئك على مائة دينار وأدفعها إليك فهو كقولها أنا علة وإن قالت أبارئك على مائة دينار على أن لا تبعه إلا أحد مني صاحبه فتصاقل فاعلى البراءة من الصداق جاز وإن لم يتصاقل أو أراد البراءة من الصداق (قال) لم أبرئك من تخلف أو كان لها مهر مثلها وليس هذا كالسنة قبلها (المبارأة (١) ههنا مطلق على المبارأة من عقد النكاح والمبارأة (٢) ههنا على أن لا تبعه إلا أحد مني صاحبه تختم عقد النكاح والمال فلذلك جعلناه أمارة متجوهة وردناها إلى مهر مثلها فإنها أتاها كافي الصداق

بأولهم فمن أنبت فحكمه حكم طفل ومن أنبت فهو بالغ والامام في البالغين بالخيارين أن يقتلهم بلا قطع يد ولا عضو أو يسلم (الخلع) أهل الاوثان ويؤذي الجيرة أهل الكتاب أو عن علمهم أو يضادهم حال أو بأمر من المسلمين أو يستقيم فان استقيمهم أو أخذ منهم مالا فسنده سبيل الغنمة أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث ومن على أعرأ الجمعي على أن



لا يقاتله فأخفزه وقاتله يوم أحد فدعا عليه أن لا يفلت فأأسر غيره ثم أسرى ثمانية من أنال الخنثى فن قتل عليه ثم أسلم وحسن إسلامه وفدى  
 النبي عليه السلام رجلاً من المسلمين رجلين من المشركين (قال) وأن أسلوا بعد لا أسردوا وأن أسلوا قبل الأسر فهم أسرار \* وإذا  
 اتقوا والعدو فلا يؤهم الأدبار قال ابن عباس من فر من ثلاثة فليس يفر (١٨٥) ومن فر من اثنين فقد فر (قال  
 الشافعي) هذا على

(الخلع على الشيء بعينه فتلغ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلعت المرأة من زوجها بعد  
 بعينه فإن دفعه إليه حتى مات العبد رجوع عليها بمهر مثلها كرجوع لو اشتراه من هبات قبل أن يقبضه  
 رجوع عليها ببنه الذي قبض منه وينتقض فيه المهر ولو قبضه منها ثم غصبته أباه أو قتلته كان له عليها قمته  
 وكان كعبد له لم تكن له قط خنت عليه أو غصبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو اختلعت منه على  
 دابة أو ثوب أو عرض فمات أو تلف رجوع عليها بمهر مثلها ولو اختلعت منه على دار فاحترق قبل قبضها  
 كان له ان خيار في أن يرجع بمهر مثلها أو تكون له العروة محصتها من الثمن فإن كانت حصتها من الثمن النصف  
 كانت له وبرجع عليها بنصف مهر مثلها قال ولو اختلعت منه بعد معيب فرده العيب رجوع عليها بمهر  
 مثلها ولو خالفت على ثوب وشرطت أنه هروى فإذا هو غير هروى فرده بأنه ليس كالمهر طر رجوع عليها  
 بالمهر والخلع في كل ما وصفت كالبيع لا يختلف

(خلع المراتين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الرجل امرأتان فقالته طلقا معا بألف  
 لك عليهما فطلقه ما في ذلك المجلس لزمه الطلاق وهو بائن لا علق فيه الرجعة والقول في الألف واحد من قولين  
 فمن أجاز أن يسكن امرأتين معا بمهر مسمى فيكون بينهما على قدر مهر مثلها أجاز هذا وجعل على كل واحدة  
 مهر من الألف بقدر مهر مثلها كان مهر مثل أحداهما مائة والأخرى مائتين فعلى التي مهر مثلها مائة ثلث  
 الألف والتي مهر مثلها مائتان ثلثاها (قال) ومن قال هذا قال فإن طلق أحدهما دون الأخرى في وقت  
 الخيار وقع عليها الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف ثم إن طلق الأخرى قبل مضى وقت الخيار لزمها  
 الطلاق وكانت عليها حصتها من الألف وإن مضى وقت الخيار فطلقها لزمها الطلاق وهو ملك فيه الرجعة  
 ولا شيء له من الألف (١) ولو طلق أحدهما في وقت الخيار ولم يطلق الأخرى حتى مضى وقت الخيار لزم التي  
 طلق في وقت الخيار حصتها من الألف وكان طلاقاً بائناً ولم يلزم التي طلق بعد وقت الخيار شيء وكان علق في  
 طلاقها الرجعة قال وله أن لا يطلقه في وقت الخيار ولا بعد وإن أراد أن الرجوع فيما جعلته في وقت  
 الخيار لم يكن لهما وكذلك لو قال هولهم أن أعطيني ألفاً أو أتنا طالقاً ثم أراد أن يرجع لم يكن ذلك له  
 في وقت اختيار فأنما مضى فأعطاه ألفاً لم يكن عليه أن يطلقهما إلا أن يشاء أن يتبدى لهما طلاقاً قال وإن  
 قالتا طلقنا بألف فطلقهما ثم ارتدتا لزمتهما الألف بالطلاق وأخذت منهما ما قال ولو قالتا هذا ثم ارتدتا  
 فطلقهما بعد الرد وقف الطلاق فإن رجعتا إلى الإسلام في العدة لزمتهما وكانا طالقين لا علق رجوعهما  
 وعدت لهما يوم تكلم بالطلاق لأم يوم ارتدتا ولا من يوم رجعتا إلى الإسلام وإن لم ترجع إلى الإسلام حتى  
 تمضى العدة أو قتلا أو توتا لم يقع الطلاق ولم يكن له من الألف شيء قال ولو كانت رجل امرأتان محجورتان  
 فقالتا طلقنا على ألف فطلقهما فالطلاق لازمه هو علق فيه الرجعة إذا لم يكن جاعلي طلاقهما كله ولا شيء له  
 عليهما من الألف قال وإن كانت أحدهما محجورة عليها والأخرى غير محجورة عليها لزمهما الطلاق وطلاق  
 غير المحجورة عليها جائز وإن وعليها حصتها من الألف وطلاق المحجورة عليها علق فيه الرجعة إذا بطلت ماله بكل  
 حال جعلت الطلاق علق الرجعة وإن كان أراد هو أن لا علق الرجعة الأخرى أنه لو قال لأمراً أنه أنت طالق  
 واحدة بائن كانت واحدة علق الرجعة قال ولو كانت امرأته أمة فخالها كانت التولية بائناً ولا شيء عليها

(١) قوله ولو طلق أحدهما في وقت الخيار الخ كذا في النسخ وهو بمعنى ما قبله وفي بعض النسخ اسقاط  
 الصورة التي قبلها وهو أوضح فتأمل

معنى التزويل فإذا فر  
 الواحد من الاثنين  
 فأقل الآخر فمات  
 أو تبرأ أو طلق  
 المسلم قل أو كثر  
 بحضرة أو مينة  
 عنه فسواء ونسبه في  
 التصرف والتعذر يعود  
 للقاتل المستثنى المخرج  
 من خط الله فإن كان  
 هربه على غير هذا  
 المعنى خفت عليه إلا  
 أن يعفو الله أن يكون  
 قديماً بسخط من الله  
 (قال) ونص رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على  
 أهل الطائف مخرجاً  
 أو عزادة ونحن نعلم أن  
 فهم النساء والولدان  
 وقطع أموال بني النضير  
 وحرقوا وشن النار  
 على بني المصطلق  
 غازين وأمر باليات  
 والتعزير وقطع بخير  
 وهي بعد النضير  
 وبالطائف وهي آخر  
 غزوة غزاها عليه  
 السلام لقي فيها قتالا  
 فهذا كله أقول وما  
 أصيب بذلك من النساء  
 والولدان فلا بأس لانه  
 على غير عهد فإن كان في

دارهم أسارى مسلمون أو مستأمنون كرهت النصب عليهم  
 بما عمن التعزير والتعزير احتياطاً لغير مجرمه تخير ما بينا وذلك البار إذا كانت مباحة فلا يبين أن مجرم بأن يكون فيها مسلم  
 مجرم دمه ولكن لو التحموا فكان يسكن التحامهم أن يفعله أو لا يأت لهم أن يفعله أو لا يكون أجورين لأن من أحدهما دفع عن

أنفسهم والاخر نكايه عدوهم ولو كانوا غير ملحقين فتمسوا بأطفالهم ففد قيل يضرب المتبر منهنم ولا يعاد الطفل وقديل يكف ولو  
تبرسوا بعسل رأيت أن يكف الآن يكونوا المتحمين فيضرب المشرك ويتوق السلم جهده فان أصاب في هذه الحال مسلما قال في كتاب  
حكم أهل الكتاب أعق رقبة وقال في (١٨٦) موضع آخر من هذا الكتاب كان عليه مسلما فالدية مع الرقة (قال

المزني رحمه الله ليس  
هذا عندي يختلف  
ولكنه يقول ان كان  
قتله مع العلم بأنه محرم  
الدم فالدية مع الرقة  
فان ارتفع العلم فالرقة  
دون الدية ولذلك قال  
الشافعي لورعي في دار  
الحرب فأصاب مستأما  
ولم يقصد فليس عليه  
الارقية ولو كان علم  
بمكانه ثم رماه غير مضطر  
الى الرمي فعليه رقة  
ودية ه قال ولو أدر كونا  
وفي أيدينا خيلهم أو  
ما شئتم لم يحل قتل  
شيئ منها ولا عقره الا ان  
يذبح له كلبه ولو جاز  
ذلك لغنيهم بقتلهم  
طينا غيظهم بقتل  
أطفالهم ولكن لو  
قاسلونا على خيلهم  
فوجدنا السبيل الى  
قتلهم بأن نعصرهم  
فعلنا لأنهم اتهمهم أداة  
لقتلنا وقد عقر حظلة  
ابن الراهب باني سفيان  
ابن حرب يوم أحد  
فأنكسعت به فرسه  
فسقط عنها فجلس على  
صدره ليهنته فزاد ابن  
شعوب فرجع اليه  
فقتله واستنقذ أسفيان من تحته وقال في كتاب حكم أهل الكتاب وأما ركز قتل الرهبان أتعاد إلي من  
بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير و يقتل الشيوع والارءا قتل ردي بن الصمة ابن خسين ومائة سقنة في شعبار  
لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

ما كانت مملوكة اذا لم يأن لها السد وينبغي الخلع اذ اعتقت وانما أبطلته عناني الرق لانها لا تملك شيئا  
كما أبطلته عن المفلس حتى يوسر فلو خلع رجل امرأته فمسله كان الخلع في ذمتها اذا أيسرت لانها لم أبطله  
من جهة الحجر فيبطل بكل حال قال واذا قال الرجل لامرأته اخلقي على ألف على أن أعطيك هذا  
العبد فقل في أجازتك كما ويبيعامعا جاز هذا الخلع وجعل العبد مبيعا ومهر مثلها بألف كان قيمة العبد  
ألف وقيمة مهر مثلها ألف والعبد مبيع بخمسائة فاذا وجد به عيبا فن قال اذا جعت الصفة شئين لم يرد  
الامعافرت العبد رجوع عليها مهر مثلها وكان لها الألف بحاصها ومن قال اذا جعت الصفة شئين  
مختلفين ردا حدهما بعينه بخصته من الثمن رده بخمسائة قال وقد يفرق هذا والبيع لأن أصل ما عاهد هذا  
عليه أن يطلق لا يرد بحال فيجوز لن قال لا يرد البيع الامعان رذ العبد بخمسائة من الثمن ويفرق بينه  
وبين البيع قال واذا كانت رجل امرأته فقلت احداها مطلقى وفلانة على أن لك على ألف درهم أو  
على ألف درهم ففعل قال لا التي خاطبته لازمة ببيعها وما هكذا الوال ذلك لأجنبي فان طلق التي لم تخاطبه  
وأمسك التي خاطبته لزمت المخاطبة حصص التي طلق من الصداق على ما وصفت من أن يقسم الصداق  
على مهر مثلها فلزمها حصص مهر مثل المطلقة قال وهكذا الوال هذه لأجنبي قال واذا كان لرجل  
امرأته فقلت احداها على أن تطلقني ألف وحبست صاحبتي فمطلقها أبدأ فطلقها كان له عليها مهر  
مثلها الفساد الشرط في حبس صاحبته أبدأ وهو مباح له أن يطلقها قال ولو قالت لك على ألف درهم على  
أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني أبدأ فأخذها رجعت بها عليه وكان له أن يطلقها ولو قالت لك على ألف درهم  
على أن تطلق صاحبتي ولا تطلقني أبدأ فطلق صاحبته كان له عليها مهر مثلها كان أقل من ألف  
أو أكثر ولم تكن له الألف لفساد الشرط وكان له أن يطلقها متى شاء قال ولو قالت لك على ألف درهم  
على أن تطلقني وصاحبتي فطلقها متى شاء الا ان طلق احداها كان له من الألف بقدر حصص مهر مثل  
المطلقة منها (قال والقول الثاني) أن رجلا لو كانت له امرأته فاعطاه ألقا على أن يطلقها فطلقها  
كان له عليها مهر أمثالها ولم يكن له من الألف شيء وكذلك لو أعطته واحدة ألف درهم على أن يطلقها  
ويعطها عبدا لم يكن لها العبد وكان له عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع طلاق واحدة شيء غير طلاقها  
أشئ تأخذ مع طلاقها كان الشرط باطلا والطلاق واقع ورجع عليها مهر مثلها وأصل هذا اذا كان مع  
شيء تأخذ مع طلاقها في هذه الوجوه كلها قال وما أعطته المرأة عن نفسها أو أعطاه أجنبي عنها على أن  
يطلقها فساء اذا كان ما أعطاها مما يجوز أن يملك ثمه وجاز الطلاق واذا كان مما لا يجوز أن يملك رجع عليها  
ان كانت المعطية عن نفسها أو غيرها أو أعطت عن غيرها أو أعطى عنها أجنبي ما لم يمتد ذلك في نفسها  
لزمها في غيرها ما لم يمتد في نفسها لزم الاجنبي فيها اذا أعطاها على أن يفرق ذلك كما يمتد ما يؤخذ في السويع  
قال واذا قالت المرأة لرجل طلقني ثلاثا والى على ألف درهم فطلقها ثلاثا فله الألف وانطلقها اثنتين  
فله ثلثا الألف وانطلقها واحدة فله ثلث الألف والطلاق بائن في الواحدة والثنتين قال ولو لم يبق له عليها  
من الطلاق الواحدة فقالت طلقني ثلاثا والى ألف درهم فطلقها واحدة كانت له الألف لان الواحدة  
تقوم مقام الثلاث أن تحرمها عليه حتى تنكح زوجها غيره قال ولو كانت بقتل عليها اثنتان فقالت له  
طلقني ثلاثا والى ألف درهم فطلقها اثنتين كانت له الألف لانها تحرم عليه بالاثنتين حتى تنكح زوجها غيره  
ولو طلقها واحدة كل له ثلثا الألف لانها تبقى معه واحدة ولا تحرم عليه حتى يطلقها ياها فلا تأخذ أكثر

من  
بكر الصديق رضي الله عنه وقال في كتاب السير و يقتل الشيوع والارءا قتل ردي بن الصمة ابن خسين ومائة سقنة في شعبار  
لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشكر قتله قال ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولو ثبت عن أبي بكر

الصدق رضي الله عنه خلاف هذا لأنه أن يكون أمرهم بالحد على قتالهم ولا يتشاورون للمقام على الصوامع عن الحرب كالصون لا يشاورون للمقام بها على استحقاق النكاح بالعدو وليس أن قتال أهل الحصون حرام ويجزى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المنير ولعله لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع على بني النضير وحضره بتركه (١٨٧) وعندهم بفتح الشام

وعندهم بفتح الشام  
فترك قطعته لتبقى لهم  
منفعة إذا كان واسعاً  
لهم ترك قطعته  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا أوفى القولين  
عندي باق لأن  
كفر جمعهم واحد  
وكذلك حل سفك  
دمائهم بالكفر في  
القياس واحد \* قال  
وإذا أمهم مسلم جازع  
أو عسك يقاتل أولاً  
يقاتل وأمره أقال أمان  
جائز قال صلى الله  
عليه وسلم السلون يد  
على من سواه يسمى  
بذمتهم أذناهم ولو  
خرجوا إلى أمان من صبي  
أو معنوه كان علينا  
ردهم إلى ما منهم لانهم  
لا يعرفون من يجوز  
أمانه لهم ومن لا يجوز  
ولو أن عباداً دلسين  
على قلعة على أن له  
جارية سماها فلما  
انتهوا إليها صاحب  
القلعة على أن يقتضها  
لهم ويحاول ينسوه بين  
أهله ففعل فإذا أهل  
تلك الجارية فآرى أن  
يقال للنايل أن رضيت  
العوض عوضناك

من حصتها من الألف قال ولو قالت طلقني واحدة ألف فطلقها ثلاثاً كانت الألف وكان منطوقاً بالثنتين  
اللتين زادهما قال ولو قالت له ان طلقني واحدة فذلك ألفاً وألفان فطلقها واحدة كان له مهر مثلها لأن  
الطلاق يقع بعد على شيء معلوم وكذلك لو قالت في اختيار أن أعطيك ألفاً فلا تفصل منها وألفين وألفاً الخيار  
أولى ولك الخيار قال ولو كانت بقيت عليها واحدة من الطلاق فقالت طلقني ثلاثاً واحدة أحرمتها وأنتين  
ان تكنتي بعد اليوم كان له مهر مثلها إذا طلقها كما قالت قال ولو قالت له ان طلقني فعلى أن أزوجك  
أمرأة فتعشيك وأعطيك صداقاً وأمرأة شئت وأعطيك صداقاً لم يسمه فاطلاقاً واقع  
وله مهر مثلها وانما معني أن أحرماً إذا ساحت المهر أنها ضمنت له تزويج امرأة قد لا تزوجه ففسد الشرط فإذا  
فسد فاعطاه مهر مثلها قال وهكذا لو قالت له ان طلقني واحدة فذلك ألف ولك ان خطبتني أن أتكحل بعانة  
فطلقها فله مهر مثلها ولا يكون له عليها أن تنكحها ان طلقها قال وهكذا لو قالت له طلقني ولك ألف ولك أن  
لا أتكحل بعدك أبداً فطلقها فله مهر مثلها ولها أن تنكح من شئت \* قال وإذا وكل الزوج في الخلع قالو كالة  
جائزة والخلع جائز فمن جاز أن يكون وكيلاً مالاً وأخصومة جاز أن يكون وكيلاً بالخلع للرجل والمرأة معا  
وسواء كان الوكيل حراً أو عبداً أو مجبوراً أو شديداً أو ذمياً كل هؤلاء يجوزون كالة قال ولا يجوز أن  
يوكّل غير بالغ ولا معتوقاً فإن فعل قالو كالة ناطلة إذا كان هذا للاحكم لكلهما ما على أنفسهما فبالله  
عز وجل ولا دمين فلا يلزمهما لم يجز أن يكونا وكيلين يلزم غيرهما ما قول قال وأحداهما أن يسمى  
الموكلان ما يبلغ الوكيل لكل واحد منهما الرجل بأن يقول وكنهه بكذا لا يقبل أقل منه والمرأة بأن يعطى  
عنها وكيلها كذا لا يعطى أكثر منه قال وان لم يفعل جازت وكالتهما ما يجوز الوكيل ودر من فعلهما  
ما يدر من فعل الوكيل فإن أخذ وكيل الرجل من المرأة أو وكيلها أقل من مهر مثلها فبأنه الموكل أن  
يقبله ويجوز عمله الخلع فتكون الطلاق فيه بائناً وفيه وإن شاء أن يرد فعله فإذا رده فاطلاق فيه جائز على  
الرجعة وهو في هذا الحال في حكم من اختلع من يجزى عملها لأنه قياس عليه قال وكذلك ان طلقها عرض  
أو بدين فشاء أن يكون له الدين ما كان له وإن شاء أن لا يكون له ولا يزمه الطلاق ثم على الرجعة كان  
قال وان أخذ وكيل الرجل من المرأة نفسها أكثر من مهر مثلها جاز الخلع وكان قد زاد ذلك وكاله قال  
وان أعطى وكيل المرأة عنها الزوج نفسه مهر مثلها أو أقل نقداً أو ديناً جاز عليها وإن أعطى عليها ديناراً أكثر  
من مهر مثلها فبأنه ما اختلع وان شئت رد عليها كله ولزمها مهر مثلها وكان حكمها حكم امرأة  
اختلعت بما لا يجوز أو بشيء بعينه فقلت فلزم مهر مثلها نقداً يجوز في الخلع ما يجوز في البيع ولا يلزم الزوج  
أن يؤخذ له عرض ولدين إلا أن يشاء والمرأة أن يعطى عليها عرض ويعطى عليها دين مثل أو أقل من مهر  
مثلها نقداً وانما لزمها أن تها أن شئت أدته نقداً وان شئت حبسته فاستغلت تأخيرها ولم ترد عليها في  
عسده فلا يكون الخلع لو كحل الأبدان أو دراهم كالأبدان البيع لو كحل الأبدان أو دراهم قال ولا  
يغرم وكيل المرأة ولا الرجل شيئاً وإن تعدا إلا أن يعطى وكيل المرأة أكثر من مهر مثلها فبأنه ما أعطى  
فضمن الفضل عن مهر مثلها فاما إذا كان قائماً بعينه في بدل الزوج فبأنه عمنه لا يغرم الوكيل ولا ينسب هذا  
اليوم وذلك أنه أن وكله بسلعة فاستمرها بها بائناً أكثر من مهر مثلها فبأنه السلعة بيعاً لنفسه وأخذ منه  
الموكل التي الذي أعطاه أن لم يجز أخذ السلعة والوكيل لا على المرأة ولا يرد الطلاق بحال وطلاقاً كسئ  
اقتراء لها فاستهلكته فإذا كان التي مجبوراً أو فاسداً ضمنت قيمته ولم تضمن الوكيل قال ولو وكله

بقتلها وان أيت قبل لصاحب القلعة أعطيك ما صلحنا عليه غيرك بجهالة فإن سلها عوضناك وان لم تقبل بذاك وقالتناك  
فان كانت أملت قبل الظفر أو ماتت عوض ولا يدين ذلك في الموت كما بين إذا أسلمت وان غرت طائفة بغير أمر الامام كرهته لما في اذن  
الامام من معرفته بغزوهم ومعرفتهم وبأية الخبر عنهم فيعينهم حيث يخاف هلاكهم فيقتلون ضيقة (قال الشافعي) رحمه الله

ولأعلم ذلك يحرم عليهم وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخنثى فقال له رجل من الانصار ان قتلت يا رسول الله صابرا محتسبا قال فلا الخنثى قال فانقص من العدة وقتلوه وأتى رجل من الانصار درضا كان عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخنثى ثم انفس في العدة وقتلوه بين يدي النبي (١٨٨) صلى الله عليه وسلم قال فاذلح للنفر دأب يتقدم على ما الاغلب انهم يقتلونه

كان هذا أكر عفاي  
الانفراد من الرجل  
والرجال بغير اذن  
الامام وبعت رسول  
الله عمرو بن أمية  
الضمري ورجلا من  
الانصار سرية وحدثها  
وبعت عبد الله بن  
أنس سرية وحدثها  
من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن يسرى  
واحد لصبي غرة  
وسلم بالحليلة أو  
يقتل في سبيل الله  
خشمك الله تعالى ان  
ما أوجب المسلمون  
غنية \* قال ومن سرق  
من الغنية من حر أو عبد  
حضر الغنية لم يقطع  
لأن الله سها ويرضخ  
للعبد ومن سرق من  
الغنية وفي أهلها يوه  
أو ابنه لم يقطع وإن كان  
أخوه أو امرأته يقطع  
(قال المزني) رحمه الله  
وفي كتاب السرقه ان  
سرق من امرأته لم يقطع  
قال وما انتقم من أرض  
موات فهي لمن أحيها  
من المسلمين وما فعل  
المسلمون بعضهم  
ببعض في دار الحرب  
لزمهم حكمه حيث كانوا

رجل بأن يأخذ من امرأته مائة ويخالفها فآخذتها خمسين لم يجز الخلع وكانت امرأته يحالها كإلحاقها قال  
ان أعطيتي مائة فأنت طالق فأعطته خمسين لم تكن طالقا ولو وكلت هي رجلا على أن يعطي عنها مائة على أن  
يطلقها زوجها فأعطى عنها مائتين فطلقها زوجها بالمائتين فان قال الوكيل لك ما انتاد بنار على أن تطلقها  
فطلقها فالمائتان لازمة للوكيل تؤخذ منها المائة التي وكلت بها مائة وبضمانه أياها وان كان قال لك ما انتا  
دينار من مال فلانة لأضمنها لك أو قاله وسكت ففعل فطلقها الزمها الا كثر من المائة التي وكلت بها الوكيل  
أو مهر مثلها ولم يميزها ما زاد على ذلك من المائتين ولا الوكيل لأنه لم يضمن له شيئا ولو كان الوكيل قال له  
طلقها على أن أسلم لك ما تتي دينار من مالها فالوكيل ضامن ان لم تسلم ذلك المرأة أخذ الزوج من مال  
المرأة الا كثر من مائة دينار ومهر مثلها ورجع على الوكيل بالفضل عن ذلك حتى يستوفى مائتي دينار ولو  
أفلس المرأة كانت المائتان لا يناله على الوكيل بالضمان بتسليم المائتين ولو كان مكان الوكيل أب  
أو أم أو ولي أو أجنبي لم يتركه ولا واحد منهم فقال الزوج اخلفها على أن أسلم لك من مالها مائتي دينار  
ففعل الزوج ثم رجع كان له عليه مائتان دينار ولم يرجع المتطوع بالضمان عنها عليا بنسب لانهم لم يتركها  
يخالف بينها وبين زوجها

في غطاطة المرأة الرجل عما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قالت المرأة  
للرجل ان طلقني ثلاثا فقلت على مائة فسواء هو كقول الرجل يعني ثوبك هذا عمة لك على أو يعني ثوبك  
هذا عمة قال فان طلقها ثلاثا فله عليها مائة دينار قال ولو قالت له طلقني بألف فقال أنت طالق بألف  
فقال أردت فلو اقول هو أردت دراهم أو قالت أردت دراهم وقال هو أردت دينار تحالفا وكان له مهر مثلها  
قال ولو قالت له طلقني على ألف فقال أنت طالق على ألف فقالت أردت طلقني على ألف على أي أو أختي  
أو جاري أو أجنبي فالألف لازمة لان الطلاق لا يرد وظاهره أنه كقولها طلقني على ألف على قال  
ولو قالت ان طلقني فلألف درهم فطلقها في وقت الخيار كانت له عليها ألف درهم والطلاق بائن وان  
طلقها بعد مضي وقت الخيار لزمه الطلاق وهو علق فيه الرجعة ولا شيء عليها قال وكذلك لو قال لها  
أنت طالق ان ضمنت لي ألف درهم أو أمرتني بسدك تطلقني نفسك ان ضمنت لي ألف درهم أو قد جعلت  
طلاقك لك ان ضمنت لي ألف درهم فضمتها في هذه المسائل في وقت الخيار كانت طالقا وكانت عليها ألف  
وان ضمنتها بعد وقت الخيار لم تكن طالقا ولم يكن عليها شيء قال وجاع هذا اذا كان الشيء بينهما وبه لم يجز  
الى مدة ولم يجز الا في وقت الخيار كالا يجوز ما جعل النكاح الا في وقت الخيار لأنه قد تم بينهما قال  
ولو قال لها ان أعطيتي ألفا فأنت طالق فقالت قد ضمنت لك ألفا أو أعطته عرضا بألف أو نقصد أقل من  
ألف لم يكن طلاقا الا بان تعطيه ألفا في وقت الخيار فان مضى وقت الخيار لم تطلق وان أعطته ألفا الا بان  
يحدث لها طلاقا بعد (قال الشافعي) ولو قال لها أنت طالق اذ دفعت لي ألفا فدفعت اليه شيئا رهنما  
قبته أو كثر من ألف لم تطلق ولا تطلق الا بان تدفع اليه الألف قال ولو قال لها ان أعطيتي ألف درهم  
طلقتك فأعطته ألف درهم لم يلزمه أن يطلقها ولا يلزمه أن يرد الألف عليها وهذا موعدا لا يجب طلاق  
وكذلك ان قال اذا أعطيتي ألف درهم طلقك وهكذا ان قالت له ان أعطيتك ألف درهم تطلقني أو طلقني  
قال نعم ولا يلزمه طلاق بما أعطته حتى يقول اذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق أو أنت طالق اذا  
أعطيتي ألف درهم فطعته ألف درهم في وقت الخيار ولو قال لها اذا أعطيتي ألف درهم فأنت طالق

اذ جعل ذلك لآمامهم لاتنع الدار عنهم حد الله ولا حقالهم (وقال) في كتاب السير وبنوع الحكم فأعطته  
عليهم حتى يرجعوا من دار الحرب قال ولا أعلم أحدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا أن يكون خلف الذين يقتلون أمست من المشركين  
خلف الترك وانظر لم تبلغهم الدعوة فلا يقتلون حتى يدعوا الى الإيمان فان قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى من قتله الدية

(باب ما أحرز المشركون من المسلمين) (قال الشافعي) رحمه الله لعائك المشركون ما أحرزوه على المسلمين بحال أباح الله لأهل دينه ملك أحرارهم ونسائهم وذواربهم وأموالهم فلا يساؤون المسلمين في شيء من ذلك أبداً قد أحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وأحرزوا من أعضائهم الانصارية فلم يجعل الله النبي عليه الصلاة والسلام شيئاً (١٨٩) وجعله على أصل ملكه فيها وأبى لابن

عمر عبد وعاربه فريص فأعطته ألف درهم طرية لم تطلق إلا بأن تعطيه وزن سبعة ولو أعطته ألفاً بغيلة طلقت لأنها ألف درهم وزباده وكان كمن قال أن أعطيتي ألفاً فأنات طالق فأعطته ألفاً وزباده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعطته ألفاً فزباده مردودة فإن كانت فضة وقع عليها اسم الدراهم طلقت وكان له عليها أن تبدها إياها وإن كانت لا يقع عليها اسم الدراهم أو على بعضها اسم فضة لأنها ليست فضة لم تطلق ولو قال إن أعطيتني عبداً فأنات طالق فأعطته عبداً أي عبداً كان أعوراً ومعيافه طالق ولعائك العبد وله عليها صدق مثلها وكذلك لو قال إني أعطيتني شاة مائة أو خنزيراً أو ورق فأنات طالق فأعطته بعض هذا كانت طالق لأن هذا كقولها إني دخلت الدار فأنات طالق ولعائك شيئاً من هذا ويرجع عليها بمهر مثلها في كل مسئلة من هذا وإن قال إني أعطيتني شيئاً يعرفه جميعاً بعينه فأنات طالق فأعطته إياه كانت طالق فإن وجد به عيباً كان له رده ويرجع عليها بمهر مثلها وإن أعطته عبداً فوجده مديراً له لم يكن له رده لأنه ليس ببيع وإن وجده مكاتباً لم يكن له ولو عجز بعد ما يطله لم يكن له لأن العقد وقع عليه وهو لا يجوز بيعه وإن وجده حراً أو غير هامة شركاً لم يكن له ولو سلمه صاحبه وكان له في هذا كله مهر مثلها

(اختلاف الرجل والمرأة في الخلع) (قال الشافعي) وإذا اختلفت المرأة والرجل في الخلع على الطلاق فهو كاختلاف المتبايعين فإن قالت طلقتي واحدة أو أكثر على ألف درهم وقال بل على ألفين تخالفوا له صدق مثلها كان أقل من ألف أو أكثر من ألفين وهكذا لو قالت له خالعتني على ألف إلى سنة وقال بل خالعتك على ألف نقداً أو قالت له خالعتني على أربعمائة من مهري فقال بل خالعتك على ألف أخذها منه لم لا على مهر له أو على ألف مع مهر له تخالفوا وكان مهرها له ويرجع عليها بصدق مثلها قال وهكذا لو قالت له خمنت لك ألفاً أو أعطيتك ألفاً على أن تطلقني فلا والله أن تطلقني وتعق عبداً فطلقت ولم تطلهها وطلقتي ولم تعق عبداً وقال بل طلقتك بألف وحدهم تخالفوا ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً لم تطلقني إلا واحدة وقال بل أخذت منك الألف على الخلع وبينتني طالق فأعياها واحدة أو على اثنتين فطلقتكهما تخالفوا ويرجع عليها بمهر مثلها ولو بزمه من الطلاق إلا ما أقر به وهكذا لو قالت له أعطيتك ألفاً على أن تطلقني ثلاثاً وتطلقني كلما كتبتني ثلاثاً فقال ما أخذت إلا ألفاً على الطلاق الأول تخالفوا ويرجع عليها بمهر مثلها وكذلك لو أقرها بما قالت يرجع عليها بمهر مثلها لأنه لا يجوز أن يأخذ الجعل على أن يطلقها قبل أن يسكنها الأثرى أنه لو أخذ من أجنبية ما لأعلى أنها طالق متى تسكنها كان المال مردوداً لأنه لا لعائك من طلاقها شيئاً ولا يسكنها أبداً قال ولو قالت له سألتك أن تطلقني ثلاثاً بما أقر به وقال بل سألتني أنأ أطلقك واحدة بألف تخالفوا له مهر مثلها فإن أقامت المرأة البينة على دعواها أو أقام الزوج البينة على دعواه وشهدت البينة أن ذلك وقت واحد أو أقر به الزوجان تخالفوا له صدق مثلها وسقطت البينة كمنسقط في البسوع إذا اختلفوا والسلعة قائمه بينهما ويرد البسوع وإن كان مستهلكاً فقيمة المبيع قال والطلاق لا يرد وقيمة مثل البضع مهر مثلها قال وهكذا إذا اختلفا فأقاما البينة ولم يوقت بينهما وقتاً بل على الخلع الأول فإن وقت بينهما وقتاً بل على الخلع الأول فالخلع الأول هو الخلع الحاضر والثاني ما لم يسل إلا نكاحاً فأن لم يكن ثم نكاح ثم خلع فكونوا خلعين الأثرى أن رجلاً خلع امرأته بمائة ثم خالعه بعد ولم يحدث نكاحاً بألف كانت الألف باطلاً ولم يقع بها طلاق لأنه طلق ما لعائك الأول جائز لأنه طلق ما لعائك قال ولو قالت طلقتي ثلاثاً بألف فقال بل طلقتك واحدة بألفين وأقام كل واحد منهما البينة على ما قال وتصادفان لم يكن طلاق

ماسواهم فأعياهم (قال الشافعي) وإذا دخل الحرب بينا يمان فأودع وباع وتركة ما لا تمقتل بدار الحرب فبيع ماله مغنوم (وقال) في كتاب المكاتب مردوداً ورثته لأنه ماله أمان (قال الرزني) رحمه الله هذا عندي أصح لأنه إذا كان جالياً فبهم في دار الإسلام لأنه ماله أمان فوارثه فيه عشايتة قال ومن خرج اليانهم مسلماً أحرز ماله وصغار ولدهم حصراً النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فأسلم

ابن ابي عمير فاحرزها السلامهما أموالهما واولادهما الصغار وسواء الارض وغيرها ولودخل مسلم فاشتري منهم دارا أو أرضا أو غيرها ثم ظهر على الدار كان المشتري وقال أو حنيفة وأبو يوسف الارض والدار في والرقق والمتاع المشتري وقال الاوناني فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكه عنوة خفي بين المهاجرين (١٩٠) وأراضهم وديارهم وقال أبو يوسف لانه غنا عنهم ودخلها عنوة وليس النبي صلى الله عليه

وسلم في هذا كغيره  
(قال الشافعي) مادخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وما دخلها إلا صلحا والذين قاتلوا وأذن في قتلهم بنو فاطمة قتلة خزاعة وليس لهم عكة دار انما هو بالوالي أو ما غيرهم ممن دفع فادعوا ان خالدا بآدم باقتال ولم ينفذ لهم الأمان وادعى خالدا أنهم بدو ثم أسلوا قبل أن يظهر لهم على شيء ومن لم يسلم صار إلى قبول الأمان بما تقدم من قوله عليه السلام من أتى سلاحه فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فقال من يغم ولا يقتدى الأعباء صنع عليه الصلاة والسلام ما كان له خاصة فبين في الكتاب والسنة وكيف يجوز قوله لم يجعل بعض مال المسلم في بعض غيري أم كيف نفخ مال مسلم بحال (قال المزني رحمه الله) فدا حسن والله الشافعي في هذا وجرد

(باب وقوع الرجل على الجارية قبل القسم

الواحدة تحتها فلو كان له مهر مثلها قال وولقات له طلقته على ألف وأقامت شاهد أحلف وكانت امرأته ولو كانت المسئلة بحالها فقال طلقته على ألفين فلم تقبل ويحدث كان القول قولها في المال ولم يلزمه الطلاق لانه لم يقر بالطلاق اذ زعم أنه لم يقع قال ولو ادعت أنه خالفها وحلف فقامت شاهد بأنها خالفها على مائة وشاهد أنها خالفها على ألف وأعرض فالتشهاد لا يختلف ما طلقها كالمهر وحلف قال وهكذا لو كان هو المدي أنه خالفها على ألف وأقام مهر شاهد وشاهد آخر بالعين أو بعرض فالتشهاد باطله وهي تجحد لزمها الطلاق باقراره ولم يلزمها المال وحلفت عليه ولا عك لا الرجعة لانه يقر بأن طلاقه ساقط خلع لا عك فيه الرجعة قال وولقات له سألت أن تطلقني ثلاثا بألف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقته ثلاثا فان كان ذلك في وقت الخبار فهي طالق ثلاثا وله الألف وان كان اختلافا فمادعى وقت الخبار تحالفا وكان له مهر مثلها (قال الشافعي) واذا اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج طلقته على ألف وقالت المرأة طلقته على غيرةي فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة والطلاق واقع ولا عك فيه الزوج الرجعة لانه مقر أن لا رجعة له على المرأة فنه وأن عليها ما لا فلا يصدق فيها يدعي عليها ويصدق على نفسه قال وولقات المرأة سألت أن تطلقني بألف فغضى وقت الخبار ولم تطلقني ثم طلقته بعد على غيرةي وقال هو بل طلقته قبل أن غضي وقت الخبار كان القول قول المرأة في الألف وعلى الزوج البينة والطلاق لازم له ولا عك الرجعة قال وولقات طلقته أمس على غيرةي فقال بل طلقته اليوم بألف فهي طالق اليوم باقراره ولا عك الرجعة ولا شيء له عليها من المال لانها لم تقر به

(باب ما يقتضيه الزوج من الخلع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا على أن تعطيني الفاقلم تعطيه ألفا فليست طالقا وهو كقوله أنت طالق ان اعطيني ألفا وان أنت طالق ان دخلت الدار وهكذا ان قال لها أنت طالق على أن عيلك ألفا فان أقرت بألف كانت طالقا وان لم تقمها لم تكن طالقا قال وهذا مثل قوله لها أنت طالق ان ضمنتي لي ألفا قال وولقات لها أنت طالق وعيلك ألف كانت طالقا واحدة عك الرجعة وليس عليها ألف وهذا مثل قوله أنت طالق وعيلك ألف وأنت طالق وحسنه وطالق وقبيحة قال وان ضمنته الألف على الطلاق لم يلزمها وهو عك الرجعة كالأبواب ان كان طلاقها فطلقها واحدة ثم قالت له اجعل الواحدة التي طلقته بائنا بألف ثم تكف بائنا وان أخذ منها عليها ألفا ففعله ردها عليها قال ولو تصاد فاعلى أنها سائته الطلاق بألف فقال أنت طالق وعيلك ألف كانت عليها وكان الطلاق بائنا قال وولقات لامرأته أنت طالق ان اعطيني عبدك فأنطه اياه فاذا هو حر طلقته ورجع عليها مهر مثلها وولقات له اخفني على ما في هذه الجرة من انك ولهي مملوءة فخالها فوجدته خرا وقع الطلاق وكان عليها مهر مثلها

(خلع المشركين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اختلفت المرأة المذمة من زوجها تخم بعينه أو بصفة فدفعتها ثم جأوا بعد المينا أجزأ الخلع ولم يرد عليها بشئ ولو لم تدفعه اليه ثم رافقوا البناء أجزأ الخلع وأطلقا الجرح وجعلناه عليها مهر مثلها قال وهكذا أهل الحرب ان رضوا بحكمنا لا بالخالفون الذميين في شيء الا أن لا يحكم على الحربيين حتى يجتمعوا على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاء أحدهما قال ولأسلم أحد الزوجين وقد تقاضا فها كذا وان لم يتقاضا بطل الجرح بينهما وكان له عليها مهر مثلها لا يجوز ان كان هو المسلم يسلم أن يأخذ خيرا ولا ان كانت هي المسلمة أن تعطي خيرا ولو قضى مهرها بعد ما يسلم عز روكان له

(قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من الغنم قبل القسم فعليه عليها مهر مثلها يؤدبه في الغنم وينبى ان جهل ويعز ان علم واحد للشبهة لان له فيها شأ قال وان احصوا الغنم فعلم كحقه فيها مع جماعة أهل الغنم سقط عنه بقدر حصته منها وان جلت فها كذا وان تقوم عليه ان كان بها جهل وكانت له أم ولد وان كان في السبي ابن وأب لرجل من

(قال الشافعي) رحمه الله ان وقع على جارية من الغنم قبل القسم فعليه عليها

يعتق عليه حتى يقسمه وانما يعتق عليه من اجتنابه بشراؤه وهيهات ولو ترك حقه من مغنیه لم يعتق عليه حتى يقسم (قال المزي رحمه الله)  
واذا كان فهم ابنه فلم يعتق عنه نفسه قبل القسم كانت الا متهتم منه من أن تكون له أم ولد أبعد قال ومن سعى منهم من الحران  
فقد رقت وبات من الزوج كان معها ولم يكن سبي النبي صلى الله عليه وسلم نساء أو طاس وبني المصطلق

(١٩١)

ورجالهم جمع عاقصم  
السبي وأمر أن لا يوطأ  
حامل حتى تنسع ولا  
حائل حتى تحض ولم  
يسأل عن ذات زوج  
ولا غيرها وليس قطع  
العصبة بينهن وبين  
أزواجهن بأكثر من  
استباهن ولا يفرق  
بينها وبين ولدها حتى  
يلعب سبع أو ثمان  
سنتين وهو عندنا استنفاء  
الولد عنها وكذلك ولد

عليها مهر مثلها ان طلبة وكذلك لو كانت هي المسئلة فدفعها اليه عزرت وكان له عليها مهر مثلها ان طلبة  
وهكذا كل ما حرم وان استحلوه ما امل ان يفرز وغيره ما في جميع الاحكام كالسلي لا يختص بالحكم  
عليهم وعلى السليان الا فيما وصفت مما مضى في الشرع ولا رد في الاسلام  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اختلعت المرأة من زوجها بشئ مسمى الى  
أجل فالخلع جائز وما سبها من المال الى ذلك الاجل كاتكون البيوع ويجوز فيه ما يجوز في البيوع  
والسلف الى الاجال واذا اختلعت بنسب موصوفة الى أجل مسمى فالخلع جائز والنسب لها الزمة وكذلك  
رقيق وما شية وطعام يجوز فيه ما يجوز في السلف ويرد فيه ما يرد في السلف قال ولو تركت أن تسي  
حيث يقبض منه الطعام أو تركت أن تسي بعض صفة الطعام جاز الطلاق ورجع عليها به مهر مثلها قال  
ولو قالت المرأة أتأنتك أن تطلقني بألف مضي وقت الخيار ولم تطلقني ثم طلعتني بعد على غيري وقال هو  
بل طلقك قبل أن يضي وقت الخيار كان القول قول المرأة في الالف وعلى الزوج البيضة والطلاق لازم له  
ولا يلغ الرجعة

### (العهد)

(عده المدخول بها التي تحض) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال الله تبارك وتعالى  
والملقات يربصن بأنفسهن ثلاثة قروء قال والاقراء عندنا والله تعالى أعلم الاطهار فان قال قائل  
ما دل على أنها الاطهار وقد قال غيركم الحضيض قبل دلالتان أولهما الكتاب الذي دل عليه السنة والآخ  
الاسان فان قال وما الكتاب قبل قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم لمسها  
حتى تظهر ثم تحيض ثم ظهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله عز  
وجل أن تطلق لها النساء (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع  
ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا طهرت فليطلق أولمسك وتلا  
النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى أناسككت (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن العدة الطهر  
دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن أن تطلق طاهر الا أنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا  
لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض فان قال فما الاسان قيل القراء اسم وضع لعنى فلما كان الحيض  
دما ربحه الرحم فخرج والطهر دم يجئس فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القراء الجبس لقول  
العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب هو يقرى الطعام في شدة يقرى يجبس الطعام  
في شدقه (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها أنها اتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدمين الحفصة الثالثة قال ابن شهاب  
فذكر ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك  
اسمه يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار

يؤثر كمثل أن لا تقوم بنسب بينه (باب المباشرة) (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالمباشرة وقد بارز يوم بدر عدي بن  
الطبري وجر من عبد المطلب وعلي بن أبي طالب ابان النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من حباب يوم خيبر بأمر النبي صلى الله  
عليه وسلم وبارز يومئذ ابنه العوام بأسرا وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الخندق عمرو بن عبدود (قال الشافعي) رحمه الله

فأذا برز مسلم مشركاً أو مشركاً مسلماً على أن لا يقاتله غيره وفي ذلك له فإن ولي عنه المسلم أو جرحه فأخذه فلهم أن يحملوا عليه ويقتلوا ولا  
 قتاله جازد نقضه ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن حتى يرجع إلى غير جرحه من الصف فلا يكون لهم قتله ولهم دفعه واستفاد  
 المسلم منه فإن امتنع وعرض دونه (١٩٢) لبقائهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه أعان جرحه على عتبة بعد أن لم يكن في عتبة

قتال ولم يكن لعتبة  
 أمان بكونه عنه ولو  
 أعان المشركون  
 صاحبهم كل حقا على  
 المسلمين أن يعينوا  
 صاحبهم ويقتلوا من  
 أعان عليه ولا يقتلون  
 البارز ما لم يكن استجددهم  
 باب فزع السواد  
 وذكر ما وقفه الامام  
 من الأرض للسلبين

(قال الشافعي) رحمه  
 الله ولا يعرف ما أقول  
 في أرض السواد إلا  
 بظن مقرر إلى علم  
 وذلك أني وجدت أصح  
 حديث يرويه الكوفيون  
 عندهم في السواد ليس  
 فيه بيان وجدته  
 أحاديث من أحاديثهم  
 تخالفه منها أنهم  
 يقولون إن السواد  
 ويقولون إن السواد  
 عنوة ويقولون بعض  
 السواد صلح وبعضه  
 عنوة ويقولون إن جرير  
 ابن عبد الله البجلي وهذا  
 أثبت حديث عندهم  
 فيه (قال الشافعي)  
 أخبرنا الثوري عن  
 اسمعيل بن أبي خالد عن  
 قيس بن أبي حازم عن

أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحد من أجدادهم فقهائنا إلا وهو  
 يقول هذار يد الذي قالت عائشة أخبرنا سفيان عن الزهري عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت  
 إذا طغت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن  
 سليمان بن يسار أن الأوص بن حكيم هلك بالسام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان  
 طلقها فكتب معاوية إلى يزيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب إليه يزيد أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة  
 فقد برئت منه وبرئ منها ولا تراه ولا يراها أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري قال حدثنا سليمان بن  
 يسار عن زيد بن ثابت قال إذا طغت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا تراه ولا يراها  
 أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت  
 منه وبرئ منها ولا تراه ولا يراها أخبرنا مالك عن الفضل بن أبي عبد الله مولى المهري أنه سأل القاسم بن محمد  
 وسالم بن عبد الله عن المرأة إذا طغت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا بابت منه وحلت أخبرنا  
 مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب  
 أنهم كانوا يقولون إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بارت منه ولا يراها (قال الشافعي)  
 والاقراء الاطهار والله تعالى أعلم فإذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده اعتدت الطهر الذي  
 وقع عليها فيه الطلاق ولو كان ساعه من شهر أو تعدد طهرين يمينين بين حيضتين فإذا دخلت في الدم من  
 الحيضة الثالثة حلت ولا يؤخذ بأدب في القراء الأولى إلا أن يكون فيما بين أن يوقع الطلاق وبين أول حيض  
 ولو طلقها حائضاً لم تعد بذلك الحيضة فإذا طهرت استقبلت القراء قال ولو طلقها قبل أن يوقع الطلاق حائض  
 فإن كانت على يقين من أنها كانت طاهراً حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطرفة عين فذلك قراء وإن  
 علمت أن الحيض وتنام الطلاق كانا معا استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قراء وإن اختلفا  
 فقال الزوج وقع الطلاق وأنت حائض وقالت المرأة بل وقع وأنا طاهرة فأقول قولها يمينها أخبرنا سفيان  
 عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمر قال أوتيت المرأة على فرجها (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته  
 واحدة أو اثنتين فهو أحق بهما لم يزل الدم من الحيضة الثالثة فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه  
 وهو خاطب من الخطاب لا يكون له عليها رجعة ولا ينكحها إلا كما ينكحها مبتدئاً ولو يرضاه ورضاه  
 وإذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة وما تم انقطع ثم عاودها بعد أو لم يعاودها أو ما كرت أو قلت فذلك  
 حيض يحل به قال ونصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة أو أقل ما علمت من الحيض  
 يوم وإن علمت أن طهر امرأته أقل من خمس عشرة صدقنا المطلقة على أقل ما علمت من طهر امرأته وجعلنا القول  
 قولها وكذلك إن كان يعلم منها أنها نذرت حيضها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء فأدعت مثله قبلنا قولها  
 مع عينا وإن ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ولم يوجد في امرأته تصديق إنما يصدق من ادعى  
 ما يعلم أنه يكون مثله فأما من ادعى ما لم يعلم أنه يكون مثله فلا يصدق وإذا لم يصدقها جاعت مدة تصديق  
 في مثلها وأقامت على قولها فنقض ثلاثاً لحقتها وخليت بينها وبين النكاح حين أن يمكن أن تكون  
 صدقت ومتى شاز زوجها أن أحلفها ما انقضت عدتها ففعلت ولو رأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة  
 أو دفعة ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثاً أو أكثر من ذلك فإن كانت الساعة التي رأت فيها الدم أو الدفعة التي رأت  
 فيها الدم في أيام حيضها نظرنا فإن رأت صفرة أو كدرة ولم يزل طهرها حتى تكمل يوماً وليلة فهي حيض تحل

جرير قال كانت بمجدة ربح الناس فقص لهم ربح السواد فاستغفروا ثلاثاً أو أربع سنين شك الشافعي ثم قدمت على  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأته منهم قد سماها ولم يحضر في ذكر اسمها قال عمر لاني قاسم مسؤول لئلا تكتب على  
 ما قسم لكم ولكني أرى أن تدعوا على الناس (قال الشافعي) وكان في حديثه وعاصم بن حقي فيه نياحاً يميناً بن دينار وكان في حديثه



فَقَالَتْ فَلَا تَقْصِدِي فِي الْعَادَةِ وَتَبِ سَهْمُهُ وَلَا سِلْمَ حَتَّى تَعْتَبِي كَذَا وَكَذَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ  
إِذَا عَلِيٌّ جَرَّ أَوْ ضَامِنٌ سَهْمَهُ وَالْمَرْءُ أَوْ ضَامِنٌ سَهْمُ أَنْبَاءِ عَلَى أَنَّهُ اسْتَطَابَ أَنْفُسَ الَّذِينَ أَجْعَلُوا عَلَيْهِ فَرَكُوحَةً وَقَهْمٌ مِنْهُ بَعْدَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
وَقَدَسَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَوَازَنٌ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْسَاءُ بَيْنَ الْمُؤَجِّفِينَ ثُمَّ جَاءَتْهُ (١٩٣) وَفَوْدُهُ هَوَازَنٌ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَنْتَظِرَ

عَلَيْهِمْ وَأَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ  
مَا أَخَذَهُ مِنْهُمْ فَبَرَّهَمُ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بَيْنَ الْأَمْوَالِ وَالسَّبِي  
فَقَالُوا خَيْرٌ سَبِيْن  
أَحْسَابُ وَأَمْوَالُ الْفَتَخَانِ  
أَحْسَابُا فَرَكُوا النَّبِي  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقَّهُ  
وَحَقَّ أَهْلَ بَيْتِهِ فَبَعِثَ  
بِذَلِكَ الْمُهَاجِرِينَ فَبَرَّكَوْا  
لَهُ حَقَّوْقَهُمْ وَسَمِعَ  
بِذَلِكَ الْأَنْصَارَ فَبَرَّكَوْا  
لَهُ حَقَّوْقَهُمْ ثُمَّ بَقِيَ قَوْمٌ  
مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ  
فَأَمَرَ فَعَفَّرَ عَلَى كُلِّ  
عَشْرَةٍ وَاحِدًا ثُمَّ قَالَ  
أَتَشَوْنِي يَطِبُ أَنْفُسُ  
مَنْ يَفِي بِنَبِيِّكُمْ كَرَفَلَهُ عَلَى  
كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَبْلِ إِلَى  
وَقْتُ ذِكْرِهِ قَالَ خَاوُهُ  
يَطِبُ أَنْفُسُهُمُ إِلَّا الْإِزْعَ  
ابْنَ بَابَسَ وَعَتِيْسَةَ  
يَدْرِفَانَهُمَا أَتَمَّ الْعَبْرَا  
هُوَازَنَ فَلَمْ يَكْرِهْهُمَا  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى  
ذَلِكَ حَتَّى كَانَا مَهْرًا كَا  
بَعْدَ بَابِ خَدْعٍ عَتِيْبَةٍ  
عَنْ حَقِّهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ حَقٌّ مِنْ طَابِ  
نَفْسَانِ حَقِّهِ قَالَ  
وَهَذَا أَوَّلِي الْأَمْرَيْنِ بِعَمْرِ

عَدْتُهُمَا مِنْ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَكَذَلِكَ إِذَا امْكُنَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رُؤْيَيْهِ الدَّمِ وَالْحَيْضِ قَبْلَهُ  
قَدَرُ بَهْرِ فَإِنْ كَانَ اتَى عَلَيْهِمَا مِنَ الطَّهْرِ الَّذِي يَلِي بِهَذَا الدَّمِ أَقْلًا مَا يَكُونُ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ مِنَ الطَّهْرِ كَانَ حَيْضًا  
تَنْقُضِي بِهِ عَدَّتَهُ وَتَقْطَعُ بِهِ نَفَقَتَهُ إِنْ كَانَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَرَكَتُ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَصَلَتْ إِذَا طَهَّرَتْ  
وَرَكَتُ الصَّلَاةُ إِذَا عَادَ وَالدَّمُ وَإِنْ كَانَتْ رَأَتْ بَعْدَ الطَّهْرِ الْأَوَّلِ يَوْمَئِذٍ أَوْ لَيْلًا أَوْ كَرَّمًا لَا يَكُنُ  
أَنْ يَكُونَ طَهْرًا لِمَحَلِّهِ مِنْ زَوْجِهَا لَمْ يَنْقُطْ نَفَقَتُهُ وَنَظَرْنَا أَوَّلَ حَيْضٍ تَحْتَضُهُ فَعَلْنَا عَدَّتَهَا تَنْقُضِي بِهِ  
وَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقْلًا مِنْ يَوْمِ ثَرَاتِ الطَّهْرِ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا وَأَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالْكُدْرَةُ وَالصَّفَرَةُ فِي أَيَّامِ  
الْحَيْضِ حَيْضٌ وَلَوْ كَانَتْ الْمُسْتَحْضَةُ بِحَالِهَا فَطَهَّرَتْ بِنِجْصَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ رَأَتْ دَمًا فَمَطَّقَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ  
دَمَهَا يَنْفُصِلُ فَيَكُونُ فِي أَيَّامٍ أَوْ جَرَّ قَاتًا ثُمَّ جَاءَتْ دَمًا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَهُ رَقِيقًا فَلَيْلًا حَيْضًا أَيَّامُ الدَّمِ الْمُحْتَمَدِ الْكَثِيرِ  
وَطَهْرُهَا أَيَّامُ الدَّمِ الرَّقِيقِ الْقَلِيلِ وَإِنْ كَانَ دَمُهَا مِثْلَهَا كُلُّهُ كَانَ حَيْضًا بِقَدْرِ عَدَّتِهَا أَيَّامُ حَيْضِهَا بِمَا ضَمِيَ  
قَبْلَ اسْتِحْضَائِهِ وَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي أَوَّلِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَجْعَلَهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ حَلَّتْ مِنْ زَوْجِهَا (قَالَ  
الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الْبَارَكَ تَعَالَى عَدَّةً مِنْ نَحِيضٍ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَعَدَّتُهُ لَمْ تَحْضِ  
ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْتَحْضَةَ أَنْ تَتْرِكَ الصَّلَاةَ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا إِذَا كَانَ دَمُهَا  
يَنْفُصِلُ وَفِي قَدْرِ عَدَّتِهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيحَ مَا أَصَابَهَا وَذَلِكَ فَيُتَارِ إِذَا كَانَ دَمُهَا لَا يَنْفُصِلُ لِمَحَلِّهَا  
حَاضًا نَارًا كَالصَّلَاةِ فِي بَعْضِ دَمِهَا وَطَاهَرَاتُ الصَّلَاةِ فِي بَعْضِ دَمِهَا فَكَانَ الْكِتَابُ ثُمَّ السَّنَةُ بِلَدَانِ عَلَى أَنْ  
لِلْمُسْتَحْضَةِ طَهْرٌ وَحَيْضٌ فَإِذَا عَدَّتْ لَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَ أَنْ نَعُدَّ السَّحَابَةَ الْإِبْرَاقَةَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ٥ قَالَ فَلَا أَرَادَ زَوْجَ  
الْمُسْتَحْضَةِ طَلَاقًا أَلَا السَّنَةَ طَلَقَهَا طَاهَرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي نَامَرُ دَافِعًا بِالْفَسْلِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ  
وَالصَّلَاةِ فَإِذَا طَلَقَتْ السَّحَابَةَ وَاسْتَحْضَتْ بَعْدَ مَا طَلَقَتْ فَإِنْ كَانَ دَمُهَا مِثْلَهَا فَفَصَلَّ فَكَانَ مِنْهُ شَيْءٌ أُخْرَ  
قَاتِي وَشَيْءٌ رَقِيقٌ إِلَى الصَّفَرَةِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا فِي أَيَّامِ الْأَجْرِ الْقَاتِي وَأَيَّامُ طَهْرِهَا فِي أَيَّامِ الصَّفَرَةِ فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَ  
حَيْضٍ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ الْأَجَرَ الْقَاتِي مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ انْقَضَتْ عَدَّتُهَا قَالَ وَإِنْ كَانَ دَمُهَا مِثْلَهَا بِغَيْرِ يَنْفُصِلُ  
كَأَرْصَفَتَا فَإِنْ كَانَ لَهَا أَيَّامُ حَيْضٍ مَعْرُوفَةً أَيَّامَ حَيْضِهَا فِي اسْتِحْضَائِهِ عَدَّتِهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا الْمَعْرُوفِ وَتَوَقَّاهَا  
إِنْ كَانَ حَيْضُهَا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ فَكَانَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فَنَدَّ  
انْقَضَتْ عَدَّتُهَا وَإِنْ كَانَ حَيْضُهَا لِحَتِّهِ فَكَانَتْ حَمْرَةً ثَلَاثًا وَحَمْرَةً وَسَبْعًا ثُمَّ اسْتَحْضَتْ أَمْرُهَا  
أَنْ تَدْعَ الصَّلَاةَ أَقْلًا أَيَّامَ حَيْضِهَا ثَلَاثًا وَتَغْتَسِلَ وَتَصُومَ لِأَنَّهُمَا أَنْ تَصُومَ وَتَصُومَ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِذَا  
لَمْ تَسْمَعْ أَنَّهَا حَاضَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَ الصَّلَاةَ وَهِيَ عَلَيْهَا وَاجِبٌ وَأَحْبَبُ أَنْ تَعَادَتْ صَوْمَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَلَيْسَ  
ذَلِكَ بِالزَّاهِلِهَا وَتَحْلُو مِنْ زَوْجِهَا بِدُخُولِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ حَيْضَتِهَا الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ فِي عَدَّتِهَا حَيْضَتَيْنِ الْأَوَّلِينَ  
شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا تَنَتَّى عَلَى ثَلَاثٍ وَسَمِعَ وَأَيَّامُ طَهْرِهَا فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى عَلَيْهَا قَالَ وَإِنْ كَانَتْ أَمْرًا أَنْتَسِلَ لَهَا  
أَيَّامُ حَيْضٍ ابْتَدَأَتْ مُسْتَحْضَةً أَوْ كَانَتْ فَتَسْتَبِيرُ رَكَتُ الصَّلَاةِ أَقْلًا مَا حَاضَتْ أَمْرًا أَقْطَ وَذَلِكَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ  
وَهُوَ أَقْلُ مَا عَلَيْنَا أَمْرًا حَاضَتْ فَإِنْ كَانَتْ قَدَرَتْ رَقَّتْ حَيْضَتُهَا فَبَدَأَتْ رَكَتُهَا الصَّلَاةَ بِمُسْتَحْضَتِهَا  
وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَعْرِفْهَا اسْتَقْبَلْنَا مِنَ الْحَيْضِ مِنْ أَوَّلِ هَلَالِ بَاتِي عَلَيْهَا بِدُخُولِ الطَّلَاقِ فَإِذَا اسْتَهْلَ الْهَلَالُ الثَّلَاثَ  
انْقَضَتْ عَدَّتُهَا مِنْهُ وَلَوْ طَلَقَتْ امْرَأَةً فَاسْتَحْضَتْ أَوْ مُسْتَحْضَةً فَكَانَتْ تَحْيِضُ يَوْمًا وَطَهْرُهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ  
وَطَهْرُهَا يَوْمَيْنِ أَوْ مِثْلَهُ هَذَا جَعَلَتْ عَدَّتُهَا تَنْقُضِي بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ أَنْ يَحْضَ  
فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً فَإِنْ ظَنَرَ أَوْ قَطَعَ طَلَقَهَا فِيهِ فَاحْسَبْهَا شَهْرًا ثُمَّ هَكَذَا حَتَّى إِذَا دَخَلَتْ فِي الشَّهْرِ الثَّلَاثِ حَلَّتْ

( ٣٥ - الام الخامس ) أَنْ يَكُونَ قِسْمُ الْأَعْنِ أَمْرًا عَمْرًا لِكَيْ يَدْرَهُ وَلَوْ يَفُوتُ عَلَيْهِ مَا نَبِيٌّ أَنْ يَغِيْبَ عَنْهُ قِسْمُهُ ثَلَاثَ سَنِينَ  
وَلَوْ كَانَ الْقِسْمُ لِسَلْمٍ لِنِ قِسْمِهِ مَا كَانَ لَهُ مِنْهُ عَوْضٌ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرُدُّوا الْغُلَّةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكَيْفٍ كَانَ وَهَكَذَا صَنَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي  
خَبِيرٍ وَبَقِيَ نَفَقَتُهُ لَنْ أَوْجِبَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ أَجْزَاءِ الْحَسِّ وَالْحَسَّ لَا لَهُ فَنِ طَابَ نَفْسَانِ حَقِّهِ فَجَاءَ لِلْأَمَامِ نَظَرُ السَّلْمَانِ أَنْ يَجْعَلَهَا وَقِيَامًا عَلَيْهِمْ

تقسم غلته فهم على أهل التي والصدقة وحيث يرى الامام ومن لم يطب نفسا فهو أحق بحاله وأى أرض فتحت صلحا على أن أرضها الأهلها  
يؤدون فيها خراجا فليس لأحد أخذها من أيديهم وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي بدون أهل الصدقات لانه في من مال مشرك  
وأنما فرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها (١٩٤) أن ذلك وإن كان من مشرك فقدم ملك المسالون رقبه الأرض أفليس

بحرام أن يأخذ منه صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفه ولا بأس أن يكثرى المسلم من أرض الصلح كما يكثرى دواهم والحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤدى خراجا ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام إنما هو خراج الجزية وهذا كراه

(باب الاسير يؤخذ عليه العهدان لا يهرب أو على الفداء)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أسر المسلم فأحلفه المشركون على أن لا يخرج من بلادهم الآن يخافوه فله أن يخرج لا يسعه أن يقيم ويمنع بين يديه وليس له أن يعتالهم في أموالهم وأنفسهم لانهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولو حلف وهو مطلق كفر ولو خافه على فداء إلى وقت فإن لم يفعل عاد إلى أسره

من زوجها وذلك أن هذه مخالفة للتحاضة التي لها أيام حيض كحيض النساء فلا أحد معنى أولى بتوقيت حضتها من الشهر ولا أن حضتها السبعين ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة أو بينا فاصل وتظهر خمسة عشر متتابعة لافصل بينها جعلت عدتها بالظهر ثلاثة قروه قال وعدة التي تحيض الحيض وإن تساعد كأنها كانت تحيض في كل سنة أو سنتين فعدتها الحيض وهكذا إن كانت متحاضة فكانت لها أيام تحيضها كأن تكون تظهر في أقل من شهر فتدخل الحيض الثالثة فكذا لا تتجاوز ولا يدخل الحيضة الثالثة وإن تاعدت وكذلك لو أُرُضت فكانت حية ترفع للرضاع اعتدت بالحيض \* قال وإذا كانت تحيض في ثلث شهر أو شهرين فطلعت فرفعها حضتها سنة وأحاضت حيضة ثم رفعتها حضتها سنة إنهما لا تحل للأزواج إلا بدخولها في الدم من الحيضة الثالثة وإن تاعدت ذلك وطال وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تناس من الحيض وهي لا تناس من الحيض حتى تبلغ السن التي من بلغتها من نساء لم تحض بعدها فإذا بلغت ذلك خرجت من أهل الحيض وكانت من المؤيات من الحيض التي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤيات من الحيض لا تتجاوز إلا بكمال الثلاثة الأشهر وهذا يشبه والله تعالى أعلم ظاهر القرآن لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الاقراء وعلى المؤيات وغير البوايع الشهور فقال واللاتي ينسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فإذا كانت تحيض فأنها تصير إلى الاياس من الحيض بالنسب التي من بلغتها من نساءها أو أكثرهن لم تحض فيقطع عنها الحيض في تلك المدة وقد قيل إن مدتها كالأزواج وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤية من الحيض فاعتدت ثلاثة أشهر وقيل تربص نعد أشهر والله تعالى أعلم ثم اعتدت ثلاثة أشهر قال والحيض يتعاد فعدة المرأة تقضى من شهرين إذا حاضت ثلاث حيض ولا تقضى إلا بثلاث سنين وأكره أن كان حاضها يتباعد لانه إنما جعل عليهن الحيض فبعثتدين به وإن تاعدت وإن كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا فإن الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحله إلا غيره فلو عاقله اعتدت بالحيض حتى تؤيس من الحيض عما وصفت من أن تصير إلى سن التي من بلغتها من نساءها لم تحض وقدر روى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جابر أنه كان عند جده هاشمية أن أصابته فطلق الأنصارية وهي ترضع فرت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أثارته لم أحض فاختصموا إلى عثمان فقضى للأنصارية بالمرأ فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا على ابن علق هو أشار علينا بهذا يعني على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكرة أنه أخبره أن رجلا من الأنصار يقال له جابر بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنه فكنت سبعة عشر شهرا لا تحيض عنده الرضاع أن تحيض ثم مرض جابر بعد أن طلقها بسبعة أشهر وأغانية فقلت إن امرأته تكثر بدأ تثر فقال لاهله اجلوني إلى عثمان فحلفوا له بالسنة فذكر له شأن امرأته وعندده على بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال له ما عثمان ما رايان فقالا ترى أشهرته إن ماتت وورثها ماتت فأنها ليست من القواعد التي قد ينسن من الحيض وليست من البكر التي لا ينسن الحيض ثم هي على عدة حضتها ما كان من فليس أو كغير فرجع حيان إلى أهله فأخذ ابنه فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي جابر من قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز أن امرأته جابر مثل خبر عبد الله بن أبي بكرة (٢) قوله أن أربع سنين ولم تحض الحرجل الحرجل فيه سقط أو وجهه وهي أربع سنين فإن مضت أربع سنين ولم تحض الحرج

فلا يعود ولا يدعه الامام أن يعود ولو امتنعوا من تخليته إلا على مال يعطيه موه فلا يعطيه من شيا لانه مال أو كرهه على دفعه بغير حق ولو أعطاهه مولى شئ أخذ منهم لم يحل له إلا أن يؤهوا لله ما أعطاهم عليه (قال) وإذا قدم ليقبل لم يجزه من ماله إلا الثلث (باب المهادين النبي على الأديان كلها من كتاب الجزية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

قال الله تعالى يظهرهم على الدين كله ولو كرم المشركون وروى مسند أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لا تنقضي كنوزها في سبيل الله (قال) ولما أتى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى مزقه فقال صلى الله عليه وسلم عز ملكه قال وحفظنا أن قصراً كرم كتابه ووضع (١٩٥) في مسند فقال صلى الله عليه وسلم يثبت ما صكه (قال)

أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تطلق وهم يحسبون أن يكون الحيض قد أدرعنا ولم ين لهم ذلك كيف تفعل قال كإفالة الله عز وجل إذا نيت اعتدت ثلاثة أشهر قلت ما ينظر بين ذلك قال إذا نيت اعتدت ثلاثة أشهر كإفالة الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أتعتد أقراء هاما كانت ان تقارب وان تباعدت قال نعم كإفالة الله تبارك وتعالى أخبرنا سعيد عن المثني عن عمرو بن دينار في امرأة طلقت فحاضت حصة أو حوضتين ثم رفعتها حاضتها فقال أما أو الشغاء فكان يقول أقراءوا حتى تعلم أنهما قد نبتت من الحيض أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول عدة المطلقة الأقراء وان تباعدت (قال الشافعي) وان طلقت فارتفع حوضها وحاضت حصة أو حوضتين لم تحل للأبوية ثلاثة وان بعد ذلك فإذا بلغت ثلث السن استأنفت ثلاثة أشهر من يوم تبلغها أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا امرأة طلقت فحاضت حصة أو حوضتين ثم رفعتها حاضتها فإنها تنظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت (قال الشافعي) فدي يحتمل قول عمر أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من ناسها يشمن من الحيض فلا يكون مخالفا لقول ابن مسعود وذلك وجهه عندنا \* ولأن امرأة نبتت من الحيض طلقت فاعتدت بالشهور ثم حاضت قبل أن تكمل بالشهور فسقطت عدة الشهور واستقبلت الحيض فإن حاضت ثلاث حض فقد حاضت عدتها وان لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحصة الأولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور وان حاضت عليها ثلاثة أشهر قبل أن تحض فقد أكلت عدتها لأثمانين الثلاثين من الحيض فإن حاضت قبل أن تكمل الثلاثة الأشهر فقد حاضت حوضتين فستقبل تسعة أشهر فإن حاضت فيها أو بعده في الثلاثة الأشهر فقد أكلت وان لم تحض فيها اعتدت وإذا مرت بها تسعة أشهر ثم ثلاثة بعد ما حلت ولو حاضت بعد ذلك لم تعتد بعد بالشهور قال والذي روى عن عمر عندى يحتمل أن يكون أنما قاله في المرأة قد بلغت السن التي يؤس مثلها من الحيض فأقول بقول عمر على هذا المعنى وقول ابن مسعود على معناه في الثلاثين من الحيض ولا يكونان مختلفين عندى والله تعالى أعلم \* قال الله عز وجل في الآية التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأقراء والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء الآية (قال الشافعي) فكان ينفى الآية بالتزويل أنه لا يحل للمطلقة أن تكتم ما في رجحان الحيض وذلك أن يحدث للزوج عند خوفه انقضاء عدتها رأى في ارتجاعها أو يكون طلاقها أنها أدبها لا إرادته أن تين منه فلتعلم ذلك ثلاثا تنقضي عدتها فلا يكون له سبيل إلى رجعتها وكان ذلك يحتمل الحل مع الحيض لأن الحمل مما خلق الله تعالى في أرحامهن وإذا سأل الرجل امرأة أنه المطلقة حامل هي أو هل حاضت فبين عندى أن لا يحل لها أن تكتمه واحدا منها ولا أحدا رأت أنه يعلم إياه وإن لم يسألها ولا أحد يعلم إياه فأجاب أنى لو أخبر به وإن لم يسألها لأنه قد يقع اسم الكتان على من ظن أنه يخبر الزوج لمصلحة في إخباره من رجعة أو ترك كما يقع الكتان على من كتم شهادة رجل عنده ولو كتبه بعد المسألة الحل والأقراء حتى حلت عدتها كانت عندى أغما للكتان إذ شئت وكنت وخفت عليها الإثم إذا كتبه وان لم تسئل ولم يكن له عليها رجعة لأن الله عز وجل أنما جعله حتى تنقضي عدتها فإذا انقضت عدتها فلا رجعة لها عليها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما فولد ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن قال الولد لا تكتمن ليرغب فيها وما أدرى لعل الحيضة معها أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء ما يخفى عليها أن تخبره بمحملها

الشافعي رحمه الله  
وعود رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فخرج فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على نفقة من فتحها لقول النبي صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم قصها في زمن عمر وفتح عمر رضي الله عنه العراق وفارس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد أظهر الله الدين فيه صلى الله عليه وسلم على سائر الأديان بأن أن لكل من تبعه أنه الحق وما خالفه من الأديان فباطل وأظهره بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين أميين فقهر النبي صلى الله عليه وسلم الأميين حتى دأوا بالاسلام طوعا وكرها وقتل من أهل الكتاب وسبي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم قال فهذا ظهوره على الدين كله قال ويقال ونظيره دينه

على سائر الأديان حتى لا يدان الله وذلك متى شاء الله (قال) وكانت قريش تنقلب الشام انتابا كثيرا وكان كثير من معاشهم منه وتأتي العراق فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفهما من انقطاع معاشهما بالتجارة من الشام والعراق اذا فارقت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم اذهالك كسرى فلا كسرى بعده ولم يكن بأرض

العراق كسرى ثبت له أمر بعده وقال اذا هلك قصر فلا قصر بعده فلم يكن بأرض الشام قصر بعده وأجابهم عليه الصلاة والسلام على نحو ما قالوا وكان كمال عليه السلام وقطر الله الأكرسة عن العراق وفارس وقصر ومن قام بعده بالشام وقال في قصر يثبت ملكه ثبتت له ملكة ببلاد الروم إلى اليوم (١٩٦) وتغنى ملكه عن الشام وكل هذا متفق يصدق بعضه بعضا

كتاب مختصر الجامع  
من كتاب الجزية  
ومادخل فيه من  
اختلاف الأجاديث  
ومن كتاب الواقدي  
واختلاف الأوزاعي  
وأبي حنيفة رحمه الله  
عليهم

(باب من يلحق بأهل  
الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى انتوت قائل  
من العرب قبل أن  
يبعث الله محمدا صلى الله  
عليه وسلم ويزل عليه  
القرآن فسدانت دين  
أهل الكتاب فأخذ  
عليه الصلاة والسلام  
الجزية من أ كسدر  
دومة وهو رجل يقال  
له من غسان أو من  
كندة ومن أهل ذمة  
الذين وعظمتهم عرب  
ومن أهل بجران وفيهم  
عرب فدل ما وصفت  
أن الجزية ليست على  
الأحساب وإنما هي  
على الأديان وكان أهل  
الكتاب المشهور عند  
العلماء أهل التوراة ومن  
اليهود والنجيل من  
النصارى وكلاهما من بني  
اسرائيل وأحطنا بأن

وان لم يرسل الباب إليها عند لرغب فيها قال تظهره وتجبره أهلها فسوف يبلغه أخبرنا سعد بن  
جريح عن أبي مجاهد قال قال قول الله عز وجل ولا يجمل لهن أن يكتبن ما خلق الله في أرحامهن المرأة المطلقة  
لا يجمل لهن أن تقولوا أحبلى وليست بحبلى ولاست بحبلى وهي حبلى ولأنها حاض وليست بحائض ولاست  
بحائض وهي حائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أن شاء الله تعالى كما قال مجاهد لما من أن  
لا يجمل الكذب والآخر أن لا تكتبه الحبلى والحبض لعله يرغب في راجع ولأنه ما علمه راجع وليست له  
حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحمل والحبض فغيره والغرور لا يجوز أخبرنا سعد بن جريح أنه قال  
له طاء رأيت أن أرسل إليها فأراد أن يراجعها فقالت قد انقضت عدي وهي كاذبة فلم يزل يقول حتى انقضت  
عدي قال لا وقد خرجت (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء أن شاء الله تعالى وهي آتمة لأن برتحوها  
فان ارتجعها وقد قالت قد انقضت عدي ثم أ كذبت نفسها فرجعت عليها بأنتة الأثرى أنه أن ارتجعها  
فقالت قد انقضت عدي فأحلفت فكنك خلف كانت له عليها الرجعة ولو أقرت أن لم تنقض عديا كانت  
له عليها الرجعة لأنه حقه له محمته ثم أقربت به  
(عنده التي ينسب من المحيض والتي لم تحض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سمعت من أرضى  
من أهل العلم يقول أن أول ما أنزل الله عز وجل من العبد والمطلقات يترتب من أنفسهن ثلاثة أقروه فلم يعلا  
ما عدا المرأة التي لا أعزها لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل فأنزل الله عز كره واللاتي ينسبن من المحض من  
نساءكم إن ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر  
وقوله إن ارتبتم فلم يدر وما تمتع غير ذوات الأقراء وقال وأولات الأجل أجلهن أن يضعن حملهن قال  
وهذا والله تعالى أعلم بشه ما قالوا \* وإذا أراد الرجل أن يطلق التي لا تحض للسنة طلقها بأ ساعة شاء  
ليس في وجه طلاقها سنة إنما السنة التي لا تحض وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة وإذا طلق  
الرجل امرأته وهي لم تحض من صغرا أو كبر فأوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره اعتدت شهرين  
بالأهله وإن كان الهلالان معانسا وعشرين وشهر ثلاثين ليلة في أي الشهر طلقها وذلك أن لا تحض عدتها  
من ساعة وقع الطلاق عليها فان طلقها قبل الهلال بيوم عدتها لئلا يملك ذلك اليوم فإذا أهل الهلال عدتها  
هلالين بالأهله ثم عدتها لئلا يملك ذلك الشهر ثلثين يوما وليلة باليوم الذي كان قبل الهلالين  
وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر من يوم وعشرا كعدتها ثلاثين بعد هلالين وحلت وأي ساعة طلقها من ليل  
أو نهار انقضت عدتها بأن تأتى عليها تلك الساعة من اليوم الذي يكمل ثلاثين يوما بعد الشهر من ذلك اليوم  
فتكون قد أكملت ثلاثين يوما عددا وشهرين بالأهله وله عليها الرجعة في الطلاق الذي ليس بشأن حتى تغنى  
جميع عدتها ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملت ثم حاضت مكانها كانت عدتها قد انقضت  
ولو بقي من أكلها لمرقة عين فأكثر خرجت من اللات لم يحض لئلا يملك ما عليها من العدة بالشهور حتى  
صارت بمن له الأقراء واستقبلت الأقراء وكانت من أهلها فلا تنقض عدتها إلا بثلاثة أقروه أخبرنا سعد  
بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعله المرأة تطلق ولم تحض فتعدت بالشهر فحيض بعد ما حيضت شهران من  
الثلاثة الأشهر قال لتعد حينئذ بالحض ولا يعتد بالشهر الذي قدمضى (قال الشافعي) ولو ارتفع  
عنها الحيض بعد أن حاضت كانت في القول الأول لا تنقض عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من الحيض الآن  
تكون بلغت السن التي تؤيس مثلها فيبامن الحيض فتربص تسعة أشهر ثم تعتد بعد التسعة ثلاثة أشهر

الله تعالى أنزل كتاب التوراة والنجيل والفرقان بقوة تعالى أم لم ينأ عما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وقال تعالى قال  
وأنه في نزل الأولين فأخبر أن كتاب موسى هذا المشهور قال فأما قول أبي يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب فنحن كنا على هذا أحرص ولولا  
أن تأمن بنى باطل لودناه كقال وأن لا يجزى على عربى صغار ولكن الله أجل في أعيننا من أن يحب غير ما حكم الله به تعالى (قال) والجوس

أهل كتاب دافو بنصيردين أهل الاوثان وخالقوا اليهود والنصارى في بعض دينهم كما تناقشت اليهود والنصارى في بعض دينهم وكانت الجوس في طرف من الارض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود والنصارى حتى عرفوه وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من الجوس هجير وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه هم (١٩٧) أهل كتاب بدلوا أصحوا وقد أصرى

بكتهم وأخذ ثامنهم  
أبو بكر وعمر رضي الله  
عنهما (قال الشافعي)  
رجحه الله والصابون  
والسامرة مثلهم يؤخذ  
من جميعهم الجزية  
ولا تؤخذ الجزية من  
أهل الاوثان ولا من  
عبد ما سواهم من غير  
أهل الكتاب

قال وأعمل من سمعت به من النساء حضن نساءهم بعضهن لتسع سنين فلو رأت امرأته الحضيض قبل  
تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به أو كملت ثلاثة أشهر في ثلاث حيض فإن ارتفع عنها الحيض وقد  
رأته في هذه السنين فإن رأته كثر الحيض ودم الحيض بلا علة إلا كحل الحيض ودم الحيض ثم ارتفع  
لم تعتد إلا بالحيض حتى تؤبس من الحيض فإن رأت دما يشبه دم الحيض لعلة في هذه السن اكتفت بثلاثة  
أشهر إذا لم يتابع عليها في هذه السن ولم تعرف أنه حضن لم يكن حضن إلا أن ترتب وتستبرئ نفسها من  
الربية ومضى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حضن إلا أن ترأه من شيء أصابها في فرجه من جرح أو قرحة  
أو داء فلا يكون حضنًا وتعتد بالشهور ولو أن امرأة بالغت عشرين سنة أو أكثر لم تحض قط فاعتدت  
بالشهور فأكثرها ثم حاضت كانت منقضية العدة بالشهور كالتي لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض فلا يكون  
عليها عدة مستقبلة وقد أكثرها بالشهور ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور

(باب الأعدة على التي لم يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى إذا تكتم  
المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن يغسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى  
فكان ينافي حكم الله عز وجل أن الأعدة على المطلقة قبل أن يغسوهن وأن المسبب هو الأصابة ولم أعلم في هذا  
خلافاً ثم اختلف بعض اللغتين في المراتم نحو بها زوجها فقلت يا أبو ربحي سترأوي غير محرمة ولا صالحة  
فقال ابن عباس وشريح وغيرهما الأعدة عليها إلا الأصابة نفسها لأن الله عز وجل هكذا قال أخبرنا مسلم  
عن ابن جريج عن عطاء بن رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال في الرجل يزوج المرأة فخلوها  
بها ولا يصحها ثم يطلقها ليس لها الأنصف الصداق لأن الله عز وجل يقول ون طلقوهن من قبل أن  
تغسوهن وقد فرضت لهن فريضة فنصف ما فرضتم (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وبهذا أقول وهو  
ظاهر كتاب الله عز ذكره (قال الشافعي) فإن ولدت المرأة قال زوجها لم أدخل بها إلى أربع سنين لسته  
أشهر فأكرمن يوم عقد عقدته نكاحها لم الزوج الولد إلا بأن يلتن فإن لم يلتن حتى مات أو عرض عليه  
اللعان وقد أقر به أو فاته أو لم يقربه ولم ينفسه حتى نسيه أو عليه المهر تماماً إذا أنزنا الولد حكمنا عليه  
بأنه مصب لها « قال الربيع » وفيه قول آخر أنه إذا لم يلتن ألحقناه بالولد ولم نقره إلا النصف الصداق  
لأنها قد تدخل نقطة فتحمل فكون ولده من غير مسس بعد أن يحلف بالله ما أصابها (قال الشافعي)  
فإن التحن نفقته الولد وألحقناه ما أصابها وكان عليه نصف المهر ولو أقر بالخلوة بها فقال لم أصبها وقالت  
أصابني والولد قال قولك من عينة إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا النصف الصداق إلا أن يصب وهي مدعية  
بالأصابة عليه نصف الصداق لا يجب إلا بالأصابة قال قولك فبما يدعي عليه مع عينة وعليها السنة فإن  
جاءت بينة بأنه أقر بأصابها أخذته بالنصف كله وكذلك إن جاءت بشهادة أحلفتم مع شاهدها أو أعطيت  
الصداق فإن جاءت بشهادة امرأة اثنين قضيت لها بالإلغين وإن جاءت بأمر اثنين لم أحلفها أو بأمر بع لم أعطيها  
بهن لا حتى شهادة النساء وحدهن الأعلى ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة وولادهن أو مع رجل  
« وقد قال غيرنا إذا خلها فاعلق بالواو ربحي سترأوي محرمة ولا هي صالحة جعلت لها المهر تاماً وعليها العدة  
تامة ولو صدقته أنه لم يمسها إلا بالبحون جاز من قبله وقال غيره لا يكون لها المهر تاماً إلا بالأصابة أو بأن يستمتع  
منها حتى يخلق نياها ويخوضها  
(عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتاب) (قال الشافعي) رجح الله الحرة الكتابية بطلقتها

(باب الجزية على أهل  
الكتاب والضباقة  
ومالهم وعليهم)

(قال الشافعي) رجحه  
الله تعالى أمر الله تعالى  
بقتال المشركين من  
الذين أووا الكتاب حتى  
يعطوا الجزية عن  
يدهم صاغرون قال  
والصغار أن تؤخذ  
منهم الجزية وتجري  
عليهم أحكام الاسلام  
ولا تعلم النبي صلى الله  
عليه وسلم صالح أحد  
على أقل من دينار في  
أعلى منهم ديناراً غنياً  
كان أو فقيراً في كل سنة  
قبل منه ولم يزده عليه ولم  
يقبل منه أقل من دينار  
من غنى ولا لغيره فان  
زاد أو قبل منهم  
وقال في كتاب  
السيرة ما يدل على أنه

لا جرة على فقير حتى يستغنى (قال المزي) والاول أصح عندني في أصله وأولى عندني بقوله وإن صالحوا على ضباقة وثان وثالثاً  
قال ويضيف المومر كذا والوسط كذا وبني ما يطعونهم خبر كذا وأدم كذا ويطعون دولهم من التين والشعير كذا ويضيف من مربه  
من واحتد إلى كذا وأين يزلونهم من فضول منازلهم أو في كائنهم أو فيما يكن من حروب ولا يؤخذ من امرأة ولا يتجنون حتى يبقين ولا

مملوك حتى يعق ولا يصح حتى ينبت الشعر تحت ثيابه أو يحتمل أو يبلغ خمس عشرة سنة فلزمه الجزية كأصحابه وتؤخذ من الشيخ الفاني والزمن ومن بلغ وأمه نصرانية أو أوه مجوسية أو أوه نصراني فجزيته جزء أمة لأن الأب هو الذي عليه الجزية ليست أنظر إلى غير ذلك فأيهم أقسام أموات فالامام (١٩٨) غريم يضرب مع غرمانه وإن أسلم وقد مضى بعض السنة أخذ منه بقدر ما مضى

منها ويشترط عليهم أن من ذكر كتاب الله تعالى أو محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الله بما لا ينفي أو زنى عسلة أو أسأبها باسم نكاح أو قتل مسلما عن دينه أو قطع عليه الطريق أو أعان أهل الحرب بدلالة على المسلمين أو أوى عيالتهم فقد نقض عهده وأحل دميه ورثت منه ذمة الله تعالى وذمة رسوله عليه الصلاة والسلام ويشترط عليهم أن لا يسموا المسلمين شركهم وفقرهم في عزير والمسيح ولا يسموهم ضرب ناقوس وإن فعوا عزروا ولا يبلغهم الحد ولا يحدوا في أمصار الإسلام كنيسة ولا يجمعوا لصلاتهم ولا يظهرها فيها جمل خير ولا داخل خنزير ولا يحدون بناء يتطولون به بناء المسلمين وإن يفروا بين هتتهم في الملبس والمسكر وبين هيات المسلمين وأن يعقدوا الزنا ويرعلى أوساطهم ولا يدخلوا

المسلم أو عوت عنهما مثل الحرمة المسلمة في العدة والنفقة والسكنى وجع ما زمت المسلمة لازمتها من الاحداد وغير ذلك وإن أسلمت في العدة قبل أن تكملها لم تستأنف ونبت على عذتها وهكذا إن طلقها الكافي وأموات عنها وإن أردت أن تخرج في العدة كان الزوج حيا وورثت ميثام منعها الخروج ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا ترضى ولا يرضى (قال الشافعي) رحمه الله قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر ولا يملك عليهن جحشهن وأولات الأجل أحلهن أن يضعسن جلهن قال فكان بيننا في حكم الله عز ذكره أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة قال وإذا علت المرأة يقين وفاة زوجها أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندنا اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة ٣ وإن لم تعتد حتى قضى عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة لأن العدة انما هي مدة ترضى عليها فاحرمت عليها فلا تسقط عليها مقام مثلها قال وإذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة أخبرنا سعيد عن ابن جريح أنه قال لعطاء الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها وهو عسر وهي بمصر آخر من أي يوم تعتد قال من يوم مات أو طلقها تعتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن داود بن أبي عاصم قال سمعت سعيد بن المسيب يقول إذا قامت بينة فنف يوم طلقها وأموات عنها أخبرنا سعيد بن جريح عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته قال تعتد من يوم طلقت أخبرنا سعيد بن جريح عن أبي ذئب عن الزهري قال التوفي عنها تعتد من يوم مات والمطلقة من يوم طلقت

(عدة الأمة) (قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله عز وجل العدة من الطلاق بثلاثة فروع وثلاثة أشهر ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشر وذكر الله الطلاق للرجال بالثنتين وثلاثة فاحتمل أن يكون ذلك كله على الأحرار والحرار والعبيد والاماء واحتمل أن يكون ذلك على بعضهم دون بعض وكان عز وجل قد فرق في حد الزاني بين المالك والأحرار فقال الزانية والزاني فاحلوا كل واحد منهما ما تاحلده وقال في الاماء فإذا أحسن فإن أنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقال في الشهادات وأشهدوا ذوى عدل منكم فليختلفن من لقيت أنها على الأحرار دون العبيد وذكر الموارث في يختلف أحد لقيته في أن الموارث للأحرار دون العبيد ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيب الحر الزاني ولم يختلفن من لقيت أن لا رجوع على عبيد قال وفرض الله عز وجل العدة ثلاثة فروع وثلاثة أشهر وفي الموت أربعة أشهر وعشرا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستبرأ الأمة بمحيضة ففرق بين استبرأ الأمة والحرة وكانت العدة في الحر استبرأه وتعبدا وكذلك الأمة الحصة في الأمة استبرأه وتعبدا (قال الشافعي) فلو أعلم مخالفا من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فيما كان له نصف سعد ودمال تكن حاملا فلا يجوز أن وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيبدأ كرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة إلا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة فيأله نصف وذلك الشهر فأما الحيض فلا يعرف له نصف فتكون عذتها فيه ٣ قوله وإن لم تعتد الخ كذا في السخ والمعنى وإن لم تقصد العدة الخ لأن العدة مدة الخ أي فلا يلزم فيها القصد اه

مسجد ولا يسوقوا أسلحوا ولا يطعموا خنزيرا قال كانوا قريفة علكونها من قريدين لم تعرض لهم في خرمهم وخنازيرهم أقرب ورفع بنائهم وإن كان لهم عصير المسلمين كنيسة أو بناء طائر لئلا المسلم لم يكن للمسلمين هدم ذلك وتر كواعلى ما وجدوا وامتعوا أحداث مثله وهذا إذا كان المصريا أحيوا وأقصوه عنوة وشرط هذا على أهل الذمة وإن كانوا فقرا بلادهم على صلح منهم على تركهم

ذلك خلوها وياه ولا يجوز أن يصالحوا على أن ينزلوا بلاد الاسلام بحد ثوابه ذلك ويكتب الامام أسماءهم وحوالهم في ديوان ويعرف عليهم عرفا لا يبلغ منهم مولود ولا يدخل فيهم أحد من غبيهم الارضه اليه وإذا أشكل عليه صلحهم بعث في كل بلاد جميع البالغين منهم ثم يسألون عن صلحهم فمن أقر بأقل الجزية قبل منه ومن أقر بزيادة لم يلزمه غيرها وليس (١٩٩) للامام أن يصالح أحد منهم على أن يسكن الجبل بحال ولا

يسكن الجبل بحال ولا  
بين أن يحرم أن يمر  
ذي الجبال مارا لا يقربها  
أكثر من ثلاث ليل  
وذلك مقام مسافر  
لاحتيال أمر النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بإحلالهم عن أن  
لا يسكنوها ولا بأس أن  
يدخلها الرسل لقوله تعالى  
وان أحد من المشركين  
استناركم الآية ولولا أن  
عمر رضي الله عنه أجل  
من قدم المدينة منهم  
تاجر ثلاثة أيام لا يقرب  
فيها بعد ثلاث رأيت  
أن لا يصالحوا على أن  
يدخلوها بحال ولا  
يتروا بدخولها الا  
بصلح كما كان عمر  
رضي الله عنه يأخذ من  
أموالهم اذا دخلوا  
المدينة ولا يترك أهل  
الحرب يدخلون بلاد  
الاسلام لتجار فان  
دخلوا بغير أمان ولا  
رسالة غنوا فان دخلوا  
بأمان وشرط عليهم أن  
يؤخذ منهم عشرة أو أقل  
أو أكثر أخذ فان لم يكن  
شرط عليهم لم يؤخذ  
منهم شيء وسواء كانوا

أقرب الاشياء من النصف اذ لم يسقط من النصف شيء وذلك حيزتان ولو جعلنا حاضيه أسعفتنا نصف  
حضة ولا يجوز أن يسقط عنها من العدة شيء فأما الحمل فلان نصفه قد يكون يوما من يوم وقع عليها الطلاق  
وسنة وأكثر كما لم يكن للقطع نصف فقطع الحر والعبد والأمة والحرمة وكان لا نأخذ أن أحدهما الجلد  
فكان له نصف فحمل عليها النصف ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ولم يسل عنها إذا حدثت بأحد  
حذيه على الاحرار وهذا مضى لا نأخذ من روبا عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
فإذا تزوجت الأمة الحر والعبد فلهما أومات عافوا والعدة بها تعتد اذا كانت من تحض حيزتين  
اذا دخلت في الدم من الحضة الثانية حالت وتعد في الشهر وجسا أو ربعين اذا كانت عن لا تحيض من صغر  
أو كبر وتعد في الوفاة شهرين ونحو ليل وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها أو كانت مطلقة قال  
وزوجها في الطلاق اذا كانت تلك الرجعة عليها على الحرية في عدتها وكذلك عليه من نفقتها في العدة  
ما عليه من نفقة الحرية ولا يسقط ذلك عن الأنا بغير جهاد فبغيرها العدة في نفقة فتنسقط النفقة  
عنه كما سقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه إلى بلد غير بلده وكذلك ان كانت مطلقة طلاقا على الرجعة  
كانت عليه نفقتها حاملا لم يخرجها منه لدها من منزله لأن الله عز وجل يقول في المطلقات وان كن أولات  
حمل فالتفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ولم يجدا نرا لزاما ولا اجبا على أن لا ينفي على الأمة الحامل ولو  
ذهبت إلى أن تزعم أن النفقة على الحامل انما هي للحمل كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض نفقة أمه وكما يكون  
لو كان مولودا لم تبلغ نفقة بعض نفقة أمه ولكنه حكم الله تعالى علينا بتابعه بعدا وقد ذهب بعض الناس  
إلى أن جعل للطلق على زوجها رجعة النفقة قياسا على الحامل فقال الحامل محبوسة بسببه وكذلك  
المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه عن الزواج فذهبت إلى أنه غلط وإنما نفقتا على الحامل بحكم الله عز وجل  
لأنهم محبوسة بسببه وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة لتي  
لا يملك زوجها رجعتها اذا لم تكن حاملا قال والإم في النفقة بعد القراق والسكنا كانت في العدة  
كالحره الاما وصفت من أن يخرجها سيدها أخبرنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى أبي طه عن  
سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين  
ويطلق نطفة بين وتعد الأمة حيزتين فان لم تكن تحض فشهري أو شهرا ونصفا قال سفيان وكان نفقة  
أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عروبن أو سالثقي عن رجل من نقيف أنه سمع عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه يقول واستنعت لحملها حضة ونصفا فقال رجل فأجعلها شهرا ونصفا فسكت عمر  
قال واذ طلق الحر والعبد الأمة طلاقا فله الرجعة فعدتها عدة أمه وانما مضى عدتها ثم عتقت لم تعد  
لعدة ولم ترد على عدتها الأولى وانما عتقت قبل مضى العدة بساعة أو أقل أو كملت عدة حرة لان العتق  
وقع وهي في معنى الأزواج في عامة أمرها فان مات بعد الطلاق الذي فله الرجعة قبل العتق لم تره  
وكذلك لو ماتت برزها وان ماتت أو ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة أمه وقبل مضى عدة الحرية  
فوارثا ويقع عليها بلاؤه وطلاؤه وظهاره وما يقع بين الزوجين قال واذ كان طلاقه وبلاؤه وظهاره يقع  
عليها اذا طلق طلاقا فله الرجعة الى أن تنقضي عدتها فاعتقت قبل تنقضي عدتها لم يجز والله تعالى  
أعلم الا أن نعتد عدة حرة وتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لزمها الحرية ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها  
طلاقا فله الرجعة فلم تنقض عدتها حتى عتقت فأخارت فراقه كان ذلك لها وكان اختيارها فراقه

بعشرون المسلمين اذا دخلوا بلادهم أو يخسوسهم ولا يعرضون لهم واذا تجروا في بلاد المسلمين إلى أفق من الأفق لم يؤخذ منهم في السنة  
الامره كالجزية وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أن يؤخذ منهم ما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين وان يكتب لهم براءة إلى مثله من  
الحول ولولا أن عمر رضي الله عنه أخذهم منهم ما أخذنا ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة الامره قال ويؤخذ منهم ما أخذ عمر من المسلمين ربع

العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر تباعا على ما أخذ (قال المزني) رحمه الله قدرى الشافعي رحمه الله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حديث صحيح الإسناد أنه أخذ من النبط من الحنطة والبريت نصف العشر ويدخل أن يكتر الجبل إلى المدينة ومن القطنة العشر (قال الشافعي) (٢٠٠) ولا أحسبه أخذ ذلك منهم إلا بشرط (قال) ويحدد الإمام بينه وبينهم في

تجارهم ما بينه  
ولهم وللعامة لأخذهم  
به الولد وأما الحرم فلا  
يدخله منهم أحد يقال  
كان له جهام أول يكن  
ويخرج الإمام منه إلى  
الربل ومن كان جهامهم  
من أيضا أموات أخرج  
ميتا ولم يدفن بها وروى  
أنه سمع عددا من أهل  
الغازي يروون أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
لا يجمع مسم ومسرل  
في الحرم بعد عامهم  
هذا

(باب في نصارى العرب  
تضعف عليهم الصدقة  
ومسلك الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله  
اختلفت الأخبا عن  
عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه في نصارى  
العرب من تنوخ  
وبهراة وبنى قليب  
فروى عنه أنه صالحهم  
على أن يضعف عنهم  
الجزية ولا يكرهوا على  
غير دينهم وهكذا حفظ  
أهل الغازي قالوا رامهم  
عمر على الجزية فقالوا  
نحن عرب لا نؤدى  
ما يؤدى النعم ولكن

فسخا بغير طلاق وتكمل منه عدة حرة من الطلاق الأول لانها صارت حرة قبل أن تنقض عدتها من طلاق  
عليك فيه الرجعة ولا تستأنف عدة لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها لم يصحها بنت على عدة الأولى لانها  
مطلقة ثم فاعلمها من عدة الأولى كمال عدة حرة ولو كان طلاق الأمة طلاقا فالعكك فيه الرجعة ثم  
عققت في العدة ففهموا أن أحدهما أن تبني على عدة الأولى وإن لا خيار لها لانها غير زوجة ولا تستأنف  
عدة لأنها ليست بزوجة ولا في معاني الأزواج لا يقع عليها الطلاق ولا بالأول ولا يظهر ولا يتوارثان لو كان في  
تلك الحال حرة. والقول الثاني أن عليها أن تكمل عدة حرة ولا تكون حرة تكمل عدة أمه ومن ذهب  
إلى هذا ذهب إلى أن يقبضه على العدة في الطلاق الذي عكك فيه الرجعة وقاب المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض  
تستقبل الحيض ولا يجوز أن تكون في بعض عدتها من تحيض وهي تعتد بالشهور فيقول وهكذا لا يجوز  
أن تكون في بعض عدتها حرة وهي تعتد عدة أمه وقال في المسافر يصلى ركعة ثم ينوي المقام ثم رما  
ولا يجوز أن يكون في بعض صلاته مقبيا يصلى صلاة مسافر وهذا أشبه الله القولين والله تعالى أعلم بالقياس  
قال والأمة من الأزواج فإذا اجتمعت عليها عدتان فضمت كما فضمت الحرة وهي في الشكاح القاسد  
والاحداد كل مرة ثبت عليها ما ثبت على الحرة وورد عنها ما ورد عنها

(استبراء أم الولد) أخبرنا مالك عن ابن عباس قال في أم الولد توفي عنها سيدها قال تعتد  
بجحضة (قال الشافعي) وإذا ولدت الأمة من سيدها فاعقها أموات عنها استبرأت بجحضة ولا تحل من  
الحضة للأزواج حتى ترى الطهر فإذا رأت حلت وإن لم تغسل وإن اعقها أموات عنها وهي حائض لم يعتد  
بتلك الحضة وإن اعقها أموات عنها وهي لا تعتد فاستعنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت وإن لم تستيقن  
استبرأت نفسها بجحضة من ساعة يقبضها ثم حلت قال وإن كانت حاملا فاجلها أن تضع حملها وإن  
استربت لم تحس حتى تستبرأ وهي كالحرية في الاستبراء من العدسواء وإذا ولدت حرة الرجل منه أحب إليه  
أن لا يزوجه وإن استبرأها ثم تزوجهما فالتكاح ثابت عليها رضى أو لم يرض فإن مات سيدها ولم يطلقها  
زوجها لم يمت فلا استبراء عليها من سيدها وإن طلقها زوجها طلاقا فالعكك فيه الرجعة أو طلاقا بانها لم تنقض  
عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها لأن فرجها ممنوع عنه بشئ أباحه غيره بشكاح  
وعده من نكاح وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها منه حتى يموت سيدها لم تستبرأ من سيدها لأن  
فرجها ممنوع عنه بدمه من نكاح ولو مات زوجها أو طلقها فأنقضت عدتها منه ثم مات سيدها استبرأت  
من سيدها بجحضة قال ولو مات زوجها سيدها ويعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس  
ليال أو أكثر ولا يعلم أيهما مات قبل اعتدت من حين مات الآخر ثم مات بعده أشهر وعشر أتاني في بجحضة  
وأما قلنا تدخل إحدى العدتين في الأخرى أنها لا يلزمها نكاحا ونكاحا يلزمها أحدهما فإذا جاءت بهما معا  
على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها أن كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها  
وعليها أربعة أشهر وعشر وإن كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين وخمس ليال فلا استبراء  
عليها من سيدها وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليال فعليها أن تستبرأ من سيدها بجحضة  
ولا تزني زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها ولو كان زوج هذه طلقها أو طلقها الرجعة  
ثم مات سيدها ثم مات زوجها وهي في العدة وكان الزوج جازا اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة  
أشهر وعشرا وورثت زوجها ولم ينال أن لاتأني بجحضة لانه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة

خذنا كما يأخذ بعضهم من بعض الصدقة فقال عمر رضي الله عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فرض ما شئت  
من هذا الاسم لا باسم الجزية فراضاهم على أن يضعف عنهم الصدقة قال فانضعفوا عنهم فانظر إلى مواشهم وذهبهم وورقهم وأطعمهم  
وما أصابوا من معادن بلادهم وركلها وكل امرأ أخذ فيه من مسلم خمس فخذ خمسين وعشر فخذ عشرين وأضعف عشر فخذ عشرين أو ربع



عشر فخذ نصف عشر وكذلك ما شئتم خذ الضعف فما وكل ما أخذتم من ذي عرى فسله سبأ النبي وما تجر به نصارى العرب وأهل دينهم وإن كانوا يود اقتضاع علمهم فيه الصدقة (باب المهادنة على النظر) مسلم بن نقض ما لا يجوز من الصلح (قال الشافعي) رحمه الله إن زلت بالمسلمين نازلة بقوة عدو علمهم وأرجو (٣٠١) أن لا ينزل الله بهم هادنهم الإمام على النظر

للمسلمين إلى مدة يرجو إليها القوة عليهم لا تجاوز مدة أهل المدينة التي هادنهم عليها عليه الصلاة والسلام وهي عشر سنين فإن أراد أن يهادن إلى غير مدة على أنه متى بدله نقض الهدنة فجاء وإن كان قويا على العدو لم يهادنهم أكثر من أربعة أشهر لقوله تعالى لما قوى الإسلام برأفة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وجعل النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان بعد فتح مكة تسعين أربعة أشهر لا أعلاه زاد أحد بقوة الإسلام عليها ولا يجوز أن يؤمن الرسول والمسلمون إلا بقدر ما يلفان حاجتهم ولا يجوز أن يقيم بهامنة غير جزية ولا يجوز أن يهادنهم على أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أغرم من أن يعطي مشركا على أن تكف عن أهله لأن أهله قاتلن

من زوجها ولو كان زوجها عبدًا فطلقها فطلقة على الرجعة ثم مات سيدها وهي في عدها من الطلاق أو أعتقها فلم تخفر الزوج حتى مات الزوج حراً كان لها منه الميراث وتستقبل منه عدة أو أربعة أشهر وعشرين من يوم مات الزوج ولا استبراء عليها من سيدها ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل أن يموت كان الفراق فسخا بغير طلاق ولم يكن عليها عدة وفاة ولم تره وأكلت عدة الطلاق ولم يكن له عليها رجعة بعد اختارها فراقه قبل موته ولا استبراء للسيدة قال وإذا جاءت أم ولد لرجل بعد موته ولم يكن لها كثر ما تلده النساء من آخر ساعات حياته فالولد لا حق به وهكذا في الحياة لو أعتقها إذا لم يبرح أنه استبرأ لها ولو جاءت به أم ولد كثر ما تلده النساء من يوم مات أم وأعتق لم يرهم قال وعدة أم الولد إذا كانت حاملة أن تضع حملها وإن لم تكن حاملة فحصة قال وإذا مات الرجل عن مدبرة كان بطؤها وأمة كان بطؤها استبرأت بحصة فإن نكحت هي أو أم الولد فبها ففسخ النكاح وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبراء عليها وأحب إلى قوم تنكح حتى تستبرئ نفسها وإذا كانت لعبد ما أتم كتاب فاستبرأها للتمارة فالشراء عاشر كالجوز شرأه لغيرها والنكاح فاسد إذا جعلته على حكم ما أحل له نكاحها وتعتد من النكاح بحضين فإن لم تكن تحض فشر نصف وليس له أن يطأها بالملك لأنه لا علم ملكا تاما وإن عتق قبل مضى عدها كان له أن يطأها وهي تعتد من مائة اغتاسم على غيره في عدها منه ولا تحرم عليه ولا كره وطأها في هذه الحال انما كرهه ذلك في الماء الفاسد ولا أحرمه عليه ولا فسد النكاح ولو وقع وهي تعتد من الماء الفاسد ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي أكلت بقية عدها من انقضاء نكاحه وكانت مملوكة للسيد ترك وفاء أول مرة أو ولدا كانوا معه في النكاح أو أحرار أو بدعهم ولورضى السيد أن يزوجه اباه فزوجه اباه بالبحر لانها مملوكة للمكاتب كالعالم له ولورضى أن ينسرها لم يكن ذلك له ولينسرها للمكاتب فولدت ألحقته بالولد ومنعته الولد وفيها قولان أحدهما لا يسوغ بحال خاف العجز أو لم يخفه لاني قد حكمت لولدها بحكم الحريرة إن عتق أبوه والثاني أن له بيعها خاف العجز ولا يجوز له أن يبيعها إن لم يخفه وإن مات استبرأت بحصة كما تستبرئ الأمة وكذلك إذا منعته وطأها أو أراد بيعها استبرأت بحصة لا يزوجهها وإذا تزوج المكاتب امرأة ثم ورثته فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة وإن مات (١) حين تمكنه حراً أو مملوكا فسواء النكاح يفسخ وعدها عدة مطلقة لا عدة متوفى عنها زوجها ولا ترث منه إن كان حراً لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك وهكذا لو كانت بنت سيدهم وزوجه اباه بالزنا فالنكاح ثابت وميت ورثت منه شيئا كان كإوصفت وإذا مات الرجل وجاءت امرأته فولدت أكثر ما تلده النساء أتمت المثلت الولد أقرت بانقضاء العدة ولم تقر بها ما لم تنكح زوجها يمكن أن يكون منه ولو جاءت بولد فأنكر الولد أنه أن تكون ولده فباعت بأربع نساء يشهدن على أنها ولده لم يملك وبهذا القول أربع نساء يشهدن على ولدها فباعت بالان أن ينقض بلعان وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالدخل بولدها ولا ورثته وجاءت بولد لستة أشهر من يوم تنكحها أو أكثر من ذلك لو طاقها لم يملك أكثر ما تلده النساء إلا أن ينقض بلعان وإذا مات الصبي الذي لا يجمع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات فعدها أربع أشهر وعشرين الحبل ليس منه ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا يزل بعد موته ولا في حياته وإن وضعت الحبل قبل أربع أشهر وعشرا أكلت أربع أشهر وعشرا وإن مضت الأربع الأشهر والعشر قبل وضع الحبل حلت منه وتحذف الأربع الأشهر والعشر ولا تحذف (١) قوله حين تمكنه كذا في النسخ ولعله حين عتقها بالملك والثائب أي اعتداها تأمل

(٣٦ - الام خامس) ومقتولين ظاهره أن على الحق الاتي حال يخافون الاصطلام فيعطون من أموالهم أو يفتدى مأسورا فلا بأس لأن هذاموضع ضرورة وإن حالهم الإمام على ما لا يجوز فالطاعة تنقضه كاصنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فبين ما أعطاهم في الرجال ولم يستن فباعت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فباعت أخوها بطليبا فباعها

منها وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فنهن غير حكمه في الرجال وهذا قالوا أعطى الامام قوما من المشركين الامان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جاءوا لم يحل له الا تزعمهم بلا عوض وان ذهب ذهابا إلى التي صلى الله عليه وسلم رأيا بحسد من سهل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى (٣٠٣) أهله قيل له أهلوهم أشق الناس عليهم وأحرصهم على سلامتهم

وطلهم بقوتهم بأنفسهم مما يوجبهم فضلا عن أن يكونوا متهين على أن ينالهم بثلف أو عذاب وإنما نفقوا منهم فيهم فكانوا يشددون عليهم بقره دينهم كرها وقد وضع الله المأثم في إكراههم

وأولرى أن النساء اذا أريد من الفتنه ضعف ولم يفهم فيهم الرجال وكان الثقة تسعهن وكان فيهن أن يصدين أزواجهن وهن حرام عليهن قال وان جاءت امرأة مهادنة أو سلمة من دار الحرب الى موضع الامام فبعدها سوى زوجها في طلبها منع منها بلا عوض وان جاء زوجها فيها قولان أحدهما يعطى ما أنفق وهو ما دفع اليها من المهر والاخر لا يعطى وقال في آخر الجواب وأشبههما أن لا يعطوا عوضا (قال المزي) هذا أشبه بالحق عتدى وليس لأحد أن يعقده هذا العقد الا الخليفة أو رجل يأمره لأنه يلي الاموال كلها

وبعدا واذا نكح الخصى غير المحبوب والخصى المحبوب وعلمت زوجتها ما قبل النكاح فرضيتا وبعد النكاح فاخترت المأم والنكاح جائز واذا أصاب الخصى غير المحبوب فهو كالرجل غير الخصى يجب المهر بأصاته واذا كان أبي الخصى شيء يفسد الفرج فهو كالخصى غير المحبوب وان لم يبق شيء وكان الخصى يزلان لحقه مال الولد كالمثل الفحل واعتدت زوجتها ما قبل النكاح كالمثل الفحل من الطلاق والوفاء والطلاق ما قبل حال اذا كانا بالغين كطلاق الفحل البالغ ولا يجوز طلاق الصبي حتى يستكمل خمس عشرة أو يحتم قبلها ولا طلاق المعتوه ولا طلاق المجنون الذي يحسن وينقي اذا طلق في حال جنونه وان طلق في حال صحته جاز قال ويجوز طلاق السكران ومن لم يجز طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت أو يصير إلى أن يجوز طلاقه وكل بالغ مغلوب على عقله يأنه الولد كايام الصحيح ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان لأنه ليس ممن يعقل لعانا ولا تن منه امرأته

(عدة الحامل) قال الله عز وجل في المطلقات وأولات الأحمال أن يضعن حملهن (قال الشافعي) رحمه الله فأى مطلقة طلقت حاملا فأجلها أن تضع حملها قال ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ولم تنقض عدتها بالحض لأنها ليست من أهله إنما أجلها أن تضع حملها (قال) فان كانت ترى أنها حامل وهي تحيض فارتأيت أحصت الحيض ونظرت في الحمل فان مرت بها ثلاث حض فنفخت في الدم من الحضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل فقد انقضت عدتها بالثلاث الحضض فان ارتجعها زوجها في حال إرتبها بعد ثلاث حضض وقفتا الرجعة فان بان بها حمل فالرجعة ثابتة وان بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة وان عمل فاصابها فله المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ويفرق بينهما وهو خاطب وهكذا المرأة المطلقة التي لم تحض رتاب من الحمل فمر بها ثلاثة أشهر لا تخاف حال التي ارتأيت من الحمل وهي تحيض فحاضت ثلاث حضض ان برئت من الحمل برئت من العدة في الثلاثة الأشهر التي مرت بها بعد الطلاق في حال رتبة مرت بها أو غير رتبة وان لم يترأ من الحمل وان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها وان راجعها زوجها في الثلاثة الأشهر رتب الرجعة كانت حاملا ولم تكن فاذا راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة فان برئت من الحمل فالرجعة باطلة وان كان الطلاق على الرجعة أنفق عليها في الحضض والأشهر وان أنفق عليها وهو راء حلالا طلقت النفقة من يوم أكلت الحيض والأشهر ورجع عليها عما أنفق بعد مضى العدة بالأشهر والحيض ورجع عما أنفق حين كان راء حاملا فان كانت حاملا فالرجعة ثابتة ولها النفقة وان دخل بها فاطلقت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر واستأنفت العدة من يوم أصابها وكان خاطبا فان راجعها وهي تنهاها حمل بعد الثلاثة الأشهر ثم أنقض ما في بطنها فصل ما أنفق راجعها فالرجعة باطلة « قال الرابع » انفس ذهب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تنكح المرتبة من المطلقات ولا تنكح غنا زوجها من الحمل وان أوفى عددهن لانهن لا يدرين ما عددهن الحمل أو ما اعتدته وان تكن نفق النكاح وقفتها فان برئت من الحمل فالنكاح ثابت وقد أسأت حين تكن وهن مرتبات وان كان الحمل منعاهن الدخول حتى يبين أن ليس حل فان وضعن أبطننا النكاح وان بان أن لاجل خلتا يبين وبين الدخول (قال) متى وضعت المعتدة ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفة عين وان كانت حاملا باثنتين أو ثلاثة فوضعت الاول فلزوجهما عليها الرجعة حتى تضع الثاني فان راجعها بعد وضع الاول رهي

وعلى من بعد من الخلفاء انما له ولا بأس أن يصلحهم على خروج على أراضهم يكون في أموالهم مضمونا كالجزية ولا يجوز عسور ما زعوا لانه مجهول (باب تبديل أهل الذمة دينهم) (قال الشافعي) أصل ما أتى عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دينا دين كافي إلا أن يكون أباه أو أباؤه قبل زول الفرس لا تقبل ممن بدل يهودية بنصرانية أو نصرانية مجوسية أو مجوسية بنصرانية

أو بغير الإسلام وإنما أذن الله بأخذ الجزية منهم على ما دأبوا به قبل محمد عليه الصلاة والسلام وذلك لخلاف ما أخذوا من الدين بعده فإن أقام على ما كان عليه والابتدأ به عهده وأخرجه من بلاد الإسلام عالة وصار حرباً ومن بدل دينه من كتابية لم يحل نكاحها (قال المرتضى) رحمه الله فقد قال في كتاب النكاح وقال في كتاب الصيد والذبايح (٣٠٣) إذا بدلت دين لم يحل نكاح أهله فهي حلال

وهذا عندى أشبه وقال ابن عباس ومن يتولهم منكم فإنه منهم (قال المرتضى) فمن دان منهم دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن وعدم سواه عندى في القياس وبالله التوفيق (باب نقض العهد)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا انقضض الذين عقدوا الصلح عليهم أو جماعة منهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر أو اعتزال بلادهم أو يرسلون إلى الإمام أنهم على صلحهم فلا مام غروهم وقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنمة أموالهم وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم بيني قريظة عقد عليهم صلحهم فنقض ولم يفارقوه وليس كلهم أشرك في العونة التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لم حصنه فلم يفارق الناقض إلا نفر منهم وأعان على خراجه وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من

تحد حر كة ولد أو قفنا الرجعة فإن ولدت ولداً آخر أو أسقطت سقطت تبين له من خلق الآدميين شيء فرجعتة ثابتة وإن نضع شيئاً إلا ما يخرج من النساء مما يبيع الوالد أو المالكين فيه شيء من خلق الآدميين فالرجعة باطلة وكذلك هذا الوضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء يتجدد تراءنا أو ثلاثة وبقي رابع لا يتخلوا بأدمن زوجها إلا بوضع آخر جعلها وليس ما يبيع الرجل من المشيمة وغيرها مما لا يبيز له خلق آدمي حلالاً قال ولو ارتجعها وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه كانت له عليها الرجعة ولا تخلو منه حتى يفارقها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فقد انقضضت عدتها وإن لم يقع في طست ولا غيره قال وأقل ما تخلو به العدة من الطلاق والوفاته من وضع الرجل أن تضع سقطاً فدان له من خلق بني آدم شيء عين أو ظفر أو أصبع أو رأس أو يد أو رجل أو أذن أو أذن أو شيء من رآه أنه لا يكون إلا خلق آدمي لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا يبين خلقه فإذا وضعت ما هو هكذا حلت به من عدة الطلاق والوفاة قال وإذا ألفت شأمتها شئت فيه أهل العدل من النساء أخلق هو أم لا لم تحل به ولا تخالوا إلا بالشيء ككن فيه وإن اختلفت هي وزوجها فقالت قد وضعت ولداً أسقطاً قد دان خلقه وقال زوجها لم تضعي فاقول قولها معي إنها وإن لم تحلف ردت البين على زوجها فإن حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة قال ٣ ولو قالت وضعت شيئاً مثلك فيه أو شيئاً لا عقله وقد حضرو نساء فاستشهدت بهن وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة تراعى عدل مسلمات لا يقبل أقل منهن ولا يقبل فهن والدة ولا ولد وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوى قرابتهن أو الأجانب ومن أرضعها من النساء ولو طلق رجل امرأته فولدت فزادته وقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده وقال هو وقع بعد ما ولدت في عليك الرجعة وكذبته فالقول قوله وهو أحق بها لأن الرجعة قوله والخلو من العدة حق لها فإذا لم تدع حقها فتسكن أمك بنفسها لأنه في دونه لم يزل حقه اعتباراً وإن زعم هي أنه زال قال ولو لم يدروها وهي أوقع الطلاق قبل الولادة أو بعده كان كان عنها غائباً حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه كانت عليها العدة لأن العدة تجب على المطلقة فلا تز بها عنها إلا بيقين إن تاتي بها وكان الورع أن لا يرتجعها إلا في الأذى لعلها قد حلت منه ولو ارتجعها لم يمنع له لأنه لا يجوز في منعه رجعتها إلا بيقين أن قد حلت منه قال والحرة الكاتبة تكون تحت المسلم والكاتبة في عدد الطلاق والوفاة وما يلزم المعتدة من زلة الخروج والاحداد وغير ذلك ويلزم لها بكل وجسواه لا يختلفان في ذلك والحرة المسلمة الصغيرة كذلك وكذلك الأمة المسلمة إلا أن عدة الأمة في غير الحمل نصف عدة الحرة وأن لسد الأمة أن يخرجها وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مطلق تلك الرجعة ولا حمل قال ويختص العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد في شيء وتفرق في غيره وإذا اعتدت المرأة من الطلاق والمنكوسة نكاحاً فاسداً بالفرقة فقد تنهاها سواء لا يختلفان في موضع الحمل والأفراء والشهور غير أن لانفقة لمنكوسة نكاحاً فاسداً في الحمل ولا سكني إلا أن يتطوع المصلي لها السكني لبعضها ويكون ذلك لها بطوعه وله تخصيصها وإذا تنكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فإغتنامها على فساد النكاح بعد موعته أو قبله فلم يفرق بينهما حتى مات فعملها أن تغتصبه مطلقاً ولا تعدد موعته عنها ولا تحذف شيء من عدته ولا يراى بينهما لانهم لم تكن زوجة واعتبرت بعد مطلقه لأن ذلك أقل ما تعتد به حرة فتعد لأن تكون حاملاً فقتنع حملها فحمل اللازج موضع الحمل وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً جاك فيه الرجعة ولا يلزمها فإفاحتها

(٣) قوله ولقات وضعت الخ كذا في النسخ وتأمل في جواب لو ولعه في قوله فاستشهدت بهن تأمل

قريش فشهدوا قاتلهم ففقر النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً عام الفتح بغدر ثلاثة نفر منهم وتر كهم موعنة خرا عوا وإياهم من قاتلها قال ومنى ظهر من مهادنين ما يدل على خيانتهم بنذالهم عهدهم وأبلغهم ما منهم ثم حرب قال الله تعالى وما تخاف من قوم خيانة الآية (باب الحكم في المهادنين والمعاهدين وما أتلف من خرمهم وخنازيرهم وما يحل منه وما يرد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم

مخالفاً من أهل العلم بالسريان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل المدة وادع بهود كافة على غير جزيه وأن قول الله عز وجل فإن جازل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت فيهم ولم يقر وأن يجري عليهم الحكم قال به منهم زلت في اليهودين الذين زنا وهذا أشبهه بقول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة الآية (٣٠٤) قال وليس للأمام اختيار في أحد من المعاهدين الذين يجري عليهم

الحكم إذا جازل في حد الزوج رجعة ولأنكاحاً حتى ولدت أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج وأنكر الزوج الولد ولم يقر بالجل فالولد مني عنه بل لعان أنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلد النساء وإن كان الطلاق لا يخل فيه الرجعة ردت نفقة الحمل إن كانت أخذتها وإن كان عاك الرجعة لم تقر بثلاث حيض مضت أو تكون ممن تعبد الشهر وقطر بعض ثلاثة أشهر فلها النفقة في أقل ما تحيض له ثلاث حيض وذلك أي جعلها طاهراً حين طلقها ثم تحيض من ومها ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض فأجعل لها فيه النفقة إلى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة أتبدى ذلك بما وصفت أن أحل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها وأقل ما تحيض ويطهر وإن كان حيضها يختلف فطول ويقصر لم يجعل لها إلا أقل ما كانت تحيض لأن ذلك الثيق وأطرح عنه الشك وأجعل العدة مقضية بالجل لأنها مقضية للحيضة وأضعة للحمل فلو كانت عدتها الشهر جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ورثت من العدة بوضع الحمل وإن لم يلزمه الوالد كان من غيره قال ولو أقر به الزوج كان أبنته لأنه قد ينجع وينكح نكاحاً حديداً ويصيب بشبهه في العدة فيكون ولده ولم يقر به الزوج ولكن المرأة دعت أنه راجعها في العدة أو نكحها إذا كان الطلاق بائناً وأصابها وهي ترى أنه عليها الرجعة وأنكر ذلك كله وأما ولم يقر لم يلزمه بالرجعة شيء من هذا وعليه البين على دعواها إن كان حيوا على ورثته على علمهم إن كان متواصلاً أعيانهم وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً قال فيه الرجعة أو لا يملكها فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها حتى ولدت ولداً لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل فالولد ابداً لا يخل بالأكثر ما يكون له حمل النساء من يوم طلقها كان الابحساً وميتاً لا ينسب الولد عن الأب إلا ما نأتى به لأكثر مما يحمل النساء من يوم طلقها أو يلقن فينفه بلعان أو تزوجت زوجاً غيره فميتون قرأنا وإذا تزوجت زوجاً غيره وقد أقرت بانقضاء العدة وأقر بالداخل بها ولم يقر حتى جاءت بولد لسهة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح فالولد له لأن ينفيه بلعان وكذلك لو قالت كذبت في قولنا نقضت العدة لم تصدق على الزوج الأول ولو ولدت له أقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح الآخر وعام أربع سنين أو أقل من يوم فارقتها الأول كان الأول ولو وضعت له أقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الأول لم يكن ابن واحد منهما إلا أنها وضعت من طلاق الأول لما لا يحمل له النساء ومن نكاح الآخر لم يولد له النساء وإذا قال الرجل لامرأته كذا ولدت فأنت طالق فولدت ولدين في بطن واحد وقع الطلاق بالولد الأول وانقضت عدتها بالولد الآخر ولم يقع به طلاق لأن الطلاق وقع ولادة واحدة عليها ولو ولدت لثلاثة في بطن وقعت طلقاً ثانياً بالولد الأول لأن الطلاق وقع وهو عاك الرجعة وانقضت عدتها بالثالث ولا يقع به طلاق ولو كانت المستثناة بمجملها ولدت أربع في بطن وقع الطلاق بالثلاث الأولات وانقضت العدة بالولد الرابع ولو قال رجل لامرأته كذا ولدت ولد فأنت طالق فولدت ولدين بين كل واحد منهما سنة وقع الطلاق بالولد الأول وحلت للأول والآخر وإن كان الطلاق لا يخل فيه الرجعة فلا نفقة فيه وإن كان عاك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث حيض حتى تدخل في الدم من الحيضة الثالثة قال وانما قررت بين هذا والمسائل قوله لأن الزوج (١) ابتداء الطلاق كما يقع على الحائض قبل وضع حملها أو وقع بوضع حملها منه ثم لم يحدث نكاحاً ولا رجعة فيلزمه بواحد منهما ولم يقر به فيلزمه إقراره وكان الولد مني باعنه بل لعان وغير

(١) كذا في النسخ ولعله لما ابتداء الخ تأمل

العدد إلا أن ينكحوا وهي في عدة نفقة وهكذا كل ما قبض من ربا أو غنم خراً أو خنزيراً مسلماً أو أحدهما عنى يمكن ومن أراق لهم خراً أو قتل لهم خنزيراً لم يضمن لأن ذلك حرام ولا يجرم فان قيل فأن تقرهم على ذلك قيل نعم وعلى الشرع والله وأدعأ خبر الله تعالى أنهم لا يجوزون ما حرم الله ورسوله فهو حرام لا يجرم وإن استحلوه قال وإذا كسر لهم صليب من ذهب لم يكن فيه غرم وإن كان

من عودوك ان اذ فرق صلح لغير الصليب فانقص الكسر العود وكذلك الطنبور والمزامير ويجوز انصراف ان يقارض المسلم او كره للمسلم  
ان يقارض النصراني او يشاره او كره ان يكرى نفسه من نصراني ولا افسخه واذا اشترى النصراني معصفاً او ذقيراً فله ما عاهدت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فسخته ولو اوصى ببناء كنيسة للصلاة النصراني ففسوخ (٣٠٥) ولو قال بزياله المارة اجزته وليس في زيالها

معصية الايمان تبنى  
لصلوة النصراني ولو قال  
اكتبوا بثلثي التوراة  
والانجيل فسخته  
لتبديلهم قال الله تعالى  
فويل للذين يكتبون  
الكتاب بأيديهم لا يبهمة

كتاب الصيد والذباح  
املا من كتاب اشهب  
ومن اختلاف ابي  
حنيفة وأهل المدينة

باب صفة الصائدين  
كل وغيره وما حمل من  
الصيد وما يحرم

(قال الشافعي) رحمه  
الله كل معلم من كلب  
وفهر وغر وغيرهما من  
الوحش وكان اذا اشلى  
استشلى واذا أخذ  
حبس ولم يأكل فانه اذا  
فعل هذا مرة بعد مرة  
فهو معلم واذا قتل فكل  
ما لم يأكل فان أكل فلا  
تأكل قائماً مسلماً على  
نفسه وذكر الشعبي  
عن عدي بن حاتم رضى  
الله عنه أنه سمع النبي  
صلى الله عليه وسلم  
يقول فان أكل فلا  
تأكل قال واذا جع

يمكن ان يكون اذ باقى الظاهر منه فان قال قائل فكيف لم ينف الولد اذا قربت أمه بانقصا العدة ثم ولدته  
لا كثر من ستة أشهر بعد اقرارها قبل لما أمكن أن تكون تحض وهي حامل فتنقض بانقصا العدة على  
الظاهر والجمل قائم لنقض حتى الولد باقرارها بانقصا العدة وأزمناء الأب ما أمكن أن يكون حملانه  
ونكلاً أكثر مما حمل له النساء من يوم طلقها وكان الذي عاك الرجعة والذي لا عاكها في ذلك سواء ولما كان  
هذا هكذا كانت اذا لم تنقض بانقصا العدة وجاءت بولد أكثر مما تلده النساء من يوم وقع الطلاق لم يجعل الولد  
ولده في واحد منهما فان قال فان التي عاك عليها الرجعة في معاني الأزواج ما لم تنقض بانقصا العدة في بعض  
الأمر دون بعض ألا ترى أنها جعلت بالعدة تغيير وليس هكذا امرأته وقيل له لا يحمل له أصابته بعد الطلاق  
بغير رجعة فان قال لا ولكنه لو أصابها جعلت الرجعة قبل فكيف يكون عاكاً لأصاها ثم أجازها بالعصاة  
ويقال له أرى بئس ما أصابها في عدم من طلاقها بان تحلف وتلقا في الشبهة فان قال يلزمه قيل فقد أزمته  
الولد لأصاها في العدة من طلاقها بان الرضا كماله في العدة من طلاق عاك فيه الرجعة فكيف نفقته عنه في  
أحدهما وأثبت عليه في الآخر حكمهما في الحاق الولد عنده سواء

(عدة الوفاة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون  
أزواجاً وصية لزوجهم متاعاً الى الحول غير اخراج الآية (قال الشافعي) حفظت عن غير واحد من أهل  
العلم بالقرآن أن هذه الآية تزل قبل زل أي المواريث وأنهم منسوخة وحفظت أن بعضهم يرد على  
بعض فيما يذكروا حكى من معاني قولهم وان كنت قد وضعت بعضهم أكثر ما وضعت به وكان بعضهم  
يذهب الى أنها تزلت مع الوصية للوالدين والافرنين وأن وصية المرأة محدودة بعتاقه وذلك فقها وكسوها  
وسكنها وان قد حظرت على أهل زوجها اخراجها ولم يحظر عليها أن تخرج ولم يحجر زوجها ولا زواجه فزوجها  
اذا كان غير اخرج منهم لها ولا لغيرها لانها انتهى تارك لحق لها وكان مذهبه ان الوصية لها المتاع الى الحول  
والسكنى منسوخة بان الله تعالى وزنها الربع ان لم يكن لزوجها ولد والتم ان كلن له ولد وبين ان الله عز وجل  
أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشر ليس لها الخيار في الفرج ومنها ولا النكاح قبلها قال ودلت ستة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على أن عليها أن تعكش في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله الآن تكون حامل  
فيكون أجلها أن تضع جها بعد أقرب ويسقط بوضع جها عدة أربعة أشهر وعشر قال وما وصفت من  
نسخ الوصية لها المتاع الى الحول بالمرايين ما لا اختلاف فيه من أحد علمته من أهل العلم وكذلك الاختلاف  
علمته في ان علمها عدة أربعة أشهر وعشر وقول الاكثري من أهل العلم علم السنين أجلها اذا كانت حامل وكل  
ذات عدة أن تضع جها قال وكذلك قول الاكثري بان عليها أن تعتد في بيت زوجها وليس لها الخيار في أن  
تخرج مع الاستدلال بالنسبة قال وكان قول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتصرن  
بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة أو أمة حامل وغير حامل واحتمل أن يكون  
على الحرائر دون الاماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج  
وان الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء أن أجلهن كاهن أن يضعن حملهن ولم أعلم مخالفاً أن الامة  
الحامل في الوفاة والطلاق كالغرة تحبل بوضع جها أخبرنا مالك عن عبيد بن سعيد عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال  
ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة اذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة وزوج النبي صلى الله  
عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت ولدت بسبعة الأسلية بعد وفاته زوجها بنصف شهر فطهرها رجلان أحدهما

البازي أو الصقر أو العقاب أو غيرها ما يصيدن بدعي فيصيب وبشلي فيطير وبأخذ فيصيب مرة بعد مرة فهو معلم فان قتل فكل واذا  
أكل في القلس أنه كالكلب (قال المزني) رحمه الله ليس البازي كالكلب لأن البازي وصفه انما يعلم بالطع وبه أخذ الصيد والكلب  
يؤوب على ترك الطعم والكلب يضرب أبداً ولا يمكن ذلك في الطير فهما مختلفان فيؤكل ما قاتل البازي وان أكل ولا يؤكل ما قاتل الكلب اذا

(२-७)

وما أصعب هوماقته  
وأنت تراه وما أتيت  
مأغب عنك فقتله  
الذبح فلا يضرم ما حدث  
سده وإذا أدرك  
الصيد ولم يبلغ سلاحه  
أو علمه ما يبلغ الذبح  
فأما يمكن أن يذبحه فلم  
يفعل فلا يأكل كان معه  
ما يذبح به أو لم يكن فإن لم  
يتكلم أن يذبحه ومعد  
ما نذ كسبه به ولم يفرط  
حتى مات فكل ولو  
أرسل كبه أو سهمه  
وحى الله تعالى وهو  
يرى صيدا فأصاب غيره  
فأبى بأش كلهم من قبل  
أنه رأى صيدا أو نواهوا أن  
أصاب غيره وإن أرسله  
ولارى صيدا أو نوى  
فأبى بأش كل ولا تعلق النية  
لا يجوز إلا ما نواهوا بعينه  
لكان العلم يحيط أن  
أرسل سهمها على مائة  
ظني أو كبها فأصاب  
واحدا فالواحد المصاب  
غير مشؤى بعينه ولو  
خرج الكبك إلى الصيد  
من غير إرسال صاحبه  
فجزه فانزح وأشلاه

[illegible]

فاستسقى فأخذ و قتل كل وان لم يحدث غير الأمر الأول فلا يأكل وسواء استنله صاحبه أو غيره  
 ممن يجوز ذكائه وأذا ضرب الصيد فقطعه قطعته كل وان كانت إحدى القطعتين أقل من الأخرى ولو وقع منه داء أو جلا أو أذا نأ  
 أو شياً يمكن ولو رمى ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثرها ثم قتل بعد رميه كل كل ما كان ثابته من أعضائه ولو لم يأكل العضو

الذي بان وفيه الحياة لأنه عضو مقطوع من حي وحى بعد قطعه ولومات من قطع الأول أكملها معالان كذا بعضه كذا كله ولا بأس أن يصمد المسلم بكتب المحوسى ولا يجوز أن كل مصاد المحوسى بكتب مسلم لأن الحكم حكم المرسل واتما الكتاب أداة وأى أو به كان محجوسا فلا يرى ترك ذلك بعبته وقال فى كتاب النكاح ولا ينكح إن كانت جارية وليست (٢٠٧) كالصغيرة بسلام أحد أو بها لان الاسلام لا

يشركه الشرك والشرك

يشركه الشرك ولا يؤكل

ماقتله الاحمليه كان

فها سلاح أول يكن

لانها كذا بغير فصل

أحد \* والذ كذا وجهان

أحدهما ما كان مقدورا

عليه من انسى

أو وحشى لم يحل الانان

بذ ك وما كان متمنا

من وحشى أو انسى فا

قدرته عليه من الرى

أو السلاح فهو به ذكى

وقال صلى الله عليه

وسلم ما أنهر الدم وذكر

اسم الله عليه فكلوه

الاما كان من من أو طفر

لان السن عظم من

الانسان والظفر مدى

الحيش وثبت عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه

جعل ذ كة الاسى مثل

ذ كة الوحشى اذا امتنع

قال ولما كان الوحشى

يحل بالعقر ما كان

متمنا فاذا قدر عليه لم

يحل الاعمال يحل به

الانسى كان كذلك

الانسى اذا صار كالوحشى

متمنا حل بما يحل به

الوحشى قال ولو وقع

بغيره بئر وطعن فهو

كالصيد ولورى صيدا

خاتم روى الهلال فتخصى الجنس التى قبل الهلال ثم تعد أربعة أهلة بالأهلة وإن اختلفت فكان ثلاث منهن تسع وعشرين وكان واحد منها ثلاثين أو كانت كلها ثلاثين إنما الوقت فيها الأهلة فإذا أوفت الأهلة الأربع اعتدت أربعة أيام بلياليهن واليوم الخامس الى نصف النهار حتى يكمل لها عشرين سوى الأربعة الأشهر وإن مات وقدمضى من الهلال عشرين ليل أحصت ما بقى من الهلال فإن كان عشرين أو تسعة عشر يوما حقت لها ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه فإذا اكمل لها ثلاثون يوما بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر واستقبلت عشرين بالياليها فإذا أوفت لها عشرين الى الساعة التى مات فيها فقد مضت عدتها ولو كانت محجوسة أو عيها لارتى الهلال ولا تخبر عنه وأطبق عليها الغيم اعتدت بالأيام على الكلال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوما والعشر بعدها عشر فذلك مائة وثلاثون يوما ولم تحل فى شئ من ذلك من زوجها حتى توفى هذه العدة أو يثبت لها أن قد دخلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت وليس عليها أن تأتى فى الأربع الأشهر والعشر بحضنة لان الله عز وجل جعل للحيض موضع عاقلان بفرض الله العدة لالاشهور فكذلك اذا جعل الشهور والأيام عدة فلا موضع للحيضة فيها ومن قال تأتى فيها بحضنة جعل عليها ما يحبس الله عليها أريت لو كانت تعرف أنها لا تحيض فى كل سنة أو ستين الا حرة أما تكون من جعلها تعد ستنة أو ستين جعل عليها ما ليس عليها ولكن لو اربأت من نفسها استبرأت نفسها من الرية كما يكون ذلك فى جميع العدد وكذلك لو جاءت فى الأربع الأشهر والعشر بحضنة وحيض ثم اربأت استبرأت من الرية قال ولو طلقها ثلاثا أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غير ما حتى يكون لا يخل رجعتها وهو صحيح ثم مات لم تره واعتدت عدة الطلاق ولو طلقها مر بضا ثم مرضه ثم مات وهى فى العدة لم تره واعتدت عدة الطلاق لأنه قد صرح فى حال لو ابتدأ طلاقها فيها ثم مات لم تره فكان فى العدة مطلقا ولم يحدث رجعة ولو طلقها مر بضا ثم مات من مرضه وهى فى العدة فإن كان الطلاق عاك فيه الرجعة ورثته وورثها لومات لأنها فى معنى الأزواج وهكذا لو كان هذا الطلاق فى العدة قال ولو طلقها طلاقا لا تخل فيه رجعتها وهو مرض ثم مات فى العدة لم ترها وإن مات وهى فى العدة فقول كثير من أهل الفقهاء انها تره فى العدة وقول بعض أصحابنا انها تره وإن ماتت العدة وقول بعضهم لا تره متبوتة هذا ما استخير الله عز وجل فيه «قال الربيع» وقد استخار الله تعالى فيه فقال لا تره المتبوتة طلقها مر بضا وصحبا «قال الربيع» من قبل أنه لو آتى منها لم يكن موليا ولو طاهر منها لم يكن مظاهرا ولو طلقها كان عليه الخذل ولو ماتت لم ترها فلما كانت خارجة من معنى الأزواج وانما ورث الله تعالى الزوجة فقال ولهن الربع وانما خاطب الله عز ذكره الزوجة فكانت غمزوجة فى جميع الأحكام لم تره وهذا قول ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف طلقها على أنها لا تره إن شاء الله عنده «قال الشافعى» واختلف أصحابنا فيها إن نكحت فالذى اختار أن ورثت بعد مضى العدة ان تره ما لم تزوج فإذا تزوجت فلا تره فترت زوجين وتكون كالناركة لحقها بالتزويج وقد قال بعض أصحابنا تره وإن تزوجت عدد وترث أنزواجا وقال غيرهم تره فى العدة لا تره بعدها أخبرنا عبد الحميد بن جريح عن ابن أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبناها عوت وهى فى عدتها فقال ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف غاضر بنت الأصبع الكلبية فبناها ثم مات وهى فى عدتها فوثرها عثمان فقال ابن الزبير فاما أنا فلا أرى أن تره متبوتة وقال غيرهم إن كانت متبوتة لم تره فى عدته ولا غيرها وهذا قول بصعن قال به وقد ذهب اليه بعض أهل الأناز والنظر فقال

ففسره أو قطع جناحه ورماده أو خرقه قاله كان حراما وكان على الرأى الآخر قيمته ما حال التى رماه بها مكسورا أو مقطوعا (قال المرنى) رحمه الله معنى قول الشافعى عندى ذلك أنه إنما يفرق قيمته مقطوعا لأنه رماه فقطع رأسه أو بلغ من مقاتله ما يدل أنه قتله دون جرح الجناح ولو كان جرحا كالجرح الأول ثم أخذ به فبنا فى يديه فقد مات من جرحه فعلى الناقى قيمته جرحه مقطوع الجناح الأول ونصف قيمته

مجر وجا جرحين لان قتله مقطوع الجناحين من فعله وفعل مالكة قال ولو كان ممتعا بغدرمة الأول يطيران كان طارا أو يعدوان كان دابة ثم رماه الثاني فأنبتة كان الثاني ولورماه الأول بهذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لأنه صار له دونه (قال المرتني) رحمه الله ينبغي أن يكون قيمته مجر وجا الجرحين الأولين في قياس (٢٠٨) قوله ولورمياه معا فقتله كان بينهما نصفين ولورماه الأول ورماه

الثاني ولم يدركه بل بلغه الاول أن يكون ممتعا أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين ولورمى طائر الجرحه ثم سقط الى الأرض فأصبته ميتا لم ندر أمانات في الهوام بعد ما صار الى الأرض أكل لأنه لا يوصل الى أن يكون مأخوذا بالوقوع ولورم هذا حرم كل طائر رمى فوق فوات ولكنه لو وقع على جبل فتردى عنه كان مترديا لا يؤكل الا أن تكون الرمية قد قطعت رأسه أو ذنبه أو قطعته بانثنين فعمل أنه يترد اذا لم يذكي ولا يؤكل ما قتله الرمي الاماخق رقبته أو قطع بجمده فاما ما جرح بقله فهو وقيد ومات له الجوارح فقتلته ولم تدمه احتبل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يجرح قال الله تعالى من الجوارح والاخر انه حبل (قال المرتني) الأول وأولاهما به قياسا على رأي الصدق أو ضاربه لا يؤكل الا أن يجرحه (قال الشافعي)

وكيف تره امرأ لار بها ولا تحبل له وانما وزث الله تعالى عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة وجعل على الأزواج العدة فان قتلها لا تعدلها ليست بزوجة فكيف تره من لا تعدد من وفاته فان قتلتم تعدد فكيف تعدد منه غير زوجته وان مضت بها ثلاث حيض قبل موته أفعتد امرأ أربعة أشهر وعشرا بعد ثلاث حيض وان كانت اذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فتكفبت جازا لها السكاح أفعتد من ان توفي وهي تحل لغيره ومن وزنها في العدة أو بعد مضتها اني أن يقول أو زوجها لا يتابع ولا أجعل عليها عدة لأنها ليست من الأزواج وانما جعل الله العدة على الأزواج واذا ماتت فانها تعلم وقت موته اعتدت من يوم تستيق موته أربعة أشهر وعشرا قال وان لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشرا قامت ببنه عوته فقد مضت عتتها ولا تعود لعدة ولا احداث (قال الشافعي) وكذا المطلقة في هذا كله ولورمززوج المرأة عن الاسلام امرأها فتعد عدة الطلاق فان قضتها قبل أن يرجع الى الاسلام فقد بانته وان لم يقضها حتى تاب الزوج بالرجوع الى الاسلام ماتت تبسب مضي آخر عدتها أو بعده فسواء ورته في هذا كله لانها زوجته بحالها ولو اختلفت هي وورته الزوج فقالوا فعد مضت عدتها قبل أن يتوب وقالت لم تض حتى تاب وهم يتصادقون على نوبة الزوج فالقول قول المرأة مع غيرها وأقرب بانقض العدة قبل أن يتوب فلا شيء لها في ماله وكانت عليها عدة الوفاة والاحداث تأتي فيها بثلاث حيض لأنها مقر بان عليها العدة تين في اقرارين مختلفين ولو لم يمت ولكن قالت قد انقضت عدتي قبل أن يتوب قلت بعد ما تاب وقبل أن عوت لم تنقض عدتي كانت امرأته بحالها أو صدقها أن عدتها لم تنقض وهكذا كل مطلقة زوجها عليها الرجعة قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض فلزوجها الرجعة وان قالت قد انقضت عدتي فكذلك الزوج أحلف فان حلف فالقول قولها مع غيرها وان لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عتتها فان نكل لم ترد عليها واذا مات الرجل وهر امرأ أن قد طلق احداها مطلقا لا على فيه الرجعة ولا تعرف بعينها اعتدت اربعة أشهر وعشرا اتكمل كل واحد منهما فيها ثلاث حيض والله الموفق

(مقام التوفيق عنها والمطلقة في بيتها) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا تحرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة قال فكانت هذه الآية في المطلقات وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة فاحتمل أن تكون في فرض السكنى للطلقات ومنع اخراجهن تدل على أن في مثل معناه في السكنى ومنع الاخراج المتوفى عنهن لانهن في معناه في العدة قال ودلت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على المتوفى عنها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله واحتمل أن يكون ذلك على المطلقات دون المتوفى عنهن فيكون على زوج المطلقة أن يسكنها لأنه ماله ماله ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها لان ماله ماله لغيره (١) وانما كانت السكنى بالموت اذا مال له واثقه تعالى أعلم أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن جعرة عن حمزة بن زبب بنت كعب ابن جعرة أن الفريرة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن يرجع الى أهلها في بني خذرة فان زوجها سحر في طلب أعبدها بقوا حتى اذا

(١) قوله وانما كانت السكنى الخ كذا في النسخ وضرب عليه في بعضها علامة على التوقف فهو غير ظاهر تأمل كسبه معجبه

رحمه الله ولورمى شخصه بحجر فأصاب صدقا أو كله مارأته محرمات كالأخطأ شاة فذبحها لا يربها كان ولا يذبحها وهو رباحا خشية لينة ومن آخر زيدا فأقلت منه فصاده غيره فهو لا ولا وكل ما أصابه حلال في غير حرم مما يكون بمكة من جسمها وغيره فلا بأس انما منع (٢) بحجره بغيره من حرم أو حرام ولو تحول من يريج الى يريج فاخذته كان عليه ردده ولو أصاب نسيه لم يقرطافوه



لغيره (قال الشافعي) رحمه الله ولو شق السمع بطن شاة فوصل الى معاهما ما يستقن انهما ان لم تنك ما نت فذ كبت فلا بأس باكلها لقول الله عز وجل وان طعنه وما اكل السبع الا ما ذكيت والذكاة جائزة بالقرآن (قال المزني) رحمه الله وأعرف من قوله أنه لا تؤكل اذا بلغ بهما ابقاعها لاجلها المذكي وهو قول المدنيين وهو عندى أقيس (٢٠٩) لاني وجدت الشاة عتوت عن ذكاته فتحمّل وعن عقر فحرم فلما

وجدت الذي أوجب  
البيع موتها وتقبلها  
لا يبدلها أكل السبع  
لها ولا يرد بها كان ذلك  
في القياس اذا أوجب  
السبع موتها  
وتحريمها لا يبدلها  
البيع لها ولا أعلم خلافا  
أن سباعا يقطع ما يقطع  
المذكي من أسفله  
حلقها أو أعلاه ثم  
ذبح من حيث  
يقطع السبع من  
حلقها انما يسهة ولو  
سبق الذابح ثم قطع  
السبع حيث لم يقطع  
الذابح من حلقها انما  
ذكية وفي هذا على  
ما قلت دليل وقد قال  
الشافعي ولو أدرك  
الصيد لم يبلغ سلاحه  
أو معله ما يبلغ الذابح  
فأمسكه أن يذبحه فلم  
يفعل فلا باسكل  
(قال المزني) رحمه الله  
وفي هذا دليل أنه لو بلغ  
ما سلس الذابح أكل  
(قال المزني) رحمه الله  
ودليل آخر من  
قوله قال في كتاب  
الديان لو قطع حلقوم  
رجل ومريش أو قطع

كان في طرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فأنزوني  
لم تبركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأنصرف حتى اذا كنت  
في الخجرة أوفى المسجد دعاني وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذعته فقال كيف قلت قالت فرددت  
عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه  
أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل الى فأناني عن ذلك فأخبرته  
فأتته وقضى به قال وهذا ناخذ قال واذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزلها حتى تنقضي عدتها  
ما كانت العدة جلدا وشهورا كان الطلاق علك فيه الرجعة أو لا علكها قال وإن كان للزنا براء  
فالتكرار على الزوج المطلق أو في مال الزوج المبت ولا يكون للزوج المطلق اخراج المرأة من مسكنها الذي  
كانت تسكن معه كان له المسكن أو لم يكن وزوجها اذا ركهافيها يسعهما من المسكن وسر بيته وبينها  
أن يسكن فيما سوى ما يسعها قال وإن كان على زوجها دين لم يبيع مسكنها فيما يساع من ماله حتى  
تنقضي عدتها قال وهذا اذا كان قد أسكنها مسكنه أو مسكنا لا قد أعطى كراهة قال وذلك انما اقد  
ملكته عليه سكنها فيما يكفها حيث طلقها كإثبات من اكره من رجل مسكنه سكني مسكنه دون مالك  
الدار حتى يقضى كراهة قال فأما ان كان تزلهما تزلا عارية أو في كراهة فنقض أو بكرامه يدفعه وأفلس  
فأهل هذا كله أن يخرجوهما منه وعليه أن يسكنها غيره الآن بفلس فان أفلس ضربت مع الغرماء بأقل  
قيمة سكني ما يكفها بالنعماء بالغ وأتبعته بفضلته حتى أسير قال وهكذا ضربت مع الغرماء بنفقة حاملة  
وفي العدة من طلاقه قال ولو كانت هذه المسائل كلها في موته كان القول فيها واحدا من قولين أحدهما  
ما وصفت في الطلاق لا يخالفه ومن قال هذا قال وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفر بركة أمكثي  
في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله دليل على أن لا يوفى عنها السكنى قال ويجعل لها السكنى في مال المبت بعد  
كفنه من رأس ماله ويمنع منزلها الذي تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضي عدتها ويتكاثر لها ان  
أخرجت من منزل كان يبدعه عارية أو بكرامه والقول الثاني أن الاختيار لورثته أن يسكنوها وان لم يفعلوا هذا  
فقد ملكوا المال دونه ولم يكن لها السكنى حين كان متيلا بملكها أو لا سكنى لها كالأنفقة لها ومن قال هذا  
قال ان قول النبي صلى الله عليه وسلم أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله لا ينفقها وان كان لغيره  
المنزل ليس لزوجه فاب كان لها المنزل أو للقوم فلم يخرجوها منه لم يجز أن يخرج منه حتى تنقضي عدتها  
قال واذا أسكنها ورثته فلهم أن يسكنوها حيث شاؤوا لا حشاشات اذا كان موضعها حرزا ولم يكن لها ان  
تمنع من ذلك وان لم يسكنوها اعتدت حيث شئت من المصير قال ولو كانت تسكن في منزل لهما مع طفلها  
وطلبت أن تأخذ كرامه مسكنها منه كان لها في ماله أن تأخذ كراهة أقل ما يسعها من المسكن فقط قال ولو  
كان نقلها الى منزل غير منزلها الذي كانت معه ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها اليه  
اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها اليه وأذن لها أن تنتقل اليه ولو كان أذن لها في النقلة الى المنزل بعينه أو  
أمرها تنتقل حيث شئت فقلت متاعها وخدمها ولم تنتقل يدينها حتى مات أو طلقها اعتدت في بيتها الذي  
كانت فيه ولا تكون منتقلة الا بيبنها فإذا انتقلت يدينها وإن لم تنتقل بمتاعها أو مات عنها اعتدت  
في الموضع الذي انتقلت اليه يدينه قال سواء أذن لها في منزل بعينه أو قال لها انتقلي حيث شئت وأنتقلت  
بغير إذن فأذن لها بعد في المقام في ذلك المنزل كل هذا في أن تعتد به سواء قال ولو انتقلت بغير إذنه ثم

حشوته فأتها من جوفه أو أصبره في حال المذبح ثم ضرب أو خرقه فلا رول  
قاتل دون الآخر (قال المزني) رحمه الله فبذ أدلة على ما وصفت من قوله الذي هو أصح في القياس من قوله الآخر وبالله التوفيق (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما كان يعيش في الماء من جوت أو غيره فأخذ مكره ولو كان شيئا أطول حياته فبذ لا يستجبال وموته

ما كرهته وسواء من أخذ من مجوسى أو وثنى لأذ كانت له وسواء ما لفظه الجور وطغامن ميتته أو أخذ حيا أكل أو أوبسكا طافيا وقال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسه قال الأكد والطحال وقال صلى الله عليه  
وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقال (٢١٠) الله جبل ثناؤه أحل لكم كبد البحر وطعامه متاعكم والسيارة وهذا عوم

فن خص منه سبأ  
فالمخصوص لا يجوز  
عند أهل العلم الأبنسة  
أواجاع الذين لا يجهلون  
ما أراد الله (قال المزني)  
رجحه الله ولو جاز أن  
يحرم الحوت وهو ذكى  
لأنه طافا لجاز أن يحرم  
الذكى من الغنم إذا طافا  
وفي ذلك دليل وبالله  
التوفيق

(كتاب الضعفاء من  
كتاب اختلاف  
الاحاديث ومن أسلاوه  
على كتاب أشهب  
ومن كتاب أهل المدينة  
وأبي حنيفة

(قال الشافعي) رجحه الله  
أخبرنا اسمعيل بن  
ابراهيم عن عبد العزيز  
ابن مهيب عن أنس  
ابن مالك أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يضحى  
بكبشين وقال أنس  
وأنا ضحى أيضا بكبشين  
وقال أنس في غيره هذا  
الحديث ضحى النبي  
صلى الله عليه وسلم  
بكبشين ألعين وذبح  
أبو بردة بن نيار قبل أن  
يذبح النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم الأضحي

لم يحدث لها الذأخي طلقها أومات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه وهكذا السفر  
بأذن لها به فان لم يخرج حتى يطلقها أو يتوفى عنها أقامت في منزلها ولم يخرج منه حتى تنقضي عذتها وان  
أذن لها بالسفر فخرجت أو خرج معها سافرا إلى حج أو بلد من البلدان فأت عنها وأطلقها طلاقا لا عايل فيه  
الرجعة فسواء وهل الخيار في أن تغضي في سفرها ذاهبة أو جاثية وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقضي  
سفرها فلا تقير في المصر التي أذن لها في السفر إليه إلا أن يكون أذن لها في المقام فيه أو في النقلة إليه فيكون  
ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر وان كان أخرجهما مسافرا أقامت ما يقسم المسافر منها ثم رجعت فان بقي  
من عذتها شيء أكلفه في بيته وان لم يبق منها شيء فقد انقضت عذتها قال وسواء كانت برئ من مصرها  
التي خرجت منه أدامات أو طلقها أو بعدا وإذا لها بالسفر وخرجوها فيه كذبه بالنقلة وانتقالها لأن  
نقله المسافر هكذا وان رجعت قبل أن ينقضي سفرها اعتدت بقية عذتها في منزله ولها الرجوع لأنه  
لم يأتها بالسفر من أن مقام فيه إلا مقام مسافر وان كان أذن لها بالنقلة إلى مصر أو مقام فيه فخرجت ثم  
مات أو بقي خيا فإذا بلغت ذلك المصر فله أن كان حيا ولوليه أن كان حاضرا أو وكيل له أن ينزلها حيث رضى  
من المصر حتى تنقضي عذتها وعليه سكنها حتى تنقضي عذتها في ذلك المصر وان لم يكن حاضرا ولا  
وكيله ولا وارث حاضر كان على السلطان أن يحصنها حيث ترضى للثالين بالميت أو بالمطلق وإذا ليس منه  
وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرها أو منزل من المنازل أو قال أقبى في أهلها أو في منزل  
فلم يخرج حتى يطلقها طلاقا لا رجعة له عليها أومات اعتدت في منزله وان خرجت إلى ذلك الموضع  
فبلغته أو لم تبلغه ثم طلقها طلاقا لا عايل فيه الرجعة أومات عنها مضت إليه وحين زابت منزله بآذنه إلى حيث  
أمرها أن تنتقل أو تقم فزله حيث أمرها وسواء في هذا كله أخرجت متاعها أو تركته أو منعها متاعها  
أو تركها أو أياه وهكذا ان قال لها أقبى فيه حتى يأتسأ أمرى وقوله هذا وسكوته سواء لان المقام ليس  
بموضع زيارة وليس عليها أن تفرقها ثم أمرها أن تعود إلى منزله أن تعود إليه وسواء قال انما قل هذا لثبوت زيارتها  
أو لم يقله إذا طلقها طلاقا لا عايل فيه الرجعة ولا عايلها لم يكن له نقلها عن الموضع الذي قال لها انتقل إلى به  
أقبي فيه حتى يرجعها فينقلها إن شاء (قال الشافعي) رجحه الله تعالى ان كان أذن لها في زيارة أهلها  
أو غيرها أو الزهرة إلى وضع في المصر وأخارجا منه فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه ثم مات عنها  
أو طلقها طلاقا لا عايل فيه الرجعة فعلمها أن ترجع إلى منزله فتعدي فيه لان الزيارة ليست مقامًا فان قال  
في هذا كله قبل الطلاق أو الموت انما نقلت إليه ولم تعلم هي كان لها أن تقم حيث أقرأه أمرها أن تنتقل  
لان النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ولو أذن لها بعد الطلاق إلى عايلها في الرجعة أو عايلها  
قبل أن يرجعها أو قال لها في مرضه أدامت فانتقل حيث شئت فأت لم يكن لها أن تعدي في غيره قال  
ولو كان أذن لها فيها وصفت فنوت هي النقلة وقالت أنا أنتقل ولم ينهوها بالنقلة وقال هو أمانا أرسلت زائرة  
ثم مات أو طلقها طلاقا لا عايل فيه الرجعة كان عليها أن ترجع فتعدي في بيته لان النقلة ليست لها إلا إذا  
قال واذن لها في المصر إلى موضع معلوم وإلى ابن شامت سواء ان أذن لها في النقلة ثم طلقها لم يكن عليها أن  
ترجع إلى منزله حتى تنقضي عذتها إلا أن راجعها فيكون أحق بها وان أذن لها في الزيارة أو الزهرة  
ثم طلقها فعلمها أن ترجع إلى منزله لان الزيارة والزهرة ليست بنقلة ولوانتقلت لم يكن ذلك لها ولولا وكان عليها  
أن ترجع فتعدي في بيته قال ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم يخرج حتى يطلقها أومات عنها لم يكن

فرغم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يعود لضعة أخرى فقال أبو بردة لأجد الاجدعا فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ان لم تحدث الاجدعا فاجعه (قال الشافعي) رجحه الله فاحمل أمره بالاجدعا متناهية واجبة واحتمل على معنى أنه ان أراد أن  
يفضي فلما قال عليه السلام اذا دخل البصر فاراد أحدكم أن يفضي فلا يمن من شعره وبشره شيئا على أنها غير واجبة وبلغنا أن أبا بكر

وعرض الله عنهما كانا لا يفتخيان كراهية أن يرى أيهما واجبة وعن ابن عباس أنه اشترى بدرهمين لحافا قل هذه أخصية ابن عباس (قال) وأمر من أراد أن ينصحي أن لا يسمن شعره شأنا عابعا واختيارا بدلالة السنة وروت عائشة أنها كانت تقفل فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلدها هو ويده ثم يدهب بها فلم يحرم عليه شيء (٣١١) أحله الله حتى نحر الهدى (قال الشافعي) رحمه الله

والأخصية سنة تطوع لا يجب تركها وإذا كانت غير فرض فإذا خشي الرجل في بيته فقد وقع ثم اسم أخصية (قال) ويجوز في النخاع بالجذع من الشان والثني من الأبل والبقر والمعز ولا يجوز ذون هذا من السن والأبل أحب إلى أن ينصحي بها من البقر والبقر من الغنم والضأن أحب إلى من المعز والعقراء أحب إلى من السوداء وزعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ثنائه ذلك ومن يعظم شعائر الله استسبحان الهدى واستحسانه (قال) ولا يجوز في النخاع العوراء البين عورها ولا العرجاء البين عرجها ولا الريفية البين مرضها ولا البهائم التي لا تنقي وليس في القرن نقص فيضحي بالجساده والمكسورة القرن أو كبر منها دمي قرنهما أو يدم ولا يخرج في الجرب له لأنه مرض يفسد لهما ولا وقت للدم يوم الأضحية إلا في قدر صلا

لها أن يخرج ولو خرجت من منزله ففارقته المصرا أو لم تفارقه إلا أنها قد رقت منزله بانه للزوج إلى الجرح ثم مات عنها وأطلقها كان لها أن تنصحي في وجهها وتقيم فيه مقام الحاج ولا يزبد فيه وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدها في منزله إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم عكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج فتكون هذه كالغفلة وتقيم في ذلك البلد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يخرج إلى الحج بعد مضي العدة إلا مع ذي محرم لأن تكون بحجة الإسلام وتكون مع نساء ثقات فلا بأس أن يخرج مع غير ذي محرم ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيره يوم ولا غيره بحجة الإسلام لم يكن لها أن يخرج إلا مع ذي محرم فان خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها أو مات عنها كان عليها أن ترجع فتعتمد في منزله ولو بلغت ذلك الموضع وقد سقي لها وقتا تقيم فيه ذلك الموضع أو قال زوري أهلها فتوثيها النقلة أو لم تنوها وأخرجت إليه فلا تنظر إلى تنها في النقلة لأن ذلك لا يبرئها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت قد أذنت لها في النقلة فإذا قال ذلك فهي منتقلة فتعتمد في ذلك الموضع الذي أذن لها في النقلة إليه ولا تعتمد في غيره وإن لم يقل هو ساقى حتى مات فقالت هي قد أذن لي فأقول قولها وتعتمد حيث أذن لها من ذلك المصرا إذا كانت هي قد انتقلت قبل أن يقع عليها الطلاق أو موت زوجها وليس لورثته أن يمنعوها منه ولا إذا كانا كذاها وإن كانا كذبوها كان القول قولها قال ولو قال لها لخرجي إلى مصر كذا أو موضع كذا فخرجت إليه أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ولم يقل لها لخرجي ولا فني ولا ترجعي منه ولا لارجعي إلا أن نشأت ولا زوري فيه أهلها أو بعض معرفتها ولا تنزهي إليه كانت هذه بقلة وعملها أن تعتمد في ذلك الموضع من طلاقه ووفاته إلا أن تقر هي أن ذلك الأذن إنما كان زيارة أو لصدته تقيمها فيكون عليها أن ترجع إذا بلغها الوفاة فتعتمد في بيته وفي مقامها قول أحدهما أن لها أن تقيم إلى المدة التي أمرها أن تقيم إليها لأنه نقلها إلى مدة فان كانت المدة حتى تنقضي عدها فقد مكثت عندها إن شئت رجعت وإن شئت لم ترجع وإن كانت المدة لا تنقضي فيها عدها رجعت إذا انقضت المدة والثاني أن هذه زيارة لا تنقله إلى مدة فعليه الرجوع إذا طلقها أو مات عنها إلا أن العاقل قد أحاط أنهم ليست بقلة قال ولو قال لها في المصرا سكني هذا البيت شهرا أو هذه الدار شهرا أو سنة كان هذا مثل قوله في السفر أقمي في بلد كذا شهرا أو سنة وهذا كما في كل مطلقة وموتى عنها سواء غيرها أن زوج المطلقة التي يملك رجعتها أن يرجعها فبقيتها من حيث شاء إلى حيث شاء ولو أراد نقلتها قبل أن يرجعها من منزلها الذي طلقها فيه أو من سفر أذن لها إليه أو من منزل حوّلها إليه لم يكن ذلك له عندي كما لا يكون له في التي لا يملك رجعتها قال وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقا ما تابذبه لم يخرج من منزل زوجها حتى ينتوي أهلها فان انتوى أهلها انتوت وذلك أن هكذا سكن أهل البادية إنما سكنهم مكان مقام كان المقام غبطة فإذا كان الانتوا غبطة انتوتوا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في المرأة البدوية تنوف عن زوجها أنها تنتوي حيث ينتوي أهلها أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسleme أنه أومئ مثل معناه بخلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما كان لها أن تنتوي لأن سكن أهل البادية هكذا إنما هو سكن مقام غبطة وطمع غبطة وأن الطعن إذا أجذب موضعها وأخف أهلها عذرها بما يتبع موضع خوف وغير مستير بنفسها ولا معها من يسترها فيه قال فإذا كانت السنة نزل على أن المرأة تخرج من البناء عن أهل زوجها فإذا كان العذر كان في ذلك المعنى أو أكثر وذلك أن يهدم المسكن الذي كانت تسكنه وتحدث الفتنة في ناحيتها أو المكارة أو في مصراها وتخاصم سلطانا أو لصوا

التي صلى الله عليه وسلم وذلك حين حلت الصلاة وقدر خطبتين خفتين وإذا كان هذا القدر قد حل الزوج لكل أحد حيث كان فاما صلا من بعده فليس فيها وقت (قال) والله كافي الخلق واللبة وهي ما لا حياة بعده إذا قطع كمالها بأربع الخلقوم والمرى والوجين وأقل ما يجزئ من ذلك كاه أن بين الخلقوم والمرى وأما أن يذبح في الأوداج لأنها لا تنفري إلا بعد قطع الخلقوم والمرى والوجين عرفان

فدينسلان من الانسان والهيمه ثم يحيا وموضع الخرفى الاختيار فى السنة فى اللبسة وموضع الذبح فى الاختيار فى السنة أسفل جماع  
الخبين فاذا تحرت بقرة أو ذبح بعير فآثر قال عمرو ابن عباس الله كافي الخلق والالهة وزاد عمر ولا يعجلوا النفس أن ترهق ونهى عن النخع  
(قال) وأحب أن لا يذبح الناسك التى (٢١٢) يتقرب بها الى الله عز وجل الا مسلم فذبح مشركا تحل ذبيحته أجزأ

على كراهيتى لما وصفت

فلهافى هذا كله أن تنتقل عن المصران كان عامافى المصر وعن الناحية التى هى فيها الى ناحية آمن منها  
ولزوجها أن يحصنها حيث شاء اذا كان موضعها آمنا ويجوز زوجها على الذكراء لها اذا نهى المزل الذى كانت  
تسكنه أو غصب عليه (قال الشافعى) رحمه الله ولما أن كان يخرج المراءفة العدة فى كل حال منهما من حد  
أو قصاص أو خصومة قال واذا أخرجت المرأة فبما يلزمها من حكومة أو حداً وغيره من المصر فانقض  
ما أخرجته رجعت الى منزلها حيث كان فان كان الحاكم يخرج زوجها اليه بالمصر فى المصر فم  
عنده انضرفت الى بيتها قال وكل ما جعلت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذل فماله ان  
غاب وكل ما جعلت للزوج تصير المرأة اليه من المنازل اذا كان العذر الذى تنتقل به المرأة جعل لمن  
أسكنها أجنبيا متطوعا كان الذى أسكنها أو السلطان لم أقض على الزوج بكراه سكنها وقضيت عليه بنفقتها  
ان كانت عليه نفقة قال واذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله فليس لها أن تخرج حتى تنقضى عدها  
وارثه يقوم فى ذلك مقامه فأما امرأة صاحب السفينة اذا كانت مسافرة معه فكالمراة المسافرة لا تحل لها  
فى شئ ان اشاعت مضت الى الموضع الذى خرجا فى السفر اليه ورجعت فأكلت عدها فى منزله وان شئت  
رجعت الى منزله فاعتدت فيه وكذلك لو أذن لها فخرجت فى سفينة قال ولو كان الزوج خرج بامرأته الى  
بادية فزارا أو متزاهما فطلقها ومات عنها رجعت الى منزلها فاعتدت فيه وليس هذا كالنكاح ولا كالسفر باذن  
لها به الى غاية وذلك لمثل النفقة وهذه زيارة لانتقلة

(الاحداد) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ذكره تعالى عدة الوفاة والطلاق وسكنى المطلقة بغاية  
اذا بلغت العدة حلت وخرجت وجاءت السنة بسكنى المتوفى عنها كما وصفت وبذلك احدثا فلما أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها أن تحل ذلك كما أحكم الله عز وجل فرضه فى كتابه وبين كيف فرضه  
على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من عدد الصلوات والهيئة فيها فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب  
الله تعالى والمطلقة سكنى الكتاب والمتوفى عنها بالسنة كما وصفت وعلى المتوفى عنها الاحداد بنص السنة وكانت  
المطلقة اذا كان لها السكنى وكان للمتوفى عنها بالسنة وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى لانهم معا فى عدة غير  
ذوات زوجين يشبه أن يكون على المعتد من طلاق لا يملك زوجها عليها فيه الرجعة احدثا كدهو على المتوفى  
عنها وأحب الى المطلقة طلاقا لا يملك زوجها عليه الرجعة تحدا احدثا للمتوفى عنها حتى تنقضى عدها  
من الطلاق لما وصفت وقد قاله بعض التابعين ولا بين أن أوجه عليها لانهم ما يختلفان فى حال وان  
اجتمعافى غيره (قال الشافعى) رحمه الله أخرنا ما لك عن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جند  
ابن نافع عن زينب بنت أبى سلمة أنها أخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على  
أم حبيبة زوج النجى صلى الله عليه وسلم حين توفى أو سبقنا فعدت أم حبيبة طبيب من صفره مخلق أو  
غيره فذهنت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم قالت والله ما لى الطبيب من حاجة غير أن سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج  
أو أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفى أخوها عبد الله فعدت طبيب  
فبست منه ثم قالت ما لى الطبيب من حاجة غير أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على الميت لا يحل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث لال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت  
زينب وسمعت أمى أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتى

وذبح من أطاع الذبح  
من امرأه حاضر وصبي  
من المسلمين أحب الى  
من ذبح النصراني  
واليهودى ولا بأس بذبحة  
الانوس وأكره ذبحة  
السكان والجنون فى حال  
جنونه ولا يبين أنها حرام  
ولا تحل ذبحة نصارى  
العرب وهو قول عمر  
(قال) وأحب أن  
يوجه الذبحة الى القبلة  
ويقول الرجل على  
ذبيحته باسم الله ولا أكره  
الصلاة على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لأنها إيمان بالله قال  
عليه الصلاة والسلام  
أخبرني جابر بن عبد الله  
جبل ذكره قال من  
صلى عليك صليت عليه  
(قال) فان قال اللهم  
منك واليك فتقبل منى  
فلا بأس هذا دعاء فلا  
أكرهه وروى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم من وجه لا يثبت  
أنه صحى بكسبى فقال  
فى أحد هما بعد ذكر  
الله اللهم عن محمد وآل  
محمد وفى الآخر اللهم  
عن محمد وأمة محمد

(قال الشافعى) فاذا أجهت فقطع رأسها ففى ذكبة ولو ذبحها من ففها فان تحركت بعد قطع الرأس أكلت  
والا لم تؤكل واذا أوجها فخصية وهو أن يقول هذه أخصية وليس شراؤها والنسبة أن يضحي بها ليحياها فاذا أوجها لم يكن له أن يبدلها لبحال  
وان باعها فالبيع مفسوخ وان فانت بالبيع فعليه أن يشترى بجميع قتها ما كانها فان بلغ أخصيتين اشتراها لان تبادل بينهما وان بلغ

توفى

أخفية وزاد شيئا يبلغ أخرى حتى بأخفية وأسالك الفضل مسلک الاخفية وأحب الى أن لو تصدق به وإن نقص عن أخفية ففعله أن يزيد حتى يوفيه أخفية لانه مسهل الاخفية فأقل ما يلزمه أخفية مثلها فان ولدت الاخفية ذبح معها ولا يشرب من لبنها الا الفضل عن وادها ولا ينهاه لها ولو تصدق به كان أحب الى ولا يجز صوفها (٢١٣) وأن أوجبها ديا وهوتا ثم عرض

له نقص وبلغ المسك  
أجزأ عما أنظر في  
هذا كله الى يوم بوجه  
ويخرج من ماله الى  
ما جعله وإن أوجه  
ناقض بوجهه ولم يجزه ولو  
ضلت بعد ما أوجبها فلا  
بدل وليس بتأكث من  
هدى التطوع بوجه  
صاحبه فبوت ولا يكون  
عليه بدل ولو وجدها  
وقدمت أيام الضر كلها  
صنع بها كايصنع في  
الضر كالأول وجب بها  
العام وأخرها الى قابل  
وما أوجب على نفسه  
لوقت ففصل الوقت لم  
يبطل الايجاب ولو أن  
مخصين ذبح لكل واحد  
منها أخفية تصاحبه  
ضمن كل واحد منهما  
ما بين قيمة ما ذبح حيا  
ومذبحا وأجزأ عن كل  
واحد منهما مخصيته وهديه  
فأذبح ليلأجزأه  
والضحية نسلك ما أذن  
في أكله وأطعمه  
وأنذره وأكره بيع  
شيئ منه والمبادلة به  
ومعقول ما أخرج الله  
عز وجل أن لا يعدوا الى  
ماله الا ما أذن الله

توفي عنها زوجها وقد اشكت عنها أنفكت لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرنين وأولانا كل ذلك  
يقول أن ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول  
قال حماد فقلت لن بن ماتي بالبرعة على رأس الحول قال تزني كنت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت  
حفتا وابست شربتها ولم تفس طيبا ولا شيئا حتى ترميها سنة ثم توفى بدابة حمار أو شاة أو طير فنقص به  
فقلنا نقص بشئ الامات ثم تخرج فتعطي برعة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى الحنف للبيت الصغير الذليل من الشعر والنساء وغيره والقص أن تأخذ من الدابة  
موضعا بأطراف أصابعها والقص الأخذ بالكف كلها (قال الشافعي) وترمي بالبرعة من ورثها على معنى  
أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية ذمام الزوج بطول ما حدث عليه كثر كمال البرعة ورأى يظهرها  
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة وحفصة وأروانة وحفصة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحب على ميت فوق ثلاث ليل  
الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا (قال الشافعي) كان الاحداد على المتوفى عن الزوج في الجاهلية  
سنة فأقر الاحداد على المتوفى عن في عددها وأسقط عنهن في غير عددهن ولم يكن الاحداد في سكنى  
اليوت فسكن المتوفى عنها أي بيت كانت فيه جديداً وردي وذلك أن الاحداد انما هو في البدن وترك الزينة  
البدن (١) وهو أن يدخل على البدن من غير شيء زينة أو طيب معها علمها يظهرها فتدعو الى شهوتها  
فأما البس نفسه فلا بد منه قال فرقة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله في الرأس فلا يخفى شيء منه  
طيب ولا غيره زيت ولا شيرق ولا غيرها وذلك أن كل الادهان تقوم مقام واحد في ترجيل الشعر وازهاب  
الشعث وذلك هو الزينة وان كان بعضها طيب من بعض وهكذا رأيت المحرم يقتدي بأن يدهن رأسه  
ولحمته زينة أو دهن طيب لما وصفت من الترجيل وازهاب الشعث قال فأما بدنها فلا بأس أن تدنه  
بازيت وكل ما لطيف فيه من الدهن كالألبان يكون ذلك بأس المحرم وان كانت الحاد تخالف المحرم في بعض  
أمرها لانه ليس موضع زينة البدن ولا طيب تظهر ربحه فيدعو الى شهوتها فأما الدهن الطيب والخير  
فلا خيرة فيه لبدنها لما وصفت من أنه طيب يدعو الى شهوتها وينبه بمكاتها وانما الحاد من الطيب شيء أذنت  
فيه الحاد والحاد اذا مس الطيب لم يجب عليها فدية ولم ينقص احد اداها وقد أسألت قال وكل كحل  
كان زينة فلا خيرة فيه لانه مثل الاخذ وغيره مما يحسن موقعه في عنها فأما الكحل الفارسي وما أشبهه اذا  
احتاجت اليه فلا بأس لانه ليس فيه زينة بل هو زينة يداين مرها وقصا وما اضطرت اليه بما فيه زينة من  
الكحل اكلته بالليل وصحته بالنهار وكذلك الدمام وما أوردت به الدواء (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه  
بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حاذي على أم سلمة فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت يا رسول  
الله انما هو صبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعله بالليل وامسحه بالنهار (قال الشافعي) الصبر  
يصفر فيكون زينة وليس بطيب وأذن لها أن تجعله بالليل حيث لا راء أحد وقصحه بالنهار (قال الشافعي)  
ولو كان في بدنها شيء لا يرى فحلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس ألا ترى أنه أذن لها فيه

(١) قوله وهو أن يدخل الى قوله الى شهوتها كذا في الأصول وعبارة المزي عن الشافعي وهو أن تدخل  
على البدن شيئا من غيره زينة أو طيبا يظهر عليها فيدعو الى كسبه صحيحه

عن وحل فيه ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصر ناعلي ما أذن الله فيه ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثني البيع على أصل التسلك  
أنه لا يجوز الاخفية لعبد ولا مدر ولا ماله لا لهم لا علىكون واذا خسر سبعة بدنة أو قرة في النخا يا والهدى كلوا من أهل بيت واحد  
أوستي فسواء وذلك يجزئ وإن كان بعضهم مخصيا وبعضهم مهديا ومقتد يا أجزأ أن يسبع كل واحد منهم يقوم مقام شاة منفردة

وكذلك كان بعضهم يدينه بجملة الأخوة ولا يدينه بجملة الأهل قال جابر بن عبد الله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله وهم شقي (قال) والاشقي جابر يوم الغزوة أيام منى كلها إلى الغيب لأنها أيام نسل (قال المزني) رحمه الله وهو (٢١٤) قول عطاء والحسن أخبرنا علي بن معبد عن هشيم عن يونس عن

الحسن أنه قال يضي أيام التمرين كلها وحديثنا على بن معبد عن هشيم عن الخفاف عن عطاء أنه كان يقول يضي في أيام التمرين

الحسن أنه قال يضي أيام التمرين كلها وحديثنا على بن معبد عن هشيم عن الخفاف عن عطاء أنه كان يقول يضي في أيام التمرين

(باب الحقيقة)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أثبت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعت به يقول عن الغلام شاة وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كن أو أئنا ومعه يقول أفترأ الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كإفال النبي صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن وهب عن أم كرز قالت أثبت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعت به يقول عن الغلام شاة وعن الجارية شاة لا يضركم ذكرنا كن أو أئنا ومعه يقول أفترأ الطير على مكنتها (قال الشافعي) رحمه الله فيعق عن الغلام وعن الجارية كإفال النبي صلى الله عليه وسلم

(اجتماع العذتين) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيدين المسيب وسليمان أن طلحة كانت تحت رشيد التقي فطلقها البتة فنكحت في عدها فضر بها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وضرب زوجها بالخففة ضربات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب أيما امرأه نكحت في عدها فان كان الزوج الذي تزوج بها قد دخل بها فارق بينهما ثم اعتدت ببقية عدها من زوجها الأول وكان خاطبها من الخطاب وان كان دخل بها فارق بينهما ثم اعتدت ببقية عدها من زوجها الأول ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم نكحها بدأ (قال الشافعي) قال سعيد وله ما مهرها بما استحل منها (قال الشافعي) أخبرنا يحيى

(باب ما يحرم من جهة) ما لا تأكل العرب من معاني الرسالة ومعان أعرف له وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله قال الله حل ثناؤه يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وقال في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وانما خوطب بذلك العرب الذين يسألون عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكأول ما يتركون من خبث الماء كل ما لا يترك غيرهم (قال الشافعي) وسمعت أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوصى التي تحب ما على طاعم بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون ولم يكن

(٣) لعل في العبارة نحر بقاوا صلها على أن العدم من الوفاة تكون باحدا أو أن لا تعتد الخ ابن

الله عز وجل لعزيم عليهم من صيد البر في الاحرام الا ما كان حلالا لهم في الاحلال والله اعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والحية والفأرة والكلب العقور دل ذلك على أن هذا يخرج وجده على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأكل الضبوع ولها

(٢١٥)

ناب وكانت العرب تأكلها وتدع الاسد والنمر والذئب غريما له بالتقذر وكان الفرق بين ذوات الانياب أن ما عدا منها على الناس لقوته بنابه حرام وما لم يعد عليهم بنابه الضبع والثعلب وما أشبههما حلال وكذلك ترك أكل القسر والبازي والصقر والشاهين وهي ما يعدو على جام الناس وطائرهم وكانت تركها لا يعدو من الطائر الغراب والحدأة والرخة والبغاة وكذلك ترك الحسكاه والعظاء والخنافس فكانت داخله في معنى الغثبات وخارجة من معنى الطييات فوافقت السنة فيما أجلوا حرما ومع الكتاب ما وصفت فافتر ما ليس فيه نص تحريم ولا تحلل فان كانت العرب تأكله فهو داخل في حلال الطييات عندهم لانهم كانوا يحاولون ما يستطيعون وما لم يكونوا يأكلونه باستدراكه فهو داخل في معنى الغثبات ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقيل أحرام هو بارسل الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر اليه ولو كان حراما تركه وأكله (باب كسب الحمام)

ابن حسان عن جرير بن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في التي تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ولها المداق بما سجل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول ويعتد من الآخر (قال الشافعي) أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرنا عطاء أن رجلا طلق امرأته فاعتدت منه حتى اذاب في منى من عدتها فكها رجل في آخر عدتها جهلا بذلك وبنيهما فاقى على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في ذلك ففرق بينهما وما أمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الأولى ثم تعتد من هذا عدة مستقلة فإذا انقضت عدتها فهي بالخيار إن شاءت تنكحت وإن شاءت فلا قال وبقول عمرو على يقول في المرأة تنكح في عدتها تأقي بعدتين معا ويقول على يقول انه يكون خاطبان الخطيب ولم تجرح عليه وذلك اننا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المسكوة نكاحا فاسدا إذا أصبت عدة عدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصبت فقد لم تنكحها عدة الزوج الصحيح ثم زعمنا عدة من النكاح الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤيدها ما عايننا الأبا نأقي بهما معا وكذلك كل حقن لهما ما من وجهين لا يؤيدها ما عاين أحد زما أحد همدون الآخر ولو أن امرأة طلقت وأبست عنها فنكحت في عدتها ثم علم ذلك ففسخ نكاحها فان كان الزوج الآخر لم يصبها أكلت عدتها من الأول ولا يبطل عنها من عدتها حتى في الأيام التي عقد عليها فيها النكاح الفاسد لأنها في عدتها ولم تنصب فان كان أصابها أحصت ما مضى من عدتها قبل إصابة الزوج الآخر وبطلت كل ما مضى منها بعد أصابته حتى يفرق بينه وبينها واستأنفت البينان على عدتها التي كانت قبل أصابته من يوم فرقه بينه وبينها حتى تكمل عدتها من الأول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر فإذا أكلها حلت منها والآخر طالع من الخطاب إذا مضت عدتها من الأول وبعد لا تجرح عليه لأنه إذا كان بعد عدتها النكاح الفاسد فكون خاطبا إذا لم يدخل بها فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسدا كثر من زلفه ما هو لوزي في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة قال فإذا انقضت عدتها من الأول فلا تخران بخطبتي في عدتها منه وأحب إلى لو كف عنها حتى تنقضي عدتها من مائة الفاسد ولو كانت هذه النكاح في عدتها المصابة لا يحض فاعتدت من الأول شهرين ثم نكحها الآخر فأصابها ثم فرقنا بينهما فقلنا لها استأنفي شهر من يوم فارقت تكملين به الشهرين الأولين الذين اعتدت فيهن من النكاح الصحيح فحاضت قبل ان تكمل الشهرين سقطت عدتها للشهور وابتدت من الأول عدتها ثلاث حيض إذا طغت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت من الأول ثم كانت في حيضها الثالثة خلية من الأول وغير معتدة من الآخر ولا تخران بخطبتي في حيضها الثالثة وإذا ظهرت منها اعتدت من الآخر ثلاثة أطهار وإذا طغت في الدم بعد ما تكمل الطهر الثالث حلت من الآخر أيضا لجمع الخطاب (قال الشافعي) ولو كانت تحض فاعتدت حيضة وأنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما اعتدت للحمل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الأول وان كانت وضعت لستة أشهر من يوم نكحها الآخر فأقل من أربع سنين من يوم فارقتها الأول دعي له القافة وان كانت وضعت لثلاثة أشهر من أربع سنين فاعتدت حيضة وأنتين ثم أصابها الزوج الآخر فحلت وفرق بينهما اعتدت للحمل فإذا وضعت لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو الأول وان كان طلاقه على الرجعة وتداعيا لم يستدعاه لم يشكره ولا واحص منها ما ربه القافة فبأيهما الحقوبه لحق وان أحقوبه بالأول فقد انقضت عدتها من الأول وحل الآخر خطبتي وتبتدي عدة من الآخر فإذا انقضت حلت خطبتي الأول وغيره فان أحقوبه بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر وتبتدي فتكمل على ما مضى من

باستدراكه فهو داخل في معنى الغثبات ولا بأس بأكل الضب وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعافه فقيل أحرام هو بارسل الله قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأكل منه بين يديه وهو ينظر اليه ولو كان حراما تركه وأكله (باب كسب الحمام)

رققه وناخه قبل لامعته الا واحد وهو ان من المكاسب حسنا ودينا فكان كسب الحرام دينا فأحبه نزهه نفسه عن الذناب لكثرة المكاسب التي هي أمهات قبل ازاد فيه أمره أن يعلفه ناخه ويطعمه رقبه تنزهه لا تخبر عاقله وقد جمع أوطيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره لصاع من تمر (٢١٦) وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجها ولو كان حراما لم يعطه رسول الله صلى

الله عليه وسلم لانه لا يعطى الامايحيل اعطاه ولا اخذ مملكه وقدرى أن رجلا ذا قرابة لعنان قدم عليه فساله عن معاشه قد كرهه غلة حمام أو بهامين فقال ان كسبك لو سخ أو قال لدنس أو لدني أو كلمته شيها

باب ما لا يحل أكله وما يجوز للضطر من الميتة من غير كتاب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل أكل زيت ماتت فيه فأنة ولا يبعه ويستصحب به فان قيل كيف ينتفع به ولا يبيعه قيل قد ينتفع المضطر بالميتة ولا يبيعها ولا ينتفع بالطعام في دار الحرب ولا يبيعه في ثالث الحلال قال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن غن الكلب وأباح الانتفاع به في بعض الاحوال فغير مستكر أن يتفع الرجل بازيت ولا يبيعه فانه الحلال قال ولا يحل من الميتة الا لها بالذباغ ويباع ولا يأكل المضطر

عدتها الاول وللاول عليها الرجعة في عدتها منه ان كان طلاقه على الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان لم يلحقوه واحد منهما أو أطلقوهما أو لم تكن قافة أو مات قبل أن ترأه القافة أو ألقته مستأفزة القافة فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال ولو كان أوصى له بشئ فذلك ثمرات وقف عنهم ما عاقى يصطالح فيه وان كان مات بعد ولاده وقبل موت قريب له يرثه المولود وقوله ميراث حتى يتبين أمره فان لم يتبين أمره لم يعط شأمن ميراثه من لا يعرف وارث له أو ليس وارث « قال الربيع » فان لم يلحقها بأحد منهما رجعا عليه بما أنفقا عليها ولم يحل من عدتها به (قال الشافعي) ونفقة أمه حتى في قول من يرى النفقة للحمل في النكاح الفاسد عليهم ما فان لم يلحقوا بواحد منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ من نفقتها وان ألحق بأحدهما رجع الذي نفق عنه الذي لحق به بما أخرج من نفقتها والقول في رضاعه حتى يتبين أمره كالقول في نفقة أمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن يأخذ على النكاح نكاحا فاسدا نفقة في الحمل والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا أخذه بنفقة حتى تلد فان ألحق به الولد أعطيتا نفقة الحمل من يوم طلقها هو وان أشكل أمره لم أخذه بنفقة حتى يتنسب اليه الولد أعطيتا النفقة وان ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه لأنها حلي من غيره وإذا كان أمر الولد مشكلا كما وصفت فقد انقضت إحدى العدين بوضع الحمل ونسأف الأخرى بوضع الحمل ولا رجعة لاول عليا في العدة الأخرى بعد الحمل وأما قلت تستأنف العدة لاني لا أدري العدة بالحمل من الأول هي فستأنف العدة من الآخر أو من الآخر فتنبى فلما أشكلت جعلنا هاتين استأنف وتنبى ماضي من عدتها قبل الحمل ولا يكون الآخر خاطبا حتى ينقض آخر عدتها « قال الربيع » وهذا إذا أنكر جميعا فاما إذا ادعى فكل واحد منهما مقرر بان النفقة تنزله (قال الشافعي) ولو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر أرأته القافة وألقته عن الحقويه ولا حذ على الذي أنكره من قبل أنه يعز به إلى قبل أن يتبين له أب غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا القول لو نكحت ثلاثة أو أربع فبقت عدتهن من الاول ومن كل من أصابها من بعده ولا عدة عليا من لم يصباها من (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان النكاحان جميعا فاسدين الاول وآخر كان القول فيه كالقول في النكاح الصحيح والفاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذمية أو أمه مسلمة الا أن عدة الامة نصف عدة الحرة في الشهور وحضتان في الحيض ومثلها في وضع الحمل فتصنع الامة في عدتها مثل ما تصنع الحرة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت فماتت ولدا أقل من ستة أشهر من يوم نكحها وأقل من أربع سنين من يوم طلق فمات الاول وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها أو أكثر من أربع سنين من يوم طلقها الاول فليس لاول ولا لآخر

(باب يسكني المطلقات ونفقاتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة وأنقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتيهن فاحشة مبينة الآية وقال عز ذكره في المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضيهن جلن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل المطلقات جملة لم يخص

من الميتة الامارية بنفسه فيخرج به من المضطر (قال) في كتاب اختلاف أي خفيفة وأهل المدينة بهذا القول (وقال) منهم فيه وما هو باليمن من قبل ان النبي حلال وحرام فاذا كان حراما لم يحل منه شيء وإذا كان حلالا فقد يحتمل أن لا يحرم منه شيء ولا غيره لانه ما ذنونه فيه (قال المزني) رحمه الله قوله الاول أشبه بأهله لانه يقول اذا حرم الله عز وجل شيئا فهو محرم الا ما أباح منه بصفة اذا زالت



الصفة زالت الاباحة (قال المزني) ولا خلاف أعلمه أن ليس له أن يأكل من الميتة وهو يادى الشبع لأنه ليس يضطر فإذا كان خائفا على نفسه فاضطر فإذا أكل كل ما يذهب بالخوف فقد آمن فارتفع الاضطراب الذي هو علة الاباحة (قال المزني رحمه الله) وإذا ارتفعت العلة ارتفع حكمه وأرجع الحكم كما كان قبل الاضطراب وهو حر بماله (٢١٧) عز وجل الميتة على من ليس يضطر ولو جاز

من مطلق دون مطلقة فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهن وحرم عليهن أن يخرجوهن وعلمهن أن يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيحل أخرجهن فكان من خوطب بهذه الآية من الأزواج يحمل أن أخرج الزوج امرأته المطلقة من بيتها معها السكنى لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه فانه لا قبل منع مسكنه وكما كان كذلك أخرجها باها وكذلك خروجها امتناعها من السكن فيه وسكنها في غيره فكان هذا الخروج المحرم على الزوج والزوجة رضا بالخروج معاً وخطاه معاً ورضى به أحدهما دون الآخر فليس للأخر أن يخرج ولا للرجل أخرجها إلا في الموضع الذي استثنى الله عز ذكره من أن تأتي بفاحشة مبينة وفي العذر فكان فيما أوجب الله تعالى على الزوج والمرأة من هذا تعبد لهما وقد يحمل مع التعبد أن يكون لتحصين فرج المرأة في العذوة ولد أن كان بها والله تعالى أعلم قال ويحمل أمر الله عز وجل بالسكنى وأن لا يخرجن ولا يخرجن مع ما وصفت أن لا يخرجن بحال ليل ولا نهار ولا لعلى المعنى عذر وقد ذهب بعض من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب فقال لا يخرجن ليل ولا نهار بأجل الامن عذر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو فعلت هذا كان أحب إلى وكان احتياطاً لا يبيح في القلب معشئاً وإنما منعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآلة لما ذهبا اليه من إيجابه على ما قال ما وصفنا من احتمال الآلة قبل ما وصفنا وأن عبد الحميد أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال طلفت خاتني فاردت أن تحذفها فإني لم أجد لها رجلاً فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي فخذني ففعلت أن تصدق أو تفعلي معروفاً (قال الشافعي) فحل الانصاف قريب من منازلهم والجداد إنما يكون نهاراً (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج قال أخبرني جاسم بن علي عن كثير عن مجاهد قال استشهد جال يوم أحد فمات نسأوهن ومن متجاوزات في دار بطن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقبل يارسول الله أناس متوحش بالليل أقنيت عند أحدنا فإذا أصبحتا تبدنا إلى بيوتنا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحذرن عند أحدنا كن ما بدا لكن فاذا اردتن النوم فلتسؤبن كل امرأة مسكنة إلى بيتها (قال الشافعي) أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن عبيد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تنبت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة وطلاق الا في بيتها

(العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم عن ابن عباس أنه كان يقول الفاحشة الملبنة أن تبدوا على أهل زوجها فإذا بدت فدخل أخرجها أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول أتاني الله فاطمة ففقدت عظمي في أي شيء كان ذلك قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت خيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكلمها بشعر فخطه فقال والله ما لك عليم من شيء فأتته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت ذلك فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضغن لي أبداً (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهلها فدفعت إلى سفيان بن السيب فسألت عن المشيئة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأين حديث فاطمة بنت خيس فقال

أن يرتفع الاضطراب ولا يرتفع حكمه جاز أن يحدث الاضطراب ولا يحدث حكمه وهذا خلاف القرآن (وقال الشافعي) فيما وضعه يخطه لأعلمه سمع منه أن امر المضطر يتر أوزع لم أربأ أن يأكل ما رده جوعه ويرد نفسه ولا يرى لصاحبه منه فضلا عنه وخفت أن يكون أعان على قتله إذا خاف عليه مانع الموت (قال الشافعي رحمه الله) ولو وجد المضطر ميتة وصدا وهو محرم أو كل الميتة ولو قبل بأكل الصد وبغدي كان مذنباً (قال المزني رحمه الله) الصد محرم لغيره وهو الاحرام وما جاز لمحرم والميتة محرمة لغيرها لا لغيرها على كل حلال وغرام فهي أغلظ تحريماً فأحياه نفسه بترك الأغلظ وتناول الايسر أولى به من ركوب الأغلظ وماله التوفيق وحالف الشافعي المدني والكو في الانتفاع

بشعر الخنزير وفي صوف الميتة وشعرها فقال لا يتفع بشئ من ذلك

(٢٨ - الام خامس)

(كتاب السبق والري) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر (قال الشافعي) وجه الله الخلف الا يبل والحافر الخيل والنصل كل

فصل من سهم أو نسيابة والأسبق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو غيره الوالي من ماله وذلك أن يسبق بين الخليل الغاية فيجعل للسابق شأما معلوما وإن شاع جعل للصلى والثالث والرابع فهذا حلل لمن جعل له ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك مثل الرجلين بدين أن يستنفا بقرسهما ولا ير بد كل واحد منهما ان (٢١٨) يسبق صاحبه ويخرجان سبقين فلا يجوز لأب أحل وهو أن يجعل بينهما

قرس أو لا يجوز حتى يكون قرسا قفوا للقرسين لا يمانان أن يسبقهما ويخرج كل واحد منهما ما راضيا عليه يتواضعا على يدي رجل يتقانه أو يضمنه ويجري بينهما الحلل فان سبقهما كان السابقان له وإن سبق أحدهما انحل أحز السابق ماله وأخذ سبق صاحبه وإن أتيا مستوين لم يأخذ أحدهما من صاحبه شيئا والسبق أن يسبق أحدهما صاحبه وأقل السابق أن يسبق بالهادي أو بعضه أو الكنت أو بعضه وسواء لو كانوا مائة وادخلوا بينهم محلا فكذلك والثالث أن يسبق أحدهما صاحبه فان سبقه صاحبه أخذ السابق وإن سبق صاحبه أحز سبقه ولا يجوز السابق إلا أن تكون الغاية التي يخرجان منها ويتبين لها واحدة والنضال فيها بين الرماة كذلك في

هاه ووصفاته تغطف وقال فتنت فاطمة الناس كانت للسنانة ذابة فاستطلت على أحمائها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سليمان أنه سمعها بذكر أن أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة فاتنقها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة إلى امرأته بن الحكم وهو الميراثية فقالت أتت الله يا مروان وأردت الرماة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم وأما بلغ شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تدرى شأن فاطمة فقال أن كان انما لك الشرف فسل ما بين هذين من الشر (قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر (قال الشافعي) فعائشة ومروان وابن المسيب يعرفون أن حديث فاطمة في أن التي صلى الله عليه وسلم أمرها بأن تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ويذهبون إلى أن ذلك انما كان للشرور بدين المسيب بنين استطلتا على أحمائها وبكرها ابن المسيب وغيره أنها كتبت في حديثها السب الذي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في غير بيت زوجها خوفا أن يسمع ذلك سامع يرى أن للبتة أن تعتد حيث شئت (قال الشافعي) وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث فاطمة بنت قيس اذ بنت على أهل زوجها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم تدل على معين أحدها أن ما تاول ابن عباس في قول الله عز وجل إلا أن يأتيها فاحشة ميتة هو البتة على أهل زوجها كاتوا ولأنه شاء الله تعالى قال وبين انما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي صلى الله عليه وسلم اعتدي حيث شئت ولكنه حصنها حيث رضت إذ كان زوجها غائبا لم يكن له وكل يخصصها فإذا بنت المرأتى أهل زوجها لجاء من بذاتها يخاف تساعير بذاتها إلى تساعير الشرف فزوجها أن كان حاضرا أخرج أهله عنها فلم يخرجهم آخر جها إلى منزل غير منزله فخصصه فيه وكان عليه كراهة إذا كان له منعها أن تعتد حيث شئت كان عليه كراهة المنزل وإن كان غائبا كان عليه من ذلك ماله وإن لم يكن له وكل كان السلطان وفي الغائب يفرض لها منزل لا يخصصه فيه فان تقوع السلطان به وأهل المنزل فذلك لاقط عن الزوج ولم تعلم فيما مضى أحدا بالبتة أكرى أحد منزلان انما كانوا يتوقعون بازاء منازلهم وبأموالهم مع منازلهم وإن لم يتوقع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراهة المنزل الذي تصير إليه ولا يتكاري لها السلطان إلا بخفض ذلك على الزوج وإن كان بذاتها حتى يخاف أن يتساعير ذلك بينها وبين أهل زوجها عذرا في الخروج من بيت زوجها كان كذلك كل ما كان في معناه وأكثر من أن يجب حذعها فخرج ليقام عليها أو حق فخرج لما كرهه وأخرجها أهل منزل هي فيه بكرة أو برة ليس زوجها أو يهدم منزلها الذي كانت فيه أو تخاف في منزل هي فيه على نفسها أو مالها أو ما أشبه هذا من العذر فلزج في هذه الحالات أن يخصصها حيث حبرها واسكانها أو كراهة منزلها قال وإن أمرها أن تكاري منزل لا يعنه ففكرته فكرته عليه متى قامت به عليه وإن لم يأمرها ففكرته منزلها فمظنهما ولم يقل لها أقمي فيه فان طلبت الكراهة وهي في العدة استقبل كراهة منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضي العدة وإن لم تطلبه حتى تنقضي العدة فحق لها ركنه وعصبته كراهة يسكنها فلا يكون لها وهي عاصية سكني وقد مضت العدة وإن أنزلها منزلا بعد الطلاق أو طلقها في منزل له أو طلقها وهي زائرة فكان عليها أن تعود إلى منزل قبل أن يفسل ثم فليس فهي أحق بالمزلة منه ومن غرامته كاتكون أحق به لو أكرها أو أخذ كراهة منها من غرامته وأقر لها

السبق والعلل يجوز في كل واحد منهما ما يجوز في الآخر ثم يفرعان فإذا اختلفت عللها اختلفت أذا سبق أحدهما صاحبه وجعل بينهما قرامعا فإثر أن بشرط المحاطة أو سادرة فإن اشترط المحاطة فكما أصاب أحدهما وأصاب الآخر مثله أقط العديدين ولا شيء لو أحدهما ويسأ ثغان وإن أصاب أقل من صاحبه حط مثله حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينبه به

ويستحق سبقة يكون ملكا له يقضى به عليه كل من يارمه ان شاء اطمع أصحابه وان شاء توله وان أخذ به رنا وأضينا بخائر ولا يجوز سبق  
الاعوليا ولا يجوز في السبوق ولو اشترط ان يطمع أصحابه كان فاسدا وقد رأيت من الرماطين يقول صاحب السبق أولي أن يبدأ والمسبق  
لهما يبدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس عندى الآن بشرط أو أيهما (٣١٩) بدأ من وجه بدأ صاحب من الآخر

وروى البادئ بسهم ثم

الآخر بهم حتى

ينفذان لهما وإذا

عرق أحدهما خرج

السهم من يده فليبلغ

الغرض فإنه أن يعود

بهم من قبيل العارض

وكذلك وانقطع وزه

أو انكسرت قوسه فلم

يبلغ الغرض أو عرض

دونه دابة أو انسان

فأصابه أو عرض له في

يده ما لا يمر السهم معه

كان له أن يعود فاما ان

جازا السهم أو جاز من

وراء الناس فهذا سورى

ليس يعارض غلب عليه

فلا يرد اليه وإذا كان

رمي صاحب مبادرة فبلغ

تسعة عشر من عشرين

رمى صاحبه بالسهم

الذي راسله ثم روى

البادئ فان أصاب

سهمه ذلك فليبلغ عليه

وان لم يرم الآخر بالسهم

لان المبادرة أن يفوت

أحدهما الآخر وليس

كالملحمة (قال المزني

رحمته) هذا عندى

غلط لا ينضله حتى

رمى صاحبه عشرين

(قال الشافعي) رحمه

الله وإذا شارطا الخواصق

بأنهما غلب عليه السكتي قبل أن يقوم غرماؤه عليه وان كان في المنزل الذي أتزله فافه فضل عن سكنها  
كانت أحق بما يكفها ويسترها من منزله وكان الغرماء أحق بما يقي منه لأنه شيء أعطاها إياه لم يستحق أصله  
عليه ولم يهبه لها فتكون أحق به فتمامو عارية وما أعار فلم يملكه من أعبره فغرماء أو أحق به من أعبره  
ولو كان طلاقا باها بعد ما بقى السلطان ماله للغرماء كانت أسوة الغرماء في كرام منزل بقدر كرامته  
ويحصننا بحث يكاري لها فان كان لأهلها منزل أو غيرها فإرادت نزوله وأراد انزالها غيره فكان تكاري لها  
منزلا فهو أحق بان ينزلها حيث أراد وان لم يتكاريها منزل أو لم يحده لم يكن عليها أن تعند حيث أراد وزجها  
بلا منزل يعطيها إياه وتعند حيث قدرت إذا كن قرب نفقة ومنزلا لا ستر متفردا أو مع من لا يخاف فان دعت  
الى حيث يخاف منيته ولو أعطاها السلطان في هذا كله كرام منزل كان أحب الي وحسنه فيه (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وكل نكاح صحيح طلق رجل فمأمراته مسلمة حرة أو نسية أو محلوكة فهو كوصف  
في الحرة الآن لأهل النسية ان يخرجها في العدة حتى آخر جوفها فلا نفقة لها ان كانت حاملا ولا سكتي كان  
طلاق زوجها عاقل الرجعة أو لا يملكها وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي وعبد أذنه سيد في النكاح  
فعليه من سكتي امرأته ونفقة إذا كانت حرة أو أمة تركه معه ماعلى الحر وليس نفقتها وهي زوجة له  
بأوجب من سكنها في الفراق ونفقتها عليه (قال الشافعي) وإذا كان الطلاق لأعلاء في الزوج الرجعة  
فهكذا القول في السكتي فأما طلاق ملك في الزوج الرجعة فحال المرأة في السكتي والنفقة حال امرأته التي  
لم تطلق لأمره ثم يوارثه في العدة ويقع عليها إيلائه وليس له أن ينقلها من منزله الى غيره الآن تبذو  
أو يرجعها فيقولها حيث شاء وله أن يخرجها قبل مراجعتها ان بنت عليه كالمخرج الى لا يلائم رجعتها  
والله سبحانه وتعالى الموفق

(انفقة المرأة التي لا يلائم زوجها رجعتها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في  
المطلقات أسكنوهن من حيث سكنتم وجسدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن الآية فأتوهن أجورهن  
قال فكان بنا والله تعالى أعلم في هذه الآية أنها في المطلقة التي لا يلائم زوجها رجعتها من قبل أن الله عز  
وجل لما أمر بالسكتي عامما قال في النفقة وان كن أولات حل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جلهن دل على  
أن الصنف الذي أمر بالنفقة على ذوات الاجال ممن صنف بدل الكتاب على ان لا نفقة على غير ذوات  
الاجال منهن لأنه اذا أوجب المطلقة نصف نفقة ففي ذلك دليل على انه لا يجب نفقة لمن كان في غير صنفها  
من المطلقات (قال الشافعي) فلما أعلم مخالفا من أهل العلم في أن المطلقة التي لا يلائم زوجها رجعتها  
معاني الأزواج في أن عليه نفقة أو سكنها وان طلاقه وبلاؤه وظهاره ولعانه يقع عليها وله ريه نازوته كانت  
الآية في غيرهما من المطلقات ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها الا المطلقة لا يلائم الزوج رجعتها (قال  
الشافعي) والدليل من كتاب الله عز وجل كافى فيما وصفت من سقوط نفقة التي لا يلائم الزوج رجعتها  
وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن زيد مولى  
الاسود بن سفيان عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها النسة وهو غائب الشام  
فأرسل إليها وكيله بشعر فخطه فقال مالك علينا نفقة فأنت التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد كرت  
ذلك له فقال ليس لك عليهم نفقة أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير عن  
عابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرم فتناع بالمعروف أخبرنا عبد المجيد

لم يحبس خاسقا حتى يخرج من الجلد ينصه ولو شارطا المصيب فن أصاب الشئ ولم يخرج فحسب له لأنه مصيب وإذا اشترطا الخواصق  
والشئ ملصق بالهدف فأصاب ثم يرجع فرغم الرأى أنه خسق ثم يرجع لفظ لقسمه حماة وغيرها وزعم لأصاب عليه أنه لم يخسق وأنه  
اغساق فرجع فالقول قوله مع عينة الآن تقوم بينة فيؤخذ بها وان كان الشئ باليا فأصاب موضع الخرق فغاب في الهدف فهو مصيب

وان أصاب طرف الشئ غفره فضا قولان أحدهما انه لا يحسبه خاسقا إلا أن يكون بنى عليه من الشئ طعنة أو خيط أو جلد أو شئ من الشئ يحيط بالسهم ويسمى بذلك خاسقا وقيل بثبوته وكثيره سواء (قال) ولا يعرف الناس إذا زوجها رجل أن يقال خاسقا إلا ما حاط به المحسوق فيه ويقال لا آخر خاسقا ولا خاسقا (٢٢٠) والقول الآخر ان يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما هو الصحيح

غفره فإذا خرق منه شيئا قل أو كثير بعض النصل حتى خاسقا لأن الخسق الثقب وهذا قد ثقب وان خرق قال وإذا وقع في خرق وثبت في الهدف كان خاسقا والشئ أضعف من الهدف ولو كان الشئ منصوبا فخرق منه كان عندى خاسقا ومن الرماة من لا يحسبه إذا لم يثبت فيه قال فان أصاب بالقدح لم يحسب إلا ما أصاب بالنصل ولو أرسله مفارقا للشئ فهو ترجع فصرفته أو يقتصر فأثير عتبه فأصاب حسب مصيها ولا حكم للرجع ولو كان دون الشئ شئ فهو كسهم ثم يحموته حتى يصيب كان مصيها ولو أصاب الشئ ثم سقط بعد ثبوته حسب وهذا كزعم أنسان إذا به لباس أن يخالل أهل النشاب أهل العريسية وأهل الحسان لأن كلها نصل وكذلك القسي الدودانية والهندية

عن ابن جريح قال قال عطاء لست المتوثة الحبل منه شئ إلا أنه سفق عليهما من أجل الحبل فإذا كانت غير حبل فلا نفقة لها (قال الشافعي) فكل مطلقة كان زوجها حائلا رجعت فلهما النفقة ما كانت في عديتهما وكل مطلقة كان زوجها حائلا رجعت فلا نفقة لها في عديتهما إلا أن تكون حاملا فلا تكون عليه نفقة ما كانت حاملا وسواء في ذلك كل زوج حر وعبد ونحوه وكل زوجة أمة وحر ونذية قال وكل ما وصفتنا من متعة لمطلقة أو سكتي لها أو نفقة فليست إلا في النكاح صحيح ثابت فاما كل نكاح كان مفسوخا فليست فيه نفقة ولا متعة ولا سكتي وان كان فيه مهر بالميسر حاملا كانت أو غير حامل قال وإذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا عيلا فيه الرجعة فأنعت حبالا أو أنكره الزوج أو لم يشكره ولم يقر به ففيها قولان أحدهما أن تنقص من يوم طلقها أو كتم نفقة مطلقا في كل شهر من تلك الشهور فإذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه لأن الحمل لا يعدل بغيره حتى تلده قال ومن قال هذا قال ان الله عز وجل قال وان كن أولات حمل فأنقضوا عليهن حتى يضعن حملهن يحتمل فعليه نفقتهن حتى يضعن حملهن ليست بساقطة سقوط من لا نفقة له غير الحوامل وقال قد قال الله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلو مات رجل وله حمل لم يوف له الحبل ميراثا وحمل ولا ميراثا لأنه قد يكون عددا ووقتنا الميراث حتى يتبين فإذا بان أعطيناه وهكذا أو وصي لحبل أو كان الوارث أو الموصى له غائبا ولا يعطى إلا البيهقين وقال أريد لو أريها النساء فقلن بها حمل فأنقضنا عليهن أنفسهن فعلمنا أن ليس بها حمل ليس قد علمنا أنها حاملنا من مال الرجل ما لم يحجب عليها وان قضينا بده فحق لا تنقض شئ مثله ثم زده والقول الثاني أن تنقص من يوم طلقها الزوج وراها النساء فان قلن بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها وان قلن لا يبين أحصى عليها وزكته حتى يفلن قد بان فإذا قلن قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها إلا أن تضع حملها لم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها إلا أن ترضع فبعطها أجر مثلها في الرضاعة أجر الأنثى ولو طلقها ثم ظهر بها حمل فذكره ففناه وقد فعلوا لأنها ولا نفقة عليه ان كان لا عيلا فأرأنا من النفقة ثم أكتب نفسه حذوقه به الحمل ان ثم وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه وكذلك ان كان أقراره بالكذب بعد رضاع الولد أزمته ورضاعه ونفقه ويكذب لو أكتب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل والرضاع والولد وإذا قال القوابل بالمطلقة التي لا عيلا رجعت بها حمل فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان أو جبر والحكم على النفقة عليها ثم علم أن لم يكن بها حمل رجعت عليها في الحالين مع أنه إنما أعطاها إياها على أنه واجب عليه فلما علم أنه لم يجب عليه رجعت عليها بمنزلة ما أخذت منه ان كان له مثل أو قيمته وم دفعه لها ان لم يكن له مثل \* وكل زوجة صحيحة النكاح ففرقت بينهما محال كذا كرماني المختلعة والخيرة والمملوكة والمستألفة والفقهاء والأئمة مفسرون فقتلوا الفراق والرجل يفر المرأة بنسب فيمو جددونه فقتلوا فراقه والمرأة تغرب بأنها حرة فتوجد أمة أو تحده أجدا أو أربص أو ينجونها فقتلوا فراقه أو يحددها كذلك فقتلوا فراقها فتكون حاملا في هذه الحالات فعلى الزوج نفقة حتى تضع حملها قال وكل نكاح كان فاسدا بركل حال مثل النكاح بغير ولي أو بغير شهود أو نكاح المرأة ولم ترض أو كراهة فحلت فلها الصداق بالميسر ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل « قال أبو محمد » وفيها قولان لها النفقة بالحمل وان كان نكاحا فاسدا لأنه يلحق به الولد فلما كان إذا طلقها بغير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة علمنا أنه جعل النفقة لولا فراق الحمل (قال الشافعي) وكل مطلقة طلب زوجها الرجعة كانت عديتها الشهور فحاضت بعد مضى شهر من استقبلت الحيض ثم عليه النفقة ما كانت في العدة ولو حاضت

وكل قوس رمى عنها سهم ذى نصل ولا يجوز أن يتنفل رجلان وفي يدى أحدهما من النبل أكثر مما في يدى الآخر ولا على أن يحسب خاسقا مع خاسقين ولا على أن لا أحدهما خاسقا قال أبو محمد يوجب مع خواسقه ولا على أن يطر من خواسقه خاسقا ولا على أن خاسق أحدهما خاسقان ولا أن أحدهما رمى من عرض الآخر من أقرب منه إلى عرض واجبه ثلاث

وعدد واحد ولا على أن يرحى بقوس أو نسل بأعينها أن تغترب لم يبدلها ومن الرأه من زعم انهما اذا سميا قرا عا يستبقان اليه فصارا على السواء أو ينيماز يادهم كأن للسبق أن يذني عددا للقرع ماشاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يذني عددا للقرع ما لم يكن نواياه ومنهم من زعم أنه ليس له أن يذني بغير رضا السبق (قال المزني) رحمه الله (٢٣١) وهذا أشبه بقوله كما لم يكن

سيفهماني الخيل ولاقي  
الزبي ولاقي الاستدعاء  
الاجتماعي هاعلى غاية  
واحدة فكذلك في  
قياس لا يجوز لاحدهما  
ان يزيد الاجتماعيهما  
على زائده واحدا والله  
التوفيق (قال الشافعي)  
ولا يجوز ان يقول  
احدهما لصاحبه ان  
اعبى بهذا السهم فقد  
نزلت الا ان يجعل  
رجله سقان أصاب  
به وان قال ارم عشرة  
رشاق فان كان صوابا  
اكرمك كذا لم يجوز  
ان يأنزل نفسه واذا  
رمى اسهم فانكسر  
فان أصاب بالصلب  
كان له حاسقا وان  
أصاب بالفرج لم يكن  
حاسقا ولا قطع واثنين  
فأصاب بهما جميعا  
حسب الذي فيه  
التصل وان كان في  
الشن تبيل فأصاب  
بهمه فوق سبهم في  
الشن لم يحسب وزر  
عليه ورجبه لانه  
عارض دون الشن واذا  
أراد السبق ان يجلس  
ولا رمى ولسقت فضل  
الأفضل له فساو وقد

فإنه يكونه الفصل فينضل ويكون عليه الفضل وينضل والما يتخلفون في ذلك فهم من يجعل له أن يجلس عالم ينضل ومنهم من يقول ليس  
بمرض مرض ضيق الرأى أو يصيب إحدى يديه علته تخلفه من ذلك كان له أن يجلس ويلزمهم أن يقولوا  
إذا أرادوا على أصل الرأى الأول قال ولا يجوز أن نسحق على أن يعيده عليه وإن سبقه على أن يرى بالبرية لم يكن له أن يرى بالفارسية

لان معروفان الصواب عن الفارسية أكثر ممن عن العربية قال وان سبقه ولم يسبق الغرض كرهته فان سمياه كرهته أن يرفعوه أو يخفضوه وقد أجاز الزمخشري أن يراه ريشا أو أكثر في المائتين من أجاز هذا أجازته في الرقة وفي أكثر من ثلثمائة قال ولا بأس أن يشترط أن يرسل أو شافا معلومة كل يوم من أوله الى (٢٣٢)

ومن عقلت أدائه أبدل مكان قوسه وتنبه وزنه وان طول أحدهما بالارسال التماس أن تعبد يد الرأى أو ريشى حسن صنع في السهم الذي رماه فأصاب أو أخطأ فليستعبد من طريقه انشطا فقال لم أوهنا لم يكن ذلك له وقبله ارم كترى الناس لا يجهلا عن التثبت في مقامك وزرعك وارسالك ولا مطبئا لا دخال الضرر بالجنس على صاحبك قال ولو كان الرأي بطيل الكلام والجنس قبله لا تطل ولا يهمل مما يفهم وللبديان يقف في أي مقام شامخ لا تخزن الغرض الآخر أي مقام شاقواذا اقتبسوا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتربوا وليقتسموا قضايا معروفا ولا يجوز أن يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق ولا على أن أسبق ولا على أن يقتربا فأيهما خرجت فرعته سبقه صاحبه لان هذا مخاطرة واذا حضر

عدها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها وان أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفر وان لم يصبا قبله أصبا أطلق قال وينفق عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم بيقين موته قال وان أحلها كما أربع سنين أنفق عليها فها وكذا في الأربعة الأشهر والعشرين من مال زوجها فاذا أنكبت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود ولا عليها ما منعته نفسها وكذلك لا ينفق عليها في عدة منة ولو طلقها أو مات عنها ولو بعد ذلك ولم يمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ولأن علمها منة عدة ولأن دينهما ميراثا لانه بينهما طلاقه ولا شيء من الأحكام بين الزوجين الاطوق الوليد ان أصابها أو اغنامتها النفقة من الأول لانها استخراج حصة نفقتهما من يديه ومن الوقوف عليه كالتقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فنقضها نفقة في الحال التي كانت فيها ما نفعه نفسها بالنكاح والعدة وهي لو كانت في المصروع زوج فنقضته نفسها منعها نفقة بعصبتها ومنعتها نفقة بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وباختيار نفسها لغرضه على معنى أنها خارجة من الأول ولو أنفق عليها في غيبته ثم ثبت البينة على موته في وقت ردت كل ما أخذت من النفقة من حين مات فكان لها الميراث ولو حكم لها كما بأن تزوج فترجعت فصح نكاحها وان لم يدخل بها فلا ميراث لها وان دخل بها فأصابها فلهما ميراثا مثلها اما سي ولو أفسخ النكاح وان لم يفسخ حتى مات أو ماتت فلا ميراث لهما منه ولاه منها وان حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث فان كان الزوج الميت رديما ثم على ورثته وان كانت هي البينة وقف ميراث الزوج الأول حتى يعلم أي هو فينها أو ميت فريد على ورثتها غير زوجها الآخر ولو مات زوجها الأول ورثته وأخرجنا من يدى الآخر بكل حال ولو تزوجت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرا ثم نكحت فولدت أولادا ثم جاء الأول كان الوليد الآخر لانه فرأى بالشبهة وردت على الزوج ومنع صاحبته حتى تعد ثلاث حيض وان كانت بمن لا تحيض لباس من الحيض أو صفر فلانة أشهر وان كانت حلي فان تضع حملها واذا وضعت حملها فازوجها الأول منعها من رضاع ولدها الا بالباء وان تركته لم يغذم رضع غيرها ممن جمعها ما سوى ذلك ولا ينفق عليها في أيام عدتها ولا رضاعا ولده غيره شيئا ولوا دعي الزوج الأول والآخروا ولد فولدت وهي مع الآخر أخرجها ربه القافة قال ومتى طلقها الأول وقع عليها طلاقه ولو طلقها زوجها الأول أو مات عنها وهي عند الزوج الآخر كانت عند غير زوج فكانت عبادة الوفاة والطلاق ولها الميراث في الوفاة والسكنى في العدة في الطلاق وفي ردها بالوفاة ولومات الزوج الآخر ثم تركه وكذلك لا يرثها لومات ولومات امرأة المفقود والمفقود ولا يعلم أيهما مات أو لا يتوارثا كما يتوارث من خشي موته من أهل الميراث من القتل والفرق وغيرهم الا يبين أن أحدهما مات قبل الآخر فالاول ولومات الزوج الأول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أو لا بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشرا لانه النكاح الصحيح والعدة الاولى بالعدة الاول ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل احدهما في الأخرى لانها وجبت عليهما من وجهين مفترقين فلا يجوز ثبوتها تأتي باحداهما دون الأخرى لانها في وقت واحد ولو كان الزوج الأول مات أو لا فاعتدت شهرا أو أكثر ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها حلت من التي حلت منه وهو الزوج الآخر فاعتدت من الاول أربعة أشهر وعشرا لانها لا تستطيع تقديم عدتها من الاول وعلبا عدة حل من الآخر قال ولكن لومات الاول قبل فاعتدت شهرا أو أكثر ثم رأت أن بها حلا قبل لها ربى فان تزوجت وهي رزاه حاملا ثم مرت بها أربعة أشهر وعشرا وهي تحيض في ذلك ورزاه لا تحيض على الحمل ثم حاضت ثلاث حيض

ويان

الغريب أهل الغرض فقسوه فقال من معه كاترا ما ما ومن يري عليه كاترا غير رام وهو من الرما فحكمه

حكم من عرفوه واذا قال صاحبه اطرح فخطب على أنى أعطيت شيئا لم يجز الا بان يتفاهتاهما يستافسا قاحديا قال ولو شرطوا أن يكون فلان مقدا وفلان معه وفلان كان السبق فمساو لكل حزب أن يقدموا من شأوا ولم يقدم الآخر وكذلك واذا كان البده

لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ عليه فأصاب أو أخطأ وذلك السهم عليه والصلاة جائزة في المضرة والأصابع إذا كان جلد هذا كساعها  
يؤكل لحمه أو مذبوحاً من جلد المأثور كل لحمه ما عدا كلباً أو خنزيراً فإن ذلك لا يظهر بالبالغ غير أني أكره لمعنى واحد وأنى أمره أن يفضى  
يبتون قفيه إلى الأرض ولا بأس أن يصلى متكب القوس والقرن (٢٢٣) الآن يحرك عليه حركته فأكبره

وتجزيه

﴿ مختصر الأيمان ﴾  
والنذور وما دخل  
فيها من الجامع من  
كتاب الصيام ومن  
الملاء ومن مسائل شتى  
سجعتها لفظاً

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه  
الله من حلف بالله أو  
باسم من أسماء الله  
فحلف ففعله الكفارة  
ومن حلف بتفسير الله  
فهو عيب مكروهة  
وأخشى أن تكون

معصية لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم سمع عمر  
يحلف بالله فقال عليه  
السلام ألا أن الله  
ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم  
فقال عمر والله  
ما حلفت بها بعد ذلك

ولا أرا ﴿ قال الشافعي ﴾  
رحمه الله وأكره  
الأيمان على كل حال  
الافيا بالله عز وجل  
طاعة ومن حلف على  
عين فرأى غير هاتين  
منها فلا اختيار أن يأتى  
الذى هو خير ويكفر  
لأمر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بذلك ومن  
قال والله لقد كان

وإن لها أن لا تلحق بها فقد أكلت عدها من جميعاً وليس عليها أن تستأنف عدها أخرى تحذفها كالأول  
عناز زوجها ولا يعلم هي حتى مرت أربعة أشهر وعشرون قبل أن يمس عليها استئناف عدها أخرى وهكذا  
لوما تامها ولم يعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشرون وثلاث حبس بعد يقين موتها ما علم تعدلده ولومات الزوج  
الأخر اعتدت منه ثلاث حبس فإن أكلتها ثم مات الأول اعتدت عده الوفاة وإن تكملها استقبلت عده  
الوفاة (١) من يوم مات الآخر لا تسألها عده صحبة ثم اعتدت حبستين تكلة الحيض التي قبلها من نكاح  
الآخر ولو أن امرأاً المفقود مات عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها وإن لم تدع شيأ لم يأخذ من  
الميراث شيئاً إلا بمجدها ثم بعينها فإلا حق في مهرها وإن قال قائل فهل قال غيرك غير هذا قيل نعم وروى  
فيه شيء عن بعض السلف وقد روى عن الذي روى عنه هذا أنه رجعه عنه فإن قال قائل فهل تحفظ عن مضى  
مثل قولك أن لا تنكح امرأاً المفقود حتى تسقين موته قلنا نعم عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه  
أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن أبي المهيال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي  
رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأاً المفقود إذا لم تنكحها أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن  
سبارك أبي الحكم عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال في امرأاً المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأاً أخرى أنه  
إن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا تخير أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير بن منصور عن الحكم أنه قال إذا فقدت  
المرأة زوجها لم تنكح حتى تعلم أمره

﴿ عدة المطلقة ثلاث زوجها رجعتها ﴾ ﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل المرأة طلاقاً  
عليك فيه رجعتها ثم قبل أن تنقضي عدها اعتدت عدها الوفاة أربعة أشهر وعشرون ورتب ولها السكنى  
والنفقة قبل أن يموت ما كانت في عدها إذا كان عليها رجعتها فإذا مات فلا نفقة لها وليس عليها أن تجتنب  
طيباً ولها أن تخرج من منزلها ولو أدنى لها وليس له منوالها من منظر ولا من تلذذ ولا من خلوة شئ حتى  
يراجعها وهي محرمة عليه تحريم المتوفى حتى يراجعها أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته  
وهي في مسكن حفصة وكانت ترفقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البويع كراهية  
أن يستاذن عليها حتى يراجعها ﴿ قال الشافعي ﴾ أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء ما يحل للرجل من  
المرأة يطلقها قال لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك  
أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء وعبد الكريم قال لا يراجعها فضلاً ﴿ قال الشافعي ﴾ أخبرنا سعيد بن  
ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت أن كان في نفسه ارتجاعها ما يحل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه  
ارتجاعها قال سواء في الحبل إذا كان يرد ارتجاعها وإن لم يرد ما لم يراجعها ﴿ قال الشافعي ﴾ وهذا كما قال  
عطاء أن شاء الله تعالى وإن أصابها في العدة فقال أردت ارتجاعها وأقرأتها لم يشهد فقد أخطأ ولها عليه  
مهر مثلها على أعصاب منها وتعد من مائة الآخر وتحصى العدة من الطلاق الأول فإذا أكلت العدة من  
الطلاق لم يكن له عليها رجعة وله عليها الرجعة ما لم تكملها وتكمل عدها من الإصاغة الآخر ولو لم تلحق  
لغيره حتى تنقضي عدها من الإصاغة الآخر وله أن يخطبها في عدها من مائة الآخر ولو ترك ذلك كان  
أحب إلى ﴿ قال الشافعي ﴾ وأكره للمرأة أن تنكح زوجها رجعتها من التعريض للخلوة معه ما أكره لقال لا يعلل  
(١) قوله من يوم مات الآخر أي الزوج الآخر في الوفاة وهو في الحقيقة الزوج الأول وقوله تكلة الحيض  
لعله تكلة العدة الخ وقوله في حديث عطاء فضلاً هو بضمين أي في قبض واحد قبله كتبه صحيحه

كذا ولم يكن أم وكفر وأجبت بقول الله تبارك وتعالى ولا تأتوا أولي الفضل منكم والسعة أن يؤتوا وأولى القرى زلت في رجل حلف  
لا يتبع رجلاً فأمره الله أن يتبعه ويقول الله جل ثناؤه في الظهار وأهم ليقولون منكراً من القول وزوراً جعل فيه الكفارة ويقول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمر ما حلفت عامداً بالكفر وإن جاعهم أن تن حلق في الإحرام عدا

أَوْحِطًا وَقَتْلَ صَبِيٍّ عَمْدًا وَأَوْحِطًا فِي الْكُفْرَةِ سَوَاءً عَلَى أَنْ أَلْخَفَ بِاللَّهِ قَتْلَ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا أَوْحِطًا فِي الْكُفْرَةِ سَوَاءً (قَالَ الشَّافِعِيُّ)  
وَأَنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَإِنْ كَانَ بَعْضُ حَلْفٍ قَدِيمًا فَلَيْسَتْ بَيْنَ حَادَثَةٍ وَأَنْ أَرَادَ بِهَا عَيْنًا فَهِيَ عَيْنٌ وَأَنْ قَالَ أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بَيْنَ فَإِنْ قَالَ  
أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ فَإِنْ أَرَادَ بِهَا عَيْنًا فَهِيَ عَيْنٌ (٣٣٤) وَأَنْ أَرَادَ بِهَا مَوْعِدًا فَلَيْسَتْ بَيْنَ كَقَوْلِهِ سَأَحْلِفُ (قَالَ الْمَرْفُوعُ) رَجَعَهُ اللَّهُ

وَفِي الْأَمَلَةِ عَيْنٌ وَأَنْ  
قَالَ لَمَرَّ اللَّهُ فَإِنْ  
لَمْ يَرِدْ بِهَا عَيْنًا فَلَيْسَتْ  
بَيْنَ وَلَوْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ  
أَوْ وَعَظَمْتُهُ أَوْ وَجَلَّ اللَّهُ  
أَوْ وَقَدَّرَهُ اللَّهُ فَذَلِكَ  
كَلِمَةٌ بَيْنَ نَوَى بِهَا عَيْنًا أَوْ  
لَا عَيْنَ لَهُ وَأَنْ لَمْ يَرِدْ بِهَا  
فَلَيْسَتْ بَيْنَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ  
أَنْ يَقُولَ وَحَقَّ اللَّهُ  
وَاجِبٌ وَقَدَّرَهُ اللَّهُ  
مَاضِيَةً لِأَنَّهُ عَيْنٌ وَلَوْ قَالَ  
بِاللَّهِ أَوْ تَالَهُ فَهِيَ بَيْنَ  
نَوَى أَوْ لَمْ يَقُلْ فِي  
الْأَمَلَةِ لِلَّهِ عَيْنٌ وَقَالَ  
فِي الْقِسْمَةِ لَيْسَتْ  
بَيْنَ (قَالَ الْمَرْفُوعُ) رَجَعَهُ  
اللَّهُ وَحَقَّ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
عَيْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
وَتَالَهُ لَا تَكِيدُنَّ  
أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ نُوَلِّا  
مَدِينَتَيْنِ (قَالَ الْمَرْفُوعُ)  
رَجَعَهُ اللَّهُ فَإِنْ قَالَ اللَّهُ  
لَا فَعَلْتُ فَهَذَا ابْتِدَاءٌ  
كَلَامَ لَامٍ الْأَنْ نُوَلِّا  
بِهَا فَإِنْ قَالَ أَشْهَدُ بِاللَّهِ  
فَأَنْ نُوَلِّا الْجَمْعَ فَهِيَ  
بَيْنَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِي عَيْنًا  
فَلَيْسَتْ بَيْنَ لِأَنَّهُ  
يَحْتَمِلُ أَشْهَدُ بِأَمْرِ اللَّهِ  
وَلَوْ قَالَ أَشْهَدُ نَوَيْهِ عَيْنًا  
لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَلَوْ قَالَ اعْزَمَ  
بِاللَّهِ وَلَا عَيْنَ لَهُ لَمْ يَكُنْ

رَجَعَتْهَا خَوْفًا مِنْ أَنْ يَصِيبَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقًا فَخَاضَتْ حِضَّةً وَأَوْحِشَتْ بَيْنَ ثُمَّ  
رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا فَمِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَتَمَّ أَنْ تَعْتَمِدَ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرَ عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً وَالْقَوْلُ الثَّانِي  
أَنَّ الْعِدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ  
سَمِعَ أَبَا الشَّعْثَاءَ يَقُولُ تَعْتَمِدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعَبْدُ الصَّكْرِ وَمُطَاوَسٌ وَحَسَنُ  
ابْنِ مَسْلَمٍ يَقُولُونَ تَعْتَمِدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْنُوحًا قَالَ سَعِيدٌ يَقُولُونَ طَلَاقُهُ الْآخِرُ قَالَ سَعِيدٌ وَكَانَ  
ذَلِكَ رَأْيَ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ أَرَى أَنْ تَعْتَمِدَ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا (قَالَ  
الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ قَالَ هَذَا بَعْضُ الْمُشْرِقِينَ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْتَفْسِيرِ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ  
النِّسَاءَ فَلْيُغْنِ عَنْهُنَّ مَا كُنَّ فِيهِ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعُرُوفٍ وَأَفَارِقُوهُنَّ بِعُرُوفٍ يَعْرِفُونَ إِنْ تَرَائِغَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ  
مَا شَاءَ بِلَا وَقْتٍ فَيَهْلُ الْمَرْءُ حَتَّى إِذَا اشَارَفَتْ أَنْقِضَ عِدَّتَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا فَإِذَا اشَارَفَتْ أَنْقِضَ عِدَّتَهَا  
رَاجَعَهَا فَاتَزَلَّ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عِيسَى بْنِ عِثْمَانَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ رَاجَعَهَا  
قَبْلَ أَنْ تَنْقُضَ عِدَّتَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَهَدَرَ رَجُلُ الْإِمْرَأَةِ فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا اشَارَفَتْ أَنْقِضَ  
عِدَّتَهَا ارْتَجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَوْ بَلَى لَا تَحْلُنْ أَبَدًا فَتَزَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَامْسِكْ  
بِعُرُوفٍ أَوْ تَسْرِعْ بِحَسَابِنَ فَاسْتَقْبَلِ النَّاسَ الطَّلَاقُ جَدِيدًا مِنْ مَنْ مَنَّهُمْ طَلُوقٌ وَمَنْ لَمْ يَطْلُقْ قَالَ وَمَنْ قَالَ  
هَذَا أَنْبَأَنِي أَنْ يَقُولَ أَنْ رَجَعَهَا بِأَهَائِهَا فِي الْعِدَّةِ مَخَالَفَ لِنِكَاحِهَا بِهَا نِكَاحًا جَدِيدًا مُسْتَقْبَلًا ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ  
يَمْسُو ذَلِكَ أَنْ يَحْكُمَ فِي عِدَّتِهَا حَكْمَ الْأَرْوَاحِ فِي بَعْضِ أُمُورِهَا وَأَمَّا تَسْنِيفُ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ كُنَّ مِنْ قَبْلِ  
الطَّلَاقِ الَّذِي أَتْبَعَهُ هَذَا الطَّلَاقُ فَلَزِمَ فِي حَكْمِ الطَّلَاقِ الْوَاحِدِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَأَيُّ امْرَأَةٍ طَلَّقَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ  
اعْتَدَتْ وَمَنْ قَالَ هَذَا أَتْبَعَهُ أَنْ يَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ لَهَا رَجْعَةً فَقَوْلُهَا إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ  
وَاحِدَةً فَخَاضَتْ حِضَّةً وَأَوْحِشَتْ بَيْنَ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا  
تَحِيضُ حِضَّةً وَأَوْحِشَتْ بَيْنَ ثُمَّ طَلَّقَهَا اسْتَقْبَلَتْ الْعِدَّةَ مِنَ التَّطْلِيقِ الْآخِرِ وَلِإِنَّ الْإِمْرَأَةَ إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ  
وَلَا مَسِيًّا وَمَنْ قَالَ هَذَا أَتْبَعَهُ أَنْ يَحْتِجَّ بِأَنَّ الرَّجُلَ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ فَتَحِيضُ حِضَّةً وَأَوْحِشَتْ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ  
فَإِنْ كَانَ طَلَّاقًا يَلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ اعْتَدَتْ عِدَّةً وَفَاقَ وَوَرِثَتْ كَانَتْ تِلْكَ الَّتِي تَطْلُقُ وَتَرِثُ وَلَوْ كَانَ طَلَّاقًا عَلَاءً  
فِيهِ الرَّجْعَةُ لَمْ تَعْتَدْ عِدَّةً وَفَاقَ وَلَمْ تَرِثْ أَنْ يَطْلُقْهَا عَصَمًا وَلَوْ طَلَّقَهَا بِمُرٍ بِطَلَّاقٍ أَلَا عَلَاءً فِيهِ الرَّجْعَةُ فَلَوْ رُثِيَ  
لَمْ تَعْتَدْ عِدَّةً وَلَوْ فَاةً لَا نَهَا عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ قِيلَ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقًا عَلَاءً فِيهِ الرَّجْعَةُ وَأَوْ تَطْلُقُ بَيْنَ  
ثُمَّ يَرْتَجِعُهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا أَوْ يَطْلُقُهَا لَمْ يَرْتَجِعْهَا الْعِدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ وَلَا تَعْتَمِدُ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ وَإِنْ  
ارْتَجَعَهَا فَقَدْ كَانَتْ حُرْمَتُ عَلَيْهِ الْأَبَانِ يَرْتَجِعُهَا كَحُرْمَتِ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ الَّذِي لَا يَلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ الْإِسْكَاحُ  
وَلَوْ نَكَحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا لَمْ تَعْتَدْ فَكَذَلِكَ لَا تَعْتَمِدُ مِنْ طَلَّاقٍ أَحَدُهُمَا وَإِنْ رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ لَمْ يَحْدِثْ  
رَجْعَةً وَمَنْ قَالَ هَذَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَ كَانَ إِذَا ارْتَجَعَ فِي الْعِدَّةِ نَبَتَ الرَّجْعَةَ لِمَا حَلَّلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
فِي الْعِدَّةِ مِنَ الرَّجْعَةِ وَإِلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِعُرُوفٍ وَأَفَارِقُوهُنَّ بِعُرُوفٍ لَمْ يَرِخْ ضَرَارًا  
فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّ رَجْعَ الْمَرْءِ رَغْبَةً وَلَكِنْ عَضَالَعٌ أَنْ تَحْسُلَ لَعْنُهُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَزْنُوا  
النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَتَزَوَّجُوهُنَّ لَتَنْزِهِنَّ بَعْضُ مَا أَنْتَهُنَّ الْأَنْ بَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مَعِينَةٍ فَتَبَى عَنْ أَمْسَا كَبُيْنَ  
لِلْعُضْلِ ثُمَّ طَلَّقْتُمْ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ قَبْلَ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهْيٌ عَنْ رَجْعَتَيْنِ لِلْعُضْلِ لِلرَّغْبَةِ وَهَذَا  
مَعْنَى يَحْتَمِلُ الْآيَةَ وَلَا يَحْزُوا لِأَحَدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

بِمَا لَا نَمْنَاهَا عَنْ مِقْدَرَةِ اللَّهِ أَبْعَدَتْ عَلَى كِتَابِهَا وَأَرَادَ عَيْنًا فَهِيَ عَيْنٌ وَلَوْ قَالَ أَسَأَلَ بِاللَّهِ أَوْ عَزَّمْتُ عَلَيْهِ بِاللَّهِ  
لَتَفَعَّلَ فَإِنْ أَرَادَ السَّخْفَ بِهَا مَعْتَمِدًا فَهِيَ عَيْنٌ وَإِنْ رَجَعَهَا شَأْنًا فَلَيْسَتْ بَيْنَ وَلَوْ قَالَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَمِثْلَهُ فَلَيْسَتْ بَيْنَ الْأَنْ نُوَلِّا عَيْنًا لِأَنَّ  
لَهُ عَلَيْهِ عَهْدًا أَنْ يَزِيدَ فَرَضَهُمْ كَذَلِكَ مِثْلَ اللَّهِ بِذَلِكَ وَأَمَانَتُهُ



(باب الاستثناء في الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف بآي عين كانت ثم قال إن شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى وأوصل أن يكون الكلام منسقا وان كانت بينه سكتة كسكتة الرجل للذكر أو والي أو التنفس أو انقطاع الصوت فهو استثناء والقطع أن يأخذ في كلامه من العين من أمر أو نهي أو غيره أو بسكت (٢٣٥)

لوقال في عهده لأفعلن  
كذا لوقت الأ أن بشاء  
فلان فإن شاء فلان  
لمبحث وإن مات أو  
غبي عنا حتى مضى  
الوقت حث (قال المزني)  
قال بخلافه في باب  
جامع الإيمان قال  
الشافعي رحمه الله  
ولو قال في عهده لأفعلن  
كذا إن شاء فلان ففعل  
ولم يعرف شاء أو لم يشأ  
لمبحث

(باب نفي العين من هذا  
ومن اختلاف مالك  
والشافعي)

(قال الشافعي) رحمه الله  
أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة أنها قالت نفي  
العين قول الإنسان  
لوالله وبلى والله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
والفقو في لسان العرب  
الكلام غير المعقود  
عليه وجاع للفقو  
خطأ والفقو كقالت  
عائشة والله أعلم وذلك إذا  
كان على الجاح والغضب  
والجهلة وعقد الأيمان أن  
يشتهل على الشيء بعينه  
(باب الكفارة قيل  
الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم  
فقطها أو مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والأحد مثل المسلمة لا خلاف بينهما وله عليها الرجعة  
في العدة كما يكون على المسلمة قال وهكذا المجوسية تحت المجوسي والوثنية تحت الوثني لأزواجهن عليهن  
من الرجعة ما زوج المسلمة وعليهن من العدد والأحد ما على المسلمة لأن حكم الله تعالى على العباد واحد  
فلا يحل لمسلم أن يتخاطب مع المشرك أن يحكمه ولا عليه إلا بحكم الإسلام ولأن الله عز وجل أنبىه صلى الله عليه  
وسلم في المشركين فإن حاول فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية قال والقسط حكم الله تعالى الذي أنزل على  
نبيه وقول الله تبارك وتعالى وإن أحكم بينهم على أن لا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يقتولوك عن  
بعض ما أنزل الله الباق قال وأهواءهم يحتمل سيئهم فأمره صلى الله عليه وسلم أن لا يحكم إلا بما أنزل الله إليه  
ولا يحل لمسلم أن يحكم المجنونة التي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم قال وإذا طلق المسلم النصرانية فلا  
فانقضت عدتها فنكحت نصرانيا فأصابها أو حلها ذلك لزوجه المسلم وبحسبنا لأنه زوج يحل له نكاحه إلا  
تري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ومن سنته أن لا يجمع إلا المحصنات فلو كانت أصابة الذي  
لا يخص المرأة لم رجمه النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أحصنها أو حلها لمع حلها لأن الله عز وجل قال حتى  
تنكح زوجا غيره وأنه زوج نكحها

(أحكام الرجعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله  
عز وجل الطلاق مرتان فأسأله معروف وأوسر يوحسان وقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة  
قروء ولا يحل لهن أن يكفن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن  
في ذلك أن أرادوا إصلاحا (قال الشافعي) رحمه الله في قول الله عز وجل إن أرادوا إصلاحا فإطلاق إصلاح  
الطلاق الرجعة والله أعلم فمن أراد الرجعة فهي له لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (قال الشافعي) رحمه الله  
فأعازر حرج طلق امرأته بعدما يصيبها واحدة وأنتمين فهو أحق برجعها ما لم تنقض عدتها ببلالة  
كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ركعتي طلاق امرأته التوبة ولم يرد إلا واحدة  
فردّها له رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك عند نافي العدة والله تعالى أعلم قال وسواء في هذا كل  
زوجة تحت حر مسلمة أو ذميمة أو أمة قال وطلاق العبدان فإطلاق واحدة فهو كالحر يطلق الحرية  
واحدة وأنتمين وملك من رجعتا بعد واحدة فملك الحر من رجعتا بعد واحدة وأنتمين  
والحر الكافر الذي وغير الذي في الطلاق والرجعة كالحر المسلم فإذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على  
أمر أنه لا ينكح جديد لأن الله عز وجل وأجعل الرجعة له عليها في العدة فبين أن لا رجعة عليها بعدها  
مع قول الله عز وجل فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالعرف

(كيف تنبت الرجعة) (قال الشافعي) رحمه الله لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة امرأته  
في العدة كان بيننا أن ليس لها منعه الرجعة ولا لها عوض في الرجعة بحال لانها عليها إلا لها عليه ولا أمر  
لها فيما له دونها فلما قال الله عز وجل وبعولتهن أحق بردهن في ذلك كان بيننا أن الرذ أخاهو بالكلام دون  
الفعل من جاع وغيره لأن ذلك رديلا لكلام فلا تنبت رجعة لرجل على أمر أمتضى يتكلم بالرجعة كما  
لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بها فإذا تكلم بها في العدة تنبت له الرجعة والكلام بها أن يقول

(قال الشافعي) رحمه الله ومن حلف على شيء وأراد أن يحنث فأحب إلى أن لم يكفر  
حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث نفي الصيام جزاءه وإن صام لم يجزه لأننا نزع أن الله على العباد حق في أموالهم وتسلف النبي صلى الله  
عليه وسلم من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر ففعلنا الحقوق في الأموال فيأصلي

هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تحجز الأبدان عنها كالصلاة والصوم (باب من حلف بطلاق امرأته أن يتزوج عليها)  
(قال الشافعي) رحمه الله ومن قال لامرأته أنت طالق إن تزوجت عليك فطلقها واحدة تلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث  
وان كانت بالتام لم يحنث فان قال أنت طالق (٢٢٦) ثلاثا لم تزوج عليك ولم يوفت فهو على الأبد لا يحنث حتى يموت

فقد راجعها أو فداها رجعتها أو قدر دنتها إلى أو قد راجعها إلى فإذا انكحتم بهذا فهي زوجة ولو مات أو خسر  
أو ذهب عقله كانت امرأته وإن لم يصبه من هذا شيء فقال لم أره رجعة فهي رجعة في الحكم الآن  
يحدث طلاقا قال ولو طلقها فخرجت من بيته فزها إليه بنوى الرجعة أو جامعها بنوى الرجعة أولا  
بنوها ولم يتكلم بالرجعة لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها قال وإذا جامعها بعد الطلاق بنوى الرجعة  
أولا بنوها فالجماع جماع شبهة لاحد علمها فيه ويعز الزوج والمرأة ان كانت عاتمة ولها عليه صداق  
مثلها والولد لاحق وعلمها العدة « قال الربيع » وفيما قول آخر إذا قال قد دردتني إلى أيها لا تكون  
رجعة حتى بنوي بها رجعت أو إذا قال قد راجعها أو راجعها هذا نصريح الرجعة كالا يكون النكاح  
الانصرح النكاح أن يقول قد تزوجتها أو نكحتها فهذا نصريح النكاح ولا يكون نكاحا بان يقول قد  
قلتها حتى يصريح بما وصفت لأن النكاح تحليل بعد تحرير وكذلك الرجعة تحليل بعد تحرير فالتحليل  
بالتحليل شبهة فكذلك أولى أن يقاس بعضها على بعض ولا يقاس بالتحرير بعد التحليل كالقول قد وهنتك  
أو ذهبي أولا حاجة في ذلك أنه لا يكون طلاقا حتى بنوي به الطلاق وهو لو أراد بقوله قد دردتني إلى الرجعة  
لم تكن رجعة حتى بنوي به الرجعة (قال الشافعي) فان طلقها واحدة فاعتدت حاضنتي ثم أصابها بنوى  
الرجعة فكما أن لا رجعة إلا بكلام فان تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي جمعة وإن لم يتكلم  
بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة لها عليها ولها عليه مهر مثلها ولا تنسح حتى تكمل ثلاث حيض ولا تكون  
كالمرأة تعتمد من رجلين فتبنيأ عدهما من الأول فتكملها ثم تستقبل للآخر عدة لأن تبنيأ العدة تنسح  
جعل لرجلين وفي ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر وهذا حق لرجل واحد ونسب واحد لا يتنازع  
لمن كان منه واد ولو طلقها فحاضت حاضنة ثم أصابها السانفت ثلاث حيض من يوم أصابها وكانت له عليها  
الرجعة حتى تحيض حاضنة وتدخل في الدم من الحاضنة الثالثة لم يكن له عليها رجعة ولم يحل لغيره حتى ترى  
الدم من الحاضنة الثالثة من أصابها بأها وهي الرابعة من يوم طلقها وله عليها الرجعة ما بقي من العدة ثم  
وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم إذا كانت تعلم فتتعمد من الرجعة فتزنيها لأن الله تعالى جعلها له عليها فعلمها  
وجهاتها سواء وسواء كانت غائبة أو حاضرة أو كان عنها غائبا أو حاضرا قال وإن راجعها حاضرا أو كتم  
الرجعة أو غائبا فكتمها ولم يكتفها لم تبلغها الرجعة حتى مضت عدها ونكحت دخل بها الزوج الذي  
نكحته ولم يدخل فرق بينهما وبين الزوج الآخر ولها مهر مثلها أن أصابها إلا ما سعى لها ولا مهر ولا منعة أن  
لم يصبها لأن الله عز وجل جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها  
يبطل من نكاح غيره ولا يدخل لم يكن يحل على الاستبداء لو عرفاه كأنا عليه محدودين وفي مثل معنى  
كتاب الله عز وجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أنكح أوليان فالأول أحق بالاستئذان في كتاب  
الله عز وجل ولا يستغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل زوج آخر ولم يدخل ومن جعله الله عز وجل  
خمسوه أعق بأمر فهو أحق به (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا النخعي بن حسان عن عبيد الله  
ابن عمر وعن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل  
يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك فنكحت قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر ولم يدخل  
(وجه الرجعة) (قال الشافعي) رجعتها ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدان عدلين على الرجعة  
لأمر الله تعالى به من الشهادته لثلاثة قبل أن يقر بذلك أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد انقضاء عدها

أو يموت هي قبل أن  
يتزوج عليها وإن تزوج  
عليها من يشبهها  
أولا يشبهها خرج من  
الحنث دخل بها أول  
يدخل بها وإن ماتت  
لم يرهنها وإن مات ورثته  
في قول من يورث الممتنونة  
إذا وقع الطلاق في المرض  
(قال المزني) قد قطع  
في غيره هذا الكتاب أنها  
لا توث (قال المزني)  
وهو بالحق أولى لأن  
الله تبارك وتعالى ورثها  
منه بالحق الذي ورثه  
به منها فلما ارتفع ذلك  
الحق فميراثها لم يحجز  
أن ترثه

(باب الأطعمة في  
الكفارة في البلدان  
كلها ومن أن يطعم  
وغیره)

(قال الشافعي) ويجزى  
في كفارة اليين مذبح  
النبي صلى الله عليه  
وسلم وإنما قلنا يجزى  
هذا أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أتى بقرق  
فنهقر فدفعه إلى رجل  
وأمره أن يطعمه ستين  
مسكينا والعرق فيها  
بقدرة خمسة عشر صاعا

وذلك ستون مدا فكل مسكين مد في كل بلاد سواء ولا يرى أن يجزى دراهم وإن كانت أكثر من قيمة فلا  
الامداد وما اقتات أهل البلدان من شيء أجزم منه مدو ويجزى أهل البادية مد أظ (قال المزني) رحمه الله أمان الأقط ههنا ولم يجز  
في الفطرة وإذا لم يكن لأهل بلاد مد من طعام سوى اللحم أو دوا مد ما يقتات أقرب البلدان إليهم يعطى الرجل الكفارة وإن كان من

لأنه النفقة عليه من قرابته وهم من عدا الوالد والوالدة والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهامن غيرهم وإن كان ينفق عليهم تطوعا ولا يجزئ له إلا أن يعطى حراما لمحتاجا ولو علم أنه أعطى غيرهم فعليه عندى أن يعيد ولا يلزم أقل من عشرة مساكين واحتج على من قال إن أطمع مسكينا واحدا مائة وعشرين مديا فستين يوما جزءا وإن كان في (٣٢٧) أقل من ستين لم يجزه فقال أراكم

جعلت واحدا ستين مسكينا فقد قال الله وأشهدوا ذوي عدل منكم فإن شهد اليوم شاهد يعق ثم عاين الغد فشهد به فقد شهد امرأتين فهو كشاهدين فإن قال لا يجوز لأن الله عز وجل ذكر العدد قبل وكذلك ذكر الله للبس كبن العدد (قال الشافعي) رحمه الله ولو أطمع تسعة وكسا واحد لا يجزه حتى يطمع عشرة كما قال الله عز وجل أو كسوتهم قال ولو كانت عليه كفارة ثلاثة أعیان مختلفة فاعتق وأطمع وكسا بنوى الكفارة ولا بنوى عن أبعال العتق ولا الإطعام ولا الكسوة أجزأ وأبها شاء أن يكون عتقا أو طعاما أو كسوة كان وإن لم يشأ فالثلاثة الأولى تجزئ قال ولا يجزئ كفارة حتى يقدم البنية قبلها أو معها ولو كفر عند رجل بأمره أجزأ وهذه كهية بأها من ماله ودفعه بأها بأمره كقبض وكيله لهيته لو وهبها وكذلك إن

فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة في العدة وثلاثا بحد واحد أو بصيها فتزول منه أصابة غير زوجة ولو تصادقا فإنه راجعها ولم يشهد قال رجعة ثابتة عليها لأن الرجعة البهونها وكذلك لو ثبت عليها ما كانت في العدة إذا أشهد على أنه قال قد راجعناها فإذا مضت العدة فقال قد راجعناها وأنكرت فالقول قولها وعليه البينة أنه قال قد راجعناها في العدة والله تعالى الموفق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه إذا كان غدا فقد راجعنا وإذا كان يوم كذا فقد راجعنا وإذا أقدم فلان فقد راجعنا وإذا فعلت كذا فقد راجعنا فكان كل ما قال لم يكن رجعة ولو قال لها إن شئت فقد راجعنا فقالت قد شئت لم تكن رجعة حتى يتحدث بعدها رجعة وهذا بخلاف قوله إن شئت فأنت طالق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لامرأته أكان أمس فقد راجعنا لم تكن رجعة بحال ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعنا لم يكن رجعة وليس بأكثر من قوله هذا إذا كان غدا فقد راجعنا فلا يكون رجعة ولو قال كلما طلقنا فقد راجعنا لم يكن رجعة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال لها في العدة قد راجعنا أمس أو يوم كذا اليوم ماض بعد الطلاق كانت رجعة وهكذا لو قال قد كنت راجعنا بعد الطلاق ولو قال لها في العدة قد راجعنا كانت رجعة فإن وصل الكلام فقال فقد راجعنا لم يجز أو راجعنا بالذي وأراجعنا بالكرامة أو راجعنا بالله وإن شئت قال أراد الرجعة وقال غنيت راجعنا بالمحبة مني لك أو راجعنا بالذي في طلاقنا وما أشبه هذا كانت رجعة وإن قال أردت قدر رجعت إلى محبتك بعد بضع أو إلى ذلك كما كنت أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة وإذا طلق الأخرس امرأته بكباب أو إشارة تعقل لزومه الطلاق وكذلك إذا راجعها بكباب أو إشارة تعقل لزومها الرجعة وإذا مرض الرجل قبل إفسائه فله ألا يرضى في الرجعة والطلاق وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتابا لمها الطلاق وألزمته الرجعة ولو لم يجلس ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو رجعة إشارة تعقل أو كتب كتابا يعقل كانت رجعة (١) حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فبما منه بالطلاق الأول وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله يجوز رجعتيه كالجوز طلاقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز رجعة المغلوب على عقله كالأب الجوز طلاقه ولو أن رجلا سمعا طلق امرأته ثم خبل عقله بحنون أو خبل أو رسام أو غيره مما يغلب على العقل غير العسك ثم راجع امرأته في العدة لم تجز رجعتيه ولا تجوز رجعتيه الذي ألحق الذي لو طلق جاز طلاقه وإن كان يجن ويفيق فراجع في حال جنونه لم تجز رجعتيه وإن راجع في حال أفاقته حازت رجعتيه ولو اختلفا بعد مضى العدة فقالت راجعتي وأنت ذاهب العقل لم تجز رجعة وعقلها معني انقضت عدتي وقال بل راجعتي ومعني عقلي فالقول قولها لأن الرجعة الله دونها وهي في العدة تدعى إبطالها لا يكون لها إبطالها إلا بسنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المرأة في أعتق انقضت العدة في مدة يمكن في مثلها أن تنقض العدة والقول قولها متى ادعت انقضاء العدة في مدة لا يمكن في مثلها انقضاء عدتها لم تنقض ولا تصدق إلا في مدة يمكن فيها انقضاء العدة والقول قولها إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال ولو طلق رجل امرأته فقالت من يومها قد انقضت عدتي لم يقبل منها حتى تسأل فإن قالت قد انقضت سقطت بابتنا بعض خلقه أو ولدت ولد أو مات كان القول قولها إذا كان يلد مثلها فإن كانت صغيرة لا يلد مثلها أو نجو زالا يمكن في مثلها أن تلد لم تصدق بحال ولو قالت قد انقضت عدتي في يوم أو غيره مثلت فإن

(١) قوله حتى يعقل الخ كذا في النسخ ولعل الكلمة محرفة تأمل كسبه معجمه

قال أعتق عني فولاه لعتق عنه لأنه قد مله قبل العتق وكان عتقه مثل القبض كالأب اشتراه لم يقبضه حتى أعتقه كان العتق كالقبض ولو أن رجلا كفر عن رجل بغير أمره فأطمع أو أعتق لم يجزه وكان هو المقتل لعده فلو أنه قال وكذلك لو أعتق عن أبيه بعد الموت إذا لم يكن ذلك بوصية منهم أو لوصام رجل عن رجل بأمره لم يجزه لأن الأيدان تعبدت بعقل فلا يجزئ أن يبعه غيرهما إلا بالبيع والهرم للغير الذي جاء عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن فهم نافعة ولأن الله تبارك وتعالى إنما فرضها على من وجد السبل لها والسبل بالمال ومن اشترى بها أطمأ وكسأ أجرته ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وخادم أعطى من الكفارة وإن كان في مسكنه فضل عن خادمه وأهله (٢٣٨) الفضل الذي يكون به غنياً يعطى وإذا حثت موسراً ثم أعسر لم

أر الصوم يحجز عنه  
وامره احتياطاً أن يصوم  
فإذا أبسر كفر وأما  
أنظر في هذا إلى الوقت  
الذي يحث فيه ولو  
حثت معسراً فأبسر  
أحببت له أن يكفر  
ولا يصوم وإن صام  
أجزأ عنه لأن حكمه  
حين حثت حكم الصيام  
(قال المزني) وقد قال  
في الظاهر إن حكمه  
حين يكفر وقد قال في  
جماعة العلماء إن تظاهر  
فلم يجد رقبة أو أحدث  
فلم يجد ماء فلم يصوم ولم  
يدخل في الصلاة بينهم  
حتى وجد الرقبة والماء  
إن فرضه العتق والوضوء  
وقوله في جماعة العلماء  
أوليه من انفرد عنها  
قال ومن له أن يأخذ  
من الكفارة والركاة  
فله أن يصوم وليس  
عليه أن يتصدق  
ولا يعتق فإن  
فعل أجزأه وإن كان  
غنياً وماله غائب عنه  
لم يكن له أن يكفر حتى  
يحضر ماله إلا لا طعام  
أو الكسوة أو العتق  
باب ما يحجز من  
الكسوة في الكفارة

قالت حضرت ثلاث حضرم تصدق لانه لا يحض من النساء أحد ثلاث حضرم في مثل هذه المدة وإن قالت  
قد حضرت في أربعين ليلة ثلاث حضرم وما أشبه هذا أنظر فإن كانت المدعية لانقضاء عدتها في مثل هذه المدة  
تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتظهر صدق في الحكم وكذلك أن كان من نساء الناس من يذكر  
ما وصفت وإن لم تكن هي ولا واحدة من النساء تذكر مثل هذا لم تصدق ومتى صدقتها في الحكم فلا زوجها  
عليها الجبن بالله عز وجل لقد انقضت عدتها بما عدا كرت من حضرم وطهرها وسقط أولاد فإن حلفت برئت  
منه وإن نكحت أحلفته ما انقضت عدتها وجعلت له عليها الرجعة وإذا صدقتها في الحكم بقولها قد انقضت  
عدتي صدقتها قبل إرجاعها أو صدقتها إذا قال قد راجعت اليوم فقالت انقضت عدتي أمس أو في  
وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه إلا أن تقر بعد إرجاعها أنها بان لم تنقض عدتها ثم تدعى  
انقضاء العدة فلا أصدقها لأن الرجعة قد ثبتت بأقرارها وإن شاعت أن أحلفه لها ما علم عدتها انقضت  
فعلت فإن حلفت برئتها من الرجعة وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها فإن حلفت فلا رجعة له  
عليها وإن نكحت فله عليها الرجعة ولو قال لها قد راجعت فقالت قد انقضت عدتي أو قالت قد انقضت  
عدتي قبل أن تقول قد راجعت في مدة يمكن فيها انقضاء عدتها ثم راجعها فقالت قد كنت كذبت فيما  
انعتبت من انقضاء عدتي أو قالته قبل إرجاعها فراجعتها أثبتت عليها الرجعة ولورجعت عن الإقرار  
بانقضاء العدة لم يسقط ذلك الرجعة وهي كمن جحد حقا عليه ثم أقربه ولو قالت قد انقضت عدتي ثم قالت  
كذبت لم تنقض عدتي أو وهمت ثم قالت قد انقضت عدتي قبل أن يرجعها ثم راجعها لم يكن له عليها رجعة  
إلا أن تنكح نفسها بعد الرجعة فتقول لم تنقض عدتي وإذا قالت قد انقضت عدتي في مدة لا تنقضي  
عدة امرأ في مثلها فأبطل قولها ثم جاءت عليها مدة تنقضي العدة في مثلها وهي ثابتة على قولها الأول قد  
انقضت عدتي فعدتها منقضة لأنها مدعية لانقضاء العدة في الحالين معا ولو طلق الرجل امرأته ثم قال  
أعلمني بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها لم يكن هذا إقراراً بأن عدتها قد انقضت لأنها قد تنكح بها أعلمته  
وتثبت الرجعة فإذا قالت المرأة لم تنقض عدتي وإن قال قد انقضت عدتها وقالت هي قد انقضت عدتي  
ثم قال كذبت لم يكن له عليها رجعة لأنه أقرب بانقضاء عدتها وكذلك لو صدقتها بانقضاء العدة ثم كذبها لم يكن  
له عليها رجعة  
(الوقت الذي تكون له الرجعة بقوله) (قال الشافعي) وإذا قال الرجل وامرأته في العدة قد راجعتها  
اليوم أو أمس أو قبله في العدة وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن راجعها في العدة فأخبر أن قد فعل  
بالأمر كان كابتدائه الفعل الآن ولو قال بعد مضي العدة قد راجعت في العدة وأنكرت كان القول  
قولها وعليه البينة أنه قد راجعها وهي في العدة وإذا مضت العدة فقال قد كنت راجعت في العدة وصدقتها  
فالجعة ثابتة فإن كذبه بعد التصديق أو كذبه قبل التصديق ثم صدقته كانت الرجعة ثابتة وهكذا  
لو كانت زوجته أمه فقد صدقته كانت الخرق في جميع أمرها ولو كذبه مولاهم أقبل قوله لأن التعليل  
بالرجعة والخبر بالطلاق فيها ولولا كانت المرأة صليمة لم تحض أو معصومة مغلوبة على عقلها فاقبل زوجها  
بعد انقضاء عدتها قد راجعها في العدة لم يصدق إلا بينة تقوم له ولو صدقته لأنها لم لا فرض له عليها وكذلك  
لو صدق ولها أنها كان أو غيره لم أقبل ذلك ولو كانت حصة ففرض لها مرض أذهب عقلها ثم قال بعد  
انقضاء عدتها قد كنت راجعها في العدة لم تكن زوجته فإذا أفاقت فصدقتها كانت زوجته بالإقرار وكانت

(قال الشافعي) رحمه الله وأقل ما يحجز من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سربل أو أزار  
أو مقنعة وغير ذلك للرجل أو امرأة أو صبي ولو استدل بما يحجزه الصلاة من الكسوة على كسوة المسكين لحاز أن يستدل بما يحجزه  
في الشتاء والصيف أو في السفر من الكسوة وقد أطلق الله أنه فهو مطلق

(باب ما يجوز في عتي الكفارات وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز رقبة في كفارة ولا واجب الاثمنة وأقل ما يقع عليه اسم الايمان على الأجنبي أن يصف الايمان اذا أمر بصفته ثم يدون به مؤمنا ويجزئ فيه الصغير اذا كان أبو مؤمنين أو أحدهما وليا لنا وكل ذي نقص يعيب لا ينصر بالعمل اضرارنا مثل العرج (٢٣٩) الخفيف والعور والشلل في الخصر ونحو

ذلك ولا يجوز الممعد ولا الأعمى ولا الأشل الرجل ويجزئ الأصم والصفي والمريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل ولو اشتري من يعتق عليه لم يجز ولا يعتق عليه الا ولدان أو ولدون ولو اشتري رقبة بشرط يعتقها لم يجز عنه ويجزئ المذبول ولا يجوز الكتاب حتى يجهز فعتق بعد العجز ويجزئ الملعق الى سنين واحتمل في كتاب العين مع الشاهد على من أجاز عتي الذي في الكفارة بأن الله عز وجل لما ذكر رقبة في كفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبة أخرى في كفارة كانت مؤمنة لانهم يجتمعان في أنها كفارتان ولما رأينا ما فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم منقولوا الى المسلمين لم يجز أن يبيع من ماله فرض عليه فبعثوه نيبا ويبيع مؤمنا

(باب الصيام في كفارة الايمان المتتابع وغيره)

الرجعة عليها ثابتة واذا دخل الرجل المرأة فقال قد أصبتها وطلقها وقالت لم يصبي فلقول قولها ولا رجعة له عليها ولو قالت قد أصابني وقال لم أصبها فعليها العدة باقرارها أنها عليها التحلل لا رد واج حتى تنقضي عدتها ولا رجعة له عليها باقراره أن لا عدته عليها ويسع في ما ينسب وبين الله عز وجل أن يراجعها ان علم أنه كتب ويسعها فيما ينسب وبين الله تعالى ان علمت أنها كذبت بادعائها بالاصابة ان تنكح قبل ان تعدل أنه لا عدته عليها فأما الحكم فكما وصفت وسواء في هذا أغلق عليها بابا أو أرقى ستر أو لم يلقه أو طال مقامه معها أو لم يطل لا تحب عليها العدة ولا يكمل لها المهر اذا طلقت الا بالوطء نفسه واذا اختلفا في الوطء فالقول قول الزوج لانه يؤخذ منه فضل الصداق واذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها فادرجعتني في العدة وأنكرت فخلعت ثم تزوجت وبخل بها أو لم يدخل ثم أقام شاهدين أنه قد كان راجعها في العدة فسخ نكاحها من الآخر وكانت زوجة الأول الذي راجعها في العدة وأسئل عنها حتى تعتمد من الآخر ان كان أصابها فان لم يكن أصابها لم يعمل عنها وان ماتت أو مات وهي في العدة من الآخر تورنا ولو كانت المسئلة بجهاك وكذبته وتكذب زوجها غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها في العدة لم تصدق على افساد نكاح الزوج الآخر ولم يفسخ نكاحها الا بينة تقوم على رجعة الزوج الأول في العدة قال أبو يعقوب البويطي والربيع وله عليها صداق مثلها باقرارها أنها اتلفت نفسها عليه (قال الشافعي) في قول الله تبارك وتعالى واذا طلقت النساء فعلن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف اذا شارفن وبغض أجلهن فراجعوهن بمعروف أو ودعهن تنقضي عدتهن بمعروف ونهاهن أن يعسكوهن ضرارا ليعتدوا ولا يحلل امساكن ضرارا

(نكاح المطلقة ثلاثا) (قال الشافعي) أي امرأته قبل ابتداء نكاحها فنكاحها حل لانه شيء من كانت تحل له وشاعت الامر أن الملاعة فلان الزوج اذا تعين لم تحل له أبدا بحال والجمعة في الملاعة مكتوبة في كتاب المعان والثانية المرأة يطلقها الحر ثلاثا فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره فلو قال الله عز وجل في المطلقة الثالثة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال فاحتمل الآية حتى يجامعها زوج غيره ودلت على ذلك السنة فكان أولى المعاني نكاح الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعة طلق امرأته ثم بنت وذهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يعسها فافراقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول الذي كان طلقها فذكر لثني صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها فقال لا تحل له حتى تذوق العسيلة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم سمعها تقول جاءت امرأته رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبنت طلاقا فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير واتمعه مثل هبة الثوب فبنت النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو ثوبين أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسلتك قالت أبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالب يفتقر أن يؤذن له فلدى بابا بكرا لا أسمع ما يجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فاذا تزوجت المطلقة ثلاثا وجامعها نكاحا فاصحابها ثم طلقها فانقضت عدتها حل لزوجها الأول ابتداء نكاحها لقول الله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد

(قال الشافعي) رحمه الله كل من وجب عليه صوم ليس بشرط في كتاب الله أن يكون متتابعاً جزءاً متفرقاً فاسألني قول الله حل ذكره فعدته من أيام أخر والعدة أن ياتي بعد صوم لولاء وقال في كتاب الصيام ان صام كفارة البين متتابع والله أعلم (قال المزني) رحمه الله هذا الزم له لأن الله عز وجل شرط صوم كفارة المظالم متتابعاً وهذا صوم كفارة مثله كما احتج الشافعي بشرط الله عز وجل رقبة

القتل مؤمنة (قال المرنى) فجعل الشافعى رقبته الظهار منهل مؤمنة لانها كفارة تبيح بكفارة فكذلك الكفارة عن ذنب بالكفارة عن ذنب أشبهه من باب قضاء رمضان الذى ليس بكفارة عن ذنب فتفهم قال وإذا كان الصوم مستجابا فطر فيه الصائم والصائم عن غيره عذر وغير عذر استأنف وقال فى القديم المرض كالحيض وقد رقع الحيض بالجل

(٢٣٠)

وبغيره كارتفع المرض قال ولا صوم فيما لا يجوز صومه فلو طعن مثل يوم الفطر والأضحي وأيام التشريق

(باب الوصية بكفارة الأيمان والزكاة

(قال الشافعى) رجه الله من زكاته حق المسكين في زكاة أو كفارة عين أو جفونك كله من رأس ماله بمحاص به الغرام فان أوصى بأن يبتع عنه في كفارة فان جعل الله العتق أعتق عنه فان لم يحمله الثلث أطم عنه من رأس ماله

(باب كفارة عين العبد بعد أن يعتق)

(قال الشافعى) لا يجزئ العبد في الكفارة الصوم لانه لا عتق مالا وليس له أن يصوم الابن من ماله الآن يكون ماله من ماله ولو صام في أى حال أجزاء ولو حشتم اعتق وكفر كفارة حر أجزاء لانه حينئذ ماله ولو صام أجزاء لان حكمه يوم حشتم حكم الصائم (قال المرنى) رجه الله

حتى تسلم زواجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان طنا أن يقيم احدهما الله الآية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة فرقة لأمر حتى الحرة فرقة حتى تدرك عسلته ويدوق عسلته بغير محامعك قال وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها حلت للزوج المطلقة ثلاثا كما تحل له بالطلاق لان الموت في معنى الطلاق بانفرقا معا بعد الجماع أو أكثر وهكذا لو نكحها زوج فاصابها ثم ماتت منه ببلع أو ردة أو غير ذلك من الفرقة وهكذا كل زوج نكحها عبدا أو حرا اذا كان نكاحه صحيحا وأصابها وفي قول الله تعالى أن يتراجعا ان طنا أن يقيم احدهما الله والله تعالى أعلم أراد ما لا يفتهم ان أقاما الرجعة لأنهما من حدود الله تعالى وهذا يشبه قول الله تعالى ويعولتن أحق برهن في ذلك أن أرادوا الصلحا إلى اصلاح ما فسد وبالطلاق بالرجعة فالرجعة ثابتة لكل زوج غيره غلب على عقله اذا أقام الرجعة وأقامتها أن يتراجعا في العدة التي جعل الله عز ذكره عليها فيها الرجعة قال وأحب لهما أن ينويا إقامة حدود الله تعالى فيما بينهما وغيره من حدود الله تعالى اسمه

(قال الشافعى) اذا جامع المطلقة ثلاثا زوج بالغ فبلغ أن تغيب الحشفة في فرجها فقد اذقت عسلها واذقت عسلته ولا تكون العسيلة الا في القبل وبالدرك وذلك محلها الزوج الأول اذا فارقها هذا ويوجب عليها العسل والحد لو كان هذا زنا وسواء كان الذي أصابها فوري الجماع أو وضعفه لا يدخله الابن إذا بلغ هذا منها وكذلك لو استدختها بيدها وان كان غير مراهق لم يحلها جماعه لأنه لا يقع موقع جماع الكبير ولا يجوز أن يقال غير هذا ولو جاز أجاز أن يقال لا يحلها الا من تنهى جماعه ويكون ماله غايه قويا وان كان الزوج حريبا فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مراهقا يغيب ذلك منه في ذلك منها أهلها وكذلك ان كان حريبا صغيرا يجوب أو يجوب باقى له ما يغيبها بقدر ما تغيب حشفة غيراخصى أهلها ذلك ان كانت ثيبا فاما ان كانت بكر فلا يحلها الاذهب العذرة وذلك أنه لا يبلغ هذا منها الاذهب العذرة وسواء في ذلك كل زوج جاز النكاح من عبده ومكانت وحر وكل زوجة حرة ومملوكة ونسمة بالغ وغير بالغ اذا كان جماعه مثله ولو أصابها في فرجها فبلغ من ماله منها لم يحلها ثلاث الاصابة لانها ليست موضع العسيلة التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنها تحلها ولو أقضاها زواجا حلت بالإفشاء لأن الإفشاء لا يكون الا ببلوغ ما محلها ومجاوزته وهكذا النعمة تكون عند المسلم فطلقها ثلاثا فنكحها الذي بلغها منها وهذا لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها أو أوازوج مغلوبة على عقلها أوهما معا معهما أهلها ذلك الزوج ولو نكحها الذي نكحها صحيحا فأصابها كان محلها من جماعه للمسلم ما محلها من جماعه زوج مسلم ولو نال ذلك منها لأنه زوج وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرحم يهودين زنيا وانما يرحم المحسنين ولا يحلها الا الزوج صحيح النكاح وأصل معرفة هذا أن تنظر الى كل زوج اذا انعقد نكاحه لا ينسخ بفساد عقد وان انفسخ بعد لمعنى فأصابها فهو محلها وان كان أصل نكاحه غير ثابت عند العقد فلا تحلها أصابته لأنه غير زوج فاذا نكحها مملوكة فعتقت فاختارت فراقه وقد أصابها أهلها لان عقد كان ثابتا وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم ملكها والحرية ينكحها العبد فملكته فيفسخ النكاح في الحالين وتحلها أصابته قبل الفسخ وكذلك الأحمذ والأرص والمجنون ينكح المرأة فصيها محلها أصابته ولو اختارت فسخا اذا كانت الاصابة قبل الفسخ ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها فالفسخ نكاحه أهلها الاصابة لانها كانت وهي زوجة وكذلك الزوجان يصيها الزوج ثم مرد أحدهما بعد الاصابة تحلها ثلاث الاصابة

قد مضى الجحمان الحكم يوم بكر لا يوم يحنث كما قال ان حكمه في الصلاة حين يصلى كما يمكنه لاحين وجبت لانه عليه قال ولو وجبت عليه ونصفه عذر ونصفه حر وكان في يديه مال بنفسه لم يجزئه الصوم وكان عليه أن يكفر بما في يديه لنفسه (قال المرنى) رجه الله انما المال لنصفه الحر لا لماله منه النصف العبد شيئا فكيف يكفر بالمال نصف عبد لا عتق منه شيئا فحق بقوله أنه كرجل

موسر بنصف الكفارة فليس عليه الا الصوم وبالله التوفيق  
 كان في دار خلف أن لا يسكنها أخذ في الخروج مكانه وان تخلف ساعة يمكنه الخروج منها فلم يفعل حنث فيخرج بيده من محمول ولا يضره  
 أن يتردد على حل متاعه وأخراج أهله لأن ذلك ليس بسكنى ولوحلف أن (٣٣١) لا يسكنه وهو ساكن فان أقامها جميعا

ساعة يمكنه التحويل

عنه حنث ولو كانا في

بيتين ففعل بينهما

حداً وبكل واحد من

البيتين بلف فليست

هذه عساكنة وان كانا

في دار واحدة والمسكنة

ان يكونا في بيت أو

بيتين يحترقهما واحدة

ومدخلهما واحد وإذا

افترق البيتان وأخرتان

فليست عساكنة إلا ان

يكون له نية فهو على

ما نوى فان قيل ما الحاجة

في ان الثقيلة بيده دون

متاعه وأهله وماله قيل

أرايت اذا سافر أو يكون

من أهل السفر في قصر

أو رب أو انقطع الى

مكة بيده أن يكون من

حاضري المسجد الحرام

الذين ان تمتعوا لم يكن

عليهم فاذ قال نعم

فانما الثقيلة والحكم

على البدن لا على مال

وأهل وعيال ولوحلف

لا يدخلها فرفق فوقها

لم يحث حتى يدخل

بيتانها أو عرصتها ولو

حلف لا يلبس ثوباً وهو

لا يسه ولا ركبة دابة

وهو راكبها فأنزع

أو زل مكانه والاحت

لأنه كان زوجها ولو كانت الاصابة بعد عدة أحدهما أو ردتا معاً لم تحلها ولو رجع المرتبة معاً الى الاسلام  
 بعد لأن الاصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمه في حالها نكاحاً بكل حال عليه ولو أصاب المرأة زوجها  
 وهي محرمه أو وصاءاً أو حاضاً أو هو محرر أو صائم كان مسنياً أو أحله ذلك زوجها الذي طلقها ثلاثاً لأنه لا يحرم  
 عليه من المرأة في هذه الحال إلا الجماع للعلقة التي فيه أو فيها ويقع عليها طهاراً وبلا وهو طلاقه وبنها وبنيه  
 ما بين الزوجين ويحل لهما ما سوا ذلك من هذا وان ردتا أحدهما وإذا نكح الحرة الأمة وهو لا يجحد  
 طولاً وطرفاً ويخاف العنت فأصابعها أحله ذلك ولو نكحها وهو يجحد طولاً ولا يجحد طولاً ولا يخاف العنت  
 لم تحلها أصابعه وإذا نكح الرجل نكاحاً فامد أباً أو جده كان فاصابعها لم تحلها ذلك زوجها وذلك أن  
 ينكحها متعة أو محرمة أو ينكحها نكاح شغار أو ينكحها بغير ولي أو أي نكاح فسخه في عهده لم تحلها  
 الجماع فيه لأنه ليس زوج ولا يقع عليها طلاقه ولا ما بين الزوجين والعبد في هذا مثل الحر إلا أن العبد  
 اذا طلق أثنين فقد أدى على جميع طلاقه وهما له كالثلاث للحر وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام أو متفرقة لأنه  
 قد جاء على جميع طلاقه وكذلك العبد في الاثنين وطلاق الحر زوجته أم موهرة وكتانية ثلاث  
 وطلاق العبد زوجته اثنتان الطلاق للرجال والعدة على النساء ولو طلق رجل امرأته لم يدخلها  
 واحدة ثم تبعها طلاقاً لم يقع عليها إلا الولي وان نكحت بعده زوجها وأصابعها من نكحها فهي عنده على  
 ما بقي من الطلاق

(ما جهدهم الزوج من الطلاق وغيره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى في المطلقة الثالثة  
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ففعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها  
 ثلاثاً إلا أن يصيبها زوج غير مطلقها فإذا طلقت المرأة ثلاثاً فأصابعها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق  
 الاول وكان زوجها الذي طلقها ثلاثاً اذا طلقها زوجها الذي أصابها أو مات عنها أن ينكحها فإذا نكحها كان  
 طلاقها باهاً مبتدأً كهو حين ابتداء نكاحها قبل أن يطلقها لا يحرم عليه نكاحها حتى يطلقها ثلاثاً فإذا  
 فصل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره ثم هكذا أبداً كلما أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت  
 عليه حتى يصيبها زوج غيره ثم حلت له بعد اصابته زوج غيره وسقط طلاق الثلاث وكانت عنده لا تحرم عليه  
 حتى يطلقها ثلاثاً وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كماه فكذا إن كان آلى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً سقط  
 الايلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً حتى إذا نكحها أو أصابها الزوج الذي آلى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر  
 كفارة عين وان لم يصيبها لم يوقف ولا يلاء

(ما جهدهم الزوج من الطلاق وما لا يهدم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان طلقها الزوج  
 واحدة أو اثنتين فنكحها زوج غيره أو أصابعها ثم بنته من نكحها الزوج الاول بعده كانت عنده على ما بقي  
 من طلاقها كهي قبل يصيبها زوج غيره يهدم الزوج المصيبة بعده الثلاث ولا يهدم الواحد والثنتين  
 فان قال قائل فقد قال غيرك اذهدم الثلاث هدم الواحد والثنتين فكيف لم تقبله قيل ان شاء الله  
 تعالى استدل لا لموجود في حكم الله عز وجل فان قال وأين قيل قال الله عز وجل الطلاق من تان  
 فامسك بعمره أو تسرع باحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنتين والمطلقة ثلاثاً وذلك

وكذلك ما أشبهه وان حلف لا يسكن بيتاً وهو بدوى أو قروى ولا نية له فاي بيت من شعراً وأدم وأخيمه أو بيت من حجارة أو مدراً وما وقع  
 عليه اسم بيت سكنه حنث وان حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه فلان فاشترى فلان وأخرع معه طعاماً ولا نية له فأكلم من لم يحث ولوحلف  
 لا يسكن دار فلان هذه بعينها فباعها فلان حنث بآي وجه سكنها ان لم تكن له نية فان كانت بيتهما كانت فلان لم يحث اذا خرجت من

ملكه ولوحلف لا يدخلها فأنهدمت حتى صارت طريقا لم يحث لانه ليست بدار ولوحلف لا يدخل من باب هذه الدار في موضع يقول لم يحث الآن بنوى أن لا يدخلها فحثت ولوحلف لا يلبس ثوبا هو رداءه فقطعه قصا وأثرت به وأحلف لا يلبس سراويل فآثر به وأوصا فارتيه به فهذا كله ليس يحث به الآن يكون (٢٣٢) له نية فلا يحث الاعلى نيته ولوحلف لا يلبس ثوبا رجل من عليه

فوهبه له فباعه واشترى  
بثمنه بالبسه لم يحث  
الا أن يلبس الذي  
حلف عليه بعينه وانما  
انظر الى مخرج العين ثم  
أحس صاحبها أو أراه  
وذلك ان الاسباب  
مقدمة والأعنان  
بعدها بحيث تدفع  
على شالها وعلى  
خلافها فاحشته على  
مخرج عينه رأيت  
رجلا لو كان قال  
وهبت له مالي خلف  
ليضربه أما يحث  
ان لم يضربه وليس  
يشبه سبب ما قال  
ولوحلف أن لا يدخل  
بيت فلان فدخل بيتا  
يسكنه فلان بكراه  
لم يحث الا بان يكون  
نوى مسكن فلان  
فيحث ولو حل فدخل  
فنه لم يحث الا أن  
يكون هو أمرهم بذلك  
تراخي أو لم تراخي (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
قال نويت شهر لم يقبل  
منه في الحسبان حلف  
بالطلاق ودين فيما بينه  
وبين الله عز وجل ولو  
حلف لا يدخل على  
فلان بيتا فدخل على

أنه أمان أن المرأة يحل لطلقها رجعتا من واحدة واثنين فإذا طلق ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما لم يكن زوج غيره حكم بحلها المطلقة واحدة واثنين الا أنها حلال اذا طلق واحدة واثنين قبل الزوج كان معني نكاحه موزكه النكاح سواء ولما كانت المطلقة ثلاثا حراما على مطلقها الثلاث حتى تنكح زوجا غيره فكانت انحلال في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه كان له حكم بين أنها محرمة حتى ينكحها وهذا الزوج الآخر لم يحجز أن يقاس ماله حكمه لاحكامه وكان أصل الأمر أن المحرم انما يحل للمرأة بفعل نفسه كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه فلما حلت المطلقة ثلاثا وزوج غيره بعد مفارقتها لئلا يهل الدنيا في هذا الحكم لم يحجز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى انه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ولا يحجز أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى وكان في معنى انه لا يحل نكاحه لشيء بفعل غيره ولا يكون لغیره حكم في حكمه الا حيث جعله الله عز وجل الموضع الذي جعله الله تعالى محال فالله اذا يجوز أن يقاس عليه خلافه فان قال قائل فاذ أحد غيرك قيل نعم أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن جدين بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا أباهما يقول سألته عن رجل من أهل البصرين طلق امرأته طليقة أو طليقتين ثم انقضت عدتها فزوجها رجل غيره ثم طلقها وأما عنها ثم تزوجها زوجها الأول قال هي عنده على ما بقى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا طلق المرأة ثلاثا فنفكت زوجا فادعت أنه أصابها وأنكر الزوج أحلها ذلك الزوج وزوجها المطلقة ثلاثا ولم تأخذ من الذي أنكر أصابتها الا نصفها تصدق على ما تحل به ولا تصدق على ما تأخذ من مال زوجها وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثا أنها نفكت فذكرت أنها نفكت نكاحا صحيحا أو صحت له إذا جاءت عليها مدي يمكن فيها انقضائه عدتها منه ومن الزوج الذي ذكرت أنه أصابها ولو كذبها في ذلك كله ثم صدقها كان له نكاحها ولو رجع أن لا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كاذبة حتى يجد ما يدل على صدقها ولو أن رجلا شك في طلاق امرأته فلم يدرك طلاقها واحدة واثنين أو ثلاثا فنكح زوجا غيره فأصابها ثم طلقها فنكحها الزوج الأول ثم طلقها واحدة واثنين فقالت قد أدى على جميع مطلقاته لأنه لم يطلقني الا واحدة واثنين قبل نكاحي الزوج الآخر الذي نكحت بعد فراقك أو قاله بعض أهلها ولم تقبله وأقر الزوج بأنه لم يدرك طلاقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة واثنين أو ثلاثا قبل له في عندك على ما بقى من الطلاق فان استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة فطلقها في هذا الملك واحدة واثنين بنى على الطلاق الأول فإذا استسكمت ثلاثا بالطلاق الذي قبل الزوج والطلاق الذي بعده فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وأجلها تعقد في الطلاق الأول ما يستيقن وتطرح ما يشك فيه ولو قال بعد ما قال أشك في ثلاثا أنا استيقن أني طلقها قبل الزوج ثلاثا لحلف على ذلك وكان القول قوله

(من يقع عليه الطلاق من النساء) قال الله تبارك وتعالى إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقال عز وجل للذين يؤمن من نسائهم وقال الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقال ولكنكم نصف ما ترك أزواجكم وقال عز وجل ولهن من الربع مما تركتم من ما ذكر به الأزواج ولم أعلم مخالفا في أن أحكام الله تعالى في الطلاق والطهار والابلاء لا تقع الا على زوجة ثابتة النكاح بحل الزوج جماعها وما يحل للزوج من أمراته الا أنه محرم الجماع في الأحرام والحجض وما أشبه ذلك حتى يقضى

رجل غيره بشا فوجد المحلوف عليه فيه لم يحث لانه لم يدخل على ذلك وان علم أنه في البيت فدخل عليه وحش في قول من يحث على غير النية ولا يرفع الخطأ (قال المسزني) رحمه الله فسوى الشافعي في الحنفيين من حلف ففعل عبدا أو خطأ (قال الشافعي) رحمه الله ولوحلف بما كان هذا الطعام عند أهل قبل غدا لم يحث فلا كراهة قال الله جل وعز من كفر بالله من بعد



أعانه الامن اكره قفله مطمئن بالاعمان فغفلنا أن قول المكره كالم يكن في الحكم وعقلنا الا اكره هو أن يغلب بفعله منه فاذا تلف ما حلف عليه لفعله فيه ساء بفعله منه فهو في اكره من الاكره ولو حلف ليقضه حقه لوقت الا أن يشاء أن يؤخر ففات قبل بشه أن يؤخره انه لا تحت عليه وكذلك لو قال الا أن يشاء فلان ففات فلان (٣٣٣) الذي جعل الشئ له (قال المرتضى) هذا غلط ليس في موته

ما يمنع امكان بره وأصل قوله ان أمكنه البر فلم يفعل حتى فاته الامكان أنه بحث وقد قال لو حلف لا يدخل الدار الا باذن فلان ففات الذي جعل الاذن اليه انه دخلها بحث (قال المرتضى) وهذا وذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو حلف ليقضه عند رأس الهلال أو الخداس الهلال ٣ فرأى في الامة التي يهل فيها الهلال بحث (قال المرتضى) رحمه الله وقد قال في الذي حلف ليقضه الى رمضان فهل آتاه حاشا لانه حد (قال المرتضى رحمه الله) هذا أصح كقوله الى الليل فإذا جاء الليل حدث الى حسن فليس يعلم لانه يقع على مدة الدنيا ويوم والفتيا أن يقال له الورع ان تقضه قبل انقضاء يوم لأن الحين يقع عليه من حين حلف ولا تحتل أبدا لا لانامل للسن غاية

ولا يحرم أن ينظر منها الى ما ينظر اليه غيره ولم أعلم مخالفا في أن الميراث بين الزوجين لا يكون الا في نكاح صحيح وأن يكون دين الزوجين غير مختلفين ويكون آخرين فكل نكاح كان ثابتا توقع فيه الطلاق وكل من وقع عليه الطلاق من الازواج وقع عليه الطهار والاياء وكيفما كان الزوجان حرين أو عبيدين أو أحدهما حر والأخر عبيدا ومكاتباً وممدر أو لم تكن فيه الحرية ويحل لأى زوج وزوجه ويقع الميراث بين كل حرين من الازواج بحجمي الدين فكل اسم نكاح كان فاسدا لم يقع فيه شئ من هذا الاطلاق ولا غيره لأن هذين ليسا من الازواج وجميع ما قلنا نكاحه مفسوخ من نكاح الرجل المرأة بفعله ولو لى ولسلطان أو أن ينكحها وفي نفسه رضاها رضى بعداً ولم يرض فالحق فاسد لانكاح بينهما وكذلك لو كان هو الزوج ولم يرض لم يكن زوجاً بنكاح النكاح وان رضى وكذلك المرأة لم تبلغ زوجاً غيراً بها والصبي لم يبلغ زوجة غيراً به وكذلك نكاح التمتع وما كان فيه معناه ونكاح المحرم وكذلك الرجل ينكح أخت امرأته وأختها عنده وأخامسة والعبد لم تكمل فيه الحرية بنكح ثالثة والحر لم يكمل الطول فنكح أمة وأخر والعبد ينكح أمة كتابية وما كان في هذا المعنى مما يفسخ نكاحه وما كان أصل نكاحه ثابتاً فهو ينفق بعينين أحدهما هكذا لا يتخالف وذلك الرجل الحر لا يجسد طولا فنكح أمة ثم يملكها فإذا تم ملكها فاسد النكاح ولم يقع عليها شئ ما يقع على الازواج من طلاق ولا غيره وذلك الله عز وجل يقول والذين هم لفر وجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فاتهم غير ما لو من فلم يحل الجماع الانكاح أو ملك وحكم أن يقع في النكاح ما وصفتان طلاق بجره الحلال من النكاح وغيره وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيصير به الوطء بالملك وقرق بين احلاله ما وخرجهما فلم يجز أن يوطأ الفرج الا بأحد هما دون الآخر فلما ملك امرأته فحلت عن النكاح الى الملك انفسخ النكاح « قال الربيع » يريد بأحد هما دون الآخر أنه لا يجوز أن تكون امرأته وهو يملكها وبعضها حتى يكون ملكاً وحده بملكه أو بالتزويج وحده بملكه (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك اذا ملك منها قصفاً وان غل لأنها خرجت من أن تكون زوجته لو قد نفقها ولم يتحل له المالك حتى يستكمل ملكها وهكذا المرأة تملك زوجها ولا يتخلف المالك بين الزوجين بأى وجهه ما كان المالك مراً أو أهبة أو صدقة أو غيره ذلك وهكذا البيع اذا تم كله وتعام الميراث أن يعوت المورث قبضه الوارث أو لم يقضه قبله أو لم يقبله لأنه ليس له رده وتعام الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوبه والمصدق عليه ويقضها وتعام الوصية أن يقبلها الموصى له وان لم يقضها وتعام البيع أن لا يكون فيه شرط حتى ينفق فغن مقامهما الذي يتابعاه وما لم يتم البيع والصدقة والهبة فلا وإن رجلا وهبت له امرأته أو اشتراها أو تصدق بها عليه فلم يقبض الموهوبه ولا المصدق عليه ولم ينفق البيعان مقامهما الذي يتابعاه ولم يجز أحدهما صاحبه بعد البيع فقتل البيع لم يكن له أن يوطأ امرأته بالنكاح لأنه فيها شبهة بملك حتى يرده المالك فتكون زوجته بملكها أو يتم الملك فينفسخ النكاح ويكون له الوطء بالملك واذا طلقها في حال الوقف أو تظاهراً أو لى منها وفقدت فان رد المالك وقع عليها الطلاق والايلا عموماً يقع بين الزوجين (١) وان لم يتم ملكه فيها بالعقد الاول من الصدقة والهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه لا لعنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين وقع ذلك عليها فلذا عتقت الأمة عند العتق فلها الخيار فان وقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف فان ثبتت عنده وقع وان فسخت النكاح سقط والوجه الثاني أن يكون الزوجان متبركين وتبين فيفسل الزوج أو الزوجة فيكون (١) كذا في النسخ ووجهه وان تم باسقاط الثاني تأمل

(٣٠ - الام - خامس) وكذلك زمان وهر واجاب وكل كلمة مفردة ليس لها طاهر يدل عليها ولو حلف لا يشترى فامر غيره أو لا يطبق لغير طلاقها الما فطلقت أو لا تضرب بعدة فامر غيره فقتلها لا يكون ذنباً (قال الشافعي) ومن حلف لا يفعل فعين أو لا يكون امران لم يثبت حتى يكونا جميعاً وحتى يأكل كل لى حلف أن لا يأكله ولو قال والله لا أشرب (٣) قوله فرأى في الليلة الخ كذا في أصله ولا معنى له وفي الام فمن حلف الى رأس الشهر الخ انه يبحث بقوات الليلة الاولى ويومها فيحذر

ماعدته الادوة أو ماعد هذا التهر لم يحث حتى يشرب ماء الادوة كله ولا سبيل له الى شرب ماء التهر كله ولو قال من ماعد هذه الادوة أو من ماعد هذا التهر حث ان شرب شيئا من ذلك (باب من حلف على غيرة لا يفارقه حتى يستوفى حقه) (قال الشافعي) رحمه الله من حلف على غيرة لا يفارقه (٢٣٤) حتى يستوفى حقه ففر منه لم يحث لانه لم يفارقه ولو قال لا أفترق أنا وأنت حثت

ولو أفس قبل أن يفارقه أو استوفى حقه فيما يرى فوجد في ذنابه زجاء أو نجاس حثت في قول من لا يطرح الغلبة والنطق عن الناس لان هذا لم يعمده قال ولو أخذ بحقه عرضا فان كان قيمة حقه لم يحث وان كان أقل حثت الآن بنوى حتى لا يبقى عليك من حقي شيء فلا يحث (قال المرتضى) رحمه الله ليس للقيمة معنى لا عينه ان كانت على عين الحق لم يبر الا بعينه وان كانت على البراءة فقد برئ والعرض غير الحق سوى أولم يسو (قال الشافعي) رحمه الله حشد الفراق أن يتفرقا عن مقامهما الذي كانا فيه أو مجلسهما قال ولو حلف ليفضنه حقه غدا ففقد الغد لم يحث لان قضاءه غدا غير قضاءه اليوم فان كانت نية أن لا يخرج غدا حتى أقضيت حقه فقد برئ وهكذا لو وهبه له رب الحق حث الآن بأن يكون

النكاح موقوف على العدة فان أسلم المتخلف عن الاسلام منهما كان النكاح ثابتا وان لم يسلم حتى غشى العدة كان النكاح مفسوخا وما وقع الزوج في هذه الحال على امرأته من طلاق أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف فان ثبت النكاح باسلام المتخلف منهما وقع وان انفسخ النكاح بان لم يسلم المتخلف عن الاسلام منهما سقط وكل نكاح أبدا يفسد من حادث من واحد من الزوجين أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج فهو مفسوخ بطلاق

(قال الشافعي) رحمه الله أما الرجل رزى بامرأة أو بيه أو امرأة أو بانه فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بعصبة الآخر فيها ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله تعالى لأن الله عز وجل جعل التحريم بالطلاق الى الازواج فجعل هذا الى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته أو الى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها وكذلك الزوج رزى بامرأة أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ومن حرم عليه أشبه أنه دخل عليه أن يخالف حكم الله تعالى في أن الله حرمها على زوجها بطلاقها باهافزى زوجها بأهافه يمكن الزنا طلاقا لها ولا فعلا يكون في حكم الله جل ثناؤه ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها وكان فعلا كما وصفت وقع على غيرها حرمته فقال ولا فعلا النكاح محلا بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها حرمته به امرأته عليه وذكر الله عز وجل ما من على العباد فقال فجعله نسا وصهرا فحرم بالنسب الامهات والاخوات والعلمات والخالات ومن سمي وحرم الصهر ما نكح الآباء وأمهات النساء وبنات المدخول من منهن فكان تحريمه بانه جعله للحرمان على من حرم عليه حقا ليس لغريمهن عليهن وكان ذلك منامنه بما رضى من حلاله وكان من حرم من عليه لم يحرم ما نكحهن ويسافر ويرى منهن ما لا يرى غير المحرم وانما كان التحريم لهن رجعه لهن ولن حرم من عليه ومناع لهن وعليهن لعاقبه ولو احدث منهما ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرمان الذي وعد الله عليه النار وحذ عليه فاعله وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التي حرم الله حال العقوبة الى أن جعلها موضوعا لرجعة فن دخل عليه خلاف النكاح فيما وصفت وفي أن الله تعالى حين حكم الاحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والايلاء والطلاق والميراث كان عندنا وعند غيره على النكاح الصحيح فاذا رزى عن الذي أراد الله عز وجل بأحكامه في النكاح ما صح وحل فكيف جاز له أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة

(من لا يقع طلاقه من الزوج) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقع طلاق من زيمه فرض الصلاة والحدود وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله لانه انما خاطب بالفرائض من يبلغ لقول الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ولقول الله تبارك وتعالى وابتأوا النسي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنست منهم شرد فادفعوا اليهم أموالهم ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر في القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة ومن غلب على عقله بفطرة خلقة أو جأنة لم يكن سببا لاجتماعها على نفسه بعصبة لم يلزمه الطلاق ولا الصلوة ولا الحدود وذلك مثل المعتوه والمجنون والموسوس والمبرسم وكل ذي مرض يغلب على عقله ما كان مغلوبا على عقله فاذا تاب العقل فطلق في حاله تلك وأتى حدا أقيم عليه وزيمته الفرائض وكذلك المجنون حين يفيق فاذا طلق في حال جنونه لم يلزمه وإذا طلق في حال أفاقته لزيمه وان شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرضي غالب على عقلي فان قامت له بينة على مرضي غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وحلف ما طلق وهو

نوى أن لا يقع على غدام حقه شيء غير (باب من حلف على امرأته لا يخرج الا بانه) (قال الشافعي) رحمه الله من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا باني أو حتى آذنتك فهذا على مرة واحدة واذا خرجت باذنه فقد برئ ولا يحث ثانية الا أن يقول كذا خرجت الا باني فهذا على كل مرة ولو أدن لها أو أشهد على ذلك فخرجت لم يحث لانه قد أدن لها وان لم يعلم كالموكل

يعقل

عليه حق لرجل فغاب أو مات فجعله صاحب الحق في حل يرى غير أني أحب له في الورع أو لأحت نفسه لانتهاج عاصيته عند نفسه  
 وإن كان قد أذن لها (باب من يعتق من مملوكه إذا حنت أو حلف بعقوبتها ثم اشتراه وغير ذلك) (قال الشافعي)  
 رحمه الله من حلف بعقوبت ماله وله أمهات وأولاد ومبرون وأشخاص من (٣٣٥) عبيد عتقوا عليه إلا المكاتب إلا أن

يتوبه لأن الظاهر أن  
 المكاتب خارج من  
 ملكه عتق وداخل فيه  
 عتق وهو محمول بينه  
 وبين أخذه ماله  
 واستخدمه وأرض  
 الجناية عليه ولا زكاة  
 عليه في ماله ولا زكاة  
 القطر في رقبته وليس  
 كذا ماله ولا مديروه  
 حلف بعقوبته  
 ليضرب غدا قباعه  
 اليوم فلما مضى غدا  
 اشتراه فلا بحث لأن  
 الحنت إذا وقعت لم  
 بحث ثابته ولو قال  
 بعد ذلك حر إن بعته  
 قباعه بيع ليس ببيع  
 خيار فهو حر حين عقد  
 البيع وانما عتقه من  
 قبل أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم جعل  
 المتباعين بالخيار ما لم  
 يشترقا قال ونفرهما  
 بالآذان فقال فكان لو  
 أعققه عتق فيعتق  
 بالحث ولو قال إن  
 فوجتكم أو بعته فانت  
 حر فزوجه أو باعها  
 فأسد الميحب

(باب جامع الأيمان  
 الثاني)

(قال الشافعي) رحمه

يعقل وإن قالت امرأته قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق  
 فأثبت أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويبقى وفي الساعة ويبقى وإن  
 لم يثبت شاهد الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أنه قد كان في ذلك  
 اليوم مغلوبا على عقله أو حلف ما طلق وهو يعقل والمقول قوله وإن شهدا عليه الطلاق ولم يثبتا يعقل  
 أم لا وقال هو كنت مغلوبا على عقلي فهو على أنه يعقل حتى يعلم بينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت  
 يصيبه ما يذهب عقله أو يذكر أن يعثر به ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له مباديل  
 على صدقه

(طلاق السكران) (قال الشافعي) رحمه الله ومن شرب خرا أو نبيذاً فأسكره فطلق لزمه الطلاق  
 والحدود كالأحر والأرض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر والمعصية بالسكر من التبيذ عنه فزوالا لطلافا  
 فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والمرضى والمجنون مغلوب على عقله قبل المرض ما حور ومكفر  
 عنه بالمرض مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله وهذا أنهم ضرو وب على السكر غير مرفوع عنه القلم فكيف  
 يقاس من عليه العقاب بن له الثواب والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران وكذلك  
 الفرائض من حج أو صيام وغير ذلك ومن شرب بضعاً أو خمر أو مرقد التعلاب به من مرض فذهب عقله  
 فطلق لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن تضربهم على شربة في كتاب ولا سنة ولا جاع  
 فإذا كان هكذا كان جائزاً أن يؤخذ الشيء منه للفتنة لاقتل النفس ولا ذهاب العقل فإن جازمته قتل  
 نفس أو أذهب عقل كان كالرئيس عرض من طعام وغيره وأجدر أن لا يأثم صاحبه بأنه لم يرد واحداً  
 منهما كما يكون حائزاً له الجرح وفتح العرق والحمامة وقطع العضو رحاء المنفعة وقد يكون من بعض  
 ذلك سبب التلف ولكن الأغلب السلامة وأن ليس براد ذلك لذهاب العقل ولا لتلذذ بالمعصية

(طلاق المربض) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ملك الله تعالى الأزواج الطلاق فن طلق من  
 الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جائز طلاقاً لأنه تحرير لأمراً أنه بعد أن كانت حلالاً له فواء كان  
 صحيحاً ينطق وأمر بفساد الطلاق واقع فإن طلق رجل امرأته ثلاثاً أو تطبيقاً لم يبق له عليها من الطلاق  
 غيرها ولا عنها وهو مبطل حكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحررها عليه حكم العصبى وكذلك إن  
 طلقها واحدة ولم يدخل بها وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فإرجاعه بعد الطلاق فإن  
 لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا فمنهم من قال لا تراه وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا  
 كان في الصحة والمرضى سواء فإن الطلاق يقع على الزوجة وإن لا يربط المرأة لومات فكذلك لآثره  
 لأن الله تعالى ذكره انما وزت أوجه من الزوج من الزوج ما كانا زوجين وهذا ليس بزوجين  
 ولا علق جعتهما فتكون في معنى الأزواج قرت وتورث وذهب إلى أن على الزوجة أن تعدد من الوفاة  
 أربعة أشهر وعشراً وهذا لا تعدد من الوفاة إلى أن الأزواج ما كانت وارتب أن مات زوجها كانت  
 موروثة إن مات قبله وهذه لآثرها الزوج وذهب إلى أن الزوجة تفصل الزوج ونفسها وهذا لا تغسله  
 ولا يغسلها وإلى أنه ينكح أختها وأربعاً سواها وكل هذا بين أن ليست زوجة ومن قال هذا فليست  
 عليه مسئلة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح أو نكحت الزوجة أو لم تنكح ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها  
 رجعة ولا هو منها ولو طلقها ساعة مات أو قال أنت طالق قبل موتى بطرفة عين أو يوم ثلاثاً لم ترض في هذا

الله وإذا حلف لأبى كل الروس فأكل الروس الحيتان أو رؤس الطير أو رؤس شيء يخالف رؤس النعم والابل والقر لم يحنث من قبل أن الذي  
 يعرف الناس إذا خطبوا بأبى كل الروس أمها ما وصفنا إلا أن يكون بلا دلهاصد يكثر كما يكثر لحم الانعام في السوق وتكثر رؤسها فيحنث في  
 رؤسها وكذلك البيض وهو بيض السباح والأوز والنعام الذي يراى بالأنضه حيا فاما بيض الحيتان فلا يكون هكنا ولو حلف لأبى كل لحما

حنث بلم الايل والبقر والغنم والوحش والطير لانه كله لحم ولا يحنث في لحم الحنثان لانه ليس بالاغلب ولوحلف ان لا يشرب سويقاً  
فأكله أو لا يأكل خبزاً فانه يشربه أو لا يشرب شيأ فذاقه فدخل بطنه لم يحنث ولوحلف لا يأكل غنفاً كله بالشر أو بالعدة أو  
بالسويق خنث لان السمن

واذا حلف لا يأكل هذه  
النمرة فوقع في عمر  
فان أكسه النمرة أو  
هلكت منه تمر لم  
يحنث حتى يستيقن  
انه أكلها ولو وع أن  
يحنث نفسه وإذا  
حلف ان لا يأكل هذه  
الحنطة فطنها وخبزها  
أو قلاها جعلها سويقاً  
لم يحنث لانه لم يأكل  
ما وقع عليه اسم قع ولو  
حلف لا يأكل لحافاً كل  
شخصاً ولا نجماً فكل  
لحافاً وطناً فأكرا  
أو غراً كل رباً أو زبد  
فأكل لبناً لم يحنث لان  
كل واحد منهما غير  
صالحه ولو حلف  
لا يكلم رجلاً مسلماً على  
قوم والمخوف عدله  
فهم لم يحنث الا ان  
نويه ولو كتب اليه  
كتاباً أو أرسل اليه  
رسولاً فالورع أن  
يحنث ولا يبين ذلك لان  
الرسول والكتاب غير  
الكلام (قال المزني)  
رجله هذا عند يده  
وبالحق أولى قال الله  
حل ثنائه أبتل أن لا  
تكلم الناس ثلاث ليل  
سويوا الحق بكرة

القول بحال (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة  
أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبناها ثم يموت وهي في عتدها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن  
ان عوف حاضر بنت الأصبع الكلبية فبناها ثم مات عنها وهي في عتدها فوزئها عثمان قال ابن الزبير وأما  
أنفلا أرى أن ترث ميتة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف  
قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته النسة وهو  
مرضى فوزئها عثمان منه بعد انقضاء عتدها (قال الشافعي) رحمه الله فذهب بعض أصحابنا إلى أن  
ورث المرأة وان لم يكن الزوج عليها رجعة اذا طلقها الزوج وهو مرضى وان انقضت عتدها قبل موته  
وقال بعضهم وان نكحت وجا غيره وقال غيرهم ترثه ما امتنع من الأزواج وقال بعضهم ترثه ما كانت  
في العدة فإذا انقضت العدة لم ترثه وهذا ما استخبر الله عز وجل فيه « قال الربيع » وقد استخار الله  
تعالى فيه فقال لا ترث الميتة (قال الشافعي) رحمه الله غرراً أي عاقلت فأي أقول لا ترث المرأة زوجها  
اذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يعلل فيه الرجعة فانقضت عتدها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو  
يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيم ما قلت فان صح بعد الطلاق ساعة ثم مات  
لم ترثه وان طلقها قبل أن يمسيها فأيم ما قلت فلها نصف ماسي لها ان كان سي لها شيئاً ولها المتعة ان  
لم يكن سي لها شيئاً ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ولا ترث لأنها لا عدة عليها وأيم ما قلت فلوطلقها وقد  
أصابها وهي مملوكة أو كافرة وهو مسلم طلاقاً لا يعلل فيه الرجعة ثم أسلمت هذه وعققت هذه ثم ماتت  
لم ترثها لانه طلقها ولا معنى لقراره من ميراثها ولو مات في حاله تلك لم ترثه ولو كان طلاقه ملك في الرجعة  
ثم عققت هذه وأسلمت هذه ثم ماتت وهي في العدة ورثته وان مضت العدة لم ترثه لأن الطلاق كان وهما  
غير وارثين لو مات وهما في حالهما تلك وان كانت من الأزواج واذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقاً  
علل فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عتدها لم ترث في قول من ذهب إلى قول ابن الزبير لأن من ذهب إليه نظر  
إليه حين يموت فان كانت من الأزواج أو في معنى الأزواج من المطلقات اللاتي عليهن الرجعة وهن في  
عدتهن ورثها وكذلك ان ماتت ورثها الزوج وان لم يكن عليها عدة لم يرثها لانها خارجة من الأزواج  
ومعانيهن وفي قول من ذهب إلى القول الآخر ترث ما لم تنقض عتدها وان طلقها طلاقاً صحيحاً لا يعلل فيه  
الرجعة ثم صح ثم مرض فمات لم ترثه وان كانت في العدة لأنه قد صح فلأبتدأ طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه  
وان كان علل الرجعة فماتت في العدة ورثته والمرض الذي يمنع صاحبه فيه من الهبة وانلاف ماله الا  
في الثلث ان ماتت وورثت منه من مريض اذا طلق مريضاً كل مرض يخوف مثل الخي الصالب والبطن  
وذات الجنب والخاصرة وما أشبه مما يضنه على الفراش ولا يتناول فاما ما أضنه مثله وتناول مثل  
السل والفالج الا ان يكن به وجع غيرهما أو يكون بالمضغ منه سورة ابتداء في الحال التي يكون مخوفاً  
فها فإذا تناول فانه لا يكاد يكون مخوفاً فاما اذا كانت سي الربيع رجل فالأغلب منها أنها غير مخوفة  
وأما إلى السلامة فإذا لم تضنه حتى يلزم الفراش من ضن فهو كالصحيح وإذا أضنته كان كالمرض  
واذا أخرج رجل من امرأته وهو صحيح فماتت الأربعة الأشهر وهو مريض فمات قبل أن يوقف فهي زوجته  
وان وقف فبها بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته وان طلق والطلاق علل الرجعة فان مات وهي  
في العدة ورثته وان ماتت ورثها وان ماتت بعد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه ولو قذفها وهو مريض أو صحيح

وعساف فهم ما يقوم مقام الكلام ولم يتكلم وقد اخرج الشافعي بان الحجرة محرمة فوق ثلاث  
فلو كتب أو أرسل اليهودي بقدر على كلامه لم يحجره هذا من الحجرة التي يأنها (قال المزني) رحمه الله فلو كان الكتاب كلاماً خرج  
به من الحجرة فتنههم (قال الشافعي) رحمه الله ولوحلف لا يرى كذا الارفعه إلى قاض فراه فم يكتمه رفعه إليه حتى مات ذلك القاضي لم

يبحث حتى يمكنه فيفرط . وان عزل فإن كانت نيته أن يرفع اليد ان كان قاضيا فلا يجب رفعه اليه وان لم يكن له نية خشيت أن يبحث ان يرفع اليه ولو حلف ماله مال وله عرض أو دين حث إلا أن يكون نوى غير ذلك فلا يبحث قال ولو حلف بضرب عبده مائة سوط فجعلها فضر به فان كان يحيط العلم أنها مائة كها بر وان أحاط انها لم (٣٣٧) علمه كها لم يبر وان شك لم يبحث في الحكم ويبحث في الورع

واحيى الشافعي بقول الله عز وجل ويخذ بيدك ضغفرا ضرب به ولا تحت وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأكال الخلق الزنا وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضرب بها مائة (قال المزي) رحمه الله هذا خلاف قوله لو حلف بضرب عبدا كذا الوقت الآن يشاء فلان فان مات أو غيبي عنا حتى مضى الوقت حث (قال المزي) رحمه الله وكلاما يبر به شك فكيف يبحث في احدهما ولا يبحث في الآخر فقياس قسوله عندي أن لا يبحث بالنكاح (قال الشافعي) ولو لم يقل ضرب بشيء يد أو أي ضرب به اباء لم يبحث لانه ضار به ولو حلف لا يبر له به قصدت عليه أو تحله أو أمره فهو هبة فان أسكنه فانما هي عارية لم يملكها باها فتي شامرجع فيها وكذلك ان حبس عليه ولو حلف ان لا يركب دابة العبد فركب دابة العبد لم يبحث لانها ليست له

فلا يبر عنها حتى مرض ثم مات كانت زوجته وكذلك لو اتعن فلم يركب الايمان حتى مات كانت زوجته تزنه ولو أكل الايمان وقعت الفسقة ولم تزنه وان كان مريضاً من وقعت الفسقة في واحد من القولين وذلك أن الايمان حكم حكاه الله تعالى به محدة السلطان ان لم يتعن وان الفسقة لمنه بالسنة أحب وأكره وأهما لا يجتمعان بحال ابداناً لهما اذا وقع الايمان غير حال الا زواج فلا تزنه ولا يرثها اذا التحن هو ولو ظهر منها محباً ومريضاً فماتت زوجته ليس الطهار بطلاق انما هي كالعين يكفرها فان لم يكفرها حتى ماتت أم ماتت ثورتا واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض ان دخلت دار فلان أو خرجت من منزلي أو فعلت كذا لأمرها ما عساه أن تفعله ولا تأت به ثم كانت طالق ثلاثاً أو طالق ولم يتبق له عليها من الطلاق الا واحدة ففعلت ذلك طلقت ثم ماتت لم ترث في العدة بجل لأن الطلاق وان كان من كلامه كان بفعله لا وقع وكذلك لو قال لها ان خسري نفسك أو اليك طلاق ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً وكذلك لو اختلفت منه وكذلك لو قال لها ان شئت فأنت طالق ثلاثاً فاشتعت وكل ما كان من هذا كان يتمها وهي تجب منه بدافطقت منه طلاقاً لا بطلان فيه الرجعة لم تره ولم يرثها عندى في قياس جميع الأقاويل وكذلك لو سأته أن يطلقها ثلاثاً فطلقاتها ثلاثاً لم تره ولو سأته أن يطلقها واحدة فطلقاتها ثلاثاً ورثته في العدة في قول من يورث امرأه المريض اذا طلقتها ولكنه لو قال لها وهو مريض أنت طالق ان صلت المكتوبة أو تطهرت للصلاة أو صمت شهر رمضان أو كتبت آباء أو أمك أو وعدت وقت ومثل هذا مما تكون عاصية به كأي يكون لا بد لها من فعله ففعلته وهو مريض ثم مات ورثته في العدة في قول من ذهب الى ثورتها اذا طلقتها مريضاً وهكذا لو حلف صحيحاً على شيء لا يفعله هو ففعله مريضاً ورثته في هذا القول فأما قول ابن الزبير فيقطع هذا كله وأصله أن ينظر الى حال اليوم يموت فان كانت زوجة أو في معناها من طلاق بغير الزوج الرجعة وكانت لومات في تلك الحال ورثها زوجها منه (١) وان لم يكن يرثها لومات في تلك الحال لم تكن زوجة ولا في طلاق بغير الرجعة ولم يورثها في أي حالة كان القول والطلاق مريضاً كان أو صحيحاً ولو قال لها وهو مريض أنت طالق ثلاثاً ان صمت اليوم تطوعاً أو خرجت الى منزل أو بكت فصامت تطوعاً أو خرجت الى منزل أو يبرها لم تره من قبل أنه قد كان لها من هذا بد وكانت غير آئمة بتركها منزل أو يبرها ذلك اليوم وكل ما قبل مما وصفت أنها ترثه في العدة في قول من يورثها اذا كان القول في المرض ووقع الطلاق في المرض فقال له في المرض ثم صرح ثم وقع لم تره اذا كان الطلاق لا بطلان فيه الرجعة وكل ما قال في العدة مما يقع في المرض فوقع الطلاق في المرض وكان طلاقاً لا بطلان فيه الرجعة لم تره مثل أن يقول أنت طالق غداً وإذا جاء هلال كذا وإذا جاءت سنة كذا وإذا أقدم فلان وما أشبه هذا فوقع به الطلاق البائن وهو مريض لم تره لأن القول كان في العدة (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها اذا مرضت فأنت طالق ثلاثاً فمرضت فبطلت أن يصح ورثته في قول من يورثها اذا كان الطلاق في المرض لانه عند أن وقع الطلاق في المرض واذا مرض الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثاً ووقع الطلاق باقراره ساعة تكلم واستقبلت العدة من ذلك اليوم ولا ترثه عندى بحال واذا قال الرجل لامرأته وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا صححت فصح

(١) قوله وان لم يكن يرثها لومات الى قوله ولو قال لها وهو مريض كذا في النسخ والحكم مفهوم مما قبله وان كان في العبارة زيادة وأخر يف من النسخ تأمل

انما اسمها مضاف اليه (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال مالي في سبيل الله أو صدقة على معاني الأيمان فذهب عائته رضى الله عنها وعذمت من أحبب التي صلى الله عليه وسلم وعطاء القياس أن عليه كفارة يمين وقال من حث في الشيء الى بيت الله فذهب قولان أحدهما قول عطاء كفارة يمين ومن ذهبه أن أعمال البر لا تكون الا ما فرض الله أو تبرأ ربه الله عز وجل (قال الشافعي) والتبرأ أن يقول

فله على ان شفاني أن أجنزدا فأما ان لم أقض حقه فعلى المشي الى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني التذور (قال الرزني)  
 رحمه الله قد قطع بأنه قول عدمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس وقد قال في غير هذا الموضوع لو قال الله لي نذرج ان شاء  
 فلان فشا لم يكن عليه شيء انما التذور (٢٣٨) ما أريد به الله عز وجل ليس على معاني المعلق والشائي غير التاذر

(باب التذور)

(قال الشافعي) رحمه الله من نذر أن عشي إلى بيت الله لمسه أن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دما احتباطا من قبل أنه اذا لم يطق شأ سقط عنه ولا يعتبى أحد إلى بيت الله إلا أن يكون حاسبا ومعتبرا وإذا نذر أكل ماشيا مشى حتى يجعل له النساء ثم ركب وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسبي بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ولو فاته أكل حل ماشيا وعليه حج قابل ماشيا ولو قال على أن أمشي لم يكن عليه المشي حتى يكون برا فان لم ينو شيئا فلا شيء عليه لأنه ليس في المشي إلى غير مواضع التبرير برؤ ذلك مثل المسجد الحرام وأحب لو نذر إلى مسجد المدينة أو إلى بيت المقدس أن عشي وأحج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستلر حال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا

ثم مرض فبات لم تره لانه أوقع الطلاق في وقت لو ابتدأ فيه لم تره وإذا قال الرجل لأمراة صحبا أنت طالق ثلاثا قبل أن أقبل بشهر أو قبل أن أموت بشهر أو قبل أن أموت من الحى أو من مرض من الأمراض فبات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر لان الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بان يموت من ذلك المرض ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ولها الميراث في الأقاويل وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر ووقف من الأوقات يقع فيه الطلاق فيكون لقوله موضع فأما اذا كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله وترث ولم يقع عليها طلاق وإذا قال أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ثم عاش أقل مما سمي ثم مات فان الطلاق لا يقع عليها ولها الميراث وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطريقة عين أو أكثر وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت وذلك قبل موته عما سمي ولأثر اذا كان ذلك القول وهو صحيح ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم ارثت عن الاسلام ثم عادت إليه ثم مات لم يقع ثم أنه لا نساهما خرجت نفسها من الميراث ولو كان هو المرنث ثم عاد إلى الاسلام فبات من مرضه لم تره عندى وترثه في قول غيري لانه فاز من الميراث ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح أنت طالق ثلاثا إذا عتقت فعتقت وهو مريض ثم مات وهي في العدة لم تره وإن كان لها وهو مريض لم ترث في قول ابن الزبير وترث في القول الآخر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وهو مريض وقال لها يسدها أنت حرة اليوم بعد قوله لم تره لانه قاله وهي غيرة وارث وكذلك ان كانت مشركة وهو مسلم ولو قال لها يسدها والزوج مريض أنت حرة غدا أو قال الزوج أنت طالق ثلاثا غدا غدا لم يعلم عتق السيد لم تره وإن مات من مرضه وإن كان يعلم عتق السيد لم تره في قول ابن الزبير وترثه في قول الآخر لأنه فاز من الميراث قال وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فبات والمملوكة حرة والكافرة مسلمة فقالت هذه عتقت قبل أن يموت وقال ذلك الذى أعتقها وقالت هذه أسلمت قبل أن يموت وقال الورثة مات وأنت مملوكة ولا أخرى مات وأنت كافرة فالقول قول الورثة وعليها البينة « قال أبو محمد » فيه قول آخر إن القول قول التي قالت لم كن مملوكة لأن أصل الناس الحرية وعلى التي قالت لم كن نصرانية البينة وإذا قال الورثة لأمراة الرجل كنت كافرة حين مات ثم أسلمت ومملوكة حين مات ثم عتقت ولم يعلم أنهم كافرة ولا مملوكة وقالت لم كن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها وعلى الورثة البينة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ولا يجوز عتقه لأم ولده ولا غيرها فان قال قائل فكيف يجوز طلاقه قبل ان تصله الصلاة والحدود عليه وأجابه فإذا كان من يقع عليه التحريم حدى على إتيان المحرم من الزنا والوقف والقتل وكان كغير المولى عليه في أن عليه فراضا أو ماحلا فالطلاق يحرم بزمانه كما يحرم غيره فان قيل فقد يتلف به مالا قيل ليس له مال امرأته شيء فينتبه بطلاقها انما هو أن يحرم عليه مناشئ كان سبحانه فان قيل فقد رثها قيل لا يرثها حتى تموت ولم تمت حين طلقها فان قيل فيحتاج إلى نكاح غيرها قيل فذلك ليس باتلاف شيء فيها اتها هو شيء يلزمه تفسيرها ان أراد النكاح (قال الشافعي) رحمه الله فان قيل فلم لا يجوز عتقه أو ماله أو انما هي له مباحة أنا حرة فوج قبل ماله فيها أكثر من الفرج « قال الربيع » يريد أن له فيها أكثر من الفرج ألا ترى أنه يقول اذا قتلت أخذت قيمتها وإذا جنى عليها أخذ الأرش فياخذ قيمتها ويجنى عليها فياخذ الأرش

والمسجد الأقصى ولا بين أن يجب كباين إلى أن واجبا المشي إلى بيت الله وذلك ان البر باتيان بيت الله عز وجل فرض الجنابة والبر باتيان هذين نافلة ولو نذر أن يمشي إلى مسجد مصر يجب عليه ولو نذر أن يضرب عكة لم يجزه بغيره ولو نذر أن يضربه بغيره لم يجزه الا حيث منذر له واجب لمساكن ذلك البلد وإذا نذر أن يأبى إلى موضع من الحرم ماشيا أو راكبا فعليه ان يأبى الحرم حاجا ومعتبرا ولو نذر أن يأبى

عرفه أو ما أوفى أو فر بمان الحرم يلزمه ولو نذر أن يهدى متاعا لم يجزئه إلا أن يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته أن يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث شاء وإذا نذر أن يهدى ما لا يحمل من الأرضين والدور باع ذلك وأهدى عنه ومن نذر بدنة لم يجزئه إلا ثنية وألحى يجزئ وإذا لم يجذب بدنة فقيرة ثنية (٢٣٩) فإن لم يجذب فسمع من الغنم تجزئ بخضابا وإن كانت نيته على بدنة

من الإبل لم يجزئه من البقر والغنم الأبقية ولو نذر عذصوم صامه متفرقا ومتتابعا ولو نذر صامه بعينها صامها الأرمضان فإنه يصومه لرمضان ويوم الفطر والأضحية وأيام التشرع ولا قضاء عليه فيها وإن نذر سنة بغير عينها قضى هذه الأيام كلها وإن قال على أن آج عاجل هذا فقال بينه وبينه عذو أو سلطان فلا قضاء عليه وإن حدث به مرض أو خطأ عذر أو نسيان أو أنقضه أو نذر الله على أن الصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا نذر يقدم لئلا فلا صوم عليه وأحب لو صام صبيته ولو قدم نهارا هو فيه صام ثم طوعا كان عليه قضاؤه لأنه نذر وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه القضاء من قبل أنه لا يصلح بأن يكون فيه صامنا عن نذره (قال المزني) يعني أنه لا صوم لنذره إلا بنية قبل التعمير ولم يكن له

الحاجة عليها وتكسب المال فيكون له ويوجب لها ويحسد الكفر فيكون له ويكون له خدمتها والمنافع فيها كلها وأكرم ما يتبع منها يعينها فاما سوى ذلك فهي له أمه زوجه وهي كارهة ويحتدمه قال ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعقده ويلزمه ما صنع ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده والجملة فيه كالجملة في المحجور وأكثر فإن قال قائل فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الحجاز قيل نعم قد قال بعض من مضى منهم لا يجوز طلاق السكران وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله وقال بعض من مضى أنه ليس بالعبد طلاق والطلاق بيد السيد فإن قال فهل من جهة على من قال لا يجوز طلاق العبد قيل ما وصفنا من أن الله تعالى قال في المطلقات ثلاثا فإن طلقها فلا خلاص له من بعض حتى تنكح زوجا غيره وقال في المطلقات واحدة بعولتهن أحق برذهن في ذلك أن أراد أو أصلا فكان العبد من عليه حرام ولا حل ولا فراه بالطلاق ولم يكن السيد من حلت له امرأة فيكون له نكحها فإن قال قائل فهل غيره هذا قيل هذا هو الذي عليه اعتمادنا وهو قول الأكثرين لقينا فإن قال فترقه على أحد من السلف قيل نعم أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال إذا طلق العبد أمه اثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره كانت أمه أو أمة أو عدة الحرة ثلاث حض وعدة الأمة حضتان قال مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني عبد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث أن نفعيا مكاتباً لأمة سلمة استقضى زيد بن ثابت فقال لي أن طلق امرأتين فقال زيد حرمت عليك (قال الشافعي) أخبرنا مالك قال حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكاتباً لأمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أوعدا كانت تحته امرأة أخرى فطلقها اثنتين ثم أراد أن يرجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فذهب إليه فلقه عند الدراج أخا يزيد بن ثابت فسألهما فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكاتباً لأمة سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأتين فطلقتهن فاستفتى عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان حرمت عليك فإن قال قائل فهل لا حجة على من قال لا يجوز طلاق السكران قيل نعم ما وصفنا من أن عليه القرائض وعليه حرام فإن قال ليس عليه حرام في حاله تلزمه أن يقول ولا صلاة ولا فدية قتل ولا جراح ولا غيره كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ولا يجوز إذا حرم الله تعالى الكلام أن لا يكون دخالا في حكم الله تعالى أن الطلاق يحرم عليه ولا يخرج من حكم الله تعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع وليس فيه واحد من هذا وأكثر من أقتب من المفتين على أن طلاقه يجوز وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفتي وعن النائم حتى يستيقظ والسكران ليس واحدا من هؤلاء ولا في معناه والمرضى الناهي العقل في معنى المجنون لأنهم غير آتئين بالمرض والسكران آتئين بالسكر

(من يلزمه الطلاق من الأزواج) (قال الشافعي) رحمه الله وكل امرأة طلقها زوجها بالغ صبية أو متوعدة أو حرة بالغ أو أمة أو مشرك كزمنهن الطلاق لان الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهم فإذا عتقت الأمة وقد زوجت عبدنا وهي صبية فاخترت وهي صبية الفراق أو ملك الرجل امرأته وهي صبية نفسها أو غيرها فاخترت الفراق فليس ذلك لها لأنه لا أمر لها في نفسها وكذلك المتوعدة فإذا أضافت سبل إلى أن يعلم أن عليه صوما إلا بعد مقدمه (قال المزني) قضاؤه عندى أوليه (قال المزني) وكذلك إذا أمكنه قبل موته فرض الله عز وجل صوم شهر رمضان بعينه فلم يسقط بجزء عنه بمرضه (قال المزني) رحمه الله قال الله فسد من أيام آخر وأجروا أنه لو أعى عليه الشهر كله فلم يعقل فيه أن عليه قضاءه والتذرع عنه واجب ففرضا وإذا أمكنه أن ذهب وقته واجب وقد قطع بهذا القول في





ان المسبب لا كفاة عليه أصلاً (٣) وعطاء وشريك وسبعته يقول ذلك وذكر عن السبت كفارة عين في ذلك كله الاسعد فانه قال لا كفارة  
 (قال الزيني) حدثنا الحمدي قال حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن الخثعمي ع. أمه صفه بنت سفيان أن ابن عمها جعل  
 ماله في سبيل الله وأوفى راج الكعبة فقالت عاتشة هي عين بكفرهما بكفر العين وحدثنا الحمدي قال حدثنا ابن أبي رواد عن النبي بن  
 الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعد بن المسبب أن عمر بن الخطاب قال فيمن جعل ماله في سبيل الله عين بكفرهما بكفر العين قال  
 الحمدي وسبعت الشافعي وسفيان بن عيينة به قال الحمدي وهو قولي ﴿كتاب أبي القاضى﴾ (قال الشافعي) أحب  
 أن يقضى القاضى في موضع بارئ للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون في غير المسبب (٢٤١) لكثرة الفاشية والمشاغبة بين الخصوم في

أرقق الأماكن به وأجراها  
 ان لا تسرع ملاته فيه  
 وأنا إقامة الحد في  
 المسبب أكره (قال  
 الشافعي) ومعقول  
 في قول رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا يحكم  
 الحاكم ولا يقضى القاضى  
 بين اثنين وهو غضبان  
 أنه أراد أن يكون القاضى  
 حين يحكم في حال لا يتغير  
 فيها خلقه ولا عقله والحاكم  
 أعلم بنفسه فأى حال  
 أنت عليه تغير بهما عقله  
 أو خلقه أنبئني له أن لا  
 يقضى حتى يذهب  
 وأى حال صار اليه فيها  
 سكن الطمعية  
 واجتماع العقل حكم  
 وان غيره مرض  
 أو حزن أو فرح أو جوع  
 أو نكاح أو ماله ترك  
 وأكره البيع والشراء  
 خوف المحاربة بالياد  
 ويتولاه غيره قال  
 ولا أحب أن يتخلف عن  
 الوجهة أما أن يحجب كل  
 وأما أن يستترك كلا

نكلم به الزوج عند غضب أو مسئلة طلاق أو رضا غير مسئلة طلاق ولا تصنع الأسباب شأنا تصنع  
 الالفاظ لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون يستبد الكلام الذي له حكم فيقع  
 واذما يصنع السبب بنفسه شأنا يصنع بما بعده ولم يمنع ما بعده ان يصنع ماله حكم اذ قيل ولو وصل كلامه  
 فقال قد فارقك الى المسجد أو الى السوق أو الى حاجه أو قد سرحتك الى أهلك أو الى المسجد أو قد طلقك من  
 عقاك أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ولو مات لم يكن طلاقا وكذلك لو خرس أو ذهب عقله لم يكن طلاقا ولا  
 يكون طلاقا إلا بان يقول أردت طلاقا وان سألت امرأته أن يرسل سئل وان سألت أن يحلف أحلف فان  
 حلف ما أراد طلاقا لم يكن طلاقا وان نكل قبل ان حلفت طلقت والافليس بطلاق قال وماتكم به  
 مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول كان يخرج كلابي به على أفيو بته طلاقا  
 وذلك مثل قوله لا امرأته أنت خلية أو خدعت منى أو خدعت منك أو أنت بريئة أو برئت منى أو برئت  
 منك أو أنت بائق أو بنت منى أو بنت منك أو أذهبي أو أعزبي أو تقبني أو أخرجي أو ألاحظني فيك  
 أو سألتك عنزل أهلك أو الزمى الطريق خارجة أو قد ودعتك أو قد ودعتني أو أعتدي أو ما أشبه هذا مما  
 يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق حتى يقول أردت بخرج الكلام منى الطلاق فيكون طلاقا بإرادة  
 الطلاق مع الكلام الذي يشبه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت خلية أو بعض هذا  
 وقال قلته لا أقوى طلاقا ثم أنا لا أن أقوى طلاقا لم يكن طلاقا حتى يتبدل منيته الطلاق فيقع حديثه  
 الطلاق قال ولو قال لها أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تلك الرجعة لان الله عز وجل حكم في  
 الواحدة والنتين بأن الزوج على الرجعة بعدهما في العدة ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق وقرن به اسما  
 من هذه الاسماء التي تشبه الطلاق أو شدد الطلاق بشئ معه وقع الطلاق باظهار أحد اسمائه ووقف  
 في الزيادة معه في نيته فان أراد بهاز زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد وان لم يرد بهاز زيادة  
 في عدد الطلاق كانت الزيادة كالم تكمن على الابتداء اذ لم يرد بهاز طلاقا وان أراد بهاز تشديد طلاق  
 لم يكن تشديدا وكان كالم طلاق وحده بلا تشديد وذلك مثل أن يقول أنت طالتي البتة أو أنت طالتي  
 وبنة أو أنت طالتي وخلدة أو أنت طالتي وبائن أو أنت طالتي واعتدي أو أنت طالتي ولا حاجة في ذلك  
 أو أنت طالتي والزمي أهلك أو أنت طالتي وتقضي فيسئل عن نيته في الزيادة فان أراد بهاز زيادة في عدد  
 طلاق فهي زيادة وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق وان لم يرد بهاز يادقلم تكن زيادة وان قال لم  
 أرد بطلاق ولا بان يادقلم معه طلاقا لم يكن في الطلاق في الحكم وبين في الزيادة معه وان قال أنت طالتي  
 واحدة شديدة أو واحدة غليظة أو واحدة ثقيلة أو واحدة طويلة أو ما أشبه هذا كانت واحدة تلك

( ٣١ - الام - خامس )

ويتعدرو سألهم التحليل ويعود المرضى ويشهد الجنازة يأتي مقدم الغائب  
 واذ بان له من أحد الخصمين لادتهاه فان عاذزره ولا يجسه ولا يضربه الآن يكون في ذلك ما يستوجه ويشاور قال الله عز وجل  
 وأمرهم شورى بينهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن ان كان النبي صلى الله عليه وسلم عن مشاورتهم  
 لغضا ولكنك أنت أراذن يستن بذلك الحكماء بعده ولا يشاور اذ انزل به المشكل الاعمال بالكتاب والسنة والآثار وأقوال الناس  
 والقياس ولسان العرب ولا يقبل وان كان أعلم منه حتى يعلم كعله أن ذلك لازم له من حيث لا يتخلف الروايفه أو بدلالة عليه  
 أو أنه لا يتحمل وجهها أظهر منه (قال الشافعي) رحمه الله فأما أن يقلده فلم يجعل ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ويجمع المختلف لانه أشد لتقصيه وليكشف بعضهم على بعض وان لم يكن في عقله ما أذاع العقل القياس عقله وإذا سمع الاختلاف منزه فلا ينبغي أن يقضى ولا لأحد أن يتقاضه ولا يجوز له أن يتحسن بغير قياس ولو جاز ذلك لجاز أن يشترع في الدين والقياس قياسان أحدهما أن يكون في معنى الأصل فذلك الذي لا يعمل لاحد خلافة والآخر أن يشبه الشيء من أصل وبشبه الشيء من أصل غيره فشبهه هنا بهذا الأصل ويشبهه الآخر بأصل غيره وموضع الصواب في ذلك عندنا أن ينظر فإن أشبه أحدهما في خطئتي والآخري خصلته ألحقه بالذي أشبهه في الخصلتين قال الله عز وجل في داود وسليمان ففهمنا له سليمان وكلا أتناحكما وعلما قال الحسن لولا هذه الآية لم رأيت أن الحكم فذلك كما أولئك الله (٢٤٣) جده هذا لصوابه وأنتي على هذا اجتاده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا

اجتهد الحما فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر (قال الشافعي) فأخبرناه بثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر فلا يكون الثواب فيما لا يسع ولا في الخطأ الموضوع (قال المزني) رحمه الله أنا أعرف أن الشافعي قال لا يؤجر على الخطأ وانما يؤجر على قصد الصواب وهذا عندى هو الحق (قال الشافعي) رحمه الله من اجتهد من الحكم ففضي باجتهاده ثم رأى أن اجتهد خطأ أو ورد على قاض غيره فسواء مخالفت كتابا أو سنة أو اجابعا أو ما في معنى هذا رده وإن كان يحتمل ما ذهب اليه ويحتمل غيره لم يرد به وحكم فيما استأنف بالذي هو

فهما الرجعة ولا يكون طلاق بائن إلا ما أخذ عليه المال لان المال عن فلا يجوز أن يملك المال وملك البضع الذي أخذ عليه المال

(الحجة في البتة وما أشبهها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبيد بن محمد بن علي بن شافع عن عبيد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عبيد بن ركانة بن عبيد بن يذلق امرأته سميمة البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى طلقت امرأتي سميمة البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عن عمر بن عبد الله عنه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنبل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال له عمر ما جعل على ذلك فقال قد قلته فتلا عرا ولوأنتهم فعلا ما أو غلظون به لكان خيرا لهم وأشد ثبوتا ما جعل على ذلك قال قد قلته فقال عمر رضي الله عنه أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة ثبت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قال للتمومة مثل الذي قال للمطلب (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء البتة فقال يدين فإن كان أراد ثلثا فثلاث وإن كان أراد واحدة فواحدة (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن شريح دعاه بعض امرأته ففأسأله عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة فاستعفاء شريح فأتى ابن عبيد فقال أما الطلاق فسنة وأما البتة فبدعة فاما السنة والطلاق فأمضوه وأما البدعة والبتة فقلدوه أيامه ودينوه فيها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو خلوت مني أو أنت برة أو برئت مني أو يقول أنت بائة أو قد بنت مني قال سواء قال عطاء وأما قوله أنت طالق فسنة لا يدين في ذلك هو الطلاق قال ابن جريج قال عطاء أما قوله أنت برة أو بائة فذلك ما أحدثوا سئل فإن كان أراد الطلاق فهو الطلاق والافلا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه قال في قوله أنت برة أو أنت بائة أو أنت خلية أو برئت مني أو بنت مني قال يدين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إن أراد الطلاق فهو الطلاق كقوله أنت على حرام (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن حماد قال سألت أبا هريرة عن الرجل يقول لامرأته أنت على حرام قال إن نوى طلاقا فهو طلاق وإلا فهو عين (قال الشافعي) رحمه الله والبتة تشديد الطلاق ومحملة لأن تكون زيادة في عدد

الصواب عنده وليس على القاضي أن يعقب حكمه من قبله وإن نظم بحكمه عليه من قبله نظيره فردة الطلاق أو أنفذته ما وصفت \* وإذا تخا كرهه أن يعقب حكمه من قبله الترجمة عنه لا بعدلين يعرفان لسانه وإذا شهد الشهود عند القاضي كتب عليه كل رجل ورفع في نسبه أن كان له أو ولاية أن كانت له وسأله عن صناعته وكنيته إن كانت له وعن مسكنه وعن موضع يساعته ومصلاه (قال الشافعي) رحمه الله وأحاديثه يمكن لهم سدة عقول أن يعرفهم ثم سأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع من قبله استدلل على عورته إن كانت في شهادته وإن جعوا الحال الحسنة والعقل لم يفعل بهم ذلك وأحاديثه يكون أصحاب مسائله جامع العنفاء في الطمعة والأنفس وأفرى العقول برأى من الشبهة بينهم وبين الناس وألحيف عليهم وألحيف على أحدهم أن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية أو الماطلة للناس وأن يكونوا جامعين للإمان في أديانهم

لا يشعرون بأن يسألوا الرجل عن عدوه فيخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون جرما يسأله عن مديقة فيخفي قبيحا ويقول حسنا فيكون تعديلا ويحصر على أن لا يعرف له صاحب مسئلة فيخالفه وأن يكتب لأصحاب المسائل صفات الشهود على ما وصفنا وأسماء من شهد له وشهد عليه ومبلغ ما شهدوا فيه ثم لا يسألون أحدا حتى يخبروه عن شهوده وعليه وبقدرا ما شهدوا فيه فإن المسؤول قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدو الشهود عليه أو شريكا فيه أو غيبه ونظب نفسه على تعديله في السر وبقف في الكبر ولا يقبل المسألة عنه ولا تعديله ولا يخبر بحاله إلا أن ينسحب ويخفي عن كل واحد منهما أسماء من دفع إلى الآخر لتتفق مسئلتهم ألا يختلفان أن اتفقت بالتعديل أو التبريح قبلهما وإن اختلفت أعادها مع غيرهما وإن عدل (٣٤٣) رجل بشاهدين وخرج آخر من كان

المسرح أولى لان التعديل على الظاهر والجرح على الباطن ولا يقبل الجرح إلا بالمعاشرة وبالسماع ولا يقبله من فقهه دين عاقل إلا بان يفقهه على ما يجرحه به فإن الناس يتباينون في الأهواء فيشبه بعضهم على بعض بالكفر والفسق بالتأويل وهو بالجرح عندهم أولى وأكثر من ينسب إلى أن يجوز شهادته بغيا حتى بعد السير الذي لا يكون جرما جرحا ولا يقبل التعديل إلا بان يقول عدل على وفي ثم لا يقبل حتى يسأله عن معرفته به فإن كانت باطنة متقدمة والألم يقبل ذلك منه ويسأل عن جهل عدله سرافا إذا عدل سأل عن تعديله علانية لمعلم أن المعدل

الطلاق وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم أذان مرد ركانة الواحدة واحدة على فيه الرجعة فيه دلائل منها أن تشديد الطلاق لا يجعله بائنا وإن ما يحتمل الزيادة في عدد الطلاق مما سوى اسم الطلاق لا يكون طلاقا إلا بإرادة المتكلم به وأنه إذا أراد الطلاق كان طلاقا ولو كان إذا أراد به زيادة في عدد الطلاق ولم يكن طلاقا بمجمله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد إلا واحدة وإذا كان نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبهه الطلاق وقع بإرادته فإن أراد فيما يشبهه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة وإن أراد أن يثنى فاثنتين وإن أراد ثلاثا فثلاثا فإذا وقعت ثلاث بإرادته الطلاق مع ما يشبهه الطلاق واثنتان واحدة كان إذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق أو غيبة أولى أن يقع فإن قال أنت طالق ثنوي اثنتين أو ثلاثا فهو ما نوى مع الواحدة من الزيادة ولا أعلم شيئا مما سوى ما سي الله عز وجل به الطلاق أشبهه في الظاهر بان يكون طلاقا ثلاثا من البتة فإذا كان إذا تكلم به مع الطلاق لم يكن طلاقا إلا بإرادته كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى أن لا يكون طلاقا إلا بإرادته الطلاق ولو قال رجل لأمرأته اختاري أو أمرأتي ببدك أو قال ملكتك أمرأتي أو أمرأتي البتة فطلقت نفسها فقيل ما أردت بشئ من هذا الطلاق لم يكن طلاقا وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقا إلا بان يقر أنه أراد ببتكها وتخييرها طلاقا قال وهكذا لو قال له خالي فقال قد خالعتك أو خلعتك أو قد فعلت لم يكن طلاقا إلا بإرادة الطلاق ولم يأخذ مما أعطته شيئا إلا أن يرد به طلاقا وذلك أن طلاق البتة يحتمل الإتيان الذي ليس بعده شيء ويحتمل تطلقه واحدة لأنه يقع عليها أهميته حتى يجمعها والحلية والبرية والبائن منه يحتمل خلعها بمعنى ويربعا يعني وبائن من النساء ومعنى المودة واختاري اختاري شيئا غير الطلاق من مال أو ضرب أو مقام على حسن أو قبيح وأمرأتي ببدك أنك تملكين أمرأتي في مالك وغيره وكذلك أمرأتي البتة وكذلك ملكتك أمرأتي ولو قال لأمرأته أنت طالق تطلقه شديدة أو غلظة أو ما أشبهه من تشديد الطلاق أو تطلقه بان كان كل هذا تطلقه تلك الرجعة وإذا طلق الرجل امرأته في نفسه ولم يحرك به لسانه لم يكن طلاقا وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس المستأنه لان الاستثناء حديث نفس لا حكم له في الدنيا وإن كلم امرأته بما يشبه الطلاق وقال أردت به الطلاق لم يكن طلاقا وإنما جعل النية مع ما يشبه ما نوى به وذلك أن يقول لها بارك الله فيك أو أسقني أو أطعمني أو زوجني أو ما أشبهه هذا ولكنه لو قال لها أفلي أو أذهبي أو أعزبي أو أشرب يرد به طلاقا كان طلاقا وكل هذا يقال للخارج والمغارق يقال له أفلي كما يقال له أذهب ويقال له أعزب أذهب بعدا ويقال للرجل يكلم عاتكره أو يضرب اشرب وكذلك في أطعم

سرا هذا لإوافق اسم اسمها ولا نسب نسبا ولا ينبغي أن يتخذ كاتب حتى يجمع أن يكون عدلا عافلا ويحصر أن يكون فقهيا لا يوثق من جهالة نزها بصد من الطبع والقاسم في صفة الكاتب عالم بالحساب لا يخدع (قال الشافعي) ويتولى القاضي ضم الشهادات ورفعها لا ينسب ذلك عنه ويرفعها في قفط ويرفع الشهادات ويحج الرجلين في مكان واحد مترجمة بأسمائهم والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرفه إذا طلقها فإذا مضت سنة عزلها أو كسب خصوم سنة كذلك حتى تكون كل سنة مغرورة وكل شهر مغرور ولا يرفع الموضع التي فيها تلك الشهادات إلا بعد نظرها إلى خاتمة أو علمته وأن يترقى إلى يدى المشهود له نسخة تلك الشهادات ولا يحتملها ولا يقبل من ذلك ولا مما وجد في ديوانه إلا ما حفظ لانه قد يطرر في الديوان وبشبه الخط الخط ولوشهد عنه شهوده حكم بحكم فلا يبطله ولا يحقه إذا لم يذكره وان شهدوا

عند غيره أجاز له لا يعرف منه ما يعرف من نفسه فان علم غيره أنه أنكره فلا ينبغي له أن يقبله (كتاب قاض إلى قاض)  
 (قال الشافعي) رحمه الله ويقبل كل كتاب لقاض عدل ولا يقبله إلا بعديلين وحتى يفهموه يقرأه عليهم ما فيه هذا أن القاضى أشهدهما  
 على ما فيه وأنه قرأه بحضورهما أو قرئ عليهما وقال أشهدا أن هذا كتابى إلى فلان قال وينبئ أن يأمرهم بنسخه كتابه حتى يذهب  
 ويوقعوا شاهدانهم فيه فان أنكره خاتمة أو أنعى كلبه شهدوا بعلمهم عليه فان مات الكاتب أو عزل لم يمنع ذلك قبوله ونقبه كما قبل حكمه  
 ولو ترك أن يكتب اسمه في العنوان وقطع الشهود بأنه كتابه قبله وان أنكر المكتوب عليه لم يأخذه حتى تقوم بينه بأنه هوذا رفع في  
 نفسه فقامت عليه بينة بهذا الاسم والتسبب (٢٤٤) والقبلة والصناعة أخذ بذلك الحنفى وإن وافق الاسم والقبلة

والتسبب والصناعة  
 فانكر المكتوب عليه لم  
 يقض عليه حتى يبان  
 بشئ لا يوافق فيه غيره  
 وكتاب القاضى الى  
 الخليفة والخليفة الى  
 القاضى والقاضى الى  
 الأمير والأمير الى  
 القاضى سواء لا يقبل  
 الا كما وصفت من  
 كتاب القاضى الى  
 القاضى

#### (باب القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله وينبغي أن يعطى  
 أجر القسم من بيت  
 المال لأنهم يحكمون وإن  
 لم يعطوا حتى يبينهم  
 وبين من طلب القسم  
 واستأجرهم طالب  
 القسم عشاءة أو أكثر  
 فان سوا على كل واحد  
 في نصيبه شئاً معلوماً  
 بخازن وإن سواه على  
 الكل فعملى قدر  
 الانصاف وإذا ادعوا الى  
 القسم وأبى شركاؤهم

قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عذب ذنبا أنت العزير الكريم ولو قال لها ذهبي وزوجى  
 أو زوجى من شئت لم يكن طلاقاً حتى يقول أردت به الطلاق وهكذا إن قال ذهبي فاعتدى ولو قال  
 الرجل لأمراة أنه أتى على حرام لم يقع به طلاق حتى يرد الطلاق فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق وهو ما أراد  
 من عدد الطلاق وإن أراد طلاقاً ولم يرد عدد من الطلاق ففي واحدة على الرجعة وإن قال أردت  
 تحريمها بالطلاق لم تكن حراماً وكانت عليه كفارة عين ويصحبها إن شاء قبل أن يكفر وإنما قلنا عليه  
 كفارة عين إذا أراد تحريمها ولم يرد طلاقاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جاريته فأمر بكفارة عين والله  
 تعالى أعلم قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة وإنك تبتغي مرضاة وإنك تبتغي مرضاة وإنك تبتغي مرضاة  
 فرض الله لك تحلة أيمانكم الآية فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقاً كان أوقع التحريم على فرج  
 مباح له لم يحرم بتحريمه فآزمته كفارة فيه كإلزام من حرم أمته كفارة فيها ولم يحرم عليه بتحريمه إلاهما  
 معا تحريم لفرجين لم يقع واحد منهما طلاقاً ولو قال كل ما أملك على حرام يعنى امرأته وجواريه وماله  
 كفر عن المرأة وجوارى كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة ولو قال ما لى على حرام لا يرد امرأته وجواريه  
 لم يكن عليه كفارة ولم يحرم عليه ماله

(باب الشك واليقين فى الطلاق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل أنا أشك أطلقت  
 امرأتى أم لا قبل له الزرع أن تطلقها فإن كنت تعلم أنك إن كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة قلنا قد  
 طلقت واحدة فاعتدت منك بأفراك بالطلاق وإن أردت رجعتها فى العدة فأت أملاً بها وهى معلومة بالتبين  
 وإذا طلقها بالتبين وقد وقع أو لا الثالثة حرمت عليك حتى يحلها الزوج فتكون معلومة هكذا وإن كنت  
 تشك فى الطلاق فلم ترد أن لا تطلق أو واحدة فالزوج أن يقر بأنك طلقها ثلاثاً ولا الاحتياط لك أن توقعها  
 فإن كانت وقعت لم تضر لك الثلاث وإن لم تكن وقعت وأوقعها ثلاثاً لحل لك بعد زوج بصيها ولا يلزمك  
 فى الحكم من هذا شئ لأنها كانت حللاً لك فلا تحرم عليك إلا بقين تحريم فإن تشك فى تحريم فلا تحرم  
 عليك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشيطان يأتى أحدكم فينبغي بين ألبنته فلا ينصرف حتى  
 يسبع صوتاً أو يجرد رجلاً (قال الشافعي) رحمه الله هذا كل على يقين الوضوء وشك فى انتفاضة أمره  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يثبت على يقين الوضوء ولا ينصرف من الصلاة بالشك حتى يستيقن  
 بانتفاض الوضوء بأن يسبع من نفسه صوتاً أو يجرد رجلاً وهو فى معنى الذى يكون على يقين الكساح وشك  
 فى تحريم الطلاق وبخلافه وإن سألت عنه أحلف ما طلقها فإن حلف فى امرأته وإن نكل وحلفت  
 طلقت عليه وإن نكلت فهى امرأته بحالها وإن مات فسأل ذلك ورثها لم يعومر أمها فإذا لم يعومر لم يعومر

فإن كان يتنفع واحد منهم بما يصير له مقسوماً أجبرتهم على القسم فإن لم يتنفع بالقرن بما يصير لهم فأقول لمن  
 كره أن يشترط جمع حكمكم فكانت مشاعة بينكم لتتفقوا بها وينبئ للقاسم أن يحصى أهل القسم ويبلغ حقوقهم فإن كان فيهم من له  
 سدس وثلث ونصف قسمه على أقل السهمان وهو السدس فما يجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف  
 ثلاثة ثم يقسم الدار على ستة أجزاء ثم يكتب أسماء أهل السهمان فى رقاع قرأ طيس صغار ثم يدرجها فى بندق طين بدور وإذا استوت ألقاها  
 فى حجر من لم يحضر البندقة ولا الكتاب ثم يسمي السهمان أولاً وثانياً وثالثاً ثم قال أخرج على الأول بنفقة واحدة فإذا أخرجها فاضاً وإذا أخرج  
 اسم صاحبها جعل له السهم الأول فإن كان صاحب السدس فهو له ولا شئ له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له والسهم الذى يليه وإن كان

صاحب النصف فهو له والسمان الذي ان يملكه ثم قبل له آخر جرد صدقة على السهم الذي يلي ما خرج فلان خرج فيها اسم رجل فهو له كما وصفت حتى تنفذ السهمان فاذا كان في القسم رد لم يخرج حتى يعلم كل واحد منهم موضع سهمه وما يملكه ويسقط عنه واذا علمه كما يعلم السبع التي يجوز اجزته لا بالقرعة ولا يجوز ان يجعل لأحدهما فلا ولا شرعوا له الا ان يكون سفله وعابوا واحد واذا دعي بعضهم غاطا كلف البينة فان جاءهم اربعة القسم عنه واذا استحق بعض المقوم أو خلق المتدين فبيع بعضها انتقض القسم وبقال لهم في الدين الوصية ان تطوعتم ان تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم ينسكروا لا يقتضيه عليكم ولا يقسم صنف من المال مع غيره ولا غلب مع مخل ولا يصح بيع مضوم العين والعين مضومة اليه بل ولا بعل ولا بعل في نخل يشرب بهن مأمون (٣٤٥) الانقطاع وتقسيم الارضون والكتاب والطعام وكل ما احتل

القسم وانما طلبوا ان يقسم دارا في أيديهم قلت ثبتوا على اصول حقوقكم لاني وقسمتها بقولكم ثم رفعت الى حاكم كان شيئا ان يجعلها لكم ولعلها لغيركم وقد قيل يقسم اقراهم ولا يعجبني لما وصفت

باب ما على القاضي في انصوم والشهود

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للقاضي ان ينصف الخصمين في المخل عليه للخصم والاستماع والانصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حجة ولا ينزها ولا تبغث شاهدا ولا ينبغي ان يلقن واحدا منهما حجة ولا شاهد اذ اشارة بالاس او يسكت حتى يثبت

في ذلك مقامها (قال الشافعي) وان كان هو الملت فسال ورثته ان تمنع ميراثه منه بقوله فلنس لهم ذلك وان سألوا عنها قالوا انه طلقها ثلاثا وهو صحيح أحلفت ما علفت ذلك ان حلفت ورثته وان نكحت حلفتوا القصد طلقها ثلاثا ولم يثرب ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الآخر فبالبين وكان فبالبين فيه من الزيادة كهي فبالبين فيه او لا من تطلقه أو ثلاث قال ولو شك في طلاق فأقام معها فاصحابها وماتت وأخذ ميراثها ثم استيقن انه كان طلقها في الوقت الذي نسب الى نفسه فيه الشك في طلاقها أو قامت عليه بينة أخذ منه مهر مثلها بالاصابة ورد جميع ما أخذ من ميراثها ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثا وماتت وقد اصحابا بعد شكها وأخذت ميراثه ثم أثبت أنها قد علمت انه كان قد طلقها في تلك الحال ثلاثا نردت الميراث ولم تصدق على ان لها مهر بالاصابة ولو ادعت الجهالة بان الاصابة كانت تحرر عليها أو ادعت غصبة باباها عليه أو لم تتع من ذلك شيئا تصدق على ما عليها أحلفناه ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها ولو أقرها الورثة بما ذكرت كان لها مهر مثلها وترد ما أخذت من ميراثه ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يعتقون الا بيقينه بعتقهم وان أرادوا أحلفنا ما لهم فان حلف فمهر رقيقه وان نكل حلفوا واعتقوا وان حلف بعضهم ونكل بعض عتق من حلف منهم ورق من لم يحلف وان نكل فهم صغيرا ومعتقه كان رقيقا محله ولا تحلفه الا ان أراد يمينه منهم ولو استيقن انه حنث في حجه بأحد امرين طلاق أو عتق أو قفناه عن نسائه ورقيقه حتى بين أسهم أراد ويحلفه للذي زعم انه لم يرد باليمين وان مات قبل ان يحلف أقرع بينهم فان وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال وان وقعت على النساء لم تطلقهن بالقرعة ولم تفتق الرقيق وورثته النساء لان الاصل انهن أزواج حتى يثبتن بانه طلقهن ولم يثبتن والورع ان يدعن ميراثه وان كان ذلك وهو مريض فواء كله لان الرقيق يعتقون من الثلث قال واذا قال لآخر ائنه احدا كاطالتي ثلاثا ولتسوله احدا كن طالتي أو اثنتان متكن طالقان منع منهن كلهن وأخذت بيقنتن حتى يقول التي أردت هذه والله ما أردت هاتين فان أراد البواق ان يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه وان لم يردنه لم أحلف لهن لانه قد بان ان طلاقه لم يقع عليهن وأنه وقع على غيرهن ولو كانتا اثنتين فقال لأحدهما لم أعني هذه بالطلاق كان ذلك اقرا رايته بانه طلق الأخرى اذا كان مقرا بطلاق احدها فان كان منكرا لم يملكه بانه طلاق احدها بعينها الا ان اقرار احدته بطلاقها ولو قال ليست هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت أو قلنا الطلاق عليها أو لم يوقعه حتى قال اخطأت وهذه التي زعمت اني لم أرد بها بالطلاق التي أردتها بطلت معا باقراره وهكذا اذا كان في أكثر من اثنتين من النساء واذا قال الرجل لآخر ائنه احدا كاطالتي وقال والله ما أدرى أيتهما عانيت وقف عنهما واخبرته ان يطلقهما لم يجبره على ذلك حتى بين أيتهما أراد بالطلاق فان قال

أحدهما وينبغي ان يبتدى الطالب فاذا أنهد حجة تكلم المطلوب ولا ينبغي ان يضاف الخصم دون خصمه ولا يشل منه هدية وان كان يهدى اليه قبل ذلك حتى تنفذ خصومته واذا حضر مسافرون ومقيمون فان كان السافرون قليلا فلا بأس ان يبدأ بهم وان جعل لهم يوما بقدر ما لا يضر بأهل البلد فان كثر واحشوا وأهل البلد أساهمهم ولكل حق ولا يقدم رجلا عليه رجل ولا يسعير يمينه في مجلس الا في حكم واحد فاذا فرغ أقامه ودعا الذي بعده وينبغي للامام ان يجعل مع رزق القاضي شئرا لطيبه ولا يكلفه الطالب فان لم يفعل قال الطالب ان شئت فأت بصيغة فيه شهادة تشاهدك وكتاب خصومتك ولا كرهك ولا أقل ان يشهد لك شاهد بلا كتاب وأنسى شهادته فان قبل الشهادة من غير محضر خصم فلا بأس وينبغي اذا حضر ان يقرأ عليه ما شهدوا به عليه ويتخذه أسماءهم وأنسابهم ويظهره جرحهم

(٣) قوله أساهمهم يقال اسوته به اذا جعلته بسوته اه قاموس وهو المراد هنا كسبه معجمه

فان لم يأت به حكم عليه وإذا علم من رجل بقراره أو تبين أنه شهد عنده بزوج وعزوه ولم يبلغ بالتعزير أربعين سوطا وشهر أمره فان كان من أهل المسجد وقفه فيه وإن كان من أهل قريه وقفه في قبله أو في سوقه وقال ابو جندب هذا شاهد زور فاعرفوه (قال المزني) رحمه الله اختلف قوله في الخصم بقرعة القاضي فقال فيه اقول ان أحدهما له كشاهد به قال شريح والآخرون يحكم به (قال المزني) وقطع بأن سماع الاقرار منه انبث من الشهادة وهكذا قال في كتاب الرسالة افضى عليه بعل وهو أقوى من شاهدين أو بشاهد من واحدين وهو أقوى من شاهدين وبشاهد عيين وهو أقوى من الشكول ورد اليمين قال وأحب الامام اذا ولي القضاء رجلا أن يجعله أن يولي القضاء من رأى في الطرفين من أظرافه (٢٤٦) فيعوز حكمه ولو عزل فقال قد كنت قضيت لقفلان في فلان لم

يقبل الا بشهود وكل ما حكمه لنفسه وولده ووالده ومن لا تجوز له شهادته رد حكمه

(الشهادات في البيع) مختصر من الجامع من اختلاف الحكم والشهادات ومن أحكام القرآن ومن مسائل شئ سمعته منه لفظا

(قال الشافعي) قال الله عز وجل وأشهدوا اذا تباعتم فاحمل امره رجل ثناؤه أمرين أحدهما أن يكون مباحا تركه والآخ حتميا يصح من تركه بتركه فلما أمر الله عز وجل في آية الدين والذين يتابعون بالشهاد وقال فيها فان أسمن بعضكم بعضا فليؤد الذم اثنى أمانته دل على أن الأولى دلالة على الحظ لما في الاشهاد من منع الظالم بالظهور أو بالنسيان ولما في

قائل أولي أن وقع الطلاق على أحدهما قبله أن فعلت الزنا مثلك ما وقعت الآن ولم تخبر جلد من الطلاق الأول فأناعلى يقين من أنه وقع على أحدهما ولا تخبر جلد من الزنا ثم إن تخبر جلد على واحدة بعينها دون الأخرى وإن قلته فأردت الأخرى أحلفناك لها فان لم يقل أردت واحدة بعينها ولم يخبر حتى ماتت أحدهما وقفنا له ميراثه فان زعم أن التي طلق الحية ورثته من المته أو أن أردت ثمة أحلفنا لهم ما طلقها وجعلنا له ميراثه منها اذا كان لا يعرف أيها طلق الا بقوله فسواء ماتت أحدهما وبقت الأخرى أو ماتتا معا ولم يموتا وهكذا لو ماتت أحدهما قبل الأخرى وماتت جميعا ما أو لم يعرف أيهما ماتت قبل وقفنا له من كل واحدة منهم ميراث الزوج فان قال أحدهما هي التي طلقت ثلاثا ردنا على أهلها ما وقفنا لزوجه وأحلفنا لورثة الأخرى انشاؤا فجعلنا له ميراثه منها وإن كان في ورثتها صغار ولم رد الكبار بعينه لم نعطه ميراثها إلا بيمين وهكذا ان كان فيهم غائب ولو كان الطلاق في هذا كله علك الرجعة فأتا في العدة ورثهما أو مات ورثته لأهم ما معاني الأزواج في الميراث وأكبر أمرهما ولو كانت المسئلة بمجالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثا وقفنا له ميراث امرأته بصطلا لانا لو قسمنا بينهما أيقنا بأقصد منعنا الزوجة نصف حقهما وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة وإذا وقفنا فأتنا عرسا لأحدهما فاليمين لأيهما هو وقفنا حتى تجتمع على الزوجية نأخذها أو نصادقنا منها فليزعم أن يصطلا فتكون أحدهما قد عفت بعض حقهما أو تركت ما ليس لها فلا يكون لنا في صلحهما حكم الزنا منها ما كرهين ولا أحدهما ولو ماتت أحدهما قبله ثم ماتت قبل أن يبين ثم ماتت الأخرى بعد مثل الورثة فان قالوا ان طلاقه قد وقع على المته ورثته الحية بلا يمين على واحد منهم لانهم يقررون أن في ماله حق الحية ولا حق في ميراث المته وهذا اذا كان الورثة كبارا رشنا يكون أمرهم في أموالهم جائزا وإن كان فيهم صغير جاز في حق الكبار الرشد اقرارهم ووقفنا للزوج الميت حصصه الصغار ومن كان كبيرا غير رشيدين ميراث زوج حتى يبلغوا الرشد والحلم والمحض ووقفنا للزوجة الحية بعد حصصهم ميراث امرأته حتى يبلغوا ولو كان الورثة كبارا فقالوا التي طلق ثلاثا هي المرأة الحية بعد وقفها لولا أن أحدهما أسهم يقومون مقام الميت فيحلفون على أن ثبت أن فلانة حية بعد التي طلق ثلاثا ولا يكون لها ميراث منه وبأخذون له ميراثه من الميتة قبله كما يكون له الحق بشاهد فيحلفون ان حقه لمحق ويقومون مقامه في اليمين واليمين على البت لانهم قد يعلمون ذلك بخبره وخبر من يصدقون غيره وإن كان فيهم صغار وقف حق الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا فيما أخذه أو شكلوا أو بطل أو بموت أو بغيره وميراثهم مكانهم كما يكون فيما وصفنا من عيين وشاهد وبوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للزوجة الحية بعد لمير والها فيما أخذه وبطل حقهم من الأخرى ويحلفوا فيما أخذوا

ذلك من برأت الذم بعد الموت لا غير وكل أمر ندب الله فهو خير الذي لا يعارض منه من تركه وقد حفظ حقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرايا بغير سأل بعد بايع بعض المنافقين ولم يكن بينهما شاهد فلو كان حتما تركه صلى الله عليه وسلم (باب عدة الشهور وجوب فيه النساء حيث يجوز وحكم القاضي بالظاهر) (قال الشافعي) ودل الله سبحانه على أن لا يجوز في الزنا أقل من أربعة لقوله لولا جاء عليه بأربعة شهداء وقال سعد بن رسول الله أنه رأيت لو وجدت مع امرأ أو رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال نعم وجلد عن رجل الخطأ رضي الله عنه ثلاثة لم يقم الأربع وقال الله جل ثناؤه في الامساء والفرافق وأشهادوا ذوي عدل منكم فأنتهى إلى شاهدين ودل على ما دل قبله من نفي أن يجوز فيه الإبطال لانساعهم لانه لا يجتهد إلا أن يكونا

رجلين وقال الله جل ثناؤه في آية الدين فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ولم يذكر في شهود الزنا ولا الفراق ولا الرجعة امرأ أو جندا  
شهود الزنا شهود على حد لآمال والطلاق والرجعة تحريم بعد تحليل وتبني تحليل لآمال والوصية الى الموصى اليه قيام عا وصى به  
اليه لأن مالها ولا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لا يجوز في الزنا الا الرجال وأكثرهم قال ولا في الطلاق ولا في الرجعة اذا تناكر  
الزوجان وقالوا ذلك في الوصية فكان ذلك كالدلالة على ظاهر القرآن وكان أولى الأمور بأن يصار اليه ويقاس عليه والدين مال فما  
أخذته المشهود له ما عاينت فيه شهادة السماع الرجال وما عدا ذلك فلا يجوز فيه الا الرجال (قال الشافعي) رحمه الله وفي قول الله  
تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وقال أن تصل أحدهما (٣٤٧) فتذكر أحدهما الأخرى دلالة على

أن لا يجوز شهادة النساء  
حقتهم من الأخرى ويبطل حقها الذي وقف والقول الثاني أن يوقف ميراث زوج من الميتة قبله وللميتة  
بعده ميراث امرأته حتى تقوم بينة أو يصطلى ورثته ويرثها (قال الشافعي) رحمه الله ولورأى امرأته  
من نسائه مطلعة فقال أنت طالق ثلاثا وقد أثبت أنهما من نسائه ولا يدرى أين هي فقالت كل واحدة  
منهن أناهي أو يحدث كل واحدة منهن أن تكون هي أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان ومجد البواقي  
فسواء ولا يقع الطلاق على واحدة منهن إلا أن يقول هي هذه فإذا قال لواحدة منهن هي هذه وقع عليها  
الطلاق ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحلف ومن لم يسأل لم يحلف لأنه أوقع الطلاق على واحدة  
ولم يعلل طلق اثنتين ولو أقر لواحدة ثم قال أخطأت هي هذه الأخرى زمة الطلاق (١) للادى التي أقرها  
وهكذا الوضع هذا فمن كلهن زمة الطلاق لمن كلهن ولو قال هي هذه وهذه أو هذه بل هذه زمة  
طلاق التي قال بل هذه وطلاق إحدى اثنتين التي قال هي هذه وهذه ولو قال هي هذه بل هذه  
طلقت الأولى ووقع على الثانية التي قال بل هذه ولو قال أحدا كن طالق ثم قال في واحدة هي هذه ثم قال  
واتته ما أدري أي هي أو غيرها طلقت الأولى بالقرار ووقع في البواقي ولم يكن كالذي قال على الابتداء  
ما أدري أطلقت أو لا هذا مطلق يبين ثم أقر لواحدة فأرثته الاقرار ثم أخبر ناله لا يدرى أم صدق في  
اقراره فحلف منهن غيرهما ولم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ويسكن في البواقي ككوفي الابتداء  
ما كان مقبلا على النسك فإذا قال قد استفتت أن الذي قلت أو لاهي التي طلقت كما قلت فاقول قوله  
وأنتين أرادت أن أحلفه لها أحلفته ولو قال هي هذه ثم قال ما أدري أي هي أم لا ثم مات قبل أن يبين  
أقرته التي قال هي هذه أن كان لاهل رجعتها وورثه الثلاث معا ولا نعتن ميراثه بالشك في طلاقهن  
ولا طلاق واحدة منهن ولو قال على الابتداء ما أدري أطلقت نسائي أم واحدة منهن أم لا ثم مات وورثه  
معا ولا نعتن ميراثه بالشك في طلاقهن

(١) (الابلاء واختلاف الزوجين في الإصا) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس  
الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى الذين يؤلون من نسائهم بصر أربعة أشهر فإن قالوا فإن الله غفور رحيم  
وان عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان  
ابن يسار قال أدركت بضعه عشرين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى (قال  
الشافعي) أخبرنا سليمان بن عيينة عن أبي إسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا  
رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن لبث بن أبي سليم عن مجاهد عن  
مرwan بن الحكم بن علي رضي الله تعالى عنه أوقف المولى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مسهر  
(١) أي مع طلاق التي انتقل إليها أيضا وهكذا فتأمل

جمال حلف معهن ولقد خالفه عددًا يحفظ ذلك عنهم من أهل المدينة وهذا اجازة النساء بغير رجل فيأمره أن يجبر أو يعافى على من حقا  
فان قال انهما عمن رجل فيأمره أن لا يجبرهما عمن امرأ أو الحكم فيهما واحد (قال الشافعي) رحمه الله وكان القتل والجراح وشرب  
الخمر والقذف مما يذب كرفيه عند الشهود فكان ذلك قياسا على شاهدى الطلاق وغيره مما وصفت قال ولا يحل حكم الحاكم الأمر عدا  
هي عليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقضى بالظواهر يتولى الله عز وجل السرائر فقال من قضيت له من حق أخيه بشئ فلا  
ياخذها فاما أقطع له قطعة من الدار فالوهدبار ورأى رجلا طلق امرأته ثلاثا ففرق الحاكم بينهما كأنه حلالا غير أننا نكره أن يطأها فاحدا  
وبزمنهم زعم أن فرقة فرقة تحرمهما على الزوج ويحل لأحد الشاهدين أن يتزوجها فيما بينه وبين الله عز وجل أن يقول لو شهدا بزور

أن هذا قتل ابنه عدا فاباح له الحاكمة أن يرق دمها ويحل له فيما بينه وبين الله عز وجل

(باب شهادة النساء لأرجل معهن والردعى من أجاز شهادة امرأة من هذا الكتاب ومن كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة)

(قال الشافعي) رحمه الله والولد عيوب النساء معهن في أجازته مع مخالفا في أن شهادة النساء جائزة فيه لأرجل معهن واختلافوا في عددها فقال عطاء لا يكون في شهادة النساء لأرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ ولما ذكر الله النساء فجعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما فمدل والله أعلم إذا أجاز المسألون شهادة النساء في موضع أن لا يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى (٢٤٨) حكم الله عز وجل (قال الشافعي) وقلت لن يجزئ شهادة امرأة في الولادة كيجزئ الخبر بها

لأمن قبل الشهادة وأمن الخبر من الشهادة أن قبل امرأة عن امرأة أم آة رجل ولدت هذا الولد قال لا قلت فتقبل في الخبر أخبرنا فلان عن فلان قال نعم قلت فالحبر هو ما استوى فيه الخبر

والخبر والعامة من حلال وأحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منه خليا والعامة وانما نازم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا مشها لهذا قال أمانى هذا فلا

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا وسماه قاسقا لأن أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته ولا خلاف بيننا في

إن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى (قال الشافعي) إرجاء الله أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضى الله تعالى عنها إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي امرأته فبدها خمسة أشهر لا ترى ذلك شاسح يوقف وتقول كيف قال الله عز وجل أمساك معروف أو تسريح باحسان (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال إذا أتى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما أن يطلق وأما أن ينفى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضى الله تعالى عنه كان يوقف المولى

(البين التي يكون بها الرجل موليا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى البين التي فرض الله تعالى كفارتها للبين بالله عز وجل ولا يحلف بشئ دون الله تبارك وتعالى لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت (قال الشافعي) فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حلف ومن حلف بشئ غير الله تعالى فليس بخائن ولا كفارة عليه إذا حلف والمولى من حلف بين يمينيه بها كفارة ومن أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجب على نفسه أن جامع امرأته فهو في معنى المولى لأنه لا بعدوان يكون ممنوعا من الجماع إلا بشئ يمينيه وما أزم نفسه مما لم يكن يمينه قبل إيجابه أو كفارة يمين قال ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب عليه ما أوجب ولا بد منه فليس بعول وهو خارج من الإيلاء ومن حلف باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة كالجور حلف بالله عز وجل وجب عليه الكفارة وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقر بك يعني الجماع أو والله لا أقر بك فهو مولى في هذا كله وإن قال الله لا أقر بك فإن أراد البين فهو مولى وإن لم يرد البين فليس بعول لأنها ليست بظاهر البين وإذا قال هاجم الله أو أيم الله أو ورب الكعبة أو ورب الناس أو ورب كل شيء أو وخالقي أو خالق كل شيء أو وخالكي أو مالك كل شيء لا أقر بك فهو في هذا كله مولى وكذا إن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أؤلى بالله لا أقر بك فهو مولى وإن قال أقسمت بالله أو آليت بالله أو حلفت بالله لا أقر بك سئل فإن قال عنت بهذا إيقاع البين كان مولى وإن قال عنت بآي آليت منها مرة فإن عرف ذلك باعتراف منها أو بيمينه تقوم عليه أنه حلف مرة فهو كالحلف وليس بعول وهو خارج من حكم ذلك الإيلاء وإن لم تقم بيمينه ولم تعرف المرأة فهو مولى في الحكم وليس بعول فيما بينه وبين الله عز وجل وكذلك إن قال أردت الكذب وإن قال أنا مولى منك أو عي يمين إن قر بكذا أو عي كفارة يمين إن قر بكذا فهو مولى في الحكم فإن قال أردت بقولي أحلف بالله أو سأل حلقه فليس بعول وإذا قال لامرأته ما لي في سبيل الله تعالى أو عي مشى إلى

الحرمين قديما وجد بنافي أنه إذا تاب قبلت شهادته (قال الشافعي) رحمه الله والتوبة الكذابه

نفسه لأنه أذن بان نطق بالقذف والتوبة منه أنه أن يقول القذف باطل كاتكون الردة بالقول والتوبة عنها بالقول فإن كان عدلا قبلت شهادته والاخفى يحسن حاله (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر قال لا يكره تب قبل شهادة ثلث أو قال إن تب قبلت شهادته قال وبلغني عن ابن عباس مثل معنى هذا وقال ابن أبي نجيم كلنا نقوله قلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد وقال الشعبي يقبل الله توبته ولا يقبلون شهادته (قال الشافعي) وهو قبل أن يجحد منه حين يجد أن الحدود كفارات لأهلها فكيف تردونها في أحسن حالته ويقبلون بها في شر حاله



واذا قبلتم توبة الكافر والقاتل عدا كيف لا تقبلون توبة القاذف وهو أسوأ ذنباً (باب المحفظ في الشهادة والعلم بها)

(قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال فالعلم من ثلاثة أوجه منها ما عاينه فيشبهه ومنها ما نظره في الأخبار وثبت معرفته في القلوب فيشبهه عليه ومنها ما اثبت به سمعاً بآيات بصر من المشهود عليه فذلك قلنا لا يجوز شهادة أعمى لان الصوت يشبه الصوت الا ان يكون أثبت شأ معاً سمعاً وسمعاً سمعاً فيقوم زولا على فرده قال والشهادة على ملك الرجل الدار والثوب على ظاهر الاخبار باله مائل ولا يرى منازعاً في ذلك فتثبت معرفته في القلب فتسمع الشهادة عليه وعلى النسب اذا سمعه (٣٤٩) ينسبه زماناً واسع غير ينسبه الي النسبه ولم يسمع دافعا ولا دلالة رتاب بها وكذلك يشهد

بيت الله أو على صوم كذا أو نحو كذا من الابل ان قربك فهو مول لان هذا إما زعمه وإما زعمه بكفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله واذا قال ان قربك فعلاحي فلان حر أو امرأتي فلانة طالق فهو مول والفرق بين العتق والطلاق وما وصفت أن العتق والطلاق حقان لأدمين بأعينهما بقعان باقاع صاحبهما بزمان تبرأ أو غير تبرر وماسوى هذا انما يلزم بالتبرر (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال والكعبة أو وعرة أو والمشاعر أو وزمزم أو والحرم أو والمواف أو والنخس أو والفجر أو والليل أو والنهار أو وشئ مما يشبه هذا لا أقربك لم يكن موليا لأن كل هذا خارج من اليقين وليس تبرر ولا حق لا دعي لم يمتح بزمانه القاتل له نفسه (قال الشافعي) وكذلك ان قال ان قربك فأنما أنحر ابنتي أو ابنتي أو بعير فلان أو أمشي الى مسجد مصر أو مسجد غير المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس لم يلزم بهذا اليلاد لانه ليس بيمين ولا يلزمه النسي اليه ولا كفارة بتركه وان قال ان قربك فأنما أمشي الى مسجد مكة كان موليا لأن النسي اليه أمر يلزمه أو يلزمه بكفارة عين (قال الشافعي) رحمه الله ولا يلزمه الا يراعي صرح بأحد أسماء الجماع التي هي صريحه وذلك والله لا أعلم أو والله لا أعبد كرى في فرجك أو لا أدخله في فرجك أو لا أجامعك أو يقول ان كانت عذراء والله لا أفنضك أو ما في هذا المعنى فاذا قال هذا فهو مول في الحكم وان قال لم أزد الجماع نفسه كان مدينا في ما بينه وبين الله عز وجل ولم يدين في الحكم (قال الشافعي) وان قال والله لا يبارك أو والله لا يضاعف أو والله لا ألامسك أو لا أمسك أو لا أرفعك أو ما أشبه هذا فان أدا الجماع نفسه فهو مول وان لم يرد فهو مدين في الحكم والقول فيه قوله ومتى قلت القول قوله فطلب بمنته أحلفته لها فيه قال ولو قال والله لا أجامعك إلا جماع سوء فان قال غيبك لا أجامعك إلا في ذلك فهو مول والجماع نفسه في الفرج لا الدبر ولو قال غيبك لا أجامعك إلا بان لا أعجب فيها الحشفة فهو مول لأن الجماع الذي له الحكم انما يكون بتعقيب الحشفة وان قال غيبك لا أجامعك إلا جماعا قليلا وضعيفا أو مقطعا أو ما أشبه هذا فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وان قال والله لا أجامعك في ذلك فهو محسن غير مول لأن الجماع في الدبر لا يجوز وكذلك ان قال والله لا أجامعك في كذا من جسدي غير الفرج لا يكون موليا الا لحلف على الفرج أو الحلف بمهما فيكون ظاهرا للجماع على الفرج وان قال والله لا أجمع رأسي ورأسك شئ أو والله لا أسوءك أو لا أعظفك أو لا أدخل عليك أو لا تدخليني على أو تطولن غيبتي عندك أو ما أشبه هذا فكله سواء لا يكون موليا الا بان يريد الجماع وان قال والله ليطولن عهدي بجماعك أو ليطولن تركي لجماعك فان عني أكثر من أربعة أشهر مستقبلة من يوم حلف فهو مول وان عني أربعة أشهر وأقل لم يكن موليا وان قال والله لا أغتسل منك ولا جنب منك وقال أردت أن أصيبها أو لا أردت أن أصيبها أو لا أردت أن أغتسل (قال الشافعي) رحمه الله

(باب ما يجب على المرأة

من القيام بالشهادة اذا

دعي ليشهد أو يكتب)

(قال الشافعي) قال الله

جل ثناؤه ولا تكتبوا

الشهادة من كتبها

فانه ثم قلبه (قال

الشافعي) والذي أحفظ

(٣٣ - الام خامس) عن كل من سمعت من أهل العلم أن ذلك في الشاهد قلزمته الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم على والله وولده والقرب والبعيد لا تكتف عن أحد ولا يجازيها أحد ولا يعتقها أحد ثم تفرع الشهادات (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه ولا يضار كاتب ولا شهيد فأنشأه أن يكون نوع من ترك ذلك ضرارا وفرض القيام به في الابتداع على الكفاية كالجهاد والجنائز ورد السلام وأحفظ خلاف ما قلنا عن أحد (باب شرط الذين تقبل شهادةهم) (قال الشافعي) قال الله جل ثناؤه وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترعون من الشهداء قال فكان الذي يعرف من خطب هذا أنه أو يدين ذلك الاحرار بالقول المسلمون المرزيون وقوله شهدين من رجالكم يدل على إبطال قول من قال يجوز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا قال قال اجازها ابن الزبير فان عباس

ردّها قال ولا تحوز شهادة ماله ولا كافر ولا صبي بحال لان المالك يعلمهم من علمكم على أمورهم وأن الصبيان لا فرايض عليهم فكيف يجب بقولهم فرض والمروءون بالكذب من السبلن لا تحوز شهادتهم فكيف تحوز شهادة الكافرين مع كذبهم على الله جل وعز (قال المزي) أحسن الشافعي (كتاب الأفضية واليمين مع الشاهد وما دخل فيه من اختلاف الحديث وغير ذلك) أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك الخزرجي عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال ورواه من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومن حديث جعفر بن محمد عن أبيه (٣٥٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ورواه عن أبي بن كعب

وعمر بن محمد العزري وشريح (قال الشافعي) رحمه الله فإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد وقال عمرو وهو الذي روى الحديث في الأموال وقال جعفر ابن محمد من رواية مسلم ابن خالد الدين والدن مال دل ذلك على أنه لا يقضى بها في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه (قال الشافعي) والبيضة في دالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بينتان بيته كاملة هي بعد شهود لا يخلف مقبها معها وبينه ناقصة العدد في المال يخلف مقبها معها قال فكل ما كان من مال يتحول الى مال من ماله غير هو حتى يصرفه مثله أو في مثل معناه قضى فيه

إلا على من أنزل ولا الجنازة دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل منها حتى أصيب غيرهما فإغتسل منه دين أيضا وان قال أردت أن أصيبها ولا أغتسل وان وجب على الغسل لم يدين في القضاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته والله لا أقر بك ثم قال في ذلك المجلس أو بعده والله لا أقر بك وفلان لامرأته أخرى طالق أو قال في مجلس آخر فلان غلامه من قرنتك فهو مول وقف وقفا واحدا وإذا أصاب حنث بجميع محلف قال وكذلك لو قال والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال في عين أخرى لا أقر بك ستة أشهر وقف وقفا واحدا وحنث اذا أصاب بجميع اليمين وان قال والله لا أقر بك أربعة أشهر أو أقل ثم قال والله لا أقر بك خمسة أشهر كان موليا بينه لا يقر بها خمسة أشهر وغيره مول باليمين التي دون أو بعة أشهر وأربعة أشهر (قال الشافعي) ولو كانت عينه على أكثر من أربعة أشهر وأربعة أشهر ترك وقفه عند الأولى والثانية كان لها وقفه ما بقي عليه من الإيلاء شيء لأنه ممنوع من الجماع بعد أربعة أشهر يمين قال ولو قال لها والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال غلامي من قرنتك اذا مضت الخمسة الأشهر فتركته حتى مضت خمسة أشهر وأصابعها فخرج من حكم الإيلاء فيها فان طلبت الوقف لم يوقف لها حتى تمضي الخمسة الأشهر من الإيلاء الذي وقع آخرها أربعة أشهر بعده ثم يوقف وكذلك لو قال على الاستداء اذا مضت خمسة أشهر أو ستة أشهر فوائده لا أقر بك لم يكن موليا حتى تمضي خمسة أشهر أو ستة أشهر ثم يوقف بعد الأربعة الأشهر من يوم وقع الإيلاء لأنه اتعاض به من يوم وقع ولو قال والله لا أقر بك خمسة أشهر ثم قال اذا مضت خمسة أشهر فوائده لا أقر بك ستة فوقف في الإيلاء الأول فطلق ثم راجع فاذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد الخمسة الأشهر وقف فان كانت رجعت في وقت لم يبق عليه في السنة الأربعة أشهر أو أقل لم يوقف لأنى يجعل له أربعة أشهر من يوم يملكه الفرج ويجب عليه الإيلاء فاذا جعلته هكذا فوقف عليه (قال الشافعي) وان قال والله لا أقر بك ان شئت فليس بمول إلا أن تشاء فان شئت فهو مول وان قال والله لا أقر بك كذا شئت فان أرادها كلها شاعت أن لا يقر بها فاشاعت أن لا يقر بها كان موليا ولا يكون موليا حتى تشاء وان قال أردت أن لا أقر بك في كل حين شئت فيه أن أقر بك لأنى خلفت لا أقر بك بمثل المعنى قبل هذا ولكني أقر بك كلها أشاء لا كلها تشاء فليس بمول وان قال ان قرنتك فعلى عين أو كفارة عين فهو مول في الحكم وان قال لم أر ابلاء دين فيما بينه وبين الله عز وجل وان قال على حجة ان قرنتك فهو مول وان قال ان قرنتك فعلى حجة بعد ما أقر بك فهو مول وان قال ان قرنتك فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كالأب يكون موليا لو قال ان قرنتك فعلى صوم أمس وذلك أنه لا يلزمه صوم أمس وإنه يوزنه بالتبصر فاذا

بالشاهد مع اليمين وكذلك كل ما وجبه مال من حرج أو قتل أو قصاص فيه أو إقرار أو غير ذلك مما يوجب المال ولو أتى لم قوم شاهدان لأبهم على فلان حقا أو أن فلانا قد أوصى لهم فمن حلف منهم مع شاهد ما سمع بمورته أو وصيته دون من لم يحلف وان كان فهم معنوه وقف حقه حتى يعقل يخلف أو يجوز فيقوم وارثه بمقامه يخلف ويستحق ولا يستحق أخيه وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث شيء وان كانوا أولى بحال من عليه اليمين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبده الرزقي ألا ترى أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للفرع لم يحلف عليه كان للورثة أن يعطوه من ذلك المال الظاهر الذي لم يخلف عليه الغريم قال واذا حلف الورثة فالفرع ما أحق بحال الميت ولو أقام شاهدا أنه سرق له متاعا من حرج يسوي ما تقطع فيه اليد

حلف مع شاهده واستحق ولا يقطع لان الخديس بحال كرجل قال امرأتي طالق وعبدى حران كنت غضبت فلان هذا العبد فبته عليه نغصه شاهد فحلف ويستحق الغصب ولا يثبت عليه طلاق ولا عتق لان حكم الخت غير حكم المال قال ولوا قام شاهد على جارية أنها له وابنها ولذمنه حلف وقضى له بالجارية وكأنت أولاده ما قرأ لأن أم الولد لما حوكت ولا يقضى به بالان لأنه لا علم على أنه ابنه (قال المرتضى) رحمه الله وقال في موضع آخر يأخذها ولو لها هو يكون ابنه (قال المرتضى) رحمه الله وهذا أشبه بقوله آ لا يخلف وهو ولو قام شاهدها على عبدى يدى رجل بسترته أنه كان عبدا له فاعتقه ثم غصب هذا العبد العتق حلف وأخذوه وكان موفقه (قال المرتضى) رحمه الله فهو لا يأخذ مولاه على أنه بسترته كما أنه لا يأخذ اسعى أنه بسترته فإذا أجاز في المولى زمة (٢٥١) في الان قال ولوا قام شاهد أن أباه

تصدق عليه بهذه

الدار صدقة محرومة

موقوفة وعلى أخوين له

فاذا انقضى وافعىلى

أولادهم أوعلى

المساكين فمن حلف

منهم ثبت حقه وصار

ما بقى ميراثا فان حلفوا

معان خرجت الدار من

ملك صاحبها الى من

جعلت له حياته ومضى

الحكم فيها لهم فن جاء

بعدہم ممن وقفت علیہ

ذاماً و اقام مقام الوارث

وان لم يحلف الا واحد

فَنَصِيْبُهُ مِنْهَا وَهُوَ الثَّلَاثُ

صدقہ علی ماشہدہ

شاهدہ ثم نصیبہ علی من

تصدق به أبو عبد الله

بعد و بعداً خوبه فان

قال الذين تصدق به

عليهم بعد الاثنين نحن

نَحْلِفُ عَلَى مَا أَيْ أَنْ

مخلف عليه الاثنان

فَفِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا

أَمْ لَا يَكُونُ لَهُمْ آلَا

ما كان للآتين قبلهم

هـ أقول والله أعلم ولو قال

سَلَفٌ فَخَلَفَ فَأَخَذَ أَوْ يَدَعُ

حقوقهم أحد في نصف عمر

وَدَعَلَهُ بِقَدْرِ حَقِّهِ (قَالَ)

المعتق مملوكه عن رقبة عبد

لست ورحلى بهمن من لا تخلف تلك

100

لم يلزمه بالتبر ولم يلزمه بالايلاء ولكنه لو اصابها وقد بين عليه من الشهر حتى كانت عليه كفارة عين أو صوم ما بقي منه وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنك طالق ثلاثا وقف فاه فاذنابت الحشفة طلقت ثلاثا فان أخرج ثم أدخله بعد فعله مهر مثلها فان أبي أن يني أطلق عليه واحدة فان راجع كانت له أربعة أشهر وإذا مضى وقف ثم هكذا حتى ينقض طلاق هذا الملك وتحرم عليه حتى تنكح زوجها غير ثم إن نكحها بعد زوج فلا بد له والطلاق وإن أصابها كفر (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان ألى مناسفة فتركته حتى مضى سقط الإيلاء ولم ندعه فوقف لها ثم طلق ثم راجع كان كالمسئلة الأولى فإذا مضت أو أربعة أشهر بعد الرجعة وقف إلى أن تنقضي السنة قبل ذلك ولو قال رجل لامرأته أنت علي حرام بر يدخر بها بلا طلاق أو البين يدخر بها فليس بمول لأن المحرم مني حكم فيه بالكفارة إذا لم يقع الطلاق كالأبوكون الطهار والإيلاء طلاقا وإن أريد به الطلاق لأنه حكم فيها بكفارة « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا قال لامرأته ان قربتك فأنك علي حرام ولا يراد بطلاقا ولا بإيلاء فهو مول يعني قوله أنت علي حرام (قال الشافعي) وإن قال لامرأته ان قربتك ففسدي فلان حر عن طهارى فان كان متظها فهو مول ما ثبت العدا وبعدا وبغير حرجه من ملكه وإن كان غير متظها فهو مول في الحكم لأن ذلك إقرار منه بأنه متظها وإن وصل الكلام فقال ان قربتك ففسدي فلان حر عن طهارى إن تطهرت لم يكن مولى باحى تطهرت فإذا تطهر والعسدي ملكه كان مولى لأنه حالف حينئذ بعقته ولم يكن أو لاحالفا فان قال ان قربتك فأنك علي أن أعنتي فلان طهارى وهو متظها كان مولى وليس عليه ان يعنتي فلان طهارى وعليه فيه كفارة عين لأنه يجب لله عليه عنتي رغبة فأى رغبة أعنتها غيرة أجزأ عنه ولو كان عليه صوم يوم فقال الله على أن أصوم يوما نجس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صومه لأنه لم ينفذ فيه بشئ يلزمه وإن صوم يوم لازم له فأى يوم صامه أجزأ عنه ولو صامه بعينه أجزأ عنه من الصوم الواجب لامن النذر وهكذا أو أعنتي فلان عن طهاره أجزأ عنه وسقط عنه الكفارة قال وإذا قال الرجل لامرأته ان قربتك فأنك علي أن لا قربك لم يكن مولى لأنه لو كان قال لها ابتداء فعلى أن لا أقربك لم يكن مولى لأنه لا حالف ولا عليه نذر في معاني الاعيان يلزمه به كفارة عين وهذا نذر في معصية (قال الشافعي) رحمه الله وإذا إلى الرجل من امرأته ثم قال لآخرى من نسائه قد أشركتكم معي في الإيلاء تشركها لأن البين زمة لا أولى والبين لا يشرك فيها قال وإذا حلف لا يقرب امرأته أو امرأته لم يكن مولى باحى يقرب تلك المرأة فان قرب تلك المرأة كان مولى باحى نذر ان قرب امرأته محنتا للبين قال وإن قال ان قربتك فأنك علي ليس بمول إذا قربها أو أذقر بها فليس بمقتضى يحد حتى يحدث لها فقد فاصرها بحبها وبإلاعن وهكذا إن قال ان

والآخر أن ذلك لهم من قبل أنهم اتعابوا لكونوا إذا حلفوا اعدموا الذي جعل لهم ملكاً إذا ماتوا وهو أصح القولين وبه أقول والله أعلم ولولاه  
وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا قال فاذا ثبت ذلك انقص من له حق في الحبس وبوقف حق المولود حتى يبلغ فيحلف فيأخذ أو يدع  
فيستلحقه ويرد كراما ووقف له من حقه على الذين انقصوا من أجله حقوقهم سواء بينهم فإن مات من المنقص حقوقهم أحقق نصف عمر  
الذي وقف له إلى أن يبلغ ودرجصة الموقف على من معه في الحبس وأعطى وورثة الميت منهم بقدر ما استحق بقمار عليه بقدر حقه (قال  
المرئي) أصل قول الشافعي أن الحبس أزال ملك رقبته بغير عجل وأعمال الحبس عليه منفعة لأرقبته كما أزال المعتق ملكه عن رقبته عبده  
وأعمال المعتق منفعة لنفسه لأرقبته وهو لا يجزأ من بين مع الشاهد الأفياء عليه الخائف فكيف يخرج رقبته ملكاً رجل يمين من الأيمان ثالث

الرفقة وهو لا يحجز عن العديم شاهد بان مولاه أعقبه لانه لا علق ما كان السيد عليه من رفته فكذلك ينبغي في قياس قوله أن لا يحجز عن الحبس عليه في رتبة الحبس لانه لا علق ما كان الحبس عليه من رفته (قال المزي) وإذ لم تزل رتبة الحبس بينه بطل الحبس من أصله وهذا عند قياس قوله على أصله الذي وصفت ولو حاز الحبس على ما وصف الشافعي ما حاز أن يقرأه أن لهم شركا وشركاء لهم شركاء لا يفسد فإخذون حقه لا متناهم أن يحلف معهم فأصل قوله أن حق من لم يحلف موقوف حتى يحلفه ووارثه مات يقوم مقامه ولا يأخذ من حق آقره لصاحبه شيئا لأن أخذ ذلك حرام (باب الخلاف في العين مع الشاهد) (قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس فقد أقيم العين مقام (٢٥٢) شاهد قلت وإن أعطيت بها كما أعطيت بشاهد فليس معناها معني

شاهد وأنت ترى المدي عليه بشاهدين وبينه أن لا يمكن له بينة وتعطي المدي حقه بنكول صاحبه كما تعطيه بشاهدين أعني ذلك معنى شاهدين قال فكيف يحلف مع شاهده على وصية أوصى بها مت أو أن لأبيه حقا على رجل (١) وهو صغير وهوان حلف حلف على ما لم يعلم قلت فأنت تحجز أن تشهد أن فلان ابن فلان وأبوه غائب لم يره قط ويحلف ابن خمس عشرة سنة مشرفا استرى عدا ابن مائة سنة مغربا ولد قبل جده فباعه فأبى أن يحلفه لقد باعه برأ من الابن على البت قال لما جسد الناس بدا من هذا غير أن الزهري أنكرها قلت فقد قضى بها حين ولي أريت ما رويت عن علي

فرئت فلانة لأمر أنه أخرى زانية (الايلاء في الغضب) (قال الشافعي) والايلاء في الغضب والرضا سواء كما يكون البين في الغضب والرضا سواء وإنما أوجبت عليه الايلاء بما جعله الله عز وجل من العين وقد أزال الله تعالى الايلاء منطلقا لم يذكر فيه غضبا ولا رضا الأثرى أن رجلا زل امرأته عمرو لا يصبر ما ضر إلا يكن موليا ولو كان الايلاء انما يجب بالضرر وجب على هذا ولكنه يجب بما أوجب الله عز وجل وقد أوجب مطلقا (الخرج من الايلاء) (قال الشافعي) ومن أصل معرفة الايلاء أن ينظر كل عين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر إلا بان بحث الحالف فهو مول وكل عين كان يجده السبيل إلى الجماع بحال لا يبحث فيها وإن حثت في غيرها فليس بمول (قال الشافعي) رحمه الله وكل حالف مول وانما معني قولي ليس بمول ليس بزمه حكم الايلاء من فشة أو طلاق وهكذا ما أوجب بما وصفته في مثل معنى العين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن إبراهيم بن المهاجر عن أبيه عن مجاهد قال تزوج ابن الزبير وأولاه « شك الربيع » امرأه فاستتراده أهلها في المهر فأتى فكان بينه وبينهم شرخف أن لا يدخلها عليه حتى يكون أهلها الذين يسألونه ذلك فلبثوا سنيين ثم طلبوا ذلك اليه فقالوا أقبض السبيل أهلك ولم يعد ذلك يلازموا أدخلها عليه (قال الشافعي) لأن أهلها الذين طلبوا إدخالها عليه (قال الشافعي) ويسقط الايلاء من وجهه بأن يأتيها ولا يدخلها عليه ولعله أن لا يكون أراد هذا المعنى بينه (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لأمره والله لا أقر بآن شاء الله تعالى فلا يلاء وإذا قال والله لا أقر بآن شاء فلان فليس يلازم حتى يشاهد فلان فان شاء فلان فهو مول وإذا قال والله لا أقر بآن حتى يشاهد فلان فليس بمول لأن فلانا قد يشاء فان خرس فلان أو غلب على عقله فليس بمول لأنه قد يضيئ فشاء فان مات فلان الذي جعل اليه المشيئة فهو مول لأنه لا يشاء أذامات وكذلك قال لا أقر بآن حتى يشاء أولك أو أمك أو أحدهن أهلك وكذلك قال حتى تنافي أو حتى أشاء أو حتى يسدوني أو حتى أرى رأى (قال الشافعي) وكذلك قال والله لا أقر بآن بمكة أو ببلدية أو حتى أخرج من مكة أو بالمدنية أو لا أقر بآن لا يلبد كذا أو لا أقر بآن الأقي البحر أو لا أقر بآن على فراشي أو لا أقر بآن على سرير أو ما شئت هذا لأنه بقدر على أن يقر بها على غير ما وصفت ببلد غير البلد الذي حلف أن لا يقر بها فيه ويخرجها من البلد الذي حلف لا يقر بها فيه ويقر بها في حال غير الحال التي حلف لا يقر بها فيها ولا يقال له أخرجهما من هذا البلد الذي حلف لا تقر بها فيه قبل أربعة أشهر إذا جعلته ليس بمول لم يحكم عليه حكم الايلاء وكذلك لو قال والله لا أقر بآن حتى أرى يد أو حتى أشتري لم يكن موليا أقول له أردأ وأشئت وإن قال والله لا أقر بآن حتى تقضي واليد لم يكن موليا لأنها قد تقطعه

انكاره على معقل حدث برع أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه ومع على زيد وإن عرفه قبل وددت شيئا بالانكار فكيف يحجز بانكار الزهري وقوله وكف حكت شهادة قاله في الاستهلال وهو ما رآه الحال أم كف حكت على أهل محلة وعلى عواقلهم بديلة الموجود قسلا في محتهم في ثلاث سنين وزعت أن القرآن أن يحرم أن يجوز أقل من شاهد واحد أو اثنين وزعت أن ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن العين راقتن حلف مخالفت في حله قول الكتاب والسنة أريت لو قال لك أهل المحلة أذني علينا فأحلف جعنا أو ترنا قال لا أحلفهم إذا جازوا فاحسن رجلا ولا أبرهم بما عنيهم وأخبرهم قلت فكيف جاز هذا قال رو شاهدنا عن عمر بن الخطاب رحمه الله عليه فقلت فإن قيل لا يجوز علي عمر أن يخالف الكتاب والسنة وقال عمر نفسه البيعة على المدي والعين على

المدعى عليه قال لا يجوز أن أتهم من أتى به ولكن أقول بالكتاب والسنة وقول عمر على الناصب قلت فلم يجوز لنا من سقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أجزت لنفسك من عمر قلت وقد رويتم أن عمر كتب خطبهم إلى مكة وهو مسير اثنين وعشرين يوما فحلفهم بالبحر وقضى عليهم بالدية فقالوا وقت أمورنا عيانا ولا أيماننا أموالنا فقال حنظلة يا معاليكم دماءكم نذالتم في ذلك عمر فلا تهم أخذتم بكل حكمه ولا تركتموه ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الصحيح أنه بدأ في القسامة بالمدعين فلما لم يحلفوا قال تبرئكم هو وبخمسين عينا وإذا قل تبرئكم هو فلا يكون عليهم غرم وروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم رد الدين على المدعين وهذا جميعا خلفان ما رويتم عنه وقد أجزت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله عز وجل أن تجوز شهادتهم (٢٥٣) وردت سقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعين مع الشاهد

قبل أربعة أشهر الآن يريد لا أقرب لك أكثر من أربعة أشهر وإن قال والله لا أقرب لك حتى أقبل أو تغتسل أو لا تقدر واحد منهم ما على فعله بحال كان موليا وذلك مثل أن يقول والله لا أقرب لك حتى أحل الجبل كاهوا أو الأسطوانة كاهي أو تحلبه أنت أو تطيرى أو تطير أو لا تقدر واحد منهم ما على فعله بحال أو تحلب وتلد في يوم هذا ولو قال لأمر الله والله لا أقرب لك إلا بسلك كذا وكذا لا يقدر على أن يقرب بها تلك البلد بحال إلا بعد أربعة أشهر كان موليا أو وقف بعد الأثر بعد الأثر ولو قال والله لا أقرب لك حتى تحببى وهى ممن يحبب مثلها بحال لم يكن موليا لأنها قد تحبب ولو قال والله لا أقرب لك إلا في سفينة في البحر لم يكن موليا لأنه لا يقدر على أن يقرب بها في سفينة في البحر

(قال الشافعي) وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لا أقرب لهن فهو ملوم من كلهن بوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنتين أو ثلاثا خرج من حكم الإيلاء فهن وعليه الباقية أن يوقف حتى يني أو يطلق ولا حنث عليه حتى يصب الأربعة إلا في حلف عليهن كلهن فإذا فعل فعليه كفارتين وبطامن ثلاثا ولا يحنث فهن ولا إيلاء عليه فهن ويكون حينئذ في الرابعة موليا لأنه يحنث بطمنا ولو ماتت واحدة من سقط عنه الإيلاء لانه يجامع البواقي ولا يحنث ولو طلق واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثا كان موليا بحاله في البواقي لأنه لو جامعهن والتي طلق حنث قال ولو ألى رجل من أمر أنه ثم طلقها ثم جامعها بعد الطلاق حنث وكذلك لو ألى من أجنبية ثم جامعها حنث باليمين مع المائم بالزنا وإن تكهها بعد حرج من حكم الإيلاء (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لأربع نسوة والله لا أقرب واحدة منكن وهو يدهن كلهن فأصاب واحدة حنث وسقط عنه حكم الأربعة في البواقي ولو لم يقرب واحدة منهن كان موليا بمن يوقف لهن فأى واحدة أصاب منهن خرج من حكم الإيلاء في البواقي لأنه قد حنث بأصاها واحدة فإذا حنث مرة لم يعد لحنث عليه ولو قال والله لا أقرب واحدة منكن بنى واحدة دون غيرها فهو ملوم من التي حلف لا يقربها وغير ملوم من غيرها

(قال الشافعي) وإذا ألى الرجل من أمر أنه لا يقربها فذلك على الأب وإذا مضت أربعة أشهر فطلب أن يوقف لها وقف فاما أن ينيء واما أن يطلق وإن لم يطلب لم أعرض لائها ولأه وإن قالت قد تركت الطلب ثم طلبت أو عفرت ذلك أو لا أقول فيه شيئا ثم طلبت كان لها ذلك لائها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال فلها أن تطلبه بعد الترك وإن طلبته قبل أربعة أشهر لم يكن لها وإن كانت مغلوبة على عقلها أو أمة قطعه وفي المغلوبة على عقلها أو أمة فلس ذلك لواحد منهما ولا يكون الطلب للأمرأة نفسها ولو عفا سيده الأمة فطلبته كان ذلك لها دونيه (قال الشافعي) وكل من

الله الأسلم فأجزت كافرا وقال في قائل أن ائض الله حكما في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي منه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قلت فقد نص الله عز وجل الموضوع في كتابه فأحدث فيه المسح على الخفين ونص ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عها ولا على خالتها ونص الموارد يث فقلت لا يرت قاتل ولا مملوك ولا كافران كانوا أولاد أو أولاد أو نساء حب الأم بالآخوة فحببتها بأخوين ونص للطفقة قبل أن تحس نصف المهر ووقع العدة فقلت أن خلاها ولم يبعها فلها المهر وعلم العدة بهذه أحكام منصوصة في القرآن فهذا عندك خلاف ظاهر القرآن والعين مع الشاهد لا يخالف ظاهر القرآن شيئا والقرآن عري فيكون عاما بإدبنا الخاص وكل كلام احتج في القرآن معاني فبسجة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أحكامه ما هو مافقه لا تخالف للقرآن

(باب موضع البين)

(قال الشافعي) رحمه الله وماتر كتابنا من الحجة عليهم أكثر مما كتبناه والله التوفيق

(قال الشافعي) رحمه الله من ادعى ما لا أقام عليه شاهد أو ادعى عليه مال أو جنابة خطأ بان بلغ ذلك عشرين دينارا أو ادعى عبد عتقا تبلغ قيمته عشرين دينارا أو ادعى جراحة عذصرت أو كبرت أو في طلاق أو لعان أو وحدا أو رديين في ذلك فإن كان الحكم عكة كانت البين بين المقام والبيت وإن كان بالدينونة كانت على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ببلد غير مكة والمدينة أحلف بعد العصر في مسجد ذلك البلد بما نؤ كذب الأيمان وتبلى عليه إن الذين يشترون بهد الله وأيمانهم غنا فليلا به قال وهذا قول حكام المكيين ومقتنهم ومن يجتهد فيه ابن عبد الرحمن (٢٥٤) بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال

أفعلى أمر عظيم قالوا لا قال لقد خشيت أن يتباهن الناس بهذا المقام قال فذهبوا إلى أن العظمى من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا قال ابن عباس في جاريته ضربت أحدها بالآخرى أن اجسها بعد العصر ثم أقرأ عليها إن الذين يشترون بهد الله وأيمانهم غنا فليلا ففعلت فاعترفت قالوا واستدلت بقول الله جل ثناؤه تحبسوهما من بعد الصلاة قال المفكرون صلاة العصر على تأكيد البين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه البين وكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه يحلف عند المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يلحقه عليه من حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وإن عثمان ردت عليه البين على المنبر فاقها وقال أخاف أن أوافق ردا فبقال بينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادر السنة والحجة وروح الله عز وجل ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتبنا وبالمسلون البالغون رجالهم ونساءهم وأحرارهم وعبيدهم وبما يليهم يحلفون كما وصفتنا ويحلف للمشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم من قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يحلف معرفة المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بغيره على البت مثل أن يدعي عليه براءة من حق له

والله

أن عمر حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في خصومة بينه وبين رجل وإن عثمان

ردت عليه البين على المنبر فاقها وقال أخاف أن أوافق ردا فبقال بينه قال وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وأهل العلم ببلد نادر السنة والحجة وروح الله عز وجل ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتبنا وبالمسلون البالغون رجالهم ونساءهم وأحرارهم وعبيدهم وبما يليهم يحلفون كما وصفتنا ويحلف للمشركون أهل الذمة والمستأمنون كل واحد منهم بما يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع مما يعرفه المسلمون وما يعظم الخالف منهم من قوله والله الذي أنزل التوراة على موسى والله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا ولا يحلفون بما يحلف معرفة المسلمون ويحلف الرجل في حق نفسه وفيما عليه بغيره على البت مثل أن يدعي عليه براءة من حق له

فكيف يثبت ان هذا الحق وبسمه ثابت عليه ما اقتضاه ولا شأمنه ولا مقتضى أمر بعله ولا حال به ولا شيء منه ولا أبرأ منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه وأنه ثابت عليه إلى أن حلف بهذا البين وإن كان حقا لا يسهل حلف في نفسه على البت وفي أبيه على العلم وإن أحلف قال والله الذي لا اله الا هو عا لم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ثم ينسق البين ولا يقبل منه البين الا بعد أن يستحلفه الحاكم واحتج بان ركعة قال للبي صلى الله عليه وسلم اني طلق امرأتى البتة والله ما أدبت الا واحدة فقال النبي عليه السلام والله ما أدبت الا واحدة فردها اليه وهذا تخوير البين في الطلاق والرجعة في طلاق البتة (باب الامتناع من البين) عليه فان حلف برئ وإن نكل قيل للمدعي (قال الشافعي) وإذا كانت الدعوى غير مدعى مال أحلف المدعي (٢٥٥)

أحلف واستحقت فان  
أبنت سألناك عن  
إبائك فان كان لثاني  
بيتة أو لتنتظر في  
حسابك تركناك وإن  
قلت لا أو أخر ذلك الشيء  
غير أني لأحلف أبطلنا  
أن تحلف وإن حلف  
المدعي عليه أو لم يحلف  
فنكل المدعي فأبطلنا  
عنه ثم جاء بشاهدين  
أو بشاهد وحلف مع  
شاهده أخذت له حقه  
والسنة العادلة أحق من  
البين الفاجرة ولورد  
المدعي عليه البين فقال  
للمدعي أحلف فقال  
المدعي عليه أنا أحلف  
لم أحلف ذلك لأنه لا ي  
قد أبطلت أن يحلف  
وحولت البين على  
صاحبه ووقال أحلفه  
ما شئت من هذه الدار  
التي في يدي لم أحلفه  
الاملهذا وبسمه  
في هذه الدار حتى نكل  
ولا غيره بوجه من

والله لا أقرب لك بدالاه اذا مات قبل أن يقربها أو ماتت لم يقدر أن يقربها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد  
ابن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال الابلاء أن يحلف بالله على الجماع نفسه وذلك أن يحلف لا يحلف لا يحلف  
فأما أن يقول لا أسلم ولا يحلف أو يقول فلا غلظا ثم يهجرها فليس ذلك بابلء (قال الشافعي) أخبرنا  
سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه في الابلاء أن يحلف لا يحلف لا يحلف أبدا أو ستة أشهر أو أقل  
أو أكثر ونحو ذلك مما زاد على الاربعة الأشهر  
(من يلزمه الابلاء من الأزواج) (قال الشافعي) ويلزم الابلء كل من اذ اطلق لزمه الطلاق من  
تجب عليه الفرائض وذلك كل زوج بالغ غير مغلوب على عقله وسواه في ذلك الحر والعبد ومن لم تكمل فيه  
الحرية والذي والمشرع غير الذي رضا بحكمنا وانما سويت بين العبد والحر فيه أن الابلء بين جعل الله  
تبارك وتعالى لها وقتا دل حل ثنائ على أن على الزوج اذا مضى الوقت أن يء أو يطلق فكان العبد والحر  
في البين سواء وكذلك يكونان في وقت البين وانما جعلتها على الذي والمشرع اذا تمحا ك البين ليس لأحد  
أن يحكم بغير حكم الاسلام وأن الابلء بين يقع بها طلاق أو فية في وقت فالزمنها هوها (قال الشافعي)  
وكفارة العبد في الخنث الصوم ولا يجزئ غيره وإذا كان الزوج من لا فرض عليه وذلك الصبي غير البالغ  
والمغلوب على عقله بأى وجه كانت الغلبة الا للسكران فلا بلاء عليه ولا حث لأن الفرائض عنه ساقطة  
وإذا آفى السكران من الخمر والشراب المسكر لزمه الابلء لأن الفرائض له لازمة لا تزول عنه بالسكر وإن  
كان المغلوب على عقله مجنونا فآفى حال افاقته لزمه الابلء وإن آفى في حال جنونه لم يلزمه وإن  
قالت المرأة آليت منى عصما وقال الزوج ما آليت منى وإن كنت فعلت فآفا آليت مغلوبا على عقله فالقول  
قوله مع عيته وإذا كان لا يعرفه جنون فقالت آليت منى فقال آليت منى أو أتجنون فالقول قولها وعليه  
السنة اذا لم يعلم ذهب عقله في وقت يجوز أن يكون موليا فيه في وقت دعواها ولو اختلفا فقالت قد آليت منى  
وقال لم أول أو قال قد آليت ومضت أربعة أشهر وقال قد آليت وماضى اليوم أو أقل أو أكثر كان  
القول في ذلك قوله مع عيته وعليها السنة وإذا ماتت السنة فهو مول من يوم وقت بيتها ولو قامت بهينة  
بابلء ووقا فيه غير وقتها كان موليا ببيتها وبنته وليس هذا اختلافا فاما هذا مول بابلء (قال الشافعي)  
ولا يلزم الابلء الا الزوج صحيح النكاح فاما فاسد النكاح فلا يلزمه بلاء ولا يلزم الابلء الا زوجة ثابتة النكاح  
أو مطلقة له عليها رجعة في العدة فانها في حكم الأزواج فاما مطلقة لا رجعة لها في العدة فلا يلزمه بلاء  
منها وإن آفى في العدة وكذلك لا يلزمه بابلء من مطلقة عا رجعتها اذا كان بلاء منها بعد مضى العدة

الوجوه لانه قد علمكها وتخبر من يديه (باب التكرار ورد البين من الجامع ومن اختلفت الشهادات والحكام ومن الدعوى  
والبنات ومن املأ في الحدود) (قال الشافعي) رجعه الله ولا يقوم التكرار مقام اقرار في شيء حتى يكون معه من المدعي فان  
قبل فكيف أحلف في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كالحجب على المدعي عليه وجعلتها كالمترد على المدعي  
قبل قلته استدلالا بالكاتب والسنة ثم الخبر عن عمر حكم الله على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجا منه إلا بأربعة شهود وأخرج  
الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أعان وبتعن بخمسة فيسقط عنه الحد ويلزمه ان لا يخرج منه بأربعة أيمان والتعاضد بينهما  
الفرقة ودرا الله عنهما الحد بالأيمان والتعاضد وكانت أحكام الزوجين وان نالته أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة لها في غيره

وذلك أن البين فيه جعلت دواء الحد من الرجل والمرأة ففرقة ونفي ولد فكان هذا الحد والفراق والنفي معاد أخيه فيها ولا يحق الحد على المرأة حين بقدها الزوج إلا ببينة وتكمل عن البين الأثرى أن الزوج لو لم يلعن حبل القنف وتزلج الخروج منه البين ولم يكن على المرأة أحد وللعان أو لا ترى أن التي صلى الله عليه وسلم قال لا أنصار بين تخلفون وتسحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الاعان على يهوديبروا بها فلما يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم أولا ترى عرجهم الايمان على الذي علمهم فلما لم يحلفوا رد على المدعي وكل هذا نحو بل بين من موضع قد نثبت فيه الى الموضع الذي يخالفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي علمه البين ولا يجوز أن تكون على مدعي عليه دون غيره الا بخبر لازم وهما (٢٥٦) لفظان من رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي والبين على

المدعي عليه غير جهما واحد فكيف يجوز أن يقال ان حاه المدعي بالينة أخذ وإن لم يأت بها أحدث له حكم غيرها وهو اختلاف من ادعى عليه وإن حاه المدعي عليه البين برئ وإن يأت بها لزومه ما نكل عنه ولم يحدث له حكم غيرهما يجوز رد البين كما حدثت للذي ادعى ان يأت بها حكم غيره وهو البين وإذا حول النبي صلى الله عليه وسلم البين من حيث وضعها فكيف لم يحول كاحولها

مختصر من كتاب الشهادات وما دخله من الرسالة

باب من يجوز شهادته ومن لا يجوز ومن يشهد بعدد شهادته من الجامع ومن اختلاف الحكام وأدب القاضي وغير ذلك

(قال الشافعي) ليس من

لأنه ليست في معنى الزواج إذا مضت عدتها (قال الشافعي) رحمه الله والابلاء من كل زوجة مسألة أو ذمبة أو أمه سواء لا يختلف في شيء

(الوقف) (قال الشافعي) وإذا آلى الرجل من امرأته فقت أو بعة أشهر وقف وقيل له ان فقت والاطلاق والقسمة الجماع الامن عذر ولو جامع في الأربعة أشهر خرج من حكم الابلاء وكفر عن يمينه فان قال أحلى في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فان جامع فقد خرج من حكم الابلاء وعليه الحنف في يمينه فان كان لها كفارة كفر وإن قال أنا في فأحلى أكثر من يوم لم أؤجله ولا يمين لي أن أؤجله ثلاثا ولو قاله قائل كان مذمها فان فاهوا الا قبله طلق فان طلق لزومه الطلاق وإن لم يطلق طلق عليه السلطان واحدة وكذلك ان قال أنا قد عرلى الجماع ولا في طلق عليه السلطان واحدة فان طلق عليه أكثر من واحدة كان مازاد عليه باطلا وانما جعلت له أن يطلق عليه واحدة لأنه كان على المولى أن يفي أو يطلق فإذا كان الحاكم لا يقدر على القسمة إلا به فإذا امتنع قدر على الطلاق عليه ولم يحكم الطلاق كأن أخذ منه كل شيء وجب عليه أن يعطيه من حد ونكاح وما بيع وغيره إذا امتنع من أن يعطيه وكما يشهد على طلاقه فطلق عليه وهو متنع من الطلاق جاحله قال وإن قال أنا أصبتها ثم حبس قبل أربعة أشهر فلها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه وإن قال أنا أصبتها فمرض له مكانه مرض بنوع الأصابة قلنا في بسانك ومتى أمكنك أن تصيبها وقفنا فان أصبتها أو أفرقنا بيننا ولو كان المرض عارضها حتى لا يقدر على أن يجامع مثلها لم يكن عليه سبيل ما كانت مرضة فاذا قدر على جماع مثلها وقفناه حتى في أو يطلق قال ولو وقفناه ففاضت لم يكن عليه شيء حتى تطهر فاذا طهرت قبل له أصبا وأطلق قال ولو أنها سالت الوقف فوق فغيرت منه أو اقربت بالامتناع منه لم يكن عليه الابلاء حتى تحضر وتختل يمينه وين نفسه سافها فافعلت فان فاهوا الا طلق أو طلق عليه ولو أنها طلبت الوقف فوق فلها فأحرمت مكانها بانه أو بغيره فانه لم يأمرها بالاحلال لم يكن عليه طلاق حتى تحلل ثم وقف فاما أن يفي أو ما أن يطلق وهكذا الواردت عن الاسلام لم يكن عليه طلاق حتى ترجع الى الاسلام في العدة فإذا رجعت قبل له في أو يطلق وإن ترجع حتى تنقضي العدة فانت منه بالردة ومعنى العدة قال وإذا كان منع الجماع من قبلها بعينه في الأربعة أشهر قبل الوقف أو معه لم يكن لها منع الجماع من قبلها في الأربعة أشهر شيء تحده غير الحيض الذي خلقه الله عز وجل فثم أبج الجماع من قبلها أجل من يوم أربع أشهر كما جعل الله تبارك وتعالى له أربعة أشهر متتابعة فإذا تكمل له حتى يمضي حكمها استوفته متتابعة كما جعلت له أولا قال ولو كان آلى منها ثم ارتد عن الاسلام

الناس أحد نعل إلا أن يكون قريبا لبعض الطاعة والمرءة حتى لا يخطئ ما معصية ولا يعض المعصية وتزلج المرأة حتى لا يخطئهم في شأن من الطاعة والمرءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمرءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المرءة ردت شهادته ولا يقبل الشاهد حتى يثبت عند من يحرمه أو يمينه أو حر ولا يجوز شهادة جازي في نفسه ولا دفع عمن ولا على خصم لأن الخصومة موضع عداوة ولا يولد بينه ولا يولد بيناته وإن سفلوا ولا تأثامه وأمهاته وإن عداوا ولا من يعرف بكثرة الغلط أو الغفلة ولو كنت لأجيز شهادة الرجل لامرأته لأنه ربهما أجرته شهادة الأخ لأخيه إذا كان ربهما ولا أرشد شهادة الرجل من أهل الأهواء إذا كان لا يرى أن يشهد لواقفه تصد بيقه وقبول يمينه وشهادته من يرى كذبه شر بالله ومعصيته تحجبها التار إلى أن تليط النفس بقبولها



من شهادة من يخفف المأثم فيها وكل من تأول حراماً عندنا فيه حداً أو لاحد فيه لم يزد ذلك شهادته ألا ترى أن من جعل على الدين وجعل علماً في البلدان منهم من يستحل المتعة والربا بالدينار من نقداً وهذا عندنا وغيرنا حرام وأن منهم من استحل سفك الدماء ولا شيء أعظم منه بعد الشرك ومنهم من تأول فاحش كل مسكر غير الخمر وعاب على من حرمه ولا تعلم أحد من سلف هذا الأمة بتقديسه ولا من التابعين بعدهم رده شهادة أحد بتأويل أو بل خطأ ووضله والألعاب بالشرط شرع والجماع بغير قرار وإن كهنا ذلك أخف حالا (قال المزي) رجه الله فكيف يحسن شرب قليلاً من نبيذ سديو ويجيز شهادته (قال الشافعي) رجه الله ومن شرب عصير العنب الذي عتق حتى سكر وهو يعرفها خزارت شهادته لأن خمرها نصاص ومن شرب سواها من النصف (٣٥٧) أو الخطين فهو أثم ولا ترده شهادته إلا أن يسكر

في الأربعة الأشهر وأرندت وأطلقها وأعالجها ثم راجعها وأرجع المرتد منها إلى الإسلام في العدة استأفنت في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج بالرجعة والنكاح أو رجوع المرتد منها إلى الإسلام ولا ينسبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب صارت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والجماع والجماع في تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع وحده فأما الشعر والنظر والجماع فلم يحرمها وهكذا الوارند معا (قال الشافعي) رحمه الله ولو أتى من امرأته ثم طلق إحدى نسائه في الأربعة الأشهر ولم يلد أبنتهن طلق فبض أربعة أشهر فطلبت أن يوقف فقال هي التي طلقت حلفت للبواقي وكانت التي طلق وتولى راجعها فبض أربعة أشهر وقضته بأدب حتى يطلق الملك كما وصفت ولو مضت الأربعة الأشهر ثم طلبت أن يوقف فقال لا أدري أي التي طلقت أم غيرها قيل له إن قلت هي التي طلقت فهي طالق وإن قلت ليست هي حلفت لها إن ادعت الطلاق ثم قضت أو طلقت وإن قلت لا أدري فانت أدخلت منع الجماع على نفسك فإن طلقتها فهي طالق وإن لم تطلقها وحلفت أنها ليست التي طلقت أو صدقتك هي ففعل أو طلق أو أن أيت ذلك كله طلق عليك بالإيلاء وانها زوجة مولى منها عليل أن تقى إليها أو تطلقها فإن قلت لا أدري ألعلمها حرمت عليك فلم تحرم بذلك عليك تحريمًا يبينها عليك وأنت مانع الغيبة والطلاق فطلق عليك فإن قامت بينة أنها التي طلقت عليك قبل طلاق الإيلاء سقط طلاق الإيلاء وإن لم تقم بينة لزمك طلاق الإيلاء وطلاق الأقرار معا ثم هكذا البواقي قال وإذا أتى وبينه وبين امرأته كثر من أربعة أشهر فطلبت ذلك امرأته أو وكيل لها أمر بالتي عليه والمسير إليها كما يمكنه وقيل وإن فعلت والافطلق قال وأقل ما يصير به فأنسان بجماعها حتى تغيب الحشفة وإن جامعها محرمة أو أحضأ وهو محرم أو صامخ من جن الإيلاء ثم بالجماع في هذه الأحوال ولو أتى منيها جن فأمسأها في حال جنونه أو جنت فأمسأها في حال جنونها ج من الإيلاء وكفرأنا أمسأها وهو صحيح وهي مجنونة ولم يكفرأنا أمسأها وهو مجنون لأن القم عنه مرفوع في تلك الحال ولو أمسأها وهي نائمة ونمعي عليها جن من الإيلاء وكفر قال وكذلك إذا أمسأها أهلها زوجها وأحصنها وأتما كان فعلة فعلا لأنه هو حبسها المهر بالإصابة وإن كانت هي لتعقل الإصابة فأنه بها هذا الحسب وأنه حق لها إذا أذأها لها في الإيلاء كما يكون لو أذأها حق في مال أو غيره رثي منه

( ۳۳ - الام خامس )

شهادته في التني ثم  
يحسن حاله فيشهد بها  
فلما أقبلها إلانا حكمنا  
بإبطالها وجرحه فيها  
لأنه من الشرط أن لا  
يقتصر عليه قال  
ولو ترك الميت ابنين  
فشهد أحدهما على  
أبيه دين فإن كان  
عدلا حلف المذمي  
وأخذ الدين من الاثنين  
وإن لم يكن عدلا أخذ  
من يدى الشاهد بقدر  
ما كان يأخذه منه  
لوجازت شهادته لأن  
موجودا في شهادته أنه  
في يده حقا وفي يدى  
الجاحد حقا فأعطيه  
من المقر ولم أعطه من  
المسكر وكذلك لو شهد  
أن أباه أوصى له بنثل  
ماله

باب الشهادة على  
الشهادة

قال الشافعي) وتجاوز  
لشهادة على الشهادة

كتاب القاضي في كل حق  
الأخر لا يجوز من قبل  
شهادتي قليس له  
واذا استرعاها ياها  
ن قال باقرار منه أو يبيع  
نبي به قال ولو شهد رجلا

عليه والطلاق على الرجعة وإن راجعها وهي في العدة فالرجعة ثابتة عليه فإن مضت أربعة أشهر من يوم راجعها وقف فإن طلق أو ولي فطلق عليه فقد مضى الطلاق ثلاثا وسقط حكم الإيلاء فإن تكثرت زوجا آخر وعادت إليه بنكاح بعد زوج لم يكن عليه حكم الإيلاء ومتى أصابها كفر (قال الشافعي) وهذا معنى القرآن لا يخالف لأن الله تعالى جعل له إذا امتنع من الجماع بين أجل أربعة أشهر فما طلق الأولى وراجع ثلث البين فاقعة كما كانت أولا فلا يحزن أن يجعل له أجلا لإتمامه الله عز وجل له ثم هكذا في الثانية والثالثة وهكذا في سنها ثم طلقها واحدة أو اثنتين ثم راجعها في العدة ما كانت لم تنصر أو ولي بنفسه ما منه قال وإذا طلقها فكانت أملا بنفسه ما بن أن تقضى عنها ثم يتحالفها أو ولي مناقب قل أن يدخل بها ثم يطلقها إذا فعل هذام نكحها كما حاجبها بعد العدة أو قبلها سقط حكم الإيلاء عنه وأما سقط حكم الإيلاء عنه بانها قد صارت لو طلقها لم يقع عليها طلاقه ولا يجوز أن يكون عليه حكم الإيلاء وهو لو وقع الطلاق لم يقع وكذلك يكون بعد لو طلقها ثلاثا بهذه العلة ولو جاز أن نين امرأة المولى منه حتى تصير أملا بنفسه ما بن ثم ينكحها فعود عليه حكم الإيلاء إذا نكحها جاز هذا بعد طلاق الثلاث وزوج غره لأن البين فاقعة بعينها بكفر إذا أصابها وكانت فاقعة قبل الزوج وهكذا الظاهر مثل الإيلاء لا يختلفان « قال الربيع » والقول الثاني أن يعود عليه الإيلاء ما بقي من طلاق الثلاث شيء (قال الشافعي) وإذا بان أمر أن المظهر منه ولم يحبسها بعد الظاهر ساعة ثم نكحها كما حاجبها لم يعد عليه الظاهر لأنه لم يلزمه في المال الذي تظهر منها كفارة ولو حبسها بعد الظاهر ساعة ثبأت منه لزمه الظاهر لأنه قد عاد لما قال وكذلك لو مات في الوجهين معا (قال الشافعي) وإنما جعلت عليه الكفارة لأنها غير زينة الأثر أنه لو لحق لا يصيب غير أمر أنه فأصابها كانت عليه كفارة مع المأثم لارتا

﴿البلاء الحرام من الأمتوالعبدمن امرأته وأهل النعمة والمشركين﴾ (قال الشافعي) وبإيلاء الحرام امرأته أئمة الأسوة والحره سواء فإن آمن من امرأته وهى أمة ثم اشتراها سقط الإيلاء بانقراض النكاح فإن خرجت من ملكه ثم نكحها أمة أو حر لم يعد الإيلاء لأن ملكه هذا غير الملك الذى آلى فيه وهكذا المدبولى من امرأته حره أو أمة فقلع سقط الإيلاء بانقراض النكاح فإن عتق فنكحها أو خرج من ملكها فأنكحها لم يعد الإيلاء ولو أن الحر المشتري لأمرأة أمة لم يعد الإيلاء منها أو أصابها الملك كقذفها كانت عتبه وإلته لأقربك وإن لم يصحها لم يكن عليه وقف وإذا كانت أصابته بالملك كالأولى من أمة لم يكن موليا لأن الله تبارك وتعالى أعان جعل الإيلاء من الأزواج فإن خرجت من ملكه ثم نكحها لم يعد عليه الإيلاء لأنه قد حدث به مرة ولو كان قد قال والله لأقربك وأستزوجنى من ملكها فأصابها بالملك لم يحدث وتى نكحها إنكأها

كتاب القاضي في كل اللاميين ما لا أوحداً وأوصافاً وفي كل حديثه قولان أحدهما أنه يجوز  
والآخر لا يجوز من قبل درو الخلد وبالشهادتين قال واذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلاناً على فلان ألف درهم ولم يقل لهما  
أشهدا على شهادتي فليس لهما أن يشهدا بها وللأخاكر أن يقبلا لأنه لم يستعزمها باها وقد يمكن أن يقول على فلان ألف درهم وعده  
بها وإذا استعزماها لهما لم يفعل إلا وهي عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذمته وإن كان على الصحة حتى يسأله من أين هي  
فإن قال بقراره أنه أو يبيع حضرة أو سلف أو آجازه ولم يسأله رأيه جائز وإن شهد على شاهد رجل ولم يعد له قبلهما وسأل عنه فإنه قد  
قضيه قال ولو شهد رجلان على شاهد رجلين فقد رأيت كثيران الأحكام والمفتين يميزونه (قال المرتضى) وخرج على قولين وقطع

في موضع آخر بأنه لا يجوز زهادتهما الاعلى واحده من شهدا عليه وأمره بطلب شاهدين على الشاهد الآخر (قال المزني) رحمه الله ومن قطع بشئ كان أولى به من حكمائمه  
**(باب الشهادة على الحدود وجرح الشهود)** (قال الشافعي) رحمه الله  
 وإذا شهدوا على رجل بالزنا سألهم الإمام أن يباصرهم لأهلهم قديعون الزنا وقوعا على مهية ولعلمهم بعدون الاستنفاء زافلا يحد حتى يثبتوا روية الزنا وتعيين الفرج في الفرج (قال المزني) رحمه الله وقد جاز في كتاب الحدود أن تان الهمجة كارتياح يحد فيه قال ولو شهد أربعة اثنتان منهم أنه زنى بها في بيت واثنتان منهم في بيت غيره فلا حد عليهما ومن حد الشهود إذا لم يتوا أو أربعة حدتهم (قال المزني) رحمه الله قد قطع في غيره موضع يحدهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو مات الشهود **(٣٥٩)** قبل أن يعدلوا أو أقيم الحد ويطرد المشهد عليه وجرح

جديدا غير النكاح الذي آلى فيه لم يعد عليه الايلاء وهكذا العبد يولى من امرأته ثم علكه ثم ينكحها وهكذا لو كانت امرأة أحدهما أمة فارتدت فأنسخ النكاح ثم نكحته بعد لا يعود الايلاء إذا حرم عليه نكاحها لأن هذا غير النكاح الذي آلى منه قال وإذا حلف العبد بالله أو عازمه فيه عين من تبرأ كان موليا وإن حلف بكل شئ له في سبيل الله أو يفتق بماله أو صدقة شئ من ماله لم يكن موليا لأنه لا يملك شئاً وكذلك المدر والمكاتب ولو حلف المعتق بعهده بصدقة شئ من ماله لزمه الايلاء لأن له ما كسب في يومه (قال الشافعي) والذي كالمس لم يملكه من الايلاء إذا حلف باللسان لأن الايلاء عين بانه وظلافة كطلاق السلم وكذلك يانمه من اليمين ما يانم المسلمين الأثرى أنه لو أعتق عبده وأصاب امرأته أن زناه الايلاء لأن العتق حق لغيره وإن لم يؤجر فيه وإن أعتق عبده تبرأ الزنائه وإن لم يؤجر فيه في حاله تلك فكذلك ما سواه وفرض الله عز وجل على العباد واحد فإن قيل هو أن تصدق على المسكين لم يكفر عنه قيل وهكذا إن حد في زنا لم يكفر بالحد عنه والحد والسبيل كفارة للذنوب ونحن نحد إذا زنى وأنا ناضيا بحكمنا وحكم الله عز وجل على العباد واحد وإنما حدناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه يهود بين زنا يما أمر الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله

**(باب الايلاء باللسنة)** (قال الشافعي) إذا كان لسان الرجل غير لسان العرب فآلى بلسانه فهو مولى وإذا نكح بلسانه بكملة تحتمل الايلاء أو غيره كان كالعربي يتكلم بالكلمة وتحتمل معنيين ليس ظاهرهما الايلاء فاستل فان قال أردت الايلاء فهو مولى وإن قال لم أرد الايلاء فالقول قوله مع عينة ان يطلبها امرأته وإن كان عربا يتكلم باللسنة العجم أو بعضها فآلى فآلى لسان منها آلى به فهو مولى وإن قال لم أرد الايلاء دين فبإيائنه وبين الله تعالى ولا دين في الحكم وإن كان عربيا لا يتكلم بأصحة فتكلم بالايلاء ببعض السنة العجم فقال ما عرفت ما قلت وما أردت الايلاء فالقول قوله مع عينة وليس حاله كحال الرجل يعرف بأنه يتكلم بلسان من السنة العجم ويعقله وهكذا الأعجمي يولى بالعربية إذا كان يعرف الايلاء بالعربية لم يصدق في الحكم على أن يقول لم أرد الايلاء وإن كان لا يعرف العربية صدق في الحكم وإذا آلى الرجل من امرأته ثم قال لم أرد الايلاء ولكن سبق لسانى لم يدين في الحكم ودين فبإيائنه وبين الله تعالى

**(باب الايلاء المحبوب والمحبوب)** (قال الشافعي) رحمه الله وإذا آلى المحصى غير المحبوب من امرأته فهو كغير المحصى وهكذا لو كان محبوبا فدين له ما يبلغ به من المأمن ما يبلغ الرجل حتى تعقب حقيقته كان كغير المحصى في جميع أحكامه وإذا آلى المحصى المحبوب من امرأته قيل له في بلسانك لاشئ عليه غيره لأنه من لا يجامع مثله وإنما آلى الجامع وهو من لا جاع عليه قال ولو تزوج رجل امرأة ثم آلى منها

وبأخذها أقل القمتين في الغرم وإذا لم يحكم كشهادته من شهد عنه حد حتى يحدث منه ما رده شهدا تدها وإن حكم بها وهو عدل ثم تغير حاله بعد الحكم لم يرد له أنما أنظر يوم يقطع الحكم كشهادته **(باب الرجوع عن الشهادة)** (قال الشافعي) رحمه الله الرجوع عن الشهادة ضربان فإن كانت على رجل بشئ يتلف منه بدنه أو نبال يقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا عمدناه بذلك فهي كلفنا فيه القصاص واحتج في ذلك بعلى ومالم يكن من ذلك فيه القصاص أغرمه وعزز وادون الحد وإن قالوا لم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخدمهم العقل ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الأرض ولو كان هناك طلاق ثلاث أغرمتهم لا زوج صدق مثلها دخل بها أو لم يدخل بها لأنهم حرموا عليه فلم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا ألقت إليها أعطاها (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غاطا

المشهد عليه وجرح من يشهد عليه ولا قبل الجرح من الجراح الانفسر ما يجرح به للاختلاف في الأهواء وتكفير بعضهم بعضا وبحر حون بالتأويل ولوأدعى على رجل من أهل الجبهة لحد لم أر بأسا أن يعرض له بأن يقول لعنه لم يسرق ولو شهدا بأنه سرق من هذا البيت كبش الغلان فقال أحدهما غداة وقال الآخر عسيسة أو قال أحدهما الكباش أبيض وقال الآخر أسود لم يقطع حتى يجتمعا ويحلف مع شاهدها أمهما أو لو شهدا أن الله سرق ثوب كذا وقتبه ربع دينار وشهدا أن الله سرق ذلك الثوب بعينه وأن قيمته أقل من ربع دينار فقاطع وهذا من أقوى ما تدرأه الحدود

من غير الشافعي ومعنى قوله المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها إذا لم يكن دخل بها (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان في دار فآخر حجت من يديه إلى غيره عزز وأعلى شهادة الزور ولم يعاقبوا على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أن يجعلتهم عدولا بالاول فأما ضناهم بالحكم فلم يكونوا عدولا بالآخر فقد الدار ولم يقضوا أشيأ لا يؤخذ ولم يأخذوا شيئاً لأنفسهم فأنزعه عنهم كشدتهن شهادة لا تقبل منهم فلا أغرمهم ما أفروفي أبدى غيرهم (باب على الحالم بحال من قضى بشهادته) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا علم القاضي أنه قضى بشهادة عيدين أو مشركين أو غير عديلين من حرج بين أو أحدهما رد الحكم على نفسه ورده عليه غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ منه (٢٦٠) بشهادة العبد وذلك أن الله جل ثناؤه قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من

ترضون من الشهداء وليس الفاسق واحد من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله وشهادة العبد انما هو تأويل وقال في موضع آخر إن طلب انظم الحرجة اجله بالصبر وما فاد به فان لم يجز بها أنفذ الحكم عليه ثم ان حرجهم بعد لم يرد عنه الحكم (قال الرزني) فباس قوله الأول ان يقبل الشهود العدول انهما فاستان كما يقبل انهما عيدين ومشركان ورد الحكم (قال الشافعي) وإذا أنفذ القاضي بشهادتهما قطعنا به انه ذلك لم يكن عليهما شيء لأنهما صادقان في الظاهر وكان عليه أن لا يقبل منهما فهذا خطأ منه محمله عاقلة

(باب الشهادة في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله

ثم خصي وليجب كان كالفعيل ولو جب كان لها الخيار مكانها في المقام معها أو فراقه فان اختارت المقام معه فسله اذا طلبت الوقف ففي بلسانك لأنه من لا يجامع « قال الربيع » ان اختارت فراقه والذي أعرف للشافعي أنه يفرق بينهما وان اختارت المقام معه فالذي أعرف للشافعي أن امرأته ان اختارت المقام معه بعد الأجل أنه لا يكون لها خيار ثانية والمجرب عندي مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ألى العتيق من امرأته أجل سنة ثم خسرت الآن يطلعه عند الأربعة الأشهر فان طلقها ثم راجعها في العدة عاد الا يلاؤه عليه وخسرت عند السنة في المقام معها أو فراقه (قال الشافعي) وإذا ألى الرجل من امرأته فلما مضى شهران أو أكثر أو أقل ألى منها مرة أخرى وقف عند الأربعة الأشهر الاولى فاما أن يفي وأما أن يطلق فان ماتت في البين الاولى والبين الثانية ولم يعد عليه الا يلاء لأنه قد حنث في البينين معا وان أراد بالبين الثانية الاولى فكفارة واحدة وان اراد بالبين الثانية فغيرها فأحب أن أن لو يكفر كفارتين وقد قيل كفارة واحدة تجزئه لانهما عتبتان في شيء واحد وهكذا لو ألى منها فقامضت أربعة أشهر ألى ثانية قبل وقف أو يطلق ولكنه لو ألى فوقف فطلق طلاقاً عاكلاً الرجعة ثم ألى في العدة ثم رجع أو فاء في ألى يلاء آخر كان عليه ايلاء مستقبل قال وإذا ألى الرجل من امرأته فخل بنسبه وبينها بأمر ليس من قبله قبل يكمل أربعة أشهر ثم قد رد عليها استوفى أنه أربعة أشهر كما جعل الله عز وجل له أربعة أشهر متتابعة فإذا لم تكمل له حتى مضى حكمها استوفى أنه متتابعة كما جعلت له أولاً وذلك مثل أن تحبس فلا يقدر عليها ومثل أن يكون ألى منها صبية لا يقدر على جماعها بحال أو مضت من مرض لا يقدر على جماعها بحال وإذا صار في حذمن يجامع مثله وقف لها بعد أربعة أشهر من يوم يقدر على جماعها فان فاء أو أطلق وإن ألى طلق عليه قال وان كانت مريضة يقدر على جماعها بحال أو صبية يجامع مثلها فهي كالصبيحة البالغ وسواء ألى من بكر أو ثيب ولا فحشة في البكر الا بذهاب العذرة ولا في الثيب الا بغير الحشفة وإذا كان الحبس عن الجماع في الأربعة الأشهر لا بسبب المرض أو لومها ولا أنها حرمت عليه كما تحرم الأجنبية البحال يحذفها فالإيلاء لازم ولا يراد على أربعة أشهر شيئاً فإذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يني في عجاج أو في معذور وذلك مثل أن يولي في مرض هو أربعة أشهر فقامضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يني في عجاج أو في معذور وذلك وان كان لا يقدر عليه فاه بلسانه ومثل أن يولي في حبس أو يولي وهو محبوس فإذا مضت أربعة أشهر وهو يقدر على الجماع بحال فاه أو يطلق وان لم يقدر على الجماع بحال الحبس فاه بلسانه (قال الشافعي) رحمه الله ومن قلته في بلسانك فإذا قدر على الجماع بحال وقفته مكانه فان فاء أو أطلق أو أطلق عليه ولا أو جله إلى

ولو شهد أحبينان لعبد أن فلان التوفي عتقه وهو الثلث في وصيته وشهدوا رنان لعبد غيره أنه عتقه وهو الثلث في الاثنين فسواء يعق من كل واحد منهما نصفه (قال الرزني) قياس قوله أن يقرع عينهما وقد قاله في غيره هذا الباب قال ولو شهدوا رنان أن رجوع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزبت شهادتهما وانما إذا شهدتهما فيما جاز إلى أنفسهما فإذا لم يجز فلا الولاء فلا عتق مال الأموال وقد لا يصرف في أيديهما بالولاء شيء ولو أبطمت ما بينهما رنان الولاء ان مات لا ورثت غيرهما أبطمتها الذوى أرحمهما ولو شهد أحبينان أنه أعتق عبداً هو الثلث وصية وشهدوا رنان أن رجوع فيه وأعتق عبداً هو السدس عتق الاول بغير عتق للآخر إلى أنفسهما وأبطلت حقهما من الآخر بالافرار ولو لم يقلوا أنه رجوع في الاول أقرعت بينهما حتى يستوظف الثلث وقول أكثر المعتق ان

شهادة الاجنبيين والورثة سواء ما لم يجز الى انفسهما قال ولو شهد رجلان رجل بالثالث وآخر بالثالث وشهد آخر ان انه رجع عن أحدهما فالثالث بينهما صنفان وقال في الشهادات في العتق والحد والملاوة اذا شهد ان سيدة اعتقه فلم يعد نساء العبد أن يحال بينهما بين سيدة أحر ووقفت اجارته فان تم غنمها أخذها وان رق أخذها السيد ولو شهد شاهد ودعى شاهد آخر بما قالوا فيها واحد من قولين أحدهما ما وصفت في الوقت والثاني لا يمنع منه سيدة ويحلف له (مختصر من جامع الدعوى والبنات املاء على كتاب ابن القاسم ومن كتاب الدعوى املاء على كتاب أبي حنيفة ومن اختلاف الاحاديث ومن اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة ومن مسائل شتى معها الفتاوى) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن أبي

مليكه عن ابن عباس  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال السنة  
على المدي قال الشافعي  
أحسسه قال ولا أتبعه  
قال والذين على المدي  
عليه قال وإذا أتى الرجل  
الشي في يدي الرجل  
فالتظاهر أنه لم يوق  
يده مع عيته لأنه أقوى  
سببا فإن استوى بينهما  
فهما فيه سواء فإن  
أقام الذي ليس في يده  
البينة قيل لأصحاب البلد  
البينة التي لا تخبرني  
أنفسها بشهادتها أقوى  
من كينونة الشيء في  
يدك وقد يكون في يديك  
ما لا تعلمه فهو له فضل  
قوة سببه على سببك فإن  
أقام الآخر بينة قيل  
قد استوت بما في الدعوى  
والبينة والذى التي في  
يده أقوى سببا فهو له  
فضل قومه سببه وهذا  
معتدل على أصل  
القياس والسنة على

أجل الصريح اذا وقف بعد أربع أشهر قال وإذا أتى فغلب على عقله فلزامضا أربع أشهر لم يوقف  
حتى رجع إليه عقله فان عقل بعد الاربعه الاشهر وقف مكانه فاما أن يفي عواما أن يطلق وإذا أتى الرجل  
من امرأته ثم أحرم قبل له اذا مضت أربع أشهر فان قست فسد امرؤ وخرجت من حكم الإيلاء وان  
لم تنف طلق عليك لأنك أحدثت منع الجماع وان أتى ثم تظاهر وهو بحسد الكفارة فلزامضا أربع أشهر  
أشهر وقف فقيل له أنت أحدثت منع الجماع على نفسك فان قست فانت عاص بالاصابة وأنت متظاهر وليس  
لثأت تطأ قبل الكفارة وان لم تنف فطلق أو يطلق عليك وهكذا لو تظاهر ثم أتى لأن ذلك كله جاء منه لا منها  
ولم يحرم عليه بالتظاهر حرمة الاجنبية  
(الاجتلاف الزوجي في الاصابة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا وقفنا للمو في فقال قد أصبتها وقالت  
لم يصبي فان كانت ثيبا فالقول قوله مع عيته لانها تدعى ما تكون به الفرقة التي هي اليوان كانت بكرا أمها  
النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع عيها واذا قالت قد أصابني وانما أدخله بسده حتى غيب الحشفة  
فذلك في ان صدقها « قال الربيع » وان غلبته على نفسه حتى أدخلته بيده فقد فاء وسقط عنه الإيلاء  
ولا كفارة عليه لانه منكزه (قال الشافعي) وان وقف بأنها سألت وقفه ولدعي أصابها في الأربعه الاشهر  
وأنتكرت فالقول فيها كالقول اذا وقفنا بعد أربع أشهر يصدق ان كانت ثيبا ويصدق هي ان كانت بكرا  
(من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله  
قال الله تبارك وتعالى الذين تظاهروا من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم الا لا في ولدنهم وانهم  
ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور (قال الشافعي) فكل زوج جاز طلاقه وجرى عليه  
الحكم من بالغ غيره ملوب على عقله وقع عليه الطهار سواء كان حوا أو عبدا أو من لم تكمل فيه الحرية أو نسيا  
من قبل أن أصل الطهار كان طلاق الجاهلية فحكم الله تعالى فيه بالكفارة فخرج من الجماع على التظاهر  
بغيره لظهار حتى يكفر وكل هؤلاء بمن يزنه الطلاق ويحرم عليه الجماع بغيره اذا كانوا بالغين غير  
مغلوبين على عقولهم قال وتظاهر كل واحد من هؤلاء يقع على زوجته مدخلها ولم يدخل بها صغيرة  
كانت أو كبرته محل جاعاها بقدر عليه أو لا يحل لا بقدر عليه بان تكون حائضا أو محرمة أو رتقا أو صغيرة  
لا يجامع مثلها أو خارجة من هذا كله قال ولو تظاهروا من امرأته وهي أمة ثم استأفها فسد النكاح والظهار  
بجاءه لا يقر بها حتى يكفر من قبل أن التظاهر لمعه وهي زوجة واذا تظاهروا السكران زمه الطهار فأما المغلوب  
على غيره يكر فلا يزنه واذا تظاهروا الاخرس وهو يعقل الاشارة أو الكلبة زمه الطهار واذا تظاهروا من  
امرأته ثم قال لامرأته أخرى قد أشركت معها اوقال أنت مثلها أو ما أشبه هذا يريده الطهار فان عليه

ما قلنا في رجلين تدعا بابه وأقام كل واحد منهما البينة أنهما دابة تعها فقصي بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في يده قال وسواء  
التداعي والبينة في النتائج وغيره وسواء أقام أحدهما شاهدا أو امرأتين والآخر عشرة فان كان بعضهم أربعم من بعض وان أراد الذي قامت  
عليه البينة أن أحلف صاحبها مع بنته لم يكن ذلك الا أن يدعي أنه أخرجه الى ملكه فله دعوى أخرى فعليه البين ولو ادعى أنه نكح  
امرأته لم يقبل دعواه حتى يقول نكحتنا بواي شاهد يصدق عدل ورضاها فان حلفت برئت وان تكلمت حلف وقضي له بأماز زوجته (قال  
الشافعي) والأعيان في الدماء محتالة لغيرة لا يبرأ منه الا بيمينين وسواء النفس والجرح في هذا نقلته ونقصه منه بشكوله وعين صاحبه  
(قال المزني) رحمه الله قطع في الاملاء بان لا قسامة بدعى يميت ولكن يحلف المدي عليه ويبرأ فان أبي حلف الأولياء واستحق قدامه

وان أبو ابراهيل حقههم وقال في كتاب اختلاف الحديث من ادعى دما ولا دلالة للحاكم على دعواه كالدلالة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة أحلف للمدعى عليه كما يحلف فيما سوى الدم (قال المزني) رحمه الله وهذا به أشبه ودليل آخر حكى النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة بتبذنه المدعى لا غيره وحكم فيما سوى ذلك بتبذنه عين المدعى لا غيره فإذا حكم الشافعي فيما وصفت بتبذنه المدعى عليه ارفع عند اعيان القسامة (قال الشافعي) والدعوى في الكفالة بالنفس والنكول ودرلين كهي في المال الآن الكفالة بالنفس ضعفة ولو أقام بينة أنه أكره ميتا من داره شهر بعشرة وأقام المكدرى البينة أنه أكره ميتا من الدار كهل ذلك الشهر بعشرة فالشهادة بالظلمة وبه الفان ويترادف (٢٦٢) فان كان سكن فعليه كرامتها ولو ادعى دارا في يدي رجل فقال ليست بملك لي

وهي لفلان فان كان حاضر أصير مناهه وجعلته خصبا عن نفسه وان كان غائبا كتب اقراره وقيل للدي أهم البينة فان أقامها قضى بها على الذي هي في يديه ويجعل في القضية ان القرعة بها على محتمه (قال المزني) رحمه الله قد قطع بالقضاء على غائب وهو أولى بقوله (قال الشافعي) ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار كانت في يديه أمس لم أقبل قدي يكون في يديه ما ليس له الآن بغير بينة أنه أخذها منه ولو أقام بينة أنه غصبها وأقام آخر البينة أنه أقره بها فهي للغصب ولا يجوز اقراره فيما غصب (قال الشافعي) وإذا ادعى عليه شأ كان في يدي المبت حلف على عله وقال في كتاباين

فهما مثل ما عليه في التي تظاهرها وهو تظاهر فان لم يرد به تظاهرا ولا تحر بما فليس تظاهرا ولا شيء عليه وإذا قال لا امرأته أنت علي كظهر أبي إن شاء الله فليس تظاهرا ولو قال إن شاء فلان فليس تظاهرا حتى يعلم أن فلا نقدره وإذا تظاهر الرجل من امرأته ثم تزكها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلاء عليه ويقف له لأن الله تعالى قد حكم في التظاهر غير حكمه في الإيلاء فلا يكون التظاهر وليا ولا المولى متظاهرا بأحد القولين ولا يكون عليه بأحدهما إلا مهم لمجمل على نفسه لأنه مطيع لله تعالى ترك الجناح في التظاهرا على لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضارا بالتظاهرا أو غير مضار لأنه باع بالشرار كما يأم لو أقر من أربعة أشهر يرضى أو لا يحكم عليه حكم الإيلاء بالشرار أو يأم ثم كره الدهر بلا عين يرضى ضارا ولا يحكم عليه حكم الإيلاء ولا يحال حكم عما نزل الله تبارك وتعالى فيه ﴿التظاهر﴾ (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين تظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكره رقبته من قبل أن ينسأوا لكم ويعطون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهر من متتابعين من قبل أن ينسأوا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) سمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يذكر أن أهل الجاهلية كانوا يطلقون بثلاث التظاهرا والايلاء والطلاق فأقر الله تعالى الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء بان أهل المولى أربعة أشهر ثم جعل عليه أن ينيء أو يطلق وحكم في التظاهرا بالكفارة فإذا تظاهر الرجل من امرأته يرضى بطلاقها أو يرضى بها بطلاق فلا يقعه بطلاق بحال وهو متظاهر وكذلك ان تكلم بالتظاهرا ولا ينوي شيئا فهو متظاهر لأنه متكلم بالتظاهرا ويلزم التظاهرا من زومه الطلاق ويسقط عن سقط عنه وإذا تظاهر الرجل من امرأته قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها فهو متظاهر وإذا طلقها فكان لا يعلل رجعتها في العدة ثم تظاهرها لم يلزمه التظاهرا وإذا طلق امرأته فكان يعلل رجعتها احداهما ولا يعلل رجعة الأخرى فتظاهرها من حافى كلمة واحدة لزومه التظاهرا من التي يعلل رجعتها ويسقط عنه من التي لا يعلل رجعتها (قال الشافعي) وإذا تظاهرها من أمته أم ولد كانت أو غير أم ولد ولم يلزمه التظاهرا لان الله عز وجل يقول والذين تظاهرون من نسائهم وليست من نساءه ولا يلزمه الايلاء ولا الطلاق فيما يلزمه التظاهرا وكذلك قال الله تبارك وتعالى للذين يؤمنون من نسائهم ثم يرضى أو بعد أربعة أشهر فلو أن من أمته لم يلزمه الايلاء وكذلك قال والذين يرمون أزواجهم وليست من الأزواج فلو رماها لم يلتن لأننا قلنا عن الله عز وجل أنهم ليست من نساءنا وانما نساءنا أزواجنا ولو جاز أن يلزم واحد من هذه الاحكام لزنها كهل الان ذكر الله عز وجل لها واحد ﴿ما يكون تظاهرا وما لا يكون﴾ (قال الشافعي) رحمه الله والتظاهرا أن يقول الرجل لا امرأته

أي يلبى وإذا اشتراه حلف على البت (باب الدعوى في الميراث من اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) أنت (قال الشافعي) ولهوك نصراني فله ابنان مسلم ونصراني فشهد مسلمان للمسلم أن أباه مات مسلما ونصراني مسلمان أن أباه مات نصرانيا صلى عليه فن أبطل البينة التي لا تكون الابان يكتب بعضهم بعضا جعل الميراث للنصراني ومن رأى الاقراغ أقرع من خرجت فرعته كان الميراث له ومن رأى أن يقسم اذا نكح كانت بينتهما ما جعله بينهما وانما صلى عليه بالاشكال كما صلى عليه لو ما حلق بمسلمين موفى (قال المزني) أشبه بالحق عندي أن كان أصل دينه النصرانية فاللذان شهدا بالاسلام أولى لانهما علمتا انما حدثت خفي على الآخرين وان لم يدريا أصل دينه والميراث في أيديهم فافيهما نصفان وقد قال الشافعي لورى احدهما طارا ثم رماه الماء اني لم يدر بالغة الاول ان يكون

ممتعا أو غير ممتنع جعلناه بينهما نصفين (قال المزني) وهذا إذا لم ينعدي في القياس سواء (قال الشافعي) رحمه الله ولو كانت دار في  
 يد رجل والمسئلة على حالها فادعها كل واحد من هذين المدعين أنه ورثها من أبيه فمن أبطل البيعة تركها في يدي صاحبها ومن رأى  
 الأفرع أفرع بينهما ويجعلها بينهما معا ويدخل عليه شناعة وأجاب بهذا الجواب فيما يمكن فيه البينتان أن تكونا صادقتين في مواضع  
 (قال المزني) رحمه الله وسعته يقول في مثل هذا الوقتين ما كنت لم أفض لواحد من جابدهما ولا بيئته وكتبت على يمين خطابه نص  
 من هوله عن كمال حققه وأبغضها الآخر ما نسله (قال المزني) وقد أبطل الشافعي القرعة في امرأتين مطلقه وزوجه وأوقف الميراث  
 حتى يصطلحا وأبطل في ابني أمته الذين أقر أن أحدهما ابنه القرعة في النسب (٢٦٣) والميراث فلا يشبه قوله في مثل هذا

القرعة وقد قطع في كتاب  
 الدعوى على كتاب أبي  
 حنيفة في امرأتين فاهت  
 البيعة أنه اصدقها هذه  
 الدار وقبضها وأقام  
 وجعل البيعة أنه اشترها  
 من مائة مائة مائة  
 وقبضها قال أبو  
 البيهقي لا يجوز إلا إذا  
 أو القرعة (قال المزني)  
 رحمه الله هذا لفظه وقد  
 بينا أن القرعة لا تشبه  
 قوله في الأموال (قال  
 المزني) رحمه الله وقد  
 قال الحكم في التوب  
 لا ينسخ الأمر والتوب  
 الخ ينسخ من غيرين سواء  
 (قال الشافعي) رحمه الله  
 ولو كانت دار في يدي  
 أخوين مسلمين فأقر أن  
 أباهما هلك وتركها  
 ميراثا فقال أحدهما  
 كنت مسلما وكان أبي  
 مسلما وقال الآخر  
 أسلمت قبل موت أبي  
 فهمي الذي اجتمعوا على  
 أسلامه والآخر

أنت على كظهر أرى فإذا قال لها أنت كظهر أرى أو أنت معي أو ما أنسبه هذا كظهر أرى فهو ظاهر  
 وكذلك لو قال لها فرجك أو رأسك أو بطنك أو ظهرك أو جلدك أو بطنك أو فرجك على كظهر أرى كان  
 هذا ظاهرا وكذلك لو قال أنت أو بطنك على كظهر أرى أو كرس أو كيدها أو كرجلها  
 كان هذا ظاهرا لأن التلذذ بكل أمه محرم عليه كحريم التلذذ بظهورها قال وإن قال لامرأته أنت  
 على كظهر أختي أو كظهر امرأته محرم عليه من نسب أو رضاع فامت في ذلك مقام الأم أما الرحم فإن  
 ما يحرم عليه من أمه يحرم عليه منها وأما الرضاع فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع مقام النسب فلم يحز أن يفرق بينهما « قال الربيع »  
 معنى قول الشافعي أن الله عز وجل نسب الظهار إلى الأم فقال عز من قائل الذين يظاهرون منكم من نسائهم  
 ما هن أمهاتهم فكل ما كان محررا على المرء كان محررا على الأم فظاهر من امرأته ففسخه إلى من يحرم عليه محرمه  
 الأم لزمه الظهار وذلك مثل أن يقول أنت على كظهر أختي ولم تزل اخته محرمه عليه لم تحل له قط فكان  
 بذلك متظاهرا « قال الربيع » فإن قال أنت على كظهر أجنبية لم يكن مظاهرا من قبل أن الأجنبية  
 وإن كانت في هذا الوقت محرمه فهي تحل له لو تزوجها أو الأم تكن حلالا قط له ولا تكون حلالا أبدا فإن  
 قال أنت على كظهر أختي من الرضاة فإن كانت قد ولدت قبل أن ترضعها أمها فقد كانت قبل أن يكون  
 الرضاة حلالا ولا يكون مظاهرا أمها وليست مثل الأخت من النسب التي لم تكن حلالا قط وهذه قد كانت  
 حلالا قبل أن ترضعها أمها فإن كانت أمها قد أرضعت قبل أن تلدها فهي لم تكن قط حلالا في حين  
 لانها ولدتها بعد أن صار بينهما الرضاة « قال الربيع » وكذلك امرأته فإذا قال الرجل لامرأته  
 أنت على كظهر امرأته أي فإن كان أبوه قد تزوجها قبل أن يولد فهو مظهر من قبل أنها لم تكن حلالا  
 قط ولم يولد إلا وهي حرام عليه وإن كان قد ولد قبل أن يتزوجها أبوه فقد كانت في حين حلالا فلا يكون  
 بهما متظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله وإن قال أنت على كظهر (١) امرأته أي أو امرأتين أو امرأة رجل  
 سماء أو امرأة لا عنها أو امرأة أطلقها سلا لم يكن مظاهرا من قبل أن هؤلاء قد كن وهن محلالا وإن  
 قال أنت على كظهر أرى أو ابني لم يكن مظاهرا من قبل أن ما يقع على النساء من تحريم وتحليل لا يقع على  
 الرجال قال وإن قالت امرأة لرجل أنت على كظهر أرى أو أختي لم يكن مظاهرا ولا عليها كفارة من قبل أنه  
 ليس لها أن توقع التعزير على رجل اعتاد الرجل أن يوقع عليها (قال الشافعي) ويلزم المظهر من الأزواج  
 من لزمه الطلاق ويلزمه ما يلزم به الطلاق من الحنث لأن فيه تحريما لا يحرمه غير ما لا يحرمه فإذا قال لامرأته  
 إن دخلت الدار فأت علي كظهر أختي دخلت الدار كان مظاهرا حين دخلت وكذلك إن قال إن قدم فلان

(١) في امرأته الأب التفصيل المتقدم بدليل العلة فتنه

بالكفر مدع الإسلام ولو قالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجي مسلم وقال ولدوهم كفار بل كافر وقال أخوايز و هو مسلم بل مسلم فلم  
 يعرف فالمراث موقوف حتى يعرف إسلامه من كفره بيعة تقوم عليه ولو أقام رجل بيعة أنه أباه هلك وتركها هذه الدار ميراثا له وأخيه  
 آخر حيا من يدي من هي في يديه وأعطيه منها نصيبا أو أخرجت نصيب القاتل أو أكرى له حتى يتحصن فإن لم يعرف عددهم وقسم ماله وتوابعه  
 وبشكل عن البلدان التي وطأها له فيها ولد فإذا بلغ القاتل التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن له ميراثا له غيره أعطاه المال الضمين وحكي  
 أنه لم يقض له إلا أنه لم يجده وارثا غيره فإذا جاور غيره أخذ الضم منه بحقه ولو كان مكان الابن أو معه زوجة ولا يعلو له فارقه أعطيه ثلث ربع  
 الثمن لأن ميراثها محدود للذكر والأقل الثمن وربع الثمن وميراث الابن غير محدود وإذا ماتت زوجته وإنه من أقال أخوها ماتت ميراثها ماتت

فلى ميراني مع زوجها وقال زوجها بل مانت فاحزراً أو ابني المال ثم اتى بالمال في القول قول الأخ لانه وارث لأخيه وعلى الذي يدعى انه محبوب اليه وعلى الأخ فيما يدعى ان أخته ومنت ابنا اليه ولوا قام اليه لانه ورث هذه الامه من أبيه وأقام امرأه اليه أنه أباه أصدقها أباهما في المرأة كما بيعها لم يعلم شهود الميراث (باب الدعوى في وقت قبل وقت) (قال الشافعي) وإذا كان العبد في يد رجل فأقام رجل بيته أنه له منسسين وأقام الذي هو في بيته اليه أنه له منسسين فهو الذي هو في بيته ولم ينظر الى قديم المالك وحديثه (قال المزني) أشبه بقوله أن يجعل المالك لا قدم أولى كأجل مال الانتاج أولى وقد يمكن أن يكون صاحب الانتاج قد أخرجه من ملكه كما أمكن أن يكون صاحب الملك الأقدم (٢٦٤) أخرجه من ملكه (باب الدعوى على كتاب أبي حنيفة).

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقام أحدهما البيته أنه اشتري هذه الدار منه بمائة درهم ونقد الثمن وأقام الآخر بيته أنه اشتراها منه بمائة درهم ونقد الثمن فلا وقت فكل واحد منهما بالخيار ان شاء أخذ نصفها بنصف الثمن الذي سمي شهوده ويرجع بالنصف وان شاء ردها وقال في موضع آخر ان القول قول البائع في البيع (قال المزني) هذا أشبه بالسبق عندي لان البيتين قد تكافأا ولا لقره تدار سبب ليس لصاحبه كما يدعيانها جميعا بيته وهي في يد أحدهما فتكون لمن في بيده لقوة سببه عنده على سبب صاحبه (قال المزني) رحمه الله وقد قال لو أقام كل واحد منهما البيته على دابة أنه

أو تكف فلا تة ولو قال لآخر أنه لم يشكها إذا تكفلت فانت على كظهر أي فشكها لم يكن متظاهراً لأنه لو قال في تلك الحال انت على كظهر أي لم يكن متظاهراً لأنه اتخايع التصريح من النساء على من حل (١) ثم حرم فأما من لم يحل فلا يقع عليه تحريم ولا حكم تحريم لانه محرم فله معنى التحريم في التحريم لأنه في الحالين قبل التحريم وبعد محرم بتحريم (قال الشافعي) ويرى عمل معنى ما قلنا عن التي صلى الله عليه وسلم تمنع على وابن عباس رضي الله تعالى عنهما وغيرهم وهو القياس وإذا قال انت على كظهر أي بر يطلافاً واحداً أو ثلثاً أو طلاقاً بلا يسه عدد لم يكن طلاقاً لما وصفت من حكم الله عز وجل في الظهار وأن ينفى حكم الله تعالى أن ليس الظهار اسم الطلاق ولا ما يشبه الطلاق مما ليس له تبارك وتعالى فيه نص حكم ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان خارجاً من هذا عما يشبهه الطلاق فانتا يكون قياساً على الطلاق وإذا قال الرجل لأمراً أنه أنت طالق كظهر أي بر يطلافاً واحد طلاقاً ولا طهار عليه لانه صريح بالطلاق ولم يكن كظهر أي معنى الانكحار حرام بالطلاق وكظهر أي محال لانه في فزاه الطلاق وسقط الظهار وهكذا قال أنت على حرام كظهر أي بر يطلافاً واحد طلاقاً وأن لم يرد الطلاق فهو متظاهر وان قال لآخر أنه أنت على حرام كظهر أي ثم قال لأخرى من نساها قد أشركت معها أو أنت مثلها أو أنت كهي أو أنت شريكها أو ما أشبه هذا لا يرد به ظهار إلا بزمه ظهاراً لأنها تكون شريكها ومعها ومثلها في أنها زوجته كهي وعاصته كهي ومطبعة كهي وما أشبه هذا مما ليس بظهار قال وإذا نظر الرجل من أربع نسوة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فسواء عليه في كل واحدة منهن كفارة لان الظهار تحريم لكل واحدة منهن لا لتحل له بعد حتى يكفر كما يطلقه معافى بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فتكون كل واحدة منهن طالقاً وإذا نظر الرجل من امرأة ثمين أو ثلثاً أو أكثر بر يديك واحدة منهن ظهاراً غير صاحبه قبل يكفر فعليه في كل ظهار كفارة كما يكون عليه في كل طليقة تطليقة لان الظهار طلاق جعل المخرج منه كفارة ولو قالها متتابعة فقال أردت ظهاراً واحداً كان واحداً كما يكون لو أراد طلاقاً واحداً وأبانه بكلمة واحدة وإذا نظر من امرأة ثم كفر ثم ظهار منها مرة أخرى كفر مرة أخرى وقال لآخر أنه إذا نظر من فلانة امرأة أنه أخرى فانت على كظهر أي فظهار منها كان من امرأة التي قال لها ذلك متظاهراً ولو قال لآخر أنه إذا نظر من فلانة امرأة أجنبية فانت على كظهر أي فظهار من الأجنبية لم يكن عليه ظهار لان ذلك ليس بظهار وكذلك لو قال لها إذا طلقها فانت طالق فظهارها لم يكن عليه طلاق لانه طلق غير زوجته قال وإذا قال الرجل لأمراً أنه أنت على أو عندي كأي أو أنت مثل أي أو أنت عدلى أو أدافى الكرامة فلا ظهار وان أراد ظهاراً فهو ظهار وان قال لاية في فلس بظهار

(١) قوله ثم حرم أي بهذا التحريم فتنبه

تعيها أن ظلمت ما قلت قول الذي هو في بيده (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام بيته أنه اشتري هذا الثوب من فلان وهو ملكه بن مسمى ونقده أو أقام آخر البيته أنه اشتراه من فلان وهو عليه بن مسمى ونقده فانه يحكم به للذي هو في بيده بفضل كونه (قال المزني) وهذا يدل على ما قلنا من قوله (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان الثوب في يد رجل وأقام كل واحد منهما البيته أنه ثوبه باع من الذي هو في بيده بألف درهم فانه يقضى به بين المدعين نصفين ويقضى لكل واحد منهما ما عليه بنصف الثمن (قال المزني) رحمه الله ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بجميع الثمن لانه قد بشر به من أحدهما وبقيته ثم ملكه الآخر وبشر به منه وبقيته فيكون عليه ثمان وقد قال أيضاً لو شهد شهود كل واحد على إقرار المشتري أنه اشتراه وأقر بالشراء قضى عليه بالثمنين (قال المزني) سواء



إذا شهدوا أنه اشترى أو أقر بالشراء (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقام رجل بيته أنه اشترى منه هذا العبد الذي في يده بالف درهم وأقام العبد بيته أن سبده الذي هو في يده أعقته ولم يوقت الشهود فأنى لأبطل الشين لأنهم تضادنا وأحلفه ما بعه وأحلفه ما أعقته (قال المزني) قد أبطل الشين فمما يمكن أن تكون نافعه صادقة في القياس عندي أن العبد في يده نفسه بالحرة كشرقيض من البائع فهو أحق بقوة السبب كإذا أقام بيته والتي في يده أحدهما كأن أولي به لقوة السبب وهذا أشبه بقوله (قال الشافعي) ولا أقبل البيعة أن هذه الحاربة بنت أمت حتى يقولوا ولدتهافي ملكه ولشهدوا أن هذا الغزل من قطن فلأن جعلته لفلان وإذا كان في يده صبي صغير يقول هو عبدي فهو كالنوب إذا كان لا يتكلم فإن أقام رجل بيته أنه ابنه (٣٦٥) جعلته ابنه وهو في يدي الذي هو في يده وإذا كانت

الدار في يدي رجل لا يدعيها فأقام رجل البيعة أن نصفها له وآخر البيعة أن جميعها له ففصل صاحب الجميع النصف وأبطل دعواهما فلا حق لهما ولا قرعة وقد مضى ما هو أولى به في هذا المعنى قال وإذا كانت الدار في يدي ثلاثة فادعى أحدهم النصف والآخر الثلث وآخر السدس ومحمد بعضهم بعضا فهي لهم على ما في أبيهم (٣) ثلثا لثلاثة (قال الشافعي) رحمه الله فإذا كانت في يدي اثنين فأقام أحدهما بيعة على الثلث والآخر على الكل جعلت الأول الثلث لانه أقل مما في يديه وما بقى لا خير

(باب في القافة ودعوى الولد من كتاب الدعوى واليقات ومن كتاب نكاح قديم)

(متمم فوجب على المظاهر الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقبته الآية (قال الشافعي) الذي علفت حمائم معفت في يعودون لما قالوا أن المظاهر حرم مس امرأته بالظهار فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرمه ولا شيء يكون له فخر من أن تحرم عليه به فقد وجب عليه كفارة الظهار كما تنهم بدخولهن إلى الله إذا أسكت ما حرم على نفسه أنه حلال فقد عاد لما قال فخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ولم أعلم مخالفا في أن عليه كفارة الظهار وإن لم يعد بظاهرها فخر لم يحرم أن يقال له لم أعلم مخالفا في أنه ليس بمعنى الآية وإذا حبس المظاهر امرأته بعد الظهار قد رما يمكنه أن يطلقها ولم يطلقها فكفارة الظهار لازمة ولو طلقها بعد ذلك وألغىها فحرمت عليه على الأبد لزمته كفارة الظهار وكذلك لو ماتت أو ارتدت فقتلت على الردة ومعنى قول الله تعالى من قبل أن ينساها وقت لأن يؤدي ما أوجب عليه من الكفارة فيها قبل الماساة فإذا كانت الماساة قبل الكفارة ذهب الوقت لم يطل الكفارة ولم يرد عليه فيها كما يقال له أذل الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديها لأشهر فرض عليه فإذا لم يؤديها في الوقت أذا قضاء بعده ولا يقال له زد فيها الذهاب الوقت قبل أن تؤديها قال وهكذا لو كانت امرأته معه فأصابها قبل أن يكفر واحدة من الكفارات أو تكفر بالصوم فأصاب في ليل الصوم لم ينقص صومه ومضى على الكفارة ولو تظاهر منها ثم مات مكانه أو ماتت مكانها قبل أن يمكنه أن يطلق لم يكن عليه ظهار ولو تظاهر منها فأتبع الظهار طلاقا لم يحل له بعده قبل زوج له عليها في الرجعة ولا رجعة لم يكن عليه بعد الطلاق كفارة لانه أبعها بالطلاق مكانه فإن راجعها في العدة فعليه الكفارة في التي عالت رجعتها ولو طلقها ساعة نكحها لم يراجعها بعد الطلاق أكثر من حبس بعد الظهار وهو يمكنه أن يطلقها ولو تظاهر منها ثم أبعها طلاقا لا قال فيه الرجعة ثم نكحها لم تكن عليه كفارة لأن هذا ملك غير الملك الأول الذي كان فيه الظهار ألا ترى أنه لو تظاهر منها بعد طلاق لا قال فيه الرجعة لم يكن فيه متظاهرا ولو طلقها نكاحا أو طلاقا لم يحل له حتى تنكح زوجها غيره وسقط عنه الظهار ولو نكحها بعد زوج لم يكن متظاهرا لما وصفت وبأن طلاق ذلك المثلث قدم مضى وحرم ثم نكحها كانت مستأنفة حكمها حكم من لم تنكح قط أناسقط الطلاق سقط ما كان في حكمه وأقبل من ظهار وإلا يء ولو تظاهر منها ثم أبعها مكانه بلا فصل كانت فرقة لها يفرق بينهما وسقط الظهار ولو حبسها بعد الظهار قد رما يمكنه العان فلم يلاعن كانت عليه كفارة الظهار لا عن أولم يلاعن وإذا تظاهر المسلم من امرأته ثم ارتد أو ارتدت مع الظهار فإن عادا المرتد منها إلى الإسلام في العدة فبسيها قد رما يمكنه الطلاق لزمه الظهار وإن طلقها مع عودة المرتد منها إلى الإسلام أو لم يعد المرتد منها إلى الإسلام فلا ظهار عليه إلا أن

(٣٤ - الام - خامس) (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرف السرور في وجهه فقال ألم ترى أن حجازا المدني تطار إلى أسامة وزيد بلع ما قطيفة قد غطا رؤسهما وابتدأ أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض (قال الشافعي) قالوا لم يكن في القافة الأهدأ انتهى أن يكون فيه دلالة أنه علم ولم يكن على القول له لاقتل هذا لثلاث أن أصبت في شيء لم أعلم أن تقطعي في غيره وفي خطيئ قد في محبة أو في نسب وما أقره إلا أنه رضى به وراه على ولاسر إلا لخلق صلى الله عليه وسلم وعتا رحمه الله فأتقوا رجلين ادعيا وادعيا لفلان لفلان أشد كأنه فقال عمر للغلام والأيام شئت وشئت أنس في ابنه فدعا له القافة (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني عن عذمن من أهل العلم من المدينة

ومكة انهم ادر كوا الحكماء يقولون القافة (قال الشافعي) رحمه الله ولم يحز التحلل ثناء ونسب أحد حفظ الا الى أب واحد ولا رسوله عليه السلام قال ولو ادعى حرو وعبد مسلمان ذمي مولودا وحلقه قاطا لفرق بين واحد منهم كالنذابي فما مساؤه فبما القافة فان الحقوه واحد فهو ابنه وان الحقوه با كثر لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينسب الى أبيهم شافعيون ابنه وتنقطع عنه دعوى غيره (باب جواب الشافعي محمد بن الحسن في الولد يدعيه عدة رجال) (قال الشافعي) قلت محمد بن الحسن زعم أن أبا يوسف قال أن ادعاء اثنتان فهو ابناهما الاثر فان ادعاء ثلاثة فهو ابنتهم بالقياس وان ادعاء أربعة لم يكن ابن واحد منهم قال هذا خطأ من قوله قلت فاذ زعمت أنهم بشر كون (٢٦٦) في نسبه ولو كانوا مائة كاي بشر كون في المال لومات أحد الشرع في المال

أعلى الى الاما كان  
عليه قبل موت صاحبه  
قال لا قلت فقد زعمت  
ان مات واحد منهم ورثه  
ميراث ابن تام وانقطعت  
أبوتة فان مات ورثه كل  
واحد منهم سهما من  
ماتة سهم من ميراث أب  
فهل رأيت أيا قط في  
مدة قلت أو رأيت اذا  
قطعت أبوتة من الميت  
أيتزوج بناته وهن  
اليوم أجنبيات وهن  
بالأسس له اخوات قال  
أنه لا يدخل هذا قلت  
وأكثر قال كف كان  
يزنمان نورته قلت  
نورته في قسولك من  
أحدهم سهما من مائة  
سهم من ميراث ابن كما  
نورث كل واحد منهم  
سهما من مائة سهم من  
ميراث أب (قال المزني)  
رحمه الله ليس هذا بالزيم  
لهم في قولهم لا يجز  
كل أب أو بعض الأب  
وليس بعض الابن ابنا  
لبعض الاب دون جمعه

بينا كما قبل أن تبين منه ثلاث فيعود عليه الظهار وإذا انقضى الظهار من الرجل من امرأته وهي أمة ثم عقت  
فاختارت فراقه فالظهار لازم له لانه حسبها بعد الظهار مودة يمكنه فيها الطلاق ولو طاهر منها هو أمة فلم  
يكفر حتى اشتراها لم يكن له أن يفر بها حتى يكفر لأن كفارة الظهار لزمته وهي أمة زوجة وإذا قال الرجل  
لاحرأه أنت علي كظهر أبي ان شاء الله لم يكن ظهرا وإن قال ان شاء فلان لم يكن ظهرا حتى يشاء فلان  
وكذلك ان شئت فلم تسافل ظهرا وان شئت فظهر وإذا قال الرجل لاحرأه أنت علي كظهر أبي والله  
لا أنسر بك أو قال والله لا أفر بك وأنت علي كظهر أبي فهو ملوم متظاهر يؤمر بان يكفر للظهار من ساعته  
ويقال له ان قدمت الفضة قبل الاربعة الاشهر فهو خير وإن فئت كنت خارجا من حكم الاربعة  
وعاصيان قدمت قبل كفارة الظهار فان آخرتها الى أن تضي أربعة أشهر فسلت امرأته أن توفى الاربعة  
وقفت فان فئت خرجت من الاربعة وان نفى قيل لك طلق والاطلاق عليك ثم هكذا لك ارجعت في العدة  
فخت أربعة أشهر توقف كما توقف من لا طهار عليه من قبل أن الحبس عن الجماع جاء من قبل ما أمر أدخلته  
على نفسك قدمت الاربعة قبل الظهار أو الظهار قبل الاربعة وإذا قال عند الوقوف أنا كافر قيل أعق  
مكانك أو أعلم ان كنت من له أن يعطى وفي ولاعهما أكرهما يمكن ذلك فان كنت مريضا فضا فأكمل باللسان  
وان قلت أوصوم فذلك لشهران وانما أمرت بعد الاشهر بان تنق أو تطلق ولا يجوز أن تجعل السنة فان  
قال أمهلني بالحق والاعلام قيل ما أمهلته الاما أمهلته اذ لم يكن عليك ظهار والفضة في اليوم وما أسهمه

(باب عتق المومنة في الظهار) قال الله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير  
رقبة من قبل ان يتأسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل وهو واحد  
لرقبة أو ثلثه لم يحز فيها التحريم رقبته ولا تجزئه رقبته على غيرة من الاسلام لان الله عز وجل يقول في القتل  
فتحرير رقبته مؤمنة وكان شرط الله تعالى في رقبته القتل اذا كانت كفارة كالليل والله تعالى أعلم على أن  
لا يجوز رقبته في الكفارة الا مؤمنة كما شرط الله عز وجل العبد في الشهادة في موضعين وأطلق الشهود  
في ثلاثة مواضع فلما كانت شهادة كلها أكتفي بالشرط الله عز وجل فيما شرط فيه واستدلنا على أن  
ما أطلق من الشهادات ان شاء الله تعالى على مثل معنى ما شرط وانما زاد الله عز وجل أموال المسلمين على  
المسلمين لا على المشركين فنأعتق في ظهار غير مؤمنة فلا يجوز ثوبه عليه ان يعود فيعتق مؤمنة قال وأحب  
الي أن لا يعتق الا بالغة مؤمنة فان كانت أجمعة فوصفت الاسلام حرامه أكثر نالما لا عن هلالين أسامة  
عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم أنه قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان جارية  
لي كانت تربي غنما لي ففختها وفقدت شاة من الغنم فسألتهما عنها فقالتا أكلها الذئب فأسفت عليها وكنت

كأولئك واعدا كان جميع كل سيدهم من العبد وليس بعض العبد ملكا لبعض السيدون جميعه  
فقتهم كذلك تجد ان شاء الله (باب دعوى الاعاجم ولادة الشرك والطفل يسلم أحد أبويه) (قال الشافعي) وإذا ادعى  
الاعاجم ولادة الشرك فان جازنا مسلمين لا ولا على واحد منهم يعتق قبلنا دعواهم كإقناع غيرهم من أهل الجاهلية وان كانوا مسلمين  
عليهم زرقا وعقوبتيت عليهم ولا يقبل الابينة على ولادته معرفة قبل السي وهكذا أهل حصن ومن يحمل النامتهم وإذا سلم أحد  
أبوي الطفل أو المعتوه كان مسلما لان الله عز وجل أعلى الاسلام على الأديان والأعلى أولى أن يكون الحكمه مع روى عن عمر بن  
انخطاب رضي الله عنه معنى قولنا روى عن الحسن وغيره (باب متاع البيت يختلف فيه الزوجان من كتاب اختلاف أبي  
حنيفة وابن أبي ليلى) (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت بسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت

لهما أو لاحدهما أو عوتان أو أحدهما فختلف في ذلك ورتبهما فمن أقام بينة على شيء فهو له وإن لم يبق بينة فالقباس الذي لا يعذر أحد عندي بالغلبة عنه على الإجماع أن هذا المتاع بأيديهما جميعا فهو بينهما نصفين وقدر على الرجل متاع المرأة وكلت المرأة متاع الرجل ولو استعملت الفنون علمها لحكمت في عطار وديباغ بتنازعان عطر أو دباغ في أيديهما بان أجعل للعطار العطر وللديباغ الدباغ وحكمت فيما بتنازع فيه معسر وموسر من أولي الأرباب أن يجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالفنون (باب أخذ الرجل حقه من قيمته إياه) (قال الشافعي) وكانت هندزوجة لابي سفيان وكانت القيم على ولدها الصغرهم بأمر زوجهما فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شككت إليه أن تأخذ من ماله ما يكفيها ولدها بل عرف فثلها الرجل (٣٦٧) يكون له الحق على الرجل فبئته إياه

فله أن يأخذ من ماله

حس وحده وزنه

أو كسبه فإن لم يكن له

مثل كانت قيمته ذنابير

أو دراهم فإن لم يجده

مالا باع عرضه واستوفى

من غشه حقه فإن قيل

فقد روي عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أذلي من الثمن ولأخ

من خائله قبل الله ليس

بشابت ولو كان ثابتا

لم تكن الخيانة ما أذن

بأخذه صلى الله عليه

وسلم وإنما الخيانة أن

أخذته درهما بعد

استيفاء درهمي فأخونه

بدرهم كما خاني في درهمي

فليس لي أن أخونه

بأخذ ما ليس لي وإن

خاني

(باب عتق الشريك في

الصحة والمرض والوصايا

في العتق)

(قال الشافعي) من

اعتق شركاه في عبد

وكان له مال يبلغ قيمة

العبد يقوم عليه قيمة عبد وأعطى شركاه حصصهم وعتق

والآخر له يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا وأتبع بما ضمن وهذا قول يصح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال

في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي

حنيفة وقال أيضا فإن مات العتق أخذت عازله من أرض المال لا ينعته الموت حقا زمه كالوجني جانية والعبد حري شهادة وحده

وسيرانه وجنائه قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع أولي به

من بني آدم فطلعت وجهها وعلى رقبة فأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قال في السماء فقال من أنفق ألت رسول الله قال فاعتقها قال عمر بن الحكم أشياء يا رسول الله كأنهم في الجاهلية كانوا في الكهان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأو الكهان فقال عمر وكان خطيب فقال اغدا على شيء يعبده أحدكم في نفسه فلا يصدركم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اسم الرجل معا وفيه من الحكم كذلك روى الزهري ويحيى بن أبي كبير (قال الشافعي) وإذا أعتق صبية أحد أو يها مؤمن أجزأت عنه إن شاء الله تعالى لا نال صلي عليها ونزوها ونحوها يحكم لها حكم الأيمان وإن أعتق مرتدة عن الإسلام لم تجزئ ولورجعت بعد عتقه إياها إلى الإسلام لأنه أعتقها وهي غير مؤمنة وإن ولدت حرة ساعى الأيمان وكانت قسيرة ونصلي أجزأت عنه إن شاء الله تعالى وإن جاءه تمان بلاد الشرك مملوكه حرة فأشارت بالإيمان وصلت وكانت أشارتها تعقل فأعتقها أجزأت إن شاء الله تعالى وأحب إلى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالإيمان وإن سببت صبية مع أو يها كافر بن فعتقت ووصف الإسلام إلا أنهم تبلغ فأعتقها عنظهار لم تجزئ حتى نصف الإسلام بعد البلوغ فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه وإذا وصف الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكاه أجزأت عنه ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبرا عما خالف الإسلام من دين فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام وأحب إلى أن يفتحمها بالاقرب البعث بعد الموت وما أشبهه

(من يجزئ من الرقاب إذا أعتق ومن لا يجزئ) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجزئ فيظهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضمن من غيرها ولا يجزئ فيها مكاتب أبي من نخومه شبا أو لم يؤد له ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فاعتق بعد عجزه أو اختار العجز أجزأ ولا تجزئ أم الولد في قول من لا يبيعها ويجزئ في قول من يرى للسيد بيعها ويجزئ السيد بل لا يباع وكذلك يجزئ العتق إلى أجل وإن أعتق عبدا له موهونا أو جانيا جانية فأدى الرهن أو الجانية أجزأ عنه وإن أعتق ما في بطن أمته عنظهاره أو رقبة غلامته ثم ولده تاما لم يجزه لأنه أعتقه ولا يدري أيكون أو لا يكون ولا يجزئ من العتق إلا عتق من صار إلى الدنيا وإن أعتق عبدا غائبا أثبت أنه كان حيا يوم وقع العتق أجزأ عنه وإن لم يثبت ذلك لم يجزئ عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا على ما وجبت عليه رقبة فأشترى من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه أو كان عتقه وصيته سواء ساعة عتقه يعتق عليه ولا يجزئه عتقه وبأى وجه ملك عبدا له يثبت له عليه الرق فأعتقه بعد الملك أجزأ عنه ولو كان عديدين رجلين فأعتقه أحدهما وهو موسر سيوى أن يكون حرا عنظهاره أجزأ من قبل أنه لم يكن لشريكه أن يعتق ولا يرد عتقه ولو كان معسر فأعتقه عنظهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعد ما أعتقه عنظهاره أجزأ

العبد يقوم عليه قيمة عبد وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد والافتقد عتق منه ما عتق وهكذا روى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ويحتمل قوله في عتق الموسر وأعطى شركاه حصصهم وعتق العبد معنيين أحدهما أنه يعتق بالقول وبدفع القيمة والآخر أنه يعتق بقول الموسر ولو أعسر كان العبد حرا وأتبع بما ضمن وهذا قول يصح فيه القياس (قال المزني) وبالقول الأول قال في كتاب الوصايا في العتق وقال في كتاب اختلاف الأحاديث يعتق يوم تكلم بالعتق وهكذا قال في كتاب اختلاف ابن أبي ليلى وأبي حنيفة وقال أيضا فإن مات العتق أخذت عازله من أرض المال لا ينعته الموت حقا زمه كالوجني جانية والعبد حري شهادة وحده وسيرانه وجنائه قبل القيمة ودفعها (قال المزني) وقد قطع بان هذا المعنى أصح (قال المزني) وقطعه به في أربعة مواضع أولي به

من أحد قولين لم يقطع به وهو القياس على أصله في القرعة أن العتق يوم تكلم بالعتق حتى أقرع بين الأحياء والوفى بهذا أو بقوله (قال المرتضى) رحمه الله قد قال الشافعي لو أعتق الثاني كان عتقه باطلا وفي ذلك دليل لو كان ملكه لعله لعتق باعتاقها به وقوله في الأمة بينهم ما إن أحلها صارت أم ولد له إن كان موسرا كالعتق وإن شريكه أن وطنه أقبل أخذ القبة كان مهرها عليه تاما وفي ذلك قضاء لما قلنا ودليل آخر لما كان الثمن في إجماعهم غنينا أحدهما في بيع عن راض يجوز فيه التغاير ولا خربة متلف لا يجوز فيه التغاير وأما ما في العتق والتقسيم فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم على المعتق الموسر بالمعجل على أنهما قبة متلف على شريكه يوم أن تلفه فهذا كانه قضاء لأحد قوليه على الآخر (٢٦٨) والله التوفيق (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال أحدهما صاحبه

وصاحبه موسرا أعتقت لانه أعتق رقة تامة عن نظاره ولو كان قال لعتبه أولكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهما أن يدخل الدار ونوى أن يعتق بالحنث عن نظاره لم يجزه إذا دخل الدار فعتق عليه لانه يعتق بالحنث بكل حال وبيع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل لك على عشرة دنانير أن تعتق عبدا فاعتقه عن نظاره وأخذ العشرة لم يجزه لانه أخذ عليه جعلاً ولو أخذ الجعل وأعتقه ثم رد لم يجزه ولو ألبى الجعل أولاً ثم أعتقه عن نظاره جزءاً (قال الشافعي) ولا يجزه أن يعتق رقة عن نظاره ولا واجب عليه الإنبية بقدمه قبل العتق أو معة عن الواجب عليه وجاع ذلك أن يقصد العتق قصد واجب لأن رسل بالنية إرادة واجب ولا تطوع ولو كان على رجل نظار فاعتق عنه رجل عبد المعتق بغير أمر لم يجزه وكان ولاؤه لسيد الذي أعتقه ولو كان الذي عليه النظار أعطاه شيئاً على أن يعتق عنه عبداً بعتقه عليه أو لم يعطه فساء له أن يعتق عنه عبداً بعتقه فاعتقه أجزاءه والولاء الذي عليه النظار الذي أعتق عنه وهذا منه كثيراً مقبوض أو هبة مقبوضة وكما لو اشترى رجل من رجل عبداً فلم يقضه المشتري حتى يعتقه جازعتقه وكان ضامه منه والعتق أكثر من القبض قال وإذا وجب على الرجل نظار أن أو كفارتان فاعتق عبداً عنهما معاجله عن إجماعنا أو أعتق غيره عن الآخر لانه قصد به قصد واجب ولو أعتق آخر عنهما جزءاً بهذا المعنى لانه قد استكمل عتق عبيد عن نظارين نصفاً بعد نصف قال وإذا أعتق عبيد عن نظارين أو نظاراً وقتل كل واحد منهما عن الكفارتين معاجله كل واحد منهما عن إجماعنا وإن لم يجعله جزءاً تاماً لانه قصد بهما قصد كفارتين وأجزأتها وصفت كل واحد من الكفارتين قد أعتق فها عبداً تاماً نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة ثم أخرى نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة فكل فيها العتق وعتقه عن نفسه للنظار لزمه لانه أمر أنه فإذا قصد قصد الكفارة عن النظار جزءاً أنه ولو أعتق عبيد عن نظار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن نظاره الذي أعتق عنه ولا يخرج عن نظاره عليه غيره لم يكن له ذلك لان عتقهما قضى لا ينوي به إلا أحدهما النظارين فيجزئه ما نوى ولا يجزه ما لم ينو قال ولو وجبت عليه رقة ففشل أن تكون عن نظار أو قتل أو نذر فاعتق رقة عن إجماعنا كان عليه أجزاء لانه قصد بها قصد الواجب ولم يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق وإن أعتقه لا ينوي واحداً من الذي عليه لم يجزه وإن أعتقه عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو نظار ثم علم أن لم يكن عليه نظار فأراد أن يجعله عن الذي عليه لم يجزه عنه لانه أعتقه على نيته ثم بعينه لم يجب عليه وأخرج الواجب عليه فاعتق عنه ولا يجزه عنه أن يصرف النية إلى غيره ما فقد أخرجه من نيته في العتق ولو أعتق جارية عن نظاره واستثنى ما في نظاره أجزاء عنه وما في نظاره ولو أعتقه عن نظار على أن تعطيه شيئاً لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لانه أعتقه على جعل وإن تركه

وصاحبه موسرا أعتقت نصيبك وأتكر الآخر عتق نصيب المدعي ووقف ولاؤه لأنه زعم أنه حر كله وأدعى قبة نصيبه على شريكه فإن ادعى شريكه مثل ذلك عتق العبد وكان له ولاؤه قال وفيما قول آخر إذا لم يعتق نصيب الأول لم يعتق نصيب الآخر لانه أعتق بغير الأول (قال المرتضى) قد قطع بجوابه الأول أن صاحبه زعم أنه حر كله وقد عتق نصيب المقر بأقراره قبل أخذه قيمته فتفهم ولا خلاف أن من أقر بشئ يضره لزمه ومن ادعى حقاً لم يجعله وهذا مقر العبد بعتق نصيبه فيلزمه ويدع على شريكه بقية لا يجب له ومن قوله وجب من عرفت من العلماء أن لو قال لشريكه بعتق نصيبك وبني وسلمته إليك

وأنت موسر وإن قبضه وأعتقه وأتكر شريكه أنه مقر بالعتق لنصيبه فافعل عليه مدم لمن لا يجب له فهذا ولو ذلك عند في القياس سواء وهذا بقضي لأحد قوليه على الآخر (قال المرتضى) وقد قال الشافعي لو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حر فاعتقه كان حراً في مال المعتق وسواء كان بين مسلمين أو كافرين أو مسلم وكافر (قال المرتضى) وقد قطع بعتقه قبل دفع قيمته ودليل آخر من قوله أنه جعل قيمته يوم تكلم بعتقه فدل أنه في ذلك الوقت خر قبل دفع قيمته (قال الشافعي) وإذا أدّى الموسر قيمته كان له ولاؤه وإن كان معسر اعتق نصيبه وكان شريكه على ملكه يتخدمه يوم ما يترك نفسه وما عاها كسبها لنفسه فهو له وإن مات وله وارث ورثه بقدر ولاه فإن مات له مورث لم يرث منه شيئاً (قال المرتضى) القياس أن يرث من حيث يورث وقد قال الشافعي إن الناس يرون من حيث

بورثون وهذا وذلك في القياس سواء (قال الشافعي) فان قال قائل لا تكون نفس واحدة بعضها عبدا وبعضها حرا كالاتي كون امرأة  
بعضها طالق وبعضها غير طالق قيل له ان تزوج بعض امرأة كانت ترضى بعض عبدا وتكاتب المرأة كاتكاتب العبد أو يهب امرأته كما  
يهب عبده فيكون الموهوب له مكانة قال لا قيل فاعلم شيا بعد من العبد مما قسمته عليه (قال الشافعي) ولو أعتق شركا من كان أحدهما  
النصف ولا تزال السدس معاً وكان رجلاً فأعتق عنهما ما كان عليه قيمة الباقي لشركتهما سواء لا أنظر إلى كثير الملك ولا قليله (قال  
المزني) هذا بقضي لأحد قوليه في الشفعة ان من له كثير ملك وقليله في الشفعة سواء (قال الشافعي) وإذا اختلفا في قيمة العبد ففيها  
قولان أحدهما أن القول قول المعتق والثاني أن القول قول رب (٢٦٩) التصيب لا يخرج ملكه منه إلا بما رضى

(قال المزني) قد قطع  
الشافعي في موضع آخر

بان القول قول الغارم  
وهذا أولى بقوله

وأقرب على أصله على  
ما شرحت من أحد

قوله لأنه يقول في قيمة  
ما تلف ان القول قول

الغارم ولأن السدس مدع  
للزيادة فعليه اليقينة

والغارم منكر فعله  
اليمين قال ولولا قال هو

خيار وقال الغارم ليس  
كذلك فالقول قول

الغارم ولولا قال هو سارق  
أو أنى وقال الذي له الغرم

ليس كذلك فالقول قوله  
مع يمينه وهو على البراءة

من العيب حتى يعلم  
(قال المزني) قد قال

في الغاصب ان القول  
قوله ان له داء أو غائبة

والقياس على قوله في  
الخبر حتى على يد بقوله

الحاق هي شلاء أن القول  
قول الغارم (قال

الشافعي) وإذا أعتق  
شركاه في مرضه الذي مات فيه عقوباتها ثم مات كان في ثلثه كالحصص في كل ماله ولو أوصى بعقوبته لم يعتق بعد الموت

منه إلا ما أوصى به (باب عتق العبد لا يخرجون من الثلث) (قال الشافعي) ولو أعتق رجل ستة مملوكين له عند الموت لا ماله له

غيرهم جزأ ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم في مثلهم وأعتق اثنين ثلث الميت وأرق أربعة لوراث وهكذا كل مالم

يحتل الثلث أقرع بينهم ولا سعاية لأن في أقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم وقوله ان كان موصراً فقد عتق منه ما عتق ابتلا

للسعاية من حديثين ثابتين وحديث سعد بن أبي عروة في السعاية ضعيف وخالفه الشعبي وهشام جعلا يذكر وأفضه استسعاءهما

ولو كان قال لها اعتقل على كذا فقاتلت ثم أبطل ذلك فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن  
نظاره أخرجه

(باب ما يجزئ من الرقاب الواجبة وما لا يجزئ) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى في تحرير رقبة

مؤمنة (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية أن كل رقبة محررة عتقاء وقطعاً ومعيبة ما كان العبد إذا كانت

فيه الحياة لا هارقة وكانت الآية محكمة أن يكون أردها بعض الرقاب دون بعض قال ولم أرأخذاً من

مضى من أهل العلم ولا حكي عنه ولا يفي خالف في أن من ذوات النقص من الرقاب ما لا يجزئ فدل ذلك

على أن المارد من الرقاب بعضهم دون بعض قال ولم أعلم مخالفاً من مضى في أن من ذوات النقص ما يجزئ

فدل ذلك على أن من ذوات العيب ما يجزئ قال ولم أرشياً أعدل في معنى ما ذهبوا إليه إلا ما أقول والله

تعالى أعلم وبجاءه أن الأغلب فيما يتخذ الرقيق العمل ولا يكون العمل تاماً حتى تكون يد المملوك بالمشيتين

ورجله ماشيتين ويكون له بصر وان كان عيناً واحدة ويكون يعقل فإذا كان هكذا أجزأه وان كان أبكم

أو أصم أو أحمى أو يحن ويقي أو ضعيف البصر أو المشى أو أعوراً ومعيبة لا يضر بالعمل ضرابنا

وأظهر كل نقص كان في البدن والرجلين فان كان يضر بالعمل ضرابنا لم يجز عنه وان كان لا يضر به ضرابنا

بيناً أجزأه والذي يضر به ضرابنا يقطع أو شلل اليد كلها أو شلل الإجمام وقطعه هذا ذلك في المسبحة والوجه

معا وكل واحدة منهما على الافراد يدينه الضرر بالعمل والذي لا يضر ضرابنا شلل انخصر وقطعه فان قطعت

التي الحجبها من يدها ضرر ذلك بالعمل فيجز وان قطعت أحدهما من يدها الأخرى من يدها أخرى لم يضر بالعمل

ضرابنا ثم اعتبر هذا في الرجلين على هذا المعنى واعتبره في البصر فان كان ذاهباً أحدى العينين ضعف

الأخرى ضعفاً بضر بالعمل ضرابنا لم يجز وان لم يكن يضر بالعمل ضرابنا أجزأه وسواء هذا في الذكر

والأنثى والصغير والكبير ويجزئ الأنثى الرقاة والذكر المحبوب والخصي وليس هذا من العمل بسبيل

وتجزئ الرقاب مع كل عيب لا يضر بالعمل ضرابنا والذي يفتق ويحن ويجزئ وإذا كان الجنون مطبقاً لم يجز

ويجزئ المريض لأنه قد يرجى أن يصح والصغير لأنه قد يكبر ولم يصح وسواء أوى مريض ما كان

مالم يكن معصوماً على العمل معه محلاً تماماً وقربى ما من التمام كما وصفت

(من له الكفارة بالصام في الظهار) قال الله عز وجل في تحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد

فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا (قال الشافعي) فإذا لم يجد المظاهر رقبة بعقوبتها وكان يطيق

الصوم فعليه الصوم ومن كان له مسكن وخادم وليس له مملوك غيره ولا ما يشتريه بمملوك غيره كان له الصوم

ومن كان له مملوك غير خادمه ومسكن كان عليه أن يعتق وكذلك لو كان له مملوك كان عليه أن يشتري

أحفظ منه (باب كيفية القرعة بين المالكين وغيرهم) (قال الشافعي) رجح الله أحب القرعة التي وأبعد هاهن الخيف

عندي أن تقطع رفاع صغار مستوية فيك في كل رقة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماهم ثم تجعل في شادق طين مستوية وتوزن ثم تستحب ثم تلقى في حجر رجل لم يحضر الكتابة ولا ادخالها في البندق ويغلى عليها ثوب ثم يقال له أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجهما فست وقرئ اسم صاحبها ودفع اليه الجزء الذى أقرع عليه ثم يقال له أقرع على الجزء الثانى الذى يليه وهكذا ما بقى من السهمان شئ حتى تنفذ وهذا فى الرقيق وغيرهم سواء (باب الأقرع بين العبد والعق والدين والتبذلة بالعق) (قال الشافعى) ويجزأ الرقيق إذا اعتق ثلثهم ثلاثة أجزاء إذا كانت فهمهم سواء ويكتب سهم العق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم يقال أخرج على هذا الجزء بعينه (٢٧٠) ويعرف فان خرج عليه سهم العق وقرى جزأ الآخر وان خرج

على الجزء الأول سهم الرقيق ثم قيل أخرج فان خرج سهم العق على الجزء الثانى عتق ورق الثالث وان خرج سهم الرق عليه عتق الثالث وان اختلفت قيمهم ضم قليل الثمن الى كثير الثمن حتى يعتدوا فان تفاوتت قيمهم فكان قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جزأهم ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم على القيم فان كانت قيمة واحدا اثنين واثنين خسين وثلاثة خسين فان خرج سهم العتق على الواحد عتق منه نصفه وهو الثالث من جميع المال والاخر ورقيق وان خرج سهم اثنين عتقا ثم اعتدت القرعة بين الثلاثة والواحد وأجرهم خرج سهمهم بالعق عتق منه ما بقى من الثلث ورق ما بقى منه ومن

الكفارة بالصيام) (قال الشافعى) رحمه الله ومن وجب عليه أن يصوم شهرين فى الظهار لم يجزه الا ان يكونا متتابعين كما قال الله عز ذكره ومتى أفطر من عذرا وغير عذره فعليه أن يستأنف ولا يعتد بما مضى من صومه وكذلك ان صام فى الشهرين وما من الأيام التي نهى الله عليه وسلم عنها وهي خمس يوم الفطر ويوم الاضحي وأيام منى الثلاث بعد النحر استأنف الصوم بعد مضى ولم يعتد بهن ولا بما كان قبلهن واعتد بما بعدهن ومتى دخل عليه شئ يفطره في يوم من صومه استأنف الصوم حتى يأتى بالشهرين متتابعين ليس فيه ما فطر وإذا صام بالأهلة صام هلالين وان كانا تسعة أو ثمانية وخسين أو ستين يوما وإذا صام بعد مضى يوم من الهلال أو أكثر صام بالعدد الشهر الأول وبالهلال الشهر الثانى ثم اكمل على العدد الأول بتمام ثلاثين يوما قال ولو صام شهرين متتابعين بلا نية للظهار لم يجزه حتى يقدم النية قبل الدخول فى الصوم

غيره وان خرج السهم على الاثنين أو الثلاثة فكانوا لا يخرجون معاجز وأثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كذلك حتى يستكمل ولو الثلث ويجزأ ثلاثة أجزاء أصح عندي من أكثر من ثلاثة وان كان عليه دين يحيط ببعض رقيقه جزأ الرقيق على قدر الدين ثم جزأ باقيهم خرج عليه سهم الدين بغيره ثم أقرع ليعتق ثلثهم بعد الدين وان ظهر عليه دين بعد ذلك بعث من عتق حتى لا يبق عليه دين فان أعقت ثلثا أو أقرعت ثلثين بالقرعة ثم ظهر له مال يخرجون معان الثلث أعقت من أقرعت ودفعنا اليهم ما اكتسبوا بعد عتق المالك باهم وأتى الرقيق أردت قيمته لعققة فزادت قيمته أو نقصت أو مات فأتينا قيمته يوم وقع العتق فان وقعت القرعة لميت علمنا انه كان حرا أو لامة فولدت علمنا انها حرة ولدها ولد حرة لان القرعة أحدثت لأحدهم عتقا يوم وقعت انما وجب العتق حين الموت

بالقرعة ولو قال في مرضه سالم ورغام حوز يادحر ثم مات فله يسد بالاول فالاول ما احتمل الثلث لانه عتق ثبات فاما كل ما كان  
لوصي أن يرجع فيه من تدبير وغيره فكله سواء قال ولو شهد أجنبيان أنه أعتق عبده وصية وهو الثالث وشهدوا بأن أنه أعتق عبدا غير  
وصية وهو الثالث أعتق من كل واحد منهما نصفه (قال المزي) اذا أجاز الشهادتين فقد ثبت عتق عبدين وهما ثلثا البت فنعاده أن  
يقرب بينهما (قال الشافعي) ولو قال لعشرة أعده أحدكم حر سألنا الورثة فان قالوا لا نعم أفرع عنهم وأعتق أحدهم كان أفقهم قبة أو أكثرهم  
(باب من يعتق بالملك وفيه ذكر عتق السائبة وولاء الملتقى) (قال الشافعي) رحمه الله من ملأ أحدا من أناته أو أمهاته  
أو أجداده أو أجداته أو ولده أو ولديه أو بناته عتق عليه بعد ملكه (٣٧١) بعد عنه الولد أو قرب المولود ولا يعتق عليه  
سوى من سميت بحال

وان ملك شقصا من  
أحد منهم بغير ميراث  
قوم عليه ما بقي أن كان  
مواسر ورقا فيه ان  
كان معسرا وان ورث  
منه شقصا عتق ولم يرقم  
عليه وان وهب لصبي  
من يعتق عليه أو أوصى  
له به ولا ملك له وله وصى  
كان عليه قبول هذا كله  
وعتق عليه وان كان  
موسرا لم يكن له أن  
يقبل لأن على المورس  
عتق ما بقي وان قبله  
فردود وقال في كتاب  
الوصايا بعتق مامات  
الصبي ولا يقوم عليه  
(باب في الولاء)

ولو نوى أن يصوم شهرين متتابعين فصام أياما ثم نوى أن يحيل الصوم بعد الأيام تطوعا فصام أياما أو يوما  
ينوي به التطوع ثم صل صومه ينوي به صوم الشهرين بالشهرين الواحدين عليه لم يعتد بما مضى من صومه  
قبل الأيام التي تطوع بها ولا بصوم الأيام التي تطوع فيها واعتد بصومه من يوم نوى فلم يفصل بينه بتطوع  
ولا فطر ولو نوى صوم يوم فأغنى عليه فيه ثم أفاق قبل الليل أو بعده ولم يطعم أجزأه أن أدخل فيه قبل الفجر  
وهو بعقله ولو أغنى عليه قبل الفجر لم يجزه لأنه لم يدخل في الصوم وهو بعقله ولو أغنى عليه فيه وفي يوم  
بعده أوق أو أكثر ولم يطعم استأنف الصوم لأن حكمه في اليوم الذي أغنى عليه قبل أن يفق أنه غير صائم  
عن ظهاره لأنه لا يعقله قال ولو صام مسافرا أو مقبلا أو مرضعا ظهار شهرين أحدهما شهر رمضان لم يجزه  
واستأنف الصوم لا يجزئ رمضان من غيره لأنه اذا رخص له في فطره بالمرض والسفر فالتماخف عنه  
فإذا لم يخف عنه نفسه فلا يكون تطوعا ولا صوما عن غيره وعليه أن يستأنف شهرين ويقتضى شهر رمضان  
لأنه صامه بغيرة شهر رمضان قال ولا يجزئه في صوم واجب عليه الا ان يقدم بينه قبل الفجر فان لم يتقدم  
بينه قبل الفجر لم يجزه ذلك اليوم ولا يجزئه الا أن نوى كل يوم منه على حدة قبل الفجر لان كل يوم منه غير  
صاحبه وان دخل في يوم منه بتجزئه ثم عزبت عنه النية في آخر يومه أجزأه لأن النية بالدخول لا في  
كل طرفتين منه فإذا أحال النية فيه الي أن يحمله تطوعا أو واجبا غير الذي دخل به فيه لم يجزه واستأنف  
الصوم بعده ولو كان عليه ظهاران فصام شهرين عن أحدهما ولا ينوي عن أيهما هو كان له أن يجعله عن  
أيهما شاء ويجزئه وكذلك لو صام أربعة أشهر عنها وهكذا لو كانت عليه ثلاث كفارات فاعتق بموكله  
ليس له غيره وصام شهرين ثم مرض فاطم ستن مسكينا ينوي بجميع هذه الكفارات الظهار أجزأه وان  
لم ينو واحدة منهن بعينها كان مجزئا عنه لأن نيته على كل واحدة منهن أداؤها عن كفارة عين زنته وسواء  
كفرا أي كفارات الظهار شاء ما يجزئ كانت أم أنه عتقه أو سته أو عند زوج غير أم وتده أو بأي حال  
كانت (قال الشافعي) رحمه الله ولو ارتد الزوج بعد ما وجب عليه الظهار فأعتق عبدا عن ظهاره في رده  
وقف فان رجع الى الاسلام أجزأه لأنه قد أدى ما عليه كمالا لو كان عليه من فاداه برئ منه وهكذا لو كان  
عن عليه اطعام مساكين فاطعمهم في رده ثم أسلم لم يكن عليه أن يعود وهكذا لو كان قصاصا وحدا فأخذ  
منه في رده لم يعد عليه لأن هذا الخارج شئ من ماله أو عقوبة على بدنه لمن وجب له فان قبل فهدا  
لا يكتب له أجر ولا يكفر به عنه قيل والحدود نزلت كفارات للذنوب وحسد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يهوديين بالرحم ونحن نعلم انهم ليست كفارة لهما بخلافهما في دين الاسلام ولكنها كانت عقوبة عليهما  
فأخذت وان لم تكتب لهما ولو كان عليه صوم فصامه في رده لم يجزه لأن الصوم على عي البدن والعمل على

(قال الشافعي) أخبرنا  
محمد بن الحسن عن  
يعقوب بن عبد الله بن  
ديشار عن ابن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال الولاء لغة كلمة  
التسليم لا بيع ولا يوجب

(قال الشافعي) وفي قوله صلى الله عليه وسلم فاما الولاء لمن أعتق دليل أنه لا ولاء للملتقى والذي أسلم التصرف على يديه ليس بعتق  
فلا ولاء له ولو أعتق مسلم نصرانيا أو نصرانيا مسلما فالولاء ثابت لكل واحد منهما على صاحبه ولا تورانان لاختلاف الدين ولا يقطع  
اختلاف الدين الولاء كإلا يقطع التسليم قال الله جل ثناؤه ونادى نوح ابنة وأذا قال إبراهيم لأبيه فلم يقطع التسليم باختلاف الدين  
فكذلك الولاء ومن أعتق سائبة فهو معتق وله الولاء ومن ورث من يعتق عليه أو مات عن أم ولده فله ولأهله وان لم يعقهم لآلهم في  
معنى من أعتق والمعتق السائبة معتق وهو أكثر من هذا في معنى المعتق فكيف لا يكون له ولأهله قال فالمعتق سائبة قد أنفذا الله  
العتق لأنه طاعة وأبطل الشرط بأن لا ولاء له لأنه معصية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) وإذا أخذ أهل

الفرائض فرائضهم لم يكن لهم عصبة قرابة من قبل الصلب كان مابقي الولي المعقوت ولورثه ثلاثة بنين اثنتان لأم فهلك أحد الاثنين لأم ورثه مالا وموالي فورث أخوه لايته وأمه له وللامواله ثم هلك الذي ورث المال وولاه المولى ورثه ابنه وأخاه لأمه فقال ابنه قد أجزت ما كان أبي أجزه وقال أخوه إنما أجزرت المال وأولاه المولى فلا (قال الشافعي) الأخ أولى بولاه المولى وقضى بذلك عثمان بن عفان رجة الله عليه ثم أقر بالاقرب من العصبة أولى بعيرات المولى والاخوة للاب والام أولى من الاخوة للاب وان كان جدواً وخ لأب وأم وأولاً فقيداً اختلف أصحابنا في ذلك فذهب منهم من قال الأخ أولى وكذلك بنو الاخ وان سفلوا ومنهم من قال هم سواء ولا يرث النساء الولد ولا يرثن الامن اعقن أو اعقنت من اعقن (٢٧٢) (مختصر كتفي المدر من جديد وديم) (قال الشافعي) أخبينا

البدن لا يجزئ عنه ولا يجزئ الامن يكتبه

(الكفارة بالطعام) قال الله تعالى فصر برقية من قبل أن يتساقن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتساقن لم يستطع فطعام ستين مسكينا (قال الشافعي) رجة الله فن ظاهر ولم يجد رقية ولم يستطع حين رد الكفارة عن الظهار صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزاً أن يطعم قال ولا يجزئه أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مداً من طعام بلداً الذي يقاته حنطة أو شعيراً أو أرزاً أو تمر أو سلتاً أو زبياً أو أقطاً ولواطهم ثلاثين مسكينا مدين في يوم واحد أو أيام متفرقة لم يجز إلا عن ثلاثين وكان متطوعاً عازداً كل مسكين على مذلان معقولا عن الله عز وجل إذا أوجب اطعام ستين مسكينا أن كل واحد منهم غير الآخر كما كان ذلك معقولا عنه في عدل الشهود وغيرهما مما أوجب ولا يجزئه أن يعطيه من الطعام أضعافاً ولا يعطيه الامكيلة طعام لكل واحد ولا يجزئه أن يعطيه من أطعمهم ستين مداً أو كتر لأن أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل من مدواً آخر كتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغلس من مكيلة طعام في كل ما مر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيه مديناً أو سويقاً ولا أخيراً حتى يعطيه حيا ولا يجوز أن يكسوه مكان الطعام وكل مسكين أعطاه مداً أجزأ عنه ما خلا أن يكون مسكينا بحجر على نفقته فله لا يجزئه أن يعطي مسكينا بحجر على نفقته ولا يجزئه الا المسكين مسلم وسواء الصغير منهم والكبير ولا يجزئه أن يطعم عبداً ولا مكاتباً ولا أحد على غير دين الاسلام وإن أعطى رجلاً وهو راهب مسكيناً فعمل بعدائه أعطاه وهو غنى أعاد الكفارة لمسكين غيره ولو شفي غناه بعد أن يعطيه على أنه مسكين فليست عليه إعادة ومن قاله أني مسكين ولا يعامل غناه أعطاه وسواء السائل من المساكين والمتعفف في أنه يجزئ قال ويكفر في الطعام قبل المسكين لأنها في معنى الكفارة قبلها

(بعض الكفارة) (قال الشافعي) ولا يكون له أن يبعض الكفارة ولا يكفر الا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر لا يكون له أن يعتق نصف رقية ثم لا يجد غيرها فصوم شهرها ولا يصوم شهرها ثم يعرض فيطعم ثلاثين مسكينا ولا يطعم مع نصف رقية حتى يكفر أي الكفارات وجبت عليه بكالها قال وإن فرق الطعام في أيام مختلفة أجزأ ماذا أتى على ستين مسكينا (قال الشافعي) وكفارة الظهار وكل كفارة وجبت على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف الكفارات وكيف تختلف وفرض الله عز وجل أن تنزل على رسوله ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عبده وكيف يجوز أن يكون عبداً من لم يولد في عهده أو عبداً أحدث بعد مده بموعد واحد

سفبان عن عمرو بن دينار وعن أبي نازير سجعاب بن عبد الله يقول بنو رجل منا غلاماً ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتر به مني فاشتره نعيم بن النعمان فقال عمرو سمعت جارا يقول عبد قطي مات عام أول في أمانة ابن الزبير زاد أبو نازير يقال له يعقوب (قال الشافعي) وباعت عائشة مديرتها سحرها وقال ابن عمر المدر بن الثلث وقال مجاهد المدر وصية يرجع فيه صاحبه حتى شاء وباع عمر بن عبد العزيز مديراً في دين صاحبه وقال طائوس يعودن رجل في مديرة (قال الشافعي) فإذا قال الرجل لعبده أنت مديرة وأنت عتيق أو محرراً أو بعد مديرة أو مقيمتاً وميت دخلت الدار فانت حر بعد

موت فدخل فهذا كله تدبير يخرج من الثلث ولا يعتق في مال غائب حتى يحضر ولو قال إن شئت فأنت حر (كتاب متى مت فشاء فهو مديرة ولو قال أذمت فشتت فأنت حر أو قال أنت حر أذمت إن شئت فسواء أقدم المشئة أو أخرها لا يكون حراً إلا أن يشاء ولو قال شريكاً في عبدي متاً فأنت حر لم يعتق إلا عتق الآخر منهما ولو قال سيد المديرة قد رجعت في تدبيرك أو نقضته أو أبطلته لم يكن ذلك نقضاً للتدبير حتى يخرج منه من ملكه وقال في موضع آخر إن قال إن أدى بعد موتي كذا فهو حراً أو وهبه هبة بنت قض أو لم يرض ورجع فهذا رجوع في التدبير (قال المزني) هذا رجوع في التدبير بغير إيجاب من ملكه وذلك كله في الكتاب الجديد وقال في الكتاب القديم لو قال قد رجعت في تدبيرك أو في بعدك أو في نصفك كان ما رجعت عنده رجوعاً في التدبير وما لم يرجع عنه مديراً بحاله (وقال المزني) وهذا أشبه بقوله بأصله وأصح لقوله إذا كان للمدبر وصية فلم لا يرجع في الوصية ولو جازة أن يختلف بين ذلك



فيستل الرجوع في المديبر ولا يسطل في الوصية لعني اختلافه حاز بذلك المعنى أن يسطل ببع المديبر ولا سطل في الوصية فصبغ إلى قول من لا يبيع المديبر ولو جاز أن يجمع بين المديبر والأيمان في هذا الموضع جاز إبطال عتق المديبر لعني الحنث لأن الأيمان لا يجب الحنث بها على ميت وقوله في الحد يدنو القديم يرجع عنه كالوصايا معتدل مستقيم لا يدخل عليه منه كبير تعديل (قال الشافعي) وجناية المديبر نجاية العبد يباع منه بقدر جنايته والى مديبر بجاهه ولو ارتد المديبر ولو لم يرد المديبر فالحرب ثم أوجب المسلمون عليه وأخذوا منه فهو على تدبيره ولو أن سيده ارتد فأتى كان ماله فيأول المديبر حراً ولو دبره من تناقشه ثلاثة أقاويل أحدها أنه يوقف فإن رجع فهو على تدبيره وإن قتل فالتيديبر باطل وماله في الأناغلنا أن رده صيرت ماله فياً (٣٧٣) والثاني أن التديبر باطل لأن ماله خارج منه إلا بان رجوع وهذا

### (كتاب العان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى والذين رمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاعجلن دهنهم ثمانين جلد الآية (قال الشافعي) ثم لم أعلم مخالفاً في أن ذلك إذا طلب ذلك المقتدوفة الحرة ولم يأت القاذف بأربعة شهداء يخرجونه من الحد وهكذا كل ما أوجبه الله تعالى لأحد وجب على الآحاد أخذه إن طلبه أخذه بكل حال فإن قال قائل فما الحجة في ذلك قيل قول الله تعالى اسمه ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل قيل إن السلطان للولي ثم إن فقال في القصاص فمن عفى له من أخيه شيء ففضل العفو إلى الولي وقال وإن طلقوهن من قبل أن يغسوهن وقدرتمهن لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فأبان في هذه الآيات أن الحقوقي لأهلها وقال في القتل النفس بالنفس إلى قوله والجروح قصاص قال فإن الله عز وجل أن ليس حتماً أن يأخذ هذا من وجبه ولا أن حتماً أن يأخذها لهما لكن وجبه ولكن حتماً أن يأخذها لهما لكن وجبه إذا طلبه قال وإذا قذف الرجل زوجته فطلب الحد حتى فارقها أو لم يفارقها ولم تغفر ثم طبعته التعن أو أحد إن أتى أن يلعن وكذلك لو ماتت كان لوليتها أن يقوم به فلعن الزوج أو ويحد وقال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة أو أنفسهم فشهادة أحد منهم أو بع شهادت الله أنه لم ينع الصادقين إلى قوله أن غضب الله عليهما كان من الصادقين (قال الشافعي) فكان يينا في كتاب الله عز وجل أن الله أخرج الزوج من قذف المرأة بشهادته أو بع شهادت بالله أنه لم ينع الصادقين والخاصة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين كما أخرج قاذف المحصنة غير الزوجة بأربعة شهود يشهدون عليها بما قذفها به من الزنا وكانت في ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يلعن حتى تطلب المرأة للمقتدوفة حدّها ولا يلعن على قاذف الأجنبية حد حتى تطلب حدّها قال وكانت في الأيمان أحكام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منها الفرق بين الزوجين وثق الولد قد ذكرناها في مواضعها

(من يلعن من الأزواج ومن يلعن) (قال الشافعي) رحمه الله ولما ذكر الله عز وجل العان على الأزواج مطلقاً كان العان على كل زوج جاز طلاقه وزنه الفرض وكذلك على كل زوجة زنها الفرض وسواء كان الزوجان حريين مسلمين أو كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو كانا مملوكين معاً أو كان الزوج مسلماً والزوجة ذمياً أو كانا ذميين تحاكم كالنساء لأن كلا زوج وزوجة يجب عليه الفرض في نفسه دون صاحبه وفي نفسه لصاحبه ولعائتهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والقول في ثني الولد يختلف الحدود لمن وقعت له

(٣٥ - الام خامس) فأن حر فقدم والسيد صحيح أو مريض عتق من رأس المال وجناية المديبر جناية عتد قال ولا يجوز على التديبر إذا جحد السيد الأعدان (باب وطه المديرة وحكم ولدها) (قال الشافعي) وبطال السيد مديرة وما ولدت من غيره فقيم واحد من قولين كلامه مذهب أحدهما أن ولد كل ذات رحم عزلتها فإن رجعت في تدبيره لا جرم كان له ولم يكن رجوعاً في تدبير الولد فإن رجعت في تدبير الولد لم يكن رجوعاً في الام فإن رجعت في تدبيرها ثم ولدت لآخر من سنة أشهر من يوم رجوعها فالولد في معنى هذا القول مديبر وإن وضعت لآخر من سنة أشهر فهو مملوك (قال المرني) وهذا أيضاً رجوع في التدبير بغضاً خارج من ملك فقهمه (قال الشافعي) والقول الثاني أن ولدها مملوك وإن ولد لها مملوك وإن ولد لها مملوك وإن ولد لها مملوك وإن ولد لها مملوك وإن ولد لها مملوك

ثابتة وأولادها لم يكون (قال الشافعي) أخيراً ناسقان عن عمرو بن أبي الشعثاء قال أولادها لم يكون (قال المزني) هذا أصح القولين عندي وأشبه ما يقول الشافعي لأن التدبير عنده وصية بعقها كالأوصى برقمتهما يدخل في الوصية ولها قال ولوقال إذا دخلت الدار بعد سنة فأنت حرة فقد خلعت وإن ولدها لا يلحقها (قال المزني) فكذلك تعتق بالموث ولدها لا يلحقها لأن تعتق حاملاً فلا تعتق ولدها بعقها قال ولوقال ولده بعد التدبير وقال الوارث قبل التدبير فالقول قول الوارث لأنه المالك وهي المدعية قال ولوقال المدبر أقدت هذا المال بعد العتق وقال الوارث قبل العتق إن القول قول المدبر والوارث مدع (باب في تدبير النصارى) النصارى والحري فإن دخل النصارى بأمان فأراد الرجوع إلى دار الحرب لم

(٣٧٤)

تخذه فان أسلم المدبر قتل بالحري إن رجعت في تدبيره بعناه عليك وإن لم ترجع خارجته لك ومنعتك خدمته فان خرجت فدعنا إلى من وكلته فإذا مات فهو حر وفيه قول آخر أنه يباع (وقال المزني) يباع أشبه بأصله لأن التدبير وصية فهو في معنى عبد أوصى به لرجل لا يجبهه إلا بموت السيد وهو عبد بحاله ولا يجوز تركه إذا أسلم في ملك مشرك يذله وقد صار بالإسلام عدوله

(باب في تدبير الذي يعقل ويبلغ)

(قال الشافعي) من أجاز وصيته أجاز تدبيره ولوليه بيع عبد مدعى النظر وكذلك المحجور عليه (قال المزني) القياس عنسدى في الصبي أن القلم لم يرفع عنه ولا يجوز بيعه ولا

وعليه وسواء في ذلك الزوجان المحدودان في قذف والأيمان وكل زوج يجب عليه فرض وسواء قال الزوج رأيته تزني أو قال زنت أو قال يازانية كما يكون ذلك سواء إذا قذف أجنبية وإذا قذف الزوج الذي لا حد عليه أمراً تهوى عن عليه الحد أو بمن لا حد عليه فسواء لا حد عليه ولا لعان ولا فرقة بينه وبينها ولا بيني الولدان نفاذ عنه ولا إطلاق له لو طلقها وكذلك المعتوه وكل مغلوب على عقله بأي وجهه كانت الغلبة على العقل غير السكران القول والفعل يلزم السكران ولا يلزم الفعل ولا القول من غلب على عقله بغير سكر وكذلك الصبي يستكمل خمس عشرة أو يحتمل قبلها وإن كان عاقلاً فلا يلزمه حد ولا لعان قال ومن عذب عقله من مرض في حال فاقاق في أخرى فاصنع في حال عذب عقله سقط عنه وما صنع في الحال التي شوب فيها عقله لزمه طلاق وإهان وقذف وغيره وإن اختلف الزوجان فقالت المرأة قد فتنني في حال فاققتك وقال ما فتنك في حال فاققتي ولئن كنت قد فتنك ما فتنك إلا وأنا مغلوب على عقلي قال قولوه وعلما البيه إذا كانت المرأة تقرأ أو كان يعلم أنه ذهب عقله ولو قذفها فقال قد فتنك وعقلي ذاهب من مرض وقالت ما كنت ذاهب العقل فإن لم يعلم أنه كان في الوقت الذي قذفها فيه وقبه ومعه من مرض قد ذهب عقله فيه فلا يصدق وهو قاذف يلتن أو يحدوان علم ذلك صدق وحلف قال وإذا كان الزوج أخوس بعقل الإشارة والجواب أو يكتب بفعل قذف لا عن الإشارة وأحد فان لم يكن بعقل فلا حد ولا لعان وإن استطلق لسانه فقال قد قذفت ولم يلتن حد الآن يلتن وإن قال لم أقذف ولم ألتعن لم يحد ولا رد إليه أمره أنه يقوله لم ألتعن وقد ألتعن الفقرة بحال ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن عسكها وكذلك لو طلق فأزمنه الطلاق ثم أفاق فقال ما طلقك زدها له ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى المقام عليها ولو أصابها هذا من مرض تر بصوا به حتى يفيق أو يطول ذلك به ويشير إشارة تعقل أو يكتب كتابا بعقل فميسر كالأخوس الذي ولد أخوس قال وإذا كانت هي النصارى لم تكلفها لعان إلا أن تكون تعقل لأنه لا معنى لها في الفقرة ولا في الولد ولانها غير ذافقة لأحد يسأل أن أخذه حقه فإن قيل فعلمها حق الله تعالى قبل لا يجب الإيمنة أو اعتراف وهي لا تعقل الاعتراف وإن كانت تعقل كالتعقل الإشارة أو الكتابة التعتق وإن لم تلتعن حدثان كانت لا يشك في عقلها فإن شك في عقلها لم تحدثان أبت الاتعان ولو قالت قد فتنني فأنت كروا وتبشاهدين أنه قذفها لا عن وإن لم يلتن حد وليس إنكارها كذبا لنفسه بقذفها إنما هو بحد أن يكون قذفها قال ولو قذفها قبل بلوغه بساعة ثم بلغ فطلبت الاتعان أو أوجد لم يكن لها إلا أن يحدث لها قذفاً بعد البلوغ وكذلك لو قذفها مغلوباً على عقله ثم أفاق بعد ذلك بساعة قال ولا يكون على الزوج لعان حتى تطلب ذلك الزوجة فإن قذف الزوج زوجته البالغة فمكرت طلب ذلك لم يكن عليه لعان وإن ماتت فقتل ذلك ورثتها لم يكن

عتقه في حياته أن وصيته لا يجوز بعد وفاته وليس كذلك البالغ المحجور عليه لأنه مكلف ويؤجر على الطاعة ويأتم على المعصية (مختصر المكاتب) قال الله جل ثناؤه والذين يشترون الكتاب بما ملكتم أعيانكم فكاتبوهم إن علمتم فهم خير مما قال ولا يكون ابتغاء من الأطفال ولا المجانين ولا تحجور الكتابة إلا على بالغ عاقل قال وأظهر معاني الخيري العبد بدلالة الكتاب لا كتاب مع الأمانة فأحب أن لا يتعمن كتابته إذا كان هكذا وما جاز بين المسلمين في البيع والجاراة جاز في الكتابة وما رد فيهم مارد في الكتابة ولا تحجور على أقل من تحجيم فإن كاتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والعين إلى عشر سنين تولها كذا أو خرها كذا يؤدي في انقضاء كل سنين منها كذا جاز ولا يعتق حتى يقول في الكتابة فإذا أديت كذا فأنت حرة أو يقول

عليه

بعد ذلك ان قولي كانت بك كان معقودا على انك اذا ادبت فانت حر كالا يكون الطلاق الابصر ح او ما يشبه مع النية ولا يجوز على العرض حتى يكون موصوفا كالسلم والباس ان يكاتبه على خدمة شهر ودينار بعد الشهر وان ثابته على ان يخدمه بعد الشهر لم يجز لانه قد يحدث ما منعه من العمل بعد الشهر وليس يضمن بكلفه ان ياتي بعهده فان كاتبه على ان ياعينها لم يجز لان البيع يلزم بكل حال والكتابة لا تلزم حتى شاء تركها ولو كاتبه على ما عدا دينار يؤديها اليه في عشرين كان النكاح مجهولا لا يدري في اولها وآخرها (قال المرنى) وكذا يؤدى اليه في كل سنة عشرين مجهول لانه لا يدري في اول كل سنة أو آخرها حتى يقول في قضاء كل سنة عشرين فتكون النكاح معلومة (قال الشافعي) ولو كاتبت ثلاثة كتابه واحدة على مائة (٢٧٥) منجمة على انهم اذا ادوا عتقوا كانت جائزة والمائة مقسومة على

عليه لعان وان اعترف بالزنا الذي قد فقهها لم يكن عليه لعان وان شاء هو ان يلتنع ليجوز علم الحد وتقع الفرقه ويبقى ولدا ان كان كذلك ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فقهها بذلك الزنا وزنا كان في غير ملكه عزرا ن طليبت ذلك ان لم يلتنع وان اردنا حده لامرأته او نعرز بره لها قبل اللعان او بعد اللعان فأكذب نفسه وألقوه ولدها فادارت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلبه لم تحده ولا تحده الابان تكون طالبة لم تحدها غير عاقبة عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فقهها او ملوكة او جارية بمجامع مثلها ولم تبلغ فقد فقهها بالزنا وطلبت ان يعز قبله ان التعتن خرجت من ان تعزرو وقت الفرقه ينسك وينز وجتلك وان لم تلتنع عزرت وهي زوجتك بمجالها وان التعتن وابت ان تلتنع فكانت كتابية او صبيحة لم تبلغ لم تلتنع ولم تحدها بالكتابة البالغ الا ان تأتينا طالبة لم تحدها وان كانت ملوكة بالغة فعليها اخسون جلدت وفي نصف سنة وان قلن نحن تلتنع التعتن الملوكة ليسقط الحد ولا التعان على صبيحة لانه لا حد عليها ولا اجبر النصرانية على الاتعان الا ان ترغب في ان تحكم عليها فتلتنع فان لم تفعل حددناها ان ثبت على الرضا لم تحدها وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء او مغلوبة على عقلها فقد فقهها قبل لانه التعتن فرق قاتلها وبناها وان اتفقت من جمل اولدها فلا تعتق فنيها عنك مع الفرقه وان لم تلتنع فهي امرأته ولا نجبرك على الاتعان لانه لا حد عليك ولا تعزير اذا لم تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعليها وعقلنا اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتن فلا حد على انخرساء ولا مغلوبة على العقل ولو طلب اولياؤها ان يلتنع الزوج او يحد لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قذف امرأته وهي أمقابلة لم تطلبه فطلب سدها ان يلتنع او يعزرو او قذف صغيرة فطلب ذلك ولها لم يكن ذلك لواحدها منهم وانما الحق في ذلك لهما فان لم تطلبه لم يكن لاحد يطبله لهما ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدها من هؤلاء ولا كبيرة قد فقهها زوجها ولم تعف الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت او فورقت فطلبه ولها بعد موتها وهي بعد فراقها كان على الزوج ان يلتنع او يحد للكبيرة الحرة المسلمة ويعزير لغيرها قال ولو ان رجلا طلق امرأته طلاقا عاك فيه الرجعة ثم قد فقهها في العدة فطلب القذف لاعتق فان لم يفعل حد وان التعتن فعليها الاتعان فان لم تلتنع حددت لانها في معاني الزواج وهكذا الوضوء العدة وقد قد فقهها في العدة قال واذا كان الطلاق لاعتلافه الرجعة فقد فقهها في العدة وان كان عاك فيه الرجعة فقد فقهها بعد مضي العدة ترانسه الى أنه كان وهي زوجته اولم ينسبه الى ذلك فطلبت حدها حد لعان ان لم يكن شتي به ولدا ولده او جلا يلزمه قال وانما حددته اذا قد فقهها وهي بان منه انما غير زوجة ولا ينسب اليه بسبب النكاح ولدي يلزم نسبته ولا حكم من حكم الا زواج فكانت محصنة مقدوفة فان قال قائل افرأيت ان ظهر بها حمل او حدث لها ولد يلحق نسبته فانتفى منه بان

عليه لعان وان اعترف بالزنا الذي قد فقهها لم يكن عليه لعان وان شاء هو ان يلتنع ليجوز علم الحد وتقع الفرقه ويبقى ولدا ان كان كذلك ولو كانت محدودة في زنا ثم قد فقهها بذلك الزنا وزنا كان في غير ملكه عزرا ن طليبت ذلك ان لم يلتنع وان اردنا حده لامرأته او نعرز بره لها قبل اللعان او بعد اللعان فأكذب نفسه وألقوه ولدها فادارت امرأته العفو عنه أو تركته فلم تطلبه لم تحده ولا تحده الابان تكون طالبة لم تحدها غير عاقبة عنه ولو كانت زوجته ذمية فقد فقهها او ملوكة او جارية بمجامع مثلها ولم تبلغ فقد فقهها بالزنا وطلبت ان يعز قبله ان التعتن خرجت من ان تعزرو وقت الفرقه ينسك وينز وجتلك وان لم تلتنع عزرت وهي زوجتك بمجالها وان التعتن وابت ان تلتنع فكانت كتابية او صبيحة لم تبلغ لم تلتنع ولم تحدها بالكتابة البالغ الا ان تأتينا طالبة لم تحدها وان كانت ملوكة بالغة فعليها اخسون جلدت وفي نصف سنة وان قلن نحن تلتنع التعتن الملوكة ليسقط الحد ولا التعان على صبيحة لانه لا حد عليها ولا اجبر النصرانية على الاتعان الا ان ترغب في ان تحكم عليها فتلتنع فان لم تفعل حددناها ان ثبت على الرضا لم تحدها وان رجعت عنه تركناها فان كانت زوجته خرساء او مغلوبة على عقلها فقد فقهها قبل لانه التعتن فرق قاتلها وبناها وان اتفقت من جمل اولدها فلا تعتق فنيها عنك مع الفرقه وان لم تلتنع فهي امرأته ولا نجبرك على الاتعان لانه لا حد عليك ولا تعزير اذا لم تطلبه وهي لا تطلب مثلها ونحن لا ندري لعليها وعقلنا اعترفت فسقط ذلك كله عنك قال وان التعتن فلا حد على انخرساء ولا مغلوبة على العقل ولو طلب اولياؤها ان يلتنع الزوج او يحد لم يكن ذلك لهم وكذلك لو قذف امرأته وهي أمقابلة لم تطلبه فطلب سدها ان يلتنع او يعزرو او قذف صغيرة فطلب ذلك ولها لم يكن ذلك لواحدها منهم وانما الحق في ذلك لهما فان لم تطلبه لم يكن لاحد يطبله لهما ما كانت حية ولو لم تطلبه واحدها من هؤلاء ولا كبيرة قد فقهها زوجها ولم تعف الكبيرة ولم تعترف حتى ماتت او فورقت فطلبه ولها بعد موتها وهي بعد فراقها كان على الزوج ان يلتنع او يحد للكبيرة الحرة المسلمة ويعزير لغيرها قال ولو ان رجلا طلق امرأته طلاقا عاك فيه الرجعة ثم قد فقهها في العدة فطلب القذف لاعتق فان لم يفعل حد وان التعتن فعليها الاتعان فان لم تلتنع حددت لانها في معاني الزواج وهكذا الوضوء العدة وقد قد فقهها في العدة قال واذا كان الطلاق لاعتلافه الرجعة فقد فقهها في العدة وان كان عاك فيه الرجعة فقد فقهها بعد مضي العدة ترانسه الى أنه كان وهي زوجته اولم ينسبه الى ذلك فطلبت حدها حد لعان ان لم يكن شتي به ولدا ولده او جلا يلزمه قال وانما حددته اذا قد فقهها وهي بان منه انما غير زوجة ولا ينسب اليه بسبب النكاح ولدي يلزم نسبته ولا حكم من حكم الا زواج فكانت محصنة مقدوفة فان قال قائل افرأيت ان ظهر بها حمل او حدث لها ولد يلحق نسبته فانتفى منه بان

العبد لم يعتق والفرق بين هذا وقوله ان دخلت الدار فانت حر ان المين لا يبيع فيها مجال بينه وبينه والكتابة كالبيع الفاسد اذا فارت رقبته وان أدى الفاسد الى الوراث لم يعتق لانه ليس القاتل ان ادتها فانت حر ولو لم يمت السيد ولكنه جرحه عليه وأغلب على عقله فاداه منه لم يعتق ولو كان العبد محمولا لاعتق باءا الكتابة ولا يرجع احدهما على صاحبه شتي ولو كانت كتابه حصة فبات السيد له وارثان فقال احدهما ان اباه كاتبه وانكر الآخر وحلف ما علم ان اباه كاتبه كان نصفه مكم كتابا ونصفه مملوكا لم يخدم يوما ويخلى يوما يتأذى منه المقر نصف كل نجم لا يرجع به اخوه عليه وان عتق لم يقوم عليه لانه اعما اقرانه عتق بنسبته فله او ان يجز رجوع رقيقا بينهما ولو رنا مسكنا فاعتق احدهما نصيبه فهو يوري من نصيبه من الكتابة فان أدى الى اخيه نصيبه عتق وكان الاول لا بل وان جرح قوم عليه وعتق

ان كان موسرا ولاؤه وان كان معسرا فنفقه حر ونفقه رقيق لأخيه وقال في موضع آخر يعق نصفه بغير أول بعجز ولاؤه لابل لانه الذي عند كتابته (قال الشافعي) والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وان مات وله مال حاضر وولدت عبدًا ولا يعق بعد الموت وان جاءه التحريم فقال السيد هو حرام أجبرت السيد على أخذه أو يبرئه منه وليس له أن يتزوج الا باذن سيده ولا يسرى بحال فان ولدت منه أمته بعد عقده بسنة أشهر كانت في حكم أم ولده وان وضعت لأقل فلا تكون أم ولداً الا بوطء بعد العتق وله بيعها قال ويخير السيد على أن يضع من كتابته مثله قوله عز وجل وأوفهم من مال الله الذي آتاكم وهذا عندني مثل قوله وللطقات متاع بالمعروف واخبر بان عمر أنه كاتب عبد له بخمسة وثلاثين ألفا ووضعه (٢٧٦) عنده خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه ولومات السيد وقد قبض جميع

الكتابة حاص المكاتب بالذلة أهل الدين والوصايا (قال المزني) يلزمه أن يقدمه على الوصايا على أصل قوله (قال الشافعي) وليس لولي التيم أن يكاتب عبده بحال لأنه لا نظير في ذلك ولو اختلف السيد والمكاتب تخالفا وترادا ولومات العبد فقال سيده فقد أتى إلى كتابته وجواري ولأولاده من حرة وأنكر موالي الحرية فالقول قول موالي الحرة قال ولوقال قد استوفيت مالي على أحد مكاتبتي أفرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق والآخر على نجومه والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم فان مات وعنده وفاء فهو وماله لسيده وكف بموت عبدا ثم يصير بالآداء بعد الموت حراً وإذا كان لا يعق في حياته لا بعد

قذفها والقذف كان وهي غير زوجة كلف لا عنت بينهما فبذل له ان شاء الله تعالى كما ألحقت الوليدة وان كانت ثائماً منه بأنها كانت زوجته جعلت حكم ولدها منه غير حكمها منه مفرقة دون الولد بأنها كانت زوجة فكذلك لا عنت بين ما بالي ولانها كانت زوجة الأثرى أنها في حق الولد بعد نيوتنها منه كهي لو كانت معه وكذلك يلتن ونفقه واذ انقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد وهي زوجة فزال الفراه كان الولد بعد ما تبين أولى أن ينفق أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال رجل لامرأة أنه قد ولدت هذا الولد وليس بابني قيل له ما أردت فان قال زنت به لا عن أو حداثا طلبت ذلك واذ لا عن في عنته وان سكنت لم ينفع عنه ولم يلاع فان طلبت الحد حلف ما أراد قذفها فان حلف برئ وان نكل حداً ولا عن وذلك أنه يقال قد تسدحل المرأة ماء الرجل فتقبل فلذلك لم أجعله قذفاً ولا لا عن بينهما حتى يقذفها بالزنا فعدوا يلتن لانه الموضوع الذي جعل الله عز وجل فيه اللعان لا غير ولو قال قد حبست رجلاً أو فتشك أو قال منب ما دون الجماع لم يلاعنها لأن هذا ليس يقذف في زنا وعزلها ان طلبت ذلك قال ولو قال لها أصابك رجل في برك فطلبت ذلك حداً ولا عن لان هذا اجاع يجب عليها الحد ولا يحذفها الا في القذف بجماع يجب عليها فيه حد لو فعلته وحده على بجماعتها اذا كان حراماً ولو قال لها عبت بك امرأه فأخس لم يحد ولم يلاع وعزلان طلبت ذلك ولو قال لها بركت أنت رجلاً حتى غاب ذلك منه في ذلك مثل كان قذفاً بلا عن أو يحد لأن عليها ما عاهد ولو قال لها وهي زوجة زنت قبل أن أنكحها فلا لعان ويحد ان طلبت ذلك ولو قال لها بعد ما تبين منه زنت وأنت امرأتى ولأولاد ولا حد لنفقه حد ولم يلاع لانه قاذف غير زوجته ولو قال لامرأته يا زانية بنت الزانية وأما حرة مسلمة غير ماهرة فطلبت امرأته محد أمها لم يكن لها وإذا طلبته أمها أو وكيلها حد لها ان لم يأت بأربعة شهداء على ما قال قال ومتى طلبت امرأته حدها كان عليه أن يلتن أو يحد ولو طلبته جماعاً حد لا يمكنه وقيل له التعن لامرأة أنك فان لم يلتن حبس حتى يبرأ جلدته فإذا رآه أحد الآن يلتن ومتى أتى اللعان قبلته ثم رجع فقال أنا التعن قبلت رجوعه وان بقي الاسوط واحد ولا شيء له فيما مضى من الضرب

(أين يكون اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله زوى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين على المنبر فإذا لعن الحاكم بين الزوجين عكة لا عن بينهما من المقام والبيت فإذا لعن بينهما بالمدينة لا عن بينهما على المنبر وإذا لعن بينهما ببيت المقدس لا عن بينهما في مسجده وكذلك بلا عن بين كل زوجين في مسجد كل بلد قال ويبدأ فيقيم الرجل قائماً والمرأة جالسة فتلتن ثم يقيم المرأة قائمة فتلتن الآن يكون بأحدهما على لا يقدر على القيام معها فتلتن جالسا أو مضطجعا إذا لم يقدر على الجلوس وان

الآداء فكيف يصح عقده اذا مات قبل الآداء قال ولو أدى كتابته فعتق وكانت عرضاً فاصابه السيد كانت عيارته ورد العتق قال ولوفات المعب قبل له ان حثت بنقصان العيب والافليسك تعجزك كما لو دفعت ذنائبه فقتل العتق الا بدفع نقصان ذنائبك ولو أدى أنه دفع أنظر يوماً أو أكثر ثلاث فأنجاه بشاهن حلف وبرئ ولو عجز أو مات وعليه ديون بدى ما على السيد (كتابته بعض عبد والشريكان في العبد بكتابته أو أحدهما) (قال الشافعي) لا يجوز أن يكاتب بعض عبد الآن يكون باقية حراً ولا يعضان من عبدينه وبين شريكون كان باذن الشر بل لان المكاتب لا يتعن من السفر والاكتساب ولا يجوز أن يكاتبها معها حتى يكونا نفيهما سواء وقال في كتاب الاملاء على محمد بن الحسن وإذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتبه فالكاتبه جائز ولا يملك كاتبه أن

يخدمه وما يحبني والكسب وما فان أراءه معاملة كان نصيبه حرا و قوم عليه الباقي وعنتان كان موسرا و ورقان كان معسرا (قال المرنى) الأول بقوله أولى لأنه زعموا كانت كتابتهما سواء فحيزا أحدهما فأنظره الآخر فسقطت الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمع على الإقامة عليها فالأبناء بذلك أولى (قال المرنى) ولا يخلو من أن تكون كتابته نصيبه حاترة كسبها فلامعنى لاذن شرهكة ولا يجوز قفل جوزه بآذن من لا عليه (قال الشافعي) ولو كانتا جميعا يجوز فقال دفع الكتاب كاتبي وهي ألف فصدقه أحدهما وكنه الآخر رجح المنكر على شرهكة بنصف ما قرى بفضه ولم يرجع الشرى على العبد بشئ ويعتق نصيب المقر فان أذى إلى المنكر تمام حقه عتق وان عجز رقى نصفه والنصف الآخر ولو أذن أحدهما للشرهكة (٢٧٧)

أحدهما يعنى نصيبه منه ولا يرجع شرهكة ويقوم عليه الباقي ان كان موسرا وان كان معسرا لجميع ما فى يده للذى يبق له فيه الرق لأنه يأخذ بما بق له من الكتابة فان كان نفسه وفاء عتق والآخر بالباقي وان مات بعد العتق فما فى يديه بينهما انقضاء رث أحدهما بقدر الحرة والآخر بقدر العبودية والقول الثاني لا يعتق ويكون للشرهكة أن يرجع عليه فيشرهكة فبما قبضه لأنه أذن به وهو لا عليه (قال المرنى) ههنا أشبه بقوله ان الكتاب عتق ما بق عليه درهم وما فى يديه موقوف ما بق عليه درهم فليس معناه فيما أذن له بقبضه إلا يعنى اسبق قبض النصف حتى أستوفى مثله فليس يستحق بالسبق مائس

كانت المرأة حاضنة الزوج في المسجد والمرأة على باب المسجد وان كان الزوج مسلمانا والزوج مشركا  
التعن الزوج في المسجد والزوج في الكنيسة وجبت تعظم وإن شاعت الزوجة المشركة أن تحضر الزوج في المساجد كلها حاضرة إلا أنهم لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى إنما للمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد ما هم بهذا (قال الشافعي) رحمه الله وإن أخطأ الإمام به أو المدينة أو غيرها فلا عن بين الزوجين في غير المسجد بعد العان علمه لأنه قد مضى العان عليهم وأنه حكم قد مضى وكذلك ان لآعن بينهما ولم يحضر أحدهما الآخر قال وإذا كان الزوجان مشركين لآعن بينهما معافى الكنيسة وجبت بظمان وإذا كانا مشركين لآعن لهما نكاحا كالمسلمانين بينهما في مجلس الحكم  
(أى الزوجين يبدأ بالعان) (قال الشافعي) رحمه الله ويبدأ الرجل بالعان حتى يكمله فإذا أكمله خسا التعتت المرأة وإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الزوج فالتعتت وبدأ بالرجل فل يكمل العان حتى أمر المرأة فالتعتت فإذا أكمل الرجل العان عادت المرأة فالتعتت ولو لم يبق من لعان الرجل الا حرف واحد من قبل أن الله عز وجل بدأ بالرجل في العان فلا يجب على المرأة أن تكمل حتى يكمل الرجل العان لأنه لا معنى لهافي العان الا رفع الحدين نفسها والحد لا يجب حتى يلعن الرجل ثم يجب لئلا تنفع الحد عن نفسها بالاعتان والاحت وإذا بدأ الرجل فالتعتت قبل أن يأتى الحاكم وبعد ما تأقيل أن يأمر بالاعتان أو المرأة أوهما أعاد أيهما بدأ قبل الآخر الحاكم أي بالاعتان لان ركعة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بطلاق امرأته البتة وحلف له فأعاد النبي صلى الله عليه وسلم العيين على ركعة ثم رد إليه امرأته بعد حلفه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد امرأته اليه قبل حلفه بأمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سبل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا الهيلاني جاء إلى عاصم بن عدي فقال له أرى بت يا عاصم لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا أو بقتله فقتلونه أم كيف يفعل سئل يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال للرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأله فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أرى بت رجلا وجد مع امرأته رجلا أو بقتله فقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك فلا ذهبا فأت بها فقال سبل بن سعد فتلاعوا أناع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغوا قال عويمر لقد كذبت عليا يا رسول الله أن أسكتها فاطلقها ثلاثا قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب

له كانه وزن لأحدهما قبل الآخر قال في كتاب الاملا على كتاب مالان ذلك جائز ويعتق نصيبه والباقي على كتابته فان أذى فالأول بينهما وان عجز قوم على المعتق ان كان موسرا و ورقان كان معسرا (قال المرنى) قد قال ولو اعتقه أحدهما قوم عليه الباقي ان كان موسرا وعنتى كله والا كان الباقي مكاتب ذلك لو أراءه كان كعتقه إياه (قال المرنى) فهنا أشبه بقوله وأولى بأصله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولومات سيد المكاتب فأراءه بعض الورقة من حصته عتق نصيبه عجزا لم يجز ولأولى كانه وألأقوم عليه والأول لا لغره واعتقه عليه بسبب رقه له لأنه لو لم يكن له غره فمجرد عجز لم يكن له وقال في موضع آخر فيها قولان أحدهما هذا والآخر بقرع عليه اذا عجز وكان له ولاؤه كانه لا الكتابة الأولى بطلت واعتق هذا ملكه (قال المرنى) رحمه الله الأول بعنده أشبه بأصله اذ زعم أنه اذا أراءه

من قدر حقه من دراهم الكتابة عتق نصيبه يعني عقدا لأب لم يجز أن يزل ما ثبت واذعمر أنه ان عجز فيه فقد بطلت الكتابة الأولى  
فينبغي أن يبطل عتق النصيب بالأبراء من قدر النصيب لأن الأب لم يعتقه بالأداء الجميع فكان الأب أبرأ من جميع الكتابة ولا عتق  
بأبرائه من بعض الكتابة (باب في ولد المكتوبة) (قال الشافعي) رحمه الله وللمكتوبة موقوف فإذا أدت  
فقد عتقوا وان عجزت أو ماتت قبل الأداء رقوا فان جنى على ولدها فقها يقولان أحدهما أن السيد قيمته وما كان له لان المرأة  
لا تملك ولدها ويؤخذ السيد بنفقته وإن اكتسب انفق عليه منه ووقف الباقي ولم يكن السيد أخذه فان مات قبل عتق أمه كان لسده  
وان عتق بعثقه كان ماله وإن عتقه السيد (٢٧٨) جاز عتقه وإن أعنت ابن المكتوب من أمته لم يجز عتقه وإنما

فرقت بينهما لان  
المكتوبة لا تملك ولدها  
وإنما حكمه حكمها  
والمكتوب يملك ولده من  
أمته لو كان يجزى عليه  
رق والقول الثاني أن  
أهم أحق بعتاقها  
تسعينه لأنهم يعتقون  
بعثتها والأول أشبههما  
(قال المزني) الآخر  
أشبههما بقوله إذا كانوا  
يعتقون بعثتها فهم  
أولى بحكمها وما يثبت  
ذلك أيضا فهو لو وطئ  
امته مكاتبته أراهما  
كان عليه مهر مثلها  
وهذا يقضي لما وصفت  
من معنى ولدها (قال  
الشافعي) وهو ممنوع  
من وطء مكاتبته فإن  
وطئها طاعة فلا حد  
ويعزران وإن أكرها  
فلهما مهر مثلها (قال  
المزني) ويعزر في قياس  
قوله (قال الشافعي)  
وان اختلاف في ولدها  
فقال ولدت بعد الكتابة

فكانت تلك سنة في المتلاعنين أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد  
أخبره قال جاء عويمر الجهماني إلى عاصم بن عدي فقال يا عاصم سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل  
وجده مع امرأته جلا فقتله أو يقتله أم كيف يصنع فقال عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فإبى النبي  
صلى الله عليه وسلم المسائل فلقه عويمر فقال ما صنعت فقال أنزل ما تأتي بخبر سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فإبى المسائل فقال عويمر والله لا أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا سأله فأنه فوجده قد أنزل  
عليه فيها فادعاهما فلا عن بينهما فقال عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليا فارقها قبل أن يأمره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به أسعم أدعج عظيم  
الأثنين فلا أراه الا قد صدق وإن جاءت به أحمر كأنه حرق فلا أراه الا كاذبا لجأت به على النعت المكروه قال  
ابن شهاب فصارت سنة المتلاعنين أخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سهل بن سعد  
الساعدي أن عويمر أبا إلى عاصم فقال أرايت رجلا وجده مع امرأته جلا فقتله أو يقتله فسأله عن رجل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فكر المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعاها فخرج عاصم إلى عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا أتبع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه وقد نزل القرآن خلاف عاصم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
قد أنزل الله عز وجل فيك القرآن فقد صدقنا قلنا ثم قال كذبت عليا يا رسول الله أن أمسكتها فإفارقها  
وما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ففست سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن  
جاءت به أحمر صبرا كأنه حرق فلا أحسبه الا قد كذب عليا وإن جاءت به أسعم أدعج عظيم فلا أحسبه  
الا قد صدق عليا لجأت به على النعت المكروه (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه  
عن سعد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أسعم سبطا  
فهو لزوجها وإن جاءت به أدعج فهو للذي ينميه قال فجاءت به أدعج أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن  
ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة أن رجلا من الانصار جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله أرايت رجلا وجده مع امرأته جلا فقتله أو يقتله فسأله عن رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما ذكرت في  
القرآن من أمر المتلاعنين فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال فتلاعنا وأنا شاهد  
ثم أوفرقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت السنة بعدهما أن يفترق بين التسلاعين قال وكانت حاملا  
فأنكره فكان ابنها يدعى إلى أمه أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شاذان أي التي قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت

وقال السبعيل قبل قال قول مع عينة وان اختلفا في ولد المكتوب من أمته فالقول قول المكتوب راجعا  
(باب المكتوبة بين اثنين يطؤها أحدهما أو كلاهما) (قال الشافعي) وإذا وطئها أحدهما فلم تحبل فلهما مهر مثل ما يدفع إليها  
فان عجزت قبل دفعه كان للذي لم يطأها نصفه من شريكه فان حبلت ولم تدع الاستبراء فاخترت العجز أو مات الواطئ فان للذي لم يطأ نصف  
المهر ونصف قيمتها على الواطئ (قال المزني) وينبغي أن تكون حرة عتقه (قال الشافعي) وإن وطئها فاعطى كل واحد منهما مهر مثلها  
فان عجزت تقام المهرين فان كانت حبلت لجأت به لولد لا قبل من ستة أشهر من وطء الثاني ولم يستبرئها الأول فهو ولده وعليه نصف  
قيمتها ونصف مهرها وفي نصف قيمته ولدها فولان أحدهما يغرمه ولا يخلو غرم عليه لأن العتق وجب به (قال المزني) القياس على مذهبه

ان ليس عليه الا نصف فيمتادون نصف قيمة الولد لانها لم تلد لأم ولد (وقال الشافعي) في الوالي لا خرفولان أحدهما يغرم نصف مهرها لانها لا تكون أم ولد للحمل الابعد أداء نصف القيمة والاخر جمع مهر مثلها (قال المرزقي) هذا أصح لأنه وطئ أم ولد لصاحبه (قال الشافعي) ولو جاءت بولد لا تكمن ستة أشهر من وطئ الآخر منها كلاهما يدعيه أو أحدهما ولا تدعى استبراء هي أم ولد أحدهما فان عرفت أخذ بنفقة أو أرى العاقبة فبأيهما الحق ومضى فان أحقهما بماله يمكن أن واحد منهما حتى يبلغ فينسب إلى أحدهما وتنقطع عنه أوقال آخر وعليه الذي انقطع أوتيه نصف قيمتها ان كان موسرا وكانت أم ولده وان كان معسرا فنصفها لشريكه بحاله والصدقة ان ساقطان عنهما ولو جاءت من كل واحد منهما بولد (٣٧٩) يدعيه ولم يدعه صاحبه فان كان الأول موسرا أدى نصف قيمتها وهي

أم ولده وعلمه نصف مهرها لشريكه والقول في نصف ولدها كما وصفت ويطرق الراد الآخر بالوالي لا آخر وعليه مهرها كله وقبة الولد يوم سقط تكون قصاصا من نصف قيمة الحاربية وانما الحق ولدها به بالشبهة (قال المرزقي) وقد قضى قوله في هذه المسئلة بما قالت لانه لو لم تكن الاول أم ولدا لاعد أداء نصف القيمة لما كان على الحمل الثاني جميع مهرها ولا قيمة ولده منها فتقسم ذلك (قال الشافعي) ولو ادعى كل واحد منهما أن ولده ولقبيل ولده صاحبه أحسق بهما الولدان ووقف أم الولد واخذ بنقتها واذا مات واحد منهما عتق نصيبه واخذ الآخر بنفقة نصيب

راجعا أحدا بغير ينقر جهتها فان ابن عباس لا تلأ امرأه كانت قد أعلنت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن نونس أنه سمع المقبري يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لما نزلت آية الملائنة قال النبي صلى الله عليه وسلم ما لي أرى امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليس من الله في شيء وإن يدخلها الله تعالى جنته وأيعا رجل محمد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله تعالى منه وفخجه به على رؤس الخلائق من الأولين والآخرين سمعت سفيان بن عيينة يقول أخبرني عمر بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لثلاثين حسابا على الله عز وجل أحد كما كاذب لاسبيل لك عليها فقال يا رسول الله ما لي فقال لا مال لك أن كنت صدقت عليها فهو عا استحلت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعده لك منها أومنه أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن أبي عمير عن عبيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الفضلان وقال هكذا يصعب المسجة والوسطى فقرنها والتي تليها يعني المسجة وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منك كاتيب أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رجلا عن امرأته في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأنني من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (كيف اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله اللعان أن يقول الامام للزوج قل أشهد بالله اني اني الصادقين فيما ريت به زوجي فلانة بنت فلان ويشهد اليها ان كانت حاضرة من ان لم يرد فبقولها حتى يكمل ذلك أربع مرات فإذا أكمل أربعا وقفه الامام وذكر الله وقال اني أخاف ان لم تكن صدقت أن تتوا بلعنة الله فان أمر بدان بعضي أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة ان كنت كاذبا فان ان تركه وقال قل على لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ريت به فلانة من الزنا (قال الشافعي) فان قذفها بأحد يسميه بعينه واحد أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة أشهد بالله اني اني الصادقين فيما ريت به من الزنا بفلان وفلان وفلان وقال عند الاتعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ريت به من الزنا بفلان وفلان وفلان وان كان معها ولده ففاه أو بهاجل فانتقي منه قال مع كل شهادة أشهد بالله اني اني الصادقين فيما ريت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني وان كان حلا قال وان هذا الحمل ان كان بهاجل حل من الزنا ما هو مني وقال في الاتعان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما ريت به من الزنا وان هذا الولد ولد زنا ما هو مني فإذا قال هذا فقد فرغ من الاتعان (قال الشافعي) وإذا أخطأ الامام لم يذكر في الولد أو الحمل في الاتعان قال للزوج ان أردت نفسه أعنت عليك اللعان ولا تعيد المرأة بعد اعادته الزوج اللعان ان كانت فرغت منه بعد اللعان الزوج الذي أغفل الامام

نفسه فإذا مات عتقت ولا ولا هو موقوف إذا كان موسرا أو أحدهما معسر والاخر موسر فولاها موقوف بكل حال

(باب تجهيل الكناية) (قال الشافعي) ويجبر السيد على قبول النكاح إذا جعله المكاتب واحتج في ذلك بعمر بن الخطاب رحمه الله عليه (قال الشافعي) وإذا كانت ذنبا أو دراهم أو مالا يتغير على طول المكث مثل الحديد والنفاس (١) وما أشبه ذلك فأما ما يتغير على طول المكث أو كانت لحولته مؤنة فليس عليه قبوله الا في موضعه فان كان في طريق نكاحه أو في بلد فيه نهب لم يلزم قبوله (١) قوله وما أشبه ذلك فأما الخ سقط من هذا الموضع جواب إذا وتقديره كان على السيد قبولها فأما الخ وانظر عبارة الأم في باب تجهيل الكناية اه كنهه محججه

الآن يكون في ذلك الموضوع كاتبه فيلزمه بقوله قال ولو عمل له بعض الكتابة على أن يبرئه من الباقي لم يحجز ورد عليه ما أخذ لم يعتق لانه  
أبرأ مما يبرأ منه فان أحب أن يضع هذا في مرض المكاتب المحجز ومرض السيد بشئ يأخذه منه على أن يعتقه فيجوز (قال المزني)  
عندي أن يضع عنه على أن يجعل وأجازه في الدين (ربيع المكاتب وشراؤه وبيع كتابته وبيع رقبته وجوابات فيه)  
(قال الشافعي) وبيع المكاتب وشراؤه والشفعة عليه فيها يشبه بين سيده والاحتى. وأد الآن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله  
وأن يبيع بما لا يتغافر الناس عنه ولا يهب إلا بذن سيده ولا يكفر في شئ من الكفارات إلا بالصوم وإن باع فلم يفتر فاحتى مات المكاتب  
وجب البيع وقال في كتاب البيوع (٢٨٠) إذا مات أحد المتبايعين قام وأرثه مقامه ولا يبيع بدين ولا يهب لثواب

فيه نفي الولد والجد. وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلتهن بفقهه فأراد الرجل حده أعاد عليه العان واللا  
حده أن لم يلتهن وأى الزوجين كان أعما اتعن له بلسانه بشهادة عدلين وأحب أن لو كانوا ربيعة  
ويجزي عدلان يعرفان بلسانه فان كان أحرس تفهم اشارته اتعن بالاشارة فان انطلق لسانه بعد ان حرس  
لم يعد قال ثم تصام المرأة فقول أشهد بالله أن زوجي فلانا وتسبى اليه ان كان حاضر المالكين فيما  
رما به من الزنا ثم تعود حتى تقول ذلك أربع مرات فإذا فرغت من الرابعة وقفها الامام وذكر حالته تبارك  
وتعالى وقال لها احذري أن تسبى فغضب من الله عز وجل أن لم تكوني صادقة في أيمانك فان رها فتسبى  
وحضرها امرأه أمها فما أن تضع يدها على فباوان لم يحضرها فها فتسبى قال لها قولي وعلى غضب الله ان  
كان من الصادقين فيما رما به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت من اللعان وانما أمرت بوقفها وتذكرها  
أن تسبى أخبرت ناعن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمر رجلا حين لا عن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجبة (قال الشافعي)  
وسواء في أيمانها والتعانها لا عانها بني ولد أو وحل أو بلا واحد منها لانه لا معنى لها في الولد والولد ولا يهلك  
حال وانما بنى عنه هو وأثبت قال وسواء كل زوج و زوجة بالغين ليسا بغيري على عقولهما في الموضوع  
الذي يلتهنان فيه والقول الذي يلتهنان به حرين أو محلولين أو محرورين وسواء الكافران أو أحدهما كافر  
في القول الذي يلتهنان به ويختلفان في الموضوع الذي يلتهنان فيه قال وإن لم يلان بينهما الامام فائمين  
ولا على المنبر أول يحضرهما أربع أول يحضر أحدهما وحضر الآخر لم يعلما اللعان

ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقه ونفي الولد وحده المرأة « أخبرنا الربيع » قال قال  
الشافعي فإذا اكمل الزوج والشهادة والالتعان فقد زال فراش امرأته ولا تحل له أبدا بحال وإن أكتب نفسه  
لم تعد اليه التعتن أول لم تلتهن حدث أول لم يتحدث قال وانما قلت هذا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال الولد للفراش وكانت فراشا فلم يحجز أن ينفي الولد عن الفراش إلا بان يزل الفراش فلا يكون فراشا أبدا  
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة  
(قال الشافعي) رحمه الله وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألحق الولد أمه أنه نفاه عن  
أبيه وأن نفيه عن أبيه يمينه والتعانه لا يمين أمه على كذبه بنفيه ومعقول في إجماع الناس أن الزوج إذا  
أ كذب نفسه ألحق به الولد وولد الجدة لأن لا معنى للرأفة فيه وإن المعنى للزوج وما وصفت من نفيه  
وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والحاقه بالولد بكل حال ولده لا ينفي عنها انما عنه بنى والها  
ينسب اذا نسب (قال الشافعي) فإذا اكمل الزوج اللعان فقد بادت منه امرأته لأنه لا يزل والنسب

واقتراره في البيع جائز  
ولو كانت له على مولاه  
ذناير ولوله عليه دنائير  
فجل ذلك قصاصا جاز  
ولو كانت له عليه ألف  
درهم من نحوه حالة  
وله على السيد مائة  
دinars حالة فأراد أن  
يجعل الألف بالمائة  
قصاصا لم يحجز وكذلك  
لو كان دينه عليه عرضا  
وكتابه نقدا قال وإن  
اعتق عبده أو كتبه بدين  
سيده فأدى كتابته  
ففيها قولان أحدهما  
لا يجوز لأن الولد لمن  
أعتق والثاني أنه يجوز في  
الولاء قولان أحدهما  
أن ولده موقوف فان  
عتق المكاتب الأول  
كانه وإن لم يعتق حتى  
موت فالولاء للسيد  
المكاتب من قبل أنه  
عبد لعبد عتق والثاني  
أن الولاء لسيد المكاتب  
بكل حال لأنه عتق في

حين لا يكون له بعتقه ولأه  
كما وصفت فان عتق المكاتب الذي أعتقه فله وإن مات أو عجز فليسيد المكاتب إذا كان حيا وموت وإن كان ميتا فلورثته من الرجال  
ميراثه وفي القول الثاني لسيد المكاتب ولأولاده وقال في الاملاء على كتاب مالك أنه لو كاتب المكاتب عبده فأدى بعتق كما لو أعتقه  
لم يعتق (قال المزني) هذا عند أبيه (قال الشافعي) وبيع بنحوه مفسوخ فان أدى إلى المشتري كتابته بأمر سيده عتق كما يؤدي  
إلى كذبه فبعتق قال وليس للمكاتب أن يشتري من يعتق عليه لو كان حرا ولو أن يسلهم أن أوصى له بهم ويكسبون على أنفسهم وما يأخذ  
فضل كسبهم وما أقادوا فان مرضوا أو عجزوا وعن الكسب أنفق عليهم وإن جنوا لم يكن له أن يفديهم وبيع منهم بقدر جناباتهم ولا يجوز



بيع رقبته المكاتب فان قيل بعث مرة قبل هي الماسومة بنفسها عائشة رضي الله عنها والخبر المجزئ بطلانها وقصة والاضمة للبيع فان قيل فباعه النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشترطت لهم الولاء قلت أنا الشافعي في هذا جوابان أحدهما بطل الشرط وبخبر العتق ويحمله خاصا (١) وقال في موضع آخر هذا من أشد ما غلط فيه وانما صاحبه هشام وحده وغيره قد خالفه وضعفه (قال المرنزي) هذا أولى به لأنه لا يجوز في صفته النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه من الله عز وجل منكر على ناس شرطاً باطلاً وأمر أهله بأجابتهم إلى ما طبل وهو على أهله في الله أشد وعلمهم غلط (قال المرنزي) وقد يحتمل أن لوضع الحديث أن يكون أراد اشترطت عليهم أن لا اشترت وأعتقت الولاء أي لا تعزبهم والفتحة تحتمل ذلك قال الله جل ثناؤه (٣٨١) لهم العتقة وقال أن عليهم لعنة الله

وكذلك قال تعالى أم من يكون عليهم وكلا وقال ان أحسنتم أحسنتم لانسكم وان أسأتم فلها أي فعلها وقال ولا تجبروا له بالقول كجبر بعضكم لبعض فقامت لهم مقام عليهم فقضه رجل الله

(باب كتابة النصراني)

(قال الشافعي) رحمه الله وتجوز كتابته النصراني بما تجوز به كتابة المسلم فان أسلم العبد ثم أفاها النسا فهو على الكتابة الآن بغير فبيع على النصراني فان كاتبه على حلال عندهم حرام عندنا بطلان ما في من الكتابة فان أداها ثم محا كالماتفة عتق العبد ولا ردوا حدمها على صاحبه شيئاً لأن ذلك مضى في النصرانية ولو أسلموا وبقي من الكتابة شيء من خبر فقضه السيد عتق

الابن والافراش ولومات وأمات امرأته بعد كمال التعان لم يتوارنا لأن الفرقه وقعت بالذي وقع به نفي الولد قال ولو قالت لا لتعن (١) أو أقذف بالزنا وأخرست وأمات فسواء الولد مني والفرقة واقعة قال ولو حلف الأيمان كله أو نفي الالتعان أو حلف ثلاثة أيمان والتعن أو نقص من الأيمان أو الالتعان شيئاً كانا بجلهما أيهما مات ورثه صاحبه والولد غير مني حتى يكل الالتعان قال وسواء أدام منها المعلن كاه في أن لا فرقة ولا نفي ولا لوجن أو عتقه أو غاب أو أكلت نفسه قال وان حلف اثنتين أو ثلاثاً ثم هرب فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه فليتعن وكذلك لو عتقه أو خرس أو برسم أو أصابه ما لا يقدر معه على الكلام أو ما يذهب عقله فالتكاح بحاله حتى يقدر عليه أو نأب إليه عقله التعن فان قال هو لا لتعن وطلبت أن يحد لها حدوهو زوجها والولد له وان لم تطلب أن يحد لها فطلبت ذلك رجل قد فها برتابها كان ذلك له وحده وان مات وطلبت ذلك ورثها لم تكن عفت حدّها كان ذلك لهم وكذلك لو مات المقدوف بها وطلبت ذلك ورثته كان ذلك لهم فان طلبته أو ورثتها غداً لم يطلبه الذي قد فها لم يحدّه لأنه قد ف واحد ولو مات المرأة قبل أن يتم الزوج المعلن أن لا لتعن لم يكن ذلك عليها ولو أخطأ الإمام فأمرها بالعتق لم يكن ذلك شيء يدربا عن نفسها حد ولا يحجب به حكم ومتى التعن الزوج فعلها أن تلتعن فان أبت حدثت وان كانت حين لتعن الزوج حاضراً فسأل الزوج أن تؤخر حتى تدخل المسجد لم يكن ذلك عليها وأحلفت بباب المسجد فان كانت مريضة لا تقدر على الخروج أحلفت في بيتها قال وان امتنع من الذين وهي مريضة فكانت ثيباً بحت وكذلك ان كان في يوم بارد أو واسعاً صائفة لا لا تقتل باقى عليها وان كانت بكر لم تحذف حتى تصح وينقص البرد والحر ثم تحذف وانما قلت تحذف التعن الزوج لقول الله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (قال الشافعي) والعذاب الحد فكان عليها أن تحذف التعن الزوج ولم تدرأ عن نفسها بالالتعان قال ولو غابت أو عتقت أو غلبت على عقلها فإذا حضرت ونأب إليها عقلها التعت فان لم تفعل حدثت وان لم تنأب إليها عقها فلا حد ولا لتعن لانهم البست من عليها الحدود ولو قال الزوج لا لتعن وأمر بان يقام عليه الحد فضر بلسياط فلم يمتح حتى قال أنا التعن قبلنا ذلك منه ولا شيء له فيما ناله من الحد ولو أتي على نفسه كما يقذف المرأة فيقال ائمتينة فيقول لا آ في بها فضر ب بعض الحديث يقول أنا آ فيهم فيكون ذلك له ولو قيل للمرأة العتق فأبت فأمرها بيقام عليها الحد فأصاها بعضه ثم قالت أنا التعن تركت حتى تلتعن بهذا المعنى ولو قذف الرجل امرأته ثم غاب أو خرس أو ذهب عقله فالت الولد قبل أن ينفق فأخذ له ميراثه ثم أفاق الزوج والتعن ونفي الولد عنه رد الميراث ولو قذف امرأته بولد قد فته لم يكن عليه حد ولا لعان لها

(١) قوله أو أقذف بالزنا كذا في الشيخ ولعل الصواب وأقرت بالزنا تأمل كتبه معصمه

(٣٨١ - الم خمس) بقضه آخر كتابته ورجع على العبد بقيته ولو اشترى مسلماً فكتبه فباعها قولان أحدهما أن الكتابة باطلة لأنه ليس بالخارج له من ملكة تأمره أن أدى جمع الكتابة عتق بكلمة فائدة وراجعا كما وصفت والقول الآخر أنها جائزة في غير بيع عليه (قال المرنزي) القول الآخر فيه بطله لأنه ممنوع من النصارى بكتابه وعسى أن يؤدي فبعتي فان عجز زرق وبيع مكانه وفي نفسه الكتابة اذا أسلم العبد ومولاه نصراني على ما قلت دليل والله التوفيق (كتابته الحرفي) (قال الشافعي) اذا كاتب الحرفي عسده في دار الحرب ثم خرج حاملاً مستأمنين أبتأها الآن يكون أحدث له قهراً في ابطال كتابته والكتابة باطلة ولو كان السيد مسلماً فالكتابة باطلة فان سمي لم يكن رقيقاً لأنه آمنان مسلم بعتقه اياه ولو كاتبه المستأمن عسدها وأراد آخر اجتمع منع وقيل ان أقت فاد قوله وقال في موضع آخر اخرج هذا جواب الثاني وقد وقع في بعض النسخ والثاني وقال الخ ومعه صله ان ر وأمه غلط وصوابه عليهم اه

الجزية والا فكل يقض نحوه فان أدى عتق والوالاء وان مت دفعت الى ورتشك وقال في كتاب السير يكون مغنوما (قال المرتضى)  
 الاول اوله لانه اذا كان في دار الحرب حال الانغم ماله في دار الاسلام لانه ماله امان فوارنه فيه عبثاته (قال الشافعي) وان خرج فسعى  
 فن عسبه أو فودى به لم يكن رقيقا ورمال مكاتبه اليه في بلاد الحرب أو غيره فان استرق وعتق مكاتبه بالادعوات الحربى رقيقا  
 (١) لم يكن رقيقا ولا ولا لاجدب سبه والمكاتب لا ولا عليه الا ان يمتن الحربى قبل موته فيكون له ولا لمكاتبه وما أدى من كتابته  
 لان ذلك مال كان وقوله امان فلم يطل امانه ما كان رقيقا ولم يجعله له في حال رقه فاشخدم مولا فباعته كانت الامانة مؤداة (قال  
 المرتضى) وقال في موضع آخر فها قولان أحدهما (٢٨٣) هذا والثاني لما رقت كل ما أدى مكاتبه فأ وقال في كتاب السير يصير

ماله مغنوما (قال المرتضى)  
 هذا عندى اسمه بقوله  
 الذى ختم به قبل هذه  
 المسئلة لانه لما بطل  
 أن علق بطل عن ماله  
 ملكه (قال الشافعي)  
 ولو أغار المشركون على  
 مكاتب ثم استغنوه  
 المسلمون كان على  
 كتابته ولو كاتبه في  
 بلاد الحرب ثم خرج  
 المكاتب البناء مسلما  
 كان حرا

(كتاب المرتد)

(قال الشافعي) ولو  
 كاتب المرتد عبده قبل  
 أن يف الحاك ماله  
 كان جائزا وقال في  
 كتاب المسير اذا بر  
 المرتد عبده ففقه ثلاثة  
 أقاويل قد وصفها  
 فيه وفضت أن جوابه  
 في المكاتب أحسنها قال  
 فان نهى الحاك  
 المكاتب أن يدفع الى  
 المرتد كتابته قد دفعها  
 لم يبرأ منها وأخذها

ولابنى الولد وان صدقته حتى يمتن الزوج فبني عنه نالتاها (قال الشافعي) الولد الفرش والاصل أن  
 ولد الزوج له ولو زوج بغرا عتق مات الزوج أو عاش ما لم يفقه (١) أو يلاعن ولازم لمعتوه ولا احتياج الى دعوة  
 ولد الزوجة قال ولا يبنى الولد على الزوج الا في مثل الحال التي نفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك  
 أن الجليلي قد ف امره وأنكر جلهاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاعن بمن ما نفي الولد عنه قال  
 وأظهر الجليلي قد فها عند استباة جلهاء واذا علم الزوج بالولد وأمكنه الحاك فأنق الحاك فنهاه لاعتن بينهما  
 وان علم وأمكنه الحاك فمترك ذلك وقد أمكنه ما كانا يمتن فنهاه لم يكن ذلك كما يكون أصل بيع الشقص  
 صحيحا فيكون للشفيع أخذه اذا أمكنه فان ترك ذلك في تلك المبددة لم تكن له شفاعة وهكذا كل من  
 له شئ في مددة وغيره فاضمت لم يكن له ولو وجد بأن يكون يعلم بالولد فيكون له نفسه حتى يقر به جاز بعد أن  
 يكون الولد شجاعا ويختلف معه اختلاف ولده قال وامكان الانتفاع من الولد أن يعلم به وبمكنه أن يلقى  
 الحاك وبكون قادر على لقائه وله من يلقاه فاذا كان هذا هكذا فنهى لم يكن له نفسه ولا وقت في هذا  
 الاما وصفت ولو قال قائل فاذا كان حاضرا فكان هذا الفادة التي يقطع فيها أن يكون له نفسه فيها ثلاثة أيام  
 كان مذهبا محتملا فان لم يصل الى الحاك أو مرض أو شغل أو حبس فاشهد فيها على نفسه ثم طلب بعدها  
 كان مذهبا لما وصفنا في غير هذا الموضع من أن الله تعالى منع من فني بعباده ثلاثا وان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذن لها جرح بعد قضاء نكته بمقامه ثلاثا بمكة قال وأى مددة قلت له نفسه فاشهد على نفسه وهو  
 مشغول بأمر يخاف فوته أو عرض لم يقطع فيه وان كان غائبا فبلغه فأقام وهو يكتبه المسير لم يكن له  
 نفسه الا بأن يشهد له على نفسه ثم يقدم قال وان قال قد سمعت بأنها ولدت ولم أصدق فأبقت القول قوله  
 أو قال لم أعلم بالقول قوله ولو كان حاضر أبطلها فقال لم أعلم أنها ولدت بالقول قوله وعليها البينة قال وان  
 كان مريضا لا يقدر على الخروج أو مجوسا أو منافقا قيل هذا عذر فأبى هذا الحال كان فله أن ينفيه حتى  
 تأتي المدلة التي لا يكون له بعدها نفيه وهكذا ان كان غائبا ولو نفي رجل ولدا مرأته قبل موتها مات قبل  
 أن يلاعنها ومات قبل أن يمتن من ولدها ماتت منهن التعن ونفاه سواء كانت ميتة أو حية وادفعها  
 ثم ماتت أو دفعها بعد الموت وانتم من ولدها لم يمتن فلورثتها أن يحذره

(الوقت في نفي الولد) (قال الشافعي) رحمه الله واذا أقر الرجل بجعل امرأته فولدت ولدا في ذلك الجبل  
 أو أكثر ثم نفي الولد والوليد من الجبل لم يكن متفلسا به بلعان ولا غيره وان قد فها مع نفسه فطلب الحد  
 حد لها وان لم تطلبه لم يحذرها وان لم يقذفها وقال لم تلدي هذا الولد الذي أقربت به ولان الجبل الذي أقربت به  
 قالو لاحد ولا لاحد لها ولا لعان فان قال أقربت أن الجبل مني وأنا كاذب ولا أنفك أحلف ما أرا قد قذفها  
 (١) قوله أو يلاعن كذا في النسخ وأو الظاهر الواو كما يعلم مما قبله وما بعده اه كسبه مخجعه  
 فان عجز ثم أسلم السيد إلى السيد المجيز ولوارثه العدم كانه حار وكان حكم المرتد (باب حنابة المكاتب على سيده) اذا  
 (قال الشافعي) وأذا جنى المكاتب على سيده عمدا قبله القصاص في الجرح ولو أواره القصاص في النفس أو الأرش قال أدى ذلك فهو  
 على كتابته وان لم يؤد فلهم تعذيبه ولان سيده على عيدهم وبيع في حنابة الاجنبى (باب حنابة المكاتب ورققه)  
 (قال الشافعي) واذا جنى عبد المكاتب على سيده الأقل من قيمة عبده الحان يوم جنى أو أورش الحنابة فان قوى على ادائها مع الكتابة  
 فهو مكاتب وله يعييل الكتابة قبل الحنابة وقبل الدين الحال ما لم يقف الحاك لهم ماله كطرق في عسبه الا أن يدلس للمكاتب أن يعمل الدين  
 قبل محله بغير نفي سيده فان وقف الحاك ماله أدى السيد له والناس دينهم شرعا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كجبه عزة في مال  
 قوله لم يكن رقيقا ولا ولا الخ كذا في بعض النسخ وفي بعض الم يكتن يعنى ولا ولا الخ وتعارة الامم لم يكن له ولا ولا ولا الخ وحدها

الأجنبي الآن ينظروه ومتى شاء من أنظروهم ثم خير الحاكم سده بين أن يفديه بالأقل من أرض الخنابة أو يباع فيها فعطى أهل الخنابة حقهم دون من دأبه يبيع أو غيره لأن ذلك في ذمته ومتى عتق أنسعه وسواء كانت الخنابات متفرقة أو معاودة بها قبل التحجير وبعده يحاصرون في غنمه معا وإن أراد بعضهم كان غنمه للباقي منهم ولو قطع يد سبده فمأواه عتق بالأداء أمه بارش يده وأى المكاتبين حتى ولو لهم واحد لم يمتدون أصحابه ولو كان هذا الخاني ولد المكاتب وهب له أو من أمته أو ولده مكاتب فبغديش وإن قال الباذن السيد لاني لأجعل له بيعهم ويسلون فيباع منهم بقدر الخنابة وما بقي بحاله يعق بعق المكاتب والمكاتب وإن جنى بعض عبده على بعض عدا فله القصاص الآن يكون والد الأفل يقتل والده بعدله وهو لا يقتل به ولو أغتقه السيد (٢٨٣) بغير أداء ضمن الأقل من قيمته والخنابة ولو كان أدى فعتق فلعنه

إذا طلبت ذلك فإن حلف لم يحد وإن لم يحلف فقتل أو أرقه فقتل أحد قال والإقرار بالاسان دون الصمت فلا وإن رجلا رأى امرأته تجل في حبلها شيئا ثم ولدت فنفاه فيسئل هل أقررت بحبلها فإن قال لا أو قال كنت لأرى سله ليس بحبل لأعني ونفاه إن شاء وإن قال بلى أقررت بحبلها وقلت لعنه يموت فاستر عليها وعلى نفسها لزمه ولم يكن له نفسه ولو ولدت ولدا وهو غائب فقدم فنفاه حين علمه وقال لم أعلم به في غيبتي كان له نفسه بلعان ولو قالت قد علم به وأقر فقال قيل لى ولم أصدق وما أقررت به حلف ما أقر به وكان له نفسه ولو كان حاضرا أو غائبا فنفاه في نفسه فعد على الذى هنا مبه خيرا ولم يقر به لم يكن هذا اقرارا لأنه يكافئ الدعاء بالعداء ولا يكون اقرارا كما لو قال له رجل بارك الله تعالى لك في تزويجك أوفى مولودك فعداله ولم يتزوج ولم يولد له لم يكن هذا اقرارا بتزوج ولا ولد

(ما يكون قذو لوما لا يكون) (قال الشافعي) رحمه الله وللعان حتى يقذف الرجل امرأته بالزنا صرحا لقول الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم قال فإذا فعل فعله اللعان إن طلسته وله نفى ولده وحله إذا قال هو من الزنا الذى رمتها به ولو ولدته أو أفل لدس يابى أو رأى خلافه قال لدس منى ثم طلبت الحد فلا حد ولا لعان حتى يبقعه في الولد فيقول لم قلت هذا فإن قال لم أقذفها ولكنك لم تلده أو ولدته من زوج غيري فبقي وقد عرف نكاحها فلا يلحقه نسبه الآن تأتي بأربع نسوة يشهدن أنها مولدته وهي زوجته في وقت يعلم أنها كانت فيه زوجته يمكن أن تلد نسوة عند نكاحها في أقل ما يكون من الحمل أو أكثره فإن لم يكن لها أربع نسوة يشهدن فسألت عينه ما ولدته وهي زوجته أو ما ولدته في الوقت الذى إذا ولدته فيه لحقه نسبه أحلفناه فإن حلف برئ وإن نكل أحلفناها فإن حلفت لزمه وإن لم تحلف لم يلزمه « قال الربيع » رحمه الله وفيه قول آخر أنهم وإن لم تحلف لزمه الولد لأن الولد يلد في نفسه وتركه الملبين لا يبطل حقه في نفسه فلم تحلف فتسبر الزمه الوالد (قال الشافعي) ولو جاءت بأربع نسوة يشهدن أنها مولدته وهي زوجته أوفى وقت من الأوقات بدل على أنها مولدته بعدن ويحجمها بها بما يمكن أن يكون منه ويحدد حدا علمنا أن ذلك بعد ما تزوجها بسنة أشهر فأكثر أحقت الولد به قال وانما قلت إذا نكح الرجل امرأته ولم يقذفها برئ لم الأعني بنسبه لأنه قد يكون صادقا فلا يكون هنا حلا وإن نفى ولدا ولدته ولم يقذفها وقال لا الأعني ولا أقذفها بل يلاعها لزمه الولد وإن قذفها لا أعنيها إذا أعنيها بغير قذف فأعنيها بدعى أنها لم تلده وقد حكمت أنها قد ولدت وانما أوجب الله عز وجل اللعان بالقذف ولا يجب بغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا لا عن الرجل امرأته بولد فنفاه عنه ثم جاءت بعده بولد بسنة أشهر أو أكثر وما يابن به نسب ولد البتة فهو ولده الآن ينفيه بلعان وإن نفاه بلعان فسد له وإذا ولدت امرأته الرجل ولد في بطنه فربا بالولد

الأقل من قيمة نفسه أو الخنابة لأنه لم يحجر ولو جنى جنابة أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الخنابة بشر كان فيها والآخر أن عليه لكل واحد منهما الأقل من قيمته أو الخنابة وهكذا لو كانت جنابات كثيرة (قال المرئي) فذقطع في هذا الباب أن الجنابات متفرقة أو معا فسواء وهو عندى بالحق أولى (قال الشافعي) وإن جنى على المكاتب عبده جنابة لأقصاص فيها كانت هدرا ولكاتب أن يؤدب رقيقه ولا يجذبه من الحد لا يكون لغير سر

باب ما جنى على المكاتب

(قال الشافعي) رحمه

الله وأرض ما جنى على المكاتب ولو قتلته السيد لم يكن عليه شيء لأنه مات عبدا ولو قطع يده فإن كان يعق بارش يده وطيله العبد جعل قصاصا وعتق وإن مات بعد ذلك ضمن ما ضمن لو جنى على عبده غيره فعتق قبل أن يموت وإن كانت الكتابة غير حالية كان له فحبل الأرض فإن لم يقضه حتى مات سقط عنه لأنه صار مالا (الخنابة على المكاتب ورقيقه عبدا) (قال الشافعي) وإذا جنى عبدا على المكاتب عبدا فأراد القصاص والسيد الدية فلكاتب القصاص لأن السيد ممنوع من ماله وبدنه وليس له أن يصالح الأعلى الاستيفاء لجميع الأرض ولو عفا عن القصاص والأرض معاتمة عتق كان له أخذ المال ولا قول له عفا ولا عفا لأن المال ولو كان العفو فأن السيد فالتعق جاز (باب عتق السيد المكاتب في المرض وغيره) (قال الشافعي) إذا وضع السيد عن المكاتب كتابته أو أغتقه في المرض فالتعق موقوف

فان خرج من الثلث بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ولو أوصى بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته ان كان قيمته ألفا وباقي كتابته خمسمائة أو كانت ألفا وثمته خمسمائة فعتق بخمسمائة وقال في الاملاء على مسائل مال وأعتقه عند الموت ولأما له غيره عتق ثلثه فان أدى ثلثي الكتابة عتق كله وان عجز عن ثلثه ولو قال شعوراعنه كتابته فهي وصية له فعتق بالأقل من قيمته أو كتابته وسواء كانت حالة أو دينا بحسب في الثلث ولو كان فيه مرضه ولا يخرج من الثلث وقفت فان أداها لسيدها لا يخرج به من الثلث جازت الكتابة وان لم يفسد جازت كتابة ثلثه اذا كانت كتابة مثله ولم تجز في ثلثه (قال المزني) (٢٨٤) رحمه الله هذا خلاف قوله لا تجوز كتابة بعض عبده وما أقر بقبضه

في مرضه فهو كالدين بقر بقبضه في صحته وإذا وضع عنه دنائير وعليه دراهم أو شئاً وعليه غيره لم يجز ولو قال قد استوفيت آخر كتابتي ان شاء الله أو شاء فلان لم يجز لأنه استثناء

(الوصية للعبد أن يكتب)

(قال الشافعي) ولو أوصى أن يكتب عبد له لا يخرج من الثلث خاص أهل الوصايا وكتب على كتابته مثله ولو لم تكن وصايا ولا ماله غيره فبطلان شئت كاتبنا لثلثي وولاه لثلثي لسيده والثلثان رقيق لورثته (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصل قوله مثل الذي قبله ولو قال كاتبوا أحد عبدي لم يكتبوا أمة ولو قال أحدى

وفى آخر وأقر بالآخر وفي الأول فهو سواء وهما ابتداء وليكون حل واحد بدينين والامن واحد فإذا أقر بأحدهما لم يكن له نفي الآخر الذي ولده مع في بطن كالأول الذي أقر به وان كان نفي أحدهما نفي بصدق لأمه فطلبت حدها فعليه الحد وإذا ولدت ولداً فنفاه فبات الولد قبل بطن الأب فان اتعن الأب نفي عنه المولود ولو كان رجل حتى على المولود فقتله فأخذ الأب دينه أو حتى عليه جنيته فأخذ الأب دينه رد الأب اذا نفي عنه فهو غير أبيه وهكذا الولد ولدان فبات أحدهما نفيها فبات النفي عنه المبت والحي ولو ولدت له ولداً فنفاه بلعان ثم ولدت آخر بعده يوم فأقر به لزمها جميعاً لأنه حبس واحد وحدها ان كان قد نفاه وطلبت ذلك قال ولو لم ينقه ولم يقر به وفق فان نفاه وقال الاعان الأول يكفي لأنه حبس واحد لم يكن ذلك حتى يلعن من الآخر ولو ولدهما لم يلعن الابن بينهما وكذا لولعتن من الأول ثم الثاني ثم نفي الثالث التلعن به أيضاً لا ينفى ولما حدث الابلعان به بعينه ولو قذف رجل امرأته وهما محل أمومعها ولد أو أقر بالحل والولد أو لم ينقه كان لزاماً له أن ينفى حتى وهي حبلى منه والدمنه و يلعن للقذف أو يحدين طلبت ذلك ولو قال رجل لامرأته زنت وأنت صغيرة أو قال لامرأته وقد كانت نصرانية أو أمة زنت وأنت نصرانية أو أمة أو قال لامرأته زنت مستكرهة أو أصابك رجل نائماً وزني بذكر بصبي لا يجامع مثله لم يكن عليه حد في شيء من هذا وان كان أوقع هذا عليها قبل نكاحها لم يكن عليه لعان وعزر للذي كان وان أوقع هذا عليها وهي امرأته ولم ينسبه إلى حين لم تكن له فيه امرأته فلا حد عليه وان التعن فلا يعز وتقع الفرقة وان لم يلعن عزر للذي ولو قال لامرأته زنت وجئت فأنث زانية أو أذرت وجئت فأنث زانية أو قال لامرأته زانية أو أخرها فقال ان اخبرت نفسك فأنث زانية فلا حد ولا لعان ويؤبد ان طلبت ذلك على اظهار الفاحشة قبل ينكحها وقبل أن يتخار وبعد النكاح والاختيار ولو قال رجل لامرأته زانية فقالت زنت بثلث وطلبها معاً لمهما أذاها فان قالت غيبت أنه أصابني وهو زوجي حلفت ولا شيء عليا لان أصابته اباه ليست رتاً وعليه أن يلعن أو يحسد وان قالت زنت به قبل أن ينكحني فهي قاذفة وعليها الحد ولا حد عليه لانها مكرهة بالزنا ولا لعان ولو قال لها زانية فقالت أنت أزني متى فعلته الحد واللعان ولا شيء عليها في قولها أنت أزني لأنه ليس بقذف بالزنا الم تربيته القذف ولو قال لها أنت أزني من فلانة لم يكن هذا أقفاً ولا لعان ولا حد ولا يؤبد في الأذى وان أراجه القذف فعليه الحد وأواللعان ولو قال لها أنت أزني الناس لم يكن قاذفاً إلا بان يرد القذف ويعزر وهذا لأن هذا أكبر من قوله أنت أزني من فلانة ولو قال لامرأته زانية كان عليه الحد وأواللعان وهذا ترخم كما يقول الرجل لما لئال يامال وحارث يا حار ولو قال لها زنت في الجبل أحلفناه بالله ما أراد قذفها بالزنا ولا لعان ولا حد لان

أما لم يكتبوا عبداً ولا حتى وان قال أحد رقيق كن لهما الخيار في عبداً أو أمة (قال المزني) قلت أنا وأخني زنات (باب موت سيد المكاتب) (قال الشافعي) ولو أنكح ابنة له مكاتبه برضاها فبات وابنته غير أمة والاختلاف بينهما ولانها قاتنة فالنكاح ثابت وان كانت وارثة فسد النكاح لانها ملكة من زوجها بعضه فان دفع من الكتابة ماله إلى أحد الوصيين وأحد وارثين أو إلى وارث وعبد من أوله وصايا يعقق الإصول الدين إلى أهله وكل ذي حق حقه اذا لم يدفع باحرامكم أو إلى وصي (باب عجز المكاتب) (قال الشافعي) وليس لسيده أن يفسخ كتابته حتى يهجر عن أداء ما يفتكون له ففسخها بحضرته ان كان ببلده واذا قال ليس عندي مال فأشهد أنه قد فجر بطلان كان عند سلطان أو غيره وأحجج في ذلك بين عرفان سأل أن ينظر مده يؤدى إليها بنجمه

لم يكن له عليه ولا السلطان أن ينظره الآن بحضور ماله ببيعة مكانه الى المدفنة فينظره قدر بيعة فان حل عليه نحيب في غيبته فاشهد سيدة أن قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز ولا يعجزه السلطان الآن تثبت بينه على حال نحيب من نحيبه فان قال قد أنظرته وبدا لي كتب السلطان الى الحاكم ببلده فاعله بذلك وأنه ان لم يؤد اليه أو الى وكيله فان لم يكن له وكيل أنظره (٢٨٥) قدر سيرة الى سيدة فان جاء والا عجزه

حاكم ببلده ولو غلب على عقله لم يكن له أن يعجزه حتى يأتي الحاكم ولا يعجزه الحاكم حتى يسأل عن ماله فان وجده أدى عنه وان لم يجده عجزه وأخذ السيد بنقته وان وجده مالا كان له قبل النجاسة العجز عنه ودعى سيدة بنقته مع كتابته ولو ادعى أنه أوصل اليه كتابته وجاء بشاهد حلفه معه وأمره ودفع الكاتبة وكانت عرضا نصفه وعق ثمر استحق قبل له ان أدبت مكاتل والأرفقت

(باب الوصية للمكاتب والوصية له)

(قال الشافعي) وإذا أوصى به لرجل وعجزه قبل موته أو بعده لم يحز كماله وأوصى برقبته وهو لا يملك ثم ملكه حتى يحد وصية به وإذا أوصى بكتابه جازت في الثلث فإذا أذاها عتق فان أراد الذي أوصى له تأخير والوارث يعجزه فذلك للوارث تصير رقبته له ولو كانت الكتابة فاسدة بطلت الوصية ولو أوصى برقبته

زنا في الجبل رقت في الجبل ولوقالت هي بأزانية فعلمنا الحد لانه قد أكلت القذف وزادته حرفا أو اثنين وإذا قال الرجل لامرأة تزني قبل أن تزوجك حد ولا لعان لانه أوقع القذف وهي غير زوجة ولو جعلته بلا عن لانه انما تكلم بالقذف الآن جعلته بلا عن أو يحسد اذا قال الرجل لامرأة له بالغ زني وأنت صغيرة ولكي (٢) انظر الى يوم تكلم به لان القذف يوم وقوعه ولو قذف رجل امرأته بازا قبل أن يتكلمها فطلبت به بالحد وحد ولا لعان لان القذف كان وهي غير زوجة ولو قذفها بالزنا ولم يطلب به بالحد حتى يتكلمها فذقهها ولا عنها وطلبت به الحد قبل النكاح حد لها ولو لم يلاعنها حتى حد عليها الامام في القذف الاول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لاعتن أوجد ولو طلبته به معا مع احده بالقذف الاول وعرض عليه اللعان بالقذف الآخر فان أفي حده أيضا لان حكمه فاذن غير زوجة الحد وحكمه فاذن زوجة حد وللعان فانما التعن فالفرقة واقعة بينهما وان لم احدهم ولا اعتن بينهما لم يكن حد في القذف بأوجب على من حمله على اللعان والحد في القذف الآخر وكان لعنير أن لا يجحد ولا بلا عن وإذا حاز طرح اللعان بقذف زوجة وحد أو طرح الحد باللعان جاز طرحهما معا وكذلك لو قذفها واما معها اجنبية في كلمة واحدة حد للاجنبية ولا عن امرأته أو حد لها ولو قذف أربع نسوة بكلمة واحدة أو كليات فقتل معا ومتفرقات لاعتن كل واحدة منهن أو حد لها وأبتهن لاعتن فقط حدها وأبتهن نكل عن أن يلتن حد لها اذا طلبت حدها ويلتن لهن واحدة واحدة وإذا ناسحن أبتهن تبدأ أفرع بينهن فابتهن بدأ الامام بها بغير فرعة رجوت الامام لا يأتى لأنه لا يمكنه أن يأخذ ذلك إلا واحدا واحدا اذا طلبته واحدة واحدة ولو قذف رجل امرأته زنا بين في ملكه التعن مرة واحدة مرة لأن حكمهما واحد وكذلك لو قذف امرأة اجنبية مرتين كان حد واحد ولو قذف رجل نكاحا بكلمة واحدة أو كليات كان لكل واحد منهم حد ولو قال رجل لامرأة أنت طالق ثلاثا أو طالق واحدة لم يبق له عليها من الطلاق الا هي أو طالق ولم يدخل بها أو أتى طلاق ما كان لأرجعة له عليها بعده وأتبع الطلاق مكانه بأزانية حد ولا لعان الآن يكون بنى به ولدا أو جلا فسلعن الولد ويوقف الجلا إذا ولدت التعن فان لم تلد ولو بدأ فقال بازانية أنت طالق ثلاثا التعن لان القذف وقع وهي امرأته ولو قال أنت طالق ثلاثا بازانية حد ولا لعان الآن بنى ولدا فلا عن به وبسقط الحد ولو قذف رجل امرأته فصدقته ثم رجعت فلا حد ولا لعان الآن بنى ولدا فلا بنى الابعان ولو قذف رجل امرأته ثم زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراما فلا حد ولا لعان الآن بنى ولدا أو بر بدأ بنى يلتن فثبت عليها الحد ان لم تلتن وإذا قذف رجل امرأته فارتدت عن الاسلام وطلبت حدها لاعتن أو حد لان القذف كان وهي زوجة مسلمة ولو كان هو المرتد كان هكذا ولا يشبهه هذا أن يقذفها ثم تزني لان زناها دليل على صدق زنيها وارتدتها لا دليل على أنها بازانية وإذا كانت تحت المسلم ذمية فقد ذمتها ثم أسلمت فطلبت حدها لاعتن أو عجز ولا حد لان القذف كان وهي كافرة وكذلك لو كانت عموكة فعتقت أو مسلمة فبلغت وإذا مال الرجل امرأته أمرها فاختارت نفسها ثم قذفها فان كان الطلاق علق فيه الرجعة لاعتن أو حد وان كان لا يملك الرجعة حد ولا بلا عن فان قذفها ثم طلقها ثلاثا لاعتن لان القذف كان وهي زوجة وإذا طلق المسلم امرأته لم يقع عليها الطلاق وللاعتن السكتى ولا تقطعها وإذا لاعتن الرجل امرأته ونفى عنه ولدها ثم أقتر به أو كذب نفسه حدان طلبت الحد والحق به الولد وهكذا الوأقر به الأب وهو مريض فطلبت حدها فلم يجد حتى مات فهو ابنه يرثه ويثبت نسبه منه وان لم يحد لاه ولو كانت المستل بحالها وكان الابن

وكتابه فاسدة فقها قولان أحدهما أن الوصية باطلة والثاني أن الوصية جازية (قال المزني) هذا أشبه بقوله لانه في ملكه خفيف لا يجوز ما صنع في ملكه (قال الشافعي) ولو قال ضعوا عني أو كثر ما بقي عليه ومثل نصفه وضع عنه أو كثر من النصف عاش أو اومل نصفه ولو قال ضعوا عني أو كثر ما عليه ومثله وضع عنه الكتابة كلها والفضل باطل ولو قال ضعوا عني ما شاءت فاعها كلها لم يكن له إلا أن يقي منها شيئا

(كتاب عتق أمهات الأولاد من كتب) (قال الشافعي) وإذا وطئ أمته فولدت ما يمين أنه من خلق آدميين عين أو نطف  
أو أصبح فهي أم ولد لا تخالف المملوك في أحكامها غير أنها لا تخبر ج من ملكه في دن ولا غيره فإذا ماتت عتقت من رأس المال وإن لم يمت  
فيه من خلق آدمي سألنا عدولا من (٢٨٦)

هو الميت والاب هو الحي فادعاه بعد الموت وللا بن مال أو لماله أوله ولد وأولاده ثبت نسبه منه وورثه  
الاب ولو كان قتل فأنسب إليه أخذ حصته من دينه ولو كان الولد النفي عن أبيه منع ميراثه من قبل  
أبيه في حياته لأنه كان متفيعا عن ميراثه الذي منعه لأن أصل أمره أن نسبه ثابت فأنه أعماعه مني ما كان  
أبوه مملوكا متفيعا لي فيه باللعان وإذا لعن الزوجان بولد أو غيره ولم ينفق الزوج أمره أتى له فلاحد  
عليه كالأول حمله بشفقة فنفقها لم يحد ثمانية ونهى عن نفقها فإن انتهى والاعز وأذا نفقها غير الزوج  
الذي لا عتقها عليه الحد وإذا قال رجل لأم لا من لعنة سلت ابن فلان أكلف ما أريد نفق أمه لا حدة عليه لانا  
فحكمتا أنه ليس ابنه ولو أريد نفق أمه حدته ولو قال بعد ما يقر الذي نفقها أنه ابنه أو يكذب نفسه  
لسب ابن فلان كان فاذنق لأمه فان طلبت الحد حمله لان كانت حرة مسلمة وإن كانت كافرة أو أمة عزز  
وأذا نفق الرجل المرأة فقال أنت أمة أو كافرة فعليه البينة أو أنها حرة مسلمة أو قوله مع يمينه أن لم تكن  
بينة لأنه لو خذته منه الحد ولو ادعى الاب الولد فطلب المرأة حد حدة عليها ولزمه الولد أن لم يطلب لزمه الولد  
ولا يحد ومضى طلبه حد لها ولو نفقها قبل الحد ثم طلبت منه الحد حدة عليها وحدها لأن اللعان بطل وصار  
مفتريا عليها ميتين فأما الأجنبية فيحد لها قبل اعتراف الاب بالولد وبعد ولو قامت بينة على الاب أنه أ كذب  
نفسه في اللعان أو أقر بالولد لزمه وإن جحد وحدها طلبت الحد ولو قامت بينة أنه قد نفقها أو كذب نفسه  
حد لم يلعن إذا طلبت وإن جحد ذلك كله ولو قال رجل لأمه بارزانية ثم قال عنت زنا في الجبل حد  
أولاعن لان هذا ظاهر الترتيب ولو وصل الكلام فقال بارزانية في الجبل أكلف ما أريد الارق في الجبل  
ولا حد فان لم يحلف حد لها إذا حلفت لقد أريد القذف ولو قال لها بافجرة أو باخينة أو باجيرة أو باغيلة  
أو باردة أو بألسنة وقال لم أريد الزنا أكلف ما أريدتيتها وعز في أذاها ولو قال لها غيلة أو بألسنة أو ما أشبه  
هذا لم يكن في شيء من هذا قذف وكذلك لو قالها أنت تحبين الجماع وتحبين الخلوة وتحبين الحلو فتعليه  
في هذا كله أن طلبت الميمين عينه

(الشهاد في اللعان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا جاء الزوج بثلاثة يشهدون على امرأته  
معا بالزنا لعن الرجل فان لم يلعن حد لان حكم الزوج غير حكم الشهود والشهود لا يلعنون بمحال ويكونون  
عند أكثر المقتضين قذفة يحسدون إذا لم ينعوا بأربعة الزوج متفردا بلاعن ولا يحد قال وإذا زعم الزوج أنه  
رهازني فبين أنها قد تورعت في نفسه بأعظم من أن تأخذ كرماله أو تشتم عرضه أو تناله بشد يد ضرب  
من أجل ما يبيح عليه من العار في نفسه رهاها عدى على ولده فلا عداوة وتصير الهمما فيما بينهما ونسبه أكثر  
من هذا كما تبلغ هذا ونحن لا نخير شهادة عدو على عدوه والأجنبي يشهد على النسي بما وصفت بسبيل  
وسواء قذف الزوج امرأته أو جاء شاهد على ابن زنا هو بكل حال قاذف فان جاء بأربعة يشهدون على المرأة  
بالزنا حدت ولم يلعن إلا أن ينفي ولد الها بذلك الزنا فيجد أو يلعن فتنى الولد وإن قذفها واتنى من جعلها  
جاء بأربعة يشهدون عليها بالزنا بلاعن حتى تلد فلعن إن أراد أن يولد فإن لم يلعن لم ينفع عنه ولم تعد  
حتى تلد ثم تعد بعد الولادة ولو جاء بشاهدين يشهدان على إقرارها بالزنا هو يتحد فلا حد عليها ولا عليه  
واللعان ولو كان الشاهدان ابنه منها أو من غيرهما تجز شهادتهما ولا تجوز شهادة الولد لوالده ولو كان  
الشاهدان ابناهما من غيرهما جازت شهادتهما عليها لانهما يبطلان عنه حد حدة ولا يثبت عليها بالاعتراف في شيء من  
الحد إلا أن تشاهي أن يثبت عليها فتحد وإذا قذف الرجل امرأته وجاء بأربعة متفرقين يشهدون

شككن لم تكن به أم ولد وأم الولد عتزلتها يعقرون بعقها كانوا من حلال أو حرام ولو ماتت قبلهم ثم مات السيد عتقوا بموته كالمهم ولو اشترى امرأته وهي أمة حامل منه ثم وضعت عنده عتق ولدها منه ولم تكن أم ولده أبدأ حتى تحمل منه وهي في ملكه وللكتاب أن يبيع أم ولده فان أوصى رجل لأم ولده أو لولد به يخرج من الثلث فهي جائزة لانها يعقن بموته ولو جنت أم الولد لاجنبية ضمن السيد الأقل من الارش أو القيمة فان أدى قيمتها ثم عادت بغتت ففيها قولان أحدهما أن اسلامه قيمتها كاسلامه بذهابها يرجع المحنى عليه الثاني بأرش جنباته على المحنى عليه الاول فيشتر كان فيها بقدر جنباتها ثم حكنا كالمجنت ويدخل فيه أن اسلامه قيمتها اذا كان كاسلام بذهابها الى الاول لزم الاول اخراجها الى الثاني اذا

بلغ أرش الجنبية قيمتها والثاني أنه يدفع الأقل من قيمتها أو الجنبية فان عادت بغتت وقد دفع الارش رجع عليها على السيد وهكذا كالمجنت (قال السمرقني) والثاني أشبهه عندى بالحق لان اسلامه قيمتها لو كان كاسلام بذهابها لوجب أن تكون الجنبية الثانية على قيمتها وطلبت الشمرة وفي إجماعهم على ابطال ذلك ابطال هذا القول وفي ابطاله ثبوت القول الآخر اذا لا وجه لثالث

عليها بالناسطع عنه الحد وحدث وان كان نقي مع ذلك ولا ينف عنه حتى يلتم هو ولو شهدا بالمرأة  
على أبيهما أنه قذف أمهما والاب يجحد والأب يدعي فالتشهاد باطلة لانهما يشهدان لأبهما وكذلك لو شهد  
أبوهما وأبها أو شهد رجل وامرأتان لا يجوز شهادتهما في غير الأموال ولا إقرار الرجال ولو شهدا امرأة  
أبنا لهما على زوج لهما غير أبيهما أنه قذفها أو على أختي أنه قذفها لم تجز شهادتهما لهما ولو شهد شاهد  
على رجل أنه قذف امرأته بالزنا يوم الخميس وشهد آخر أن الزوج أنه قذفها بالزنا يوم الخميس وهو يجحد  
لم يكن عليه حد ولا لعان لان الإقرار بالقذف غير قول القذف ولو شهد رجل أنه قذفها بالزنا يوم الخميس  
وشهد آخر أنه قذفها بالزنا يوم الجمعة لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهد أنه قذف امرأته بالزنا والآخر أنه قال  
لا ينهيه ما يولد الزنا لم تجز الشهادة فإذا لم تجز فلا حد ولا لعان وان طلبت أن يحلف لها أحلف بالله ما قذفها  
فان حلف برى وان سكت حلفت لقد قذفتها ثم قيل له ان التعنت والاحتد وكذا لو ادعت عليه القذف  
ولم تقم عليه شاهدان أحلف ولو شهد شاهد أنه قذفها بالفارسية وآخر أنه قذفها بالعربي ففي مقام واحد ومقامين  
فسواء لا تجوز الشهادة لان كل واحد من هذا كلام غير الكلام الآخر ولو شهد عليه شاهد أنه قال لها  
زنى بك فلان وآخر أنه قال لها زنى بك فلان رجل آخر لم تجز الشهادة لان هذين قذفان منفردان بتسمية رجلين  
منفرقين ولو قذفها رجل بعينه فجاءت تطلب الحد وجاء الرجل يطلب الحد قيل له ان التعنت فلا حد للرجل  
وان لم تلتن حددت لهما حدا واحدا لأنه قذف واحد وان جاء الرجل يطلب الحد للرجل والمرأة والمرأة بمئة  
أوجه التعنت ويطلب عنه الحد فان لم تلتن حدد وكذلك ان كانت المرأة حبة ولم تطلب الحد أمية ولم تطلب  
ذلك ورثتها قيل له ان شئت التعنت فدرأت حد المرأة والرجل وان شئت لم تلتن حددت لأبهما طلب فان  
جاء الآخر فطلب حده لم يكن له لان حكمه حكم الواحد اذا كان لعان واحد واذا شهد عليه شاهدان أنه  
قذف أمهما وامرأته في كتيبتين منفردتين جازت شهادتهما غير أمهما وبطلت لهما وسواء كانت  
المقذوفات مع أمهما امرأة القاذب وأمهما امرأته أو لم يكونا أو كانتا حداهما ولم تكن الأخرى واذا شهد  
شاهدان على زوج بقذف حبس حتى يعذلا فيعدا ويتعن وان شهد شاهدان شاعت أن يحلف أحلف  
وان لم تشأ لم يجس بشاهد واحد ولا يقبل رجل في حد ولا لعان واذا شهدا بالرجل على أبيهما وأمهما  
امرأة أبيهما أنه قذف امرأته غير أمهما جازت شهادتهما لانهما يشهدان عليه بمحدولاب ان يلتن وليس  
ذلك عليه فالتعانه احداث طلاق ولم يشهدا عليه بطلاق ولو شهدا أنه طلق امرأته غير أمهما فقد قيل  
ترد شهادتهما لان أمهما تنفرد بأبهما وهذا عندى بين لان أبهما ان ينكح غيرها ولا أعلم في هذا جرح  
منفعة إلى أمهما بشهادتهما وكل من قلت تجوز شهادته فلا تجوز حتى يكون عدلا ولو ان شاهدن شهدا  
على رجل بقذف امرأته أو غيرهما ثم ما مضى عليه الحد والألعان وكذلك لو عيا وتغيرت حالهما  
حتى يصيرا من لا تجوز شهادتهما بانفسق فلا حد ولا لعان حتى يكونا يوم يكون الحكم بالحد واللعان غير  
محروحين في أنفسهما قال وتقبل الوكالة في تنييت البينة على الحدود فإذا اراد القاضي بغير الحد أو يأخذ  
الألعان أحضر الماخوذ للحد والألعان ان كانت حية حاضرة واذا شهد شاهدان على قذف وهما صغيران  
أو عبدان أو كافران فابطلنا شهادتهما بلغ الصغيران وعق العبدان وأسلم الكافران فأقامت المرأة  
البينة بالقذف أجر تائباتهم لان البس اعمار دناها بان لم يكونوا شهودا عدولا في تلك الحال وسواء كانوا عدولا  
أو لم يكونوا عدولا ولو كان شديدا في ذلك حران مسلمان محرومان في أنفسهما فابطلت شهادتهما ثم عدلا  
وطلبت المرأة حدها لم يكن لهما من قبل أن تحكمنا على هذين بان شهادتهما باطلة ومثلهما في تلك الحال قد  
يكون شاهدان ولو كان عدلا غير عدو ولو شهدا على رؤية أو سماع ثبتت حقا لأحدا وعليه في تلك  
الحال التي لا تجوز فيها شهادتهما وأقاموا الشهادة عليه في الحال التي يجوز فيها شهادتهما ثم أجرهما وكذلك  
ان يكون عدوانا لرجل أو فاسقان معهما رجلا بقذف امرأته فلم تطلب ذلك المرأة وطلبت فلم يشهدا حتى

نعم له عند جماعة العلماء عن لا يسمع أمهات الأولاد فإذا افكتها ربهما صارت بمنها التقدم لأختانية عليها ولا على سيدها بها فكيف اذا حثت لا يكون عليها مثل ذلك قنسا (قال المصنف) وقدم لك المجني عليه الارش بحق فكف يجني غيره وغيره كنه وغير من هو عاقلة له فيجب عليه غرمه أو غرم شئ منه قال فان أسلمت أو لم النصراني حصيل بينهما أو أخذ بنفقها وتعل ما يعمل له مثلها فان أسلم خلى بينها وبينه وان مات عتقت فإذا توفي سيد أم الولد أو اعتقها فلا عدة وتستبرأ بمحضة فان لم تكن من أهل الحيض فثلاثة أشهر أحب البنا (قال المصنف) قلت أنافس سرى الشافعي بين استبراء الأمة وعسدة أم الولد في كتاب العدد وجعلها حصة فأنسبه بقوله اذ لم يكونا من أهل الحضر ان يقوم الشهر فيها مقام الحيضة

ذهب عداوتها للرجل أو عدا حازت شهادتهما لأنه لم يحكم برشداهن حتى يشهدا وكذلك العبيد  
يسعون والصبيان والكفار ثم لا يقيمون الشهادة إلا بعد أن يبلغ الصبيان أو يعتق العبيد ويسلم الكفار  
فإذا قذف الرجل امرأته فأقر أو أقامت عليه بيعة فبها يشهدان على إقرارها بالزنا فلا حد عليه  
ولا لعان ولا عليها ولا يقام عليها حد بأحد شهد عليها باقرار وان كانوا أربعة حتى تفقروا وثبتت على الإقرار  
حتى يقام عليها الحد ولو جاء بشاهد واحد أو اثنين يشهدون على إقرارها بالزنا فلا حد عليها ولا يدرا عنه الحد لان  
شهادة النساء لا تجوز في هذا ويحد أو يلاع وكذلك لو شهد عليها أنها منه بالزنا كانت شهادتهما  
لأيهما باطلا وحد أو لآخر ولو عفت امرأته عن القذف أو أجنبية ثم أرادت القيام به عليه بعد العفو لم يكن  
لها ولو أقرت بالزنا فلا حد ولا لعان على الزوج ولو شهد شاهدان على رجل قدا عيا عليه أنه قذفهما ثم شهدا  
أنه قذف امرأته أو قذف امرأته ثم قذفهما لم أجز شهادتهما إلا لأن دعواهما عليه القذف عداوة وخصوصة  
ولو عفا القذف لم أجز شهادتهما عليه لأنه لا أن لا يشهدا عليه إلا بعد عفوهما عنه وبعد أن ترى ما بينه  
وبينهما حسن لا يشبه العداوة فأجيز شهادتهما لأنه لا في قدا اخترت صلحه وصلحهما بعد الكلام الذي  
كان عداوة وليس له يخصم ولا يجرحان بعد عداوة ولا خصوصه وإذا أقرت المرأة بالزنا فلا حد على من  
قذفها وإذا شهد شاهدان على رجل أنه قذف امرأته فأقام الزوج شاهدين أنها كانت أمه أو زمية وموقع  
القذف فلا حد ولا لعان ويعزى إلا أن يلعن ولو كان شاهد المرأة شهد أنها كانت يوم قذفها حرة مسلمة  
لأن كل واحد من البيتين تكذب الآخر في أن لها الحد فلا يحد ويعزى إلا أن يلعن ولو لم يقيم بيعة وشهد  
شاهداه على القذف ولم يقلوا كانت حرة يوم قذفت ولا مسلمة وهي حين طلبت حرة مسلمة فقال الزوج  
كانت يوم قذفها أمه أو كافرة كان القول قوله ودرأت الحد عنه حتى تقيم البيعة أنها كانت حرة مسلمة فإن  
كانت حرة الأصل أو مسلمة الأصل فالقول قولها وعليه الحد واللعان إلا أن يقيم البيعة على أنها كانت حرة  
يوم قذفها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قذف الرجل امرأته فادعى بيعة على أنها زانية أو مقر بالزنا  
وسأل الأجل لم يؤجل في ذلك أكثر من يوم أو يومين فإن بأت بيعة حد أو لآخر وإذا قذف الرجل امرأته  
فرافعه وهي بالغة فقال قذفتك وانت صغيرة فالقول قوله وعليها البيعة أنه قذفها كبيرة ولو أقام البيعة أنه  
قذفها وهي صغيرة وأقامت هي البيعة أنه قذفها كبيرة لم يكن هذا الاختلاف من البيعة وكان هذان قذفين قذف  
في الصغير وقذف في الكبير وعليه الحد إلا أن يلاعن ولو اتفق الشهود على يوم واحد فقال شهدت المرأة كانت  
حرة مسلمة بالغة وشهود الرجل كانت صبية أو غير مسلمة فلا حد ولا لعان لأن كل واحد من البيتين تكذب  
الأخرى ولو أقامت المرأة بيعة أن الزوج أقر بولدها لم يكن أن ينفيه فإن فعل وقذفها في أقامت المرأة  
البيعة أن زوجها قذفها بعد أو أقر أخذها بجدها إلا أن يلاعن فإقرارها أو لم يقارها ولو قارها وكانت عند  
زوج غير فطلبت حدها حد لها إلا أن يلعن أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم  
عن ابن جريج أنه قال لعطاء الرجل يقول لامرأته يا زانية وهو يقول لم بذلك عليها أو عن غير رجل قال يلاعنها  
(قال الشافعي) من حلف بالله أو باسم من أسماء الله تعالى فعليه الكفارة إذا حنث ومن حلف بشئ  
غير الله فليس يحلف ولا كفارة عليه إذا حنث والمولى من حلف بالله يلعنه بكفارة ومن  
أوجب على نفسه شيئا يجب عليه إذا أوجبه فأوجبه على نفسه أن جامع امرأته فهو في  
معنى المولى لأنه لم يعد أن كان ممنوعا من الجماع إلا بشئ يلعنه ما أزم نفسه مما  
لم يكن يلزمه قبل إيجابه أو كفارة من ومن أوجب على نفسه شيئا لا يجب  
عليه ما أوجب ولا يدل منه فليس يحلف وهو خارج من الإيلاء

ثم الجزء الخامس من الأم للإمام الشافعي بن إدريس رضي الله عنه  
وبلها الجزء السادس وأوله أصل بتحريم القتل

كما قال إن الشهر في الأمة  
يقوم مقام الحضنة  
وقد قال في باب استبراء  
أم الولد في كتاب العدد  
لا تحل أم الولد للزواج  
إن كانت من التحض  
الابن شهر وهذا أولى  
بقوله وأشبه بأصله  
وبأنه التوفيق (قال  
المرزقي) قلت أنا قد قطع  
في خمسة عشر كتابا  
يعتق أمهات الأولاد  
ووقف في غيرها وقال  
في كتاب النكاح القديم  
ليس له أن يزوجه بغير  
إذننا وقال في هذا  
الكتاب أنها كالمملوكة  
في جميع أحكامها إلا  
أنها لا تبيع وفي كتاب  
الرجعة أن يتخذها  
وهي كارهة (قال المرزقي)  
قلت أنا وهذا أصح  
قوليه لأن رفها لم يرز  
فكذلك ما كان له  
من وطئها وخسدها  
وانكاحها بغير إذنها  
لم يرز والله التوفيق

ثم بحمد الله كتاب  
مختصر المرزقي وبالله  
في الهدى امش كتاب  
مسند الإمام الشافعي  
رضي الله عنه









Bibliotheca Alexandrina



0407977